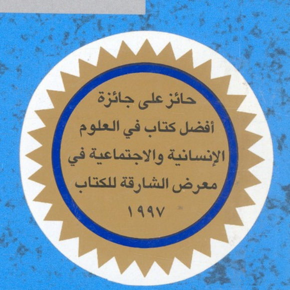


إيران والخليج

البحث عن الاستقرار

إعداد

جمال سند السويدي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إيران والخليج

البحث عن الاستقرار

الآراء التي يعبر عنها هذا الكتاب خاصة بمؤلفيه وحدهم، ولا تعكس بالضرورة آراء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

الطبعة الثانية 1998

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب. : 4567
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776-9712
فاكس : 769944-9712
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إيران والخليج
البحث عن الاستقرار

إعداد

جمال سند السويدي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

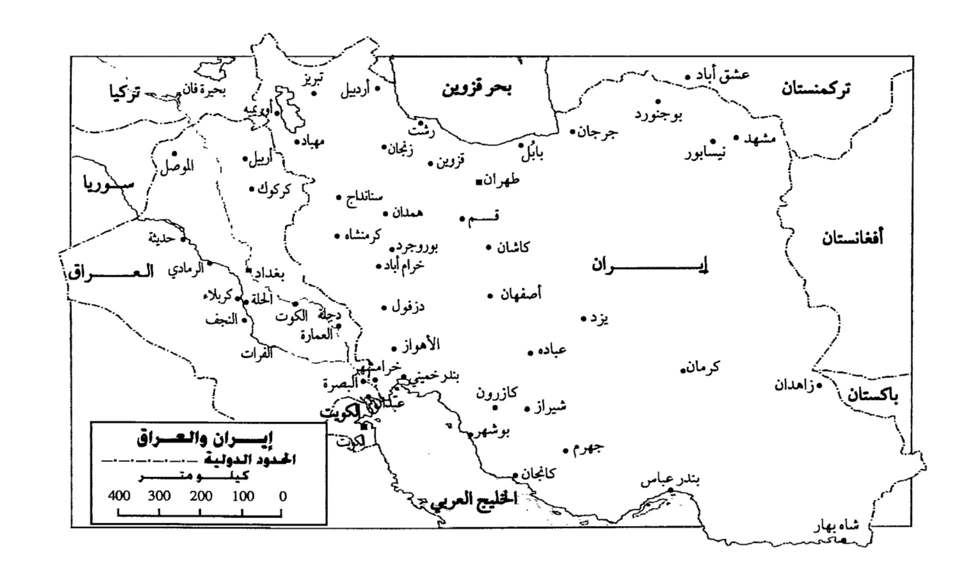
أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التعليمية والتنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

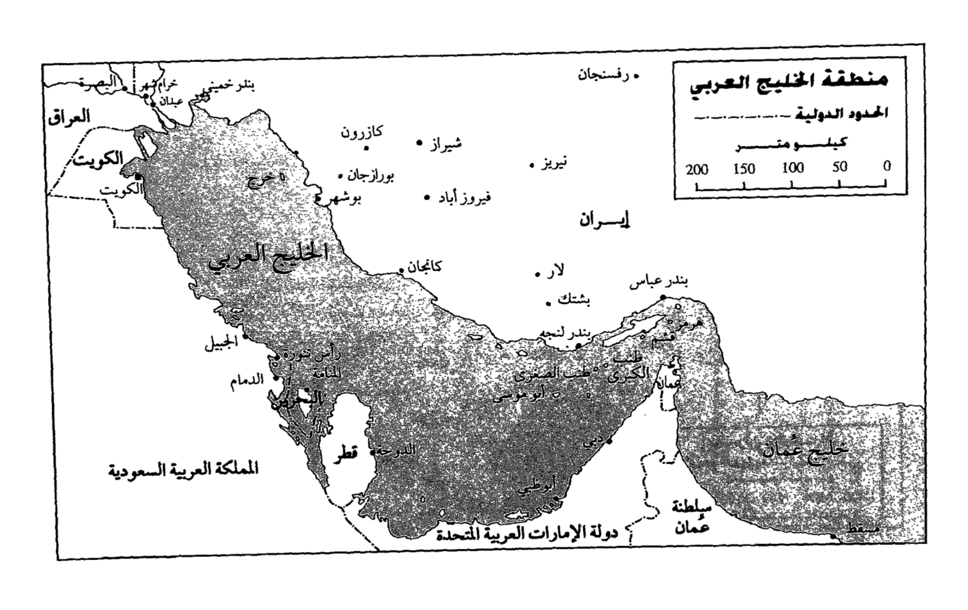
يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

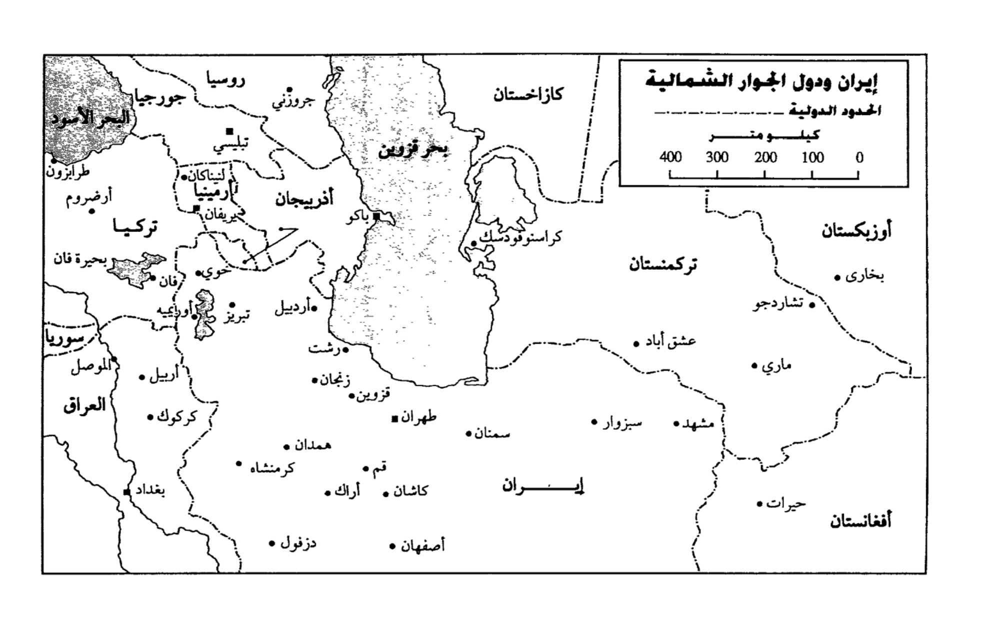
المحتويـــات

الصفحة

الصفحة


إيران والعراق
الحدود الدولية
كيلومتر
400 300 200 100 0
تركيا
بحيرة فان
تبريز
أردبيل
بحر قزوين
تركمنستان
عشق أباد
بوجنورد
جرجان
مشهد
نيسابور
أورميه
مهاباد
رشت
زنجان
قزوين
بابل
الموصل
أربيل
كركوك
سوريا
طهران
سنانداج
همدان
قم
كرمنشاه
بوروجرد
كاشان
أفغانستان
حديثة
الرمادي
بغداد
خرام أباد
العراق
إيران
كربلاء
الحلة
الكوت
دجلة
دزفول
أصفهان
النجف
العمارة
يزد
الأهواز
عباده
الفرات
كرمان
خرامشهر
بندر خميني
البصرة
زاهدان
كازرون
شيراز
باكستان
الكويت
بوشهر
جهرم
كانجان
بندر عباس
الخليج العربي
شاه بهار


منطقة الخليج العربي
الحدود الدولية
كيلـــو متـــر
200 150 100 50 0
رفسنجان
العراق
البصرة
خرام شهر
عبادان
بندر خميني
الكويت
الكويت
كازرون
شيراز
نيريز
بورازجان
خرج
بوشهر
فيروز أباد
إيــران
الخليج العربي
كانجان
لار
بندر عباس
بشتك
هرمز
قشم
بندر لنجه
الجبيل
رأس تنورة
طنب الكبرى
طنب الصغرى
المنامة
الدمام
البحرين
أبو موسى
عمان
دبي
قطر
الدوحة
خليج عُمان
المملكة العربية السعودية
أبوظبي
سلطنة عُمان
مسقط
دولة الإمارات العربية المتحدة



إيران ودول الجوار الشمالية
الحدود الدولية
كيلو متر
400 300 200 100 0
روسيا
جورجيا
البحر الأسود
جروزني
تبليسي
طرابزون
لنياكان
أرمينيا
أذربيجان
أرضروم
يريفان
باكو
تركيا
بحيرة فان
فان
خوي
تبريز
أورميه
أردبيل
سوريا
الموصل
أربيل
العراق
كركوك
بغداد
رشت
زنجان
قزوين
طهران
همدان
كرمنشاه
قم
أراك
كاشان
دزفول
أصفهان
بحر قزوين
كازاخستان
كراسنوفودسك
تركمنستان
أوزبكستان
بخارى
تشاردجو
عشق أباد
ماري
سمنان
سبزوار
مشهد
إيران
حيرات
أفغانستان

تقديـــــم

كان لنجاح الثورة الإيرانية في أواخر السبعينيات، ووصول قوى جديدة - ذات توجهات ثيوقراطية وسياسات مختلفة - للسلطة في إيران، دور كبير في إحداث تغيرات جذرية في أوضاع منطقة الخليج، لما تتمتع به إيران من أهمية خاصة باعتبارها إحدى القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة. ومن هذا المنطلـــق تتحتم دراسة وتحليل المحددات والقوى الفاعلة - داخلياً وخارجياً - المؤثرة في سياسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

يأتي هذا الكتاب - الذي يعد ثمرة بحوث وتحليلات لنخبة من الباحثين العالميين - ليلقي الضوء على مجموعة من الأبعاد والمحددات التي تساعد على فهم وتحديد أسباب ومنطلقات السياسات الإيرانية، كما يحاول الإجابة على السؤال التالي: هل تحاول إيران الثورة اقتفاء خطى إيران الشاه في محاولة الهيمنة على منطقة الخليج العربي؟

يبدأ الكتاب بعرض خلفية تحليلية مقارنة. وفي القسم الأول يلقي نظرة تحليلية شاملة على النظام السياسي الإيراني بدءاً من نشأته وتطوره قبل قيام الثورة وبعدها، كما يبحث في دور الأيديولوجيا في المراحل المختلفة. ثم يتناول في القسم الثاني السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربية، ويناقش مدى ارتباطها بالأحداث والمحددات الإقليمية والدولية، وانعكاس ذلك على القوى الفاعلة المحلية. أما القسم الثالث فيدرس طبيعة القدرات العسكرية الإيرانية، ومدى ارتباطها بأبعاد الطموحات الإيرانية في المنطقة. ثم يستعرض القسم الرابع علاقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران، مع التركيز بشكل خاص على الهواجس الأمنية، التي ستظل ملازمة لتلك العلاقة الاستراتيجية في المستقبل المنظور.

جمال سند السويدي
مدير مركز الإمارات للدراسات
والبحوث الاستراتيجية

مقدمة

جمال سند السويدي

مع الانتقال من حقبة الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد - الذي لا يزال في طور التشكيل - فإن العالم بأسره يعيش فترة من الغموض والحيرة. وليس أدل على ذلك مما تتعرض له إيران من عوامل متنوعة، ذات تأثير ضاغط في السياسة الإيرانية، إذ تتحكم - على الصعيد الداخلي - في الرخاء الاقتصادي، وتحدد - على الصعيد الخارجي - علاقاتها مع دول العالم. وقد أدت علاقات إيران الضعيفة نسبياً مع دول الخليج العربي، بصفة خاصة، إلى تصاعد القلق بشأن استقرار المنطقة، وطرح سؤال حول ماهية الإجراءات التي يحتمل أن تعزز تحقيق السلام والرخاء الدائمين في منطقة الخليج، سواء كانت هذه الإجراءات ذات طبيعة سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية. وفي محاولة للحصول على إجابات لهذا السؤال، يعرض هذا الكتاب آراء كبار الباحثين المختصين بشؤون إيران ومنطقة الخليج، بهدف إعطاء رصد شامل ومتوازن للقضايا الرئيسية التي تواجه المنطقة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

تعتبر منطقة الخليج أكثر بقاع الأرض عرضة للاضطراب، حيث تتشابك المصالح الاقتصادية العالمية مع الضغوط السياسية الإقليمية. وبحكم مخزونها الضخم من الهيدروكربونات، علاوة على تباين السياسات المنتهجة في دولها، سوف تظل منطقة الخليج تحتل مكانة بارزة في الدراسات الاستراتيجية وضمن سياق تحليلات الأمن الدولي. وفي الوقت ذاته فإن إيران باعتبارها - عنصرا أساسيا في استراتيجية الغرب إبان معظم حقبة الحرب الباردة - ستظل تتبوأ دوراً قيادياً في شؤون منطقة الخليج،

بحكم جغرافيتها وتعدادها السكاني، وطموحاتها في قيادة المنطقة. ولكن محاولات إيران فرض نموذجها للتنمية الاجتماعية والسياسية على جيرانها في الخليج - وما أثاره ذلك من مخاوف - قد انعكس على المنظور التحليلي الذي يتم من خلاله تفسير السياسة الخارجية الإيرانية. وعموماً فإن تعقيد عملية التنشئة السياسية للمجتمع الإيراني، وموقف طهران المعارض للتوجهات الغربية ولجيرانها من الدول العربية، علاوة على سياساتها المتأرجحة، والهيكل المبهم للسلطة فيها، كل ذلك كان من شأنه أن يزيد من صعوبة الخروج بتفسيرات واضحة. ولهذا فلابد من التزام الحذر وعدم الإسراف في التفاؤل عند البدء بإجراء دراسة متخصصة لجهاز صنع القرار في إيران وآلية رسم السياسات فيها، ومدى أهمية دراسة وتحليل سياساتها في الماضي والحاضر، وما يمكن أن تنبىء به هذه السياسات مستقبلاً.

ومع وضع هذا التحدي التحليلي في الاعتبار فإن مجموعة الدراسات التالية تمثل جهداً جماعياً لباحثين مهتمين بهذه القضايا المتعلقة بالسياسات الإيرانية، فبدونها يتعذر وضع تقييم لاستقرار الخليج وأمنه، كما تعتبر هذه النقاط والسياسات ذات أهمية بالغة لجيران إيران من دول الخليج العربي. ونظراً لصعوبة الفصل بين هذه الموضوعات وبين الإطار الذي تدور فيه - حيث ترتبط مبادئ السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية، أو الشؤون الإقليمية بمثيلاتها الدولية - فإن تسلسل الفصول يعمد قدر الإمكان إلى تقسيم الموضوعات لأربعة أقسام، أولها، بعنوان "التحدي الثيوقراطي" (حكم رجال الدين)، ويتناول نظام الحكم في إيران مع إلقاء نظرة على دور الدين في صياغة الأيديولوجيا السياسية المعاصرة ونشوء المؤسسات السياسية قبل الثورة وبعدها.

وبمقارنة العوامل التي تحدد السياسة الداخلية الإيرانية بتلك التي تحدد السياسة الخارجية، فإن القسم الثاني - وهو تحت عنوان "السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة مليئة بالمتغيرات" - يتعرض للمتغيرات التي تتحكم في سياسة إيران تجاه جيرانها، سواء كانت تلك المتغيرات ناتجة عن اعتبارات داخلية، أو عن عوامل إقليمية ودولية. وتشمل هذه الأخيرة دراسة الروابط المتنامية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول آسيا الوسطى المستقلة حديثاً.

ويناقش القسم الثالث من الكتاب أكثر القضايا إلحاحاً ضمن الخطاب العام الإيراني في الوقت الراهن، ألا وهي الطموحات العسكرية الكبيرة لإيران، ومستقبلها الاقتصادي، متجنباً التبسيط والآراء الشخصية التي يتسم بها أكثر ما كُتب في هذا الموضوع. وهذا القسم الذي يحمل عنوان "إعادة بناء القوات المسلحة والاقتصاد" يمزج بين فصلين متعمقين حول البرامج والقدرات العسكرية الإيرانية، يركز أحدهما على المشاكل الملحة التي تعوق التنمية الاقتصادية في إيران، بما قد يعطي صورة متزنة وواقعية عن عملية التوازنات التي تواجه القيادة عند تحديد أولويات السياسة المحلية. أما القسم الرابع الأخير من الكتاب وهو تحت عنوان "إيران وأمن الخليج" فيبحث في العلاقة القائمة بين إيران من ناحية، وبين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية أخرى، مع التركيز على العوامل المحلية التي تؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية، ومختلف الديناميات الأمنية الفاعلة في منطقة الخليج.

والتزاماً بهذا التسلسل فإن الكتاب يبدأ فصوله بدراسة عنوانها "الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة" لمهدي نوربخش، ويدرس فيها المبادئ التي ترتكز عليها العلاقة الوطيدة بين الدين والسياسة في إيران ما بعد الثورة، لا سيما بعد أن طفت على السطح مسألة الدور الذي يجب أن يؤديه الإسلام في تشكيل المؤسسات السياسية ونظام الحكم في الدولة، كقضية أساسية في أعقاب ثورة 1979. وتحت اسم الصحوة الإسلامية برزت عدة اتجاهات، جذبت كلاً من العناصر الإصلاحية والشعبية والمتشددة (البيوريتانية). ويلقي المؤلف الضوء على كيفية دخول القوى الإصلاحية والقوى المتشددة حلقة النقاش والجدل حول الدين والسياسة، يساندها في ذلك التيار الشعبي. ويتتبع نوربخش مقولات كلا الجانبين، ويوضح كيف ساهمت العوامل المختلفة في زيادة حدة الجدل حول الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في المجتمع الإيراني. وتُعتبر مناقشته لمفهوم مهدي بازركان حول "الحكومة الإسلامية الديمقراطية" طرحاً جديداً، إذ توضح الفروق الطفيفة في الميول الفلسفية بين أنصار هذه القضية الذين يحددون معالم هذه المسألة. ونتيجة الدراسة التي خرج بها نوربخش – والتي تحدد ما إذا كان المذهب المتشدد (البيوريتاني) قد ثبت أقدامه أم لا – تستحق القراءة والدراسة المتأنية، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أجواء

التوتر السائدة داخل المجتمع الإيراني المعاصر، حول صحة التمسك بالمبادئ الأيديولوجية المستوحاة من الثورة، من أجل مواجهة السيل المتدفق للقيم الغربية.

وبعد الانتقال من الحديث عن تأثير الثورة في صياغة الأيديولوجيا إلى أثرها في المؤسسات السياسية الإيرانية، تأتي دراسة بهمان بختياري بعنوان "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية : المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى"، لتقدم تقييما لأداء المؤسسات الرئيسية في فترة ما بعد الثورة، حتى نستطيع أن نحدد إلى أي مدى سمحت النخبة الحاكمة - إن لم تكن شجعت بالفعل - بمشاركة شعبية محدودة في السلطة. وكيف واصل آية الله الخميني - بعد التخلص من آثار النظام الملكي - تثبيت دعائم حكمه، وأقام في الوقت نفسه المؤسسات اللازمة التي حافظت على استمرار النظام الإسلامي. وبالمثل، كيف تسنى للخميني البقاء بمنأى عن حُمَّى الصراع الداخلي والتحزبات، إذ لم يكن يتدخل أو يحكم بين المتنازعين إلا عند تعرُّض النظام السياسي لتهديد خطير. ثم يجري المؤلف تقييماً لخليفة الخميني - آية الله علي خامنئي - في منصب الفقيه من حيث قدرته على حفظ استقرار النظام. وبعد مناقشة تلك التساؤلات بشكل تفصيلي، يطرح الباحث نتائج مهمة تشكل أبرز العوامل التي حددت اتجاه القيادة الإيرانية منذ قيام الثورة.

أما الفصل الثالث من الكتاب وهو بعنوان "الفكر السياسي الشيعي ومصير الثورة الإيرانية" الذي كتبه روي متحدة، فيلقي الضوء على أحد الأبعاد التي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني، ألا وهو نشوء المفهوم المزدوج لـ "مرجع التقليد" و "ولاية الفقيه". تلك الازدواجية التي اكتسبت أهمية كبرى بعد وصول الخميني إلى سُدَّة الحكم عام 1979، منذ أن اعتبر الدستور الإيراني مسألة قيادة الدولة والقيادة الدينية الشيعية أمراً واحداً، يتولاه "مرجع أعلى". وأدت الوفيات الأخيرة لكبار أعضاء المؤسسة الدينية الشيعية - بمن فيهم آية الله الخميني وآية الله خوئي وآية الله غلبيجاني وآية الله أراكي - إلى إثارة المزيد من الانتباه لإعادة تفسير مفهوم ولاية الفقيه. ولهذا فإن المناقشة المفصَّلة التي يجريها الباحث لهذا المفهوم الجوهري الذي ترتكز عليه السياسة الإيرانية، تجيء في وقتها تماماً لإلقاء الضوء على قدرة الثورة الإيرانية في الاستمرار دون الالتزام بعقيدة رائدها.

يركز القسم الثاني من الكتاب على استعراض علاقات إيران الخارجية بجيرانها وبدول العالم الأخرى، ويستهل صفحاته بدراسة لمحسن ميلاني تحت عنوان "سياسة إيران في الخليج: من المثالية والمواجهة إلى البراجماتية والاعتدال". ومع أن الاعتقاد السائد يوحي بأن القيادة الإيرانية تتسم بالأيديولوجيا المتعنتة أو القومية المتعصبة أو كليهما، فإن ميلاني يطرح رأياً أكثر تفاؤلاً حول سياسة إيران الخارجية منذ وفاة الخميني. ويتناول ميلاني العوامل التي يعتقد أنها تساهم في إضفاء صبغة الاعتدال على بعض السياسات الإيرانية، تلك التي لم تعد خاضعة للاعتبارات الأيديولوجية، وإنما للمصالح القومية البراجماتية. ويوضح ميلاني أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي عاشت مرحلة "الرومانسية الثورية" في بادئ الأمر كانت تحت وصاية الأصوليين، الذين أخضعوا الشعب - من خلال الحرب مع العراق - لجرعات أكبر من الراديكالية والتطرف تحت شعار الصحوة الإسلامية. وتقلص دور القوميين، الذين غالباً ما استمدوا تأييدهم من التكنوقراطيين، ومن الطبقة المتوسطة ذات الميول العصرية. بينما سعت السياسة الخارجية للبلاد سعياً حثيثاً لتتبوأ مكانة دولية غير مثقلة بانحيازات معينة تجاه العالم الخارجي. هذا وتتسم فترة ما بعد الخميني بمحاولة إعادة توجيه الاقتصاد الهزيل الذي أنهكته الحرب، حسب التوجهات البراجماتية لهاشمي رفسنجاني، الذي تولى الرئاسة بعد تعديل الدستور، حيث لم تعد رتبة "مرجع التقليد" شرطاً لشغل منصب الرئاسة. وبدأت الدولة في التحول التدريجي عن ملكية الصناعات وتحديد الأسعار والدعم الحكومي، وشجعت مناطق التجارة الحرة، وكان هذا التحول تعبيراً عن رغبة طهران في إعادة بناء وتحديث اقتصادها. ويؤكد ميلاني أن إيران - بسعيها نحو بلوغ هذا الهدف - تكون قد بدأت في انتهاج سياسة خارجية تجاه دول الخليج، مؤداها قبول الوضع السياسي الراهن، والتكيف مع ميزان القوى الإقليمي، والتقارب مع المملكة العربية السعودية، ومحاولة توسيع دائرة نفوذها على السياسة البترولية للمنطقة. وكانت إيران قد امتنعت عن التدخل بشكل فعال في الحرب الأهلية الدائرة في العراق، على الرغم من الأعمال الوحشية التي تُمارس ضد الشيعة في الجنوب، وأدانت غزو العراق للكويت، مما يُعد مؤشراً على نزوع إيران إلى الاهتمام بالشؤون الإقليمية من خلال سياسة خارجية براجماتية. ثم يخلص المؤلف لنتيجة تستحق

التوقف عندها، إذ يعطي الأولوية للشؤون الإقليمية قبل الآليات الدولية لحسم الخلافات بين دول الخليج. ويعتبر التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة أمراً حتمياً، بوصفه مطلباً ضرورياً في عصر ما بعد الصناعة، حيث يتحدد توزيع الثروة على مستوى العالم - بشكل متزايد - تبعاً للكيانات التجارية القوية التي تشكلت مؤخراً، ومن هنا أصبح التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة أمراً ملحاً، خشية أن تجد دول المنطقة نفسها على هامش النظام الدولي الجديد. أما إذا لم تؤخذ المصالح الاقتصادية المتبادلة في الاعتبار، فإن السياسة المشتركة المنشودة - التي تضمن الاستقرار الإقليمي الدائم - قد ينتفي تحقيقها تماماً.

وفي البحث الذي يتناول موضوع : "الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج : مستطيل التوتر" يقترح جيمس بيل إطاراً تحليلياً، يركز على التفاعلات فيما بين إيران والعراق والولايات المتحدة ومجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ككل. ويدرس بيل - من الناحية النظرية - القيود الداخلية والدولية، المؤثرة في هذه الكيانات السياسية الأربعة، في سعيها لإيجاد توازن سليم لمصالحها المتضاربة. وتتداخل التساؤلات حول الشرعية السياسية والهوية الاجتماعية لدول الخليج، مع المصالح الحيوية للغرب (والشرق بشكل متزايد)، بطريقة من شأنها التعجيل بدوامة عدم الاستقرار، التي تؤدي بدورها إلى نشوب الحرب بين الدول. إن مزيجاً يتكون من مسيطر إقليمي (متمثل في إيران)، ومعتد عسكري (متمثل في العراق)، وتحالف محدود نسبياً (متمثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، وطرف عالمي مهيمن (متمثل في الولايات المتحدة)، والتقاء كافة عناصر هذا المزيج، في أكثر مناطق العالم أهمية من حيث الاستراتيجية الجغرافية، كل ذلك بطبيعة الحال من شأنه خلق جو مشحون، تتحكم فيه مشاعر التعصب لا التسامح، والأثرة دون الإيثار، علاوة على إحساس طاغ بأن أسلوب المناورات السياسية يعني أن مكسب أي طرف هو بالضرورة خسارة لطرف آخر. ويعطي بيل موجزاً للدعائم الأربع التي يرتكز عليها مستطيل الأزمات، موضحاً نقاط القوة والضعف فيها، بهدف تحديد إمكانية التخفيف من هذه الأزمات. ويستشف المؤلف حاجة القيادات السياسية في المنطقة إلى الإذعان للضغوط

المتعلقة بتطبيق مفهوم التعددية السياسية، وحاجة الولايات المتحدة لتقليص تدخلها في شؤون منطقة الخليج. وقد تساعد كلتا الخطوتين على إتاحة الفرصة للاستقرار الدائم الذي طالما حُرمت منه هذه المنطقة.

ومن غير المرجح أن يشيع الاستقرار في المنطقة إلا إذا طرأ تحسن واضح في العلاقات بين فارسي الحلبة الأساسيين: إيران والعراق؛ وهي النقطة التي أكد عليها جفري كمب في الفصل السادس، الذي يتناول موضوع: "انعكاسات السياسة الإيرانية الخارجية على الأمن الإقليمي: المنظور الخارجي". ويرسم هذا الفصل صورة عامة لأبرز القضايا التي تشكل ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، وردود أفعال المجتمع الدولي إزاءها. ويركز كمب بصفة خاصة على محاولة إيران تحسين صورتها أمام وسائل الإعلام الغربية المعادية، للتغلب على الحظر الاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة وسعيها لعزل إيران سياسياً، وكذلك محاولتها لتحسين صورتها أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يتزايد ارتباطها - عبر اتفاقيات الدفاع المشتركة - بكل من واشنطن والعديد من العواصم الأوربية. ورغم ما أحدثه انهيار الاتحاد السوفيتي من فراغ سياسي في آسيا الوسطى، فإن قدرة إيران على التأثير في مجرى الأحداث بتلك المنطقة ظلت مقيدة بسبب اقتصادها المتهالك، الذي قد ينهار بسرعة إن لم تُنفخ فيه الروح (عن طريق المساعدات أو الاستثمارات الأجنبية الضخمة وإعادة هيكلة الاقتصاد بشكل كامل). وبالقدر نفسه من الوضوح يأتي تقييم كمب لقدرة إيران العسكرية، إذ يرى أن من التفسيرات المطروحة ما يضفي على إيران طابع المسالمة، مثل ما تردد من تخفيضها لإنفاقها العسكري، وافتقارها لمصادر الإمداد بالأجهزة والمعدات، مما يخفف من حدة الاتهامات الموجهة إلى إيران بأنها مصدر للتهديدات العسكرية. بينما يأتي الجزء الذي كتبه المؤلف عن الإرهاب والتخريب - بما في ذلك تورط إيران في العديد من الحوادث التي نشبت في المغرب والسودان وتركيا - ليؤيد وبشكل حاسم وجهة النظر السائدة التي تطرحها وسائل الإعلام. وبالمثل، فمن الصعب الفصل بين إيران وبين هؤلاء الذين يبذلون المحاولات لإفشال عملية السلام. ويضيف كمب أن إيران - رغم كل هذا - لا تعتبر ذلك المخرب الطليق في منطقة الخليج، إذ تواجه طهران

مجموعة من المشاكل المرهقة، تتمثل في الاضطرابات وأعمال الشغب المزمنة على طول حدودها (التي تشمل جورجيا وأذربيجان وأفغانستان والعراق)، إضافة إلى نزاعها الحالي مع دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب احتلالها لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. كما أن علاقات إيران مع سوريا والعراق قد تتأثر بشكل كبير بسبب أمور لا تتحكم فيها إيران إلا بقدر ضئيل، أو لا حيلة لها فيها على الإطلاق (وبالتحديد التقارب الإسرائيلي ـ السوري، وعودة العراق مرة أخرى إلى سوق النفط).

ونظراً للأهمية المتزايدة لتحالف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بوضع الترتيبات الأمنية في الخليج، يركز الفصلان السابع والثامن بدرجة كبيرة على العلاقة الثنائية بين إيران واثنين من أبرز أعضاء هذا التجمع. فقد كتب أنور قرقاش فصلا بعنوان "إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة : الاحتمالات والتحديات في العقد القادم"، ويستعرض المؤلف في هذا الفصل مجموعة من المحاور والقضايا، التي رسمت عبر الزمن شكل العلاقات بين إيران وجيرانها من دول الخليج، والتي يدل على تعقيدها وتعدد أبعادها ما تناوله الكاتب في معالجته المستفيضة للعلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وإيران، ذلك التعقيد الذي يحيّر صانعي القرار في المنطقة عند اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تخفيف حدة التوتر. وقد تكون إيران بحق ساعية إلى استعادة مجدها القديم لاسترداد نفوذها الذي فقدته منذ سقوط الشاه، لكن القيادة في طهران مُثقلة بتحديات كبرى، داخلية وخارجية، تقلص إلى حد كبير من قدرتها على المضي قدماً في تحقيق أهدافها الطموحة على صعيد السياسة الخارجية. إن التسلسل الزمني الذي يتبعه الباحث لرصد التطور التاريخي في علاقات إيران مع جيرانها من الدول العربية، وتأكيده على نقاط التحول الرئيسية عبر التاريخ، يساهمان في رسم صورة دقيقة للمفاهيم الأساسية التي تؤثر في صنع السياسات على ضفتي الخليج. وتأتي العلاقة الوطيدة بين النفط والرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي والتدخل الخارجي، لتصنع شبكة معقدة من المصالح القومية، تزيد من صعوبة التحديد الدقيق للاختلافات الأيديولوجية بين الدول المطلة على الخليج. وهنا أيضاً تحكم المفاهيم النظرية شكل العلاقات بين الدول أكثر مما يحكمها الواقع الملموس. ويعالج المؤلف هذه المشكلة الحساسة عند استعراضه للعوائق

الكثيرة التي تعرقل عملية وضع ترتيبات أمنية إقليمية تشمل دول الخليج كافة. ومن ناحية أخرى، هناك أسباب داخلية معروفة تفسر التحولات الحادة التي تحدث أحياناً في سياسة إيران الخارجية، وهي التحولات التي كثيراً ما تخضع لعوامل المد والجزر بين القائمين على هذه السياسة من المعتدلين والمتطرفين. والازدواجية في الموقف تجاه الغرب - والولايات المتحدة بصفة خاصة - هي خير مثال على ذلك، وكثيراً ما تتناوب البيانات ذات اللهجة العنيفة مع المؤشرات المعتدلة الداعية لتسوية الخلافات. وقد شهدت فترة ما بعد الخميني - على وجه الخصوص - دعوات متزايدة تحث على تبني المزيد من السياسات البراجماتية الاقتصادية المقبولة، في مقابل الدعوات التي دأبت على أن تستمد إلهامها من المثالية السياسية غير المرنة. ومثلما هو الحال بالنسبة لسياسة إيران الخارجية بصفة عامة، فقد ألقى موقف طهران المتغير عبر التاريخ بظلاله وتأثيره على النزاع القائم حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى في الخليج. و بعد تتبع الصراع - منذ نشأته - يشرح الباحث كيف تحول هذا النزاع إلى خصومة مترسخة ما زالت تعكر صفو العلاقات الإماراتية ـ الإيرانية. وبرغم أن هناك حقائق ثابتة "على الأرض" من الصعب تجاهلها، إلا أن هناك "حاجزاً من الشك" يفصل بين إيران وجيرانها الخليجيين؛ وهو الحاجز الذي يجب معالجته، بغرض توفير مناخ يؤدي في النهاية إلى حل سلمي للقضايا محل النزاع. ويخلص الباحث إلى ضرورة إيجاد آليات مؤسساتية بهدف بناء الثقة كجزء لا يتجزأ من هذه العملية.

ربما كان التوتر القائم بين إيران والمملكة العربية السعودية هو أكثر التوترات رسوخاً في منطقة الخليج. ومن هنا، فإن الفصل الذي أعده صالح المانع تحت عنوان "البعد الأيديولوجي للعلاقات السعودية ـ الإيرانية" يعتبر فصلاً أساسياً بالنسبة لموضوع الكتاب. ويستهل المؤلف الفصل بمناقشته للأحداث التاريخية التي شهدت نشوء وتطور الروابط بين كلا البلدين، ودور "العلماء" المتنافسين في تحديد مسار هذه الروابط. وبعد ذلك يعرض المؤلف تقييماً يوضح كيف أثّرت وجهة النظر الدينية لكل من البلدين في سياسة الحكومة تجاه البلد الآخر، إن لم تكن حددتها بالفعل. ويقارن صالح المانع العملية التاريخية لبناء الأمة في المملكة العربية السعودية بمثيلتها في إيران، لتوضيح أبرز

السمات الثيوقراطية للتحالفات السياسية التي ظهرت في كلا المجتمعين. ويبرز الباحث نقاط التحول الرئيسية عبر التاريخ، مثل اعتلاء أسرة بهلوي العرش، والصحوة الإسلامية في إيران إبان الثمانينيات، وذلك بهدف مقارنة دور "العلماء" في كل من البلدين. ومن خلال تحليله لدور الهيئات المعنية بالأنشطة الخارجية، يلقي مزيداً من الضوء على التضارب الشديد في أساليب إدارة السياسة الخارجية، وهو ما يتضح في مسألة تأييد إيران للمجاهدين في أفغانستان وحزب الله في لبنان. ثم أتى الشرخ الأيديولوجي - الذي حدث منذ ثورة 1979- بفترة اتسمت بالتنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران، والذي تجاوز مجرد الخلافات الطائفية، وتحول إلى سباق على زعامة العالم الإسلامي والتأثير فيه من الناحيتين الفكرية والنفسية. ومما ضاعف من الصعوبات التي اعترضت السعودية في مواجهة التحدي بشكل فعَّال، الانقسام الذي حدث في فترة ما بعد الخميني، والذي أوجد منافسة بين العناصر المعتدلة والمتطرفة داخل السياسة الإيرانية. وبتنافس هذه المجموعات على المناصب العليا - في جهاز بطيء لصنع القرار - تزداد الصعوبة في استنباط الآليات المحركة للسياسة الخارجية الإيرانية. وتشير الدلائل حتى الآن إلى وجود مساع متوازية، إذ نجحت الرياض في جذب طهران إلى التعاون الفعَّال لدعم السياسة المشتركة للطاقة والبيئة، والقيام معاً بمكافحة تهريب المخدرات، بينما اضطرت السلطات السعودية - في الوقت ذاته - إلى مواجهة محاولات إيران لإثارة إشكاليات في موسم الحج، ومطالبتها بالمشاركة في الإشراف على إدارة وتصريف شؤون الحرمين الشريفين. وبالمثل، قد يُنسِّق كلا البلدين مواقفهما تجاه قضية جماعات المعارضة العراقية، وإعادة استئناف علاقاتهما الدبلوماسية على مستوى السفراء، علماً أن تصاعد حرارة النزاع الحدودي (مثلما حدث بالنسبة لجزيرة أبو موسى عام 1992) قد يجهض هذه المكاسب. ويوافق المؤلف على الرأي القائل بأن الاعتدال السياسي في إيران يرجع إلى ضرورة اقتصادية، ويقترح أن تقوم المملكة العربية السعودية وإيران بفتح حوار يناقش البعد الديني في علاقات كلا البلدين ببعضهما البعض، وذلك بهدف الوصول إلى استقرار دائم.

وبالنظر إلى موقع إيران الاستراتيجي من الناحية الجغرافية، حيث تقع على الخط الفاصل بين الإمبراطورية السوفيتية القديمة والعالم العربي، يُطرح السؤال نفسه عن مدى أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على استقرار منطقة الخليج. وفي دراسة للكاتب

ناثانيال هاول بعنوان "السياسة الإيرانية في شمال غرب آسيا: الفرص والتحديات والانعكاسات"، يقدم المؤلف معالجة واضحة لهذه القضية ذات الأهمية المتزايدة، ويركز بشكل محدد: على آثار "الأوضاع الغريبة والثغرات والمظالم" التي أفرزتها الحقبة السوفيتية في منطقة آسيا الصغرى وبلاد القوقاز، وتوجه جمهوريات شمال غرب آسيا - المستقلة حديثاً - جنوباً إلى إيران. ويركز هاول في استعراضه لسياسة إيران في شمال غرب آسيا - منذ تفكك الاتحاد السوفيتي - على عدة نقاط هامة وهي: مدى قدرة إيران على التدخل في مجريات الأحداث في شمال غرب آسيا، بما في ذلك احتمال تأثير التطرف الديني على الفكر السياسي الناشئ، والأهداف الرئيسية التي تتحكم في سياسة إيران الخارجية إزاء هذه الدول المستقلة حديثاً، ثم التوازنات الدبلوماسية التي تشجعها على منافسة روسيا أو تركيا، من أجل الهيمنة على جيران إيران من ناحية الشمال. ومن الواضح أن انفتاح شمال غرب آسيا يشكل لطهران فرصاً وتحديات معاً. فقد تتخلى إيران عن سياستها المعلنة بعدم التدخل إبان الحقبة السوفيتية، وتتجه لأداء دور أكثر فعالية، لمضاعفة المكاسب الإيرانية من الصراعات الدائرة في جمهوريات القوقاز وطاجكستان. وإن كانت مخاطر هذه السياسة قد تفوق أي أرباح أو مكاسب. فقد تمتد الاضطرابات على حدود إيران الشمالية لسنوات عديدة، مع انخراط روسيا وجيرانها تدريجياً في النظام العالمي الجديد. وقد يؤدي طول الفترة اللازمة للتكيف مع هذه الأوضاع، إلى مخاطر غير محسوبة بالنسبة لطهران، علاوة على عواقب لا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق باستقرار الجنوب. ومن المرجح أن يؤدي انفتاح شمال غرب آسيا إلى تعاظم أهمية الخليج، لأن الوصول إلى الطرق التجارية - التي تصل جيران إيران من ناحية الشمال بالبحار المفتوحة وأسواق الشرق الأوسط - قد أصبح أكثر يسراً وسهولة. كما أن جمهوريات ما كان يعرف باسم الاتحاد السوفيتي قد ترحب أيضاً بقيام تكامل أعمق في البنية التحتية مع إيران، لتقلل من مخاطر اعتمادها على الاقتصاد الروسي المتهاوي. وهكذا، يمكن لعدم الاستقرار في الشمال أو الجنوب، أن ينعكس بصورة خطيرة في كلا الاتجاهين، وقد يؤدي هذا الاحتمال تدريجياً إلى جعل إيران - بحكم الأمر الواقع - قوة فعلية تدرك تماماً ضرورة وجود ارتباطات بناءة لحماية نفسها من مخاطر الاقتصاد الإقليمي المتزايدة.

يبدأ القسم الثالث بدراسة لكينيث كاتزمان تحت عنوان "التهديد السياسي والعسكري الإيراني" . وهي تبحث في مدى تأثير الفصائل الإيرانية المتطرفة على أداء المؤسسة العسكرية . وقد نستطيع أن نفسر لهجة الحرب التي تغلف تصريحات الحكومة بين حين وآخر ، والحدة التي تتم من خلالها متابعة الأهداف السياسية باستخدام الوسائل العسكرية ، إذا أدركنا مدى سيطرة الطلائع الثورية على المؤسسة العسكرية . ويختلف الخبراء حول ما إذا كانت إيران عازمة على إصلاح ما تتصوره من خلل في ميزان القوى ، وهو الخلل الذي يدفع القيادة الإيرانية إلى البحث عن كيفية استعادة مجدها السابق في السيطرة الإقليمية ، من غير أن تخضع للتوجيهات الأمريكية كما كان حاصلاً في عهد الشاه . وعموماً فإن سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية - التي تقضي بفرض عقوبات تجارية مشددة على العراق في مواجهة إيران - سوف تمكن إيران بلا شك من الوصول إلى مستوى من التفوق الإقليمي بصورة أكثر سهولة . علاوة على ذلك ، تعتبر عملية فهم النوايا الحقيقية لإيران وفك رموزها عملية صعبة ولا يمكن الركون إليها . ومن المرجح أن يؤدي التعاون - المنبثق عن تناول المشكلة من زواياها المختلفة - إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من فهم جذورها وأبعادها . ويركز كاتزمان على الحرس الثوري ، ليدرس كيف يؤدي تداخل أهداف المؤسسة السياسية مع أهداف المؤسسة العسكرية إلى إضافة بُعد آخر لأكثر القضايا إرباكاً بالنسبة لمحللي السياسة الإيرانية . وبرغم القدر الكبير من السرية والتعتيم الإعلامي الذي يغلف الحرس الثوري ، إلا أن معالجة المؤلف للهيكل التنظيمي ، وفصله بين القوات النظامية وقوات الحرس الثوري ، يزودانا بالعديد من المعلومات المتميزة ، التي تساعدنا في تفسير كيفية الحصول على المعدات العسكرية وطرق تشغيلها ، علاوة على عدد المناورات العسكرية ومكان إجرائها . وبافتراض أن الحرس الثوري أساساً هو مؤسسة سياسية مزودة بالسلاح ، فكيف يتسنى للمرء فهم نزوعها إلى القيام بعمليات طائشة؟ وما دور الحرس في عملية رسم السياسات؟ وفي تحديد أنواع الوسائل العسكرية وتوقيت استخدامها في دعم أنشطته؟ ويبدو أن أداء الحرس الثوري قد أصبح متناسباً تناسباً عكسيا مع أداء المعتدلين ، نتيجة ارتباطه بمصير القادة الروحيين . ومن هنا تطغى الأهداف الأيديولوجية على الاعتبارات العملية في توجيه القرارات الخاصة

بالمشتريات، والمفاهيم الخاصة بالعمليات العسكرية. وتأتي إجابات هذه الأسئلة عند تتبع كاتزمان للتطور المهني لقادة الحرس الثوري، وترقيتهم للمناصب الهامة داخل أجهزة صنع القرار (مثل المجلس الأعلى للدفاع)، ومهام الحرس المتعددة التي تشمل المهام الداخلية والخارجية على حد سواء. كما يناقش المؤلف مدى دعم الحرس الثوري للجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط، وقدرته على زرع أعضائه في وزارة الخارجية الإيرانية. ويتوقف مدى اكتساب الحرس الثوري قوة أكبر من قوة الجيش النظامي على مجموعة من العوامل لا تزال تتكشف، واضعين في الاعتبار اقتصاد إيران المضطرب حالياً والمناخ السياسي المتقلب.

تعتبر عملية تقييم التهديد العسكري الإيراني مهمة شاقة، علاوة على أنها مشحونة بمشاكل منهجية وتفسيرية. ويتناول أنتوني كوردزمان هذا الموضوع بالتحليل في الفصل الحادي عشر، بعنوان "قدرات إيران العسكرية: هل هي مصدر تهديد؟". ويستهل كوردزمان دراسته بتحذيرات تنبه القارئ إلى صعوبة الخروج بانطباعات نهائية، وإن ارتكزت على فيض من المعلومات الموغلة في التفصيل، عن مجموعة العناصر التي تساهم في وضع تقييم سليم للتهديد الإيراني. ومن المهم طرح الأسئلة الصحيحة، فعلى سبيل المثال: هل يمثل البناء العسكري الحديث لإيران تحولاً نحو تبني موقف أكثر عدوانية؟ أم أنه مجرد محاولة لتجاوز آثار الدمار الذي خلفته حربها الطويلة مع العراق؟ ومع أن التركيز على القدرات بدلاً من النوايا أكثر جدوى وفائدة، فإن حل اللغز الأبدي، المتمثل في كيفية فصل القدرات الهجومية عن مثيلاتها الدفاعية ما زال أمراً صعباً. والأصعب من هذا كيفية فصل التطبيق العسكري عن مثيله المدني، فالتنوع الوظيفي لتقنية اليوم، وتزايد انتشار المواد ذات الاستخدام المزدوج، التي يمكن استغلالها في عملية تطوير المعدات العسكرية، يتحكمان - إلى حد بعيد - في قدرات أي قوات مسلحة حديثة. والمحافظة على هذه القدرات أصبحت عالية التكلفة. وتأتي دراسة كوردزمان للنفقات العسكرية الإيرانية، والمزالق الحسابية التي تزيد من صعوبة حساب الأرقام الدقيقة، لتوضح مدى الصعوبة في قياس المجهود الحربي الحقيقي لطهران. ويتسم تقييمه المقارن لموردي السلاح وشحنات الأسلحة بين كل من إيران وجيرانها في منطقة الخليج بالدقة وحدة الملاحظة، إذ يبدد بعض الحقائق المشوهة التي تسود الخطاب حول هذا الموضوع. ويقول كوردزمان إن إيران تواجه صعوبات شديدة

اقتصاديا واجتماعيا وإداريا لدى محاولتها إعادة بث الروح في قواتها المسلحة. وما الضغوط السكانية ومتطلبات البيئة التحتية وأوجه القصور المكلفة في الصناعة، إلا بعضا من هذه العوامل المتحكمة في الموازنات الصعبة التي تواجهها إيران عند إعادة توزيع مواردها. ولأن الدول التي تزود إيران بالعتاد تعاني أصلاً من المصاعب الاقتصادية، فينبغي أن تعود إيران نفسها على أن استمرار الدعم اللوجستي لن يكون مؤكداً. كما أن انقساماتها العرقية العميقة تعوق عملية تشكيل وحدات قتالية فعالة. وعموماً، يوضح تقييم المؤلف لأفرع القوات المسلحة الإيرانية أن لدى طهران عدداً من القدرات المخصصة للطوارئ، وأنه لا ينبغي إغفالها. ويأتي وصف المؤلف المفصَّل لعملية الحصول على المعدات وظروف التشغيل وحالة الأفراد والتدريب، ليركز على نقاط القوة التي قد تستفيد منها إيران، ونقاط الضعف التي يمكن أن تعاني منها، في حالة حدوث مواجهة مع جيرانها. وبعد استعراض القوات شبه العسكرية لإيران يتعرض كوردزمان في الجزء الأخير إلى مشكلة أسلحة الدمار الشامل. ومرة أخرى تطفو على السطح صورة مختلطة، نظراً لتعدد أبعاد هذه القضية. فالجهود الدولية المبذولة لمنع إيران من الحصول على المادة القابلة للانشطار، وأوجه القصور الفني في مجال توجيه الصواريخ والاستخبارات، علاوة على قلة الخبرة والدراية بكيفية تصميم التقنية اللازمة وتشغيلها، كل ذلك يعوق مساعي إيران في البحث عن قدرة نووية. أما في مجال الأسلحة الكيماوية، فإن إيران لا تكاد تواجه أي عقبة تذكر، إذْ تنتفي القيود الدولية عملياً، ولا يستلزم تحقيق دقة التصويب على الهدف إلا القليل من الاحتياجات الفنية. ويحدد الباحث أكثر السيناريوهات احتمالاً، والتي يمكن أن يعجّل بحدوثها ما تقوم به إيران من اعتداءات عسكرية ضد أي دولة خليجية، كما يستكشف نوع ردود الأفعال المحتملة لمواجهة مثل هذه التحركات. لكنه يتحفظ في إصدار أي حكم بشأن نوايا طهران النووية، نظراً لقلة المعلومات الخاصة بحجم البرنامج الإيراني وطبيعته. ويرى المؤلف أن تأمين استقرار المنطقة، يستلزم قيام تحالف فعال، يرتكز على مشاركة دول المنطقة، ويرتبط بقوى خارجية كبرى لديها القدرة على دفع قواتها من الأماكن البعيدة. ومع كل هذا يستدرك بقوله إنه مهما بلغت قوة الاستعدادات العسكرية، فإنها نادراً ما تساعد وحدها على إقامة علاقات جوار سلمية.

إن تحقيق الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج قد يعتمد - إلى حد كبير - على قدرة طهران في انتشال اقتصادها من هاوية الانهيار. وفي الفصل الثاني عشر يناقش هوشانج أمير أحمدي سيل الروايات التي تصل إلى وسائل الإعلام، عن الصعوبات الاقتصادية التي تعصف بالمجتمع الإيراني، ويضعها في إطارها الصحيح. ويقدم بحثاً جاداً لموضوع: "تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية"، حيث يبحث في العلاقة بين الحالة الاقتصادية في إيران والاستقرار الإقليمي. ويرى أن العلاقات القائمة على قدم المساواة بين دول الخليج، التي ترتكز على المصالح المتبادلة، تنبثق من فهم الحقيقة التي مفادها أن الرخاء الاقتصادي هو أساس الاستقرار على المدى الطويل. ومن هنا فهو يتناول خطتي التنمية الخمسيتين اللتين وضعتهما الحكومة الإيرانية لتوجيه مسار التنمية الاقتصادية في البلاد منذ عام 1989، ويناقش العوامل التي أدت إلى وضع الخطة الأولى، والتعديلات الناتجة عنها، ومزايا الخطة المنقحة ومساوئها، ويوضح التوازن الدقيق الذي كان يجب على صانعي القرار المحافظة عليه عند محاولتهم تحريك عجلة الاقتصاد، عقب حرب إيران المكلفة مع العراق. وبين أهداف التخطيط المتنافرة - التي يصعب التوفيق بينها - جاء أول برنامج عمل لإحياء اقتصاد إيران في فترة ما بعد الحرب، معطياً أملاً ضئيلاً في إمكانية إحراز تقدم مادي ملموس. وكان من الصعب مواصلة الجهود المبذولة لتحسين أداء البنية التحتية، والسيطرة على معدلات التضخم والبطالة، ومواجهة العجز في الميزانية، وتنمية الصادرات، ومضاعفة عملية تنمية الموارد، كان من الصعب القيام بكل ذلك في وقت واحد دون وضع أولويات محددة، لتفادي موقف تجد فيه إيران نفسها عاجزة عن تمويل المشاريع العديدة التي بدأت في تنفيذها. وبرغم الطموحات الكبيرة للخطة الخمسية الأولى منذ البداية، إلا أن الخطة - كما يقول أمير أحمدي - تعثرت بسبب عدة عوامل؛ فالجمع بين الافتراضات الخاطئة، والعجلة في إدخال التعديلات، وقلة الدراية بالنواحي الإدارية، علاوة على وضع سياسات خاطئة لأسعار الصرف؛ كل هذا - على سبيل المثال لا الحصر - قلل إلى حد كبير من فرص النجاح في تنفيذ الخطة المذكورة. ومع أنها أعطت بالفعل بعض المؤشرات الإيجابية، إلا أن الباحث يعيد ذلك إلى أسباب أخرى. وفي هذا الشأن فإن تحليله لقطاعات الاقتصاد الإيراني وتقييمه

لسياسة الحكومة فيما يتعلق بالدعم والخصخصة والبطالة يلقي ضوءاً كافياً على هذه النقطة. وبالقدر نفسه من الوضوح تأتي المقارنة التي عقدها المؤلف بين الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية. وبعد استعراض أوجه الاختلاف في الملامح الأساسية لكل خطة، يبين أمير أحمدي التعديلات الكثيرة التي تم إدخالها على أولويات التخطيط، ويستفيض في شرح التحديات التي من المحتمل أن تواجه عملية تنفيذ الخطة الثانية. ويقترح في توصياته - الخاصة بالسياسة الإيرانية - إعادة تحديد دور الشعب في الشؤون القومية، حيث تخضع عملية التخطيط الاستراتيجي في المستقبل لمبدأ المساءلة بين الحاكم والمحكوم، وتستند إلى التنويع الاقتصادي، بعيداً عن الصناعات الهيدروكربونية. وإدراكاً من الباحث للضغوط الدولية المفروضة على إيران، يبدي ملاحظاته على مزايا الحظر الاقتصادي، والطرق البديلة لتشجيع عملية الارتباط التعاوني.

وفي الفصل الثالث عشر والأخير من الكتاب وهو تحت عنوان "المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران"، يتناول جمال سند السويدي بالتحليل والدراسة الرأي القائل "إن المجتمع الدولي عموماً يرى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تشكل تهديداً لاستقرار منطقة الخليج". وهذا الفصل مؤلف من أربعة أجزاء، ويبحث من خلالها جمال السويدي دور إيران بخصوص مسألة أمن الخليج. فيبدأ باستعراض العوامل المحلية التي تؤثر في عملية رسم السياسة الخارجية الإيرانية. وبعد إعطاء لمحة تاريخية عن العلاقات الأمريكية-الإيرانية، يتناول في الجزء الثاني العلاقة بين البلدين، بعد انتهاء الحرب الباردة. أما الجزءان الأخيران فيتناولان العلاقة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويبحثان في الديناميات الأمنية الملازمة للعلاقة المتوترة، ومن ضمنها العوامل الاقتصادية التي تؤثر في أمن الخليج.

كما يناقش الباحث عددا من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تسبب مجموعة من التفاعلات المعقدة، وتؤثر سلباً على توثيق دعائم الاستقرار بالمنطقة. ويفيد الباحث بأن معالجة الآثار الناجمة عن هذه التفاعلات تتطلب من دول

منطقة الخليج العربي انتهاج سياسات أمنية مدروسة، تأخذ في عين الاعتبار تناقضات السياسة الإيرانية، خاصة في ظل ما تعانيه من تضخم وتدهور في قيمة الريال الإيراني، وتبعاً لخضوعها لسياسة "الاحتواء المزدوج"، وما يُفرض عليها من حظر، وفي ظل شيوع وصفها بأنها "دولة خارجة على القانون".

هذا ويناقش الباحث عدداً من الأمثلة على السياسات الإيرانية، التي تمثل أكبر مصدر للقلق في المنطقة، ابتداء من احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، وبرامجها المستمرة لتطوير ترسانتها من الأسلحة التقليدية، وسعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، مرورا بدعمها للجماعات المتطرفة ومعارضتها لعملية السلام في الشرق الأوسط، وانتهاء بمحاولاتها المتكررة لفرض نفوذها على المنطقة والمتمثل تحديداً في النموذج الثوري الإيراني.

وأخيرا، يبحث جمال السويدي علاقة الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي بالازدهار الاقتصادي، لاسيما بعد أن بدأت "الرومانسية الثورية" في التراجع، مفسحة المجال لضرورة البدء في إجراءات التطبيع الدبلوماسي في الخارج، والبراجماتية الاقتصادية في الداخل.

القسم الأول

التحدي الثيوقراطي

(حكم رجال الدين)

الفصل الأول

الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيـــران المعاصـــرة

مهدي نور بخش

هناك ثلاثة عوامل مرتبطة بالإسلام، بوصفه عقيدة وأيديولوجيا، استطاعت حشد الجماهير أثناء قيام الثورة الإيرانية. وهذه العوامل هي: مشاركة رجال الدين في العملية الثورية بقيادة آية الله الخميني، ودور المفكرين المسلمين في الصحوة الإسلامية قبل الثورة، ومشاركتهم في رسم الاستراتيجية الثورية. وكان لهذه العوامل دور حاسم في إقامة علاقة مبنية على التعايش بين الدين والسياسة في إيران في الفترة التي أعقبت الثورة. وقد أضفت تلك العلاقة نكهة متميزة جديدة على السياسة الإيرانية، ومهدت الطريق إلى حدوث تصادم بين التفسيرات المختلفة للدين ودوره في رسم سياسة البلاد وحكمها، كما أثارت حماسا وجدلا حول عدد من التساؤلات مثل: أيٌّ من أوجه تفسير الإسلام يجب أن يترك بصمته على الحكومة ومؤسساتها؟ وما نوع هذه البصمة؟ وما أفضل سبيل أمام الإسلام لتشجيع وتعزيز سياسة المشاركة والاتجاه إلى التعددية في الحكومة والمجتمع؟ ومن الذي يجب أن يمثل هذه الحكومة؟ ومن الذي يجب أن يتولى السلطة في الحكومة الإسلامية؟

كان للدين دائما دور بارز في سياسة إيران، خاصة في القرن الماضي، وهو ماظهر بجلاء في انتفاضة التبغ عام 1890، والثورة الدستورية في الفترة 1905 ـ 1911، وتأميم

النفط في عهد مصدق (1950 ـ 1953)، إلا أن رجال الدين لم يشاركوا مباشرة في الحكم، وحافظوا على استقلالية مؤسساتهم الدينية. ولكن أتاحت الثورة الإيرانية عام 1979 - لأول مرة في تاريخ إيران السياسي - الفرصة لرجال الدين لمواجهة تحديات الحكم. ومن ثم أثارت هذه التجربة قضايا أساسية في العلاقة بين الدين والسياسة في البلاد، تتلخص في ثلاث مسائل هي: (1) وسائل القمع الوحشية المتبعة في عهد الشاه، التي لم تسمح في الماضي بالحوار المفتوح حول مؤسسات الحكم والسياسة في المجتمع، (2) الانتفاضات الثورية المتلاحقة عامي 1978 و 1979، (3) إخفاء رجال الدين لطبيعة تصورهم لمسائل الحكم والدين والسياسة، وهو ما أشاع أجواء الارتباك والفوضى في مجال التفاعل بين الدين والسياسة، وأثار التساؤلات حول الدور الذي يجب على المؤسسة الدينية أن تضطلع به في حكومة ما بعد الثورة في إيران. وعندما بدأ رجال الدين يفرضون إرادتهم السياسية على سياسة الدولة وحكومتها، نفر من الحكومة العديد من فئات المجتمع الإيراني، ومنهم بعض المثقفين المسلمين الذين كانوا جزءاً لا يتجزأ من الثورة. وساد الساحة السياسية الإيرانية - فيما بعد الثورة - تضارب في وجهات النظر المتباينة حول الدين والحكومة، بين هؤلاء الذين سيطروا على السلطة، وأولئك الذين نفروا من السياسات الداخلية للحكومة.

ويحاول هذا الفصل مناقشة القضيتين الأساسيتين في الخلاف المذكور، والحوار السائد حول طبيعة الحكومة ومؤسساتها في إيران في فترة ما بعد الثورة. وتتناول القضية الأولى رأي كلٍّ من الفريقين في تعريف "الحكومة الإسلامية" أو "الحكومة المسلمة"، بينما تتناول القضية الثانية دور التفسيرات الأيديولوجية لكل فريق في تحديد الخطوط العامة للحوار الدائر حول الحكومة ومؤسساتها.

مقدمــــة

وضعت الثورة الإيرانية عام 1979 نهاية للمَلَكية، ومهدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد، مبني على أساس القيم الناشئة، التي لعبت دوراً رئيسياً في نزع غطاء الشرعية عن نظام الحكم القديم. تلك القيم الجديدة التي ترعرعت - طوال عدة عقود - على بديهيات الدين والقومية والأمل في إرساء الدعائم السياسية والقانونية للدولة، وانعكست في شعار الثورة الإيرانية "الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية". وبالنسبة إلى الذين نادوا بالحرية وإقامة حكومة جمهورية في ظل الثورة الإيرانية، كانت المَلَكية مرفوضة باعتبارها مصدراً لحكم الطغيان والاستبداد. ففي محاكمته العسكرية عام 1964، اعترض مهدي بازركان على الدكتاتورية والطغيان في عهد بهلوي قائلاً: "الدكتاتورية هي أكبر أعداء الجنس البشري . . . فهي تخلق أزمة هوية في المجتمع . . . إنها تلغي أخلاقياته وتحطم سياجه المعنوي"[1]. وفي 1978، عارض آية الله الخميني حكم الشاه بقوله: "الآن يتحكم نظام الشــــاه الاستبدادي في شعبنا المضطهد، ويستمر في حكمــــه من غير اعتبار للقانون ورغبات الشعب . . ."[2]. وقد أجمعت الأغلبية بين مختلف الطبقات في المجتمع الإيراني على صحة تلك الآراء، وهو ما ساعد على تشكيل تحالف بين القوميين العلمانيين والمثقفين المسلمين ورجال الدين لمقاومة حكم بهلوي، كخطوة على طريق الثورة.

وكانت المعارضة واعية تماما لطبيعة الحكومة في ظل عرش بهلوي، وتعرف خصومها جيداً. وفي الوقت ذاته، كانت جماعات المعارضة مدركة تماماً لمطالبها المتعلقة بإقامة حكم مبني على القيم الديمقراطية والتعددية في المجتمع. ولم ينعكس هذا المطلب في شعار الثورة الإيرانية (الذي صيغ في باريس) فحسب، بل تكرر ترديده على لسان القادة وآية الله الخميني في النجف وباريس. وقد وجه آية الله الخميني رسالة إلى شعب أذربيجان في شباط/ فبراير 1978 - قبل الثورة بعام - قال فيها "فليعلم شعب أذربيجان النبيل والعزيز والكريم، أنه ليس بمفرده في نضاله من أجل العدالة والاستقلال والحرية"[3]. إن مقاومة الدكتاتورية والطغيان والحكم الاستبدادي، والمطالبة بسيادة

القانون والحرية والديمقراطية - في إطار جمهورية إسلامية - قد شكّلا لب التفاهم الذي توصل إليه كل المشاركين في الثورة. وقد أدى هذا التفاهم بين القيادة والمفكرين إلى صياغة أول دستور إيراني في باريس، نص على إقامة المؤسسات الديمقراطية في الحكومة والمجتمع.

كان بين الإيرانيين أربعة اتجاهات إسلامية، هي التي شكّلت - أكثر من غيرها من التوجهات الأيديولوجية - مسيرة الأحداث الثورية، ألا وهي الإسلام المتشدد (البيوريتاني)، والإسلام الشعبي، والإسلام العصري، والإسلام الإصلاحي. وقد ضم الإسلام المتشدد رجال الدين الذين يشغلون مراتب عليا في المعاهد والمؤسسات الدينية، وبعض أفراد الطبقة المتعلمة من مؤيدي آية الله الخميني، الذين ساندوا محاولته للوصول إلى السلطة السياسية في البلاد. أما الإسلام الشعبي فضم رجال الدين العاديين وأنصارهم، الذين لم يهدفوا بالضرورة إلى إحداث تغيير جذري في البلاد أو قيام ثورة. وأوضح من يمثل هذا الاتجاه جماعة "فدائيان إسلام" بزعامة نواب صفوي، الذي طالب بأن يحكم الشاه كملك، ولكن مع احترام الدين وتطبيقه في المجتمع[(4)]. ومع ذلك، فعندما قامت الثورة الإيرانية أصبح الإسلام الشعبي مسيساً تماماً، وسارت زعامته في ركاب آية الله الخميني، وضمت صفوفها إلى البيوريتانيين (المتشددين) في مقاومة نظام الشاه. وكان كل من المتشددين والشعبيين من المؤيدين لمبدأ "إسلامي فقهاتي" ، وهو مصطلح ظهر بعد الثورة الإيرانية للدلالة على العلاقة بين "مرجع التقليد" (مصدر التقليد) وأتباعه (المقلدين). ثم ظهر مفهوم آخر هو "إسلامي نبي محمدي" (أي الإسلام المحمدي الخالص)، وتطور ليؤكد أهمية العلاقة بين الزعيم والأتباع، وليشجع مفهوم "الالتزام الإسلامي" الذي يحث على التبعية لمصدر السلطة الدينية - وهو في هذه الحالة آية الله الخميني - وحرمان الآخرين الذين يشككون في مضمون تلك العلاقة من تولي أي دور في السلطة السياسية في البلاد.

وتعد جماعة "مجاهدين خلق" أفضل ممثل للإسلام العصري، الذي تعد أيديولوجيته مزيجاً من الإسلام والماركسية. ولأن المتشددين والشعبيين حرّموا على "مجاهدين خلق" تولي أي دور في حكومة ما بعد الثورة، فسرعان ما وجد الأخيرون

أنفسهم في عزلة عن العمل السياسي، برغم شدة تعطشهم للاشتراك في السلطة. فلم يجدوا بديلا عن التراجع ومعارضة الزعامة والحكومة، ثم الثورة فيما بعد.

أما المجموعة الأخيرة فضمت مؤيدي الإسلام الإصلاحي الذين قاموا بدور أساسي جداً في قيام الثورة الإيرانية، وانضموا إلى آية الله الخميني، وأصبحوا مسؤولين عن الصحوة الدينية قبيل الثورة الإيرانية، وعن التدريب الأيديولوجي لجيل الشباب من الطلبة الجامعيين. ليس ذلك فحسب، بل أصبحوا مسؤولين أيضاً عن وضع استراتيجية الثورة طوال فترة تصاعد الأحداث الثورية. ومن أبرز الشخصيات المؤيدة لهذا الاتجاه قبل الثورة من داخل إيران: مهدي بازركان وآية الله مطهري وآية الله طالقاني والدكتور علي شريعتي، أما من خارج البلاد فكان هناك إبراهيم يزدي ومصطفى شمران وعدة شخصيات أخرى.

ومع سيطرة آية الله الخميني ومؤيدي الإسلام المتشدد على مقاليد الحكم في البلاد، وقيام قوات الإسلام الشعبي بدور أساسي في مساندة التيار المتشدد في سعيه إلى السلطة، طغى على الساحة السياسية التصادم الأيديولوجي - حول الحكم ومؤسساته - بين الإسلام المتشدد والإسلام الإصلاحي. وتمثل الوضع العام في البلاد في وجود مجموعتين؛ مجموعة المتشددين في جانب، وقد تمكنت من السيطرة المطلقة على الجهاز السياسي للبلاد، وفي الجانب الآخر مجموعة الإصلاحيين الذين أُبعدوا عن السلطة وانتُزع حقهم في تأسيس منظماتهم السياسية رسمياً. وبالتالى أصبح الجدل الدائر بينهما حول الدين والسياسة والحكومة مثار الاهتمام الأكبر، خاصة لدى المتعلمين والطبقة المتوسطة في إيران. وكان مؤيدو الإسلام المتشدد يميلون إلى مساندة الاستبدادية تحت زعامة الملالي بتسلسلهم القيادي، بينما دعا مؤيدو الإسلام الإصلاحي إلى ديمقراطية تعددية تستقي شرعيتها من الشعب، وتمارس نشاطها في إطار القيم السائدة في المجتمع. وساعد وجود هذه الاتجاهات داخل الحكومة وخارجها، والقيم التي فرضتها الثورة على المجتمع، من خلال صياغة مطالب جديدة في مجال السياسة والحكم، ساعد كل ذلك على قيام حكومة ثورية تجمع بين الاستبدادية والثيوقراطية والديمقراطية.

الإسلام المتشدد والسياسة والحكومة

تم التعرف لأول مرة على آراء آية الله الخميني الخاصة بالحكم من خلال المحاضرات التي ألقاها في السبعينيات على طلبة المعهد الديني في النجف. وقبل ذلك ظهرت آراؤه عن السياسة والحكم لأول مرة في كتابه «كشف الأسرار» الذي صدر في إيران عام 1943. ومع أن ذلك الكتاب كان يهدف إلى الإجابة عن أسئلة أخرى، فإن جزءاً منه يمكن اعتباره كمقدمة لنظرية آية الله الخميني عن «ولاية الفقيه». ويثبت هذا الكتاب - بمنتهى الوضوح - أن توجهات آية الله الخميني عن الحكم قد نشأت عندما كان في إيران في الأربعينيات. وقد طور تلك النظرية متأثرا بالملا أحمد نراقي (1771 ـ 1829) الذي حاول، لأول مرة في تاريخ الفقه الشيعي، تبرير حكم الفقيه في كتابه «عوائد الأيام»[5]. والسبب في إحجام آية الله الخميني - في «كشف الأسرار» - عن التأكيد على ضرورة تولي العلماء دوراً قيادياً في الحكم، ودعوته إلى اختيار حاكم دنيوي مؤقت يرضى عنه العلماء، يرجع إلى أن تولي المؤسسات الدينية الحكم بنفسها كان أمراً غير عملي في ذلك الوقت، إذ كان أغلب رجال الدين يميلون إلى البعد عن السياسة. لقد اتجه المصلح الديني آية الله عبد الكريم حائري يزدي، في الأربعينيات، إلى إبعاد المعهد الإسلامي في قم عن مجال السياسة، ثم أدى وصول آية الله بروجردي إلى موقع القيادة في قم إلى إبعاد رجال الدين عن السياسة أكثر من ذي قبل، وإقامة حاجز بين الدين والسياسة. وكانت تلك الصفة المميزة لآية الله بروجردي سبباً في سعي الشاه إلى إقامة علاقة وثيقة معه، بنيت على الاحترام المتبادل من جانب كل منهما لمجال السلطة والنفوذ الذي يتمتع به الآخر في البلاد.

عندما أعد آية الله الخميني كتاب «ولاية الفقيه» وقدمه كنظرية للحكم، كان أغلب رجال الدين بعيدين عن العمل السياسي، وفي المقام الأول كان آية الله الخميني يهدف - من عرضه لذلك الإطار من الحكم - إلى تشجيع رجال الدين على الانغماس في النشاط السياسي. وفي عدد من خطبه التي ألقاها عامي 1977 و1978، انتقد آية الله الخميني رجال الدين المبتعدين عن السياسة، وطالب باشتراكهم في المعارضة،

خاصة عندما كرر المثقفون المسلمون - مثل بازركان وغيره - شجبهم لحكم الشاه وأساليبه القمعية ضد الشعب. وعندما قامت الثورة أبدى الكثيرون شكوكهم في حماس آية الله الخميني وقناعته بتطبيق نظرية ولاية الفقيه على حكومة ما بعد الثورة في إيران. فقد كان آية الله الخميني، حين اندلاع الثورة الإيرانية، ما زال متردداً حيال إمكانية تطبيق نظريته على ثورة شملت كل طبقات المجتمع من القوميين العلمانيين إلى المثقفين المسلمين، مروراً بالقطاعات المحافظة جداً. وهناك من يدعي أن آية الله الخميني كان مقتنعاً تماماً بإمكانية تطبيق نظريته في أعقاب انتصار الثورة الإيرانية، ولكن كثيراً من الأدلة تشكك في مصداقية ذلك الادعاء؛ منها أن أول دستور إيراني - في مسودته الأولى التي اكتملت في باريس - خلا من أية إشارة إلى إقامة ولاية الفقيه؛ بالإضافة إلى موافقة آية الله الخميني على ذلك الدستور واكتفائه بقليل من التغييرات؛ كذلك تأييده للاستفتاء الشعبي على ذلك الدستور عقب الثورة الإيرانية مباشرة. كما أكد زملاؤه المقربون في باريس صدق رغبته في إقامة حكومة في إيران بعد الثورة في إطار النسخة الأولى من الدستور، التي لم تتضمن أية إشارة خاصة إلى دور رجال الدين في الحكومة، وإنما ذكرت بكل وضوح مجتمعاً متعدد الأحزاب وحكومة ممثلة للشعب[6]. ولأن ذلك الدستور لم يكن محدداً جداً في بعض المجالات، وترك عدداً من الثغرات التي تسمح للبعض بممارسة نفوذه على السلطة السياسية في البلاد، فقد أيد معظم أعضاء مجلس الثورة فكرة صياغة دستور أكثر تفصيلاً، يكون مبنياً على أساس المسودة الأولى، ويقوم بصياغته ممثلون عن الشعب يُنتخبون لـ "مجلس الخبراء" (مجلس خُبرَجان).

كان آية الله الخميني، في بداية الثورة الإيرانية، شديد الحرص على الإجماع الشعبي، ففي أول يوم لوصوله إلى طهران أعلن في خطابه الذي ألقاه في مدافن بهشت الزهراء (جنة الزهراء) أنه: "بتأييد من الشعب، أطالب بتشكيل حكومة. ولثقة هذا الشعب فيَّ، فإنني أشكل هذه الحكومة"[7]. وعندما طلب من مهدي بازركان، فيما بعد، تشكيل حكومته المؤقتة، أشار إلى أنه "نظراً لتعبير الشعب عن تأييده للزعامة وقراراتها، عن طريق المظاهرات التي عمّت البلاد، ومن منطلق واجبي الإسلامي

والقانوني ، فإنني أطلب منك تشكيل حكومة مؤقتة "[8] . وكان مخلصاً للغاية في اقتناعه بالحاجة إلى تأييد الشعب وإجماع المجتمع على إقامة حكومة ممثلة للشعب في إطار القيم الديمقراطية .

وقد اكتسبت نظرية ولاية الفقيه مؤيدين في إيران من بين المتشددين والشعبيين، الذين شغلوا عضوية مجلس الخبراء الأول ، الذي صاغ أول دستور لإيران الثورة . وكان من ضمن هذه الشخصيات آية الله بهشتي الذي تفانى في الدفاع عن هذه النظرية ، وقام فيها بدور أساسي . إذ تزعَّم المساعي الجماعية للحصول على غالبية الأصوات في مجلس الخبراء ، لضمان مكانة الوالي الفقيه في الدستور ، وضمان دور مهيمن لرجال الدين في السلطة السياسية للأمة[9] . ورداً على هؤلاء الذين نادوا بحكومة ديمقراطية وانتقدوا المادة الخامسة من الدستور - التي كانت تهدف إلى ضمان مكانة الفقيه في الدستور وكانت ما تزال قيد البحث - دافع آية الله بهشتي عن رأيه قائلا :

> تقام الحكومة الإسلاميــة على أيديولوجيا مختلفة عن الجمهورية الديمقراطية . . . إن ما اقترحه الآخرون يصلح حقا لجمهورية ديمقراطية ، لكنه لا يفي بمتطلبات الإسلام . . . وبما أن أمتنا قد نادت - طوال الثورة وفي الاستفتاء العام - بجمهورية إسلامية ، إذن ، فعلى هذا الأساس الذي اختارته ، وفي إطار هذه المادة وغيرها من مواد الدستور ، وعملاً بتعليمات الإسلام وأسسه ، سوف نفوض زعامة الأمة إلى فقيه عليم وقائــد ضليـــع في الإسلام[10] .

وكانت زعامة آية الله بهشتي ، والعمل الجماعي الذي قام به مؤيدو نظرية ولاية الفقيه ، وموافقة آية الله الخميني ، كلها عوامل أساسية في إقامة حكم الفقيه في إيران ما بعد الثورة .

هذا وقد تضمن كتاب «كشف الأسرار» الآراء السياسية لآية الله الخميني بوضوح شديد . وعلى عكس من يقولون بأن آية الله الخميني كان يدافع بحذر عن الملَكية في كتاب «كشف الأسرار»[11] ، فقد ساق في هذا الكتاب حجة ثابتة ، تنسجم مع نظريته الخاصة بولاية الفقيه ، التي عرضها فيما بعد كإطار للحكم . أما هؤلاء الذين انتقدوا "العلماء" بزعم معارضتهم لأية حكومة في زمن احتجاب الإمام الثاني عشر للشيعة ،

فقد ردّ عليهم آية الله الخميني في «كشف الأسرار» مؤكدا مساندة "العلماء" للحكومة، ولو كانت في بعض الأحيان حكومة ظالمة، وذلك على أساس أن وجود تلك الحكومات أفضل من عدم وجود حكومة على الإطلاق[12]. وفيما يتعلق بمساندة العلماء للنظام الملكي زعم أنهم، أي العلماء:

> لم يعارضوا مؤسسة الحكم، وإذا كانوا قد عارضوا أحد الملوك في الماضي، فلاعتقادهم أنه يعمل ضد صالح الأمة. وفيما عدا ذلك، لم يحدث أن عارضوا المبدأ الأساسي للملكية. ولقد تعاون العديد من العلماء في الماضي مع الملوك في حكمهم، بمن فيهم خاجه ناصر طوسي والعلاّمة هللي ومحقق ثاني وشيخ بهائي ومحقق ضماد ومجلسي وغيرهم[13].

ودفاعاً عن الحكومة في زمن احتجاب الإمام الثاني عشر (أو ولاية الفقيه)، رجع آية الله الخميني إلى الأحاديث النبوية التي استعان بها في «كشف الأسرار»، مستخدما إياها بعد مرور ثلاثة عقود للدفاع عن حجته التي بنى عليها نظرية ولاية الفقيه في كتاب «الحكومة الإسلامية»[14]. ويزعم في هذا الكتاب أن:

> بعض الناس يرون أنه ليس من الضروري أن تخضع الحكومة لسيطرة الفقيه. إذ يمكن أن تظل الحكومة تحت سيطرة أي إنسان، لكن عليه أن يحصل على موافقة الفقهاء لوضع سلطاته موضع التنفيذ. وقد حصل بعض الملوك في الماضي على هذه الموافقة[15].

ويدافع عن هذا الرأي بقوله:

> إنه لأمرٌ صحيح أن الفقيه له حق منح هذه الموافقة . . . ولكن هؤلاء الناس يتجاهلون أنه ليس من حق أي كائن كان أن يعطي هذه الموافقة لأي شخص حسب هواه، فلا المجتهدون ولا رسول الله نفسه يتمتع بهذا الحق. وإنما يعطي المجتهدون هذه الموافقة لمن لا ينكرون شرع الله القائم على العدل والحكمة، ولا يستطيع الحصول على هذه الموافقة إلا أولئك الذين يرغبون في أن تسود شريعة الله باعتبارها القانون النافذ على الأرض[16].

وقد حاول آية الله الخميني في هذه الدعوة أن يحدد بوضوح مصدر السلطة في الحكومة التي تسيطر عليها المؤسسة الدينية. فمصادر السلطة في هذه الحالة، ووفقاً لما

يقوله آية الله الخميني، هم الفقهاء الذين يمكنهم منح هذه الموافقة، كما يمكنهم في الوقت نفسه حرمان الحاكم المؤقت من هذه السلطة.

وساق آية الله الخميني في كتاب «الحكومة الإسلامية» حجة مماثلة، مع اختلاف أساسي واحد، حيث أصر على تفضيل تولّي الفقيه - وهو المصدر الحقيقي للسلطة في رأيه - الحكم مباشرة، وتطبيق الإطار الذي وضعه للحكومة الإسلامية. وكان عليه لتحقيق ذلك الهدف أن ينجز مهمتين أساسيتين : الأولى، إعلان أن الحكم الملكي غير شرعي من وجهة نظر الإسلام، وضرورة أن يحل محله شكل آخر من أشكال الحكم، والثانية القضاء على الحواجز القائمة بين الدين والسياسة، والتنديد بهؤلاء الذين يدعون إلى الانعزال عن السياسة - خاصة من رجال الدين - والذين يرفضون انغماس رجال الدين فيها. وقد تحدى المَلَكية قائلا "إن الإسلام يعلن أن المَلَكية وتوارث الحكم خطأ وباطل"[17].

بالإشارة إلى المهمة الثانية الخاصة بالقضاء على الحاجز بين السياسة والدين، فقد وصف - في النجف - مسؤولية رجال الدين قائلا :

> قدموا الإسلام للناس في شكله الحقيقي، حتى لا يتصور شبابنا أن وظيفة رجال الدين أن يجلسوا في أحد أركان النجف أو قم لتدارس أمور الحيض والنفاس، بدلا من شغل أنفسهم بالسياسة. ومن ثم يستنتج الشباب أنه يجب فصل الدين عن السياسة. إن شعار فصل الدين عن السياسة، ومطالبة علماء الإسلام بعدم التدخل في الشؤون السياسية والاجتماعية، قد صيغا وانتشرا بفعل الاستعمار؛ ولا يرددهما إلا غير المتدينين[18].

ويبرر آية الله الخميني دعوته إلى تأسيس حكومة إسلامية قائلاً :

> لا تكفي مجموعة من القوانين وحدها لإصلاح المجتمع. فلكي يضمن القانون تقويم البشر وسعادتهم، لابد من وجود سلطة تنفيذية ومنفّذ لها. ولهذا السبب، فإن الله سبحانه وتعالى - مع ما أوحى به من شرائع (أي أوامر الشريعة) - قد حدد شكلاً معيناً للحكومة والمؤسسات الإدارية والتنفيذية. وقد ترأس أشرف الرسل - عليه الصلاة والسلام - المؤسسات الإدارية والتنفيذية في المجتمع الإسلامي. وإلى جانب تبليغه الوحي وبسطه وشرحه

لأسس العقيدة وأركان الإسلام ومناسكه، فقد أخذ على عاتقه تطبيق الشرع لإقامة الدولة الإسلامية[19].

ويذهب إلى أبعد من ذلك قائلاً: "إن سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسيرته يقدمان الدليل على ضرورة تأسيس حكومة. فقد أسس هو نفسه أول حكومة، كما يشهد التاريخ بذلك"[20].

هناك مميزات عديدة لوجود حكومة فعالة ونظام سياسي قابل للتطبيق، ولكن أكثر ما اهتم به آية الله الخميني هو قدرة الحكومة على تطبيق الشريعة. لقد كانت هذه نزعة طبيعية في آية الله الخميني، إذ كان المطلب الأساسي من "المرجع" في المعاهد الدينية هو معرفة القوانين الإسلامية وتنمية الخبرة بهذه القوانين. ولقد كان أكثر ما عُرف به "المراجع" لدى الشيعة هو تأليفهم للكتب القانونية مثل «توضيح المسائل». وبالنظر إلى هذا الإطار من الخبرة، المحصور بين المجتهدين، ورغبة آية الله الخميني في إعطائهم دوراً في قيادة الحكومة الإسلامية، فقد اختار تعريفاً لاحتياجات الحكومة بحيث يتناسب مع قدرات رجال الدين، قرر فيه أن: "حكومة الإسلام هي حكومة الشريعة"، ثم انطلق إلى تبرير السبب وراء ضرورة أن يمتلك القائمون على هذه الحكومة المعرفة بالشرع الإسلامي، فشرح ذلك قائلاً:

> حيث إن الحكومة الإسلامية هي حكومة الشريعة، فإن المعرفة بها تصبح ضرورية للحاكم، كما جاء في الحديث الشريف. وفي الواقع، فإن مثل هذه المعرفة ليست ضرورية للحاكم فحسب، بل أيضاً لكل من يشغل أحد المناصب أو يمارس بعض المهام الحكومية. ولكن، يتحتم على الحاكم أن يتفوق على الجميع في هذا المجال . . . ومن هنا فإن الإلمام بالقانون والعدالة يشكلان المؤهلات الأساسية في نظر المسلمين. أما الأمور الأخرى فليست ذات أهمية أو صلة في هذا المقام[21].

وعن إمكانية الجمع بين الإلمام بالشريعة الإسلامية والقدرة على العدل، احتج آية الله الخميني بقوله:

> إن عدداً لا يحصى من فقهاء الزمن الحاضر يتمتعون بميزتي الإلمام بالشريعة الإسلامية والقدرة على العدل، وإذا اجتمعوا معاً يمكنهم تأسيس حكومة تحقق

العدل الشامل في العالم . وإذا ظهر شخص كفء يجمع بين هاتين الميزتين، ونجح في تأسيس حكومة، فسوف يكون له من السلطة ما كان لأشرف الرسل عليه الصلاة والسلام في إدارة المجتمع، وسوف تكون طاعته واجبة على جميع الناس[22] .

ومن منطلق خبرتهم بالشريعة يُمنح رجال الدين، مسؤولية تفسير القانون وتطبيقه .

لقد وضع آية الله الخميني هذا الأساس النظري لولاية الفقيه عندما كان في النجف نهاية الستينيات . وحازت هذه النظرية تأييد أغلبية مجلس الخبراء، برئاسة آية الله بهشتي، الذي كان أعضاؤه من بين هؤلاء المتفقين معه في أفكاره عن الحكم والسياسة . وقد أشارت المادة رقم (5) في الصياغة الجديدة للدستور إلى أنه :

خلال احتجاب سيد العصر (عجّل الله بظهوره من جديد) يؤول حكم الأمة وزعامتها إلى الفقيه العادل التقيّ، المطلع على ظروف عصره، الشجاع الحكيم، المتمتع بملكة الإدارة، الذي تقر غالبية الشعب بزعامته وتقبلها . . .[23] .

وتحددت مسؤوليات هذا الزعيم في المادة رقم (110) على النحو التالي :

1. تعيين الفقهاء في مجلس الوصاية .
2. تعيين السلطة القضائية العليا للدولة .
3. تعيين القيادة العليا للدولة .
4. تعيين القائد الأعلى لكل من الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة .
5. إعلان الحرب والسلام[24] .

وقد نوقشت كل هذه المسؤوليات في مجلس الخبراء في بداية الثورة الإيرانية .

ولكن عدة عوامل ساهمت، بشكل ملموس، في أن يتجاوز آية الله الخميني الحدود التي أقرها الإطار القانوني للدستور الإيراني . كان أولها الكاريزما التي تميز بها وزعامته للثورة، الأمر الذي مهد الطريق، بطبيعة الحال، إلى تأثيره المطلق في المجتمع ومؤسساته، بما في ذلك الحكومة . ورجع العامل الثاني إلى ميل المدافعين عن ولاية الفقيه - من بين رجال الدين - إلى إشراكه خطوة بخطوة في كل صغيرة وكبيرة من

قرارات البلاد. أما العامل الثالث فقد كان - بالطبع - هو الدور الذي وجب عليه أن يلعبه كوسيط بين الجماعات المختلفة التي تولت حكم البلاد. وظهر أول هذه النزاعات بين حكومة بازركان المؤقتة ومؤسسات السلطة التي يهيمن عليها رجال الدين داخل المجتمع، بما في ذلك مراكز القوى التي أسسها آية الله بهشتي وزملاؤه داخل الحزب الجمهوري الإسلامي وما يحيط به من مؤسسات[25]. وقد اعتنق آية الله بهشتي وزملاؤه فلسفة محددة جداً فيما يخص الحكومة، ذلك أنهم اعتقدوا أن المثقفين الذين يتولون الحكم، يجب أن يتبعوا جدول أعمال مصدقاً عليه من قبل رجال الدين المرتبطين بالحزب الجمهوري الإسلامي وغيره من مؤسسات السلطة في إيران ما بعد الثورة. وكان هذا الاتجاه متفقاً تماماً مع ما نادى به آية الله الخميني في «كشف الأسرار»، الذي زعم فيه أن كل من يسيطر على جهاز الحكم - أياً كان - يجب عليه الحصول على موافقة الفقهاء والاعتراف بامتيازاتهم. ويبدو أن آية الله الخميني تردد في بداية الأمر عن التدخل المباشر في سياسة الحكومة، أو ربما أراد أن لا يتورط رجال الدين بشكل مباشر في المؤسسات الحكومية، فمنع آية الله بهشتي من ترشيح نفسه للرئاسة في الانتخابات الأولى، ولكن رجال الدين أنفسهم هم الذين طالبوا بمنحهم دوراً أكبر في السياسة الوطنية، الأمر الذي دفع آية الله الخميني إلى التدخل في السياسات الداخلية والخارجية معا. وقد عبر آية الله مطهري، وهو من أكثر من وثق فيهم آية الله الخميني، عن تردد الأخير حيال تدخل رجال الدين، مدافعا عن فكرة إبعاد رجال الدين عن الحكم قائلاً:

> لقد أدى استقلال رجال الدين الشيعة عن الحكومة - خلال القرن الماضي - إلى نجاحهم في قيادة عدة انتفاضات وثورات. والآن في ظل وجود حكومة إسلامية، يرى آية الله الخميني ضرورة استقلال "الروحانيات" (رجال الدين) عن الحكم، وبقائهم مع جماهير الشعب دون الاختلاط بالحكومة. إنه يعارض بشدة انغماس رجال الدين في الحكم بشكل كامل، وحتى وإن كانت الحكومة إسلامية، مثلما يحدث في الإسلام السني. إنه لا يوافق على أن يصبح رجال الدين جزءاً من الحكومة أو أن يشغلوا مناصب رسمية[26].

كان ذلك، في واقع الأمر، موقف آية الله الخميني في بداية الثورة، وليس موقف رجال الدين المؤيدين للتدخل المباشر في الحكم. وكان واضحاً مدى حاجتهم إلى تأييد

موقفهم هذا، إذ كان عليهم إقناع آية الله الخميني نفسه ليتولى التدخل بشكل مباشر في سياسات الحكومة، كي يمهد الطريق أمام شغلهم مناصب حكومية بشكل مباشر.

ثم وسع آية الله الخميني نفوذه خارج دائرة رسم السياسات المحلية للبلاد، فانغمس مباشرة في السياسة الخارجية، التي شملت فيما بعد الحرب مع العراق. وبعد أن مهد الطريق لتولي رجال الدين دوراً مباشراً في سياسة الحكومة، والهيمنة على جميع أوجه اتخاذ القرارات في الدولة، عدّل آية الله الخميني نظريته الخاصة بولاية الفقيه عام 1987 بما يجيز منح مزيد من السلطات للحكومة، التي أصبحت في ذلك الحين حكومته، ويهيمن عليها رجال الدين. وفي التعديل الجديد دعا آية الله الخميني إلى "السلطة المطلقة للفقيه"، وأصبح الوالي الفقيه مخولاً لتفويض سلطات غير محدودة إلى حكومته بأي أسلوب يراه رئيس الحكومة ضروريا، وبما يحقق مصالح الحكومة، وليس بالضرورة مصالح الشعب. وصارت القضية هي إيجاد وسائل لتسهيل مهمة الحكم، خاصة في مجال السياسة المحلية، أو تأسيس آلية تمكّن الحكومة من رعاية مصالحها على حساب مصالح المحكومين. وقد أصدر آية الله الخميني هذه الفتوى الجديدة لمواجهة أزمات الحكومة، والاحتكاك الناشئ بين رجال الدين المحافظين في "مجلس الوصاية"، وبين هؤلاء الذين كانوا يتولون مقاليد الحكم، وكانوا يضطرون إلى تفضيل الاتجاهات العملية في بعض الأمور التي يرونها حيوية للحكومة الفعالة. وكان آية الله الخميني إيجابياً في رده على تساؤل وزير العمل:

> هل يمكن للحكومة أن تفرض شروطاً إلزامية على المؤسسات التي استخدمت – وما زالت تستخدم – خدمات الحكومة ومنشآتها، بما في ذلك الكهرباء والماء والمواد الخام والطرق والموانئ... (27).

وجاء الرد الإيجابي من آية الله الخميني عن هذا السؤال، ليمنح الحكومة سلطة القيام – من جانب واحد – بإلغاء جميع العقود المبرمة مع المؤسسات الخاصة الأخرى ومع المواطنين، إذا ما ارتأت الحكومة ضرورة لذلك، وبما يحقق مصالحها.

وكان هذا القرار الجديد – الصادر من آية الله الخميني – يمثل تصوراً جديداً لم يسهُل فهمه على جميع رجال الدين المؤيدين لولاية الفقيه، وكان بعضهم متشككا جدا حيال

عواقب هذه الفتوى، خاصة وأنها لم تكن دستورية. وبعد مرور ثلاثة أيام على إعلان الفتوى الجديدة حاول آية الله خامنئي - بصفته رئيساً للدولة - الموازنة بين هذه الفتوى وبين المبادئ التي تضمنها دستور الدولة، ليمنع التصرفات غير الشرعية - التي يحتمل أن ترتكبها الحكومة لتحقيق مصالحها مستخدمة هذه الفتوى - مؤكداً على ضرورة الاستناد إلى الدستور[28]. وقد وجه مجلس الوصاية خطاباً إلى آية الله الخميني يبدي فيه قلقه حيال سياسات الحكومة مستقبلاً، في ضوء مبادئ هذه الفتوى، بشأن فرض لوائح يمكن أن تتعارض مع "الأحكام الإسلامية الأصيلة"[29]. وقد ردّ آية الله الخميني على خطاب المجلس، مشيراً إلى أن سلطة الحكومة تمتد إلى أبعد مما طلبه وزير العمل، وكرر رأيه بأن سلطة الحكومة مطلقة في فرض حكمها بالطريقة التي ترى ضرورتها من دون أية قيود[30].

وجاءت الفتوى الجديدة بمثابة دفعة لحكومة حسين موسوي وتأييدا لهاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس الشورى، وللسياسيين الأكثر براجماتية. أما آية الله خامنئي الذي كانت تراوده الشكوك تجاه عواقب هذه الفتوى - خاصة بالإشارة إلى وضعه كرئيس للدولة - فقد حاول التخفيف من وقع هذا القرار على سياسات الدولة باستخدام الخطب العامة. وقال في إحدى خطب الجمعة:

> لم تهدف هذه الخطوة في نظام الحكم الإسلامي إلى تجاهل قوانين الدولة المقبولة إسلامياً. ومن الواضح أن البعض أراد فهم هذه الفتوى بشكل مختلف ... إن الفتوى الجديدة - التي أصدرها آية الله الخميني - إنما تضع قيوداً ضمن إطار الأحكام الإسلامية المعمول بها، وليس خارج هذا الإطار[31].

ومع تصاعد الجدل الدائر بين رجال الدين حول فحوى فتوى آية الله الخميني وهدفه منها، ومع حدوث احتكاك واضح بين رجال الدين المحافظين وهؤلاء الأكثر ميلاً إلى البراجماتية، أوضح زعيم الثورة الإيرانية موقفه للمرة الأخيرة، حيث أدلى ببيان جديد رد فيه على آية الله خامنئي قائلاً:

> إنكم لا تعتبرون أن ما خوّله الله لنبيه الكريم من سلطة مطلقة على الناس أمراً صحيحاً. إنها من أهم التشريعات الإلهية ولها أفضلية على كل ما دونها. أما

> القول بأن الحكومة تستمد سلطتها من داخل التشريع الإلهي فيعد مناقضاً لما أدليت به . . . إذ باستطاعة الحكومة أن تلغي، من جانب واحد، جميع العقود المبرمة مع الناس[32].

وقد أنهى هذا الإعلان الجدل الدائر لصالح رجال الدين الأكثر نزوعاً إلى البراجماتية، وأضعف من موقف الرئيس علي خامنئي والأعضاء المحافظين في مجلس الوصاية، الذين كانوا ينقبون عن ثغرات تمكنهم من الاحتفاظ بنفوذهم على "مجلس الشورى" والمؤسسات الحكومية الأخرى.

بعد أن أدلى آية الله الخميني بالقول الفصل المشار إليه، تراجع المحافظون وفُرضت نظرية الولاية المطلقة للفقيه، وتقبل الآخرون مبادئ هذه النظرية، إذ لم يعد أمامهم خيار آخر. وانضم رجال الدين المحافظون إلى أقرانهم البراجماتيين في الدفاع عن شرعية النظرية الجديدة، من واقع فهمهم للشريعة الإسلامية وتعاليم نظرية ولاية الفقيه، وما قدمه آية الله الخميني في مقولته الجديدة التي ترسم حدود سلطة الحكومة ودورها ومهامها. ودافع آية الله جنّاتي، أحد رجال الدين المحافظين، عن هذه النظرية في خطب الجمعة فقال :

> مثالا على ذلك، إذا تحتم خوض الحرب ورفض الشعب ذلك، فإن للزعيم أن يأمره بدخول الحرب . . . إن الزعيم المسلم يرجع إلى الشرع الإسلامي ويعتمد على عدله ويحدد المصالح المعنيّة ويستشير - إذا استدعى الأمر - ويأمر. وعلى الشعب أن يطيع، أحب ذلك أم كره. وعندما يقرر الزعيم فعل شيءٍ ما، فيجب فعله بغض النظر عن موافقة الشعب[33].

ودافع آية الله مشكيني - وهو أيضاً من رجال الدين المحافظين - عن ذلك الموقف قائلاً: "أيُّ خطأ في قيام الفقيه بإلغاء حقوق ملكية بعض الأفراد؟ أو في إبداء رأيه - مثلاً - فيما يجب أن يكون عليه العراق أو إيران؟ إن مثل هذه القرارات يمكننا أن نعتبرها أحكاماً ثانوية"[34]. كما قال إمام صلاة الجمعة في يزد "إن أفضل وضع للحكومة الإسلامية هو موافقة الناس على الإذعان الكامل لإرادة الوالي الفقيه، وإلزام أنفسهم بقبول سلطته"[35].

وأثارت السلطة الجديدة للفقيه مجموعة من التساؤلات فيما يخص مسؤولية مجلس الوصاية، بالإشارة إلى احتمال عدم موافقته على مشاريع القوانين التي يوافق عليها "مجلس الشورى". وفي واقع الأمر، كان اقتراح الولاية المطلقة للفقيه يهدف إلى حل الخلافات الموجودة بين مجلس الوصاية، ذي الاتجاه المحافظ، وبين الاتجاه البراجماتي في الحكومة ومجلس الشورى بقيادة هاشمي رفسنجاني. وفي إحدى المقالات الافتتاحية عام 1987، تساءلت جريدة «كيهان إنترناشونال» عما يجب عمله إذا نشب نزاع بين مجلس الشورى ومجلس الوصاية، وساقت الحل الذي تراه مناسباً، ألا وهو الاعتماد على المرشد بصفته الحَكَم النهائي، من منطلق أن زعامته تنسجم مع مبادئ السلطة المطلقة للفقيه[36]. وأثار بعض الصحفيين السؤال نفسه، فأجابهم آية الله موسوي أردبيلي، رئيس الجهاز القضائي في إيران، قائلاً: "في ضوء الفتوى الجديدة (أي السلطة المطلقة للفقيه)، إذا نظرنا إلى القوانين التي وافق عليها مجلس الشورى لوجدنا أنه يجب مراجعتها. عندئذ يمكن حل 90٪ من مشاكلنا". وكان موسوي أردبيلي يشير هنا إلى النزاع القائم بين مجلس الشورى البراجماتي ومجلس الوصاية المحافظ، ذلك النزاع الذي أعاق سن العديد من القوانين التي أجازها مجلس الشورى، إذ اعتبرها مجلس الوصاية غير إسلامية. وأجاب أردبيلي عن سؤال آخر في هذا الصدد، قائلاً إنه في حالة اختلاف آراء مجلس الوصاية عن آراء الإمام (آية الله الخميني) في المستقبل، "فقد اتفق على أنه يتحتم عليهم قبول آراء الإمام"[37].

وهكذا، أدت النظرية الجديدة لمنح السلطة المطلقة للفقيه إلى إضفاء المصداقية على أنصار ولاية الفقيه، الأمر الذي أتاح لهم القول أيضاً بوجوب توسيع سلطات الفقيه إلى مجالات أخرى يمكن لرأيه فيها - كمرشد أعلى - أن يكون له وزنه، مثل تسوية النزاعات وحل الخلافات. ففي ظل التجاهل التام لحدود مسؤوليات المرشد كما وردت في الدستور، لم يتصور أنصار هذه النظرية وجود أية حدود لسلطة الفقيه. وقد كتب آية الله أزاري قمي، أحد المؤيدين للنظرية من المحافظين، عام 1989، قائلاً "ليس لدى الوالي الفقيه أية مسؤولية أخرى غير إقامة نظام الحكم الإسلامي، حتى لو اضطره ذلك إلى أمر الناس بالتوقف مؤقتاً عن الصلاة والصيام والحج . . . أو حتى الإيمان بالتوحيد [مفهوم الإله الواحد]". ويضيف قائلاً "يمكن للوالي الفقيه أن يختار من يحل محله

بعد وفاته. وقد يكون ذلك الشخص مرجعاً أو مجتهداً أو أي شخص آخر "[38]. وكانت هذه الحقوق الجديدة لسلطة الفقيه، والمبالغة في حدود نفوذه من قبل رجل دين محافظ، ترمي إلى منح الفقيه المزيد من السلطة في مجالات لم يتصورها الكثيرون من قبل، حتى من بين صفوف رجال الدين الحاكمين. فمنح الفقيه سلطة منع المجتمع الإسلامي من ممارسة شعائره الدينية المفروضة عليه، يختلف اختلافاً بيناً عن المناقشات السابقة للسياسة والزعامة، وليس له سابقة في تاريخ الفقه الشيعي.

هذا الانحياز إلى جانب الحكومة ومؤسساتها هيمن تدريجياً على السلطة في إيران ما بعد الثورة. وتمادى مؤيدو ولاية الفقيه إلى درجة المناداة بأن تكون شرعية النظام السياسي بأكمله مستمدة من الزعيم نفسه، وليس من العقد الشرعي المبرم بين القائد والأمة، أو المستند إلى الإجماع الشعبي. وأعلن آية الله موسوي أردبيلي أن "علينا أن نذكر أن الحكومة ومجلس الشورى والمسؤولين الحكوميين، كل أولئك في واقع الأمر، يخضعون لسلطة الوالي الفقيه. إنهم يستمدون شرعيتهم منه ولا يملكون عمل أي شيء مخالف لآرائه "[39]. وزعم محمد جواد لاريجاني، أحد أنصار نظرية ولاية الفقيه، بأنه يمكن للشعب أن يتدخل في شؤون الحكومة والنظام السياسي من خلال التشكيك في شرعية الحكومة وأدائها. ففي المجتمعات الديمقراطية تستمد الحكومة شرعيتها من رأي الناس، أما في الحكومة الإسلامية فإن إبداء الاعتراض الشعبي على الحكومة لا يكون إلا من خلال عدم التعاون معها في تنفيذ سياستها وتأدية مهامها. ثم يثير قضية ما إذا كان لرأي الشعب أي وزن في الحكومة الإسلامية التي يحكمها الوالي الفقيه، ويجيب عن ذلك التساؤل قائلاً: "يصبح هذا الرأي شرعياً فقط عندما يقبله الحاكم الشرعي، وليس بصورة مستقلة عنه "[40]. ويضيف موضحاً أن أصل جميع أشكال الشرعية في الحكومة الإسلامية ترجع إلى الوالي الفقيه، وأن "رأي الشعب ليس له أي علاقة بشرعية الحكومة". ثم يشكك في الأساس المنطقي لحجة من ينادون بحرية الشعب – في الحكومة الإسلامية – في اختيار الحاكم، ويعقب موضحا بقوله :

> إن رأي هؤلاء الذين يدّعون أن الله منح الشعب – في الحكومة الإسلامية – الحق في اختيار القائد الذي يدير شؤونه هو رأيٌ صحيح، ولكن هذا في منطق

الليبراليين وليس من منطلق نظرية الوالي الفقيه، حيث يعتبر الوالي رمز الشرعية، وطاعته واجبة، ليس تمشياً مع القانون وإنما لأنها فرض[41].

وقد ساق غيره من مؤيدي ولاية الفقيه حججا مماثلة، منهم آية الله مصباح يزدي القائل بأن حكومة الوالي الفقيه تعد تمثيلا لحكم الله على الأرض[42]. وبعد أن أسهب في مقولته التي ترى أن الوالي الفقيه فقط هو الذي يمكنه تمثيل "حكم الله" على الأرض، أضاف مفسراً "أن القوانين التي يقرها المتخصصون في الشؤون التشريعية والقانونية والجهات التنفيذية [أي الحكومة] تستمد شرعيتها من الحاكم، أي الوالي الفقيه، ومن دون تصديقه عليها تفتقر هذه القوانين إلى الشرعية"[43]. وعلاوة على ذلك، يرى أن القبول بالحكومة وتشريعاتها في ظل الوالي الفقيه لا يعد التزاما قانونيا فحسب، بل هو مسؤولية المسلم وفرض عليه[44].

بعد الثورة الإيرانية، أصبحت نظرية الوالي الفقيه – ودعوتها إلى وضع هيكل هرمي للسلطة – من المبادئ السائدة في الحكم. ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، عقب الأشهر التسعة الأولى من عهد حكومة مهدي بازركان المؤقتة، تولت إدارات مختلفة حكم الدولة، واتسمت كلها بدرجة عالية من الإخلاص لهذه النظرية في الحكم. ومع هيمنة هذه النظرية على الأحوال السياسية والمؤسسات الحاكمة، انعزلت الاتجاهات الأكثر ميلاً إلى الديمقراطية بعيداً عن مواقع السلطة في إيران. أما مؤيدو هذه النظرية، خاصة من رجال الدين، فقد كانوا يتوقعون من الفقيه الذي يرأس هذه الحكومة أشياء تتجاوز الحدود القانونية الواردة في الدستور الإيراني. ومع امتداد نفوذ الزعيم إلى كل أوجه اتخاذ القرار والحكم، ومع انهيار الحواجز الدستورية والقانونية، فُرض المزيد من القيود على الحقوق الديمقراطية التي يكفلها الدستور الإيراني. وبدا هذا جلياً في مطالبة الزعيم بوضع ضوابط على حرية التعبير وحرية التجمع وحرية المشاركة في السياسة الوطنية، أي كل الحقوق التي كفلها دستور الدولة. وعندما قرر بازركان ترشيح نفسه لرئاسة الدولة في الثمانينيات، لم تحظ أوراق اعتماده بقبول آية الله الخميني، ورُفض ترشيحه.

وظهر نوعان من رد الفعل تجاه هذا التطور داخل الدولة، كان أحدهما سياسياً نابعاً من الشريحة العلمانية والاتجاهات اليسارية في المجتمع الإيراني. وكان رأي الغالبية العظمى منهم أنه يجب الفصل كلية بين الدين والسياسة. واحتج بعض المنادين بالعلمانية، ومعهم التيارات اليسارية، بوجود تعارض بين الإسلام والديمقراطية، وأن الإسلام كديانة لا يتوافق مع المؤسسات الديمقراطية للحكم[45]. ولكن أنصار الإسلام الإصلاحي كان لهم رد فعل مختلف على التطورات نفسها، إذ عارضوا نظرية ولاية الفقيه، ولكنهم قالوا بتوافق الإسلام مع الديمقراطية، ونادوا بإقامة مؤسسات ديمقراطية في إيران وفقاً لإطار الأعراف والقيم التي يقبلها المجتمع.

الإسلام الإصلاحي ودور الإسلام في الحكومة الديمقراطية

كانت أول مجموعة من المثقفين المسلمين تتخذ موقفا من هذه التطورات الجديدة على الساحة السياسية في إيران ما بعد الثورة هي "حركة تحرير إيران" (نهضتي أزادي إيران) بقيادة مهدي بازركان، رئيس وزراء الحكومة المؤقتة بعد الثورة الإيرانية. وعلى النقيض من رد فعل الجماعات العلمانية واليسارية، عبّر مؤيدو الإسلام الإصلاحي، وهم غالبا من المثقفين المسلمين، عن موقفهم من هذا التطور الجديد، باللجوء إلى الحجج الأيديولوجية المضادة، المستقاه من العقيدة الإسلامية، للدفاع عن القيم الديمقراطية في الحكومة والمجتمع. فمن أجل تأييد مقولة توافق الإسلام تماماً مع الديمقراطية، ومن أجل الدفاع عن حقوق الشعب في المشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية لمجتمعه، ومن أجل معارضة تركيز السلطة في أيدي قلة أو شخص واحد، من أجل تحقيق ذلك كله استعان الإصلاحيون الإسلاميون بالمبادئ الإسلامية مثل الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دفاعاً عن مفهوم الحكومة الإسلامية ذات المؤسسات الديمقراطية. وكانت "الشورى" من الأدوات الفكرية الهامة التي لجأ إليها آية الله نعيني في بداية هذا القرن، وقت الثورة الدستورية في إيران، لكي يدحض "الاستبداد" ويدافع عن حجته في تأييد نظام الحكم الخاضع للدستور والبرلمان. لقد

دافع نعيني في بحثه الرائد «تنبيه الأمة و تنزيه الملة» عن النظام البرلماني بصفته شكلا شرعيا للحكم ، يفي بشروط الشورى ومشاركة الشعب في شؤون الأمة. ويقول نعيني في هذا الكتاب :

> إن سلطة الحكومة الإسلامية ورئيسها محدودة للغاية. إذ لا يستطيع رئيس هذه الحكومة أن يتدخل في مجريات السياسة ، أو أن يتخذ أي إجراء بدون أخذ رأي الشعب واستشارته. ولأنه لا يمكن جمع كل الناس لإبداء آرائهم ، كما أنهم ليسوا جميعا مؤهلين لإصدار أحكام صائبة ، لذا يجب جمع الأشخاص الذين يتميزون بالحكمة والورع لاستشارتهم والأخذ برأيهم . . . إن السلطة الحقيقية للحكومة الإسلامية تكمن في إدارة سياسة الأمة وشؤونها ، وترتكز على مشاركة جميع الناس واستشارة الشخصيات الحكيمة المنتخبة من خلال المجالس الاستشارية العامة على المستوى القومي[(46)] .

لقد أعاد آية الله محمود طالقاني اكتشاف كتاب نعيني وقام بشرحه عام 1955 ، بعد عامين من الانقلاب الذي أطاح بحكومة محمد مصدق الديمقراطية . وأشار طالقاني ، أحد الشخصيات البارزة للإسلام الإصلاحي في إيران ، في مقدمة ذلك البحث إلى الشورى بصفتها حجر الأساس في دعوة نعيني إلى إقامة حكومة شرعية ، وأعاد تأكيد أهمية دور الشورى والمشاركة بالرأي في سياسة الحكومة الشرعية التي تلتزم بالدستور والقانون. وعلى النقيض مما فعله آية الله الخميني في كتاب «كشف الأسرار» في الأربعينيات ، عندما حاول تأمين مركز قوة لرجال الدين في نمط الحكومة الذي طالب به ، حاول آية الله طالقاني في الخمسينيات – في شرح كتاب «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» – ضمان حق الشعب في المشاركة المباشرة في السياسة ، مع تقديم النمط المثالي للحكم ، من وجهة نظره ، وهو النمط القائم على أساس مبدأ الشورى الإسلامي. وبعد الثورة الإيرانية ، عرف طالقاني بأنه نصير قوي لمبدأ الشورى ، وهي القاعدة الشرعية للحكومة الديمقراطية الإسلامية . وفي بعض الأحيان كان يُظهر غضبه تجاه آراء أنصار الإسلام المتشدد ، الذين نادوا بإقامة هيكلية هرمية خاصة للسلطة ، بقيادة رجال الدين . وقد انتقد طالقاني حجج مؤيدي الإسلام المتشدد في مجلس الخبراء التي تحط من قيمة مبدأ الشورى ، فصرح بعد عدة شهور من قيام الثورة الإيرانية بقوله :

> لقد أعلنت مئات المرات أن مبدأ الشورى يعد من أهم المفاهيم المميزة للإسلام. لقد طلب الله من رسوله محمد - صلى الله عليه وسلم - أن يستشير الناس، بالرغم من عظمة مكانته، وأن يستشعر أهميتهم لكي يقدروا مسؤولياتهم، ولكي يعلموا أنه يتحتم عليهم عدم الاتكال على القائد . . . ومع ذلك، ما زالوا يتجادلون في مجلس الخبراء في هذا المفهوم القرآني وأسلوب تطبيقه في المجتمع . . . إنه من المفاهيم الإسلامية المهمة، إذ يعني أنه يجب على الناس أن يتشاركوا في التشاور مع أسرهم ومع وحدات المجتمع"[47].

وكانت الشورى، التي تعني ضرورة المشاركة السياسية، هي محور حجج نعيني وطالقاني، وتكرر ترديدها من قبل مؤيدي الإسلام الإصلاحي بعد الثورة الإيرانية، ليس لإعادة تأكيد أهمية القاعدة الإسلامية الخاصة بالمشاركة السياسية فحسب، بل أيضاً لإبراز أهمية هذا المفهوم أثناء عملية كسب التأييد والشرعية للحكومة. وتذهب بعض هذه الحجج إلى أنه لا يمكن اكتساب تلك الشرعية إلا عندما يشارك الناس في السياسة من خلال الشورى، ويلمون بالقضايا المطروحة وبمسؤولياتهم وبالعمل السياسي. أي أن هؤلاء الكتاب استخدموا مفهوم الشورى وسيلة لشرح الكيفية التي يجب أن تتحقق بها التنشئة السياسية للمجتمع الإسلامي. ويوضح "عزة الله ردمانيش"، أحد هؤلاء الكتاب، أنه: "عن طريق الشورى، يشارك كل فرد في الإلمام بالديمقراطية والوسائل التي تيسر إقامة المؤسسات التي تحمي الديمقراطية"[48].

ويصف رضا أستادي كيف قدم الإسلام مفهوم الشورى، كوسيلة لإبراز أهمية الحق في المشاركة السياسية والمسؤوليات المنبثقة عنها، ويرى أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - اعتنق هذا المفهوم واستشار الناس للأسباب التالية: رغبته في أن يُلم الناس بالممارسات والقضايا السياسية، وأن يطرحوا آراءهم، لكي يطّلع على آراء الآخرين بخصوص القضايا السياسية، وليكتسب تأييد الناس لحكمه عبر إضفاء الشرعية عليه، وأخيراً رغبته في أن يدرك الناس أن حكمه ليس فردياً[49].

بعد بضعة أشهر من قيام الثورة الإيرانية، دافع المتشددون عن "ولاية الفقيه"، على حساب الشورى والمشاركة الشعبية المباشرة في السياسات الوطنية. ودافع الحزب

الجمهوري الإسلامي في أول كتيباته – تحت عنوان «الشيعة والشورى» – عن ولاية الفقيه بصفتها إطاراً للشكل المثالي للحكم، وانتقد الشورى معتبراً أنها مفهوم ضعيف غير قادر على تقديم الحلول التي تضمن استقرار الحكومة وكفاءتها. واستعان الحزب الجمهوري الإسلامي في هذا الكتيب بثلاثة أحداث في التاريخ الإسلامي للبرهنة على عدم كفاءة ذلك المفهوم، وعلى أن الشورى والتشاور يمكن أن يؤديا إلى عواقب وخيمة. وأول هذه الأحداث هو جلسة الشورى التي عقدت في "سقيفة بني ساعدة" بغرض اختيار خليفة للحكم بعد وفاة الرسول – صلى الله عليه وسلم – عام 632 م ؛ والثانية جلسة الشورى التي عقدت عقب وفاة الخليفة عمربن الخطاب عام 644 م لاختيار من يخلفه؛ والثالثة تخص جلسة الشورى التي عقدت في "معركة صفين" عام 658 م . ولأن نتيجة هذه الجلسات الثلاث لم تكن مُرضية للشيعة، فإنهم طوال تاريخهم – كما يزعم الحزب الجمهوري الإسلامي – اتبعوا أئمة الشيعة الاثنى عشر دون أية تحفظات وازدروا مبدأ الشورى. ويذهب الكتيب إلى أبعد من ذلك بتناول عدد من الحجج، منها أن أول أئمة الشيعة – الإمام علي – رفض مفهوم الشورى وأكد أن الولاية (زعامة الإمام) هي الشكل المقبول للزعامة والحكم[(50)] .

ولم يلجأ الحزب الجمهوري الإسلامي إلى تفنيد الشورى – على هذا النحو– لإثبات مدى اتفاق الحقائق التاريخية مع موقفه، ولكن لإثارة الشكوك حول الموقف المضاد الذي ينادي بأن تكون الشورى هي الشكل المقبول لسياسة المشاركة، وهو الموضوع الذي جرت مناقشته على نطاق واسع بين المثقفين المسلمين خلال الثورة الإيرانية وبعدها. فعبد العلي بازركان – ابن مهدي بازركان، وأحد الأعضاء النشطين داخلياً في حركة تحرير إيران – رفض موقف الحزب الجمهوري الإسلامي ودافع عن مفهوم الشورى والاشتراك المباشر للشعب في إدارة شؤون الدولة. وفي كتابه «الشورى والبيعة» دافع عن مفهوم الشورى من خلال ما أطلق عليه "حكومة الشعب في ظل السلطة المطلقة لله"، وقال "إن حكومة إسلامية بغير شورى لا تختلف عن الديكتاتورية"[(51)] . وقد آمن مهدي بازركان نفسه بذلك إذ قال "لا يمكن للحكومة الإسلامية أن تتخذ أي شكل آخر غير الديمقراطية، التي تعتمد على الشعب وتلجأ إلى الشورى في إدارتها"[(52)] .

هذا وقد رجع عبد العلي بازركان إلى كتاب نعيني وحجج طالقاني والحقائق التاريخية، وإلى القرآن والأحاديث النبوية بصفة خاصة، لكي يصوغ تعريفا للشورى. ويستشهد في مقدمة كتابه بمعلمه - آية الله طالقاني - في دفاعه عن مفهوم الشورى بقوله "أيها المسلمون، يا من تسمعون صوتي داخل البلاد وخارجها، إن الشورى هي الوسيلة الوحيدة لإصلاح الأمة وتغيير أحوالها وتطورها الثوري في اتجاه التقدم"[53]. ويضيف عبد العلي بازركان قائلا :

> إذا كان المقصود بالإمام [القائد] الزعامة الروحية للأمة، عندئذ يعترف الشعب بمثل هذا الإمام أو هؤلاء الأئمة. وإذا كان المقصود من الإمام هو تولي كل مقاليد الحكم وشؤون الدولة، عندئذ يجب أن يختار الشعب مثل هذا القائد الذي يكتسب شرعيته [مشروعيته] والموافقة عليه [مقبوليته] من خلال الشورى. وعندما يخضع نظامٌ ما للشورى، يستطيع الأفراد المؤهلون أن يختاروا زعيماً حكيماً، أو يرشحوه لتولي الحكم. وإذا وافق الشعب على ذلك الاختيار، ينتخبه [يبايعه] ويمارس حقه في عملية الاختيار. وهذا هو نظام الأغلبية، الذي يكتسب الشرعية والقبول على مرحلتين. إذن فالحكومة الإسلامية هي تحقيق السلطة المطلقة لله من خلال حكومة الأغلبية . . . وفي هذه الحكومة، لا يمكن فرض القائد على الشعب، بل يتحتم اختيار الناس له بالإرادة الحرة والرأي المستقل[54].

ورداً على حجج أنصار ولاية الفقيه المتشددين، بأن قرارات الشورى ليست مُلزمة للقائد، يرد أنصار الشورى من الإصلاحيين بأن :

> القائد مُلزم بتنفيذ قرار الناس في الشورى. ويجب ألا يتدخل بصورة استبدادية في هذا القرار، فهذا قد يؤدي إلى تناقص تأييد الناس لحكمه. وبعد التوصل إلى القرار النهائي من خلال الشورى، يجب على القائد ألا يتردد، وأن يتوكل على الله وينفذ القرارات بقوة وثقة[55].

ومن خلال مثل هذه المجادلات، كانت تجري محاولات لإبطال فكرة ولاية الفقيه - التي ترفض مبدأ الشورى والالتزام بقرارات الشعب - طبقا لما يقوله أنصارها.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من رجال الدين عارضوا نظرية ولاية الفقيه، وكتب بعضهم مدافعا عن الشورى وسياسة المشاركة وانتخاب الشعب للحاكم. وكان من

هؤلاء آية الله مطهري الذي فند مفهوم الوصاية (الولاية)، ونادى بالحكم القائم على التمثيل النيابي (الوكالة). وقال إن في الفقه الإسلامي - حسبما يرى العلماء - نوعين من الشرعية للحاكم، أولهما مستمد من الوصاية (الولاية). ولكنه يفضل النوع الثاني الذي يستمد شرعيته من موافقة الناس عليه، أي يفضل حكومة ممثلة للشعب. ولم يناد فحسب بضرورة انتخاب السلطات الحاكمة من قبل الشعب، بل أكد أيضا على أن الاشتراك في العملية الانتخابية هو حق يكفله لهم الإسلام[56].

وقدم صالحي نجف أبادي حجة مماثلة، وهو من العلماء البارزين الذين اشتهروا بالتجديد والاجتهاد في تفسيرهم للأحكام الإسلامية. إذ يرى أن الحاكم في أية حكومة إسلامية يُسمى الوالي الفقيه، ولكن كلمة "فقيه" - من وجهة نظره - لا تعني بالضرورة أحد خريجي المعاهد الدينية الذين أتموا متطلبات التعليم الإسلامي التقليدي. ومن رأي نجف أبادي - وآية الله منتظري فيما بعد - أن الفقيه هو شخص ضليع في شؤون الحكم ويتصف بالتقى والورع والعدل، ويؤكد أن "الوالي الفقيه [الزعيم السياسي] يتولى منصبه من خلال عقد مبرم بينه وبين الشعب. ويتحتم رضاء كلا الطرفين عن شروط العقد . . . فإذا ما انتهك الحاكم شروط العقد، يمكن عزله على يد الخبراء [الذين يختارهم الشعب]"[57]. ثم يستطرد قائلا "وهكذا فالمقصود من ولاية الفقيه هو التمثيل السياسي للشعب على يد الفقيه في شؤون الشعب. وهذه هي حكومة الشعب بالشعب وللشعب"[58].

ويدافع آية الله منتظري، وهو عالم آخر من العلماء المسلمين البارزين، عن الحكومة الممثلة للشعب، وعن المشاركة السياسية، منتهجاً خط نجف أبادي. ويؤكد أن "تكليف فرد بمسؤولية الحكم يقوم على أساس عقد مبرم بينه وبين الشعب، ويضفي مثل هذا الحاكم الشرعية على سلطته عن طريق الانتخاب [البيعة]"[59]. ويرى آية الله منتظري - على النقيض من آية الله الخميني - أن القول بمسؤولية الفقيه أو الفقهاء عن تأسيس الحكومة، وتولي مقاليد الحكم في زمن "احتجاب الإمام الثاني عشر"، لا يستند إلى أسس قوية في المصادر الإسلامية ولا يصمد أمام الفحص والتمحيص[60]. ويرى منتظري أن الفرق الوحيد بين الديمقراطية العلمانية والحكومة الإسلامية هو

ضرورة أن يتحلى الحاكم في الحكومة الإسلامية بالتقى والورع والحكمة وأن تكون القوانين إسلامية[61]. ولم يقتصر منتظري على تأكيد أهمية المشاركة السياسية، ومبدأ إضفاء الشرعية على الحكومة من خلال موافقة الشعب، بل سعى أيضاً لدحض مبادئ نظرية ولاية الفقيه.

ولما كان تأسيس مبدأ الشورى وإقامة المؤسسات الديمقراطية يستلزم حرية التعبير كشرط ضروري، فقد بدأ مؤيدو الإسلام الإصلاحي يدافعون - في كتاباتهم - عن الحريات التي قُيدت بشدة في ظل حكومة ولاية الفقيه. ولجأ الإصلاحيون إلى إضفاء الشرعية على حرية التعبير والدفاع عنها من منطلق المبدأ الإسلامي "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". وكان مهدي بازركان من الشخصيات البارزة التي تصدرت قيادة هذه المعركة، وكذلك الحزب السياسي الذي كان يرأسه وهو حركة تحرير إيران. وأثار بازركان في إحدى مقالاته بعنوان "الدين والحرية" سؤالا هو : "كيف يمكن للمرء أن يراعي واجبه الديني بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو لا ينعم بحرية إبداء الرأي والتعبير عن الذات، ولا تُظله ضمانات قانونية وسياسية؟"[62].

وقد أصدرت حركة تحرير إيران كتابا يتناول موضوع انعدام الحريات وإضراره باستقلال البلاد، جاء فيه ما يلي :

> إن أحد عناصر الحرية هو تمكن الشعب الإيراني من فحص أداء الحكومة لمهامها بالعدسات المكبرة، ومراقبة تصرفات شاغلي المناصب الحكومية، وانتقادهم إذا استدعى الأمر دون خوف. ويجب أن يتمتع الناس بحرية إبداء اعتراضهم على ما يشاهدونه من انحرافات، وحرية الكتابة والتحدث عن هذه الانحرافات، انطلاقا من مسؤوليتهم تجاه المبدأ الإسلامي الداعي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[63].

ثم طرقت المناقشة موضوعا آخر هو تحديد الصفات المميزة لـ "المجتمع المنغلق" و"المجتمع المنفتح". وترى حركة تحرير إيران أن المجتمعات المنفتحة في الدول النامية تعد أكثر استقرارا من المجتمعات المنغلقة :

ففي المجتمعات المنغلقة، تجد الحكومات نفسها دائما في حالة من عدم الاستقرار، وتلجأ إلى ممارسة المزيد من الضغوط ووسائل القمع. بينما تنجح الحكومات في المجتمعات المنفتحة في ترسيخ دعائمها، وإطلاق الحريات الشخصية وضمانها، وزيادة مشاركة المواطنين في السياسة وتأييد الحكومة[64].

وأثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، استندت حركة تحرير إيران إلى مفهوم الأمر بالمعروف، الذي يضمن حق المسلمين في حرية الكلام، كوسيلة لتوجيه النقد إلى سياسة الحكومة في إدارة الحرب. ولكن الزعامة الحاكمة لجأت إلى تبرير احتكارها للسلطة وقصر مناقشة هذه القضية على عدة أفراد، وذلك بمنح الوالي الفقيه السلطة المطلقة في تفويض الحكومة باتخاذ أي تصرف تراه مناسبا. ومع ذلك، استمرت حركة تحرير إيران في دعوتها إلى منح الشعب ونوابه في مجلس الشورى تلك السلطة التي تمكنهم من مراقبة سياسة الحكومة في الحرب وتوجيه النقد إليها[65]. وفيما بعد، استنتج المناهضون لهذا النمط من احتكار عملية اتخاذ القرار، أن الحرب الإيرانية ـ العراقية أكدت، أكثر من ذي قبل، الحاجة الجوهرية للمشورة، وضرورة اشتراك الشعب في توجيه أي قرار سياسي.

وتناول مهدي بازركان مسألة حرية المجتمع في ظل الحكم الإسلامي بأسلوب مختلف. لقد أقام بازركان وابنه عبد العلي بازركان الدليل على سلامة موقفهما المدافع عن الحرية استناداً إلى القرآن والتقاليد الإسلامية (السُّنة). إذ يرى بازركان – وغيره من مؤيدي الإسلام الإصلاحي – أن تعاليم الإسلام تكفل لأفراد المجتمع الإسلامي حقوقهم وحرياتهم الشخصية. وإلى جانب مقولة بازركان بأن الحكومة الإسلامية ديمقراطية بطبيعتها، وأن مبدأ الشورى هو وسيلة الحكم فيها، يصرح بأنه:

> يشترك الناس في الحكومة الإسلامية، في إدارة شؤون المجتمع، كما يوجد التزام متبادل بين الحكومة والشعب. وفيما يخص التعبير عن الرأي أو توجيه النقد، فلا يكتفي الإسلام بإباحتهما بشكل مطلق فحسب، بل تصبح مثل هذه الانتقادات مُلزمة [واجبا] من منطلق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خاصة عند الحاجة إلى الدفاع عن الحق ومقاومة الظلم والباطل[66].

وانتقد بازركان الأسلوب الذي اتبعه رجال الدين وآية الله الخميني في ممارسة السلطة في ظل ولاية الفقيه المظلمة، واستنكر مطالبة رجال الدين للشعب باتباع الزعيم بلا قيد أو شرط. وبدأ بازركان يشكك في ماهية العلاقة القائمة بين المرجع (مصدر التقليد عند الشيعة) - وهو في هذه الحالة الزعيم السياسي - وبين أتباعه، فقال متسائلا :

> هل يصل مجال الاجتهاد [اجتهاد المرجع في تفسير القضايا المختلفة وإصدار الفتاوي] والتقليد [التبعية] إلى درجة إلزام الأتباع بذلك على نحو أعمى، حتى في حالة فهمهم للقضايا؟ هل المقصود إجبار الناس على ألا يتجاوز فهمهم فهم الزعيم، وعدم توجيه أية أسئلة أو أية مطالب إليه؟ إن الاجتهاد بهذا الشكل يصبح قيداً على حرية الفكر و التعبير[67].

ويستند بازركان إلى تاريخ الإسلام، وبصفة خاصة كيفية تولي الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - إدارة شؤون المجتمع الإسلامي الناشئ حديثاً، ليثبت أن ولاية الفقيه تفتقر إلى السند التاريخي، وأن ممارسة حكومة المسلمين مهامها يجب أن تتم من خلال إطار ديمقراطي. بل يذهب إلى أبعد من ذلك ويدافع عن حقوق غير المسلمين في توجيه النقد إلى حكومة المسلمين في المجتمع الإسلامي. وينتقد الفقهاء بسبب شعور اللامبالاة الذي يعتريهم تجاه القضايا الخاصة بحرية التعبير للمسلمين وغير المسلمين في المجتمع الإسلامي، ويزعم أن عدم انغماس الفقهاء قديماً في شؤون الحكم أدى إلى عدم وضعهم أطراً مقبولة لعمل الحكومة الإسلامية[68]. وينتهج ابنه عبد العلي بازركان خطاً مماثلاً من الحجج في كتابيه : «الحرية في القرآن» و «الحرية في نهج البلاغة» («نهج البلاغة» هو مجموعة خطب الإمام علي وأقواله، جمعها الشريف الرضي) ويدافع فيهما عن الحرية والحقوق الشخصية في المجتمع الإسلامي[69].

بالإشارة إلى آخر نظريات آية الله الخميني عن الولاية المطلقة للفقيه، أصدر بازركان وحركة تحرير إيران كتابا عنوانه «تفصيل وتحليل الولاية المطلقة للفقيه»، تناول فيه هذه النظرية ومبادئها بالتشكيك والرفض. ويحتل هذا الكتاب مكانة فريدة بين الكتب التي انتقدت هذه النظرية، لأنه الكتاب الوحيد - الصادر عن مجموعة من غير رجال الدين - الذي دحض مبادئ ولاية الفقيه بأسلوب علمي، بينما كان آية الله

الخميني ما زال على قيد الحياة. وفي هذا الكتاب سردٌ تفصيلي لأسباب رفض نظرية الولاية المطلقة للفقيه، يستند إلى حجج أيديولوجية وليست سياسية. وخلاصة هذا الكتاب أن الإسلام يخلو من أي سند لنظرية ولاية الفقيه، وذلك مناقض لآراء مؤيدي تلك النظرية. وتحت عنوان «الولاية المطلقة للفقيه ليس لها أي أساس في الإسلام وتعتبر شركاً بالله»، تسوق حركة تحرير إيران الحجج التالية:

> لم يستند مؤيدو نظرية ولاية الفقيه، ومنهم الملا أحمد نراقي وآية الله الخميني، إلى القرآن في إقامة الدليل على صحة أي رأي من آرائهم. لقد أشار بعض المدافعين عن هذه النظرية في الماضي إلى بضع آيات قرآنية. ولكن آيات القرآن تخلو من أية إشارة تؤيد مفهوم ولاية الفقيه أو المَلَكية أو الزعامة السياسية للفقهاء أو الشخصيات الروحانية أو رجال الدين. ليس ذلك فحسب، بل إن القرآن يدين كل من يزعم اشتراكه مع الله في حق الولاية المطلقة على الناس[70].

ويتميز هذا الرأي بقوة لهجته وباستناده إلى القرآن، وهو موقف فريد لم يطرحه أحد سواه في دحض هذه النظرية منذ قيام الثورة الإيرانية.

وقد ساهمت عدة عوامل، خلال السنوات القليلة الماضية، في زيادة حدة الجدل الدائر حول الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في المجتمع الإيراني. ومن بين هذه العوامل: وفاة آية الله الخميني عام 1989؛ واتضاح حقيقة السياسة الحكومية أمام قطاع كبير من المجتمع الإيراني، خاصة في مجالات الحرية والحقوق الشخصية؛ وفرض مزيد من القيود على الحرية، وانتهاك السلطات الاستبدادية لحقوق الشعب الدستورية؛ وأخيراً تنبُّه الشعب إلى النزعة العارمة بين السلطات الحاكمة إلى الانجراف تماماً نحو الحكم الديكتاتوري. وشنَّ أنصار الإسلام الإصلاحي حملة جديدة تأييداً لما أتاحه الإسلام من وسائل لنشر القيم الديمقراطية في الحكومة والمجتمع. وجدير بالذكر أن مهدي بازركان اقترح كلمة "ديمقراطية" على آية الله الخميني، كصفة مميزة لطبيعة الحكومة الإسلامية، لأول مرة في باريس نهاية عام 1978، حيث عرض على آية الله الخميني تسمية الحكومة التي تتولى الحكم بعد الثورة الإيرانية باسم "الحكومة الديمقراطية للجمهورية الإسلامية الإيرانية" بدلا من "الجمهورية الإسلامية الإيرانية"،

ولكن آية الله الخميني رفض هذا الاقتراح بزعم أن الحكومة الإسلامية هي حكومة ديمقراطية بطبيعتها. إن مناقشة بازركان لمفهوم "حكومة ديمقراطية إسلامية" أشعلت الحماس واكتسبت زخماً كبيراً في السنوات القليلة الماضية. وكان عبد الكريم سروش من الشخصيات البارزة التي انضمت إلى المنادين بإقامة "حكومة ديمقراطية دينية". وسار سروش على نهج الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين، مع استخدام أسلوبه الخلاق، في معالجة قضايا جديدة في مجال الدين والحكومة والقيم الديمقراطية.

وتتناول أولى أسئلة سروش كيف يتغير ويتطور تصور الفرد للمفاهيم الدينية، وكيف يؤثر هذا التصور في اختيار المرء للبدائل المطروحة أمامه في مختلف المسائل، بما في ذلك السياسة وقضايا المجتمع الإنساني. ويقول في كتابه الشهير «قبض وبسط الشريعة النظرية» إن إدراك الإنسان للمفاهيم الدينية يمر دائماً بمراحل تطورية ويكون عرضة للتغير، مع بقاء بعض المفاهيم المحددة دون تغيير. ويضيف قائلا إن أي فهم لأحد المفاهيم الدينية يمكن أن يصمد ما دام لم تحل محله حجة أخرى أو فهم آخر أفضل منه[71]. وبعبارة أخرى، لا يمكن لأي فرد أن يحتكر الإدراك المطلق لأحد المفاهيم الدينية ما دام المجتمع يتمتع بحرية التعبير والنقاش. ويعني تطبيق مغزى هذه الحجة على السياسة، أنه لا يمكن لأي فرد ادعاء الصحة المطلقة للنظرية التي يتبناها، بخصوص أسلوب تأسيس الحكومة المثالية. فبغير الحوار والتجربة لا يمكن للمرء أن يميز أنواع الحكومات ويفضل نوعا بعينه عن غيره، وأن يدرك سبب تفوق بعض أشكال الحكم على غيرها في اكتساب الشرعية.

ونظراً لتعدد وسائل فهم الإسلام وتفسيره، فقد كان من الممكن إيجاد ما يبرر اتخاذ إجراء ما أو اعتناق سياسة ما، وكذا تبرير الاعتداء على الحقوق، كما كان ممكناً – من خلال هذه التفسيرات المتعددة – مساندة المنطق الذي يقف وراء مفهوم سلطة الفقيه. ولذلك حاول سروش تخطي حدود الدين والرجوع إلى قضايا تحمل قيماً خارج نطاق الدين، وذلك من أجل تحديد صفات الحكومة المثالية. ويركز كثيراً في مقولاته على القيم الفكرية المطلقة، التي انبثقت عن مختلف المجتمعات البشرية عبر التاريخ. ويستهل هذه المبادرة برسم حدود توقعاته من الدين، وكيف يمكن لأي دين متبع أن يفي بمتطلبات القيم المطلقة مثل العدل والحرية. ويرى سروش أن :

> الدين يجب أن يكون إنسانيا. فاحترام دين ما للإنسانية دليل على أنه دين حقيقي. وإذا كان إنسانيا تكون حكومته [الحكومة الدينية] شرعية أيضا. وهكذا، فإن احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك العدل والحرية، لا يؤكد الطبيعة الديمقراطية للحكومة فحسب، بل طبيعتها الدينية أيضا. . . إن احترام العدالة والإنسانية شرط لقبول ديانة ما. وهذا يعني أنه لا يمكن تقبل الدين الذي لا يحترم حقوق الإنسان وحاجته إلى العدل والحرية، ولا يوليها الاهتمام الذي تستحقه، فالدين – عقلانيـــاً وأخلاقـــياً – يجب أن يكون عادلا[72].

إن هذا المعيار للدين الحقيقي يمهد الطريق أمام الآراء الأخرى، التي يسوقها سروش لمحاولة إقناع جمهوره بأن المفاهيم التي تدافع عنها المجتمعات الديمقراطية – مثل العدل والحرية – هي في الوقت ذاته لب العقيدة الإسلامية. فالخلاصة إذن أن الحكومة الإسلامية لا يمكن إلا أن تكون ديمقراطية. ويتفق عدد آخر من الإصلاحيين مع مقولة سروش في هذا المفهوم، ويؤمنون – ومعهم بازركان – بأن الحكومة الإسلامية، إن لم تكن ديمقراطية، فهي ليست حكومة إسلامية.

بالإشارة إلى القيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها، يتجاوز سروش الحجج الدينية ويحاول وضع إطار منفصل للتحليل. والسبب وراء تلك المحاولة واضح بالطبع، إذ إن سروش كان يدرك تماماً أنه إذا بنى حججه على ما يقدمه الإسلام في مجال معين، خاصة في مجال السياسة والمجتمع، فسوف يدفع رجال الدين – أو من يتصورون أنفسهم خبراء في الدين – إلى فرض قيودهم الفكرية على أية حجة. ويوضح سروش رأيه قائلا:

> لا يمكن تعريف الحقوق الطبيعية للبشر بأي أسلوب آخر، سوى الموافقة على أن حماية تلك الحقوق يمكن أن تبشر بحياة إنسانية وعقلانية، ومن شأنها تحقيق الرخاء والأمن والتقدم في المجتمع الإنساني. إن هذه المُثُل المنطقية، مثل العدل والرخاء، والتحرر من التعصب والدوجماتية (فرض الرأي دون مبررات كافية) ونبذ النزاعات والجهل والقمع . . . هي ثمار تاريخ التجارب البشرية. وهذه المُثُل مقبولة لدى جميع الأفراد الأسوياء، ولا يمكن رفضها بسهولة بسبب الدوجماتية الدينيـــة[73].

وبالإشارة إلى رغبة رجال الدين في فرض تعاليمهم الدينية على المجتمع، يصرح سروش بأن :

> التاريخ يزخر بالشواهد على أن التشريعات الدينية التي يضعها رجال الدين والزعماء الدينيون، والأفكار الدينية التي يتبادلونها، قد تغيرت وتطورت على نحو هائل. ففي أحد العصور كانت الكنيسة تحرق من يعترض على تعاليمها السائدة، وكان المسلمون لا يتخيلون أن المرأة يمكن أن تساهم يوما ما في العملية التشريعية، لقد تغير جوهر هذه الآراء. ومن هنا لا يمكن لأحد أن يتصور أن مثل تلك الآراء المتغيرة - والمتطورة باطراد - يمكن أن تكون أحكاما إلهيــة وحقوقا إنسانية، يُدعى الناس إلى قبولها أو يُفرض عليهم ذلك[74].

ويعالج مهدي بازركان هذه المسألة بأسلوب مختلف، حيث يقول :

> يجب ألا نعتقد أن كل الذين تعدوا حدود القيم الإنسانية وانتهكوا الحريات كانوا بالضرورة أشخاصا فاسدين. يجب ألا نظن أن الكنيسة في العصور الوسطى كانت تفرض إرادتها على الناس بسوء نية، فالعديد من زعماء الكنيسة في ذلك الوقت كانوا قساوسة أتقياء رحماء، لا يسعون إلى تحقيق مآرب شخصية، ولا يطمحون إلى المجد والعظمة. إن كل ديانة أو زعيم ديني يضطلع بمسؤولية فرض حكم الله على الناس - إذا ما حصر نفسه ضمن دوجماتية نظام عقائدي، وتجاهل حقائق هذا العالم وحقوق أفراده - يجب عليه أن يتوقع العواقب الطبيعية لذلك من جهل وقمع وقهر[75].

وترمي الحجة الأساسية لكليهما - سروش وبازركان - إلى إثبات أن الدوجماتية الدينية لا بد وأن تؤدي في نهاية الأمر إلى انتهاك الحقوق وفرض مذهب معين على المجتمع. وقد عرض آية الله نعيني حجة مشابهة وقت قيام الحركة الدستورية الإيرانية في بداية هذا القرن، حيث وصف نوعين من الديكتاتورية - الدينية والسياسية - وأدانهما[76].

وكان سروش مدركاً للظروف التي تسمح بإقامة حكومة إسلامية ديمقراطية، فبرأيه لا يمكن إقامة مثل هذه الحكومة إلا في مجتمع ديني وليس علمانياً. ورداً على هؤلاء المترددين ما بين تأييد الرأي القائل بأن الحكومة الإسلامية ديمقراطية بطبيعتها وبين معارضة ذلك الرأي، يعلــق سروش قائلا :

إذا كان هؤلاء يؤمنون باستحالة إقامة حكومة ديمقراطية دينية في مجتمع غير ديني، وأنها لن تحوز رضاء الناس، فهم على حق ولا جدال في صحة رأيهم. لأن أفضل نظام للحكم - في هذا المجتمع (غير الديني) - هو إقامة حكومة ديمقراطية غير دينية. أما إذا نادوا باستحالة إقامة حكومة ديمقراطية دينية - حتى في مجتمع ديني - فهذه حجة مريبة. إذ من المنطقي أن المجتمعات الدينية تناسبها الحكومات الديمقراطية الدينية، وأن إقامة حكومات ديمقراطية غير دينية في مثل هذه المجتمعات يتنافى مع الديمقراطية[77].

وهنا يركز سروش، مثل بازركان، على استعداد المجتمع لقبول الحكم الإسلامي طواعية بلا إلزام أو إكراه. ويسوق مطهري حجة مماثلة متسائلا: "هل ظهر الإسلام فقط لإقامة مجتمع يلتزم أفراده باتباع تعاليمه؟ كلا.. لقد ظهر الإسلام لنشر الحب والإيمان في قلوب الناس. فالإيمان لا يمكن فرضه على الناس"[78].

ولكن، كيف يتيسر إقامة علاقة وطيدة بين الدين والقيم الديمقراطية؟ يرى سروش أنه لا يمكن إقامة تلك العلاقة على أساس راسخ، إلا إذا أمكن المحافظة على علاقة مستقرة بين الدين (الشرع) والفكر (العقل)، ويقول سروش إنه:

يمكن أن تكون الحكومات الدينية ديمقراطية أو غير ديمقراطية. ولكي يحكم المرء على ذلك يجب أولا معرفة قدر اعتماد تلك الحكومات على التفكير الجماعي [العقل الجماعي]، وثانيا درجة احترامها لحقوق الإنسان. فاتحاد الديمقراطية مع الدين يمثل نجاحا للتوفيق بين الفكر والدين... ويتطلب إضفاء صفة الديمقراطية على حكومة دينية، توافر المرونة في فهم الدين وجعل الأفضلية للفكر. وبالطبع فإن المقصود بالفكر هنا هو التفكير الجماعي القائم على مساهمة الجميع، والمعتمد على الخبرات الإنسانية. ومن المستحيل التوصل إلى هذا التفكير الجماعي إلا من خلال عملية ديمقراطية... وتعتمد الحكومات الديمقراطية على التفكير الجماعي في تسوية النزاعات وحل المشاكل. أما في الحكومات الدينية، فينحاز الحكم إلى تعاليم الدين، وفي الحكومات الديكتاتورية يصدر الحكم عن فرد واحد ويُفرض تنفيذه بالقوة. لكننا نعلم أن الدين نفسه ليس له أي دور في عملية إصدار هذا الحكم. وهناك أنواع مختلفة من طرق فهم الدين وتفسيره، وتتوقف عليها عملية إصدار هذا الحكم، وهي أيضاً عملية عقلانيـــة[79].

وينتقد سروش بشدة، مثله في ذلك مثل بازركان وغيره من الإصلاحيين، الأوضاع الراهنة للفقه في إيران[80] . فهو يفضل كثيرا الفقه الدينامي الذي يشغل نفسه بقضايا المثاليات، ولا يميل إلى الفقه الدوجماتي بنطاقه المحدود الذي يشغل نفسه بالأحكام الدينية، ويدافع عن رأيه قائلا :

> لا يجوز أن يكون إكراه الناس على اتباع آراء الفقهاء من الصفات المميزة للمجتمع الديني ولا من معاييره. فعلم الفقه - حسب وصف الغزالي - له جذوره في هذا العالم. وعندما يجرد الفقه نفسه من الإيمان الحر الشجاع، يصبح أكثر دنيـــــوية. ولا يمكن أن يُبنى مجتمع مثالي قويم على أساس هذا العلم الدنيـوي[81] .

ولا يكتفي سروش بانتقاد الفقه الدوجماتي فحسب ، بل ينتقد أيضا العلاقة بين الفقيه وأتباعه، وما وُصف بالتبعية العمياء في الإسلام الفقهي (الإسلام المبني على حكم الفقهاء). وقد ساعدت تلك التبعية العمياء الفقه الدوجماتي، أكثر من أي شيء آخر، على ترسيخ هيمنته على المجتمع وسياسة الدولة. ويعلق سروش على ذلك بقوله :

> يتشابه إيمان الأتباع [العميان] مع مفاهيمهم وتصرفاتهم، فكلها عمياء ويسهل التأثير فيها. ولكن هل يتساوى إيمان من يتساءلون ويبحثون مع إيمان [الأتباع العميان]؟ هل التبعية العمياء [التقليد] تساوي أي شيء؟ إن المجتمع الديني كلما ازداد تدينا ساده منـــاخ الحريـــة والحـــرص الدؤوب عليها، واستبدل بالإيمان الدوجماتي إيمانا قائماً على التحقق[82] .

ويعقب على طبيعة الحكومة الديمقراطية الإسلامية وتشريعاتها بقوله :

> في الحكومة الإسلامية يتحقق الناس بأن القوانين مبنية على التشريعات الإلهية، وهذا حق لكل مؤمن. أما حق فهم هذه القوانين وتفسيرها - بما يحقق صالح المجتمع والعدالة - فهو أمر مكفول للشعب. وبالتالي، فإن تعامل الناس مع هذه القوانين يماثل تعاملهم مع الطبيعة، فهم دائما مبدعون برغم أنهم مقيدون بما تجود به الطبيعة[83] .

وفي نهاية ثاني مقالاته الطويلة بعنوان "مدراء ومديريات المؤمنين" التي يدافع فيها عن الحكومة الديمقراطية الإسلامية، يرجع سروش مرة أخرى إلى نعيني الذي كان

تأثيره كبيراً في جميع المنادين بالإسلام الإصلاحي، خاصة في مجال المشاركة السياسية والديمقراطية الإسلامية. ويخلص سروش إلى أنه :

> لا يمكن التخلص من الديكتاتورية الدينية التي يعترض عليها آية الله نعيني إلا بالفكر الديمقراطي. وتُعد الديكتاتورية الدينية أسوأ الديكتاتوريات، لأن الزعيم الديني الديكتاتوري لا يؤمن أن الحكم بالأسلوب الديكتاتوري من حقه فحسب، بل يؤمن أيضا أنه مسؤوليته. ولا يمكن للمرء أن يحمي نفسه من هذه الحقوق والمسؤوليات التي يتصورهـا الديكتاتوريـون إلا من خلال دين ديمقراطي، ومن خلال الحصانة التي يوفرها الإيمـان الحقيقي(84).

لكن الإصلاحيين انهمكوا في جبهة أخرى، وهي تحدي هيمنة المتشددين على السلطة وتقييدهم للحريات. وحيث إن جزءاً من الدستور الإيراني يعكس مثالية الثورة في ضمان الحقوق والحريات، فقد وجه الإصلاحيون لومهم إلى المتشددين بسبب إنكارهم لهذه الحقوق، وانتهاكهم لأهم مبادئ العقد في الدستور الإيراني. ويدور الحوار حول المادة رقم (9) من الدستور والمبادئ المشابهة لها في تلك الوثيقة، وتقول المادة رقم (9):

> في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تعتبر الحرية والاستقلال والوحدة وسلامة أراضي الدولة مبادئ متلازمة لا يمكن فصل بعضها عن بعض، ويقع عبء المحافظة عليها على عاتق الحكومة وكل فرد من المواطنين. ولا يحق لأي فرد أو جماعة أو سلطة أن تتعدى، بأي شكل من الأشكال، مهما كان طفيفاً، على استقلال إيران السياسي والثقافي والاقتصادي والعسكري، أو على وحدة أراضي إيران بادعاء ممارسة الحرية. وبالمثل، لا يحق لأي سلطة أن تسلب الحريات الشرعية، حتى بإصدار قوانين وأحكام لهذا الغرض، بحجة المحافظة على استقلال الدولة ووحدة أراضيـها(85).

وقد أشار بازركان وحركة تحرير إيران، في مناسبات متعددة، إلى هذه المادة ومواد أخرى، منها المـواد **23** و **24** و **25** و **26** و **28** و **32** و **34** و **108** لتأنيب الحكومة على انتهاكها الحقوق التي يكفلها الدستور الإيراني. وجاء في أحد تلك البيانات ما يلي :

> يضمن دستور الدولة أسس حرية الرأي والمجاهرة به، وعدم مراقبة الصحف ووسائل التخاطب وغيرها من الحريات. ويعتبر تحقيق هذه الحريات - وهو ما يعد شرطا ضروريا لتقدم هذه الأمة في مختلف المجالات - من أعظم مُثُل هذه الأمة. ولا يمكن تحقيق بقية المُثُل بغير تمتع هذه الأمة بالحرية الكاملة[86].

ومنذ بدأت الراديكالية ترسخ جذورها في المجتمع - في ظل المساندة المباشرة وغير المباشرة من جانب أنصار الإسلام المتشدد وأنصار الإسلام الشعبي لهذه الموجة الجديدة التي اجتاحت المجتمع الإيراني - أصبح انتهاك المبادئ الدستورية في مجال الحرية والحقوق الشخصية من أهم القضايا التي تثير قلق العديد من الإصلاحيين. وقد صرح آية الله مطهري، في حديث أجري معه قبل اغتياله بأسبوعين، بأنه : "إذا كانت هذه الثورة ترمي إلى فرض القيود على الحريات، فإنها سوف تنشر بنفسها البلاء الذي سيقضي عليها. وإذا لم تراع العدالة الاجتماعية فسوف تعرض نفسها للخطر"[87]. وقد شاركه في هذا القلق الكثيرون ممن شهدوا، فيما بعد، انتشار الراديكالية بالاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران عام 1980، وتأييد هذا التصرف من قبل الزعامة والمتشددين والشعبيين.

وسوف يتواصل الحوار الدائر حول شكل الحكومة والمجتمع في إيران ما بعد الثورة، ما دام مؤيدو الإسلام الإصلاحي وأنصار الإسلام المتشدد يتبادلون الحجج النابعة من تفسيراتهم المختلفة. ومع أن السيطرة السياسية والسعي وراء السلطة ينطويان أساساً على عنصر سياسي قوي، فإنهما في حالة إيران يتميزان أيضا بنكهة دينية، إن لم يكن بتبرير ديني. فهؤلاء المتشددون - المنادون بالولاية المطلقة للفقيه - يعتمدون في أغلب الأحوال على تفسير إسلامي للحكومة والسياسة يهتم بالسلطة والنفوذ، ويتسم بنظرة ديكتاتورية، ويتجاهل حقوق الإنسان والروح الديمقراطية للمشاركة السياسية. ويستند هذا التوجه إلى نظام عقائدي قائم على اتجاه محدد في الفقه التقليدي، ينظر إلى البشر على أنهم مخلوقات قاصرة [قاصر] وبائسة [مهجور] وعاجزة [ناقص] وتحتاج إلى وصي يتولى أمورها [قيّم]. ومفهوم كلمة الوصي أو "القيّم" يستخدم أصلاً في وضع أحكام شؤون القُصَّر وضمان حقوقهم في حالة وفاة آبائهم، ثم وسع البعض

استخدامه ليشمل شؤون المجتمع السياسية والاجتماعية. وقد أقام آية الله الخميني حجته في الدفاع عن ولاية الفقيه على أساس مبادئ هذا القانون التشريعي التقليدي. ويستشهد آية الله الخميني في دفاعه عن نظريته حول ولاية الفقيه بقوله: "إن الناس عاجزون [ناقص] وغير كاملين [ناكامل] وفي حاجة إلى الكمال [كمال][88]. واستكمال هذه الرحلة نحو الكمال يقتضي - على حد قوله - لجوء الناس إلى رئيس حكومة [حاكم] يكون من الأوصياء الموثوق بهم [أمين] والأتقياء [صالح][89]. ونظر آية الله بهشتي إلى الأوصياء نظرة مختلفة، حيث كان يفضل "ديكتاتورية الصلحاء" (ديكتاتورية الأفراد الصالحين) المشابهة لديكتاتورية رجال الخير.

ويظهر على الجانب الآخر من الساحة المنادون بالإسلام الإصلاحي، الذين يرجع تفسيرهم للسياسة والحكم في الإسلام إلى المجادلات التي دارت بين الفلاسفة السياسيين المسلمين، ولا يرجع بالضرورة إلى الفقه السياسي. ومن هؤلاء الفلاسفة، الفارابي (870 ـ 950)، في كتبه «المدينة الفاضلة» (الدولة المثالية) و«السياسة المدنية» (حكومة دولة المدينة) و«تحصيل السعادة»، حيث تناول في هذه الكتب الحكومة المثالية والاختلافات بين الدول الاستبدادية والديمقراطية[90]. وعلى النقيض من آراء المتشددين، فقد صيغت الآراء السياسية للإصلاحيين لصالح التعددية وحقوق الإنسان، وبصفة خاصة في مجال حرية التعبير والمشاركة السياسية، وهاجمت تركيز القوة في يد جماعة واحدة داخل المجتمع.

وما زالت الرؤيتان - رؤية المنادين بالإسلام المتشدد والمنادين بالإسلام الإصلاحي - تؤثران، ليس فقط في الحوار الدائر حول الحكومة والمجتمع في إيران، بل أيضا في اتجاه السياسة. ويصر المتشددون الموالون لنظرية ولاية الفقيه على أن يكون الفقيه هو المصدر الحقيقي للسلطة، التي تنبع منها شرعية المؤسسات والقرارات السياسية. إذ يثقون في حكمة شخص واحد، هو الفقيه، في تخطيط مصير الأمة. وما زالوا يؤمنون أن الفقيه مؤهل لاتخاذ القرارات التي يعجز عن اتخاذها الناس العاديون. وقد صرح محمد كاظم أنور لوهي - رئيس تحرير جريدة الرسالة، وعضو أحد فصائل الإسلام المتشدد - بأنه يرى أن آية الله الخميني قرر إنهاء الحرب مع العراق عام 1988 لأنه كان

يعلم شيئاً لم يكن يستطيع معرفته أي شخص آخر في الدولة. وحاول تبرير قرار آية الله الخميني بإنهاء الحرب بقوله إن تدمير القوات العراقية في حرب الخليج الثانية لم يتم إلا عقب ذلك القرار[91].

وبعد وفاة آية الله أراكي، مارس أنصار نظرية ولاية الفقيه ضغوطهم لتعيين "مرجع" يحل محله، بحيث يكون "المرجع" الجديد مؤيداً لنظرية ولاية الفقيه. ففي وجود مثل هذا المرجع، بالإضافة إلى ترشيح رئيس جديد للجمهورية في الانتخابات التالية مؤيد لهذه النظرية ومؤيد لآية الله خامنئي، يستطيع هذا التيار أن ينجح في السيطرة على المزيد من مراكز القوة في إيران. كما يمكن لمجلس الشورى أن يقوم بدور حاسم في هذه التطورات الجديدة اعتمادا على نوعية أعضاء البرلمان الجديد.

ولكن هناك على الجانب الآخر من الساحة من يرى أن زمن إقامة مؤسسات ديمقراطية في إيران لم يعد بعيداً، منهم إبراهيم يزدي وزير الخارجية الإيراني السابق، وأحد الأعضاء البارزين في حركة تحرير إيران والمسلمين الإصلاحيين. ويدعم رأيه بأن الثورة الإيرانية قد أنهت المَلَكية (السلطنة) في إيران، وأن واقع الأحداث في فترة ما بعد الثورة الإيرانية شوّه السمعة التاريخية لرجال الدين[92]. كما يرى أنه آن أوان تحويل النظام السياسي تدريجيا إلى حكومة ديمقراطية إسلامية. وتجتاح إيران الآن عدة تطورات جديدة يمكن الاستدلال عليها من الحوار المفتوح الدائر حول الديمقراطية داخل المجتمع الإيراني، ومن قيام مؤيدي المؤسسات الديمقراطية بإصدار عدة مجلات، ومن إقدام مختلف المطبوعات داخل إيران على نشر المناقشات والمناظرات الدائرة عن الاقتصاد القومي والسياسة. وهذه كلها بوادر تبعث على التفاؤل بحدوث تحولات باتجاه الديمقراطية في الحكم والمجتمع الإيرانيين. ويشعر بعض الأفراد بضرورة إعداد المجتمع لهذا التحول، ولذا ينادي بازركان بأنه :

> يتعين على كل المؤسسات الثقافية والإعلامية في إيران تعليم الناس أن الدولة لا تستطيع البقاء من دون الحرية وحكم الشعب والمؤسسات الديمقراطية، وإيضاح ذلك لهم . . . يجب أن نفهم الحرية، ويجب أن نؤمن بها ونطبقها بكل ثقة وصدق وحب[93].

إن الثورة الإيرانية - التي لم تنته فصولها بعد - تجعل التنبؤ بالمجرى الذي قد تتخذه السياسة الإيرانية في المستقبل القريب مهمة شاقة جدا. والأمر الذي لا شك فيه هو عدم نجاح التيار المتشدد في تأسيس نظام سياسي مقبول في إيران. فهل يعني هذا أن الظروف باتت مؤاتية لتغير النظام السياسي الإيراني؟ أو أن الإصلاحيين قادرون على الإسراع بخطى هذه العملية كما فعلوا في الثورة ؟ فلننتظر ولنترقب.

الفصل الثاني

المؤسسات الحاكمة
في الجمهورية الإسلامية الإيرانية
المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى [البرلمان]

بهمان بختياري

في كتابها بعنوان «الدول والثورات الاجتماعية» تعقد ثيدا سكوكبول مقارنة بين ثلاثة تحولات كبيرة جرت في الماضي : الثورة الفرنسية التي تفجرت في أواخر القرن الثامن عشر، والثورة الروسية التي نشبت في عام 1917 وتواصلت حتى الثلاثينيات من هذا القرن، ثم الثورة الصينية التي اندلعت عام 1911 واستمرت حتى الستينيات من القرن نفسه. وتُعرِّف المؤلفة كل الثورات السابقة بأنها "ثورات اجتماعية" جسَّدت التحولات الأساسية والسريعة في وضع المجتمع وهياكله الطبقية؛ وكانت التمردات الشعبية المنطلقة من القاعدة مرافقة لهذه التحولات ومكملة لها[1]. ولم تختلف الثورة الإيرانية - عام 1979 - عن هذه الثورات الكبرى اختلافاً كثيراً، إذ كانت تجسد حركة اجتماعية سياسية بارزة، مرت عبر مراحل طويلة، وبلغت ذروتها في انتفاضات عامي 1978 و 1979. وأصابت هذه الثورة العالم بصدمة، وأحدثت تحولاً كبيراً لا يزال يحير الكثير من المراقبين.

عند كتابة هذا الفصل كان قد مر على قيام الجمهورية الإسلامية ستة عشر عاماً. وخلال هذه السنوات نجحت النخبة الحاكمة في التصدي للتحديات والتهديدات، التي

تراوحت بين المعارضة المسلحة داخلياً، ونشوب حرب مدمرة لمدة ثماني سنوات شنها صدام حسين. والأهم من ذلك، أن النخبة الحاكمة حافظت على استقرار الجمهورية الإسلامية بعد وفاة آية الله الخميني في شهر حزيران/ يونيو 1989، وفي أعقاب الحرب التي شنها تحالف الأمم المتحدة ضد العراق عام 1991.

وفي إطار الاهتمام الكبير بالتنافس والتحزب الداخليَّيْن، ربط بضعة مراقبين قدرة النظام على البقاء بعملية إقامة مؤسسات الدولة ووضع نظام سياسي فريد، في بلد ظل عبر تاريخه الطويل يتبع النظام الملكي. ولذا ستقوم الدراسة التالية بتقييم أداء مؤسسات ما بعد الثورة، المتمثلة في المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان). وسوف يوضح التقييم دور هذه المؤسسات في عملية صنع القرار، علاوة على مدى نجاح النخبة الحاكمة في المحافظة على استقرارها. وعلى عكس الأنظمة التي تفضِّل الاستقرار عن طريق إحكام السيطرة المركزية، ووضع برنامج للتنمية يدعِّم موقفها وأمن دولتها، فإن النخبة الحاكمة في "إيران الثورة" فضلت المشاركة الشعبية ضمن حدود معينة، وطبقت اللامركزية في السلطة. وهي استراتيجية أيديولوجية ـ ثقافية تهدف إلى تطويع المثل العليا لثورة عام 1979 وتعديلها، ثم إدارة الصراع من خلال الإجراءات غير الرسمية. وهذا ما يجعل من النظام الإيراني – ولو من الناحية الشكلية – نظاما أكثر "ديمقراطية" من العديد من الحكومات الأخرى.

منصب المرشد الأعلى

من منصب الفقيه إلى منصب المرشد الأعلى

طوال فترة بقاء آية الله الخميني على رأس حركة المعارضة، كان في تصوره قيام "إيران جديدة" على غرار ما كان عليه الأمر في الحقبة الأولى للإسلام. وبمجرد وصوله إلى السلطة أدرك آية الله الخميني وأتباعه صعوبة إدارة دفة الحكم باستخدام الشعارات الثورية، فهم قد دُعُوا لتولي إدارة شؤون الدولة لا لمناقشتها. ولهذا لم يضيع الثوريون وقتاً في محو آثار النظام الملكي، وتُركت هذه المهمة لـ "المجلس

الثوري" ، الذي كان قد شكله الخميني قبل وصوله إلى السلطة ، ليقوم بها عن طريق إجراء انتخابات لتشكيل "مجلس الخبراء" لوضع دستور جديد للدولة.

وتحدد إطار النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية على يد "مجلس الخبراء" الذي يضم ثلاثة وثمانين عضواً، وبدأ اجتماعاته عام 1979 . ونجح التيار الديني - بقيادة الراحل آية الله بهشتي - في التغلب على محاولات القوميين العلمانيين، التي كانت تهدف لصياغة وثيقة لا تتضمن دوراً بارزاً لآية الله الخميني[2] . وكان الدور المتصور للخميني أن يتولى منصب الفقيه "المرجع الأعلى" لقيادة البلاد في غياب المهدي المنتظر (الإمام الثاني عشر المختفي والمنتظرة عودته كالسيد المسيح أو المُخلِّص المنتظر). وقد اشتُق هذا المفهوم من محاضرات الخميني التي ألقاها في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، عندما كان في منفاه بالعراق يخوض حملة لا هوادة فيها ضد نظام الشاه. وتوقفت مساعيه لإقامة دولة إسلامية يحكمها "الفقيه" على نجاح استراتيجيته في قلب نظام الحكم الملكي في إيران[3] .

لقد جاء تأييد مبادرة تعيين الخميني في منصب "الفقيه" - أساسا - من رجال الدين ذوي المناصب المتوسطة ورجال الدين القرويين، أثناء انتخابات "مجلس الخبراء" التي جرت في صيف عام 1979. وثمة ما يشير إلى أن هذه المبادرة أتت كرد فعل دفاعي ضد المعارضة التي أبداها المثقفون العلمانيون، وبدافع الخوف من إمكانية استبعاد رجال الدين من العملية السياسية[4] . وأثناء المناقشات التي جرت داخل "مجلس الخبراء" لم يكن هناك سوى ثلاثة أعضاء بإمكانهم الامتناع عن التصويت دون خوف، بينما صوّت سبعة وخمسون عضواً لصالح المادة رقم (107)، الأمر الذي أدى إلى استحداث منصب يفوق في صلاحياته ما كان ممنوحاً للملك بمقتضى دستور عام 1906 .

وتحدد المواد من (107) إلى (112) صلاحيات "الفقيه" المتمثلة في السيطرة على القوات المسلحة، وإعلان الحرب ، واختيار أربعة من الأعضاء السبعة في "المجلس الأعلى للدفاع القومي" ، وهي أعلى هيئة عسكرية صانعة للقرار في الدولة. ويتمتع "الفقيه" أيضاً بصلاحيات مطلقة فيما يتعلق بالإدارة المدنية وتحديد مدى صلاحية

مرشحي الرئاسة. كما يتمتع "الفقيه" بصلاحية تعيين ستة من أعضاء "مجلس الوصاية" في مجلس الشورى (البرلمان) مهمتهم التأكد من انسجام التشريعات مع العقيدة الإسلامية.

وأصبح الفقيه - في الجمهورية الاسلامية ككل - هو أعلى سلطة، ويملك صلاحيات واسعة. وعلى حد قول مكرم شيرازي، أحد أعضاء "مجلس الخبراء" : "تُعدُّ هذه المواد حاسمة بالنسبة لمستقبل الجمهورية الإسلامية، وبرغم تأييدي لهذا المبدأ، فإنني أشعر أنه سيُعرض الدستور ومستقبل الثورة الإسلامية للخطر، ولهذا السبب يجب أن أجاهر برأيي مطالباً بتعديل هذه المواد". وعندما كان شيرازي مسترسلاً في حديثه قاطعه عضو آخر عدة مرات واتهمه بعدم الولاء [5]. وأوضح الراحل آية الله بهشتي - الذي وضع هذه المواد في الدستور - "أن غالبية الشعب قد عبرت عن قبولها واعترافها بالخميني، ولهذا لا تُعدُّ زعامته مفروضة على الشعب" [6].

وبحكم شغله منصب "الفقيه"، وسَّع آية الله الخميني من صلاحياته، وأدخل منصبه في الإطار المؤسساتي بإقامة ثلاث شبكات شخصية متداخلة، ففرض سلطته أولاً على أصحاب المناصب الرسمية الهامة في الدولة، عن طريق تعيين ممثليه الشخصيين (ويُعرفون باسم ممثلي الإمام) في كافة المصالح الحكومية الهامة. وعند تعيين هؤلاء المسؤولين، كانت تعليمات الخميني لهم أن يلتزموا باليقظة والحرص على متابعة كل صغيرة وكبيرة. وكان منصب "ممثل الإمام" يعلو على منصب الوزير والمسؤولين الآخرين، ويتلقى ممثل الإمام تعليماته من مكتب الخميني وليس من رئيس الوزراء. وكانت لممثلي الإمام أهمية خاصة خلال السنوات الأولى من عمر الثورة، عندما شن الثوريون حملة لتطهير الهيئات والدواوين الحكومية ممن اعتُبروا غير ملتزمين أيديولوجيا. وكان هؤلاء الممثلون بمثابة "عين الخميني وأذنه"، ومسؤولين مسؤولية مباشرة أمامه.

ويتمثل الأمر الثاني في إصدار الخميني - عقب وصوله إلى إيران بفترة قصيرة - مرسوماً يقضي بتشكيل "سلاح الحرس الثوري الإسلامي"، وإقامة شبكة من "اللجان

الثورية" الهدف منها إجهاض أي تهديد يوُجَّه للدولة. وكان من بين مهام الحرس الثوري كبح سلطات القوات المسلحة النظامية، بينما تقوم اللجان الثورية بالسيطرة على جماهير الشعب في الشوارع. وبإحكام السيطرة على هذه القوى الأمنية الهامة، نجح الخميني في تأمين نصر سهل لمؤيديه في الصراع على السلطة في فترة ما بعد الثورة، بل إنه نجح أيضاً في ترسيخ سلطته، وإدخالها في الإطار المؤسساتي، بإقامة دولة مصغَّرة داخل الدولة.

أما الأمر أو الإجراء المؤسساتي الثالث، فهو اهتمام الخميني بتدعيم العلاقة بين الطلبة ومدرسيهم داخل الدوائر الدينية، مثل "معهد الفيضية الديني" بمدينة قُم. وتعود جذور هذه العلاقة إلى الستينيات، عندما نظم الخميني مع طلابه عدة مظاهرات ضد الشاه، وقد برز دور الطلبة فيها بوضوح. وكان من قادة هذه المجموعة الرئيس رفسنجاني ومحمود دعائي (رئيس التحرير الحالي لصحيفة "إطّلاعات" كبرى الصحف اليومية الصادرة في طهران)، ومنهم أيضاً حُجتي كيرماني وخسرو شاهي (سفير إيران السابق لدى الفاتيكان). ويوضح الرئيس رفسنجاني أثر موقف الخميني الثوري تجاه الشاه في فترة الستينيات بقوله: "كان الخميني هو رأس الحربة، وناضل بضراوة أشد من آخرين كثيرين مؤمنين بالقضية. وكنت - بحكم مرافقتي له - أحد طلابه، وأعجبني منهاجه واقتربت منه أكثر فأكثر، من هنا بدأ نشاطي السياسي لأول مرة في حياتي عام 1962"(7). وبعد قيام الثورة، قام الخميني بتعيين طلابه في المناصب الدينية الهامة، كأئمة للمساجد وخطباء لصلاة الجمعة، وآلاف المناصب الأخرى.

وخلال سنوات حكمه العشر، نجح آية الله الخميني في استخدام هذه الشبكات بطريقة فعالة لتدعيم الجمهورية الإسلامية. وأدَّت الكاريزما و"المرجعية" اللتان كان يتمتع بهما إلى جعله أكثر قوة ونفوذاً في تعزيز سلطته. وفيما يتعلق بأمور الدين طُلب من الخميني إصدار أحكام بخصوص الحج، والملْكية الخاصة في الإسلام، وقوانين الميراث، وتأميم التجارة، واستصلاح الأراضي، والمعاملات المصرفية. وكانت لمراسيمه قوة القانون، ويقع على كاهل جميع الدواوين الحكومية عبء تنفيذها. أما بخصوص المسائل السياسية، فقد استخدم الخميني سلطته في تحديد مصير الرهائن الأمريكيين، والحرب مع العراق، وكتاب سلمان رشدي الذي أثار جدلاً واسعاً.

وكانت سلطته حاسمة أيضاً فيما يتعلق بإدارة الصراعات والتحزبات الداخلية في الجمهورية الإسلامية، إذ كان الخميني فوق كل الفئات، وهو الذي يحدد الحلال والحرام داخل الجمهورية الإسلامية، ولكنه لم يكن يتدخل إلا عند تَعَرُّض النظام السياسي للتهديد. وفي واحدة من حالات الصراع التحزبي - التي وقعت عام 1988 - طلب الرئيس خامنئي ورئيس الوزراء مير حسين موسوي ورئيس مجلس الشورى رفسنجاني، من الإمام الخميني "رسم معالم واضحة لمهام إعادة البناء الموكلة إليهم، والسماح لأحمد الخميني (نجل الخميني) بالانضمام لهم في المجموعة التي سيوكل إليها الإشراف على هذه العملية". وفي معرض رفضه لطلبهم، حذرهم الخميني من مغبة إظهار عوامل الفُرقة، ووجَّه إليهم اللوم لعدم مبادرتهم بحل خلافاتهم[8]. وربما كان القرار بضرورة البحث عن خليفة للخميني في مطلع عام 1982 أهم خطوة نحو تثبيت منصب "الفقيه" وإدخاله الإطار المؤسساتي. وبموافقة الخميني قام "مجلس الخبراء" بتعيين آية الله حسين علي منتظري خليفةً له. وقد وُلد منتظري في أسرة ريفية بمدينة "نجف أباد" عام 1921، وتتلمذ على يد الخميني وأصبح في مطلع الستينيات مدرساً "بمعهد الفيضية الديني" بمدينة قُم. كما أقام منتظري عدة شهور في منزل الخميني قبل نفي الأخير بنهاية عام 1964، مما يدل على مدى الصلة بينهما. وكانت خلفيته الثورية وعلاقته بالخميني المعيارين الأساسيين لاختياره خليفة للخميني. وبمجرد أن أعلن مجلس الخبراء قراره رسمياً، عُلقت صور منتظري - جنباً إلى جنب - مع صور الخميني، وحذت وسائل الإعلام حذو مجلس الخبراء، فتغنَّت بمدح منتظري. ومُنح منتظري لقباً جديداً هو "الفقيه العالي القدر".

حماية منصب "الفقيه": عزل منتظري

خلق قرار اختيار منتظري كخليفة للخميني في منصب "الفقيه" إشكالية منذ البداية، فبرغم مؤهلاته الثورية الجيدة وتاريخه الطويل في معارضة نظام الشاه، لم يكن بمقدور منتظري أن يحل محل آية الله الخميني. فاستحقاق الأخير للقب "الإمام" ولقب "الوصي على الثورة" كان يقوم على الروحانية وشخصيته القيادية (الكاريزمية) ولاحترام هيئة كبار العلماء في مدينة "قُم" لشخصه. وكان الفرق شاسعاً بين منتظري

والخميني، فالأول تنقصه الثقافة الدينية التي يتمتع بها معلمه، برغم لقب "آية الله العظمى" الذي أطلقته عليه وسائل الإعلام عقب اختياره. وبمجرد اختياره وصف أحد التقارير مستقبله السياسي وصفا دقيقا، إذ جاء فيه أن منتظري "لن يتمكن من أن ينأى بنفسه عن الصراعات - على عكس آية الله الخميني- إذ قد يُضطر إلى الدخول في صراع على الخلافة ضد قادة يتمتعون بالقوة والطموح والذكاء من أمثال خامنئي ورفسنجاني"[(9)].

وقد تحدد مصير منتظري السياسي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1986 حينما فشل في منع القبض على عدد من أتباعه الذين عارضوا الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة. ولم يُفلح منتظري البتة في التخلص من شبح هذه الهزيمة. وقد عبَّر أحمد الخميني في رسالة مفصَّلة وجهها إلى منتظري عن "أسفه العميق" لإخفاق منتظري في "الإصغاء إلى نداءات الإمام". وهذه الرسالة - المؤرخة في 29 نيسان/ أبريل 1989، والتي ربت على ثلاث صفحات - نُشرت بالكامل على صفحات كافة صحف طهران اليومية في 17 أيار/ مايو 1989. وقد كتب أحمد الخميني يقول: "في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر 1986 أرسل الإمام كتاباً إلى منتظري يؤكد فيه تعرض آية الله (يقصد منتظري) للقيل والقال بصورة تمس سمعته بشكل خطير، بسبب تهمة القتل التي وُجهت إلى مهدي هاشمي (شقيق زوج ابنة منتظري)، وما صاحب ذلك من اتهامات". وردَّ منتظري متحدياً ومدافعاً عن مهدي هاشمي، معلناً أنه يفضل "أن يظل بعيداً عن السياسة"، بمعنى توقفه عن تأييد السياسات الرسمية للجمهورية الإسلامية.

ومن صيف عام 1988 فصاعداً ظل منتظري يهاجم كبار المسؤولين في إيران. ففي رسالة بتاريخ الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1988 استخدم منتظري لهجة حادة جداً، مخاطباً رئيس الوزراء موسوي بقوله:

> لن نستفيد من حملات الاعتقال واستعمال القسوة وتوقيع العقوبات وزج الأفراد في السجون، وشيوع جرائم القتل المتكررة. وإنما سوف نستجلب سخط الشعب. في حين أن أفراد هذا الشعب هم أهم مصدر لقوة الدولة

والثورة معاً. كما ستتسبَّب في وقوع مظالم – يصعب رفعها – ضد العديد من أبناء الشعب، بسبب ضيق أفق المسؤولين بوزارة الأمن والإعلام وشدة قسوتهم وعدم مبالاتهم[10].

وواصل منتظري هجومه أثناء احتفالات الذكرى العاشرة لقيام الثورة. فشجب في خطابه " مسألة إطلاق الشعارات التي عزلتنا عن بقية دول العالم ". وظهرت دلائل غضب رفسنجاني من منتظري في المقالة الافتتاحية لإحدى الصحف الموالية لرفسنجاني، إذ جاء فيها:

يجب أن نعترف بالحقيقة رغم مرارتها، فقد شغلنا أنفسنا في السنوات العشر الأخيرة بإطلاق الشعارات بدلاً من العمل. ولكن المشكلة الأخطر أن آراء آية الله منتظري تفتقر إلى منهج يرتكز على مبادئ محددة، وأنه غير مدرك لأبعاد تعدد مراكز صنع القرار في الدولة[11].

وبعد أيام قليلة نفد صبر الخميني، وكان رد فعله صارماً، إذ أرسل تحذيراً إلى منتظري يقول فيه: "إني أعلنها صراحة، لكل من يعبر عن آرائه عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة، أني – مادمت على قيد الحياة – لن أسمح للحكومة الإيرانية بالسقوط في أيدي الليبراليين "[12]. وفي اجتماعهما الأخير الذي عُقد نهاية شهر شباط/ فبراير 1989، بدا مؤكداً أن العلاقة السياسية بين "المُعلم" و"المريد" قد وصلت إلى محطتها الأخيرة. فطبقاً لما يقوله أحمد الخميني "تحدث منتظري لأكثر من نصف الساعة، وظل الإمام صامتاً، وعندما همَّ منتظري بالمغادرة قال الإمام "إن معظم ما قلته ليس صحيحاً، فليغفر الله لي ولتنفذ فيّ مشيئته ".

وباستقالة آية الله منتظري فُتح الباب رسمياً لتعيين خليفة للخميني. ووصفت وسائل الإعلام الغربية هذه الاستقالة بأنها ضربة للمعسكر "المعتدل "، قاصدةً بذلك رفسنجاني[13]. ولكن مجريات الأمور كشفت عن خطأ هذا الاستنتاج، إذ يعود سقوط منتظري إلى أحداث عام 1986، الخاصة بفضيحة إيران ـ كونترا، حين تلقى ضربة ممن تورطوا في هذه المسألة. وصرَّح أحد المصادر بأن أحمد الخميني نفسه دأب على الضغط منذ أواخر عام 1986 بهدف إقصاء منتظري[14].

الفقيه الجديد: آية الله علي خامنئي

في الثالث من حزيران/ يونيو 1989 وقُبيل منتصف الليل، أعلن أحمد الخميني للعالم الإسلامي "أنّ الروح السامية لقائد المسلمين والأحرار في كل مكان، روح فضيلة الإمام الخميني، قد انتقلت إلى بارئها". وانتهت حقبة الخميني دون تعيين خليفة له. وفي أقل من 24 ساعة على وفاته بدأ مجلس الخبراء، ذو الثلاثة والثمانين عضواً، في مناقشة مسألة الزعامة فيما بعد عهد الخميني، الذي لم يذكر في وصيته السياسية اسما مؤهلا لخلافته. وواجهت الجمهورية الإسلامية أزمة خطيرة تتعلق بالزعامة، إذ لم يكن هناك من يتمتع بهذا "المزيج" من المناقب الدينية والسياسية مثلما كان آية الله الخميني. لكن الطريقة التي حُلت بها هذه الأزمة حافظت على استمرارية منصب "الفقيه".

وذكر آية الله علي مشكيني، رئيس مجلس الخبراء، أنه كان قد أرسل رسالة إلى الإمام الخميني في شهر نيسان/ أبريل 1989، وأن الإمام - في رده على هذه الرسالة - قد صرح له بأنه "يُفضِّل أن تؤول الخلافة إلى شخص لا إلى مجلس". وسبب ذلك أن أعضاء مجلس القيادة - الذين يتراوح عددهم من ثلاثة إلى خمسة أشخاص - يجب أن يكونوا مؤهلين، وفي الوقت ذاته يصعب العثور على هؤلاء الأشخاص في فترة وجيزة"[15]. وعلى حد قول أحد أعضاء مجلس الخبراء، لم يحظ الاقتراح بتشكيل مجلس القيادة بالموافقة، إذ صوت ضده 44 صوتاً مقابل 32. وهنا يجب أن نلاحظ أن عدد من طالبوا بتشكيل المجلس كان كبيراً، وهو ما يعني أن الاختيار المتاح أمامهم - والمتمثل في خامنئي - لم يكن مقبولاً. وعموماً فقد صوَّت مجلس الخبراء أخيراً لصالح خامنئي بنسبة 60 صوتاً مقابل 14 صوتاً معارضا[16].

لم يكن لدى خامنئي المؤهلات الدينية المطلوبة، مثلما كان لدى كبار العلماء الآخرين، لذا كان محتملاً أن يمنح أكثر أتباع الخميني ولاءهم لهؤلاء العلماء، وهو أمر يثير المخاوف، لأن هؤلاء العلماء لم يكونوا مؤيدين لكافة سياسات الجمهورية الإسلامية. ورغم وجود ثلاث قيادات دينية بارزة في مدينة قم - مثل غلبيجاني ومرعشي وقمي - فقد وقع الاختيار على خامنئي، مما أثار التساؤلات. في الوقت ذاته

توفي بنهاية عام 1994 أربعة من كبار المراجع - آية الله أراكي، وقبله آية الله خوئي وآية الله غلبيجاني وآية الله مرعشي - مما أوقع الدولة في مأزق خطير، إذ لم يعد هناك أحد على قيد الحياة من كبار "أهل المرجعية" الايرانيين، الذين يحظون بالقبول على نطاق واسع. والخلاصة أن اختيار مجلس الخبراء لخامنئي لم يستند على مبدأ أن يكون الفقيه "مرجعا" (أي من أهل المرجعية). بل إن مجلس الخبراء قام بتعديل الدستور كي يسمح بهذا الاختيار. وقد صرَّح آية الله أميني أن اختيار خامنئي "جاء انسجاماً مع الظروف الراهنة، وأن تعيين شخص مؤهل في منصب المرشد الديني الأعلى هو أمر غير وارد مستقبلاً. وأرسل منتظري خطاباً إلى خامنئي قائلاً فيه: "ستتشاور بإذن الله مع أصحاب الفضيلة آيات الله بخصوص كيفية التعامل مع القضايا الهامة والمصيرية"[17].

نظرة عامة على أسلوب خامنئي وأيديولوجيته : 1989 ـ 1994

يصغر آية الله خامنئي الرئيس رفسنجاني بخمس سنوات (إذ ولد الأول عام 1939 والثاني عام 1934)، ولم يكن اختيار خامنئي ممكناً بالتأكيد دون تأييد رفسنجاني. وتعود بداية العلاقة بين الاثنين إلى الستينيات، ومن المعلوم للجميع تعاونهما الوثيق خلال الفترة التي تلت قيام الثورة. ولم يكن خامنئي من كبار رجال الدين، ولم تزدْ مرتبته عن "حجة الإسلام"، ولذلك لم يُتوقع أن يصبح خميني آخر.

وأثناء الشهور القليلة الأولى لحكم خامنئي لم يكن كثير الظهور، وعمل على تأمين استمرارية منصب الفقيه بإقامة "ميزان العدل" عند التعامل مع الفئات المتصارعة. ولم يغير الشبكة الشخصية الواسعة التي أنشأها آية الله الخميني، وكانت التعيينات التي أجراها قليلة جداً. وانصب جُل حديثه على ضرورة حمل الشعلة التي خَلَّفها آية الله الخميني، مثل رفضه إلغاء الفتوى الصادرة بحق سلمان رشدي؛ واستمرار استخدامه لغة الخميني في التنديد بالولايات المتحدة ووصفها "بالشيطان الأكبر". ولكن مع انتخاب رفسنجاني رئيساً للجمهورية - في آب/ أغسطس 1989 - انبعثت الآمال في إمكانية ظهور تحالف براجماتي جديد.

وغذّت هذه الآمال التصريحات العلنية المتكررة التي أدلى بها الاثنان .فقد صدَّق خامنئي على خطة رفسنجاني الخمسية الأولى، وأثناء أزمة الخليج الثانية سمح

لرفسنجاني بصياغة موقف محايد لإيران، بينما كرّس خامنئي وقته في توجيه النقد العلني للولايات المتحدة، مما حرم التيار المتطرف من فرصة اتهام الحكومة بالتواطؤ[18]. وأخيراً، أثناء انتخابات مجلس الشورى التي جرت في شهر نيسان/ أبريل 1992 - والتي تُعد أول انتخابات هامة في فترة ما بعد الخميني - رفض خامنئي النظر في مزاعم أعضاء التيار المتطرف بأن الحكومة تحد من مشاركتهم، عن طريق حصر عملية الترشيح نفسها، وبذلك حرمهم تماماً من أي تأييد أيديولوجي (راجع القسم التالي الخاص بمجلس الشورى).

ومنذ عام 1992، دأب خامنئي على تقوية منصب الفقيه تدريجياً، عن طريق زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين. وعين ممثلين يتبعونه شخصياً ويرفعون إليه التقارير حول بعض القضايا، مثل مدى التقدم الذي أحرزته المباحثات الإيرانية- العراقية، وعملية تبادل أسرى الحرب. ويُقال إن عدداً كبيراً من مسؤولي حكومته السابقين (حينما كان رئيساً للجمهورية من 1981 حتى 1989) - والمعينين الآن في حكومة رفسنجاني - لا يزالون على علاقة قوية ووطيدة بمكتبه (منهم على سبيل المثال علي أكبر ولايتي وزير الخارجية، و أغا زاده وزير البترول). وينتمي خامنئي إلى التيار المحافظ في مجلس الشورى الذي يرأسه ناطق نوري، ذلك التيار الذي وجه في عام 1993 نقداً لاذعاً إلى مدير عام الإذاعة والتليفزيون، محمد هاشمي (شقيق رفسنجاني) لسماحه بإذاعة البرامج "غير الدينية" أكثر من اللازم. وبعد تشاور رئاسة مجلس الشورى مع خامنئي، استخدم الأخير صلاحياته فأقصى محمد هاشمي عن منصبه.

من الناحية الدينية لم يستطع خامنئي إقامة علاقات قوية مع العلماء في مدينة قُم. وبعد وفاة آية الله العظمى محمد علي أراكي، في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، أطلق رئيس السلطة القضائية آية الله يزدي لقب "الخليفة الطبيعي" على خامنئي. وبذلك طرح يزدي مسألتين نيابة عن خامنئي: أولهما إعلانه بأن خامنئي "مؤهل تماماً - طبقاً للمعايير التقليدية - ليكون فقيهاً و "مرجعا"، وأنه ليس أقل من كبار رجال الدين الآخرين في هذا المجال". أما الثانية فهي تصريحه بأن اعتلاء حكومة إسلامية حقيقية سُدة الحكم "يستلزم من أعلى سلطة دينية ما هو أكثر من

المؤهلات التقليدية، التي تتمثل في التقوى والعدل والدراية بالمسائل والشعائر الدينية والشريعة الإسلامية" . وقال إن "هناك حاجة أيضاً للدراية بالشؤون الراهنة والعلاقات الدولية وسياسة الحكومة العليا" . وفي هذا المجال - على حد قوله - فإن خامنئي "هو الذي يملك أعلى المؤهلات"[19].

وأغفل يزدي حقيقة أن الدستور قد جرى تعديله عام 1989 بحيث يتيح لخامنئي أن يخلف الخميني، وكما أوضحنا من قبل فقد تم إلغاء الشرط الذي يقضي بأن يكون المرشد الأعلى مرجعاً للتقليد؛ بمعنى أن يتم الفصل بين الزعامة الروحية والزعامة السياسية في فترة ما بعد الخميني. بل إن قرارات خامنئي السياسية كـ "مرشد أعلى" لا تتمتع بالثقل والصلاحية اللتين كانت تتمتع بهما قرارات آية الله الخميني، كما أنه أقل قدرة على حسم الخلافات الدائرة بين كبار رجال الدين والمؤسسات الحكومية والثورية، حول القضايا السياسية الكبرى. بل إن خامنئي عندما سمح للمقربين منه بمنحه لقب "البديل الطبيعي" - من أجل أن يصبح "المرجع" الأعلى - ساهم في إضعاف شرعيته.

وكرد فعل على الحملة الموالية لخامنئي، سرَّبت مؤسسة "قُم" خبراً بأنها ستمتنع عن تأييد هذه الخطوة في حالة اتخاذها. وقد فعلت المؤسسة ذلك بإعلانها - في مرات عديدة - أن الشيعة لا يزال بإمكانهم اتباع تعليمات "المراجع" الذين انتقلوا إلى رحمة الله. وفي مواجهة هذه المعارضة أعلن خامنئي أن "مسؤولياته الحالية لا تسمح له بالقيام بدور آخر"، وهو ما يعني أن محاولة آية الله يزدي - التي كان قد بدأها منذ ثلاثة أسابيع -للمطالبة بمنح خامنئي منصب المرشد الروحي الأعلى لم تكلل بالنجاح.

أحدثت وفاة كبار علماء الشيعة فراغاً، وانتاب الصفوة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية قلق من عواقب هذا الفراغ. وكان على خامنئي أن يلتزم جانب الحذر بعدم التدخل في هذه المسألة، إذ قد يؤدي ذلك إلى إحداث فرقة داخل صفوف الشيعة في كل مكان، إلى جانب ظهور معارضة أكبر لمنصبه القيادي من جانب كبار العلماء. فقد سبق أن طالب أحد نواب مجلس الشورى علانية بتعديل الدستور لإلغاء هذا المنصب،

وصرَّح بأن "العلاقات الدولية بين الدول لا تتوافق مع نظام صنع القرار في إيران . . . فكل الدول تتحدث بنغمة واحدة إلا إيران، التي تتعدد فيها مراكز صنع القرار"[20]. كما أن تحول خامنئي - على المدى الطويل - إلى أعلى سلطة دينية في البلاد بات أمراً صعب المنال.

الرئاسة

الدور المتغير

نصَّ دستور عام 1979 أساساً على تشكيل هيئة تنفيذية هزيلة ومتشعبة يأتي على قمتها رئيس الجمهورية، فالهيئة التنفيذية ليس لها سلطة فعلية حقيقية وإنما لها دور شكلي فقط. ثم يأتي دور رئيس الوزراء - وهو رأس السلطة التنفيذية والمسؤول عن السياسة - ليُشكِّل مجلس الوزراء حسب رغبته، بشرط تصويت البرلمان على منح الثقة لهذه الوزارة. ويتم إجراء اقتراع عام لانتخاب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات، ويمكن - كما هو الحال في الولايات المتحدة - إعادة انتخابه لفترة رئاسية أخرى، ولا يجوز تجديد ولايته لفترة ثالثة. ولكن مواطن الضعف السياسية لدى أعلى مسؤولين تنفيذيين - رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية - أدت إلى تفاقم الصراع الحزبي[21].

وقد حدث في مرات عديدة أن دخل خامنئي - أثناء رئاسته للجمهورية - في صراعات أيديولوجية علنية مع رئيس وزرائه، حول الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية. وعندما أُعيد انتخاب خامنئي لفترة رئاسية ثانية عام 1985، أراد استخدام التفويض الجديد بتكليفه بالرئاسة، في عزل رئيس الوزراء المتطرف مير حسين موسوي. وكان خامنئي قد لمح - في أوائل عام 1984 - إلى رغبته في إدخال تعديلات دستورية تزيد من صلاحياته. وكرد فعل على هذا صرَّح رئيس الوزراء بأن منصب الرئيس هو منصب تشريفي (شكلي) بطبيعته، الغرض منه ضمان ألاَّ تُحكم إيران بواسطة دكتاتور. أمّا مؤيدو خامنئي فأشاروا إلى أن "الظروف السياسية" التي سادت البلاد في الفترة من عام 1979 إلى 1980 هي التي أدت بمجلس الخبراء إلى تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية[22].

ومن الواضح أن رئيس الوزراء موسوي لم يكن في وضع يمكنه من تحدي رئيس منتخب حديثاً، ورجل دين كان في يوم من الأيام مقربا من آية الله الخميني. وفي إحدى خطبه التي ألقاها في حشد من الناس بمدينة "قُم"، قال موسوي: " ما أنا إلا قطرة في محيط هذه الأمة المتفانية في التضحية بذاتها، وأنظر لكل خطوة نخطوها إلى الأمام على أنها نتيجة لإنكار الذات والتعاون اللذين أبدتهما هذه الأمة العظيمة"[23]. ومع هذا، واصل خامنئي ضغوطه بترديد مقولته : "إن أهم مهمة يضطلع بها الرئيس في الحقيقة هي الالتزام بأداء واجبه نحو اختيار أعضاء الحكومة وتقديم أسماء رئيس الوزراء والوزراء إلى مجلس الشورى"[24].

ودأب كل من الزعيمين على الإشارة إلى "آراء الإمام الخميني" لتدعيم وجهة نظره. وأدى ذلك إلى قيام 135 عضواً في مجلس الشورى بتوجيه رسالة إلى الخميني يطلبون فيها أن يحدد لهم "خطوطا إرشادية" بخصوص الحكومة التالية. وفي هذه الرسالة سجَّل نواب المجلس تقديرهم "للإنجازات التي حققها موسوي في تسيير شؤون الدولة، رغم الصعوبات الاقتصادية الكبيرة ومشاكل الحرب". وطبقا للأسلوب السياسي الذي اتبعه آية الله الخميني، فقد كان رده غير حاسم، إذ قال:

> إنني أجد في المهندس موسوي شخصاً متديناً وملتزماً، وأعتبر حكومته حكومة ناجحة بالنظر إلى الظروف الحالية التي تمر بها الدولة. لذلك، لا أنصح بتغيير الحكومة في الوقت الحالي. ثم إن اختيار الحكومة هو حقٌ للرئيس وللمجلس، ولا بد من احترام هذا الحق[25].

وفي النهاية، كسب التيار المتطرف المعركة السياسية، لأن الخميني لم يُرد إدخال أي تعديل واسع النطاق أثناء الحرب مع العراق. أما بعد أن وضعت الحرب أوزارها - في 18تموز/ يوليو 1988 - فقد أصبح الوضع السياسي مختلفاً، وكان لا بد من معالجة نقاط الضعف في هيكل مؤسسات الجمهورية الإسلامية.

وفي 24 نيسان/ أبريل 1989 أصدر آية الله الخميني مرسوماً يقضي بتشكيل "مجلس إعادة النظر في الدستور"، وقام بتعيين عشرين شخصاً، وعيَّن مجلس الشورى خمسة آخرين، لتصل عضوية المجلس المذكور إلى 25 عضواً. وأصدر

الخميني تعليماته إلى "مجلس إعادة النظر في الدستور" بضرورة الانتهاء من هذه المهمة في غضون شهرين[26]. وفي خطاب عام أصدر الخميني أوامره للمجلس المذكور بضرورة إيجاد الطرق الكفيلة بإدارة دفة الشؤون التنفيذية بشكل أفضل، ولكن الخميني لم يضع أي خطوط إرشادية لمداولات هذا المجلس. وأسند المجلس مهامه إلى أربع لجان هي: لجنة الزعامة، ولجنة مركزة السلطة التنفيذية (أي جعلها مركزية بعد أن كانت لا مركزية، راجع صفحة 74)، واللجنة التشريعية، ثم اللجنة القضائية.

وفي أواخر شهر أيار/ مايو 1989، بعد ست جلسات، قدمت لجنة مركزة السلطة التنفيذية مشروع اقتراح إلى المجلس ، وترأس خامنئي هذه اللجنة التي أوصى تقريرها بالتالي :

1. أن يشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس السلطة التنفيذية .
2. أن يتمتع الرئيس بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.
3. أن يطرح الرئيس أسماء وزراء الحكومة على مجلس الشورى للاقتراع على الثقة.
4. أن يحق للرئيس عزل أي وزير من منصبه، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء فيجب أن يخضع مجلس الوزراء الجديد لاقتراع جديد على الثقة.

والخلاصة أن منصب رئيس الوزراء تم إلغاؤه. وأيد ذلك رفسنجاني - الذي أعلن ترشيح نفسه للرئاسة - لأنه يسهِّل معالجة مشاكل إيران الاقتصادية والاجتماعية، ويتضح ذلك من قوله :

> لا بد أن نفكر في كيفية اكتساب المزيد من القوة. وأرجو ألا تعتقدوا أني بذلك أمهد الطريق لنفسي كرئيس للجمهورية. فقد اعتاد نواب مجلس الشورى على أن يطلقوا على شخصي لقب "وكيل الدولة" (نصير الحكومة) لأن تأييدي للسلطة التنفيذية كان ثابتاً ولم يتزحزح[27].

في النظام السياسي الإيراني، يختار رئيس الجمهورية نائبه الأول، الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء، مع ضرورة مصادقة مجلس الشورى على ذلك. ومنذ تشكيل

" المجلس الأعلى للأمن القومي " - ويرأسه أيضا رئيس الجمهورية - زادت صلاحيات الرئيس في إدارة السياسة الاقتصادية والخارجية للبلاد. أما في حالة خلو منصب الرئاسة، فلابد من إجراء انتخابات جديدة - في غضون خمسين يوما - لإعادة شغل المنصب. بيد أن منصب الرئاسة في إيران، على حد قول أحد المحللين:

> هو النظام الوحيد في العالم الذي يخضع فيه الرئيس المنتخب لمصادقة " فقيه " غير منتخب، وهو النظام الوحيد الذي يتوقف فيه عزل الرئيس على صدور قرار من " الفقيه "، وهو كذلك النظام الوحيد الذي يخضع فيه الرئيس - بل أيضاً كافة أعضاء السلطة التنفيذية - لسلطة دينية، وربما كان أيضاً النظام الوحيد في العالم الذي لا تقوم فيه السلطة التنفيذية بالإشراف على القوات المسلحة[28].

رئاسة رفسنجاني : 1989 - 1997

في 30 تموز/ يوليو 1989 حصل رفسنجاني على 15,551,783 صوتاً من إجمالي عدد الأصوات المدلى بها والبالغ عددها 16,454,641 صوتاً. وفي الوقت نفسه وافق 95٪ ممن أدلوا بأصواتهم على التعديلات الخمسة والأربعين المُدْخَلة على الدستور. وتولى رفسنجاني - وهو في الخامسة والخمسين من عمره - منصب الرئاسة الذي جرى تدعيمه وتقويته حديثاً. وفي خطاب توليه السلطة أكد رفسنجاني على ضرورة تخلي المتشددين عن " تطرفهم " وأن يتيحوا الفرصة أمام الإصلاحات الاقتصادية الجديدة. وألمح رفسنجاني إلى أن صداقته الطويلة بخامنئي سوف تكون سنداً مهما له، حيث قال:

> ظلت الأمانة والإخلاص والانسجام والاتفاق التام - خلال الثلاثين عاما الماضية - هي شعار تعاوني مع المرشد الأعلى (يقصد خامنئي الذي تولى هذا المنصب بعد وفاة الخميني) . وكنا - إلى اليوم - معاً في أكثر المواقف صعوبة، ولم نسمح لسُحُب الشك - ولو مرة واحدة - أن تخيم بظلالها على قلبينا أثناء قيامنا بمهامنا المقدسة[29].

وفي المناسبة ذاتها أكد خامنئي أن " العهد الجديد " الذي بدأ بانتخابه لا يعني اتجاه إيران إلى تبنّي سياسات جديدة، إذ قال : "لن ترى ثورتنا عهداً جديداً، إذا كان هذا العهد يعني التحول عن الخط الرئيسي الذي اختطّه إمامنا الغالي "[30]. ومن ثم ظهرت بوادر التحالف بين خامنئي ورفسنجاني، مع التسليم بأن رفسنجاني سوف يكون هو الرجل القوي الذي يمسك بزمام الأمور.

ويمكننا التعرف على ثلاثة ملامح تميز أسلوب رفسنجاني الرئاسي. فالرئيس رفسنجاني يُشرك أعضاء حكومته - بقدر أكبر - في عملية صنع السياسات وتنفيذها. ويتضح هذا الاتجاه بجلاء بالنسبة للسياسات الاقتصادية، مثل مسألة اعتماد سعر الصرف الموحد للعملة الإيرانية، وعملية الخصخصة. ودأب رفسنجاني على حماية وزراء حكومته بشدة عند تحدي مجلس الشورى لهم. ففي كل مرة أصرّ فيها المجلس على ضرورة استقالة أحد الوزراء، كان رفسنجاني يبادر بإعادة تعيينه نائباً خاصاً للرئيس. وفي شهر آب/ أغسطس 1993 رفض المجلس التصويت بمنح الثقة لوزير المالية محسن نوربخش ، فردَّ رفسنجاني بتعيين نوربخش "مستشاره الخاص للتخطيط الاقتصادي" . ويتمثل أسلوب رئاسته لمجلس وزرائه - بأجلى صورة - في مداومته على الاحتفاظ بوزرائه الذين اختارهم عام 1989 . ولدى إعادة انتخابه عام 1993، لم يكن هناك إلا ستة وزراء جدد من أصل 23 وزيراً.

والسمة البارزة الثانية التي تُميز رئاسة رفسنجاني هي تركيبتها التكنوقراطية، فالعديد من وزرائه لا يتمتعون بمؤهلات "ثورية" . وتوضح الخلفية الأكاديمية لوزرائه أن سبعة منهم يحملون درجة الدكتوراة، وأن منهم تسعة مهندسين، واثنان فقط من رجال الدين (هما وزيرا الأمن والعدل). والأهم من ذلك أن المراتب الدينية لهذين الرجلين لم تتعد مرتبة "حجة الإسلام" التي تعادل مرتبة الرئيس رفسنجاني نفسه[31] . ولم يكن هناك سوى وزير واحد (وزير العمل حسين كمالي) لا يحمل أي مؤهلات جامعية. (راجع الشكل رقم 2 : 1).

وأخيرا، فإن أسلوب الرئيس رفسنجاني في الإدارة يتطابق مع ما يُطلق عليه الدارسون اسم " نموذج الزمالة "[32]. الذي يركز أساساً على مشاركة المجموع في حل المشاكل، وتبني أسلوب العمل الجماعي. ويعمل الرئيس رفسنجاني كمحور مركزي لعجلة ذات أذرع تصله بمستشاريه ووزرائه، علاوة على المرشد الأعلى. فهو يكلف مرؤوسيه المباشرين بأداء مهام متداخلة، ومن حين لآخر يتصل مباشرة بمرؤسي وزرائه للحصول على مزيد من المعلومات. وفي نظام سياسي يعتليه مرشد أعلى بدائرته الخاصة من المستشارين، يتطلب نموذج الرئاسة القائم على الزمالة اتصالاً وثيقاً وتفاعلا مستمرا بين الرئيس والمرشد الأعلى. (راجع الشكل رقم 2:2).

ولكي يكون نموذج الزمالة فعّالا لا بد من وجود اهتمام مشترك بكافة المشاكل الجوهرية التي تتعلق بالسياسات، ولا بد من فهمها واستيعابها لتنظيم عملية الأخذ بزمام المبادرة، والتشاور والتعبير عن أوجه الاختلاف، وإصدار الحكم بشكل جماعي. ويفترض منهج رفسنجاني مسبقاً أنه وخامنئي قريبان بدرجة تسمح بنجاح أسلوب الزمالة. غير أنه في بيئة تحزبية معقدة - إبان فترة ما بعد الخميني - لا يكفي عنصر المودّة لضمان فعالية عملية رسم السياسات.

وبتبنّي نموذج الزمالة يكون رفسنجاني قد عرّض نفسه لمخاطر معينة، كما أن المحافظة على استمرار هذا الأسلوب تتم على حساب شعبيته. وفي إطار علاقته بخامنئي كثيراً ما يجد رفسنجاني نفسه في موقف الدفاع، إذ من عادة خامنئي اتخاذ المبادرات الفجائية أو اعتراض مسار السياسات الرئيسية. وهناك أوجه اختلاف تكتيكية - وليست جوهرية - على درجة من الأهمية، بين رفسنجاني وخامنئي حول مسائل معينة، مثل تقييم النوايا الأمريكية، واختيار أفضل الاستراتيجيات والتكتيكات اللازمة للتعامل مع الولايات المتحدة. وكان خامنئي أكثر صراحة في التنديد بسياسات الولايات المتحدة، وبخاصة عملية السلام، في حين بدا رفسنجاني أكثر حذرا وتحفظا عند التعبير عن آرائه كقوله :

> نحن لا نعتبر ما يحدث سلاماً حقيقياً ونعتقد أنه سلام من جانب واحد . . . غير أنه فيما يختص بالتدخل الفعلي أو اتخاذ الإجراءات التنفيذية أو إيقاف تطور عملية السلام، فإننا لم نفعل ذلك ولن نفعله[33].

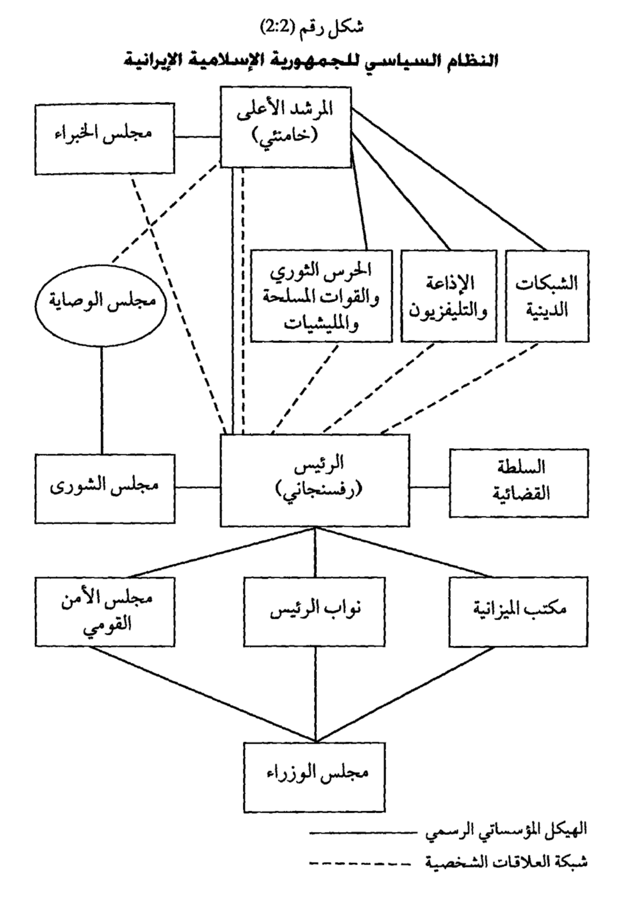
شكل رقم (1:2)

حكومة رفسنجاني

وزير الخارجية **علي أكبر ولايتي** من مواليد طهران 1324 هـ (1945-1946م) ماجستير في طب الأطفال (طهران والولايات المتحدة)	**وزير البترول** **غلام رضا اغازاده** من مواليد خوئي 1327 هـ (1948-1949م) بكالوريوس رياضيات وكمبيوتر (طهران)	**وزير الإسكان** **عباس أحمد أخوندي** من مواليد خوئي 1336 هـ (1957-1958م) ماجستير هندسة
وزير العلوم والتعليم العالي **سيد هاشمي - غلبيجاني** من مواليد النجف 1325 هـ (1946-1947م) دكتوراه في الهندسة الكهربائية والطبية (الولايات المتحدة)	**وزير البريد والبرق والهاتف** **سيد محمد غرازي** من مواليد أصفهان 1327 هـ (1948-1949م) ماجستير إلكترونيات (طهران)	**وزير العمل** **حسين كمالي** من مواليد بوروجرد 1331 هـ (1952-1953م) دبلوم فني في الأعمال المعدنية
وزير الدفاع **محمد فروزنده** من مواليد عبدان 1332 هـ (1953-1954 م) ماجستير إدارة صناعية (الولايات المتحدة)	**وزير الرعاية الصحية** **علي رضا مارندي** من مواليد أصفهان 1318 هـ (1929-1930م) دكتوراه في طب الأطفال (الولايات المتحدة)	**وزير الطرق والمواصلات** **أكبر توركان** من مواليد طهران 1331 هـ (1952-1953 م) هندسة ميكانيكية
وزير الزراعة **عيسى كالنتاري** من مواليد طهران 1331 هـ (1952-1953 م) دكتوراه في الزراعة (الولايات المتحدة)	**وزير التعليم والتدريب** **محمد علي نجفي** من مواليد طهران 1330 هـ (1951-1952 م) ماجستير رياضيات (الولايات المتحدة)	**وزير الاستخبارات (الأمن)** **علي فلاحيان** من مواليد نجف أباد 1328 هـ (1949-1950 م) الفقه وأصول الدين
وزير الصناعات **محمد نعمت زاده** من مواليد تبريز 1324 هـ (1945-1946م) ماجستير إدارة صناعية (الولايات المتحدة)	**وزير الداخلية** **علي محمد بشارتي جهرومي** من مواليد جهروم 1323 هـ (1944-1945م) بكالوريوس تربية	**وزير الصناعات الثقيلة** **سيد محمد هادي نژهاد حسينان** من مواليد طهران 1325 هـ (1946-1947 م) ماجستير (التخصص غير محدد) (الولايات المتحدة الأمريكية)
وزير التعمير **غلام رضا فوروزش** من مواليد 1334 هـ (1955-1956م) بكالوريوس هندسة (طهران)	**وزير العدل** **محمد اسماعيل ششتاري** من مواليد ششتاري 1328 هـ (1949-1950 م) دراسات فقهية (قم ونجف)	**وزير التعاونيات** **غلام رضا شافعي** من مواليد ماراند 1330 هـ (1951-1952م) هندسة ميكانيكية
وزير الطاقة **بيجان نامدار زنجانه** من مواليد كرمان شاه 1331 هـ (1952-1953م) ماجستير هندسة	**وزير التجارة** **يحيى إسحق** من مواليد طهران 1328 هـ (1949-1950م) بكالوريوس إدارة تجارية	**وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي** **مصطفى ميرسليم** (عُين وزيراً في شباط/ فبراير 1994 م).

شكل رقم (2:2)

النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية



ويرجع جزء من تفسير مشاكل عملية رسم السياسات - في فترة رئاسة رفسنجاني - إلى شخصيته المتسمة بالاعتدال وصدق الالتزام، وتمتعه بمهارات شخصية في التعامل مع مستشاريه، وتوسطه في حل الخلافات، والمحافظة على أسلوب العمل الجماعي فيما بينهم. وقد قام رفسنجاني بصقل هذه المهارات عندما كان يشغل منصب رئيس مجلس الشورى، في الفترة من عام 1980 إلى 1988. وخلال السنوات الأولى من رئاسته، كانت إحدى السمات البارزة في شخصية رفسنجاني هي: "الإيجابية الفاعلة"، لما يتمتع به من ثقة بالنفس ومرونة، وما يملكه من صلاحيات رئاسية، علاوة على تفاؤله وتركيزه على "السيطرة العقلانية" على من حوله.

بيد أن عدم تحقيق المكاسب الملموسة، المنتظرة من الإصلاحات الاقتصادية الموعودة، إلى جانب التحديات المتكررة لمقترحاته من قبل مجلس الشورى والمتشددين، كل ذلك أدى إلى تحول رفسنجاني من شخصية تتسم بـ "الإيجابية الفاعلة" إلى شخصية تتسم بـ "الإيجابية الخامدة"، التي تُعرَّف بأنها "شخصية منغمسة في السياسة بدافع أداء الواجب لا بدافع الاستمتاع، شخصية تتسم برد الفعل ولا تأخذ زمام المبادرة، وتتجنب الاختيارات الصعبة ولا تميل إلى الحسم، وتتسم بالسطحية في تفاؤلها"[(34)]. وجاءت إعادة انتخاب رفسنجاني عام 1993 بنسبة 63٪ من الأصوات لتعكس تدهور ثقة الشعب في رئاسته وتزايد قناعة الشعب بعدم جدوى أسلوبه الرئاسي.

وعند تقييم رئاسة رفسنجاني، فإن طبيعة السياسات التحزبية - التي تكبل الرئيس من الناحية السياسية - ليست هي فقط كل ما يجب أخذه في الاعتبار، فهناك نقطة أخرى قد تُثار، وهي أن رفسنجاني يواجه تحديات من برلمان، يفرض دوره، ويتزايد نفوذه وتأثيره على دقائق الإدارة اليومية لسياسات الدولة. وكيفما كانت المناقشة، فمن الواضح أن نظرة الشعب للرئيس ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحالة الاقتصادية السائدة، وأن هذا الأمر هو الحافز لقيام برلمان أكثر تأكيداً لدوره.

مجلــس الشـــورى

هيكل المجلــس ودوره

يمنح دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية سلطات واسعة لمجلس تشريعي واحد يضم 270 عضواً. وتستفيض ثمان وأربعون مادة (من أصل 177 مادة) في سرد هذه الصلاحيات، التي تتراوح بين قضايا الأمن القومي المهمة (مثل إعلان الحرب، وإعلان حالة الطوارئ، والتصديق على المعاهدات، ومنح الحقوق الخاصة بإقامة قواعد عسكرية)، إلى المسائل الاقتصادية (مثل الاقتراض والإقراض، وتعيين الخبراء الأجانب)، ومحاسبة المسؤولين التنفيذيين (مثل التصديق على تعيين أعضاء مجلس الوزراء، وتوجيه الاتهام بالتقصير، والتحقيق في "أي أمور ذات أهمية").

وقد لا يتوقع المرء من مفكر ديني أصولي - مثل آية الله الخميني - أن يسوق حججاً ومقولات مؤيدة للنظام البرلماني . وبرغم هذا، فإنه لولا موافقته لم تكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتشكّل "الجمعية الاستشارية الإسلامية" أو "مجلس الشورى". فقد كان الخميني يرى البرلمان جزءاً مهما من البنية السياسية للجمهورية الإسلامية، ويقول في ذلك "إن أهم دور لمجلس الشورى الإسلامي يتمثل في عقد المشاورات والمناظرات وتوجيه النقد، علاوة على تحمُّل المسؤوليات . . . إنه الجهة المختصة بسن القوانين التي من شأنها تحقيق مصالح الفقراء والمحرومين . . . إنه الأداة التي تعطي الشعب إحساساً بالمشاركة". وفي خطبة ألقاها في عام 1984 صرح الخميني بأن "مجلس الشورى يقف على رأس مؤسسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأنه مجلس إسلامي وقومي"[(35)].

ابتداءً من عام 1992 تم تقسيم 24 إقليماً إيرانياً إلى 196 دائرة انتخابية، مع تخصيص دائرة مستقلة للأقليات الدينية المتمثلة في الزرادشتيين واليهود والآشوريين والأرمن. ويتم إجراء إحصاء سكاني كل عشر سنوات للنظر في منح دائرة ما مقاعد إضافية من عدمه، ويخصص مقعد واحد لكل 150,000 نسمة من السكان، وتحوز

العاصمة طهران حالياً أكبر عدد من المقاعد (37 مقعداً)، بينما لا يمثل إقليم "إيلام" إلا نائبان فقط. وعلى غرار المؤسسات البرلمانية الأخرى يعمل مجلس الشورى الإيراني من خلال لجان، ولكن بخلاف البرلمانات الأخرى، يوجد بالمجلس "هيئة حاكمة"، ذات نفوذ كبير، وتتكون من 12 عضواً وهم : رئيس البرلمان ونائبان له، وثلاثة مفوضين، وستة أمناء سر. ويقوم النواب بانتخاب هؤلاء الأعضاء كل سنة، وتتروح صلاحيات هذه الهيئة بين تطبيق اللوائح الداخلية للمجلس وبين تلقِّي مقترحات النواب من أجل عرضها على المجلس. وتمارس الهيئة صلاحيتها بالنظر في إمكانية وضع اقتراح ما على جدول الأعمال من عدمه، وتتأثر عملية المناظـــرات التشريعية - إلى حد كبير - تبعاً للفئة التي تسيطر على هذه الهيئة. وتعكس تركيبة الهيئة مدى التحالفات التحزبية الحالية في مجلس الشورى.

ويعتبر "مجلس الوصاية" أحد المقومات الفريدة الأخرى التي يتسم بها البرلمان الإيراني، إذ يتكون من ستة من كبار رجال الدين وستة محامين إسلاميين. ويقوم "الفقيه" بتعيين رجال الدين الستة لمدة ثلاث سنوات، بينما يقوم المجلس بتعيين المحامين الستة. وتتمثل مهمتهم في الإشراف على عملية سن القوانين، ورفض تلك التي "تتنافى مع المبادئ والتعاليم النابعة من الدين الرسمي للدولة"(36)، أي الدين الإسلامي على المذهب الشيعي.

العمليــة الانتخابيــة

تجري عملية الانتخاب بالاقتراع المباشر المزدوج (على غرار النظام الفرنسي) ويجب أن تتوفر في المرشحين المؤهلين شروط الجنسية الإيرانية، وألا يقل عمر المرشح عن 25 عاماً وألا يزيد عن 85 عاماً، وأن تكون سيرته الذاتية خالية من "الانحرافات الأخلاقية"، وأن يؤمن بمبادئ الثورة الإسلامية، وأن يجيد القراءة والكتابة. ويتعين على المرشحين الحصول على أغلبية مطلقة (أي ما يزيد على 50 ٪ من عدد الأصوات). وفي حالة عدم تحقق الأغلبية المطلقة، فإن المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات يتنافسون في الدورة الثانية للانتخابات. ويمنح القانون "مجلس الوصاية"

صلاحيات كبيرة لـ "التأكد من عدم تهديد الانتخابات للنظام والثورة" . وطبقاً للقانون يقوم "مجلس الوصاية" بتعيين لجنة مركزية من خمسة أعضاء للعمل داخل وزارة الداخلية. ويمنح مجلس الوصاية هذه اللجنة صلاحية مطلقة في تعيين هيئات أخرى للإشراف على العملية الانتخابية. وبهذه الصفة تتفرع اللجنة المركزية إلى 25 لجنة إقليمية، أي بمعدل لجنة لكل إقليم ، ولجان مناطق ثلاثية الأعضاء (بمعدل لجنة لكل منطقة). ويضمن هذا الهيكل الرأسي اطلاع "مجلس الوصاية" أولا بأول على كافة التطورات والتجاوزات والمخالفات . . . الخ. ويملك المجلس صلاحية إلغاء أي انتخابات أو إيقافها بشكل مؤقت، أو التوصية باتخاذ الإجراءات القانونية بحق أي من المرشحين[37] . (راجع الشكل رقم 2 : 3).

خلال السنوات العشر الماضية جرت أربعة انتخابات متواصلة، بمشاركة شعبية وصل معدلها إلى أكثر من 60٪، وهو معدل أكبر من مثيله بالنسبة لمعظم الانتخابات البرلمانية في الدول المتقدمة. وأثناء الفترة الأولى (1980ـ1984) كان تيار رفسنجاني يتمتع بالأغلبية. وفي الفترة الثانية (1984ـ1988) فقد هذا التيار أغلبيته ولم يتمتع أي تيار معين بأغلبية مطلقة. وفي الفترة الثالثة (1988ـ1992) فرض خصوم رفسنجاني – التابعون للتيار المتطرف – هيمنتهم على المجلس. وأخيراً وفي الفترة الرابعة (1992ـ1996) ألحق تيارٌ اجتماعيٌ محافظٌ الهزيمة بالمتطرفين، وأصبح يتمتع الآن بالأغلبية داخل المجلس. ويتراوح عدد أعضاء هذا التيار بين 150 ـ 180 عضواً، بينما لم يزد عدد ممثلي التيار المتطرف في الدور التشريعي الرابع للمجلس عن 40 عضواً.

وعقب وفاة آية الله الخميني، وحَّد أنصار رفسنجاني جهودهم لتقليص فرص إعادة انتخاب المتطرفين في مجلس الشورى. وعند تحديد شروط أهلية المرشح لعملية الترشيح ، مارس خامنئي ورفسنجاني ضغوطهما على "مجلس الوصاية" بهدف زيادة التركيز على المعايير الأيديولوجية، بحجة أن ذلك كان هو العُرف الثابت، وتساءلا : "ألم يسبق للمجلس في عام 1983 أن رفض ترشيح من كانوا أعضاءً في الحزب الشيوعي؟" وفي العاشر من آذار/ مارس 1992 التقى خامنئي بأعضاء اللجنة المركزية المنبثقة عن مجلس الوصاية" وأوضح أن:

بقاء نظامنا الإسلامي يتوقف على مدى التزامنا بقوانين هذا النظام وتشريعاته. ويجب ألا نسمح لأي شخص فاسد بدخول أي من مؤسسات الدولة التشريعية . . . ويجب أن تتضمن المعايير الموضوعة لتقييم أهلية المرشحين التأكد من عدم تورطهم في فساد أخلاقي أو اقتصادي أو سياسي[38].

وبهذا التصريح يكون خامنئي قد أعلن بوضوح عن ميوله المناوئة للتطرف في الصراع الفئوي الدائر.

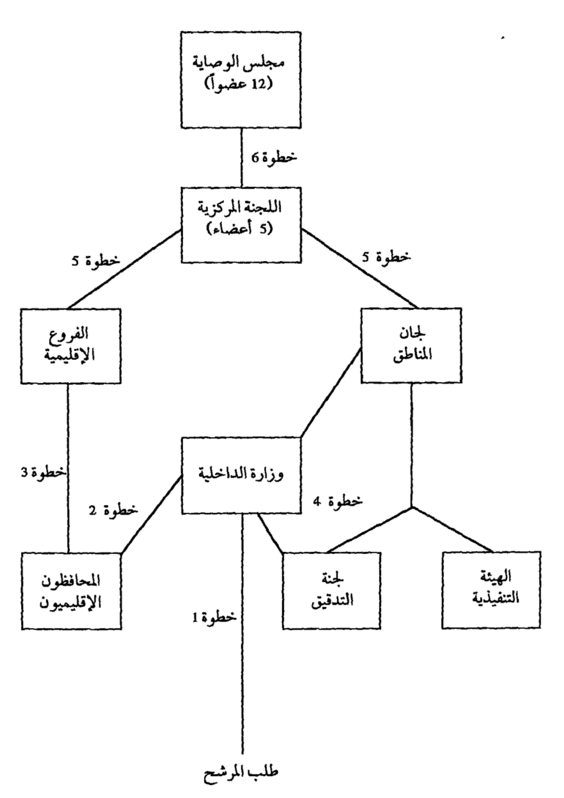
وانتقد المتطرفون بقيادة مُحتشمي وخوينيها الحملة الموجهة ضدهم، وكان محتشمي أكثرهم صراحة إذ قال :

في الماضي كانت أحزابنا منبوذة لالتزامها التام بالفلسفة الثورية للفقيه، أما الآن فإننا نتعرض للهجوم من القوم أنفسهم لعدم ولائنا لـ "الفقيه" وخليفته المختار. وهؤلاء الذين يهاجموننا داعين إلى الولاء المطلق لـ "المرشد الأعلى" (يقصد خامنئي) هم أنفسهم الذين كانوا - ولا يزالون - معارضين لمفهوم "الفقيه" . . . إنه لأمر واضح وضوح الشمس أن هؤلاء القوم ينفذون ما تدعو إليه الاستراتيجيات الشيطانية للولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين[39].

وبنهاية شهر آذار/ مارس 1992 تقدَّم 3150 شخصاً - بينهم 55 امرأة - بطلبات ترشيحهم. وفي طهران وحدها تنافس 168 مرشحاً على 37 مقعداً. وتم تحديد العاشر من نيسان/ أبريل 1992 موعداً لإجراء الانتخابات. ولم يكن مستغرباً أن يرفض مجلس الوصاية 35٪ من المرشحين (1060 مرشحاً)، من بينهم صادق خلخالي الذي كان يشغل نائب رئيس مجلس الشورى، وإبراهيم أصغرزاده، رئيس الطلبة الذين احتلوا السفارة الأمريكية عام 1979، كما تم رفض اثنين من النواب السابقين الذين شاركوا في احتلال السفارة وهما هدايت عقائي ومحمد بهزاديان. وفي النهاية كان هناك أربعون نائباً سابقاً "غير مؤهلين" للترشيح، من بينهم ستة من رجال الدين المتطرفين. وسُمح للمتطرفين البارزين من أمثال محتشمي وكروبي بدخول الانتخابات، إلا أنهما لم ينجحا. ودخل خصوم المتطرفين الانتخابات تحت شعار "الولاء لمنهج الإمام والإخلاص للمرشد والتأييد لرفسنجاني" بينما دخل المتطرفون تحت شعار "الائتلاف الأكبر"[40].

شكل رقم(3:2)

عملية الموافقة على الترشيح لمجلس الشورى



وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية عام 1992 مفاجئة حتى لمؤيدي رفسنجاني، الذين دفعهم قلقهم الشديد إلى التلاعب في العملية الانتخابية. ولقد كان واضحاً - حتى بغير هذه "القيود المجحفة" - أن المتطرفين ما كانوا سيكسبون الانتخابات. وجاء سقوط المتطرفين البارزين - من أمثال محتشمي وكروبي - دليلاً على رفض الناخبين لبرنامج المتطرفين، الداعي إلى ضرورة محافظة الدولة على قوتها الثورية. وبالرغم من مشاعر الابتهاج لهزيمة المتطرفين، فإن آمال رفسنجاني في كسب تأييد الأغلبية الجديدة داخل المجلس لمقترحات حكومته لم يطُل أمدها.

المجلس الرابع : 1992 ـ 1996

كان الفائزون في الانتخابات البرلمانية هم المنضوون تحت جناح "جمعية رجال الدين المحاربين". وبغض النظر عمّا يوحي به الاسم، فإن أعضاء هذه الجمعية هم أبعد ما يكونون عن "المحاربين". ويرجع تاريخ الجمعية - المؤلفة من رجال دين محافظين ومن أفراد عاديين - إلى عام 1977، عندما بدأت "جماعة من مريدي الإمام الخميني" في عقد جلسات أسبوعية لمناقشة المعلومات وتبادلها. وكان من أوائل المشتركين في هذه الجمعية آية الله مُطهري (الذي اغتيل عام 1979) وآية الله بهشتي (اغتيل عام 1981) وحجة الإسلام جواد باهونار (اغتيل عام 1981) ورفسنجاني وخامنئي ومهدوي قاني السكرتير التنفيذي الحالي للجمعية. وكان يجمع أعضاء هذه الجمعية قاسم مشترك هو اتباعهم خطاً سياسياً واجتماعياً محافظاً، وارتباطهم بطبقة التجار ذات النفوذ في البازار (السوق). ويدعو برنامج الجمعية إلى اتخاذ الإجراءات المؤدية للانفتاح الاقتصادي، وتشجيع الخصخصة والاستثمارات الأجنبية. أما من الناحية الاجتماعية، فقد كان أعضاء الجمعية من المحافظين الذين ينظرون بحذر إلى القيم "الغربية" التي يعتبرونها منافية لعملية أسلمة المجتمع[41].

وفي الجلسة الافتتاحية للمجلس الرابع قال ناطق نوري رئيس المجلس :

> لا أؤمن بالتقسيم المعروف باليمين واليسار، ويجب علينا أن نحل مشاكلنا بعيداً عن هذه التسميات الأيديولوجية. فلدينا مرشد يجب أن ترتكز توجهاتنا على تعليماته، بل هي كذلك بالفعل. وبديهي أن تختلف آراؤنا ولكن يجب ألا يؤدي هذا الاختلاف إلى الصدام والعنف[42].

وأبلغ رفسنجاني تعليماته إلى نواب المجلس الجدد بضرورة أن يكونوا أكثر تأييداً لإصلاحاته الاقتصادية – كما وردت في مشروع الميزانية – وقال إنه "يتعين عليهم التخلي عن أسلوب المناقشات العقيمة التي لا تنتهي كل يوم، قائلين في كل مرة لم فعلت هذا؟ ولم فعلت ذاك؟ ".

وعلى الرغم مما سبق، لم تقم علاقة تعاون بين المجلس الجديد ورفسنجاني، وبدا ذلك أولاً في انتقاد أعضاء المجلس للسياسات التي تتبعها وزارة الإرشاد الإسلامي، لعدم تصدي الوزارة بجدية لخطر "الغزو الثقافي الغربي". بل إن خامنئي أيضاً خذله في هذه القضية عندما اجتمعت به مجموعة من نواب المجلس، معربين عن استيائهم من وزير الإرشاد الإسلامي محمد خاتمي. وأيّدهم خامنئي في وجهة نظرهم، وألقى خطبة حادة وصف فيها "الغزو الثقافي الغربي" بأنه أخطر من الهجوم، إنه غارة ليلية ثقافية"[43]. وعقب الخطبة مباشرة استقال خاتمي من منصبه.

وقام المجلس بمبادرة أخرى ضد الحكومة في الأول من أيلول/ سبتمبر 1992، ونال من صلاحياتها المركزية، بموافقته على قانون شامل يتعلق بإدارة حكم الدولة .وجرّد هذا القانون وزير الداخلية من الصلاحيات المخولة إليه بإدارة المدن. ودعا القانون إلى تشكيل مجالس للمدن، يضم كل منها أحد عشر عضواً، للإشراف على عمليات اختيار رؤساء البلديات والتصديق على هذا الاختيار، وهي إحدى الصلاحيات الهامة التي كانت ممنوحة لوزير الداخلية. ويعتبر منح نواب المجلس سلطة اختيار سبعة من الأعضاء الأحد عشر في دوائرهم المحلية – طبقاً لهذا القانون – مكسباً كبيراً بالنسبة إلى الصلاحيات المخولة للمجلس[44].

ثم شن المجلس الرابع هجوماً حاداً على الإذاعة والتليفزيون الحكوميين عام 1993، تلك المؤسسة الهامة التي ظلت تحت إشراف محمد هاشمي (شقيق رفسنجاني) لفترة تزيد على عشر سنوات. ففي أحد قراراته أدان المجلس محمد هاشمي لسماحه بعرض فيلم "بيلي بدْ" الذي أنتج عام 1962، والمقتبس عن رواية هيرمان ملفل، وتحكي قصة بحار في القرن الثامن عشر، جرت محاكمته لقتله أحد ضباط السفن السّاديين. وانصب النقد على تقديم شخصية "بدْ" كشخصية ذات أخلاقيات عالية، برغم كونه ابناً غير شرعي حسب ما فُهم ضمناً من الفيلم. وفي الثالث عشر من شباط/ فبراير 1994 مارس خامنئي صلاحياته بعزل محمد هاشمي، وأُعلن رسمياً أن الأخير قد "استقال" من منصبه، رغم علم الجميع أن المجلس الجديد كان وراء هذا العزل. وهكذا انصاع خامنئي مرة أخرى لرغبات الأغلبية المحافظة. وفي الخامس عشر من شهرشباط/ فبراير، وُجِّه لخامنئي رسالة موقعة من 170 عضوا، جاء فيها:

> إن قرار فضيلتكم المستنير بتعيين مدير جديد لجهاز الإذاعة والتلفزيون [علي لاريجاني] قد بث الروح في التزامنا الثوري بالتصدي للغزو الثقافي الغربي. وقد جاءت تعليماتكم لتضع الحد الفاصل بين ما يسمح به الإسلام وما يرفضه. ونود أن نعبِّر عن خالص امتناننا لحكمتكم والتزامكم بدعم التراث الذي خلفه الإمام الخميني[(45)].

وبشكل عام، استمر المجلس الرابع يجاهر بآرائه تجاه مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ولكن نقطة ضعفه البارزة كانت في مجال الأمن القومي والسياسة الخارجية. فمنذ تأسيس المجلس عام 1980 لم يتخذ سوى قرارين مهمين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وهما إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا عام 1989 بسبب كتاب سلمان رشدي "الآيات الشيطانية". ولكن هذا الضعف لا يخص إيران وحدها، إذ تعاني منه البرلمانات في كثير من الدول النامية. وعموماً، فقد أثبت المجلس الحالي وجوده، وأظهر عزمه المتواصل على أن يبقى مستقلاً عن السلطة التنفيذية.

خاتمـــة

منذ قيام الثورة عام 1979 استمرت عملية إقامة المؤسسات السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، على شكل هياكل مستقلة للسلطة. وحالف رجال الديـن التوفيق - حتى الآن - في المحافظة على مؤسسات الجمهورية الإسلامية. وعلى عكس ما كانت عليه في عهد الشاه، فإن مؤسسة " مجلس الشورى " تتمتع اليوم بدور أكثر استقلالاً إلى حد بعيد. ولكن التحدي الرئيسي الذي يواجه مؤسسات الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد يأتي من تعدد المؤسسات التي تخدم أهدافاً متوازية ، فهناك مجلس الخبراء مقابل مجلس الشورى، ثم المرشد الأعلى مقابل رئيس الجمهورية، والحرس الثوري الإسلامي مقابل القوات المسلحة النظامية، وممثلو الإمام لدى الوزارات مقابل الوزراء المعينين، علاوة على أمثلة أخرى عديدة. ويبقى السؤال الجوهري : إلى متى ستستمر هذه المؤسسات دون أن يصطدم بعضها ببعض ؟ ويُعد احتمال حدوث هذا الصدام - في حقيقة الأمر - احتمالاً واقعياً وليس ضرباً من ضروب التخمين.

الفصل الثالث

الفكر السياسي الشيعي ومصير الثورة الإيرانية

روي متحدة

تأتي نتائج الكثير من الأمور بصورة عرضية، وغير مخطط لها بتاتاً. ويحدث ذلك حين تخترق فكرةٌ ما حلبة الأحداث. وليس أوجز في التعبير عن هذا المعنى من عبارة هيجل البالغة الإيحاء "مكر العقل"، تلك العبارة التي انجذب إليها حتى الذين لا يؤمنون بأفكار هيجل. ويتولد بعض هذه النتائج من منطق الفكرة نفسها، ويتولد بعضها الآخر من تفاعل الفكرة مع محيطها. ويناقش هذا الفصل نشوء فكرتين رئيسيتين ساهمتا في صنع الثورة الإيرانية - حيث يقوم "مكر العقل" بدوره بشكل مثير- وهما فكرتا "المرجعية" (أو مرجع التقليد) و"ولاية الفقيه"، ويتعرض لبعض التفسيرات الحديثة لهاتين الفكرتين. ولا بد لبحث قصير كهذا - في معالجته للموضوع المطروح - أن يكون انتقائياً بالضرورة، وأن لا يخوض في كثير من التفاصيل.

هناك الكثير من الأدبيات القيمة التي ظهرت حول فكرتي "المرجعية" و"ولاية الفقيه"[1]. وقد بدأ النقاش حول أصول التسلسل الهرمي بين علماء الشيعة الإثني عشرية - على نحو دقيق - مع ظهور المدرسة الأصولية، في عهد وحيد بهبهاني المتوفى في تسعينيات القرن الثامن عشر الميلادي، أو السنوات الأولى من القرن الثالث عشر الهجري. ويسود الاعتقاد أن المدرسة الأصولية بلغت أوج تطورها مع مرتضى أنصاري

(المتوفى عام 1281 هـ/ 1864م)، ومن المرجح أنه كان أول "مجتهد" ينال الاعتراف الدولي من قبل أغلبية الشيعة الإثنى عشرية على أنه "المرشد" الديني للمجتمع. وقد أثبتت هذه القيادة قوتها الحقيقية في كانون الأول/ ديسمبر 1891، على يد حاج ميرزا حسن شيرازي، وهو مرشد المجتمع الشيعي في ذلك الحين، الذي أصدر فتوى بالامتناع عن بيع التبغ واستهلاكه، وأطاعتها الغالبية العظمى من المجتمع الشيعي الإيراني. إذ كان الشاه قد منح أحد رعايا بريطانيا امتيازاً منفردا لإنتاج كل التبغ الإيراني وبيعه وتصديره، وكانت الفتوى شديدة التأثير لدرجة أنها أجبرت الشاه على سحب هذا الامتياز. وحسب هذه الرواية الشائعة، فإن الهيبة والنفوذ اللذين حققهما نجاح شيرازي قد تعززا في الفترة بين عامي 1947 ـ 1961، عندما كان مرشد المجتمع الشيعي هو آية الله بوروجردي، الذي يزعم بعض المؤرخين أنه كان أول مرشد أعلى للشيعة الإثنى عشرية يستخدم سلطته لتنظيم صفوف رجال الدين كما ينبغي.

إن الأساس الفكري لهذا التطور التدريجي يعود إلى تأكيد المدرسة الأصولية على أن الشرع لا يستطيع تفسيره سوى "المجتهدين"، الذين يملكون تفويضا بذلك توارثوه عبر سلسلة من المريدين، تعود بأصولها إلى المقربين من الأئمة الإثنى عشر المعصومين. وحسب مبادئ المدرسة الأصولية، فإن على المؤمنين – الذين لا ينتمون إلى فئة المجتهدين – أن يتخيروا من بين هؤلاء المجتهدين (الذين نادراً ما تجاوز عددهم المائتين في هذا القرن) فقيهاً واحداً يتميز بأنه "علامة" أي "أكثرهم علماً"، ليكون هو "المرجع" الذي يتبعونه في قضايا الشرع الإسلامي. إلا أن قلة فقط من أبرز هؤلاء المجتهدين، هم الذين أصدروا فتاواهم في كتيبات صغيرة، للمؤمنين الساعين لتقليدهم، بينما أحجم معظمهم عن ادعاء "العالمية".

إن النتيجة المنطقية المترتبة على هذا الرأي سوف تقود إلى استنتاج سياسي: إذا كان منصب المرجعية يمثل – بشكل ما – سلطة الإمام الثاني عشر الغائب، ألا يعني هذا أن المرجع الأكثر علماً يملك أيضاً السلطة الدنيوية للإمام الثاني عشر؟ لقد توصل الخميني إلى هذا الاستنتاج عام 1970 في كتابه المشهور «ولاية الفقيه». وضُمِّنت هذه النظرية

في الدستور الإيراني لعام 1979 ، الذي ينص على أن قيادة المرجع الأعلى هي القاعدة. ثم أدى "منطق" الأحداث السياسية إلى تعديل الدستور عام 1989 ، بحيث يستلزم أن يكون "قائد" أو "مرشد" الأمة مجتهداً، ولا يُشترط بالضرورة أن يكون مرجعاً.

ذلك هو التفسير المقبول والمتداول بين المختصين بالشؤون الايرانية في العصر الحديث، وهو تفسير خاطئ، ليس في ما يأتي به ولكن في ما يتغافل عنه. فمفهوم الحكومة الإسلامية قد تمثل بأشكال عديدة في الفكر الإسلامي منذ وقت طويل، وليست "ولاية الفقيه" هي الإطار الوحيد الذي ورد فيه هذا المفهوم في المصادر الشيعية[2]. فقد لاقت فكرة إعطاء القيادة لعلماء الدين تأييدا قويا بين كثير من كبار مفكري السُّنة، كالغزالي (المتوفى عام 505 هـ/ 1111م) على سبيل المثال، الذي يقول إن الإنسان العادي يجب أن يتبع رأي الفقيه الأكثر علماً بالشرع (الأفقه) تفضيلاً له على الفقيه الأكثر تقوى (الأورع). ويفترض الخطيب البغدادي (المتوفى عام 463 هـ/ 1071م) في كتابه «الفقيه والمتفقه» أنه معروف جيداً لدى الناس في أي مجتمع أن أكثر الفقهاء علماً هو أعلمهم بأحكام الدين ، ومن ثم فهم يعرفون من هو الشخص الذي يجب أن يتوجه الناس إليه. ويقول عبد الوهاب الشعراني في كتابه «الطبقات الصغرى» عن أحد معاصريه في مصر، إبّان القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي: "إنه الآن مرجع أهل مصر في تحرير الفتاوى"[3]. وتجدر الملاحظة أن الشعراني عاش في فجر عصر استخدمت فيه الإمبراطورية العثمانية سلطتها لإجبار العلماء - الواقعين تحت سيطرتها - على الانضواء تحت تسلسل هرمي ذي تنظيم صارم، لم تشهده أية حكومة شيعية إثنى عشرية في الماضي أو الحاضر.

والموضوع الآخر الذي لم يرد ذكره في سياق الدراسات العلمية التقليدية لولاية الفقيه هو تاريخ "ولاية الفقيه" قبل الخميني. فالفكرة لم تكن موجودة فحسب في أوائل القرن التاسع عشر في فكر الحاج مُلا أحمد نراقي - الذي استشهد الخميني بأقواله - وإنما كانت مقبولة على نطاق محدود من قبل الفقهاء الآخرين، وما كتاب الخميني في الحقيقة إلا خلاصة شرحه لكتاب «المكاسب»، رائعة مرتضى أنصاري. وعندما

ناقش الخميني - أثناء محاضراته في النجف - اعتراض أنصاري على فكرة "ولاية الفقيه" في صياغتها الأولية، أعاد صياغة الفكرة التقليدية للأصوليين، التي تقول إن كل مجتهد يجب أن يتبع اجتهاده الخاص، بما يعني أنه لا حاجة به للرجوع إلى مجتهد آخر فيما يتعلق بشؤون الحكم. وكانت هذه المحاضرات تنشر في كراسات في صباح اليوم التالي لإلقائها. ولكن عندما تم جمع هذه الكراسات في كتاب، ذكر الخميني أنه إذا تولى فقيه (أي مجتهد بدرجة مرجع) يتمتع بالمعرفة والعدل مهمة الحكم، فإنه "سوف يملك سلطة أشرف الرسل في إدارة شؤون المجتمع ويجب على جميع الناس طاعته"[(4)]. ومن المفترض أن "جميع الناس" تشمل المجتهدين الآخرين؛ وهنا ربما يخالف الخميني التراث، وهي نقطة سنعود إلى مناقشتها لاحقاً.

هذا التفسير الشائع لـ "المرجعية" يغفل أحداثاً هامة، حدثت بعد الثورة الإيرانية، وانتهت بتعديل الدستور. وأهم هذه الأحداث ما حققه العلماء الذين لا يملكون صفة المرجعية - وخاصة هاشمي رفسنجاني - من نجاح سياسي أدى إلى هذا التعديل. أما من الناحية الأيديولوجية فإن مفهوم "المرجعية" كان خاضعا للتغيير خلال مجرى هذه الأحداث. ففي 20 نيسان/ أبريل 1982، بعدما ارتبط اسم آية الله شريعتمداري بمؤامرة صادق قطب زاده ضد الحكومة، أعلنت "رابطة رجال الدين المحاربين في طهران" تجريد آية الله شريعتمداري من صفة المرجعية، وتبعها على الفور "رابطة مدرسي قم" و"مجلس الوصاية". ولم يكن واضحاً، حسب التعاليم الأصولية التقليدية، كيف يمكن لشيعي تعتبره شريحة واسعة من المجتمع الشيعي "أكثر الفقهاء علماً" أن يفقد هذه السلطة بين عشية وضحاها لأسباب سياسية، في حين أن الواضح أمام الجميع أن ولاءه للحكومة فقط هو الذي تضاءل وليس علمه.

ثم أدت الاعتبارات السياسية مرة أخرى إلى إعادة تفسير مفهوم "ولاية الفقيه". وحدث ذلك عندما استقال آية الله حسين علي منتظري في 28 آذار/ مارس 1989 بفعل الضغوط التي تعرض لها. وكان قد أُعلن - في أواخر عام 1985 - عن تعيين منتظري في منصب "نائب المرشد" من قبل "مجلس الخبراء"، وهو الهيئة المنوط بها اختيار المرجع الذي سيحتل منصب "المرشد"؛ ومنذ ذلك الحين كان منتظري يعد

الوريث الشرعي للخميني، وهذا يعني ضمناً أنه عندما يلتزم الخميني الصمت تجاه أي مسألة، يستطيع منتظري التحدث بحرية تامة. ومارس منتظري حقه في التدخل في شؤون السلطة القضائية، والسيطرة على نظام التعليم التقليدي بمدارسه وجامعاته، والجوانب الأخرى للحياة العامة. ومع أن منتظري كان - وربما لا يزال - من المؤيدين لسياسة خارجية عدوانية، فقد أثبت - في السياسة الداخلية - أنه يمثل قوة معتدلة. فعلى سبيل المثال كان يؤيد نقل ملكية الأرض غير المزروعة "البور" (الموات) إلى مُزارع آخر حتى لو كان للأرض مالك سابق، وبذلك وضع نفسه في موقف وسط بين الآراء المحافظة لآية الله غلبيجاني - الذي يعتقد أنه يجب التخلي عن الأرض بوثيقة رسمية قبل أن يتم نقل ملكيتها - وبين الرأي الراديكالي لآية الله مشكيني - أردبيلي، الذي يرى أن العامل المستأجَر لحرث الأرض يؤدي مهمة إحياء الموات، ولذلك يصبح هذا العامل - على الأقل خلال مدة جني المحصول - شريكاً لمالك الأرض[5].

وتبين أن آراء منتظري غير مستساغة، ففي موعظة ألقاها في 11 شباط/ فبراير 1989 بمناسبة الذكرى العاشرة للثورة، أطلق العنان للنقد الذاتي، وانتقد أفعال الحكومة خلال العقد الماضي. وزعم منتظري أن الشعارات التي أطلقت في السنوات العشر الماضية أدت إلى "عزل إيران عن العالم، وجعلت الناس ينظرون إلينا نظرة متشائمة . . . وظن كل الناس أن مهمتنا الوحيدة في إيران هي القتل . . . يجب أن تفرغ السجون وتعبأ القوات من أجل إعادة البناء". كما قال إن على الإيرانيين أن يتوبوا عن "أخطائهم الاجتماعية والسياسية". إضافة إلى ذلك، انتقد منتظري فرض القيود على حرية التعبير، وذكر أنه هو نفسه تعرض للرقابة في بعض الأحيان[6].

وانتهز خصوم منتظري هذه الفرصة، فاعتبروا نقده للنظام خيانة، وهبوا يدافعون عن أفعال الحكومة. فذكر خامنئي أمام جمع غفير في ساحة أزادي (ساحة الحرية) أن إيران لها علاقات دبلوماسية مع جميع الدول، ما عدا قلة من الدول غير الصديقة التي دأبت على التآمر ضد إيران. وفي 13 شباط/ فبراير قال موسوي إن الغرض الأساسي للذين يطعنون في الثورة هو "استغلال ضعاف النفوس" و"زرع بذور الشك حول الثورة"[7].

وفي أعقاب اجتماع لمجلس الخبراء – في 28 آذار/ مارس 1989 – استقال منتظري بالإكراه، وكتب إليه الخميني يخبره بقبول الاستقالة قائلاً:

> كما كتبت أنت من قبل، إن منصب قائد الجمهورية الإسلامية هو مهمة صعبة ومسؤولية كبيرة تحتاج إلى قدرة على الاحتمال أكبر مما تملكه أنت . . . إني أرى أن مصلحتك ومصلحة الجمهورية الإسلامية في أن تظل فقيهاً حتى يستفيد الناس والنظام من آرائك.

ومرة أخرى يُطرح السؤال : إذا كان اختيار منتظري كوريث محتمل قد تم أساساً من منطلق علمه الواسع، فلماذا فقد منصبه بتلك الصورة المفاجئة؟[8].

لم تكن هذه المسألة هي الوحيدة التي تحتاج إلى تفسير. فهناك أيضا عبارة الخميني في كتابه، والتي تقول إن "المرشد – الفقيه" هو وريث سلطة الرسول صلى الله عليه وسلم. وليس من الواضح إن كانت هذه الفكرة تمثل تجديدا في فكر الخميني أم لا، نظرا لما يحفل به هذا الكتاب من الطروحات النظرية القوية. ولكن قوله على الملأ إن الحكومة الإسلامية يمكن لها تعليق الصيام والصلاة والحج إلى مكة، كان بمثابة الصدمة الكهربائية، وأثار الرغبة في النقاش والأخذ والرد، مما يقع خارج إطار هذا الفصل. وجاء تفنيد إعلان الخميني من قبل رئيس الوزراء الأسبق مهدي بازركان، الذي شغل كتاباً بأكمله، ليكون تعبيراً آخر شديد الوضوح عن موقف مختلف جداً فيما يخص موضوع "ولاية الفقيه". وعلى أية حال، فمن المهم أن نذكر هنا أن الخميني – في منحه هذه السلطات للحكومة – اعتمد جزئياً على مبدأ "المصالح العريضة للمجتمع" (وتسمى في علم أصول الفقه باسم "المصالح المرسلة")، وبذلك يكون قد وضع المبدأ المعروف في المذهب الشيعي بـ "حفظ النظام" موضع التنفيذ، وهو المبدأ المتعلق بالمصلحة العامة الذي يمكن من خلاله تعليق العمل بالقوانين، والمشابه لمبدأ "الاستصلاح والمصلحة"، وغيرها من مبادئ المصلحة العامة المعمول بها في مدارس المذهب السُّني. أما الذين لا يشعرون بالتعاطف مع الحكومة فقد أحسوا أن الاستخدام المتكرر والمتزايد لمبدأ "حفظ النظام" قد تحول إلى مبدأ "تبرير ممارسات الحكومة"[9].

وبعد وفاة الخميني – وما أعقبها من إتمام التعديل الدستوري لعام 1989 والمصادقة عليه – أصبحت الحكومة تملك الحرية لاختيار مجتهد لايتصف بالمرجعية لمنصب "المرشد". وأصبح رفسنجاني، الرئيس السابق للبرلمان، وأكثر المسؤولين المنتخبين شعبية بعد الثورة، رئيساً للجمهورية، وهو المنصب الذي كان شكلياً إلى حد كبير، ولكنه اكتسب مزيداً من السلطات حسب الدستور المعدل، بما في ذلك التحكم في الميزانية. أما خامنئي – الذي كان يحتل سابقاً منصب الرئاسة الشكلي – فقد خلف الخميني في منصب "المرشد الروحي"، وإن لم يستطع أن يرث دوره القيادي الكاريزمي. وكان خامنئي قد درس في "قم" لمدة خمس سنوات، ويعتبر "خريجا" جامعيا، إذ درس فيها "ما وراء النصوص"، حيث يتعلم الطلاب الجدال والنقاش دون الاستعانة بالنصوص، وهي عملية تتطلب فترة طويلة من الدراسة، تتم فيها تهيئة أكثر الطلاب موهبة لنيل لقب "مجتهد". ولم ينل خامنئي هذا اللقب – وهو في العقد الخامس من عمره – إلا عندما اعترف به الخميني "كمجتهد" وهو على فراش الموت بحضور شاهدين. وتمت الموافقة سريعاً على خامنئي، من قبل أهم الهيئات الدينية بما فيها "رابطة المدرسين في قم" التي تمثل الرأي الجماعي لأبرز العلماء. وكان الإيرانيون حتى هذه اللحظة يتبعون آية الله خوئي، أو آية الله مرعشي-نجفي، أو آية الله غلبيجاني كمراجع لهم، فأصبح لديهم الآن قيادة دينية صرفة خارج الحكومة، وقيادة دينية سياسية داخل الحكومة.

وتبين أن خامنئي له تفكيره وطموحاته الخاصة، فقد تبنى بحماس دور راعي القيم الثورية الأصيلة، التي كان قد أشار إليها مسبقاً في خطبة الذكرى العاشرة للثورة، وأبدى قلقه حول هبوط وتدني مستوى بعض أفراد الشعب في ملبسهم وأخلاقياتهم. وأبقى قضية سلمان رشدي عالقة، أما رفسنجاني – الذي كان يشاركه الرأي فيما سبق – فقد كان يفضل أن تتوارى هذه القضية إلى الخلف. ومنذ وقت قريب، أعاد خامنئي التأكيد على مساندته للذين حصلوا على مكاسب اقتصادية عن طريق "الثورة" (وهو ما يعني ضمناً تأييده لتدخل الدولة في توجيه العملية الاقتصادية)، بينما يحاول رفسنجاني استعادة نظام الاقتصاد الحر[10].

وكان "مكر العقل" نشطاً في مجال آخر، إذ كان "منطقياً" أن نتوقع من "المرشد" الروحي أن يكون له رأيه الخاص (كما أن له مؤيديه، وإن لم يكن هذا مصادفة، منذ بدا أنه يعزف على الوتر الشعبي الذي شعر الكثيرون بغيابه منذ وفاة الخميني). وكان "منطقيا" كذلك أن يتطلع خامنئي إلى إعادة توحيد السلطة الروحية الحقيقية - أي المرجعية - بما لديه من سلطة غير أكيدة، اكتسبها بوصفه "مرشداً". ولكن كان من المنطقي أيضاً أن يرفض كبار علماء المؤسسة الدينية - الأكبر سنا والأغزر علماً - مثل هذه الطموحات.

وتتابعت الأحداث المثيرة، فقد توفي آية الله خوئي، ثم لحق به آيه الله غلبيجاني في 9 كانون الأول / ديسمبر 1993. وكان غلبيجاني هو "المرجع" المعترف به من غالبية الشيعة الإيرانيين. وبدا الانشقاق واضحاً في مأتم غلبيجاني؛ إذ قام بعض العلماء بمنع خامنئي من تأدية "صلاة الجنازة"، تلك المهمة التي توكل عادةً لمن يحظى بأكبر قدر من الاحترام من زملاء المتوفى، وقد قام بها غلبيجاني في مأتم الخميني. وهجرت "رابطة المدرسين" مكان اجتماعها المعتاد، أي مكتبة مدرسة الفيضية الموقرة، ولم ترسل دعوات لمراقبين من الطائفة الشيعية من خارج إيران، من أمثال محمد مهدي شمس الدين ومحمد حسين فضل الله من لبنان، وبدلاً من ذلك، عقدت الرابطة اجتماعاً سرياً، لكي لا يتمكن أتباع خامنئي من تعطيل مشاوراتهم[11].

أما التصويت الفعلي الذي جرى داخل "رابطة المدرسين" فقد كان انعكاساً مثيراً للاستراتيجيات المختلفة، التي اعتبرها كبار العلماء ملائمة لهذه المرحلة. إذ فضل الكثيرون انتخاب آية الله سيستاني، مرجع شيعة العراق، الذي كان في أوائل العقد السابع من عمره، ويعد شابا بالنسبة إلى باقي آيات الله. وكان - مع علمه الغزير - يفضل أن يبتعد رجال الدين تماما عن المناصب السياسية. وأيد عدد لا بأس به منتظري بشكل سري لاعتقادهم أنه أكثر الأئمة علماً، ولكن رفض الخميني له جعل من المستحيل الإشارة إليه إلا تلميحاً. وأخيراً، تمكن غالبية المجتهدين - الذين بلغ عددهم الخمسين تقريباً - من إقناع جميع الأعضاء بالمصادقة على الإعلان الذي جاء فيه أن "منصب المرجع قد أُسند حصراً إلى آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد علي أراكي"[12].

لم يكن الاختيار مفاجئاً، فأراكي كان قد حصل - بلا جدال - على مرتبة مجتهد، واشتُهر منذ أمد بعيد بورعه، وإن لم يشتهر بعلمه. وفي هذه الآونة كان أراكي في التاسعة والتسعين، ولم يعد يتابع عن كثب ما يجري حوله، وإنما رُشح لأن مجرد وجوده كمرجع سيؤدي إلى قطع الطريق على طموحات خامنئي، كما يمكن الاعتماد عليه للقيام بدور سلبي على النحو المطلوب. ويضاف إلى ذلك أن اختيار أراكي توافق مع رغبات الحاشية المحيطة برئيس الجمهورية رفسنجاني، لأن خامنئي كان يتدخل أحياناً كثيرة في مسألة رسم السياسات. ولكن خامنئي وجد من العلماء من يؤيد طموحاته، ففي 12 كانون الأول/ ديسمبر، أثناء احتفال تأبيني في طهران، أشار رئيس مجلس الشورى ناطق نوري إلى العدد الكبير من المعزين الذين حضروا التأبين والجنازة بقوله "إن هذا لدليل على الإيمان الديني العميق في شخص فضيلة آية الله خامنئي، مرشد الثورة الإسلامية، وفي قيادته". أما المسألة التي لم تجد لها حلاً، فهي تفسير ما جاء في بيان تعيين أراكي الصادر عن رابطة المدرسين، لأنه إذا كان منصب المرجع قد "حُصر" في شخص واحد، فهذا يعني بالتأكيد أن ذلك التعيين بـ "الحصر" لم يكن إلا في الرأي الجماعي للعلماء، أما على المستوى الفردي، فقد كان لكل منهم اعتقاده بأن هناك مراجع شرعية أخرى مثل آية الله سيستاني. فهل استحدثت "رابطة المدرسين" منصباً ثانياً شبه رسمي، ليكون لهم موقف واحد في مواجهة الدولة؟[13].

توفي آية الله أراكي في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 وقد بلغ المائة من عمره، وبذلك يكون قد أرجأ الصراع على منصب القيادة الدينية عاماً واحداً. وكان خامنئي مستعداً بشكل أفضل هذه المرة، فقد كان أراكي يرقد على فراش الموت لفترة ثلاثة أسابيع. وفي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر أعلن آية الله أحمد جناتي، أن "أعداء" الجمهورية الإسلامية الإيرانية هم الذين يفضلون تعيين مرجع غير سياسي. وآية الله جناتي معروف بتصريحاته الخيالية، مثل ندائه لمسلمي أوربا بإسقاط حكوماتهم. وفي أول الأمر لم يكن هدفه واضحاً، ولكن قبل أيام قليلة من وفاة أراكي، أعلن جناتي أن خامنئي "مرشد الجمهورية الإسلامية لم يقبل منصب المرجعية الذي عُرض عليه مراراً"[14].

إن تواضع خامنئي، سواء أكان حقيقياً أم مفتعلاً، لم يمنع مؤيديه من التحرك النشط. ففي مأتم أراكي أخذ قسم من الجمهور يهتف: "خامنئي هو الإمام، وهو مرجع الشيعة". ثم صادقت رابطة المدرسين في "قم" على قائمة من سبعة مرشحين شملت خامنئي، بعد أن حذرت الحكومة من التدخل في مسألة اختيار المرجع. وأقر القائمة 150 عضواً من أصل 270 عضواً، وأعلنوا في تصريح لهم أن خامنئي هو "أكثرهم علماً بالإسلام وشؤون العالم الإسلامي، والحجة الأكثر أهلية لقيادة المجتمع المسلم". وفي 9 كانون الأول/ ديسمبر، أعلن آية الله يزدي، رئيس الهيئة القضائية، أن خامنئي هو مرجع إيران الوحيد، وحذر كبار رجال الدين من مغبة مخالفة أوامره، وبات خامنئي يوصف، على نحو متزايد، بأنه "المرجع الأعلى"[(15)].

ولم يكن أحد يتصور أن هذا الرجل الذي يبلغ الخامسة والخمسين من العمر - ولم يُسمح له في قم بأن يلقي دروسا على مستوى عال - يُصنف من حيث سعة العلم مع المرشحين الستة الآخرين الذين تضمنتهم القائمة. والواضح أن البعض لم يشغل نفسه بهذه المسألة، أما من فكروا بالأمر ثم صادقوا بعد ذلك على خامنئي، فقد كانوا يعتقدون أن الخبرة السياسية والتوجه الأيديولوجي يتساويان - أو يزيدان - في الأهمية مع العلوم الدينية. وكان التعليق الذي أضافته رابطة المدرسين إلى القائمة لا يقل غرابة، فقد أعلنوا أن إمكانية اختيار المؤمنين لمرجعهم يعد مظهراً إيجابياً من مظاهر المذهب الشيعي. وكان معظم كبار رجال الدين يحاولون تطبيق مبدأ توزيع السلطات، أياً كانت درجة تفضيل نظرية ولاية الفقيه لتوحيد السلطة السياسية والمرجعية. بينما كانت الحكومة تحاول - في الوقت نفسه - أن تضم القيادة الدينية تحت جناحها. ولكن تخطيط كل هذه الجهات جاءت محصلته وفقاً لما يقول به التعبير القرآني البليغ: "ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين" (آل عمران، 54). فبعد خمسة أيام من إعلان يزدي بأن خامنئي "هو مرجع إيران الوحيد"، رفض خامنئي المرجعية داخل إيران، ولكنه أبدى رغبته في أن يكون مرجعاً للشيعة خارج إيران، ومعظمهم عموماً من أتباع آية الله سيستاني في العراق. واليوم يتساءل الإيرانيون عما إذا كان يجب عليهم اقتناء نسخ من كراس خامنئي الخاص بالسلوك القويم، والاحتفاظ بها في حقائبهم عندما يسافرون إلى خارج إيران. إن مكر العقل يبرر ممارسات الحكومة، كما يبرر النتائج المنطقية للنظرية السياسية التي تقف وراء الدستور الإيراني، مما أدى إلى نشر

المرجعية في كل مكان، وفي الوقت نفسه فهي ليست موجودة في أي مكان. ومن المفارقات أن الكثير مما كان يبدو أنه تسويات ضرورية، قد أدى إلى تجريد الجميع - في الوقت الحاضر على الأقل - من الشرعية الدينية التي كان يتمتع بها كبار المجتهدين عشية اندلاع الثورة.

ولا يكتمل عرض التطور التدريجي للأفكار المتعلقة بولاية الفقيه دون الإشارة إلى أفكار آية الله منتظري والمصير الذي انتهى إليه، فقد تم استبعاده وتعرض للمضايقات واقتصر نشاطه على مدينة قم، ونال التأييد ليكون المرجع الأعلى بسبب رفضه الدائم للمساومة، ذلك الموقف الذي يحترمه الشيعة دائماً في رجال الدين. والصف الذي يدرّسه منتظري في "قم" هو أكبر الصفوف وأكثرها شعبية، إذ يبلغ عدد طلابه قرابة ألف طالب. وكانت إعادة تفسيره لمفهوم ولاية الفقيه هي الخطوة الأكثر جرأة التي يقدم عليها رجل دين دفاعاً عن هذه النظرية. والتفسير الذي يطرحه منتظري أساساً يقول إن جوهر النظرية يقوم على الحكومة المنتخبة، لأن الله ما دام قد منح الإنسان حق التصرف بموارده الخاصة، فقد أعطاه حرية الرأي في الحكومة التي تفرض عليه الضرائب. إن الفقيه الذي له الولاية هو ممثل للمجتمع بأكمله، ذلك المجتمع الذي يحتاج إلى أن يعهد بمصالحه الجماعية إلى سلطة مركزية، تظل في كل الأحوال مسؤولة أمام المجتمع. وإذا أثار هذا الطرح انتباه القارئ الأمريكي لتوسطه بين مقولات توم بين وتوماس جيفرسون، فإنه أيضاً قد دُرس بعناية في المصادر التقليدية للشريعة الإسلامية[16].

حتى هذا العرض لمظهر واحد من مظاهر الفكر السياسي وتحولاته، يبين إلى أي مدى أصبحت الحياة السياسية في إيران متعددة المراكز. والأهم من ذلك أن هناك مواجهة ثلاثية الأطراف بين الإدارة البراجماتية التي تمثلها رئاسة الجمهورية، والبرلمان المحافظ اجتماعياً واقتصادياً، والراديكاليين الاقتصاديين الذين يدعون إلى مزيد من تدخل الدولة في كل الأمور. ومنذ عهد الخميني حتى اليوم، فإن كثيرا من النقاش الذي دار حول شرعية السلطة التي يتمتع بها منصب المرجع ونطاقها، ارتبط بشكل وثيق بالصراع حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتضاربة. ومن الضروري أن نتذكر أن "الفضائل" التي تتفق على قضية ما، نادراً ما تتوافق تماماً مع الفضائل المجتمعة حول قضية أخرى. وتتعقد الصراعات حول هذه الخلافات بحسب الدرجة التي يعكس فيها

الدستور الإيراني الحالي الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة، الذي افترض أن رئيس الجمهورية (أي ديجول) والأغلبية في السلطة التشريعية سوف يكونون على اتفاق، وهو شرط لم يتحقق - في أغلب الأحوال - في أي من النظامين. إضافة إلى ذلك، ومن وجهة النظر الدينية، هناك نوع من التوتر في الإسلام، كما في ديانات عديدة أخرى، بين المسؤولية الفردية والقيادة. وكما يقر الخميني في المسودة الأولى لكتابه «ولاية الفقيه»، لا يمكن للمجتهد - قبل الوصول إلى الحقيقة - أن يخضع نفسه إلى الآراء التي يقدمها مجتهد آخر. وقد وصلت الحياة العامة في إيران إلى ما يشبه الطريق المسدود، ليس بسبب المواجهة بين البرلمان ورئاسة الجمهورية والراديكاليين فحسب، بل أيضاً لأنه من المستحيل بناء تسلسل هرمي حقيقي على طريقة الكنيسة الكاثوليكية. فمذهب الشيعة الإثنى عشرية هو نظام يستطيع فيه القائد أن يقوم بدور القيـــادة، إلا أن "مرؤوسيــه" المحتملين - وهم مجتهدون لا يتطلعون إلى درجة المرجعية - ملزمون بقاعدة دينية تقتضي منهم ألا يطيعوه. وقد نستطيع أن نجد حلاً سياسياً لهذه المعضلة بإيجاد ما يشبه "منصب البابوية"، كما اقترح آية الله جناتي، ذو الآراء المبدعة. ولكن مؤسسة كهذه لن تتماشى مع ما استقرت عليه تعاليم الشيعة الإثنى عشرية منذ ألف عام، فيما يخص تصرفات المؤمن في حالة غياب الرأي المعصوم عن الخطأ[17].

برغم ذلك، فإن هذا النقاش الذي دام ألف سنة تعرض لتغيير هائل خلال القرنين الماضيين. ونجم هذا التغيير من تطور وسائل الاتصالات والتنقل، الأمر الذي مكن المرجع الأعلى من التواصل الفعلي مع المؤمنين في مختلف أنحاء العالم. بعد أن كان التواصل يتم عن طريق "الكراسات" التي يصدرها المرجع للمؤمن العادي، والتي لم تصبح شائعة إلا في القرن التاسع عشر. وحدث تطور في التنظيم الخاص بمنح درجة الاجتهاد، التي أصبحت مسألة شكلية يوماً بعد يوم. وفي إيران ما بعد الثورة، حل نظام الانتخاب من خلال صناديق الاقتراع محل نظام التوقير غير الرسمي، سواء أكان ذلك في مجلس الخبراء الذي أُسس بمقتضى الدستور، أم في رابطة مدرسي قم ذاتية التأسيس[18].

أما التحول الذي طرأ على رجال الدين، فيعود في معظمه إلى احتكاكهم بالدولة العصرية الناشئة. فأثناء حكم العائلة الصفوية أوجدت الحكومة البيروقراطية تسلسلاً هرمياً ضمن فئة رجال الدين، وكان الكركي على سبيل المثال - بوصفه رئيس المؤسسة الدينية المعين من قبل الحكومة - يسمى "مجتهد" عصره، ويبدو أن منحه اللقب يعني

ضمنياً عدم إتاحة الفرصة للمجتهدين المحتملين للإدلاء بآرائهم ما دام الكركي في منصبه[19]. والدولة العصرية – على أية حال – أقوى كثيرا، ومنذ ظهورها شعر العلماء بالحاجة إلى قيادة دينية تتسم بقدر أكبر من المركزية لمواجهة الدولة. وبرغم التنافس والافتقار إلى مبدأ التسلسل الهرمي الحقيقي، فإن الشيعة – الذين يفضلون نظرياً السلطة الدينية المركزية – لم يتمكنوا من تقديم زعماء حازوا على اعتراف واسع، إلا لفترات محدودة خلال القرنين الماضيين. وفكرة اختيار القيادة الموقرة بالإجماع، بين فئات محدودة نسبياً من العلماء، قد وُجدت في مصر وإيران وأجزاء أخرى من العالم الإسلامي، وهي فكرة قديمة نوعاً ما، كما تبين آنفاً. أما فكرة اختيار القيادة الفاعلة النشطة فهي فكرة جديدة، ولا تزال – برأي كثير من العلماء – غير منسجمة مع الاتجاه العام.

يوصف مكيافيللي عادة بأنه من أهم مصادر الفكر السياسي الغربي الحديث، لأنه قام بتحديد معالم سلطة الشعب ومصالحها الخاصة بها، وسمّى ذلك اصطلاحاً بمفهوم "الدولة". وظل هذا الاسم محفورا في الذاكرة. ويعتقد كثيرون أنه لا يمكن ضمان المبادئ الأخلاقية للحكومة من خلال المناقب الأخلاقية الشخصية للحاكم. وقد اتضحت صحة ذلك الرأي عندما كان لدينا "حكومات" لم تكن وصلت بعد إلى مرحلة "الدولة". ومع ظهور "الدولة" إلى حيز الوجود، تم طرح هذا السؤال الذي لم يلق إجابة شافية حتى الآن: هل يستطيع أي شخص بمفرده أن "يغمر" الدولة بنور صلاحه؟ ومع قيام الثورة الإيرانية، فإن فئة رجال الدين – التي لم تخضع لتسلسل هرمي محكم التنظيم – حاولت خلق "الجمهورية الفاضلة"، وفعلت ذلك جزئياً، عن طريق "مصدر" فردي للفضيلة، وهو التقليد الذي يعود على الأقل إلى جمهورية أفلاطون. وبعد مرور خمس عشرة سنة على بدء هذه التجربة، ومع تراجع الحماس الثوري وظهور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة من كل جانب، يظل السؤال قائماً، حول ما إذا كان يمكن لإيران – دولةً وأفراداً – الاتفاق على مصدر واحد، كحَكَم وفيصل للمبادئ الأخلاقية لكل من الدولة والأفراد. فهل أدى "مكر العقل" إلى خلق الجو الملائم لقيام دولة مستقلة، يُكتب لها الاستمرار كأمر واقع، أم أن ذلك كله مجرد نتائج وقتية لمكر البشر، قد تزول مع تقلباتهم؟.

القسم الثاني

السياسة الخارجية الإيرانية
في منطقة مليئة بالمتغيرات

الفصل الرابع

سياسية إيران في الخليج
من المثالية والمجابهة إلى البراجماتية والاعتدال

محسن ميلاني

فقد الغرب، بانتهاء الحرب الباردة، خصمه الرهيب اللدود، الاتحاد السوفيتي. ولم يظهر له بديل واضح، الأمر الذي أربك صانعي السياسة الخارجية الغربية، الذين اتسمت نظرتهم إلى العالم، لسنين طويلة، برؤية مانوية*. كما أدى ذلك إلى ظهور نماذج تتنافس على تشكيل القوى الفاعلة للنظام العالمي الجديد. ومن بين هذه النماذج الناشئة نجد أن الإسلام المتشدد وإيران يمثلان خطراً يتوعد الغرب[1]. وهؤلاء الذين يبالغون في إثارة المخاوف يرون أن "صراع الحضارات" أصبح أمراً لا مفر منه اليوم بين الديانة المسيحية، وبين تحالف الإسلام مع الفلسفة الكونفوشية**[2]. وتجدر الإشارة إلى الربط المباشر - أو غير المباشر - بين أصحاب

---

* إضافة من المترجم: "المانوية" نسبة إلى ماني الفارسي الذي دعا إلى الإيمان بعقيدة ثنوية، قوامها الصراع بين النور والظلام أو الخير والشر. نشأ في بلاد الفرس في القرن الثالث بعد الميلاد، ويبدأ يعلم الناس تحرير الروح من الجسد عن طريق الزهد والتقشف.

** إضافة من المترجم: "الكونفوشية" فلسفة منسوبة إلى كونفوشيوس (550 - 479 ق.م) الفيلسوف الصيني صاحب الأثر الأكبر في تاريخ الفكر في الصين، وهي فلسفة أخلاقية ذات أبعاد سياسية تنادي بالتناسق في القدرات والفضائل الفردية بما يصل بالإنسان إلى الكمال، والتناسق في العلاقات الاجتماعية بما يحقق المجتمع الفاضل، والأمر الذي يؤدي إلى ظهور نظام سياسي فاضل متناسق، القيمة المحورية التي تحكمه هي الإنسانية. (موسوعة العلوم السياسية - جامعة الكويت).

العمائم في طهران، وبين كل حدث إرهابي مفجع يقع في البقعة الممتدة من لبنان إلى بيونس أيرس، بالإضافة إلى اتهامهم بمساندة أو تشجيع الحركات الإسلامية الناشئة، تلك الحركات التي تؤرق العالم الإسلامي في مصر والجزائر وغزة. وفي ظل هذه العقلية ليس مستغرباً أن توصف سياسة إيران الحالية بأنها سياسة دينية استعمارية، وأن يتم تجاهل مبادراتها المتسمة بالاعتدال، واعتبارها مجرد مناورات دبلوماسية بارعة لإخفاء مؤامرتها المزدوجة، الهادفة إلى فرض هيمنتها على الدول الأخرى وتصدير مبادئها الثورية[3]. وإن كان بعض هذه المزاعم مبالغا فيه إلى حد كبير.

ويرى كاتب هذا الفصل أن سياسة إيران في الخليج لم تعد تتسم بالمواجهة والاعتماد على المبادئ المثالية، كما كانت أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية. فقد كان ذلك الموقف ضروريا لتعزيز الثورة الإسلامية، وتثبيت سلطة النخبة الحاكمة الجديدة من الأصوليين. أما اليوم فإن سياسة إيران، التي تنزع إلى الاعتدال والبراجماتية، مكرّسة لتحقيق الاستقرار الإقليمي والحل السلمي للنزاعات الإقليمية، بما في ذلك نزاع الجزر الإماراتية المحتلة، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وهناك ثلاثة عوامل أدت إلى هذا التغير. العامل الأول يتمثل في كون إيران تمر الآن بفترة انتقالية إلى مرحلة من مراحل الثورة تركز على إعادة البناء. فمنذ وفاة آية الله روح الله الخميني (1902 ـ 1989) ارتكزت سياسة إيران في منطقة الخليج على المصالح القومية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية. فقد أدركت إيران عجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة تغييراً جذرياً، وعن تصدير ثورتها إلى الخارج. والعامل الثاني هو أن الحكومة الإيرانية بدأت في إعادة بناء الاقتصاد الإيراني المدمَّر، ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تساهم إيران بفعالية في تثبيت دعائم الاستقرار في المنطقة، وتحسين العلاقات السياسية، وتوسيع العلاقات التجارية مع جيرانها العرب، خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتسعى إيران، من خلال مساهمتها في توطيد أسس الاستقرار على حدودها الجنوبية، إلى تحقيق هدفين، أولهما إقناع الدول العربية المنتجة للنفط بتخفيض مستويات الإنتاج ورفع أسعار النفط، وثانيهما أن تحول تركيزها إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، حيث أتاح انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991

فرصاً اقتصادية وسياسية مغرية. والعامل الثالث للاعتدال والبراجماتية هو الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وتصميم الولايات المتحدة على حماية مصالحها وحلفائها، الأمر الذي أقنع طهران أن قبول الأمر الواقع هو أكثر السياسات حكمة وحصافة.

الرومانسية الثورية وحدودها

عندما احتفل الثوار الفرنسيون - منذ أكثر من قرنين - بأول ثورة حديثة في العالم، كان حلم إقامة جمهورية فرنسية جديدة ونظام أوربي جديد يغمر الفرنسيين بالنشوة، وبلغ بهم التفاؤل بتحقيق هذه المهمة لدرجة تغيير التقويم الجريجوري بتقويم ثوري، بدأوه بنقطة الصفر مع تغيير أسماء شهور السنة[4]. بل إن المعارضين آنذاك لاقوا حتفهم على المقصلة، أداة الموت التي احتفظ بها الثوار كجزء من تراث الثورة. لكن الثوار أدركوا - بمرور الوقت - أن تغيير مؤسسات فرنسا ذات التقاليد الراسخة، والنظام السائد في القارة الأوربية آنذاك، هو أمر بالغ الصعوبة. وبدأت الثورة تستجيب لبعض ضغوط بريطانيا العظمى وحلفائها فاتخذت اتجاها أكثر اعتدالا.

لقد افترض " كرين برينتون " ، بناء على تجربة الثورة الفرنسية وغيرها من الثورات، أن الثورات تبدأ عادة بالاعتدال ثم تتجه إلى التطرف ثم تعود في النهاية إلى رشدها على غرار رد الفعل الثرميدوري[5] (أي رد الفعل المضاد للعنف الثوري، والداعي إلى الاعتدال واستعادة النظام)، وهو مصطلح يُنسب إلى شهر " ثرميدور " الذي أُعدم فيه " مكسيميليان روبسبيير " المسؤول الأول عن " عهد الإرهاب " في الثورة الفرنسية (1793-1794)، حيث أعدم خلاله على المقصلة عدد كبير من المواطنين ورجال السياسة. ويمكن تطبيق بعض جوانب هذا التحليل على تطور سياسة إيران في الخليج.

بدأ الثوار الإيرانيون - مثلهم في ذلك مثل الثوار الفرنسيين - حكمهم عام 1979 بالسعي نحو تحقيق برنامج طوباوي خيالي، اعتقاداً منهم بأن انتصار الإسلام أمر محتوم، وأنهم قادرون على خلق إنسان جديد. والأمثلة على ذلك عديدة، منها إعلان آية الله الخميني عام 1979 أن الحكومة الثورية ملتزمة بتوفير الكهرباء والماء بلا

مقابل للفقراء، وأن الدستور الإسلامي ينص على أنه من واجب الجمهورية الإسلامية مساندة المستضعفين في كافة أنحاء الكرة الأرضية[6] . والدراسة التي أجراها في. إس. نيبول في كتابه «بين المؤمنين» تلقي الضوء على عقلية بعض الثوار الإيرانيين، وتوضح مدى عمق جذور الرومانسية الثورية في أذهان الراديكاليين المسلمين، ومبالغتهم في تقييم قدرات إيران على نحو خطير[7] .

هذه الرومانسية الثورية، والرغبة في تحويل إيران إلى دولة إسلامية، أدت إلى بث بذور الشقاق والانقسام في الدولة . وسارت عملية الاستقطاب والانقسام هذه ببطء ملحوظ في عهد مهدي بازركان (شباط/ فبراير 1979 - تشرين الثاني/ نوفمبر 1979)، الذي كان إيرانيا في المقام الأول ومسلماً في المقام الثاني . ومع كونه مسلماً تقياً صالحاً فقد كان وطنيا متقد الحماس، إذ كان يؤمن بضرورة إقامة العلاقات الخارجية لإيران على أساس المحافظة على وحدة الأراضي الإيرانية وحماية مصالحها الاقتصادية . وبالتالي لم تكن سياسته حيال دول الخليج مختلفة عن سياسة الشاه بشكل جذري . وبالرغم من رفض بازركان لقيام إيران بدور " شرطي الخليج " ، فلم يكن على استعداد لتفكيك المؤسسة العسكرية التي أنشأها الشاه، أو إلغاء المعاهدات العسكرية المهمة المبرمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية[8] . وأقام مع واشنطن وجيران إيران من الدول العربية علاقات ودية مبنية على أساس الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل وعدم تدخل كل منهم في شؤون الآخر . وكان العراق هو الوحيد من بين دول الخليج الذي لم ينظر إلى هذه السياسة الوفاقية نظرة إيجابية . وأصبحت العلاقات بين إيران والعراق أكثر توترا من ذي قبل، عندما استقال بازركان اعتراضا على الاستيلاء على السفارة الأمريكية بطهران في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 .

وتمثل أزمة الرهائن نقطة تحول في تاريخ الثورة الإيرانية، إذ كانت مؤشراً على انتصار الأصوليين وتنحي القوميين، لأنها دفعت الثورة نحو الراديكالية وسهلت تحويل السلطة من القوميين – الذين استمدوا معظم تأييدهم من الطبقة المتوسطة الحديثة – إلى الأصوليين الذين استمدوا تأييدهم من علماء الدين والطبقات الدنيا والطبقة المتوسطة التقليدية[9] . ومع أن الأصوليين، الذين كانت تعوزهم المهارات اللازمة لإدارة العلاقات الدولية للبلاد، فشلوا في وضع سياسة متماسكة تتسم بوضوح أهدافها

واستراتيجياتها، فقد نجحوا في تغيير اتجاه العلاقات الخارجية للدولة. ومن الناحية النظرية أصبح مبدأ عدم الانحياز "لا للشرق ولا للغرب"، هو حجر الأساس الذي بنيت عليه سياستهم في رفض التحالف مع أي من القوتين العظميين، والتشديد على انتهاج سياسة خارجية مستقلة[10]. أما عمليا، فكانت المعارضة الشديدة للولايات المتحدة هي الشغل الشاغل للحكام الجدد، ومع ابتعاد إيران عن المعسكر الأمريكي الغربي – على ذلك النحو الحاسم – أصبحت أكثر تورطا في سياسات العالم الإسلامي.

وأصبحت الرغبة في إحياء الإسلام هي جوهر هذا التوجه. ونظراً لقرب الخليج من إيران بأعداده الكبيرة من الشيعة، كان من الطبيعي أن يقع اختيار الجمهورية الإسلامية عليه، ليكون أول منطقة تستعرض فيها عضلاتها الأيديولوجية. ولهذا السبب أثار احتمال تصدير الثورة الإسلامية إلى خارج إيران تخوفاً مبرراً بين الدول العربية في الخليج. وازدادت حدة التخوف مع إعلان آية الله الخميني أن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكي، وهو الشكل السائد للحكم في المنطقة. بالإضافة إلى الخطب الحماسية المتعصبة التي كان يشجب فيها المسؤولون الإيرانيون جميع النظم السياسية في الخليج، ويتهمونها بأنها أدوات للاستعمار الأمريكي. وشعر العراق – في ظل الأعداد الكبيرة من سكانه المنتمية إلى المذهب الشيعي – بأنه عرضة للخطر هو الآخر، فانتهز فرصة الفوضى الداخلية التي سادت إيران، وضعفها الناجم عن عزلتها الدولية بسبب أزمة الرهائن، وقام بغزو إيران في أيلول/ سبتمبر 1980. وكان الرئيس العراقي صدام حسين يأمل في أن يحل محل الشاه، ويصبح المسيطر على المنطقة، ويقضي على الثورة الإسلامية[11]. ولكن غاب عن ذهنه أن الحروب – كما يشهد التاريخ – تساعد على تلاحم الثورات وتقوية عناصرها الراديكالية. فقد أدى غزو جيوش النمسا وبروسيا لفرنسا في نيسان/ أبريل 1792 – كمثال – إلى تثبيت أقدام الثورة وتمكين اليعقوبيين المتطرفين من هزيمة الموالين للحزب الجروندي المعتدل وفرض "عهد الإرهاب".

وفي إيران، أدت الحرب إلى توطيد أركان الثورة الإسلامية وإضعاف المعتدلين، وإسراع الخطى نحو الراديكالية، وتوحُّد البلاد كلها خلف آية الله الخميني. لكن آية الله الخميني كان – على غير شاكلة بازركان – مسلماً في المقام الأول وإيرانياً في المقام الثاني، لذا كان ولاؤه المطلق للإسلام، ولوحدة المسلمين. وكان الإسلام مسيطراً على

كل وجدانه[12]، لدرجة أنه كان يرسم سياسته الخاصة بمنطقة الخليج وفقاً لتعلقه بالصحوة الإسلامية، التي أثرت كذلك في سياسته الحربية.

في بداية الأمر، كان هدف إيران طرد العراق من الأراضي الإيرانية، ومن هنا اكتسبت الحرب ذلك التأييد العارم على المستوى القومي والشعبي. وبحلول عام 1982، كانت إيران قد استردت خورمشهر وبدأت هجومها على الأراضي العراقية. وفي ذلك الوقت دعت جامعة الدول العربية، بدعم من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى وقف إطلاق النار فوراً، وعرضت على إيران تعويضا ضخما، لكن إيران رفضت ذلك العرض وما سواه من المقترحات السلمية. فقد توسعت - في الواقع - أهداف إيران من الحرب؛ إذ عقد الخميني العزم على الإطاحة بصدام حسين، وتصدير ثورته في ربوع المنطقة وما وراءها، وتحويل إيران إلى الدولة المهيمنة أيديولوجياً على المنطقة. وتجسدت سياسة المجابهة المبنية على الأيديولوجيا في شعار "الحرب حتى النصر". وآمن البعض بقدرتهم على هزيمة العراق وتشكيل حكومة إسلامية هناك. وكان يبدو أنه ليس هناك حدود للأوهام والأهواء الثورية، لدرجة أن بعض المتعصبين آمنوا أن "كربلاء ليست إلا المحطة الأولى في طريق الوصول إلى القدس". وهذا التغير - وما تلاه من قرار مواصلة الحرب - كانت له اعتبارات محلية. فقد كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في واقع الأمر، تخوض حربين متداخلتين ومتزامنتين؛ حربا في الخارج ضد العدوان العراقي، وحربا في الداخل ضد المعارضين لأسلمة إيران. وانتهت الحرب الأولى دون إحراز نصر أو خسارة، بينما انتهت الثانية بالنصر.

كانت الحرب مع العراق بمثابة نعمة مقنّعة بالنسبة للأصوليين. فأثناء الحرب تم تغيير النظم التعليمية والقضائية وفقا للشريعة الإسلامية، وبدأت ثورة ثقافية شاملة. كما أن الحرب يسّرت على الأصوليين تحقيق التلاحم الثوري وهزيمة أعدائهم، مثل الرئيس أبو الحسن بني صدر - الذي كانوا يمقتون أيديولوجيته - فأقالوه من منصبه ونفوه إلى الخارج، و المنظمة الشعبية "مجاهدين خلق" - الجماعة الاشتراكية الإسلامية التي كانت تحظى بتأييد كبير من الشباب - تم إضعافها على نحو خطير، وأجبرت على نقل نشاطها خارج إيران. أما الجبهة الوطنية، ذلك المعقل الأخير للقومية الإيرانية، فقد تم تحييدها وإغلاق مكاتب النشر التابعة لها، علاوة على تحطيم قوة حزب توده الشيوعي

الموالي لموسكو ثم حلّه، وهي المعاملة ذاتها التي لاقتها الجماعات الماركسية والماوية التي كانت تجاهر بآرائها على الرغم من صغرها[13].

كان للحرب الإيرانية ـ العراقية فوائد أخرى. أولا، أدى انهماك القوات المسلحة في الحرب إلى تقليل احتمالات وقوع انقلاب عسكري للإطاحة بالأصوليين. ثانيا، تسببت الحرب في صرف أنظار الرأي العام عن الاهتمام بالمصاعب والمشاكل الداخلية. ثالثا، اضطرت الحكومة إلى تقنين توزيع السلع الأساسية بسبب الحرب والعقوبات الاقتصادية الأمريكية وسوء السياسات التجارية. فأصبحت المساجد المحلية، في أغلب الأحوال، مراكز لتوزيع بطاقات الحصص الغذائية، الأمر الذي وضع رجال الدين على رأس شبكة كبيرة لتوزيع السلع. وأدى هذا النمط إلى نشأة سوق سوداء ضخمة، وحوّل المساجد إلى قوة اقتصادية فاعلة على مستوى المجتمع. وأخيرا، جنى التجار والطبقة الجديدة من المقاولين والوسطاء مكاسب هائلة من الحرب، مما أدى إلى زيادة نفوذهم السياسي.

وهكذا، التحم الاتجاه إلى أسلمة إيران مع الرغبة في تدعيم وضع إيران أثناء الحرب، في حلقة واحدة[14]. وأصبحت إيران معزولة عن المنطقة، بسبب إصرارها على المطالبة باستسلام العراق، ومتابعة هدفها بتصدير الثورة، ومجابهة الولايات المتحدة الأمريكية وجها لوجه. ولأن طهران نظرت إلى الحرب على أنها نزاع أيديولوجي بين الإسلام وأعدائه، فإنها لم تستطع أن تستغل الخلافات الجوهرية بين العراق والدول العربية المطلة على الخليج. فقد كانت النزعة التوسعية العراقية تثير من المخاوف ما تثيره الثورة الإيرانية لدى العديد من تلك الدول، لكن إيران لم تبذل جهدها لإقامة علاقات صداقة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي لم تكن كلها راغبة في تأييد العراق[15]. وبرغم أنها جميعاً ساندت العراق، إلا أن المملكة العربية السعودية والكويت هما اللتان تولتا الدور الأساسي في تغذية آلة الحرب العراقية، بمساهماتهما المالية السخية التي قدرت بأكثر من 35 مليار دولار أمريكي[16]. وأصبحت إيران - إلى حد ما - سجينة أيديولوجيتها؛ فمنذ نعتت طهران دول الخليج

العربية بأنها ألعوبة في يد الولايات المتحدة، لم يعد بإمكانها تكوين تحالف ملائم مع أي منها، أو حتى ضمان حيادها، وهكذا زادت عزلتها عن ذي قبل[17].

وفي البداية، خلا الأفق من كل ما يمكن أن يثني آية الله الخميني عن الانتصار في الحرب. وكانت الأمور، في الحقيقة، توحي في وقت ما خلال عام 1987 بإمكانية انتصار إيران. فقد حذر القرار المشترك رقم 216 - الصادر عن مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين - من أن استمرار الحرب قد يؤدي إلى اختراق عسكري إيراني، بما قد يلحق الضرر بـ "المصالح الاستراتيجية" للولايات المتحدة الأمريكية[18]. وبالتالي، بدأت الجهود لمنع إيران من الانتصار، وقررت الولايات المتحدة زيادة تدخلها العسكري تحت ستار حماية السفن الكويتية. ووجدت إيران نفسها منعزلة عن العالم، وعاجزة عن استقطاب التأييد الكافي لإدانة إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية من جانب السفينة الحربية الأمريكية "فنسن"، وهو ما أسفر عن مقتل 290 راكباً. وفي الداخل تراجع التأييد الشعبي للحرب، واشتدت الضغوط العسكرية من قبل الولايات المتحدة والعراق، فاضطرت إيران للقبول بوقف إطلاق النار، الذي أقرته الأمم المتحدة في تموز/ يوليو 1988 [19].

وفشلت كل من إيران والعراق في فهم الرسائل الموجهة إليهما من النظام العالمي. لقد عجز صدام حسين عن استيعاب حقيقة أن سخاء الغرب في مساندته لم يكن بهدف تمكينه من الهيمنة على المنطقة، ولكن لاحتواء إيران فقط لا غير. أما آية الله الخميني، الذي أعمت المثالية بصيرته، فلم يدرك أن القوتين العظميين، وبخاصة الولايات المتحدة، لم تكونا لتسمحا بانتصار إيران بأي حال من الأحوال. فمثل ذلك الانتصار كان سيلحق الضرر بمصالحهما، وكان سيؤدي إلى قلب التحالفات في منطقة الشرق الأوسط بشكل جوهري. وفي نهاية الأمر، لم ينجح صدام حسين في فرض هيمنته على المنطقة أو في القضاء على الثورة الإسلامية، كما لم ينجح آية الله الخميني في تصدير ثورته أو الإطاحة بصدام حسين. ومن المحزن أن تلك الحرب، التي فاقت تقديرات تكلفتها المذهلة العائدات النفطية للبلدين معا في هذا القرن، أدت إلى تدمير اقتصاد البلدين وقتل الآلاف وتشريد الملايين[20]، كما صدقت توقعات هنري كيسنجر في أن تكون نتيجة هذه الحرب خسارة الطرفين.

المحــددات الداخليــة لسياســة إيران الخليجية قبيل غزو الكويت

توفى آية الله الخميني في حزيران/ يونيو 1989 . وخلال المائة والخمسين عاماً الماضية كان الخميني أول زعيم إيراني يتوفى أثناء توليه الحكم، باستثناء مظفر الدين شاه قاجار . فقد نُفي جميع الحكام الآخرين خارج البلاد حيث وافتهم المنية في المنفى، فيما عدا مظفر الدين شاه قاجار الذي اغتيل . وتساعد هذه الحقيقة على تأكيد أن الثورة قد ثبتت أقدامها قبل وفاة الخميني .

لكن إيران - التي تركها لخلفائه - كانت شديدة الاختلاف عن إيران التي تسلمها هو من الشاه، فقد ترك وراءه دولة معزولة عن العالم، وصورتها مشوهة، دولة أنهكتها العواقب الوخيمة لخوض تجربة الثورة والحرب المدمرة خلال عقد واحد . وفي عهد الخميني، تزايد عدد السكان بسرعة، بينما تناقصت بشكل ملموس عائدات البلاد من النفط، كما فقدت إيران دورها الرائد في منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) . ويضاف إلى هذا، المبالغ الطائلة التي أنفقتها الحكومة من مواردها الهزيلة - دون اللجوء إلى القروض الأجنبية - من أجل تمويل حرب باهظة التكاليف وتعويض ضحايا الحرب . ولم تبذل الحكومة شيئاً يذكر لتحسين اقتصادها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في إيران بنسبة قدرها 50٪ في الفترة من بدء الحرب حتى نهايتها[21] . وهذا هو السبب الذي دفع الناس للمطالبة بـ "ثمار السلام" . ولأن الخميني كان محصلة فريدة من نوعها نتجت عن ظروف تاريخية متميزة، فقد كان بمقدوره تجاهل الاحتجاجات الشعبية الشديدة على تدهور الظروف الاقتصادية، بإعلانه "أن الشعب الإيراني لم يقم بالثورة بهدف الحصول على البطيخ" ، وهي إشارة رمزية تؤكد رفضه لأن تكون المنفعة المادية شرطاً ملازماً للثورة . لكن خلفاءه عجزوا عن تجاهل الأوضاع الاقتصادية، إذ كان عليهم تحسين الظروف الاقتصادية، أو على الأقل الوعد بذلك، وهذا بالضبط ما فعلوه .

بعد وفاة الخميني، انتُخب سيد علي خامنئي فقيها، بينما انتخب علي أكبر هاشمي رفسنجاني - بأغلبية كبيرة - رئيساً رابعاً لإيران. ولم يتسلما السلطة إلا بعد تعديل الدستور الإسلامي، فلم يعد يتعين على الفقيه أن يكون "مرجع تقليد رئيسي"، كما زادت سلطات رئيس الجمهورية بشكل كبير(22). وأصبح رئيس الجمهورية الآن على رأس المجلس الأعلى للأمن القومي، الذي ينسق أنشطة الدفاع والاستخبارات والسياسة الخارجية. وقد عكست تلك التعديلات الدستورية الانتقال من مرحلة تثبيت أقدام الثورة الإسلامية، إلى مرحلة أخرى هي إعادة البناء وعودة الدولة كقوة مركزية للسلطة(23).

إن انتخاب رفسنجاني أوصل إلى السلطة التيار البراجماتي من معسكر الأصوليين، ووضع إعادة بناء الاقتصاد على رأس الأولويات(24). واعتمدت خطة رفسنجاني الخمسية الأولى للتنمية (1988 - 1993) على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة، وزيادة عائدات النفط، والاقتراض من أسواق المال الدولية. وبرغم أن رفسنجاني كان يعمل في ظل ظروف قاسية ، فقد تمكن من إنعاش قطاع النفط ، حيث تم إصلاح عدد من أهم مصافي تكرير النفط ومنصات استخراجه، وزيادة إنتاج النفط. علاوة على ذلك، لوحظ أن الدولة قد تحولت قليلاً عن ملكية الصناعات الأساسية، وسياسة تحديد الأسعار، والدعم المكلف للسلع، وإغلاق الأسواق الإيرانية أمام المنتجات الأجنبية، وأصبحت أوضاعها الاقتصادية أكثر اعتماداً على قوى السوق. فقامت بخصخصة عدد محدود من الصناعات الاستراتيجية، وخفضت نسب الدعم، وفتحت الأسواق الإيرانية للمنتجات والاستثمارات الأجنبية. ومن الأمثلة على هذه السياسة الاقتصادية الجديدة، إقامة سوق للتجارة الحرة في كل من جزيرة قشم وجزيرة قيس، ومزاولة عدد من الشركات الأمريكية أعمالاً في إيران مثل كوكا كولا وآر. جيه. رينولدز. ولعل أكثر ما يجسد هذا التحول أن الشعارات الثورية على الجدران بدأت تختفي لتحل محلها لوحات إعلانات لترويج منتجات يابانية وأوربية. لقد أدرك رفسنجاني أن برنامجه الاقتصادي عرضة للفشل إذا لم يصحبه بعض التغيرات الأساسية في سياسة إيران الخارجية، وهذا ما يبرر تقاربه الحذر مع الغرب وتغيير جوهر سياسة إيران في الخليج ، بحيث تحتل القومية الإيرانية دوراً أكثر أهمية من ذي قبل.

وإضافة إلى ما سبق، كانت نظرة رفسنجاني الخاصة إلى العالم بمثابة قوة دافعة في هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة. وجدير بالذكر أن رفسنجاني كتب العديد من الكتب والمقالات، من بينها ترجمة كتاب عن فلسطين من اللغة العربية إلى الفارسية. لكن كتاب «أمير كبير» هو أهم دراساته الجادة. ويرجع تأليف هذا الكتاب إلى الستينيات، عندما كان رفسنجاني في شبابه منغمسا بشدة في الأنشطة المعادية للشاه، ويروي هذا الكتاب سيرة "أمير كبير" رئيس الوزراء القوي الإصلاحي خلال منتصف القرن التاسع عشر، والذي يُعد بحق مؤسس القومية الإيرانية[25]. ولا شك في أن اختيار رفسنجاني لشخصية "أمير كبير" محوراً لبحثه يكشف الكثير عن ميوله ونزعاته، فإعجابه بشخصية المصلح - الذي كان رئيساً للوزراء - لم يكن الدافع الوحيد وراء هذا الكتاب، ولكن، كما يقول رفسنجاني: "أثار أمير كبير إعجابي بمنظوره الإسلامي، ولأنه قام على الصعيد القومي بتحركات وقدم خدمات كانت متوافقة مع آرائي وتوجهاتي الإسلامية"[26]. إن إقرار رفسنجاني، بهذا الأسلوب المتميز، بعدم وجود تعارض بين القومية الإيرانية والإسلام، هو ما يميزه عن كثير من الشخصيات البارزة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إذ يجمع بين كونه مسلماً متفانياً في دينه، وإيرانياً متفانياً في خدمة قوميته.

إن الأخذ بتعريف البراجماتية بأنها فلسفة مبنية على "قبول العالم كما هو إلى حد كبير، والأخذ بالحلول الوسط، والعمل بحذر من أجل تحريك الواقع بخطوات تدريجية نحو أحد الاتجاهات المفضلة"، يعني أن سياسة رفسنجاني الجديدة في الخليج كانت براجماتية بدرجة ملحوظة وذات نزعة معتدلة[27]. وقد ارتكزت السياسة الجديدة على ثلاثة اعتبارات، أولها أن إيران غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، وقد أقرت بعض العناصر الشابة من العاملين بالسياسة الخارجية بهذه الحقيقة - حتى قبل تولي رفسنجاني الحكم - وهي حقيقة تلقى الآن قدراً كبيراً من القبول[28]. والعامل الثاني هو أن إيران حاولت التكيف مع ميزان القوى الجديد في المنطقة، الذي لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في إقامته. إذ تركزت أهداف الولايات المتحدة أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وعقب انتهائها مباشرة، على إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة، واحتواء إيران، وحماية استثمارات أمريكا النفطية الضخمة[29].

فاتبعت استراتيجية تقوية المملكة العربية السعودية عسكرياً، لتشكل رادعاً ضد كل من إيران والعراق، وساعدت على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كوسيلة لمنع اتساع رقعة الحرب، وحسّنت علاقتها مع العراق[30]. وبعد انتهاء الحرب، أصبح لدى كل من العراق والسعودية أفضل القوات المسلحة تجهيزاً في منطقة الخليج، بينما أصبح مجلس التعاون لدول الخليج العربية قوة لا يستهان بها.

وفي مواجهة هذه الوقائع، كانت إدارة رفسنجاني تأمل في تحقيق ثلاثة أهداف، أولها احتواء العراق. فحاولت إقناع دول المنطقة بأن العراق دولة توسعية تمثل أخطر تهديد لأنظمتها، لكن تحذيرات إيران بشأن العراق لاقت آذاناً صماء، لأن واشنطن - في ذلك الوقت - كانت تحتضن صدام. وكان الهدف الثاني تحسين العلاقات مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحقيق هذا الهدف كان يتطلب الالتزام بالعمل على تعزيز استقرار المنطقة. ورأى رفسنجاني أنه "يجب على إيران أن تتوقف عن استعداء الآخرين"، وأن تحجم عن التدخل في شؤونهم الداخلية، وهذه إشارة لا تحتمل اللبس في أن تصدير الثورة لم يعد من أهداف السياسة الإيرانية[31].

وأدركت إيران تنامي قوة المملكة العربية السعودية ودورها القيادي داخل مجلس التعاون، فبدأت التحاور معها. لكن تحسين العلاقات بسرعة لم يكن ممكنا، فقد عارض المتشددون - بكل قوة - أي قدر من التقارب. وذكرى مأساة مكة التي قُتل فيها 400 حاج ما زالت عالقة بالأذهان، علاوة على اختلاف الدولتين حول العدد المسموح به من الحجاج الإيرانيين، وتنافسهما في آسيا الوسطى وأفغانستان، وتعارض سياساتهما النفطية كليّة، كل تلك العوامل كانت - وما زالت - عوائق خطيرة تحول دون تحسين العلاقات بين البلدين.

ولم تواجه طهران صعوبات مماثلة في تحسين علاقتها مع الدول الأخرى المطلة على الخليج العربي. ويعود ذلك إلى وجود أعداد كبيرة من الإيرانيين في تلك البلاد، كما أن تلك الدول - باستثناء الكويت - لم تتبع سياسة علنية معادية لإيران خلال الحرب العراقية-الإيرانية. بل إن طهران حافظت على علاقات جيدة نسبيا مع الإمارات العربية

المتحدة وعُمان أثناء الحرب. وبعد الحرب، زاد حجم التبادل التجاري، على نحو ملحوظ، بين إيران وجيرانها في الخليج. هذا إضافة إلى تشجيع تلك الدول على الاستثمار في إيران، ومن ثم إنشاء إيران منطقتين للتجارة الحرة في قشم وقيس، من أجل ترسيخ الروابط مع تلك الدول وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

أما الهدف الثالث لإيران فكان زيادة نفوذها في السياسات النفطية، من أجل إقناع الدول النفطية الأخرى بالموافقة على تخفيض مستويات الإنتاج ورفع الأسعار. وقد ثبت أن هذا الجانب من سياسة رفسنجاني لاقى أقل قدر من النجاح، حيث أثار معارضة جميع دول الخليج، باستثناء بارز هو العراق، لأن العوامل التي تحدد أسعار النفط كانت ببساطة أقوى من إمكانيات إيران ونفوذها[32]. وباختصار، فإن إيران - التي كانت نصيراً للتغييرات الراديكالية طوال معظم عقد الثمانينيات - أصبحت تنادي بتحقيق الاستقرار في المنطقة وإرساء التعاون بين دولها. غير أنه عقب وضع تلك السياسة الإيرانية، بفترة وجيزة، قام العراق بغزو الكويت وحشدت الولايات المتحدة قواتها في المنطقة وانهار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أجبر طهران على إعادة النظر في استراتيجيتها.

سياسة إيران عقب انتهاء الحرب الباردة

خرج العراق من حربه مع إيران بترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل، وجيش ضخم متمرس بالقتال، وقروض أجنبية تقدر بحوالي 80 مليار دولار أمريكي[33]. وبغزوه الكويت أصبح العراق نفسه ضحية أخرى من ضحايا سياسة احتواء الثورة الإسلامية. فمن أجل احتواء الثورة قام العراق بغزو إيران، ولتجنب خسارة الحرب لجأ إلى تسليح قواته تسليحاً ثقيلاً، وبسبب هذه المتطلبات العسكرية لجأ إلى الاقتراض، مما تسبب في نشوء أزمته المالية التي دفعته بدورها إلي القيام بالغزو.

وكانت إيران أول دولة في الخليج تدين العراق وتطالبه بالانسحاب الكامل غير المشروط من الكويت[34]. لكن حشد الآلاف من القوات الأمريكية في المنطقة، مقرونا بمحاولة صدام حسين توريط إيران في النزاع، وضع رفسنجاني في موقف

حرج. وحاول صدام حسين استرضاء طهران باعترافه باتفاقية الجزائر لعام 1975، وكتب إلى رفسنجاني قائلا : "الآن وقد حصلت على كل ما طلبته، يجب أن نتعاون معا لطرد القوات الأجنبية" (35). وقبل رفسنجاني عرض السلام، لكنه رفض أي تعاون مع العراق. كما أنه لم يتبع نصيحة بعض المتشددين، الذين رأوا أن الولايات المتحدة كانت تخطط لإقامة قاعدة عسكرية في المنطقة، مما يؤهلها لأن تشكل مصدر تهديد أخطر من التهديد العراقي. ومن ثم اقترحوا عليه أحد بديلين، إما مساندة العراق أو معارضة كل من بغداد وواشنطن. ورفض رفسنجاني تلك السياسات الانتحارية وآثر سياسة يسميها المؤلف "الحياد الفعّال"، التي تنطوي على تحقيق أقصى فائدة للمصالح الوطنية الإيرانية، وذلك بالوقوف على الحياد دون إثارة عداوة بغداد أو واشنطن.

وأثبت الحياد الفعّال، وتنفيذ طهران للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، أن سياسة إيران الجديدة في الخليج لم تكن مجرد سياسة تكتيكية. وكان وقوف إيران موقف المتفرج - خلال الحرب الأهلية العراقية - أبلغ دليل على هذا التوجه. فبعد طرد العراق من الكويت بالقوة وقعت انتفاضات شعبية قام بها الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب. وبينما سُمح للأكراد بإقامة حكومة رمزية على الأقل، لاقى الشيعة نهاية مأساوية، لأن تخوف الحلفاء من احتمال أن يؤدي انتصار الشيعة إلى بلقنة العراق (تقسيمه)، وزيادة النفوذ الإيراني، دفعهم إلى تفضيل صدام حسين المثخن بالجراح على حكومة شيعية (36). وبالتالي، سُمح للجيش العراقي بسحق انتفاضة الجنوب الشيعية. ومع أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعاطفت مع الشيعة وطالبت باستقالة صدام حسين، وبرغم السماح لبعض العراقيين المقيمين في إيران بالرحيل إلى العراق للانضمام إلى الثوار، فقد ظلت إيران سلبية، على نحو ملحوظ، خلال الحرب الأهلية الدموية. ولم تكن طهران تريد التفريط بما جنته من انتهاج سياسة الحياد الفعّال، وبصراحة فإن المصالح الوطنية - وليس التضامن الإسلامي - أصبحت هي المتحكمة في سياسة إيران.

وقابلت طهران هزيمة العراق بالترحيب، إذ أُحيل منافسها إلى "عصر ما قبل الثورة الصناعية". ومع ذلك، فإن هزيمة العراق - التي جاءت في مصلحة إيران - لم يكن

لها من الأهمية ما شكله الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وتفكك الاتحاد السوفيتي. ومع كل هذه التغيرات الحاسمة - التي جعلت سياسة "لا شرق ولا غرب" شيئاً من الماضي - فقد ظلت أهداف سياسة طهران في الخليج على حالها مع تعديل بعض تكتيكاتها الدبلوماسية.

وكان انهيار الاتحاد السوفيتي يعني أنه لم يعد في مقدور طهران الاعتماد على موسكو من أجل تحييد واشنطن[37]، الأمر الذي أضعف موقف إيران التفاوضي مع الغرب، وأدى إلى زعزعة الاستقرار على حدودها الشمالية، خاصة في جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وتركمنستان. وإن ظهرت أمام طهران - في خضم هذه الفوضى - فرص جديدة تمكنها من توسيع نطاق نفوذها إلى هذه الجمهوريات المسلمة، التي تربطها بها روابط ثقافية ولغوية ودينية عميقة. ويؤكد التعاون الاقتصادي الوثيق بين إيران وهذه الجمهوريات، والتوقيع على مختلف البرتوكولات خلال السنوات القليلة الماضية، على التزام إيران بتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وظلت إيران ملتزمة بسعيها نحو استقرار منطقة الخليج وتفعيل التعاون الاقتصادي بين دولها، لأن ازدهارها الاقتصادي وثيق الصلة بهذين الأمرين. وتجدر الإشارة إلى أن جميع صادرات إيران البترولية، والتي تمثل أكثر من 90٪ من إيرادات الحكومة، تمر بالفعل من الخليج ، كذلك الحال بالنسبة إلى جزء ضخم من وارداتها. ولكن تنفيذ سياسة إيران تطلب منها التعامل مع الولايات المتحدة، التي تزايد وجودها العسكري بشكل هائل في المنطقة، بعد حرب الخليج الثانية.

وتقبلت إيران، على مضض، الوجـــــود العسكري الأمريكي كأمـــر واقع، مع استمرار الخطب النارية التي كان يلقيها بعض العلماء من حين لآخر. وقد كانت إيران - طوال تاريخها - تعارض وجود القوات الأجنبية في المنطقة، إيمانا منها بضرورة حل القضايا والنزاعات الإقليمية بشكل داخلي. بل إن محمد رضا شاه - الذي لم يكن ولاؤه لأمريكا سراً خافيا على أحد - عارض أن تحل القوات العسكرية الأمريكية محل القوات البريطانية. ففي الستينيات، بعد أن سحبت بريطانيا قواتها من الخليج، صرح الشاه لصديقه الحميم، أسد الله علم، بأنه "يجب على الأمريكيين أن يدركوا جدية

معارضتنا للتدخل الأجنبي في الخليج "[38]. وهذا يثبت أن رغبة الولايات المتحدة في إقامة قواعد عسكرية، وأن تحل قواتها محل القوات البريطانية، ترجع إلى أواخر الستينيات، كما يثبت أن معارضة إيران للوجود العسكري الأمريكي تسبق تاريخ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبالتالي فإن معارضة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لوجود قواعد للقوات الأمريكية ليست لها أية علاقة بالتطرف أو بالإسلام، بل تعكس تنازع دولتين بسبب تعارض مصالحهما القومية. لكن طهران تقبلت الوضع الراهن، ليس فقط لأنه الحل المنطقي الوحيد المتاح لها في ذلك الوقت، بل أيضا لأن الوجود الأمريكي يعود عليها بالفائدة. فسياسة واشنطن لاحتواء العراق ورصد تحركاته العسكرية ومنع إعادة تسليحه تتطابق مع سياسة إيران تجاه العراق، مما أتاح لها التركيز على إعادة بناء القوى الداخلية، وإقامة علاقات ودية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما سياسة "الاحتواء المزدوج" التي تتبعها واشنطن في الوقت الراهن فهي أكثر ضرراً لإيران من الوجود العسكري الأمريكي نفسه[39]. وبينما استخدمت إدارة بوش أسلوب "العصا والجزرة" المبني على أن "النوايا الطيبة تثمر نوايا طيبة"، شنت إدارة كلينتون حملة متعددة الأوجه لعزل إيران، وزعزعة الاستقرار فيها. كما أن الولايات المتحدة عارضت اشتراك إيران بدور فعّال في أية ترتيبات تتعلق بأمن المنطقة. ولم تكتف واشنطن ببيع كميات ضخمة من العتاد الحربي الحديث للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة المملكة العربية السعودية، بل وقعت أيضا معاهدات دفاعية مع الكويت وغيرها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة إجراء مناورات عسكرية منفردة ومشتركة بصفة متكررة في المياه الإقليمية لدول الخليج العربية[40]. والحقيقة المؤسفة هي أن منطقة الخليج أصبحت أكثر مناطق العالم تسليحا. وباستثناء الإنفاق العسكري لكل من قطر وإيران والعراق عام 1992 (الذي لا تتوفر بشأنه بيانات)، فقد أنفقت دول هذه المنطقة مبلغاً هائلا قدره 157 مليار دولار أمريكي على المشتريات العسكرية في الفترة 1989 ـ 1992 [41].

وقامت ايران بعدة محاولات غير عسكرية لتتغلب على آثار الوجود الأمريكي وسياسة "الاحتواء المزدوج"، ولكن لم يحالفها الحظ. وحاول رفسنجاني تخفيف حدة التوتر الإقليمي، وتجنب المواجهة المباشرة مع واشنطن، وإقناع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن ما يصلح لأمريكا لا يصلح لهم بالضرورة. وحثت طهران أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الابتعاد عن الولايات المتحدة باتباع سياسة خارجية محايدة، ودعّمت ذلك الرأي بتأكيد أن التعاون مع الولايات المتحدة سوف يجردهم من الشرعية الإسلامية والتأييد الشعبي. وكثيرا ما أشارت إيران إلى دروس الماضي، التي تثبت أن رغبة الغرب في السيطرة على المنطقة، وإبقاء أسعار النفط منخفضة، قد دفعته - تاريخياً - إلى محاولة بث الشقاق بين دول المنطقة بإبراز مواطن اختلافها، وبتحريض كل دولة على الأخرى، وبالحيلولة دون اتحاد تلك الدول. وتؤمن إيران بأن السياسة الأمريكية الراهنة تنسجم تماماً مع هذه الاستراتيجية التقليدية. وبرغم أن غزو العراق لإيران ثم الكويت - في أقل من عقد واحد - أقنع معظم أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن العراق، وليس إيران، هو أعظم خطر يتهدد وجودهم، فإن إيران فشلت في إقناع أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن ينأوا بأنفسهم عن واشنطن.

ومع ذلك، لم تنجح الولايات المتحدة - هي الأخرى - في إقامة نظام جديد للأمن الجماعي، كما لم يصبح مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر قوة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وعقب تحرير الكويت، كان هناك حماس كبير لإقامة نظام دفاع إقليمي صالح للتطبيق، لدرجة أن الرئيس بوش لمح إلى إمكانية اشتراك إيران في مثل هذا النظام. لكن إيران لم تتلق قط دعوة للمشاركة، وما زال الرئيس كلينتون يعارض بشدة أية مشاركة إيرانية. وفي بداية الأمر، بحثت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إمكانية إنشاء تحالف عسكري مع سوريا ومصر، لكن سرعان ما تخلت دول المجلس - وبأسلوب متعقل - عن تلك الفكرة، إثر تبين المخاطر التي تنطوي عليها دعوة هاتين الدولتين لمساعدة دول المنطقة[42]. والسبب في عدم إقامة ترتيب أمني، حتى الآن، لا يعود إلى سياسة إيران، بل إلى إدراك المملكة العربية السعودية - وهي القوة

المحركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - وكذلك إدراك الولايات المتحدة ، بأن إنشاء جهاز دفاعي قادر على البقاء يتطلب انضمام إيران، وهي الحقيقة التي ترفض كلتا القوتين قبولها في هذه الفترة الحرجة.

وبعدما أخفقت طهران في إقناع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - بالوسائل الدبلوماسية - بالابتعاد عن واشنطن، ركزت جهودها على القضايا التي يمكن أن ترسخ روابطها معهم، مثل احتواء العراق وزيادة حجم التجارة. والغريب أن السياسة الحالية المشتركة لاحتواء العراق - بين كل من إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية - تتضمن أوجه شبه ملحوظة بالسياسات التي كان يتبعها الشاه في السبعينيات. لقد خلقت سياسة المصالح المشتركة المناخ المناسب للبدء في عملية التقارب ، التي كان كلا الطرفين في أمس الحاجة إليها. ولكن النزاع القابل للانفجار حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى يمكن أن يغير هذا الاتجاه الإيجابي إلى نقيضه.

أسلوب جديد
أم العودة إلى سياسات الماضي الفاشلة ؟

من الصعب أن نحدد بدقة الشكل الذي سيتخذه عصر ما بعد الحرب الباردة. ولكن هناك أمرا شديد الوضوح، هو تحرك العالم بسرعة في اتجاه التعاون والتكامل الإقليمي. إذ ستصبح الكتل التجارية والتكامل الاقتصادي هما الاتجاه السائد في المستقبل، ويدل على ذلك كثير من الدلائل. ففي عام 1994، وقعت المكسيك وكندا والولايات المتحدة اتفاقية التجارة الحرة بين دول شمال الأطلسي (نافتا)، التي ترمي إلى فتح تلك الأسواق الاقتصادية الضخمة، بهدف زيادة التكامل الإقليمي والتبادل التجاري في تلك المنطقة، وإلغاء التعرفات الجمركية أو تقليصها. وفي العام نفسه، وقعت جميع دول أمريكا الشمالية - فيما عدا كوبا - على اتفاقية تهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين تلك الدول . كما شهدت السنوات القليلة الماضية تحرك دول جنوب شرق آسيا في نفس الاتجاه - تلك الدول المتميزة بازدهارها

وإنتاجيتها -أصبحت أوربا الغربية، بشعوبها المختلفة، في سبيلها إلى التوحد، بل أيضا إلى استخدام عملة موحدة.

مع اتخاذ معظم دول العالم خطوات فعلية نحو التكامل الإقليمي، تبدو دول الخليج وكأنها تنتمي إلى عصر مختلف وطريقة مختلفة في الحياة. وما لم تغير أسلوبها الحالي، فسوف تتعرض كل دولة منها - كبيرة كانت أم صغيرة، قوية أم ضعيفة - للوقوع على هامش النظام الاقتصادي العالمي الجديد. في حين يجمع دول الخليج كثير من الخصائص المشتركة، فإلى جانب كونها دولاً إسلامية، فمعظمها غنية باحتياطيات نفطية ضخمة، وبالتالي لا تعاني من ندرة رؤوس الأموال، وهو العامل الذي يوهن كثيراً من الدول النامية. إن إنجاز التكامل الاقتصادي، وتحقيق درجة أكبر من الوحدة السياسية، هو الأسلوب الوحيد لتحقيق الاستقرار طويل المدى، وللحيلولة دون تهميش المنطقة في النظام العالمي الجديد، وهو الذي سيمكن دول المنطقة من استيراد السلع والتكنولوجيا لرفع مستوى معيشة شعوبها، بدلا من استيراد الأسلحة كما هو الحال اليوم.

لقد نضب قدر كبير من الموارد الثمينة لدول الخليج من جراء الحربين المدمرتين، ولذلك فإن المنطقة في حاجة إلى البحث عن نموذج مختلف يُحتذى به. ويجب أن تنظر الدول الغنية بالنفط إلى نفسها باعتبارها وحدة واحدة ، وليست كيانات منعزلة عن بعضها البعض، لأن زعزعة الاستقرار في أحد عناصر هذه الوحدة ستؤدي حتماً إلى زعزعته في الأجزاء الأخرى. وقد تؤدي هيمنة إحدى الدول على الدول الأخرى إلى فرض نوع من الاستقرار على المدى القصير، ولكنها وصفة مضمونة لنشر الفوضى على المدى الطويل. وأفضل ما يضمن الاستقرار هو التكامل الاقتصادي، من منطلق أن استثمار كل دولة في اقتصاديات الدول الأخرى - بالقدر الكافي - سيقلل من احتمالات المواجهة العسكرية. وقد يبدو هذا الحل غير واقعي، إلا أنه البديل الوحيد المتاح. وإذا قررت المنطقة أن تتحرك في هذا الاتجاه، فسوف يتعين على القوى الإقليمية أن تعمل على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية. ومن ثم، يجب عليها

المضي قدماً في تشكيل بنوك إقليمية ومراكز إقليمية ثقافية وتعليمية وخيرية، إضافة إلى وضع أنظمة للمحاكم الإقليمية تختص بالنظر في النزاعات الإقليمية من أجل تسويتها. ولا شك أن النهج الذي سوف تقرر إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة اتباعه في حل خلافهما - حول أحقية السيادة على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى - سوف يكشف الستار عن التوجهات المستقبلية في المنطقة.

لقد ساهم النزاع على جزيرة أبوموسى، مرة أخرى، في إثارة شكوك العرب تجاه نوايا إيران في فرض هيمنتها على دول المنطقة. ويرجع هذا النزاع إلى آب/ أغسطس 1992عندما طردت إيران بعض العمال الوافدين على متن عبارة قادمة من إمارة الشارقة، بسبب عدم حيازتهم للمستندات الكافية. وبررت طهران تصرفها بأنه شأن أمني داخلي، بدعوى أن مذكرة التفاهم المبرمة بين إيران والشارقة عام 1971 منحت إيران حق السيطرة على شؤون الأمن[43]. وفي بداية الأمر، طالبت دولة الإمارات العربية المتحدة بإجراء مفاوضات مباشرة مع إيران، وهو ما قبلته طهران. وسرعان ما أعلنت مصر وبعض الدول العربية الأخرى استعدادها للدفاع عن حقوق وسيادة دولة الإمارات ضد "السياسة الفارسية التوسعية". وفي ظل هذه المساندة القوية، طالبت دولة الإمارات العربية المتحدة بإجراء المفاوضات، ليس حول جزيرة أبوموسى فحسب، بل أيضا حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى الواقعتين تحت الاحتلال الإيراني، ولكن طهران رفضت الطلب. ويتلخص الوضع اليوم في إصرار دولة الإمارات العربية المتحدة على اللجوء إلى التحكيم في محكمة العدل الدولية، استناداً إلى ثوابت قانونية وتاريخية ثابتة ومؤكدة، واعتماداً على الدعم والتفهم الإقليمي- الدولي لأحقيتها في ملكية الجزر. بينما ترفض إيران تخويل تلك المحكمة بالقضية، على أساس أنها نزاع داخلي، ومن ثم فهي تواصل مطالبتها بإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة. ولتسوية هذا النزاع سلمياً يتعين على كلا الجانبين أن يراعيا بشدة القيود المحلية التي يعملان في ظلها، خاصة وأن كلا منهما يؤمن بأحقيته في السيطرة على هذه الجزر. ولأن موضوع هذا الفصل ينصبُّ على إيران، فسوف نقتصر على عرض موقفها والمأزق الذي تواجهه.

إن النزاع على جـزر أبو مـوسى وطنب الكبـرى وطنب الصـغـرى ينطوي على احتمالات الانفجار، إذ يعيد إلى الأذهان ذكريات مريرة من عهد الاستعمار. ففي 1887 استولت بريطانيا على الجزر الثلاث محل النزاع، التي تزعم إيران أنها كانت تحت السيادة الإيرانية[44]. وعندما غادر البريطانيون المنطقة عام 1971، توصلت حكومتا إيران وبريطانيا إلى اتفاق، تؤول بموجبه السيادة على جزيرة أبوموسى إلى إيران وإمارة الشارقة معا، بينما تنفرد إيران بالسيطرة على الجزيرتين الأخريين (طنب الكبرى وطنب الصغرى). وفي مقابل ذلك، لم تعترض إيران على تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا على استقلال البحرين في أيار/ مايو 1970 [45]. يقول في ذلك أحد الخبراء "حين تقبلت إيران النتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة وتراجعت عن مطالبتها بالبحرين، كان قد شاع الاعتقاد بأنها حصلت – في المقابل – على وعد بتملك الجزر الثلاث"[46]. وفي ذلك الوقت، كان الشاه مصمماً بشدة على احتلال تلك الجزر، لدرجة أنه أعلن رسميا أن إيران سوف تستخدم كل الوسائل المتاحة، بما في ذلك استخدام القوة، من أجل تحقيق ذلك الهدف[47]. ولذلك رفض اقتراحا بريطانياً بمنحه عقد استئجار للجزر قائلا "لا يمكن للمرء أن يستأجر ما يملك".

والسياسة الإيرانية الراهنة تجاه الجزر لا تختلف عن سياسة الشاه، فكثيرا ما كرر آية الله خامنئي والرئيس رفسنجاني – وغيرهما من الزعماء – أنهم لن يتخلوا عن سيادة إيران على الجزر، أو يقبلوا حلا وسطا بشأنها. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الإيرانيين يؤيدون الوضع الراهن في الجزر الثلاث، ومن ثم فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية – بكل بساطة – غير قادرة على التخلي عن الجزر، لأن ذلك يعد انتحاراً سياسياً.

وفي الوقت ذاته، فإن القوميين والمدافعين عن الحقوق العربية يؤكدون على أحقية دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة جزرها. وبما إن كلا الجانبين يواجهان ذلك القدر الكبير من عوامل الضغط، فإنهما – ولهذا السبب بالذات – في حاجة إلى إجراء مفاوضات مباشرة والتوصل إلى اتفاق ما. أما إذا كانا عاجزين عن التفاهم عن طريق المفاوضات المباشرة، فكيف يتأتى لمحكمة دولية أن تحل نزاعهما وهي لا تملك سلطة التنفيذ ؟

وجدير بالذكر أن تصرفات كلا الجانبين – حتى الآن – تتسم بدرجة كبيرة من العقلانية، وما زالت العلاقات الاقتصادية المزدهرة تجمع بين البلدين، اللذين حافظا على علاقاتهما الودية حتى خلال الحرب العراقية-الإيرانية. وليس هناك ما يمنع استمرار تحرك الجانبين في ذات الاتجاه المتسم بالتعاون والتحاور.

كما تجدر الإشارة إلى أن معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لديها مطالب إقليمية فيما بين بعضها البعض. فالعراق يطالب بضم الكويت، وإيران قد تثير مسألة سيادتها على البحرين. لذلك فإن مساعدة إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة على تسوية نزاعهما بالسبل السلمية، سوف يعود بالنفع على جميع دول المنطقة. وإذا ما نجحت إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة في حل نزاعهما سلميا، وعن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة، فيمكنهما إرساء إطار جديد لتسوية النزاعات الإقليمية، سيصبح لا محالة مثلا يحتذى به في المنطقة.

لقد شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية حربين جلبتا الموت والدمار، الأمر الذي يحتم حل المشاكل الإقليمية بأسلوب جديد. ويمكن للمنطقة اتباع نموذج قد ينقذها ويوفر عليها المزيد من الويلات في المستقبل. وهذا النموذج تتكون عناصره الأساسية من: السلام بدلا من الحرب والتسلح، والتكامل الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري في المنطقة بدلا من العزلة والقيود الاقتصادية، والحوار السياسي والتعاون والتنسيق بدلا من الشك والريبة.

الفصل الخامس

الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج مستطيل التوتر

جيمس بيل

يعد الخليج ممراً مائياً عالمياً حيوياً من الناحيتين السياسية والاقتصادية، حيث تزخر أراضيه بالمواد الهيدروكربونية، في حين اتسمت المنطقة بعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي منذ زمن بعيد. وتملك دول الخليج الثماني ما يقارب 600 مليار برميل من الاحتياطيات الأكيدة للنفط العالمي، البالغة 900 مليار برميل. وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي، تظل المنطقة ذات أهمية جيو-استراتيجية، بسبب حزام عدم الاستقرار الذي يكتنف جمهوريات آسيا الوسطى. وتصل دوائر عدم الاستقرار إلى الخليج عبر إيران، لكونها تصل منطقة الخليج بآسيا الوسطى مباشرة، وهي الدولة التي تشكل منطقة عازلة كبيرة بينهما. يضاف إلى ذلك، ما أظهرته بجلاء حرب الخليج الثانية 1990 ـ 1991، وهو أن الولايات المتحدة - بوصفها القوة العظمى في العالم - تعتبر الخليج منطقة حيوية لمصالحها القومية. كما أن الوجود السياسي والعسكري الأمريكي في تلك المنطقة هو أمر شديد الوضوح بالنسبة للدول المطلة على الخليج.

وتُعد منطقة الخليج الغنية بالنفط مسرحاً لشكلين رئيسيين من عدم الاستقرار، أحدهما خارجي والآخر محلي. ويرتبط عدم الاستقرار ذو الأسباب الخارجية

بالنزاعات بين الدول، مثلما حدث في حرب السنوات الثماني بين إيران والعراق، ثم في حرب تحرير الكويت التي نشبت بين العراق ودول التحالف . إضافة إلى الأشكال الأخرى للصراع بين دول المنطقة، بدءاً من النزاعات الحدودية المتعددة، وانتهاءً بالجدل المحتدم حول السيطرة على حقول النفط والغاز الضخمة.

أما الجذور المحلية لعدم الاستقرار فهي أكثر أهمية من هذه الحالات الدراماتيكية الخاصة بالنزاعات بين الدول، وهذه الجذور - التي تنطوي على احتمال حدوث الاضطرابات - متشعبة وضاربة بعمق في رمال الخليج. ويمكن تقسيم هذه الجذور بدورها إلى فئتين هما: المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالهوية، والمشاكل السياسية المتعلقة بالشرعية. وتعد أزمة الهوية قضية جوهرية، تزيد من خطورتها الانقسامات العديدة التي تعاني منها المجتمعات الخليجية. وتشمل هذه الانقسامات التوتر القائم بين الفرس والعرب، وبين الشيعة والسنة، وبين العمال الوافدين والقوة العاملة المواطنة صغيرة الحجم، وبين النخب الاقتصادية الثرية والطبقات الفقيرة في المجتمع.

وهذه الفئات الاجتماعية الرئيسية تنقسم بدورها من الداخل، فالتمايز الشيعي-السني، على سبيل المثال، يمكن تقسيمه إلى شيعة فرس (عجم) وشيعة عرب. والشيعة العرب أنفسهم ينقسمون إلى فئتين أخريين: من تنحدر أصولهم من البحرين (البحارنة)، ومن ترجع جذورهم الأصلية إلى شرقي المملكة العربية السعودية (الحساويين). يضاف إلى ذلك أن هناك مذاهب متعددة تتقاطع مع الانقسام الشيعي - السني، وكلا الفئتين الشيعية والسنية تتعرض للتشرذم بسبب الصراع الناشب بين العقيدة الإسلامية الشعبية ومنظومة الدين الإسلامي (الرسمي) أو المؤسساتي. ويمكن أن تصبح هذه المواجهة بين الإسلام الشعبي والإسلام المؤسساتي (الرسمي) قضية خلافية خطيرة داخل دول الخليج[1]. ويتميز الخطاب الإسلامي الشعبي بنبرة خاصة في الحالات التي تكون فيها مسألة الهوية عرضة للتشويش والغموض.

أما أزمة الشرعية فهي متصلة بقضايا مثل الحريات الشخصية وحقوق الإنسان، والتأكيد على سيادة القانون، والمشاركة السياسية الفعالة. ولا بد لشعوب دول الخليج

أن تشعر أن لها نصيباً في أنظمتها السياسية؛ وأن تدرك، إلى حد ما، أنها شريك حقيقي في صنع القرارات السياسية التي تؤثر في حياتها. كما يجب على هذه الدول أن تعمل على إقامة "مجتمع مدني"، يتسم بالتسامح تجاه تعدد الآراء والانفتاح على الأفكار الجديدة المختلفة[2]. فوجود المجتمع المدني من شأنه تعزيز الشرعية التي بدورها تبني التضامن المشترك الذي يشد من أزر الدولة إزاء الاضطرابات الداخلية والعدوان الخارجي.

لقد بُنيت الشرعية، تقليدياً، على أساس شبكات للمشاركة تتألف من مجالس وديوانيات، وتجمعات شخصية غير ثابتة تلتف حول قادة معينين من ذوي النفوذ. وقد أتاح نظام المجالس لأفراد الشعب فرصة عرض مطالبهم والتماساتهم. ومع توسع عملية التحديث والتزايد السكاني الحاد، أصبح هذا النظام التقليدي ذو الصبغة المحلية أقل فاعلية مما كان عليه في السابق. ونتيجة لذلك، بدأت دول الخليج بتأسيس هيئات أخرى للمشاركة، مثل البرلمانات والمجالس الاستشارية على مستوى الدولة بأكملها.

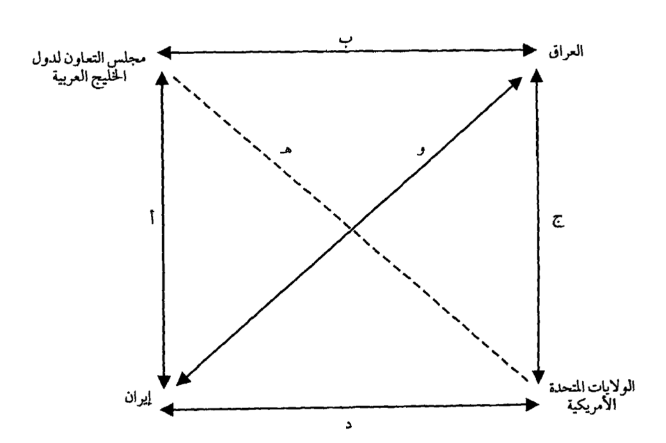
لقد بدأ التوجه في دول منطقة الخليج نحو إرساء دعائم الشرعية، من خلال تحفيز دور المشاركة الوطنية الفعالة. وقامت الكويت بالخطوة الأولى في هذه العملية المهمة لإقامة المؤسسات السياسية، وأسفرت انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 1992 في الكويت عن تأسيس مجلس أمة يحتل فيه أعضاء المعارضة 30 مقعداً، وتميزت المناقشات والمداولات في هذا المجلس بالحيوية. واتُخذت أيضا خطوات على طريق المشاركة السياسية الجدية في دول الخليج الأخرى. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، شكلت الدولة "مجلس الشورى". وبرغم انتقاء أعضائه بعناية فائقة، وكونه مجلساً معيناً وغير منتخب، إلا أن مجرد وجود نوع من المجالس الوطنية في المملكة العربية السعودية لهو مؤشر على الاتجاه الذي تتحرك ضمنه الرياح السياسية في منطقة الخليج.

ومع التأكيد على ضرورة تبني قادة وحكومات دول المنطقة لمشكلتي الهوية والشرعية، وبرغم الخطوات التي اتُخذت للتعامل مع هاتين القضيتين الجوهريتين، فما زالتا تلقيان بظلالهما القاتمة على المنطقة، وستظلان من أهم الأسباب التي تقف وراء حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج.

المستطيل السياسي في الخليج

إن الزوايا الأربع لمستطيل التوتر في الخليج تضم كلاً من إيران، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعراق، والولايات المتحدة. وهذه العلاقات المعقدة - التي تربط بين هذه الأطراف الفاعلة الأربعة - تشمل أشكالاً من التعاون والصراع، والاستمرارية والتغيّر. وربما يساعد التعرف على هذه العلاقات وفرزها في الوصول إلى فهم أفضل للمستقبل السياسي لمنطقة الخليج. ولتحقيق ذلك على وجه السرعة، لا بد من تقديم وصف منهجي لكل من أطراف الزوايا الأربع في هذا المستطيل، ونجد في الشكل (1:5) تمثيلاً بيانياً لهذا النظام.

الشكل رقم (1:5)
مستطيل التوتر في منطقة الخليج
1995



إيران : الدولة الثورية المهيمنة في المنطقة

نظراً لعدد سكانها الذي يعادل ضعفي عدد سكان دول الخليج مجتمعة، تعد إيران بمثابة العملاق الديمجرافي في منطقة الخليج. وبحلول عام 2025، من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى 160 مليون نسمة، وهذا يفوق بكثير عدد سكان أية دولة أخرى في الشرق الأوسط بما فيها مصر وتركيا[3]. وتملك إيران مخزوناً غنياً من النفط، وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وطبقة متوسطة متعلمة كبيرة، وقوات مسلحة متمرسة بالقتال، ونظام سياسي ديني قائم على المؤسسات.

لقد نجحت إيران نسبياً في معالجة مشكلتي الهوية والشرعية، فلديها نظام دستوري يتكون من رئيس جمهورية منتخب، وبرلمان منتخب (مجلس شورى) يضم 270 عضواً، ومجلس وزراء يعينه رئيس الجمهورية ويجب أن يوافق عليه المجلس، و "مرشد" (فقيه) مهيمن على كل ذلك، وسلسلة من المجالس المتوسطة التي تضم أعضاء معينين أو منتخبين. وانتخابات الجمهورية الإسلامية، التي تُجرى كل أربعة أعوام، منذ عام 1980، تمنح حق الانتخاب الدستوري لجميع الإيرانيين ذكوراً وإناثاً، ممن بلغوا السادسة عشرة فما فوق. وتصنف مجلة *Economist* إيران بين سبع دول إسلامية فقط – من أصل 39 دولة إسلامية – يمكن "وصفها بشيء من التحفظ بأنها ديمقراطية"[4]. وحسب تعبير المجلة فإن "الثوريين الإسلاميين في إيران يحُسب لهم أنهم قد شكلوا برلمانا يهتم ببحث القضايا العامة مع الحكومة"[5]. وعلى الرغم من نقاط القوة هذه، شهدت إيران الكثير من حالات التلاعب بالانتخابات، والأخطر من ذلك أن سجل إيران في مسألة حقوق الإنسان غاية في السوء.

ومما يعزز الوضع القوي لإيران في مستطيل الخليج ارتباطها الوثيق بالمذهب الشيعي، الذي يُعد المذهب الرسمي لإيران منذ عام 1501. هذا وتعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية أكبر دولة قومية تحمل على عاتقها نشر المذهب الشيعي. ونظراً لوجود شيعة يقطنون في كل دول الخليج السبع الأخرى، فإن هناك عقلية أيديولوجية مشتركة بين إيران والعديد من مواطني دول الخليج الأخرى.

ومن جانب آخر، تعاني الجمهورية الإسلامية الإيرانية عددا من المشاكل التي تشل قدراتها. فاقتصادها منهار، والفساد مستشر بشكل لم يسبق له مثيل، ونظامها الإداري المتضخم يديره بيروقراطيون غير منتجين وغير أكفاء، كما أن مؤسساتها الصناعية مشلولة وغير فعالة. وبسبب السياسة الأمريكية، إلى حد ما، لا تزال إيران تعيش في عزلة عن جزء كبير من المجتمع الدولي. ويمكن تلخيص المشاكل التي تعانيها إيران على أفضل وجه كما يلي: في زمن الثورة عندما كان عدد سكان إيران 38 مليون نسمة، كانت إيران تملك بنية اقتصادية تحتية تفي بالكاد باحتياجات هؤلاء السكان. أما في الوقت الحاضر فقد وصل عدد سكان إيران إلى 62 مليون نسمة، وما زالت البنية التحتية، حتى الآن، هي ذاتها التي أقيمت لتخدم 38 مليون نسمة. يضاف إلى ذلك أن في إيران أكبر عدد من اللاجئين في العالم - حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجئ، معظمهم من الأفغان - وعلى الجمهورية الإسلامية إطعامهم وكسوتهم وإيواؤهم. وعلى الرغم من مشاكلها العديدة، فإن إيران هي الدولة المهيمنة في المنطقة[6]. وبصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي، فإن هذه الأعداد الضخمة من الإيرانيين - التي تقطن على شواطئ الخليج - يجب أن يُحسب حسابها.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: تحالف إقليمي قليل الفعالية

أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار/ مايو 1981، وتألف من ست دول هي المملكة العربية السعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. والمجلس هو عبارة عن تجمع كونفدرالي - نوعاً ما - لمجموعة من الدول المحافظة، يسعى إلى الحفاظ على الوضع السياسي الراهن في منطقة الخليج. وهدفه الأساسي تعزيز أمن الدول الأعضاء؛ ولذلك فإن تأسيس هذه المنظمة في أعقاب الثورة الإيرانية لم يكن من قبيل الصدفة.

إن مصدر قوة مجلس التعاون يتوقف بشكل كامل تقريباً على الموارد الاقتصادية الضخمة التي تملكها الدول الأعضاء. فاحتياطي النفط في دول المجلس، على سبيل المثال، يزيد على الاحتياطي الذي تملكه إيران بنسبة خمسة إلى واحد، وعلى

الاحتياطي الذي يملكه العراق بنسبة أربعة إلى واحد. وقد أنفقت دول المجلس مبالغ ضخمة لشراء أحدث الطائرات والدبابات ومنظومات الصواريخ، في محاولة لدعم وضعها العسكري في المنطقة.

وبرغم ذلك، فإن ضآلة عدد السكان والقوات المسلحة واختلاف المصالح جعل دول المجلس مكشوفة أمام قوى إقليمية مثل إيران والعراق. وتشير تقديرات عام 1995 إلى أن عدد سكان دول المجلس تجاوز 20 مليون نسمة بقليل، أي ما يعادل ثلث عدد سكان إيران[7]. وحالة الضعف الديموجرافي لهذه الدول تتجلى أكثر في حقيقة أن دولة بمفردها – هي المملكة العربية السعودية – يعادل عدد سكانها 70٪ من عدد السكان الإجمالي لدول المجلس.

وهناك عامل آخر يُلحق الضرر بالزاوية التي يشغلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مستطيل التفاعلات التي تشهدها المنطقة، ويتعلق بالانقسامات الحادة التي تزعزع التحالف. فمستويات النفوذ السياسي والاقتصادي متفاوتة، وكل دولة من الأعضاء الستة في المنظمة هي دولة ذات سيادة، ومن ثم فإن التصورات والمصالح تتفاوت بشكل كبير. وتؤدي الانقسامات القائمة داخل كل دولة من دول المجلس إلى إحداث المزيد من التعقيدات في النظام.

وكان مصدر الاستقرار – وفي الوقت نفسه سبب عدم الاستقرار – هو نظام التفاعل السياسي، غير المنتظم وغير المحدد وغير الملزم، بين دول المجلس. فالبنية الفضفاضة للنظام وانقساماته المتعددة، تضفيان عليه درجة من المرونة والتوازن[8]. وعلى الجانب الآخر، يؤدي التنافس والتزاحم المستمران إلى بقاء شبح الصراع والعنف. ولذلك يتحدث باحث بارز في شؤون الخليج عن "التبدل المستمر في عملية التوازن بين القوى المتنافسة في المنطقة"[9]، ويبين أن "هذه القوى، سواءً اتخذت شكل تنافس حدودي على الأراضي، أو تنافس بين النظم السياسية، أو تنافس بين هذه القوى لأسباب سياسية واقتصادية، كل ذلك يضفي على الخليج سمة متفردة في الشؤون الإقليمية والدولية"[10].

وبالإضافة إلى أشكال التنافس هذه بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تواجه كل دولة خليجية المشاكل الداخلية المتعلقة بالهوية والشرعية التي أشرنا إليها آنفاً. لقد تمكنت الأنظمة السياسية في هذه الدول الصغيرة من الاستمرار لسببين رئيسيين. أولاً، يتميز قادة هذه الدول - بصورة عامة - بالحنكة والتجاوب مع حاجات شعوبهم، ويمثل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة - مثالاً بارزاً في هذا الصدد. وثانياً، تملك دول المجلس موارد مالية وفيرة استخدمتها بفعالية في تدعيم استقرار أنظمتها وتعزيز شعبيتها بين قوى الشعب، وبالتالي منعت ظهور أية معارضة محتملة.

وباختصار، تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديات تتمثل في انقسامات متعددة المستويات والأنواع، والعديد من هذه الانقسامات يتقاطع بصورة عرضية ويوازن بعضها بعضاً، في نظام يضم عدداً كبيراً من القوى المجزأة والمتقلبة.

العراق: الدولة المعتدية عسكرياً

يتسم الطرف العراقي في مستطيل التوتر بالقوة والعدوانية. وقد تجلى النشاط العسكري العدواني للعراق ضد جيرانه في مبادرته بشن حربين في منطقة الخليج، في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. فغزو العراق لإيران في 22 أيلول/ سبتمبر 1980، وللكويت في 2 آب/ أغسطس 1990، هو دليل دامغ على النوايا السياسية للحكومة العراقية. وفي كلتا الحالتين، كانت الدولة المعتدية تسعى إلى احتلال أراضي جيرانها من خلال استخدام القوة. وبرغم الهزيمة الفادحة التي تعرض لها العراق في حرب الخليج الثانية، فإنه ما زال ينظر للكويت بعين الطمع. ويلتقي معظم العراقيين - بغض النظر عن موقفهم من صدام حسين - في إيمانهم العميق بأن الكويت جزءٌ لا يتجزأ من الأراضي العراقية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ذكَّر العراق العالم بموقفه في هذا الصدد، عندما قام صدام حسين - بصورة مفاجئة - بتحريك أعداد كبيرة من قواته باتجاه الحدود الكويتية، ولم يثر هذا العمل الفزع في الكويت فحسب، بل حمل الولايات المتحدة على الرد بنشر قوات عسكرية كبيرة في منطقة الخليج.

ويملك العراق أكبر احتياطي للنفط في الشرق الأوسط، بعد المملكة العربية السعودية، ولديه طبقة متوسطة متعلمة كبيرة، ومجموعة من أمهر الاختصاصيين في العالم العربي. وبرغم حكم صدام حسين الدكتاتوري، فقد ترسخت - بفاعلية نسبية - عملية تشكيل المؤسسات السياسية في العراق. وكان حزب البعث هو الأداة التي استُخدمت في تشكيل هذه المؤسسات، نظراً للانتشار الواسع لفروع الحزب في مختلف أنحاء الدولة. وبرغم الدمار الناجم عن حربين، فما زالت القوات المسلحة العراقية تشكل قوة هائلة نسبياً، إذ يملك العراق طائرات ودبابات وصواريخ أكثر تقدماً من التي تملكها إيران، ويبلغ حجم الجيش العراقي العامل ثلاثة أمثال حجم جيوش كل دول مجلس التعاون مجتمعة.

وعلى أية حال فإن العراق - شأنه شأن الأطراف الفاعلة الأخرى في مستطيل الخليج - يعاني عدداً من نقاط الضعف ذات الطبيعة الاجتماعية والسياسية. فهو من الناحية الاجتماعية بلد ذو انقسامات داخلية شديدة العمق، أهمها الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب. وقد سعت الحكومات العراقية - طوال سنوات عديدة - لاحتواء هذه الجماعات والسيطرة عليها. ومنذ هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، قادت الولايات المتحدة سياسةً أدت إلى إقامة محميات تتمتع بالحكم الذاتي في المنطقة الكردية بالشمال، وكذلك في الجنوب حيث الشيعة، وإن كان بدرجة أقل. إضافة إلى عقوبة الحظر الاقتصادي المفروضة على العراق، والتي قلصت بشكل حاد قدرته على تسويق نفطه.

وعلى الجانب السياسي، فإن بقاء نظام صدام حسين الدكتاتوري جاء على حساب مبدأ الشرعية ذي الأهمية الكبرى، إذ يملك العراق - في ظل نظام حكم صدام حسين - سجلاً غاية في السواد، يصور العراق كدولة بوليسية قمعية. وطالما بقى صدام حسين في السلطة، ستظل الفجوة قائمة في المجتمع العراقي بين القيادة السياسية وجماهير الشعب.

وبرغم ذلك فسوف يظل العراق قوة يحسب حسابها في منطقة الخليج لسنوات عديدة قادمة. فاحتياطياته الغنية من النفط، وكفاءة فئة التكنوقراط لديه، وعدد سكانه

الضخم نسبياً (إذ يحتل المرتبة الثانية في الخليج بعد إيران) تعد مؤشرات على الأهمية التي يتمتع بها العراق على الأمد الطويل. أما في الوقت الحاضر، فسيظل العراق في حالة الضعف والاحتواء التي يعانيها منذ حرب الخليج الثانية. وقد أدت التداعيات المستمرة لهذه الحرب إلى تهديد وحدة الأراضي العراقية، وقلصت قوته الاقتصادية والسياسية، وشوهت صورته الوطنية.

الولايات المتحدة الأمريكية : القوة الدولية المهيمنة الدخيلة

شهدت منطقة الخليج خلال تاريخها الحديث وجود قوى عالمية عظمى، تركت أثراً عميقا في ديناميكية المنطقة من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد مارس الهولنديون ثم البريطانيون نفوذاً كبيراً في المنطقة، منذ القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين. وسيطر البريطانيون، بصورة خاصة، على شؤون منطقة الخليج ما يزيد على قرنين من الزمان. إذ ظلت بريطانيا العظمى تشرف على شؤون المنطقة حتى أوائل السبعينيات من خلال مجموعة واسعة من الوسائل مثل **شركة الهند الشرقية** الواسعة الانتشار، **والبحرية الملكية، وقوات ساحل عمان**. وابتداءً من أوائل القرن التاسع عشر "أدرج الخليج العربي ضمن النظام العالمي لإمبراطوريتها غير الرسمية"[(11)].

وفي عام 1968، أعلنت بريطانيا العظمى عزمها على سحب قواتها من شرقي السويس، ونفذت هذا القرار الدراماتيكي عام 1971. وخلال ربع القرن الماضي، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة تدريجياً، وتولت - بمرور الزمن - المزيد من المسؤوليات. وعجلت مصالحها الاقتصادية بتعاظم وجودها في الخليج، هذه المصالح التي تعتمد على تأمين وضع متميز للحصول على المخزون النفطي الوفير في منطقة الخليج.

وبسبب النفط تميزت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالسلاسة، وتوثقت عن طريق التبادل التجاري. ويقدم

الجدول (1:5) البيانات التي توضح مدى قوة هذه الروابط التجارية. ففي الفترة الممتدة ما بين نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991 ونهاية عام 1994، صدّرت الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 41 مليار دولار من البضائع إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبالمقابل، بلغت قيمة الواردات الأمريكية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 46 مليار دولار. ويمثل النفط الخام أكثر من 90٪ من الواردات الأمريكية من المملكة العربية السعودية والكويت، وإذا أضفنا المنتجات المكررة والمشتقات، ستبلغ نسبة المنتجات المتعلقة بالنفط أكثر من 95٪ من مجموع الواردات الأمريكية من هاتين الدولتين الخليجيتين. ويشير الجدول (1:5) أيضاً إلى الوزن الاقتصادي الغالب للمملكة العربية السعودية، التي تستأثر بحوالي 75٪ من حجم النشاط التجاري فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول (1:5)

حجم التبادل التجاري الأمريكي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1991-1994 (بملايين الدولارات)

الدولة	التبادل التجاري	السنة				المجموع
		1991	1992	1993	1994 *	
المملكة العربية السعودية	الصادرات	6,572.0	7,163.3	6,665.6	5,719.8	26,120.7
	الواردات	10,978.3	11,285.7	8,431.5	7,009.8	37,705.3
الكويت	الصادرات	1,228.3	1,326.9	1,009.0	997.0	4,561.2
	الواردات	35.9	310.0	2,003.4	1,644.8	3,994.1
الإمارات العربية المتحدة	الصادرات	1,455.7	1,552.4	1,811.4	1,497.2	6,316.7
	الواردات	713.9	871.9	744.5	462.2	2,822.5
البحرين	الصادرات	501.0	488.7	653.1	620.4	2,263.2
	الواردات	86.8	71.2	109.4	140.0	407.4
عُمان	الصادرات	203.5	257.4	265.3	286.8	994.8
	الواردات	115.0	207.3	305.0	347.0	974.3
قطر	الصادرات	147.4	189.1	166.3	155.6	658.4
	الواردات	29.7	76.0	72.3	88.6	266.6

مجموع الصادرات الأمريكية 40,915,000

مجموع الواردات الأمريكية 46,170,200

* التقديرات عن هذه السنة تستند إلى إحصائيات (كانون الثاني / يناير - حزيران / يونيو 1994)

المصدر: وزارة التجارة الأمريكية.

وفي الفترة ما بين عامي 1987 و 1993، تضاعف حجم التبادل التجاري الإجمالي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وخلال تلك السنوات، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط الخام للولايات المتحدة، وبلغت مبيعاتها ضعفي مبيعات أية دولة أخرى تقريباً. وأصبحت بحلول عام 1995 واحدة من بين أكبر خمسة عشر شريكاً تجارياً دولياً للولايات المتحدة. إذ يفوق حجم التبادل التجاري للمملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة – في الوقت الحاضر – حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة مع العديد من الدول كأستراليـــا وسويسرا وإسرائيل والهـــند وإسبانيا وإندونيسيا والبرازيل[12].

إن ما عزز الوجود الأمريكي المباشر – الذي لم يسبق له مثيل في منطقة الخليج – هو تلك الحالة من عدم الاستقرار وما أشاعته من فوضى، نتيجة للأحداث المتتالية، بدءاً من قيام الثورة الإيرانية عامي 1978 ـ 1979، ومروراً بالحرب الإيرانية ـ العراقية بين عامي 1980 ـ 1988، ثم انتهاءً بالغزو العراقي للكويت عام 1990. فإلى جانب وجودها التجاري والعسكري الضخم في المملكة العربية السعودية، تحتفظ الولايات المتحدة في مياه وموانئ الخليج بحوالي 10,000جندي، وزادت عدد طائراتها المتمركزة بالمنطقة من 70 ـ 130 طائرة، لتنفيذ المهام طويلة الأجل، وذلك عقب قيام صدام حسين في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 بتحريك قواته باتجاه الحدود الكويتية على نحو ينذر بالسوء. كما قامت بتخزين مسبق للعتاد بحجم لواءين مدرعين في الكويت وقطر، وبدأت التفاوض مع دول الخليج الأخرى لقبول لواء ثالث[13].

وفي خطاب الاتحاد في 23 كانون الثاني/ يناير 1980، قال الرئيس جيمي كارتر إن "أية محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يقاوم مثل هذا الاعتداء بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية"[14]. وقد أكد جميع الرؤساء الأمريكيين منذ عهد الرئيس كارتر على هذا الالتزام غير العادي، واشتركت القوات الأمريكية بالتالي في العديد من المهام العسكرية في المنطقة. وخير مثال على ذلك بالطبع، هو نقل ما يقارب نصف مليون جندي أمريكي إلى منطقة الخليج في الحرب ضد العراق عامي 1990 ـ 1991.

إذا حللنا موقع القوة الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية – في مستطيل التوتر بالخليج – نجد الحقيقة التي لا جدال فيها، وهي أن القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الأمريكية تتفوق بشكل ساحق على قدرات أي دولة من الدول المطلة على الخليج . وقد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بدور القوة العظمى الوحيدة في العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وشهد العالم بشكل مباشر الإمكانيات التدميرية الهائلة للقوة التكنولوجية والعسكرية الأمريكية في منطقة الخليج أثناء الحملة التي قادتها أمريكا ضد العراق عامي 1990 ـ 1991 .

وعلى الرغم من الإمكانيات الساحقة للقدرات الأمريكية، فإن هذه القوة العالمية المهيمنة مقيدة فيما يتعلق باستخدام كامل قوتها في منطقة الخليج. فمن الناحية الجغرافية، يبعد الخليج 8000 ميل (12875 كيلو مترا) عن الأراضي الأمريكية. وهذه الحقيقة وحدها تفرض قيوداً وتكاليف على هذا الطرف الخارجي الفاعل. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية "وضعت مسبقاً" الأسلحة والتسهيلات العسكرية والقوات في المنطقة، إلا أنه يتعين عليها المحافظة على حبل النجاة الطويل والمكلف، الممتد إلى مسرح العمليات في منطقة الخليج.

أما أخطر عقبة تواجه الوضع الأمريكي في هذا الشأن ، فهي القيود السياسية الداخلية. ونظراً لكونها القوة العظمى الوحيدة في العالم، تضطر الولايات المتحدة – تحت وطأة الضغوط المتزايدة – للتدخل في عدد من مناطق الاضطرابات المتفجرة في مختلف أنحاء العالم. فقد اندلعت الاضطرابات في السنوات الأخيرة في أماكن مثل الصومال ورواندا والبوسنة وكوريا الشمالية وكوبا وهاييتي، وحدثت ضغوط بدرجات متفاوتة لحث أمريكا على التدخل في كل من هذه الحالات، خاصة وأن هذا العالم الشديد التفكك من المؤكد أن يزداد فيه عدد النزاعات والأزمات الخطيرة. وفي وضع كهذا، لابد – حتى لهذه القوة العالمية المهيمنة – من أن تواجه قيوداً اقتصادية وسياسية وعسكرية.

وعلى الصعيد المحلي، تواجه الولايات المتحدة مشاكل داخلية في كل المجالات، بدءاً من الرعاية الصحية والتعليم، وانتهاءً بالجريمة والمخدرات والتدهور البيئي.

ومواجهة هذه القضايا تستلزم رأس مال سياسي وطاقة اجتماعية وموارد مالية. ويرى كثير من الأمريكيين، من داخل الحكومة وخارجها، أن هذه الأولويات المحلية أكثر إلحاحا، ولهذا يتراجع تأييد الشعب الأمريكي للتدخلات الأمريكية في الخارج أو تمويلها.

يتغاضى المراقبون أحياناً عن التكاليف المالية الضخمة للتدخل العسكري في الخليج. وتشير التقديرات، على سبيل المثال، إلى أن نقل مجموعة قتالية لحاملة طائرات واحدة من المحيط الهادي إلى الخليج يكلف أكثر من 150 مليون دولار[15]. وبينما تراوحت معظم التقديرات الرسمية لتكلفة التحرك العسكري الأمريكي إلى الخليج – الذي حدث في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 – ما بين عدة مئات من ملايين الدولارات إلى مليار دولار، إلا أن التكلفة الفعلية بلغت ما يقارب 5 مليارات دولار. وبرغم أن حلفاء أمريكا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحملوا معظم هذه التكاليف، فإن تلك النفقات تمثل عبئاً ثقيلاً حتى على الدول الغنية بالنفط، التي هي في أمس الحاجة إلى هذه الأموال للوفاء بمتطلباتها التنموية والأمنية المتزايدة.

ومع مرور الزمن، يبدو أن الولايات المتحدة لن تتدخل – على المستوى الدولي – إلا في الظروف الاستثنائية، ولن تقوم بالتدخل مستقبلاً إلا إذا كان هناك تهديد فوري ومباشر للمصالح الأساسية للولايات المتحدة، وإذا كانت تكاليف هذا التدخل (المالية والبشرية) متواضعة ومعقولة. وأظهرت تجربة الصومال أن للشعب الأمريكي طاقة محدودة على تحمل تلك الأنشطة التي تودي بحياة الأمريكيين في أماكن بعيدة.

وعلى الرغم من التكاليف الباهظة والآلام التي سببتها حرب الخليج الثانية عامي 1990 ـ 1991 ، فقد أثبتت الولايات المتحدة أنها سوف تتدخل في المنطقة عندما تتعرض مصالحها الحيوية المنظورة للتهديد. وقد أسفر تحرك القوات العراقية باتجاه الحدود الكويتية في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 عن رد عسكري أمريكي دراماتيكي، وإن كان محدوداً مقارنة بما حدث في حرب عامي 1990 ـ 1991. ومن المشكوك فيه أن تستطيع هذه القوة العالمية المهيمنة الرد إلى الأبد، مستخدمة مئات الآلاف من الجنود كلما

انفجرت أزمة في الخليج. وبالتأكيد سوف يواصل العراق، وربما إيران أيضاً، اختبار قوة العزيمة الأمريكية وجس قدرتها على نشر قواتها في منطقة الخليج.

والخلاصة أنه بغض النظر عن القوة الهائلة التي تحظى بها هذه الدولة العالمية المهيمنة، مقارنة بباقي الأطراف، إلا أن السؤال هو هل لدى الولايات المتحدة الأمريكية الاستعداد والقدرة للتدخل في الأوضاع المتأزمة المنتشرة في كل أنحاء العالم؟ مع الأخذ في عين الاعتبار أن هنالك قيوداً تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل رغم تفوقها الواضح على الأطراف الأخرى وفق جميع المقاييس.

دينامية عدم استقرار النظام في منطقة الخليج

إن أفضل وصف يمكن إطلاقه على النظام الخليجي هو مستطيل التوتر، هذا التوتر الذي يشكل تحدياً للنظام، فكل طرف من الأطراف الفاعلة في صراع متوازن دقيق مع الأطراف الأخرى. وهناك استثناء مهم وحيد لمستطيل التوتر- أي ذلك المستطيل الهش ذو التوازن الدقيق - وهو أن القوة المهيمنة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية) دخلت هذا النظام من خلال ترتيبات تعاونية مشتركة مع الطرف المتمثل في الائتلاف الهش (مجلس التعاون لدول الخليج العربية). وهذا الوجه الوحيد من التعاون يشكل وضعاً يقوم فيه أضعف الأطراف الثلاثة في المنطقة بتعزيز موقعه عن طريق طرف خارجي. وبالنسبة لمنطقة الخليج، فإن خط التحالف بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل القوة الغالبة المكرسة للحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة. وسبق أن قدم الشكل (1:5) تمثيلاً بيانياً لهذا النموذج الهندسي.

ونظراً لأن القوة المهيمنة العالمية تقف بقوة خلف الطرف الأضعف الذي يؤيد استمرار الوضع الراهن، فإنها تجد نفسها - لا محالة - في نزاع مع القوتين الإقليميتين المؤيدتين للتغيير، أي إيران والعراق، وهما بدورهما في حالة نزاع مع بعضهما البعض. فالقوة الثورية المهيمنة إقليمياً (إيران)، تعتبر خصماً طبيعياً للدولة المعتدية ذات النزعة العسكرية (العراق)، ويسعى كل منهما إلى السيطرة الإقليمية. وفي هذا

الوضع، فإن طرف الائتلاف المؤيد لاستمرار الوضع لراهن (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) ونصيره القوة المهيمنة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية)، من مصلحتهما إذكاء وتشجيع التوتر الطبيعي القائم بين الطرفين الأقوى في المنطقة.

لهذا السبب، لاقت الحرب الإيرانية-العراقية في الثمانينيات تأييداً بدرجات متفاوتة من قبل الدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن حليفها الخارجي الولايات المتحدة الأمريكية. وقدم كل منهما قدراً كبيراً من العون إلى الدولة العراقية المعتدية أثناء الحرب، استناداً إلى حساباتهم التي استنتجوا منها أن العراق يمثل تهديداً أقل خطورة على النظام الخليجي من إيران. ونظراً لضخامة عدد سكان إيران بتركيبته المختلفة (من الفرس الشيعة)، وعقليتها الثورية المتنامية التي فجرتها ثورة 1978-1979، اعتبرت القوى الإقليمية والعالمية - المؤيدة للوضع الراهن - أن إيران تشكل تهديداً خطيراً. وفي هذه الحالة، لم تشعر القوة المهيمنة عالمياً أن أصدقاءها الإقليميين يتعرضون للتهديد فحسب، بل وجدت نفسها أيضاً - في الإطار الدولي الأوسع - هدفاً مباشراً للعداء الذي تكنه لها الدولة الثورية المهيمنة في منطقة الخليج. ونظراً لما قدمته الولايات المتحدة لنظام الشاه من دعم واسع ومعارضتها النشطة للثورة، فقد كان محتماً عليها أن تدخل في صراع مع إيران ما بعد الثورة.

إن النظام الخليجي يتسم بطبيعته بدرجة عالية من عدم الاستقرار. ويمكن للحسابات والمفاهيم الخاطئة من قبل أي طرف أو مجموعة من الأطراف أن تقود مباشرة إلى العنف وإلى انهيار النظام. وقد حدث هذا بالفعل، عندما انقلبت الدولة العدوانية ذات الروح الحربية، أي العراق، على جارتها الأضعف، وعلى من كانوا بالفعل حلفاءها إلى عهد قريب، أي دول منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وشنت عدواناً عسكرياً على الكويت في آب/ أغسطس عام 1990. ولم يحبط العدوان العراقي سوى التدخل الواسع للمجتمع الدولي دفاعاً عن مصالح دول المنطقة. ومن خلال هذا التدخل، نجح التحالف في الدفاع عن وجود الكويت، بل عن بقاء مجلس التعاون ذاته، لأن فقدان الكويت كان سيؤدي إلى تمزيق مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإضعافه بدرجة كبيرة. كما أن التدخل العسكري للولايات المتحدة (وهي القوة المهيمنة عالمياً)، قد حافظ بشكل عام على الوضع السياسي الراهن في منطقة الخليج، على الأقل في الوقت الراهن.

ويمثل الشكل (1:5) خطوط الصراع الخمسة؛ وهي خط إيران ـ العراق، وخط العراق ـ دول مجلس التعاون، وخط مجلس التعاون ـ إيران، وخط إيران ـ الولايات المتحدة، وخط الولايات المتحدة ـ العراق. أما خط التعاون الوحيد فيتمثل في العلاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن تنفجر الصراعات العنيفة في أي وقت على خطوط التوتر الرئيسية الخمسة. خاصة وأن حدة التوتر بين أطراف النظام الخليجي تزداد عمقاً بمرور الزمن.

عندما تواجه أطراف هذا النظام - المتسم بالتوتر المتوازن - مشاكل داخلية خطيرة، فمن المحتمل أن تقوم بأنشطة سياسية خارجية أكثر عدوانية. ونظراً لأن كلا من إيران والعراق - بصورة خاصة - يواجهان أزمات داخلية عديدة، فإنه يمكننا أن نتوقع استمرار المشاكل في إطار خطوط الصراع الحالية. وهناك أمثلة عديدة على هذا المبدأ الخاص بالعلاقة بين الأزمات الداخلية والخارجية في منطقة الخليج. لقد قام صدام حسين بغزو إيران في الوقت الذي كان فيه الخطاب الثوري الصادر عن إيران يثير الاضطراب الداخلي في أجزاء من العراق وعبر الخليج. وقد كان بإمكان إيران أن تحقق وقفا لإطلاق النار يرجح كفة مصالحها، ولكن آية الله الخميني، من منطلق إنقاذ الثورة من خطر التداعي، فضل مواصلة الحرب. ثم قام صدام حسين بمهاجمة الكويت عندما كان نظامه السياسي ونظامه الاقتصادي يترنحان، في أعقاب حربه الطويلة مع إيران. وتستغل إيران التصرفات الأمريكية المعادية لحشد التأييد الشعبي، وبدورها تستغل الحكومة الأمريكية السلوك الإيراني من أجل حشد تأييد الشعب الأمريكي لسياساتها في الشرق الأوسط.

وتتصل الملاحظة الثانية - فيما يخص عدم الاستقرار المتزايد في منطقة الخليج - باتساع رقعة التأثيرات التي تخلفها الصراعات. ففي منطقة الخليج، حيث يتسم النظام بالتشابك والتداخل وبوجود حلقات التنافس عبر السنين، قد يؤدي أحد النزاعات إلى تفاقم نزاع آخر. فالثورة الإيرانية التي أحدثت دوياً أواخر السبعينيات أدت إلى الحرب الإيرانية ـ العراقية في الثمانينيات، وهذه الحرب أدت بدورها إلى حرب التحالف في الكويت ضد الغزو العراقي أوائل التسعينيات، ومن غير المرجح أن تنتهي حلقة الصراع الآن.

في مثل هذا النظام المتقلب، من الصعب جداً على أي طرف من أطراف النظام الخليجي أن ينأى بنفسه عن الصراعات الإقليمية. ويزداد احتمال نشوب الصراعات بسبب وجود ثروة طبيعية وفيرة في المنطقة متمثلة في النفط، مما يزيد من هذه الاحتمالات. ولذلك نجد أن كافة دول الخليج - في كلتا الحربين الأخيرتين في المنطقة - قد شاركت إلى جانب هذا الطرف أو ذاك. ففي الحرب الإيرانية ـ العراقية الطويلة، وقفت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - بشكل عام - إلى جانب العراق، وفي الحرب التي تلتها وقفت ضد العراق.

ونظراً للثروة النفطية الهائلة والموقع الجغرافي الاستراتيجي، فإن منطقة الخليج ترتبط ارتباطاً وثيقا بالنظام العالمي. وأثناء سنوات الحرب الباردة عندما كانت هناك قوتان مهيمنتان في العالم، كان كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية يرتبط ارتباطا وثيقاً بالشبكة الخليجية؛ فالاتحاد السوفيتي يرتبط بهذه الشبكة من خلال صلاته بالعراق، والولايات المتحدة ترتبط بها من خلال علاقاتها مع إيران والمملكة العربية السعودية. ومع انهيار نظام الشاه في إيران، ثم نهاية الحرب الباردة، اضطرت الولايات المتحدة إلى الإبقاء على قناة اتصال واحدة في الخليج هي المملكة العربية السعودية، وبشكل عام مع منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وحلت سياسة القطب الواحد محل سياسة القطبين، ولذلك عملت القوة العالمية المهيمنة على تقوية هذا الارتباط الرئيسي وتعزيزه، عن طريق إقامة الصلات الوثيقة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فتصدت الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مما يعني أن القوة المهيمنة العالمية والقوة المهيمنة الإقليمية تقفان موقف المواجهة المتشددة ضد بعضهما البعض، وتعد هذه المواجهة أكثر خطوط التوتر أهمية كما يبين الشكل (1:5) [انظر تحديداً الخط د].

القوة المهيمنة الإقليمية والقوة المهيمنة العالمية:

تعـــاون أم صـــراع؟

الدولتان الثوريتان في منطقة الخليج، العراق وإيران، هما أكثر دول المنطقة سكاناً وأقواها من الناحية العسكرية. واستناداً إلى تقديرات ديمجرافية من مصادر موثوقة،

سيبلغ عدد سكان هاتين الدولتين أكثر من 80٪ من عدد سكان منطقة الخليج بحلول عام 2025 [16]. ولذلك يبدو أن إيران والعراق واثقتان من النفوذ المتميز الذي سوف تحظيان به في المنطقة في السنوات القادمة. وعلى المدى القصير، فإن العراق - الدولة العسكرية المعتدية، التي يحكمها الآن صدام حسين - يجب أن يُنظر إليها باهتمام خاص، وإن كانت النظرة الاستراتيجية تدل على أن إيران هي الدولة الأكثر أهمية.

أما إيران - التي يصل عدد سكانها إلى أكثر من ثلاثة أمثال عدد سكان العراق - فيبدو أنها قد ضمنت لنفسها موقع القوة المهيمنة الإقليمية ما لم تحدث فيها كارثة اقتصادية أو سياسية كبيرة. ولذا فمن الصعب مناقشة أية اتفاقية إقليمية أو معاهدة أمنية بشكل جدي - حتى الآن - بغير المشاركة الفعالة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وبرغم أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودوله الأعضاء يقومون - إلى جانب العراق - بدور مهم في تحديد المستقبل السياسي لمنطقة الخليج، إلا أن مصير المنطقة ربما يقرره أساساً تطور العلاقة بين القوة المهيمنة الإقليمية، إيران، والقوة المهيمنة العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية. فإذا استمرت هذه العلاقة المتوترة المتسمة بالتنازع والعداء الصريح في التدهور، فإن ما هو قائم اليوم من توازن سياسي مشوب بالتوتر يمكن أن ينفجر غداً بسهولة على شكل صراع عنيف. أما إذا تحسنت هذه العلاقة واتسمت بالاعتدال، فمن المحتمل أن يكون الوضع في منطقة الخليج أكثر استقراراً وتفاؤلاً لدول المنطقة وشعوبها.

منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية في أواخر عام 1978 ساءت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ السخط الأمريكي على السلوك الإيراني ذروته عندما قام متطرفون إيرانيون عامي 1979 ـ 1980 باحتجاز 52 دبلوماسياً أمريكياً لمدة 444 يوما. وفي الوقت ذاته، لم تنس إيران المعارضة الأمريكية الشديدة لثورتها، وانحياز الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب العراق أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية الطويلة والباهظة التكاليف.

إن لدى كل من القوتين المهيمنتين - الإقليمية والعالمية - قائمة طويلة من الشكاوي ضد بعضهما البعض؛ فالولايات المتحدة تشجب دعم إيران للعنف السياسي في الخارج

(لا سيما الدعم الذي تقدمه لجماعتي "حزب الله" في لبنان و "حماس" في فلسطين)، وسجلها الداخلي الملطخ بالدماء في مجال حقوق الإنسان، وسياستها الخارجية المستقلة، بما في ذلك معارضتها الرسمية المعلنة لمحادثات السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية. ومن جهة أخرى، لم ينس الإيرانيون تموز/ يوليو عام 1988 حين قامت السفينة الحربية الأمريكية المتطورة "فينسنز" طراز إيجيس بإسقاط طائرة ركاب مدنية إيرانية من نوع إيرباص، وقتل جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم 290 راكباً. وغضب الإيرانيون بشدة عندما أدلى الناطقون باسم الحكومة الأمريكية بتصريحات كاذبة عن الحادث، وعندما مُنح ضابط البحرية الأمريكي الذي أمر بالهجوم وسام التقدير[17]. كما أن إيران الواقعة على الخليج، والتي تمتد سواحلها عليه لمسافة 1500 ميل (2,414 كيلو متراً)، تعارض أن يكون للولايات المتحدة - التي تبعد عن الخليج بـ 8000 ميل (12,875 كيلو متراً) - مثل ذلك الوجود العسكري الضخم، وتشعر بالاستياء إزاء العديد من الممارسات التي تقوم بها أمريكا بهدف العقاب، مثل فرض الحظر الاقتصادي الذي يمنع إدخال معظم البضائع الإيرانية إلى أمريكا.

إن المعارضة النشطة التي تبديها حكومة الولايات المتحدة تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية لها سببان رئيسيان يعزز كل منها الآخر. أولاً، انتهجت واشنطن سياسة خارجية تمت صياغتها بصورة فجة وتعارض بشكل عام ظهور قوى مهيمنة إقليمية. وبطبيعة الحال انطبقت هذه السياسة بصورة خاصة على القوى الإقليمية الكبرى التي تمسكت بسياساتها الخارجية المستقلة، مثل كوريا الشمالية والصين في شرق آسيا، وفيتنام الشمالية في جنوب شرق آسيا، ونيكاراجوا وكوبا في أمريكا اللاتينية، والسودان وليبيا في شمال أفريقيا، وإيران وسوريا في الشرق الأوسط[18]. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، وانفرادها بدور القوة العظمى الوحيدة في العالم، تسعى الولايات المتحدة - من خلال هذا الموقع - إلى الحيلولة دون تشكيل جيوب للقوة لا تخضع لسيطرتها.

وتبدي الحكومة الأمريكية معارضة شديدة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، لأنها تشكل تهديداً قوياً للمصالح الاقتصادية الأمريكية. فسلوك إيران السياسي المستقل

تماما (والذي يُنظر إليه غالبا على أنه تمرد) - في منطقة تطفو فيها المصالح الاقتصادية الغربية فوق بحر من النفط - هي مسألة تثير قلقاً شديداً في واشنطن. كما أن موقع إيران الجيو-استراتيجي الحساس يلقى اهتماماً في الشمال، حيث تتهافت الشركات العالمية (بما فيها الشركات الأمريكية) على توقيع الامتيازات في حوض بحر قزوين[19]. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تظل شديدة الالتزام بحماية مصالحها الاقتصادية في الخليج، ومن هنا كان الحشد الضخم من القوات الذي استخدمته الولايات المتحدة ضد العراق في حرب الخليج الثانية. وكان السبب الرئيسي لهذا التدخل هو حماية أمريكا لإمداداتها من نفط الشرق الأوسط، وإن لم تعترف بذلك في حينه. وتتجلى طبيعة هذا الالتزام المستمر في ردود الفعل السياسية الحادة والحشد العسكري الذي قامت به أمريكا، رداً على تحريك صدام حسين لقواته باتجاه الحدود الكويتية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1994.

إن الحملة المناوئة لإيران، الدائرة الآن في الولايات المتحدة، تلقى تشجيعاً ودعماً من جهات سياسية تسعى حثيثا إلى تحقيق أهدافها الخاصة، منها طرفان يتمتعان بنفوذ خاص. الأول هو جماعة إيرانية راديكالية معارضة تسمى "مجاهدين خلق" (مجاهدي الشعب)، وقد نجحت في إقامة جهاز دعائي على المستوى الدولي يتميز بدرجة عالية من الفعالية، لا سيما في واشنطن. لكن "مجاهدين خلق" شوهت سمعتها بنفسها وجلبت لنفسها الخزي داخل إيران ذاتها، عندما أنشأت مقرها الرئيسي في العراق حيث تلقت الدعم والتشجيع من نظام صدام حسين. ورغم إخفاقها الواضح في إيران، فقد استطاعت "مجاهدين خلق" اكتساب شعبية كبيرة لدى مجموعة من المؤيدين المتحمسين لها في الكونجرس، وإن كانوا قليلي المعرفة بالمسألة الإيرانية[20].

أما الصوت الآخر الذي يشجب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنبرة عالية فهو الحكومة الإسرائيلية. والزعماء الإسرائيليون واضحون تماما في موقفهم هذا، إذ يعتبرون إيران "العدو رقم 1" لإسرائيل، بل إنهم "استنفروا المؤسسة السياسية والفكرية الإسرائيلية من أجل إيصال هذه الرسالة"[21]. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي،

سعت إسرائيل إلى المحافظة على وضعها المتميز لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بجذب الانتباه إلى التهديد العالمي الجديد الذي تمثله "الأصولية" الإسلامية بصورة عامة، وإيران على وجه الخصوص.

لهذه الأسباب ولغيرها فإن خط الصراع بين إيران والولايات المتحدة يتسم بدرجة عالية من التوتر (انظر الخط د في الشكل 1:5)، وخط التنافس هذا تطغى حدته على سائر خطوط التنافس الأخرى المتأصلة في النظام الخليجي .كما أن الوجود الأمريكي الضخم - الذي لم يسبق له مثيل في كل أنحاء الخليج - يضع الدولتين في موقع خطير من حافة المواجهة المباشرة. وطالما استمرت المواجهة بين القوة المهيمنة الإقليمية والقوة المهيمنة العالمية، فإن الاستقرار السياسي في منطقة الخليج سيظل محفوفا بالمخاطر.

كلما ناورت القوة المهيمنة العالمية لتضغط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من أجل التضييق عليها وعزلها وإضعافها، فإنها في الواقع تشد من أزر قوى التطرف التي لا تزال كامنة داخل إيران. ويخشى أن تتسبب هذه السياسة بإذلال القوة المهيمنة الإقليمية وشل قدرتها، مما قد يدفعها إلى اتباع نهج سياسي يتسم بالمزيد من اليأس والعدوانية. وكلما ازداد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، اقترب احتمال الانفجار العنيف في مستطيل التوتر.

يضاف إلى ذلك أن الدولة العسكرية العدوانية في المنطقة، أي العراق، بتحركاتها السياسية والعسكرية التي لا يمكن التنبؤ بها، سوف تشكل أيضاً تحدياً مباشراً وعنيفاً لاستقرار منطقة الخليج. فمعظم العراقيين، على سبيل المثال، لديهم التزام بالاستيلاء على الكويت، وقناعة بأنها جزء من العراق. ونظراً لأن إيران هي الدولة الخليجية الوحيدة القادرة على مواجهة العراق، فإن للجمهورية الإسلامية الإيرانية أهمية خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أما إذا تم استعداء إيران - نتيجة الضغوط الشديدة من القوة المهيمنة العالمية - فمن المحتمل أن تتحالف مع العراق بدرجات وأشكال مختلفة، وسيشكل مثل هذا التحالف كارثة لمنظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو ما يتطلب من القوة المهيمنة العالمية التزاما تاما وطويل الأمد بدعم دول مجلس التعاون.

وفي مثل هذا الوضع، فإن من مصلحة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن تعمل على تخفيف حدة التوتر وتقليل احتمالات المواجهة بين إيران والولايات المتحدة. ونظراً لأن الطرف الممثل بمجلس التعاون لدول الخليج العربية (في مستطيل التوتر) هو القوة الإقليمية الوحيدة المتحالفة مع القوة المهيمنة العالمية، فإن أعضاء هذا الائتلاف هم وحدهم القادرون منطقياً على التأثير في سلوك أمريكا كقوة عظمى.

في السنوات الأولى لقيام الثورة، تبنت إيران موقفا غير ودي، إن لم نقل عدائياً، تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقامت الجمهورية الإسلامية من خلال الإذاعة والتلفزيون بنشر "التبليغات" (أي الدعاية المقدسة) عبر الخليج. وفي بعض الأحيان قامت الجماعات الموالية لإيران بأعمال عنف وأنشطة تخريبية في شتى دول الخليج. ولكن بعد وفاة الخميني وانتهاء الحرب مع العراق بدأت هذه السياسة تتغير في أواخر الثمانينيات. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1989 عقدت إيران مؤتمراً دولياً كبيراً في طهران تحت عنوان "الخليج الفارسي"، وقد استغلت إيران هذا المؤتمر لإعلان سياسة خارجية جديدة تجاه منطقة الخليج العربي تدعو إلى التضامن (هامبستيجي) والتعايش السلمي مع جيرانها المباشرين. ومنذ ذلك الحين قامت القوة المهيمنة الإقليمية ببعض الأعمال لتخفيف حدة التوتر وانعدام الثقة بينها وبين كتلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولكن برغم الإشارات الودية المتفرقة التي ترسلها إيران إلى جيرانها المباشرين(باستثناء العراق)، فإن خط التوتر بين الجمهورية الإسلامية وجيرانها العرب في مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيظل قائماً (انظر الخط أ في الشكل 1:5). ويساهم في استمرار هذا التوتر بعض القضايا، مثل استمرار الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية الثلاث، أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والنزاع حول العدد المخصص للحجاج الإيرانيين وسلوكهم أثناء موسم الحج، وكذلك الخلافات الجوهرية في السياسة الخارجية فيما يخص مسألة الصراع العربي-الإسرائيلي. لقد تصرفت إيران بأسلوب أخرق يعوزه اللباقة إلى حد بعيد فيما يتعلق بالخلاف حول جزيرة أبوموسى، الأمر الذي أثار استياء دولة الإمارات العربية المتحدة. كما ساهمت التصريحات المتناقضة ذات اللهجة الحادة، الصادرة عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في استمرار التوتر الكامن بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وطالما استمر الشعور بالعداء وانعدام الثقة بين القوة المهيمنة الإقليمية والقوة المهيمنة العالمية، فسوف ينعكس هذا على العلاقة بين القوة المهيمنة الإقليمية وبين الحلفاء المحليين للقوة المهيمنة العالمية. ويدرك الزعماء الإيرانيون هذه المسألة، ولهذا فهم يحاولون باستمرار في خطبهم تحذير دول منطقة الخليج من ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية، ويسعون في هذا السبيل - بطبيعة الحال - لجذب دول المجلس إلى المحور الإيراني.

لذلك، يعلن الزعيم الإيراني (الفقيه) علي خامنئي متحدياً أن إيران "لا تهاب ولا تخشى أحداً، وليست بحاجة لأحد"، ويمضي إلى القول إن "السياسة القديمة للاستعمار هي فرق تسد ... يزرعون بها بذور الشقاق"، ثم يدعو خامنئي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الاتحاد والتآزر والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في مواجهة أوربا وأمريكا اللتين "تريدان نفطاً رخيص الثمن". ويؤكد الرئيس رفسنجاني هذا المضمون في نداء مباشر إلى عرب الخليج بقوله "أيها الرفاق الأعزاء، لنجلس معاً، ولنكن أصدقاء. إن إيران هي الأقرب لكم، ونستطيع مساعدة بعضنا بعضاً وإقامة نظام للأمن الإقليمي، حتى لا نخضع لابتزاز أمريكا وجنودها، ولا نضطر لبيع نفطنا بأبخس الأسعار"[22].

لقد استطاعت دول منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية - كعهدها دائما - المحافظة على كياناتها السياسية من خلال البراعة والدهاء الدبلوماسيين. فقد حافظ قادتها على أنظمة حكمهم بذكاء، عبر مزيج من المشاركة السياسية التقليدية والاستعانة بأطراف خارجية من أجل التدخل في الوقت المناسب. وربما يكون من الملائم لدول المجلس- بينما يقف العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين - أن تفكر في تبني سياسات جديدة على المستويين المحلي والخارجي.

فعلى المستوى المحلي، تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديات جوهرية فيما يتصل بمسألتي الهوية والشرعية. وسوف يؤدي النجاح في معالجة هاتين القضيتين إلى تحقيق التضامن والمصداقية. حيث يتحتم على حكومات دول المنطقة معالجة هاتين القضيتين وفق استراتيجية وآلية مدروسة، تأخذ في عين الاعتبار المحددات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولها، لكي تصل بالمحصلة إلى تدعيم استقرارها. ومن هنا فإن انتهاج تلك الآلية من شأنه إحداث تحول ملموس في مستوى الوعي وهذا قد يقود بدوره إلى بلورة سياسة إقليمية جديدة.

ومن بين القضايا التي قد تتناولها مثل هذه السياسة، أن يتم الابتعاد - بشكل مدروس ومتأن - عن الاعتماد الكلي على دعم ومؤازرة قوة عالمية خارجية، وأن يحل محله علاقة متنامية قائمة على التعاون مع دول المنطقة، لا سيما مع القوة المهيمنة الإقليمية. أما الوجود الأمريكي المتزايد - بما ينطوي عليه من احتمال تحويل دول المجلس إلى مواقع عسكرية أمامية، أو حاملات طائرات أرضية للقوة المهيمنة العالمية - فسوف يقود بالتأكيد إلى استفزاز واستعداء القوى المحلية ذات التوجهات القومية، أو الحركات السياسية الإسلامية. وبدورها، فإن هذه القوى - إذا ما أطلق لها العنان - سوف تزيد من حدة المواجهة بين القوة المهيمنة العالمية والقوة المهيمنة الإقليمية.

إن البديل لما قد يحدث في المستقبل من عنف وصراع في مستطيل التوتر المتفجر، يتمثل في تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة، وإيجاد نوع من التقارب بين القوة المهيمنة العالمية وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولو حدث هذا، فإن خطوط الصراع التي تميز مستطيل التوتر يمكن أن يحل محلها تدريجياً علاقات قائمة على التعاون والتآزر. ويعكس الشكل الهندسي للنظام الخليجي اليوم، حالة من الاستقرار القسري المصطنع القصير الأمد، تخفي بين طياتها محوراً من عدم الاستقرار. أما النظام الخليجي الجديد فسوف يتسم ببعض الاضطرابات السطحية، بينما تتسم أسسه السياسية الاستراتيجية بالقوة والثبات والديمومة.

الفصل السادس

انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي: المنظور الخارجي

جفري كمب

يهدف هذا الفصل إلى دراسة تأثير السياسة الخارجية الإيرانية في الأمن الإقليمي، مع التركيز بشكل خاص على أمن دول منطقة الخليج. فقد قُدِّر لإيران - نظراً لتعدادها السكاني وتاريخها وجغرافيتها ومواردها الطبيعية - أن تلعب دوراً رئيسيا في أمن الخليج، بغض النظر عن شخصية من يتربع على عرش السلطة في طهران. ومن الواضح أن تمتُّع إيران بعناصر القوة والحماس والثقة بالنفس، في ظل إعادة بناء قواتها المسلحة، سيثير المشاكل بالنسبة إلى جيرانها الأضعف، كما يبرر ادعاءات البعض بأن إيران تريد فرض هيمنتها على المنطقة. ومن جهة أخرى فإن وجود إيران ضعيفة ومتوجسة ومنقسمة - كما هو الحال في الوقت الحاضر - يطرح تهديدات خطيرة مختلفة على الأمن الإقليمي. بل إنه لو قامت ثورة مضادة في إيران، وحولتها إلى دولة ديمقراطية على الطريقة الغربية، فإن نزاعاتها مع جيرانها من الدول العربية ومع الغرب، سوف تستمر حول نفس القضايا مثل إنتاج النفط وتحديد أسعاره، تماما مثلما كان عليه الوضع في عهد الشاه[1].

تظهر وسائل الإعلام الغربية والعديد من دول الخليج العربي النظام الإيراني في صورة شديدة السلبية، إذ يتهمونه بدعم الإرهاب في أوربا والأمريكتين وجميع أنحاء

الشرق الأوسط، وبزعزعة عملية السلام في الشرق الأوسط، وقتل المواطنين الإيرانيين وتعذيبهم، واضطهاد الأقليات الدينية - البهائية على وجه التحديد - والمطالبة علناً بإهدار دم سلمان رشدي، علاوة على المطالبة بمناطق حدودية على حساب مصالح جيرانها في الخليج العربي. كما أن إيران متهمة بإنشاء ترسانة ضخمة من الأسلحة تضم الغواصات المتطورة والصواريخ والطائرات المقاتلة المتقدمة، وربما الأسلحة النووية.

ويعارض مؤيدو إيران ما سبق ذكره، بل يدّعون أن إيران في الحقيقة هي الدولة المهدَّدة، وهي التي تفتقر إلى الإحساس بالأمن من الناحية العسكرية. حيث تواجه إيران - المعزولة دولياً - عدة مشاكل على كافة حدودها؛ فعلى الحدود الغربية والشمالية والشرقية توجد أنظمة خطرة أو غير مستقرة، قد تمتد أعمال العنف منها إلى إيران مما يؤدي إلى تقويض تماسكها الداخلي. أما في الجنوب فتوجد مجموعة الدول العربية الغنية المتوجسة، وهي مسلحة تسليحاً جيداً وتتمتع بحماية القوة العظمى الوحيدة في العالم. وبمعنى آخر، ليس من الصعب أن ندرك لماذا يشعر "أي" نظام في طهران بعدم الأمان، لوجوده في هذه المنطقة بالذات. فاعتبار إيران شيطاناً، وفرض مزيد من العزلة على قادتها، وزعزعة اقتصادها، كل ذلك من شأنه أن يعرض المنطقة بكاملها لأخطار وفوضى في المستقبل المنظور.

وقد بذل النظام الإيراني عدة محاولات لتحسين صورته أمام المجتمع الدولي بمؤسساته المالية الدولية، ولكنها لم تلق صدى طيباً. وشكل الوضع السياسي والعسكري البارز للولايات المتحدة، في منطقة الشرق الأوسط، تهديداً خطيراً للنظام الإيراني. ولم يكن تدمير آلة الحرب لدى صدام حسين - بسرعة وفعالية - الشيء الوحيد الذي ألقى الرعب في قلوب قادة إيران (رغم هزيمتهم المهينة والفادحة على يد هذه الآلة)، بل أيضا إدراكهم حقيقة أن الوجود الأمريكي في أعقاب عاصفة الصحراء مازال شديد الوضوح. فقد أصبحت دول الخليج العربية ترتبط بعلاقات عسكرية ثنائية رسمية مع الولايات المتحدة، وتقوم بتوسيع مجالات التعاون العسكري فيما بينها، علاوة على إقامة ترساناتها الخاصة بها. وكان رد فعل الولايات المتحدة الفوري والقوي تجاه التحركات العسكرية العراقية - في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 - معززاً لإدراك

قادة إيران بوجود تحالف بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومع إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط - نتيجةً لتفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية - نشأت مناطق حدودية جديدة ومتقلبة في غرب إيران وشمالها وشرقها، مما يشكل لإيران تحديات، ويخلق لها فرصا في الوقت ذاته. فإلى الغرب من إيران - حيث العراق المنهزم في عاصفة الصحراء - هناك نزاع بين الحكومة المركزية وبين الأكراد والشيعة. ومع أن تفكك العراق غير وارد، فإن مجرد عدم استقرار المنطقة - بسبب ضعف جيش وحكومة العراق - قد يؤدي إلى النيل من المكاسب التي حصلت عليها إيران. ومن الأمثلة الأخرى التي تلقي بعواقبها المباشرة على إيران، النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، والعلاقات بين أذربيجان المستقلة وأذربيجان الإيرانية. أما تأثير إيران في جمهوريات آسيا الوسطى الجديدة فسوف يعتمد على العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك البنية التحتية، أكثر من اعتماده على الروابط الأيديولوجية. وهناك مجموعة من الدول - منها روسيا على الأخص - لديها فرص من المرجح أن تمنع إيران من الانفراد بمكانة بارزة بين الأطراف الأجنبية الأخرى، التي تتدخل في تلك الجمهوريات.

وتأتي الصعوبات التي تواجهها إيران مع المجتمع الدولي - ومع الغرب ودول الخليج العربية بالذات - في وقت تتعرض فيه إيران إلى محن سياسية واقتصادية شديدة. ويستمر الصراع على السلطة بين الرئيس رفسنجاني وخصومه المحافظين بزعامة المرشد الديني الأعلى آية الله خامنئي، في ظل سخط داخلي متزايد، واقتصاد ضعيف، وعلاقات دولية متقلبة. وفي السنتين الأخيرتين ضعفت السياسات البراجماتية المعتدلة، التي بدأ الرئيس رفسنجاني في إرسائها عام 1990، أو تم التخلي عنها نهائياً.

وفي عام 1994 تعرضت إيران مرة أخرى لموجة من أعمال الشغب عمت مدنها. فالرواتب المتدنية، وتفشي التضخم، وارتفاع الأسعار، وقلة الوحدات السكنية،

والمصانع المعطلة، والبطالة، كل ذلك يمثل للغالبية العظمى مؤشرات يومية على الفوضى التي يتخبط فيها الاقتصاد الإيراني. ولجأت الحكومة إلى تأجيل الخطة الخمسية الثانية، وتشير التوقعات إلى تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي بمعدل 2٪ عام 1994، لأول مرة منذ خمس سنوات. وأصبح هناك حنين جارف للأيام الخوالي إبان حكم الشاه، حين كان رجال الدين لا يحركون ساكناً، وحين كان يُنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها صديقاً وليس "شيطانا أكبر". وما لم تحدث زيادة غير متوقعة في عائدات النقد الأجنبي، سوف تظل المشاكل الاقتصادية تخيم بظلالها على اقتصاد البلاد، وستتزايد الضغوط على رجال الدين ليتخلوا عن سيطرتهم على شؤون الحكم اليومية.

وفي الشهور الأخيرة برزت أمام الحكومة الحالية عدة تحديات أقل شأنا، وهو ما طرح سؤالا مهما: هل هذه التحديات دلائل مبكرة على السقوط الوشيك للنظام؟ أم أنها مجرد حوادث ليس لها قيمة ولا تأثير يذكر في تغيير المسار العام للدولة؟ فقد وجَّهت شخصيات عسكرية بارزة خطابات مفتوحة تدعو فيها الحكومة إلى التنحي عن السلطة. وطالب الكُتَّاب والمحامون الحكومة بحماية حرية التعبير. ونظمت المعارضة صفوفها لتتحدى النظام في الانتخابات البرلمانية. ويعتقد العديد من المراقبين أن الحكومة نفسها تواجه أزمة ثقة عامة، وأنها أصبحت في موقف الدفاع عن النفس.

وبرغم هذه الخلفية التي تتسم بالضعف والانشقاق، فما زالت إيران تشكل العديد من التهديدات للمصالح الإقليمية، والتي ينبغي دراستها بعناية. وتشمل هذه التهديدات التحديات العسكرية المباشرة لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واحتمال وجود برامج للأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ومحاولة قلب نظم الحكم في الدول الصديقة للولايات المتحدة، والقيام بأنشطة إرهابية ضد خصوم النظام في الداخل، وضد العلمانيين في الدول الإسلامية الأخرى، علاوة على معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن المفيد أن نفرق بين التهديدات العسكرية العلنية من جهة، وبين أعمال التخريب وممارسة الإرهاب من جهة أخرى.

ففي ظل تقلص المـوارد أصبحت إيران أكثر انتقاءً في دعمها للتيار الإسلامي المتشدد في الخارج. ولكي تزيد من فعالية تمويلها لهذا التيار حافظت إيران على دعم الحركات المتشددة وأعمال العنف التي تلفت انتباه وسائل الإعلام، بينما حجبت دعمها عن الحركات الإسلامية المعروفة.

التهديـدات العسـكرية

يسود لدى القادة العسكريين المتمرسين في إيران الاعتقاد بأن العامل الحاسم - في تشكيل البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط - هو القوة العسكرية المتفوقة. ولكن هذا الدرس كلفهم الكثير، من خلال هزيمتهم في الحرب الإيرانية ـ العراقية، ومما شاهدوه في عملية "عاصفة الصحراء" التي لا تزال صورتها عالقة بالأذهان. ونتيجةً لذلك، يعتقد هؤلاء القادة أن الاستعداد العسكري لابد أن يحتل الأولوية القصوى. فإيران لا يمكنها أن تعتمد على "حرب شعبية" تستخدم فيها معدات متهالكة للدفاع عن البلاد، بعكس ما كان يروج له الزعماء إبان الأيام الأولى للحرب الإيرانية ـ العراقية، التي كانت تسودها التصورات المثالية. وإنما تحتاج إيران - بدلاً من ذلك - إلى مخزون احتياطي ضخم من الأسلحة الحديثة وقوة عاملة محترفة. وتكمن المشكلة في افتقار إيران إلى الأيدي العاملة المدربة من جهة، وإلى التمويل اللازم من جهة أخرى، لمجاراة القدرات التقليدية للولايات المتحدة وحلفائها. ولذلك، قد تجازف إيران بتركيز استراتيجيتها على أعمال التخريب والإرهاب، مع البحث عن أقصر الطرق للحصول على أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك عدد محدود من الأسلحة النووية.

إعادة التسلح التقليدي

تسعى إيران في الوقت الحاضر إلى إعادة بناء وتشكيل قواتها المسلحة وتحديثها. وبرغم امتلاكها حالياً بعض المال اللازم لشراء أسلحة متقدمة من الأسواق العالمية، حيث الحصول على معظم الأسلحة ليس بالأمر الصعب، فإن أمامها مشكلة الاعتماد

على موردٍ موثــوق به . فروسيـــا - على سبيل المثال - قد تكون مصدرًا كبيراً للسلاح ، ولكن عليها أن تثبت قدرتها على دعم عملائها على المدى الطويل ، إذ يُعتقد أن هذه الخدمة متقلبة ولا يمكن الاعتماد عليها ، كما أن قطع الغيار غالباً ما تكون غير متوافرة . وقد أصبحت مسألة الأسلحة الروسية أكثر تعقيداً بالنسبة إلى إيران ، بسبب تعهد الرئيس الروسي بوريس يلتسن للرئيس كلنتون عام 1994 بعدم توقيع أية عقود دفاعية جديدة مع إيران ، وإن التزمت روسيا بتنفيذ العقود القائمة .

وتثبت الدروس المستفادة من العقوبات الدولية - التي فُرضت على إيران إبان حربها مع العراق - أن الاعتماد على الذات يجب أن يكون أحد الأهداف البعيدة المدى بالنسبة لإيران ، ولو لمجرد تجنُّب أي إحساس بالذل والمهانة في المستقبل . ويستلزم هذا الأمر زيادة الإنتاج المحلي من الأسلحة ومعدات الدعم ، وتقليل الاعتماد على الإمدادات الخارجية . بيد أن تخلُّف صناعة الأسلحة في إيران ، يجعل الأسلحة المنتجة محلياً أقل جودة بالتأكيد من مثيلاتها المشتراة من أسواق السلاح الدولية .

وللتخفيف من أثر استمرار العقوبات المفروضة من جانب الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية على مبيعات الأسلحة ، لجأت إيران إلى تطوير علاقاتها مع روسيا وبعض الدول الشيوعية المتبقية ، لشراء طائرات حربية وغواصات ودبابات وصواريخ جديدة . وبرغم أن الخدمة المقدمة من هذه الدول ليست على المستوى المطلوب ، فقد تمكنت روسيا وكوريا الشمالية والصين من توريد بعض الأسلحة التقليدية المتقدمة . وينبغي لبرنامج التحديث الإيراني أن يستفيد من الوفرة المتاحة الآن لدى هذه الدول ، ولكن تظل هناك مشكلة ، لأن تعدد مصادر الإمداد بالأسلحة قد يخفف من تأثير العقوبات المستقبلية ، ولكنه سيزيد من صعوبة تشغيل أسلحة ذات مصادر وتقنيات مختلفة .

من الصعب أن نحدد بدقة مقدار ما أنفقته إيران على مشتريات الأسلحة . إذ تشير تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية - عام 1992 - إلى أن إيران أنفقت ملياري دولار على مشترياتها من الأسلحة . بينما زعم وزير الدفاع الإيراني أكبر توركان أن إجمالي ميزانية الدفاع عام 1993 لم يزد على 850 مليون دولار أمريكي[2] .

وشهدت المشتريات الإيرانية تراجعاً كبيراً عامي 1992 ـ 1993. وأفاد معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي أن إيران أنفقت 867 مليون دولار أمريكي على استيراد الأسلحة التقليدية الرئيسية عام 1993. ويؤكد كثير من المحللين أن هذا الرقم يصل إلى 800 مليون دولار أمريكي تقريباً.

وعموماً، فإن هناك مؤشراً أفضل من الأرقام الفعلية، ألا وهو الاتجاه العام لدى إيران نحو البناء الشامل، إذ تقوم بإعادة بناء قواتها المسلحة وتحديث معداتها والحصول على أكثر الأسلحة تطوراً كلما أمكنها ذلك. ولا تعني هذه التطورات بالضرورة نوايا عدوانية، إذ لا يزال هذا البرنامج معقولاً إذا وضعنا في الاعتبار الاحتياجات الإيرانية، وعقدنا مقارنة بين مستويات القوة الإيرانية في الماضي ومثيلاتها لدى جيرانها. ولا يزال الطريق طويلاً أمام إيـــران كي تصبح ذات قدرة عسكرية فعالة[3].

أما إذا استمر هذا الاتجاه وتمت صفقات الشراء المتوقعة، فيمكن لإيران في النهاية أن تحسن كثيراً من مستوى كفاءة قواتها البحرية. إذ تتضمن خطط المشتريات الإيرانية الحصول على غواصات روسية من طراز (كيلو) تعمل بالديزل، وطائرات روسية هجومية من طراز (سوخوي ـ 24 فنسر)، وصواريخ صينية مضادة للسفن من طراز (سيلكـــورم)، وربما القاذفـــة الروسية من طـراز (تي يو ـ 22 إم باك فاير) المتميزة بالإطلاق الخلفي والمزودة بصواريخ جو ـ أرض من طراز (كيتشن) التي تطلق من مسافة بعيدة مأمونة. وإذا تمكنت إيران من إنهاء كل هذه الصفقات، تكون قد حققت تفوقاً كبيراً في الحصول على معظم احتياجاتها العسكرية التقليدية. ونظراً لتمتع إيران بشريط ساحلي أطول بكثير مما لدى العراق، علاوة على وجود قطع بحرية منتشرة وموزعة على نطاق أوسع، يمكن لإيران أن تُبطئ من عملية وصول السفن الكبيرة إلى الخليج، وتثير المشاكل للقوات المسلحة الأمريكية.

بيد أن كافة التقديرات –المتعلقة بالقدرات العسكرية الإيرانية– تفتقر إلى الحقائق الملموسة عن التهافت الإيراني على شراء الأسلحة، وهو ما يجعل توخي الدقة في التقديرات المتاحة أمراً غير يسير. فهناك برنامج تحديث إيراني يجري تنفيذه، لكننا لا ندري أبعاده. ويعاني المراقبون صعوبة في تقدير عملية بناء القدرات العسكرية

الإيرانية، خاصة وأنه لا يبدو لها نهاية في الأفق. وعلاوة على ذلك، يبقى على إيران أن تحسم مسألتي هيكل القوة المناسب لها وعقيدتها العسكرية، كما يجب عليها ضمان استمرارية موردي الأسلحة، وأن توحِّد معداتها المتنوعة المصادر، وتستكمل النقص في مخزون أسلحتها، وترفع من كفاءة معداتها الحالية، وتلك جميعها ليست بالمهام السهلة.

هذه الأحداث لها بالطبع تفسيرات أكثر طمأنينة من غيرها. فعند مقارنة المخزون الحالي لدى إيران بما كان لديها في عهد الشاه - حين بلغت ذروة بنائها العسكري عام 1978-1979 - نجد أنه ليس لديها الآن سوى ثلث أو نصف الأسلحة الرئيسية التي كانت بحوزتها آنذاك. ولديها أقل من نصف عدد الدبابات التي كانت بحوزتها وقت سقوط الشاه، ومعظم هذه الدبابات من طراز عتيق وغير مجهزة بطريقة فعالة لخوض الحروب الليلية. ولدى إيران عدد وافر من مدفعية المواسير إلا أنها غير قادرة على استخدامها بطريقة سليمة، لأنها تفتقر إلى أنظمة التحكم في عملية الإطلاق وتحديد الهدف. وتمتلك إيران ما يقرب من مائة طائرة مروحية هجومية يرجع تاريخ إنتاجها إلى حقبة السبعينيات، وعند مقارنتها بجيرانها المسلحين تسليحا جيداً - مثل العراق والمملكة العربية السعودية - فإن احتمالات التهديد العسكري الإيراني تتضاءل. وعلى عكس العراق والمملكة العربية السعودية لم تسرف إيران في شراء الأسلحة. وفي الحقيقة، إذا اتخذنا عام 1979 منطلقا للمقارنة، نجد أن ميزان القدرة والتوازن العسكريين لا يميل لصالح إيران.

أسلحة الدمار الشامل

هناك اعتقاد سائد في أوساط الاستخبارات الغربية بأن إيران قد بدأت برنامجاً سرياً للتسليح النووي، وإذا صح هذا الاعتقاد فإن ذلك يعني تهديداً جديداً وخطيراً للشرق الأوسط، وبالتالي يطغى هذا الأمر على سائر النقاط الأخرى المثيرة للجدل. ويسود القلق بشأن أمن الأسلحة النووية والتقنيات المرتبطة بها داخل جمهوريات ما كان يُعرف بالاتحاد السوفيتي. وهناك خطورة حقيقية في أن تتمكن دولة شرق أوسطية غنية

بالبترول ذات طموحات نووية، من تخطي أنظمة المراقبة - بقدر أكبر من السهولة - سعياً وراء الخيار النووي السري. ومما يؤكد إمكانية تحقق هذا الاحتمال، ما تم ضبطه من بضائع إشعاعية مهربة في ألمانيا في شهر آب/ أغسطس 1994، وما يراه بعض مسؤولي السلطة داخل الجمهورية الإسلامية من جدوى تنفيذ برنامج التسليح النووي، كما أن هناك دليلاً قوياً على قيام إيران بتنفيذ برنامج بحث نووي متواضع له انعكاسات عسكرية محتملة.

وعموما فليس هناك أدلة قاطعة على قيام إيران فعلاً بإقامة البنية التحتية، وتهيئة الأطقم اللازمة لتنفيذ برنامج متكامل لتصنيع الأسلحة النووية. ففي عام 1992 سمحت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على مرافقها النووية المعلنة، ومنشآتها الأخرى التي يُعتقد في قيامها بنشاط نووي، ولم تجد الوكالة أي دليل على اتهام إيران بمزاولة أنشطة محظورة قانونياً، وإن كانت أجهزة الاستخبارات يساورها بعض الشك حول قيام فريق الوكالة بالتفتيش على المواقع الصحيحة. واستناداً إلى المعلومات المتداولة، ليس لدى إيران في الوقت الراهن أي منشأة سرية معروفة تعمل بالفعل في مجال تحضير المركبات اللازمة للتسليح النووي. وقد صرح مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية جيمس وولسي في 23 أيلول/ سبتمبر 1994 بقوله: "أمام إيران 8- 10 سنوات كي تقوم بتصنيع مثل هذه الأسلحة، ولن تتمكن إيران من إنجاز ذلك دون معونة خارجية". كما أشار أيضا إلى جهود إيران المبذولة لشراء التقنية والأسلحة النووية وخاصة من روسيا. وجاءت موافقة روسيا في أوائل كانون الثاني/ يناير 1995 على بدء العمل في استكمال المفاعلات النووية التي لم تنته في بوشهر، ليؤكد الشكوك حول نوايا إيران النووية. ولا يصدق سوى قلة من خبراء الاقتصاد الغربيين دعاوى إيران، والتي تفيد أنها لا تستخدم محطات القوى النووية إلا لمواجهة احتياجاتها من الطاقة على المدى البعيد.

وبرغم احتياجات إيران الداخلية الملحة، فإن لديها الكثير من العملة الصعبة، حتى أن تخصيص نسبة بسيطة منها للإنفاق على دعم النشاط النووي سوف يشكل مبلغاً ضخماً من المال، قد يكون كافياً لإغراء دول أو أفراد - تحت وطأة حاجتهم إلى المال - ببيع إيران ما يلزمها من المعلومات أو التقنية النووية. كما أن لدى إيران عدداً كبيراً من

العلماء والمهندسين ذوي المؤهلات العالية. وفي هذا الصدد فإن تجارب الاتحاد السوفيتي والصين وكوريا الشمالية – وهي دول فقيرة تبعاً لمصطلحات الاقتصاد الشامل – تلقي مزيداً من الضوء على كيفية تطوير مشاريع أمن قومي متقدمة، إذا تم إعطاؤها الأولوية، وخُصصت لها موارد كبيرة.

ويمثل الشك القائم حول البرنامج النووي معضلة سياسية للولايات المتحدة. فإذا تصاعدت المخاوف من إنتاج القنبلة الإيرانية، لتصبح على رأس قائمة الأولويات، قد تضعف مصداقية الولايات المتحدة بالنسبة إلى عدد كبير من القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا، كما قد يقوض استراتيجيات عدم الانتشار في أماكن أخرى من العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللهجة القوية التي تستخدمها الولايات المتحدة، بما في ذلك مناقشتها للعمليات الوقائية أو السرية ضد إيران لوقف برنامج تسلحها النووي، قد تأتي بنتيجة عكسية تماماً.

من ناحية أخرى، فإن اتخاذ موقف متراخ، واعتبار الضجة المثارة حول الأسلحة النووية مجرد دعاية صهيونية أو دعاية من جانب المعارضة الإيرانية كمجاهدين خلق، هو موقف غير مسؤول. ولابد من تركيز جهود الاستخبارات على إيران. فإذا ما أحرزت إيران تقدماً يتحتم على الغرب تشديد قبضته على مراقبة الصادرات، وتوقيع العقوبات ضد الدول أو الأفراد المتواطئين في عملية الانتشار هذه، ثم الإيعاز إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء المزيد من عمليات التفتيش الميداني للمنشآت الإيرانية المشكوك فيها. ولكن مع وجود هذه الإجراءات الاحترازية، قد تستطيع إيران تطوير بنيتها التحتية وبرامج التدريب المتخصصة في الهندسة النووية، التي يمكن استخدامها مستقبلاً في صنع الأسلحة، إذا ما كانت إيران مستعدة للانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو إذا بدأت في تنفيذ برنامج سري على نحو ما فعل العراق وكوريا الشمالية.

هاجمت إيران في أيلول/ سبتمبر 1994 موقف الغرب تجاه عدد من القضايا، وذلك أثناء انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية الخاصة بتمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وانصب النقد الإيراني بصورة أساسية على المادة الرابعة من المعاهدة التي تتضمن حق الدول غير النووية في الأخذ بالتقنية النووية السلمية. وقالت إيران إنه على

الرغم من المادة المذكورة، فإن الولايات المتحدة دأبت باستمرار - مع أطراف أخرى - على إفشال محاولات إيران للحصول على التقنية اللازمة للطاقة النووية. وقيل إن إيران كانت تفكر في الانسحاب من المعاهدة بسبب هذه القضية[4]. وتمثل هذه القضية حساسية خاصة لدى إيران بالنظر إلى التنازلات التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الشمالية في هذه النقطة بالذات.

ومن الطبيعي أن تتأثر طموحات إيران النووية بمدى مصداقية المجتمع الدولي في إقناعها بأن الأسلحة النووية العراقية تخضع للسيطرة الدولية الدائمة. كما يجب أن تكون مقتنعة بأنه لن يظهر برنامج عراقي مرة أخرى إذا تولت السلطة قيادة جديدة في بغداد، وإقناع إيران بذلك ليس بالأمر السهل. ولكن من المهم - على المدى الطويل - أن تدخل إيران ضمن أي نظام لضبط التسلح في الشرق الأوسط، لأن إسرائيل لن توافق البته على الدخول في أي أنظمة ومعاهدات لضبط التسلح في الشرق الأوسط، التي تشمل الأسلحة النووية، إلا إذا خضعت إيران - وربما باكستان أيضا - لمقاييس دقيقة للتحقق من عدم صنع الأسلحة المذكورة.

وبالإضافة إلى برنامج الأسلحة النووية المحتمل، يعرب بعض المحللين عن قلقهم بشأن برامج الأسلحة البيولوجية حديثة العهد في إيران. فبمجرد تطوير تلك البرامج يمكن - من الناحية النظرية - استخدام العناصر البيولوجية في العمليات الإرهابية وعمليات الجيش النظامي على حد سواء. وتملك إيران أيضاً القدرة على إنتاج الأسلحة الكيماوية برغم توقيعها على "اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية".

تقييم التهديدات العسكرية

لا تشكل إيران في الوقت الراهن تهديداً برياً خطيراً لأي من جيرانها في منطقة الخليج، بما في ذلك العراق. وإذا حاولت إيران - بريا أو جويا - أن تصل إلى دول الخليج العربية، فسوف تواجه مشاكل لوجستية أكثر قسوة مما واجهه العراق من قبل. ويعني غزو إيران البري لشبه الجزيرة العربية مواجهة أولى مع العراق، الذي لا يزال

يمتلك أكبر قوة برية في المنطقة. أما أي هجوم عبر مياه الخليج فيتطلب إمكانيات برمائية وجسوراً جوية هائلة، تفتقر إليها إيران في الوقت الحاضر.

وإيران – على كل حال – قوة بحرية ذات شريط ساحلي طويل. وفضلاً عن عمليات التخويف البسيطة التي يمكن أن تمارسها ضد جيرانها الأضعف، فإنها يمكن أن تشكل تهديداً للعمليات البحرية التي تقوم بها الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذا ما استمرت قدرات الردع البحرية الإيرانية في التحسن. ومن المحتمل ألا تجازف حاملات الطائرات الأمريكية بدخول الخليج في حالة اندلاع صدامات مع ايران، أو على الأقل خلال الأيام الأولى من المواجهة. ومن ثم سوف يقتصر دور هذه الحاملات على شن العمليات الجوية من مواقع في بحر العرب وخليج عُمان، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحجيم مدى العمليات الجوية المنطلقة من البحر، وتقليل كثافتها فوق الأهداف الإيرانية، خاصة تلك التي تقع في شمال أصفهان. ويتمثل أكبر تحد بحري خطير للأسطول الأمريكي في وجود الغواصات والألغام وصواريخ أرض-جو، والطائرات القاذفة بعيدة المدى المزودة بصواريخ تطلق من مسافة بعيدة ومأمونة. وبرغم قدرة حاملات الطائرات الأمريكية المتمركزة خارج الخليج على شن غارات فردية في عمق إيران، إلا أنه لا يمكنها القيام بذلك لفترة طويلة دون وجود طائرات للتزود بالوقود من الجو. وطبقا لمصادر الاستخبارات البحرية الغربية فإن رجال الغواصات الإيرانية قد بذلوا جهداً كبيراً لرفع مستوى الأداء الهزيل لبطاريات غواصتيهم الجديدتين الروسيتي الصنع من طراز "كيلو". وأجرت إيران اتصالات مع بحارة محنكين مختصين بتشغيل هذا النوع من الغواصات في "إحدى المؤسسات البحرية الهندية" لمساعدتها على تخطي هذا التحدي، إذ تمتلك البحرية الهندية أسطولاً من ثمانية غواصات من الطراز ذاته[5].

والخلاصة أنه ما دامت الولايات المتحدة تحتفظ بوجود عسكري أمامي قوي، وتتوسع في تعاونها الدفاعي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتواصل بفعالية تقييد وصول التقنية وواردات السلاح الغربي إلى إيران، وما دامت تحتفظ بعلاقات تعاون مع روسيا، وتحظى بدعم سياسي واسع في الشرق الأوسط،

فستضاءل كثيراً احتمالات تعرض دول الخليج لتهديدات تقليدية خطيرة من قبل إيران . بيد أنه إذا تغيرت بعض هذه الشروط ، فستزداد صعوبة التصدي للتحديات العسكرية الإيرانية . ولا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية افتراض أن تكون الأزمة الكبرى التالية في الخليج صورة مكررة من "درع الصحراء" و "عاصفة الصحراء" .

الإرهاب والتخريب

برغم أن ما تشكله قدرة إيران العسكرية من خطر على الخليج أمر مستبعد إلا على المدى الطويل ، فإن هناك أسباباً أخرى مقلقة تستلزم سرعة الالتفات إليها ، وهي بالتحديد أعمال التخريب الإيرانية في الدول الصديقة للولايات المتحدة ، ودعم إيران للإرهاب ، علاوة على رفضها لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية . وإذا نجحت إيران وحلفاؤها الرافضون للتسوية في نشر الأنظمة المتطرفة في الشرق الأوسط ، فإن القوة العسكرية الأمريكية - مهما كان حجمها - لن تكون كافية لحماية الاستقرار ومنع التهديد المتزايد لدول منطقة الخليج .

أنشطة إيران في السودان وشمال أفريقيا

أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في 18آب/ أغسطس 1993 إدراج السودان على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية التي تضم الدول الداعمة للإرهاب ، بعد توافر الأدلة على قيام السودان بإيواء الجماعات الإرهابية ، مثل حزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطيني . وأكد هذا الإجراء توطد علاقة السودان بإيران التي تُعد النصير الأول لهذه المنظمات . إذ تزود إيران الحكومة السودانية بالأسلحة والذخيرة ، وتستخدم الأراضي السودانية كمقر لتدريب الجماعات الإسلامية والفصائل الفلسطينية شبه العسكرية ، ومع ذلك يظل حجم النفوذ الإيراني في السودان مسألة مبهمة .

وبالإضافة إلى مخاوف الحكومة الأمريكية ، فقد أكد مسؤولون في تونس والمملكة العربية السعودية ومصر والجزائر أن السودان يمثل قاعدة لشن عمليات قتالية بالأسلوب

الإيراني، كما يعتبر مصدر دعم لوجستي بارز للمنظمات الإرهابية في المنطقة. وقد شن المسؤولون ورجال الإعلام المصريون حملة واسعة النطاق لإلقاء اللوم على إيران والسودان بسبب اندلاع أعمال العنف داخل مصر. كما يزعم مسؤولون عرب أن إيران تدعم حركة النهضة الأصولية المحظورة في تونس وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر. وقد صرحت مصادر وزارة الخارجية الإيرانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 أن طهران ملتزمة بدعم الثورة الشرعية الجزائرية ضد الطغيان والاستكبار[6]. وفي 27 آذار/ مارس 1993 أعلنت الجزائر أنه "بعد تحليل الموقف الدولي، وخاصة مسألة تدخل دول معينة في الشؤون الداخلية للجزائر، ومع إعلان هذه الدول عن دعمها للإرهاب، فإن الحكومة الجزائرية قد قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران واستدعاء سفيرها لدى السودان"[7].

ويرى العديد من المسؤولين الإيرانيين أن رغبة الدول الغربية والعربية في فضح التواطؤ الإيراني، إنما تدل على النفاق والوصولية، بإلقاء اللوم على إيران زوراً وبهتاناً وتحميلها مسؤولية حركات المعارضة المحلية التي نجمت من مظالم حقيقية.

وقد تورطت إيران أيضاً في عمليات الهجوم على الأهداف اليهودية والإسرائيلية، إذ لقي ما يقرب من 100 شخص مصرعهم في 18 تموز/ يوليو1994، إثر انفجار قنبلة داخل إحدى الهيئات اليهودية في بيونس أيرس. وإلى جانب انفجارين في لندن يومي 26 و 27 تموز/ يوليو، وانفجار قنبلة على متن إحدى الطائرات البنمية في 20 تموز/ يوليو، فقد أدى انفجار الأرجنتين إلى انبعاث الإرهاب الدولي. واتهمت إسرائيل حركة حماس وحزب الله اللبناني بمسؤوليتهما عن هذه الانفجارات، كما أشار المسؤولون الإسرائيليون والأمريكيون بإصبع الاتهام إلى إيران. وثبت تورط عملاء إيران في عملية تفجير السفارة الإسرائيلية في بيونس أيرس في 17 آذار/ مارس 1992 التي راح ضحيتها حوالي ثلاثين قتيلاً. وأنكرت الحكومة الإيرانية مراراً علاقتها بهذا الحادث، وادعت وزارة الخارجية الأمريكية في 8 أيار/ مايو 1992 تورط إيران في هذا الهجوم[8].

وهناك أيضا ادعاء بتورط إيران في تنفيذ هجمات إرهابية بتركيا. فعقب مقتل الصحفي التركي البارز أوجر مامكو في انفجار سيارة في 24 كانون الثاني/ يناير1993، اتهمت بعض الصحف التركية إيران بهذه العملية. وأعلن وزير الداخلية التركي عصمت سيزجن - في مطلع شباط/ فبراير 1993- عن إلقاء القبض على 19 عضوا، ينتمون لإحدى الجماعات التي تطلق على نفسها اسم "العمل الإسلامي"، والتي زعم الوزير التركي أنها تلقت تدريباتها في إيران. ووُجهت إلى هؤلاء الأعضاء تهمة قتل صحفيين علمانيين، أحدهما مامكو والآخر منشق إيراني يدعى علي أكبر غرباني، الذي كان عضواً في حركة مجاهدي الشعب (مجاهدين خلق)(9).

وتدعم إيران عدة منظمات لها سجل معروف بارتكاب الأعمال الإرهابية. وطبقاً لما تقوله وزارة الخارجية الأمريكية ومصادر أخرى، تقدم إيران الدعم المالي والسياسي واللوجستي لحزب الله وحركة حماس وجبهة التحرير الشعبية وربما منظمة الجهاد الإسلامي.

رفض إيران لإسرائيل ولعملية السلام

قطعت الحكومة الإيرانية علاقاتها مع إسرائيل في شباط/ فبراير 1979 فور سقوط الشاه، ودأبت الجمهورية الإسلامية على رفض حق إسرائيل في الوجود ودعم العناصر الأكثر رفضاً داخل الحركة الفلسطينية. لذا فإن دعم إيران لحزب الله والجماعات المسلحة الأخرى يُعد دليلا آخر على معارضتها لعملية السلام. فحزب الله أو منظمة حماس - أو غيرهما من الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران - يمكن استغلالها في نسف عملية السلام وإزعاج المشاركين فيها.

وفي أعقاب التوقيع على الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، فإن الرفض الإيراني لعملية السلام في الشرق الأوسط قد يسبب لها مخاطر أكبر، فيما يخص علاقاتها الخارجية والاقتصادية، وخاصة مع الدول الأوربية واليابان. فلدى كل منهما رغبة في التعامل مع إيران أكبر بكثير مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً لتأييدهما

الشديد لاتفاقيات السلام، فهناك احتمال أكبر أن تستجيب أوربا واليابان لدعوة الولايات المتحدة بضرورة تقليص علاقاتهما مع إيران، وأن تؤيدا رفض طلبات إيران إسقاط ديونها المستحقة للمؤسسات المالية الدولية. وشجبت إيران بشدة المعاهدة الإسرائيلية ـ الأردنية التي وقعت في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ووصف خامنئي الاتفاقيات العربية ـ الإسرائيلية بأنها "تسوية غير عادلة". وعلاوة على الانتقادات التي وجهها للملك الحسن والملك حسين، وصف خامنئي إسرائيل بأنها "العربيد الصهيوني البارع في استخدام السكين، والذي لا تعرف المشاعر الإنسانية طريقاً إلى قلبه"[10].

العلاقات بين إيران وجيرانها

علاقات إيران مع سوريا

ما زالت سوريا أبرز دولة في الشرق الأوسط تحتفظ بعلاقات طيبة مع إيران. بيد أن نهاية الحرب الباردة، وقيام سوريا بإعادة تقييم دورها بالكامل في عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، قد ألقيا ظلالا من الغموض على قدرة محور طهران ـ دمشق على التحمل. فالدولتان مستمرتان في التعاون على دعم "حزب الله"، وما زالت سوريا تسمح بشحن الأسلحة من إيران إلى لبنان. ولكن، إذا توصلت كل من إسرائيل وسوريا إلى اتفاق يؤدي لإقامة علاقات سلمية، فمن المؤكد أن هذا الاتفاق سوف ينص على وضع حد لكافة أعمال العنف التي يمارسها "حزب الله"، ووضع نهاية لدور إيران كمصدر رئيسي للسلاح لقوات "حزب الله". وسوف تتعرض سوريا أيضاً لضغط شديد لتحجيم تعاونها مع إيران بشأن تطوير ونقل الأسلحة. وستكون النتيجة إضعاف إيران إلى حد كبير، وإرغام قادتها على إعادة تخطيط استراتيجيتهم تجاه العالم العربي، وتجاه دور إيران كزعيمة لجبهة الرفض. أما إذا أخفقت إسرائيل وسوريا في الوصول إلى اتفاق، فسوف تكون سوريا و إيران قادرتين على تدعيم قوة جبهة الرفض، مما قد يزيد الأمر سوءاً بالنسبة إلى العلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل، ويفاقم من حدة سباق التسلح في المنطقة.

روسيا: هل تتعاون مع طهران؟

علاقات إيران مع روسيا متعددة الجوانب، وليست كعلاقة المواجهة بين إيران والولايات المتحدة، القائمة على أساس العلاقة الصفرية (أي أن ما يكسبه طرفٌ ما، هو بالضرورة خسارة للطرف الآخر). ويأمل القادة الروس - من وراء تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية، وتوسيع نطاقها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية - في المساعدة على استتباب دعائم الاستقرار في آسيا الوسطى، وتجنب انتشار الإسلام المتطرف، وتشجيع التجارة والتعاون الاقتصادي.

وروسيا مهددة بالقلاقل من حولها، فهناك الصراعات والاضطرابات القائمة في جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وطاجكستان وأفغانستان، وكلها أحداث تزعزع الاستقرار الإقليمي، وتقوض مساعي روسيا الرامية إلى حماية حدودها الجديدة، وحماية الأقليات الروسية في الجمهوريات السابقة، وتشجيع العلاقات الاقتصادية. وتعتقد روسيا أن لإيران مصلحة أساسية في الاستقرار، إذ تساور طهران مخاوف من أن تطال أزمة أذربيجان ما يقرب من عشرين مليوناً من الأذربيجانيين المقيمين في إيران. ويأمل كلا الجانبين في أن يساهم التعاون الروسي-الإيراني في احتواء هذه الأزمة. وفي الوقت نفسه تحتاج إيران إلى الأسلحة، وتتطلع إلى المشاركة في سياسات آسيا الوسطى ودول الخليج. وتعتقد روسيا وإيران أن بإمكانهما الاستفادة من إقامة علاقات ثنائية قوية ومستقرة.

وعلى الرغم من تأييد بعض المسؤولين الروس لفكرة إقامة علاقات أوثق مع إيران، فإن لدى روسيا مخاوف حقيقية من الأصولية الإسلامية، قد تؤدي - في ظل ظروف معينة - إلى إضعاف علاقتها بإيران. وفي حالة تصاعد حدة المواجهة بين إيران ودول الخليج العربي - التي تتمتع روسيا بعلاقات طيبة معها - فإن روسيا قد تضطر إلى الوقوف إما إلى جانب إيران، أو إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي. ونظراً لأهمية علاقات روسيا بالولايات المتحدة، إلى جانب النفوذ المادي لدول الخليج، فمن المرجح أن تحتل إيران المركز الثاني في قائمة الخيار الروسي.

إن المأزق الروسي المتعلق ببيع الأسلحة وعملية السلام يثير مجموعة أخرى من القضايا. فقد أدى التعاون الروسي-الإيراني في المجال العسكري إلى عدة صفقات ضخمة من الأسلحة، خاصة بعد عام 1989 (11). وكانت روسيا تقيد بيع الأسلحة بأغراض الدفاع عن النفس فقط. وتمثل صادرات الأسلحة هذه أهمية كبرى للاقتصاد الروسي، لدرجة أن أشد القادة الروس ميلاً للغرب قد يصعب عليه رفض هذه الفرصة. ومن جهة أخرى تتعامل روسيا بجدية كشريك في رعاية عملية السلام العربية-الإسرائيلية، وترغب في لعب دور أكبر في المستقبل، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى مزيد من الخلافات مع إيران بسبب معارضتها الشديدة لعملية السلام متعددة الأطراف. وكما أشرنا آنفاً فقد تؤدي المباحثات الأمريكية-الروسية إلى تقليص صفقات الأسلحة الروسية لإيران. وتأتي الحرب في الشيشان لتزيد من تعقيد المعادلة الروسية-الإيرانية.

ومن بين القضايا الاستراتيجية الجوهرية التي لا بد من حسمها في المستقبل القريب ، مسألة الطريق الذي ستسلكه أنابيب نقل النفط من آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية. وأحد أسباب تمسك روسيا الشديد بالسيطرة على الشيشان، هو موقعها الجغرافي المهم على امتداد خطوط أنابيب النفط من بحر قزوين وتركمنستان وأوزبكستان إلى البحر الأسود. ومن الناحية النظرية، يمكن تصدير النفط من دول آسيا الوسطى إما عن طريق تركيا أو عن طريق إيران. وإذا انتهت إيران من إقامة خط السكك الحديدية من مدينة "مشهد" إلى تركمنستان فسوف يشكل بديلاً مربحاً جداً، قد يضعف هيمنة روسيا على العديد من جاراتها من الجمهوريات ذات الموقع الاستراتيجي.

دول الخليج العربية وإيران

تسير علاقات إيران مع دول الخليج العربي في مسارين : الأول حاجتها الأكيدة إلى توثيق الصداقات، وتجنب العزلة الإقليمية، والاستمرار في علاقاتها التجارية المهمة. والثاني هو رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة. وإذا استعرضنا

السياسات الإيرانية الأخيرة تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تثار الشكوك حول ما إذا كان لدى قادة إيران المهارة والدراية للموازنة بين هذين الهدفين المتعارضين غالباً. وبالفعل ظلت العلاقات بين إيران وجيرانها العرب تعاني من التوتر لعشرات السنين، وخاصة منذ قيام الثـورة. وقامت معظم الدول العربية - في ظل تخوفها من الصحوة الإسلامية - بتأييد العراق أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، ودفع مبالغ ضخمة لدعم المجهود الحربي لصدام حسين. ثم جاءت صدمة الغزو العراقي للكويت عام 1990، وما خلفه من آثار لتنبه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميعها إلى إمكانية محوها من الوجود تماماً على يد جيرانها المعتدين. وبالنظر إلى التفاوتات الكبيرة في عدد السكان وحجم الثروة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين الدول المجاورة لها مثل إيران والعراق واليمن، فليس غريباً أن تحتل قضية الأمن أهمية كبرى.

على الرغم من أن المظلة الأمنية التي وفرتها الولايات المتحدة الأمريكية تمثل رادعاً قوياً ضد أي عدوان كبير مثل الذي وقع عام 1990، إلا أن الوجود الأمريكي قد يكون أقل فاعلية ضد التهديدات السياسية وأعمال التخريب. ونظراً للتعقيدات الاجتماعية في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - حيث توجد أعداد كبيرة من الوافدين ذوي الخلفيات العرقية والدينية المختلفة - فإن قضايا الأمن الداخلي تعتبر عاملاً متزايد الأهمية للاستقرار الإقليمي. وفي بيئة كتلك، يتعاظم خطر التهديد الإيراني.

ولدى دول الخليج قلق متزايد من إصرار إيران على أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة. وأية محاولات استرضاء تبديها إيران، طغت عليها أساليبها العدوانية باحتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وفرض سيادتها عليها. وقد أثار ادعاء إيران بأحقيتها في امتلاك هذه الجزر تخوفاً واسع النطاق؛ فما بدأ كنزاع بين إمارة الشارقة وإيران قد تصاعد ليصبح نزاعاً مع دولة الإمارات العربية المتحدة أولاً، ثم نزاعاً مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثانياً، حتى أصبح الآن نزاعا مع الجامعة

العربية . ولكن المسألة ليست فقط مسألة مبدأ، بل لها خلفيات استراتيجية قوية، لأن إيران إذا فرضت سيادتها على الجزر المذكورة، فإنها قد تمد مياهها الإقليمية لتشمل مناطق واسعة غنية بالنفط. وقد اقترحت دولة الإمارات العربية المتحدة إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه. ولكن إيران دأبت - حتى اليوم - على رفض هذا الأسلوب للتسوية. وسوف يظل التوتر قائماً بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية طالما بقي هذا النزاع دون حل، وطالما استمرت إيران في احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتعزيز وجودها فيها.

وقّعت كل من الكويت والبحرين وقطر وعُمان اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ غزو العراق للكويت في شهر آب/ أغسطس 1990. كما وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية مماثلة في 25 تموز/ يوليو 1994، واتخذت المملكة العربية السعودية تدابير مماثلة ولكن بصيغة أقل رسمية[12]. وتضمنت الاتفاقيات العسكرية المختلفة اتخاذ مجموعة من الإجراءات المشابهة. ونصت الاتفاقية الموقعة مع البحرين على "توسيع مجال الاتفاقية السابقة بحيث تشمل برنامجاً للتدريب المشترك، وإمكانية استخدام الموانئ والمطارات، والتخزين المسبق للمعدات". وقامت الولايات المتحدة الأمريكية والكويت "بتوقيع اتفاقية مدتها عشر سنوات، يُسمح للولايات المتحدة بمقتضاها باستخدام الموانئ والمنشآت، والتخزين المسبق للمعدات العسكرية، والقيام بتدريبات مشتركة"[13]. أما بالنسبة لسلطنة عُمان فقد جدد المسؤولون الأمريكيون الاتفاقية الحالية التي يُسمح للولايات المتحدة بموجبها باستخدام المنشآت العُمانية. ونتيجة لتحركات صدام حسين في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 وافقت الكويت على السماح لسرب من الطائرات الأمريكية بالتمركز في الكويت، كما وافقت على زيادة عدد الدبابات الأمريكية المخزنة لديها. ووافقت قطر على تخزين كمية من المدرعات تكفي لواءً بأكمله. ومنذ نهاية حرب الخليج الثانية تمركزت طائرات قوات التحالف في المملكة العربية السعودية تنفيذاً للحظر الجوي المفروض على بعض مناطق العراق[14].

العلاقات الإيرانية ـ العراقية :
هل يخدم صدام حسين المصالح الإيرانية؟

يشكل عداء الأكراد والشيعة لحكم صدام حسين تهديداً لأمن العراق الداخلي بعد حرب الخليج الثانية. وبرغم فشل الثورات التي قام بها الأكراد والشيعة في ربيع عام 1991، فإنها أثارت الشكوك حول مستقبل العراق كدولة موحدة، وحول إمكانية قيام أقاليم مستقلة - إن لم تكن دولاً مستقلة - في شمال العراق وجنوبه. وبالإضافة إلى ذلك، أدت أعمال القمع الوحشية التي قام بها صدام حسين ضد المنشقين - قبل حرب الخليج الثانية وأثناءها وبعدها - إلى إثارة التكهنات بأنه حتى في حالة الإطاحة به فقد تنشب حرب أهلية، لعدم وجود كوادر سياسية مدربة تضطلع بالأمور في حالة اختفاء صدام حسين أو زوال نظامه. وتزداد مسألة وحدة العراق تعقيداً بسبب الاقتتال بين الأكراد من جهة، وخطة العراق الرامية إلى تجفيف المستنقعات وإزالتها في المناطق الجنوبية من جهة أخرى.

وبما أن العراق أصبح حالياً دولة معزولة ذات اقتصاد منهار، فلا مجال أمامه لاستغلال موارده النفطية الهائلة استغلالاً كافياً مع استمرار رفض المجتمع الدولي له. وبرغم عدم تهميش دور العراق بشكل دائم، فإن السنوات القادمة لا تبشر بخير لنظام صدام حسين، إلا إذا استطاع إقناع الأمم المتحدة برفع عقوباتها المفروضة على بيع النفط العراقي. وعلى الرغم من المزايا الاقتصادية التي قد تعود على روسيا وتركيا وفرنسا من وراء رفع العقوبات عن العراق، فلم يُبد أي منها - حتى الآن - اهتماماً بالدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة من أجل العراق، طالما بقي صدام حسين في السلطة. ولكن هذا لا يمنع العراق من محاولة التقرب إلى مؤيدين محتملين آخرين مثل الصين، ولا يمنعه من شراء الأسلحة من الأسواق المفتوحة المتخمة بالسلاح، إلا أن طرق هذه السبل يحتاج وقتاً. كما أن عملية تعويض النقص في الأسلحة العراقية أصبحت أكثر صعوبة، بسبب عدم وجود قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة. بيد أنه بمجرد استئناف العراق تصدير النفط بكميات كبيرة، يمكن أن تصبح السوق العراقية شديدة الإغراء لمجموعة من الدول الموردة للسلاح، بما في ذلك روسيا والصين ودول أوربا الشرقية.

إن وجود عراق ضعيف يمنح إيران وضعاً عسكرياً واقتصادياً أقوى. غير أن اختيار النظام الإيراني معاداة جيرانه العرب في الخليج – الذين يخشون العراق بدورهم – لهو دليل أكيد على انقسام السياسة الخارجية للنظام الإيراني وتخبطها. فقد عجزت عن استغلال محنة أخطر منافس إقليمي لها، ولم تستطع أن تستغل مزاياها الجيوبوليتيكية الطبيعية الاستغلال الأمثل. أما إذا استطاع قادة إيران أن يتفقوا على سياسة خارجية موحدة، وأن يتغلبوا على الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها الدولة، فيمكن لإيران حينئذ أن تمارس قدراً لا بأس به من القوة والنفوذ على منطقة الخليج، بفضل عوامل الجغرافيا وعدد السكان، وبسبب الطموح أيضاً. أما اعتبار ذلك "تطلعاً نحو الهيمنة" فهو أمر مطروح للنقاش، وسيتوقف – غالباً – على مدى الأمن السياسي الذي تشعر به دول الخليج العربي المحافظة، وعلى مدى تأثير الوجود الأمريكي في المنطقة في ردع الأطماع الإيرانية أو إثارتها.

هل يمكن لإيران والعراق تسوية خلافاتهما إلى حد التعاون مع بعضهما البعض ضد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية؟ إن هناك بعض المجالات الأكيدة التي تتعاون فيها كلا الدولتين – خاصةً في مجال بيع كميات محدودة من البترول العراقي المهرب – ولكن إيران ستخسر الكثير إذا ما تواطأت لرد الاعتبار لصدام حسين. وإذا حدث ذلك، فإنه سيعني رفع العقوبات المفروضة على العراق، الذي سيكون قادرا مرة أخرى على استخدام موارده المالية لشراء الأسلحة وتهديد جيرانه. ونظراً لقلة عدد سكان العراق مقارنة بإيران، ولما لديه من احتياطيات نفطية ضخمة غير مستغلة، سيكون العراق قادراً على تخصيص نسبة مئوية من إيراداته للإنفاق العسكري، تفوق ما تخصصه إيران لنفس الغرض. ولن يؤدي ذلك إلى تعريض المنطقة لتهديد خطير فحسب، بل إلى إغراق السوق بالنفط العراقي، حيث من المرجح أن يكون صدام حسين متحفزاً للانتقام ممن تسببوا في هزيمته وإذلاله في حرب الخليج الثانية. وسوف يؤدي هذا الإغراق إلى مزيد من الانخفاض في أسعار النفط، ومن ثم سيكون له تأثير سلبي كبير في الاقتصاد الإيراني.

ومن ناحية أخرى، إذا قُدِّر أن يحل محل صدام حسين قائد أقل فساداً، وأكثر وطنية ومعاداة للغرب، فإن التقارب بين بغداد وطهران يصبح أمرا محتملا. وإذا ما نجحت

القيادة العراقية الجديدة في إقناع المجتمع الدولي بالتعجيل برفع العقوبات، فقد ترى إيران أن من مصلحتها إقامة علاقات طيبة معها بدلاً من الظهور في صورة العدو. وقد يرى العراقيون بدورهم أن من مصلحتهم الاستجابة للمطالب الإيرانية بشأن قضايا معينة، مثل موضوع قوات المعارضة الإيرانية المتمركزة حالياً في العراق. وقد تجمع كلا الدولتين أرضية مشتركة فيما يتعلق بالجهود المبذولة لحرمان الأكراد من الحصول على أي قدر من الحكم الذاتي، وستكون لدى كلا الجانبين بالتأكيد الرغبة في تحدي الهيمنة العسكرية الأمريكية، وتحدي الجهود الدولية الرامية إلى حرمان كلا الدولتين من التسليح المتطور.

بدا صدام حسين في صيف عام 1994 أقرب ما يكون إلى النجاح في رفع العقوبات المفروضة على العراق، إذ امتثل العراقيون تقريباً في كل جوانب عمل لجنة المراقبة الخاصة التابعة للأمم المتحدة (يونسكوم). وتم تحديد شهر أيلول/ سبتمبر موعدا لبدء المرحلة التالية، وهي مراقبة مواقع الأسلحة العراقية. حتى أن رولف إيكيوس، رئيس فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة، اعترف بإمكانية رفع العقوبات بعد ستة أشهر من انصياع العراق لعمليات المراقبة. وكانت فرنسا وروسيا وتركيا قد بادرت بممارسة ضغوطها بغية رفع العقوبات في المستقبل القريب. وطبقاً لما أوردته بعض التقارير، كانت هناك صفقات اقتصادية كبيرة قيد التفاوض مع العراقيين، وأبدت شركات عديدة استعدادها للعودة إلى السوق العراقية.

وجاءت تحركات بغداد العسكرية المشحونة بالتهديد - في مطلع شهر تشرين الأول/ أكتوبر - لتضعف من حملة العراق الرامية إلى رفع العقوبات. وساهمت الاستجابة السريعة والقوية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في وضع حد لهذه الأزمة. وبدا أن العراق قد استعاد قوته الدافعة في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر عندما أعلن رسمياً اعترافه بالحدود المرسومة حديثاً وبسيادة الكويت. وبعد ذلك بأيام قليلة، وفي إحدى جلسات مجلس الأمن الدولي، لم يؤيد جهود الولايات المتحدة الأمريكية للتقليل من أهمية هذه الخطوة إلا دولة واحدة هي بريطانيا.

خــاتمــة

يمكن أن تشكل إيران والعراق تحديات خطيرة لجيرانهما خلال السنوات العشر القادمة، وبالتالي سوف تستمر الحاجة إلى ردع هاتين الدولتين. ويجب أن يتضمن هذا الردع التزام الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً بأمن الخليج. ومع أن إيران والعراق هما مصدر هذا القلق فإن كلا الدولتين - وبطرق مختلفة - تشعران أيضاً بالخطر، وقد يساهم إحساسهما بعدم الأمن في ديناميات التصعيد المتبادل للتهديدات. إذ تشعر القيادة في كل من بغداد وطهران حالياً بالحصار والاضطهاد والخوف، بسبب التغيرات الحاصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتتباين المؤسسات وهياكل الحكم بشدة بين إيران والعراق، فقد يؤدي عزل رجل واحد - صدام حسين - إلى حدوث تحول هائل في العراق، الذي قد يصبح قادراً على استعادة مصداقيته لدى العالم العربي ولدى الغرب، إذا ما تولت السلطة فيه قيادة جديدة أكثر مرونة. أما في إيران - حيث يخوض رجال الدين حربا دفاعية لإنقاذ الثورة - فإن عزل قائد أو قائدين لن يؤثر كثيراً في سياسة الدولة. وليس هناك شك في أن إضعاف المعارضة داخليا وخارجيا أكثر أهمية للنظام الإيراني من فقدانه لشعبيته. وقد يبتهج معظم الإيرانيين إذا عُزل رجال الدين من السلطة. وستواجه إيران الحقيقة الحاسمة إذا ما قرر الرئيس السوري حافظ الأسد أخيراً الموافقة على إقامة سلام مع إسرائيل، فعندها ستضطر إيران إلى قطع علاقاتها بحزب الله في لبنان، وتقرير ما إذا كانت ترغب في أن تكون آخر دولة في المنطقة ترفض حق إسرائيل في الوجود. أما إذا استمرت إيران على تأييد مبدأ استخدام القوة لتدمير الدولة اليهودية، فستواجه مزيداً من العزلة والنبذ من قبل المجتمع الدولي، وستلقى صعوبة أكبر في إيجاد الحلول لمشاكلها الاقتصادية، الأمر الذي سيعجل بدوره في تلاشي الدعم للنظام القائم.

إن رفض إيران عملية السلام العربية-الإسرائيلية، ودعمها للأنظمة والجماعات المصممة على استخدام القوة للإطاحة بالحكومات الشرعية، يؤدي إلى استمرار النزاع مع الدول المعتدلة في الشرق الأوسط، ومع القوى الخارجية وخاصة الولايات المتحدة

الأمريكية. وقد رفض قادة إيران بالفعل نداءات الولايات المتحدة بإجراء حوار رسمي لمناقشة نقاط الخلاف الجوهرية. وبرغم وجود أصوات بارزة في طهران تؤيد إجراء مثل هذا الحوار، فإن الفصائل المتطرفة بزعامة خامنئي نجحت بالفعل في نسف أي فرص للحوار في المستقبل القريب. ويعتقد العديد من المراقبين الأمريكيين للسياسة الإيرانية أن المتطرفين لا يخشون الولايات المتحدة كقوة عسكرية، بقدر ما يخشونها بوصفها رائدة للتيار العلماني الغربي، ومصدر إشعاع للثقافة العالمية، الأمر الذي يهدد كيان الثورة من أساسه. ومن الواضح أن قدرة إيران على التأثير في مجريات الأحداث السياسية في الشرق الأوسط، ترتبط بعوامل أخرى تكاد تكون خارجة عن سيطرتها. فقيام ثورة في الجزائر تؤدي إلى إقامة نظام إسلامي يمكن أن يكون له آثار عميقة في استقرار دول حوض البحر الأبيض المتوسط بما فيها مصر. وانهيار عملية السلام العربية-الإسرائيلية، بدعم وتحريض من إيران، قد تكون له أيضاً آثار سلبية عميقة ومتتابعة في المنطقة. واسترداد صدام حسين لما فقده من قوة - أو ظهور أي خليفة مشابه له في دمويته - يمكن بالمثل أن يعرض المنطقة للخطر.

والخلاصة أن لدينا الآن في الشرق الأوسط والخليج اتجاهين متنافسين، أولهما: الحركات ذات الميول الغربية التي تدعو إلى السلام، وتتطلع لإقامة منطقة أكثر تكاملاً مع اقتصاديات دول أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا، والثاني: الحركات المحافظة ذات الاتجاه الديني، التي تشدد على الانفصال عن الغرب وتصر على وضع أيديولوجيات مستقلة ولو أدى الأمر إلى المواجهة. وطبقاً للمنظور الأمريكي، فإن البحث عن سياسة مثالية تجاه إيران والخليج هو أمر بعيد المنال ومحفوف بالمخاطر. فعلى أحد المستويات، يتعزز التعاون العسكري مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوماً بعد يوم، وقد أثبتت عمليات نشر القوات الأمريكية في الكويت - في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 وآب/ أغسطس 1996 - أن إيران والعراق يحتاجان إلى وقت طويل قبل أن يتمكنا من تحدي الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحدياً مباشراً باستخدام القوة العسكرية. بيد أن الأبعاد السياسية والاجتماعية لأمن الخليج تطرح مشاكل أكثر تعقيداً، لأن دول المجلس إذا لم تتعاون مع الولايات المتحدة،

فسوف تصبح قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على حماية الخليج ضد التهديدات الكبرى أمرا مستحيلاً. كما أن الإفراط في هذا التعاون والتعجيل به ينطويان على خطر تحميل النظم السياسية لدول الخليج العربية عبئاً فوق طاقتها، ويمكن أن يستغله المناوئون لحكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك جماعات المعارضة داخل هذه الدول.

الفصل السابع

إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل

أنور قرقـــــاش

بانتهاء حرب الخليج الثانية ، بدأت إيران مساعيها من أجل تعزيز دورها الإقليمي في الخليج . فقد شعرت القيادة الإيرانية أنه قد آن الأوان لاسترداد المكانة التي تستحقها إيران في المنطقة ، بعد عقد كامل من عدم الاستقرار الداخلي والمجابهات الخارجية . وكان الهدف هو استعادة النفوذ الذي فقدته الإمبراطورية الإيرانية منذ أواخر السبعينيات ، عندما كانت القوة المهيمنة على سواحل الخليج .

لا شك أن التغيرات التي طرأت على المناخ الإقليمي جعلته أكثر ملائمة لتعاظم دور إيران في الخليج . ومن هذه التغيرات هزيمة العراق وتهميش دوره الإقليمي خلال السنوات القادمة ، والانهيار الدرامي للاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل عادة التهديد الأكبر لوحدة الأراضي الإيرانية ، وهو ما قلل من التهديدات التي تواجه إيران على حدودها الشمالية ، بما يتيح لها تخصيص قدر أكبر من طاقتها ومواردها للساحة الجنوبية . ومع ذلك ، تواجه الطموحات الإيرانية سلسلة من التحديات الهائلة في الفترة القادمة ، تتمثل في : الوجود العسكري والسياسي الغربي في منطقة الخليج ،

وارتياب دول المنطقة من نوايا إيران، وظروفها الاقتصادية الصعبة، وعدم استقرار الأوضاع الداخلية فيها.

وتعد علاقات إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة دليلاً على مدى تعقد العلاقات الإقليمية المتبادلة بين العرب والفرس وتعدد أبعادها ، فنجد - من ناحية - أن حلقة الاتصال تشمل الروابط الثقافية والاجتماعية الراسخة، فضلاً عن الصلات التجارية التاريخية الواسعة والنشطة. ومن ناحية أخرى تتسم هذه العلاقات بالشك والريبة على الدوام. وبالنسبة لإيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، فإن قضية الجزر هي العقبة الأساسية التي تقف في طريق تطبيع العلاقات بين البلدين تطبيعاً كاملاً.

دور إيران في الخليج بين الواقع والطموح

يعتبر الخليج كتلة مائية شديدة الأهمية بالنسبة لإيران، إذ يشغل الساحل الإيراني الطويل (1500ميـل) الشاطئ الشمالي للخليج العربي بكامله، ويعتبر نافذة إيران الأساسية على العالم الخارجي. وتسيطر إيران وسلطنة عمان على مضيق هرمز الاستراتيجي، الذي تصدر إيران كل إنتاجها النفطي من خلاله. وتقع أغلب منشآت النفط الإيرانية على الخليج أو بالقرب منه، كما أن معظم إنتاج إيران من النفط يصدر من موانئ تقع على الخليج (يمثل دخل إيران من النفط ما نسبته 65 ٪ من موازنتها لعام 1994)[1]. فليس هناك شك في أن إيران قوة رئيسية في الخليج لها مصالحها ومخاوفها المشروعة.

ويلعب المناخ النفسي دوراً جوهرياً في تحديد سياسة إيران تجاه المنطقة، إذ ترى العديد من الدوائر الإيرانية أن الوضع الطبيعي هو أن تصبح طهران القوة الرئيسية في الخليج. ومن ثم، يشعر الإيرانيون أن الوجود البريطاني - الذي طال أمده في المنطقة - قد حرمهم فترة طويلة من المكانة التي يستحقونها[2]. ولا تزال تلك التصورات، المتأثرة بالتفاعلات التاريخية، تنعكس على سياسة طهران الخارجية تجاه جيرانها العرب.

كما كان للاعتبارات النفسية دور مهم في تعزيز هذه التصورات. ويرى أحد الأكاديميين الإيرانيين أن ندرة المعلومات المتوافرة لدى صانعي القرار في إيران تجعلهم يعتمدون، إلى حد كبير، على العوامل والدلالات النفسية، وأهمها التجارب والأحداث التاريخية[3]. والمؤشر الجوهري هنا هو الإيمان بأنه يتحتم على إيران أن تستمر في القيام بدور القوة الخليجية الكبرى. وإن كان التاريخ يشهد بأن إيران لم تكن قط القوة البحرية المهيمنة على المنطقة، باستثناء فترات وجيزة من الزمن، مثل عهد نادر شاه في القرن الثامن عشر، والفترة التي بلغ فيها حكم أسرة بهلوي ذروته. ويعقب جيه. بي. كيلي - وهو مؤرخ بريطاني مرموق متخصص في شؤون منطقة الخليج - على وضع القوات البحرية للشاه السابق على النحو التالي :

> حين كان الشاه يحسب أن قواته البحرية المتنامية أداة فعالة طوع إرادته، كانت الحقيقة مخالفة لذلك إلى حد ما. فلم يكن البحر قط من التضاريس الطبيعية المفضلة لدى الفرس، ولا كانت التقاليد البحرية أو الملاحية متأصلة فيهم، ولا يمكن استحضار البحارة من بين أمواج البحر بأمر ملكي[4].

ومع ذلك حقق حكام أسرة بهلوي نجاحاً كبيراً في بناء قوة إقليمية، واستطاعوا تحويل "الحلم الجيوستراتيجي الإيراني إلى حقيقة نوعاً ما"[5]. وساعدت ظروف دولية وإقليمية مؤاتية على تحقيق هذا الهدف، وعلى رأس هذه الظروف مؤازرة الأمريكيين للشاه، تلك المساندة التي تزايدت نتيجة لتجربة واشنطن في فيتنام. فقد اعتزمت الولايات المتحدة الاعتماد على حلفائها في المنطقة، ومن أهمهم إيـــران. ولا شك في أن القيادة السياسية الإيرانية لم تكن تفتقر إلى الطموح، إذ شعر الشاه - وهو في ذروة قوته - أن السيطرة على الخليج مجرد خطوة نحو دور إقليمي أعظم، يمتد إلى بحر العرب والمحيط الهندي[6].

علاوة على التأييد الخارجي والطموح الداخلي، ساهم تزايد إيرادات إيران من النفط في تحويلها إلى قوة شرق أوسطية رئيسية. وأصبحت إيران - تحت حكم الشاه - الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها سياسة الأمن الأمريكي في الخليج، المشهورة بسياسة "العمودين". وفي الوقت ذاته، لم يتردد الشاه في استعراض عضلاته واستخدام قوته الضخمة، وهو ما اتضح بجلاء في احتلال جزيرتي طنب الكبرى

وطنب الصغرى عام 1971 ، وفي التدخل العسكري في منطقة ظفار للقضاء على تمرد الماركسيين، وفي المناوشات التي وقعت مع العراق قبيل توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975، تلك الاتفاقية التي اعتبرت انتصار سياسياً هاماً للشاه. وفي هذا الصدد يرى شهرام تشوبن وتشارلز تريب أن الباعث الأساسي للقومية الإيرانية الحديثة ليس التوسع الإقليمي، بقدر ما هو محاولة زيادة نفوذ إيران ومكانتها في المنطقة(7) .

وفي ظل تأثر إيران بتلك الأحداث التي وقعت في تاريخها الحديث، إلى جانب تأثرها بذكريات عميقة ومنتقاة من تاريخها القديم، تعتبر إيران أن ما شهدته الثمانينيات من تراجعات ، بدأت بأحداث الثورة الإيرانية واستمرت مع الحرب الإيرانية ـ العراقية، ليست أكثر من نكسات مؤقتة لا بد من تداركها. ومع أن الوقائع التاريخية تثبت أن هذا التصور غير دقيق ، إلا أنه لا بد من فهمه من أجل التعرف على سياسة إيران في الفترة القادمة. وفهم التصور الإيراني له أهمية خاصة، لأن سياسة إيران الخارجية لا تعتمد بالضرورة على تحليل الأحداث بدقة وشمولية، وإنما تتأثر بالاعتبارات الذاتية. ويتعين على المرء ملاحظة أن أهداف إيران في المنطقة لم تتبدل ولم تتحول، رغم التحول الهائل من نظام ملكي إلى نظام جمهوري ثوري. ومن الواضح أن المصالح القومية للدولة نالت من الاهتمام ما يفوق كثيراً الجدل الأيديولوجي أو الثوري. دليل ذلك أن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية - بالنسبة إلى الخليج - ظلت ثابتة بلا تغير، رغم ما طرأ عليها من تغيرات جذرية في كثير من القضايا.

ونكرر مرة أخرى أن إيران - التي لعبت دور القوة الإقليمية الرئيسية لحقبة طويلة من الزمن - لا تسعى إلى التخلي عن هذا الدور. بل إن حجمها وموقعها وعدد سكانها الذي يربو على 60 مليوناً، كل ذلك يعزز هذه الطموحات، وهو ما أكدت عليه مقالة افتتاحية ظهرت مؤخراً في صحيفة «طهران تايمز» عقب مناورات النصر ـ 4 التي جرت في مياه الخليج، وجاء فيها :

> قررت الجمهورية الإسلامية الإيرانية استعراض قوتها العسكرية في الخليج، ليس اتباعاً لسياسة توسعية، وإنما إحساساً بضرورة إثبات قدرة إيران على صون الأمن في هذه المنطقة الحساسة من العالم(8) .

تطور العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية

إن إيران هي الدولة الوحيدة غير العربية في الخليج. وهذا الاختلاف - خاصة مع تنامي الدعوات القومية الحديثة في المنطقة - لم يكن مبعثاً للسرور في كثير من الأحيان. وقد ساعدت أحداث مؤلمة، كالحرب الإيرانية ـ العراقية، على ازدياد حالة عدم الثقة بين إيران وجيرانها العرب.

تظهر في الخليج ثلاث قوى ذات طموحات إقليمية : إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، وهي أهم الدول المتنافسة. أما الدول الأخرى فلا تستطيع التطلع إلى دور سياسي طموح نظراً لصغر حجمها. ويشكل العراق - إلى حد بعيد - المصدر الرئيسي لمخاوف إيران الإقليمية. فقد شهدت الدولتان سنوات من التنافس، ومن تدخل كل منهما في شؤون الأخرى، إضافة إلى نشوب الحرب الإيرانية ـ العراقية، التي كانت أكثر الحروب تدميراً في المنطقة. وبينما ينفرد العراق بأكبر كثافة سكانية بين دول الخليج العربية، فإن تعداده السكاني يعد صغيراً نسبياً مقارنةً بتعداد سكان إيران. وعلاوة على ذلك، فإن للعراق منفذاً محدوداً مطلاً على الخليج، الأمر الذي يشكل عقبة جوهرية أمام محاولات بغداد لتبوؤ الدور القيادي في المنطقة. وبرغم أن العراق خرج من حربه مع إيران، التي استمرت ثماني سنوات، وهو يتمتع بمكانة كبيرة، إلا أنه فقد الكثير من هيبته نتيجة لحرب الخليج الثانية، والعزلة الدولية التي فُرضت على نظامه الحاكم. ومع انكماش دور بغداد على الساحة الإقليمية، زادت مكانة إيران في المنطقة.

والمملكة العربية السعودية هي أيضاً من دول الخليج ذات الطموحات الإقليمية. وتنظر طهران إلى الرياض بعين الشك والريبة، ويعود جزء كبير من ذلك الموقف إلى الخلافات العقائدية طويلة الأمد بين المذهب الشيعي الذي تدين به إيران، والمذهب الحنبلي السني الذي تدين به السعودية. كما تعود في الوقت ذاته إلى العلاقة المعقدة بين نظام حاكم يسعى إلى تغيير الأمر الواقع، وآخر يسعى إلى الدفاع عنه. وعلاوة على ذلك، اتسمت العلاقات السعودية ـ الإيرانية بالتنافس، حتى في ذروة تعاونهما في عهد الملك فيصل والشاه[9]. تلك الفترة التي شهدت درجة عظيمة من التعاون الأمني والاستراتيجي، نتيجة المخاوف المشتركة من تسرب الاتجاهات اليسارية إلى المنطقة.

وبالرغم من ذلك التعاون، الذي عززته التغيرات الدولية والإقليمية، لم تخل العلاقات بينهما من مشاكل . فبينما تزعمت المملكة العربية السعودية المعسكر المعتدل في منظمة الأوبك، كانت إيران تسعى لرفع أسعار النفط إلى أقصى حد. كما أدى تراجع الطلب على نفط دول الأوبك - في منتصف الثمانينيات - إلى زيادة حدة التوتر بين البلدين. وتمكنت الرياض من تعزيز دورها الإقليمي، استناداً إلى ضخامة طاقتها الإنتاجية ونفوذها في منظمة الأوبك، خاصة في ظل انهماك إيران والعراق في حرب طويلة الأمد. لكن النفوذ الذي اكتسبه السعوديون لم يقابل بالترحاب في طهران. فما زالت إيران الثورة تنتقد ما تطلق عليه "قرارات سعودية منفردة" داخل منظمة الأوبك، وتهاجم سعي الرياض - على حد زعمها - إلى إخضاع مصالح المنظمة لمصالح الغرب[10]. وما زالت إيران ترتاب من العلاقات السعودية-الأمريكية الوثيقة، وتهاجمها من حين لآخر.

كما تعتبر إيران أن إعلان تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، ما هو إلا امتداد للنفوذ السعودي على الدول الخليجية الأخرى. ويمكن القول إن العلاقات الإيرانية-السعودية تدهورت إلى أدنى مستوى لها عام 1987، عقب المصادمات العنيفة التي وقعت بين السلطات السعودية والحجاج الإيرانيين أثناء موسم الحج . وبالرغم من المحاولات المتكررة لتسوية الخلافات بين البلدين، فسرعان ما كانت هذه الجهود تنتهي بالفشل لسبب أو لآخر .

استناداً إلى ديناميات العلاقات السعودية-الإيرانية، يتحتم علينا إيضاح أن الاعتبارات الأيديولوجية ليست المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الإيرانية، خاصة في حالة تعارض تلك الاعتبارات مع المصالح القومية الإيرانية. فحقيقة الأمر أن السياسة الخارجية الإيرانية كانت - في أغلب الأحوال - سياسة براجماتية، إن لم تكن مكيافيلية، وأنها كانت تهدف، قبل كل شيء، إلى خدمة المصالح القومية الإيرانية. فعلى سبيل المثال، حافظت إيران على علاقات وثيقة جداً مع باكستان طوال سنوات الثورة وحتى الآن، بالرغم من الارتباط الوثيق بين إسلام أباد وواشنطن.

وقد ظهر هذا الخط البراجماتي واضحاً عندما اشترت إيران سراً أسلحة إسرائيلية أثناء حربها مع العراق، في الوقت الذي كانت تندد فيه بالدولة اليهودية علناً[11].

ومع استمرار الحرب الإيرانية ـ العراقية، أصبحت الاختلافات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر وضوحاً مما كانت عليه من قبل. وبرغم أن هذه الاختلافات تعود إلى العوامل السياسية في المقام الأول، فإن الاعتبارات الاقتصادية كان لها دور في ذلك. لأن سيطرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - القليلة السكان - على احتياطيات ضخمة من النفط، كفيلة بإيجاد وضع متوتر في المستقبل. وفي هذا المجال، نجد أن تشوبن - الذي كان يشير في كتاباته إلى أن إيران ليست لديها مطامع توسعية في المنطقة - لا يستبعد احتمال نشوء وضع في المستقبل من شأنه دفع إيران إلى "اغتصاب الموارد"[12]. وفي مثل ذلك الوضع يتم التركيز على اختلال التوازن الاقتصادي، وهو ما قد يدفع إيران - كما يرى تشوبن - إلى احتلال حقل نفط بحري، ضاربة عرض الحائط بالادعاءات التاريخية حول ملكيته.

العوامل المؤثرة في السياسة الإيرانية في الخليج

تتوقف السياسة الإيرانية المستقبلية تجاه منطقة الخليج على عدة عوامل داخلية وإقليمية، أو تتأثر بها على أقل تقدير. وسوف نتناول فيما يلي ثلاثة عوامل، وهي انهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من أوضاع جديدة في آسيا الوسطى، والترتيبات الأمنية في منطقة الخليج، والسياسة الداخلية الإيرانية.

انهيار الاتحاد السوفيتي والأوضاع الجديدة في آسيا الوسطى

أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، عقب الانقلاب الفاشل الذي وقع في آب/ أغسطس 1991، تغيراً استراتيجياً جوهرياً في نظرة إيران إلى المنطقة. فبعد قرون من التخوف من جارتها الشمالية، لم يعد لإيران حدود مشتركة مع أية دولة توسعية، بل أصبحت حدودها الشمالية مشتركة مع دول جديدة ضعيفة، وهي تركمنستان

وأذربيجان وأرمينيا. ونجم عن ذلك شعور إيران بأنها أصبحت أكثر أمناً، بل وأصبحت ترى أن سياستها الخارجية يمكن أن تؤثر في المنطقة الشمالية، على نحو لم يكن ممكناً من قبل. وتشعر إيران، من منطلق أيديولوجيتها الثورية، بإغراء القيام بمحاولة لزيادة نفوذها في هذه المنطقة. ولكن امتداد النفوذ الإيراني هو مهمة شاقة، إذا أخذنا بعين الاعتبار الخلافات الدينية والعرقية المتشرة في تلك المنطقة. كما يواجه النفوذ الإيراني عقبات إضافية، مثل التقاليد العلمانية التي رسخت جذورها، وفشل النموذج الاقتصادي الإيراني. وعلى أية حال، فإن التغييرات ليست إيجابية بشكل مطلق، ومن الطبيعي أن تشعر إيران بالقلق تجاه الوضع المتقلب في المنطقة، وأن لا تسقط من حسابها احتمال وقوع صراعات أهلية بالقرب من حدودها. وفي الوقت ذاته، خاضت إيران - ولا تزال - صراعاً على النفوذ ثلاثي الجوانب مع تركيا وروسيا.

كما تشعر إيران بالقلق إزاء انتشار القومية التركية ـ الأذربيجانية في شمالها الغربي، وهي من المشاكل الخطيرة التي من المحتمل أن يواجهها النظام الجمهوري، إذ ينتمي حوالي 10 ـ 12 مليون من المواطنين الإيرانيين إلى العرق الأذربيجاني، وهو ما يعادل ضعف العدد المقيم في جمهورية أذربيجان[13]. وتتضح مدى حساسية هذه القضية من خلال عزوف إيران عن مساندة الحكم في باكو (عاصمة جمهورية أذربيجان) في النزاع الدائر بينها وبين أرمينيا حول مقاطعة ناجورنو ـ كراباخ[14]. وتصف إيران نفسها بأنها وسيط نزيه في هذا النزاع، وإن كان هذا الموقف يضع نظامها في موقف حرج، حيث لا يمكنها بسهولة تبرير مساندتها للدولة المسيحية ضد الدولة الشيعية.

وفيما يخص سياسة إيران في الخليج، فإن تحسن الأوضاع في آسيا الوسطى سوف يؤدي إلى تحرر إيران من القيود العديدة التي تكبل إمكانياتها المادية والدبلوماسية، وبناءً عليه سوف تتمكن طهران من الاهتمام بشكل أكبر بالمنطقة الجنوبية. أما القرار الروسي بعدم إبرام صفقات أسلحة جديدة مع إيران، فسوف يبطئ من خطط طهران، ويؤدي إلى "تحرير" سياسة إيران نسبياً في المنطقة، بعد أن كانت في الماضي تأخذ بعين الاعتبار اعتمادها على موسكو في هذا المجال الحيوي.

إيران والترتيبات الأمنية في منطقة الخليج

حققت إيران عدة أهداف استراتيجية نتيجة لحرب الخليج الثانية، كان أهمها التنازلات العراقية التي وردت في خطاب صدام حسين إلى الرئيس رفسنجاني في 14 آب/ أغسطس 1990، وفيه أقرت بغداد مجدداً قبولها باتفاقية الجزائر، ومن ثم عادت الدولتان إلى الوضع الذي كان سائداً عام 1980، قبل اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية. ومعنوياً أثبتت الأحداث أن إيران كانت على حق، عندما أصرت مراراً وتكراراً على أن النظام البعثي في بغداد كان البادئ بالعدوان في حربهما التي استمرت ثماني سنوات. علاوة على ذلك، فإن موقف إيران الحيادي إبان حرب الخليج الثانية خفف من عزلتها الدولية، وساعدت هزيمة العراق على زيادة قوة إيران النسبية على الساحة الإقليمية.

بانتهاء الاحتلال العراقي للكويت، جددت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحثها عن معادلة أمنية تتسم بالفعالية، مع مراعاة متطلباتها السياسية. وكان واضحاً أن دول الخليج لا تملك القدرة اللازمة للدفاع عن نفسها، كما لم تكن تستطيع الاعتماد على الشبكة الواسعة من العلاقات العربية التي أقامتها عبر العقود الثلاثة الماضية. وبدا واضحاً أنه ليس هناك حل عربي سريع لمعضلة الأمن.

ومع أن غزو العراق للكويت كان من أبرز الأحداث الدرامية التي زعزعت الاستقرار في المنطقة، إلا أنه لم يكن الحدث الوحيد. فقد شهد الخليج طوال الثمانينيات حقبة متواصلة من التوترات. واتضحت غاية الوضوح الحاجة إلى مساعدة الغرب على إقامة ترتيبات أمنية فعالة. وحين سعت دول الخليج إلى شراء أنظمة الأسلحة المتطورة، كانت تخطط – في الوقت ذاته – لتنظيم قواتها المسلحة وزيادة حجمها، وفي هذا الإطار وضعت السعودية خطة لزيادة عدد قواتها إلى 200,000 فرد خلال فترة الـ 5-7 سنوات القادمة[15]. وبدلاً من الرفض السابق للوجود الغربي في المنطقة، اتضح أن مثل هذا الوجود هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يضمن أمن الخليج. وقد نشأ هذا الموقف وتطور تدريجياً مع طلب الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987 حماية ناقلاتها النفطية. وهو الحدث الذي يعتبره أحد الأكاديميين الإيرانيين علامة بارزة في سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تحولت من أسلوب التنسيق مع طهران إلى أسلوب المواجهة[16].

ويلاحظ أن التحول الذي طرأ على موقف دول الخليج أثر في العلاقات بين الدول العربية. وتأثرت فكرة وضع ترتيبات أمنية عربية بالتقلبات التي اتسمت بها العلاقات العربية ـ العربية. وكان "إعلان دمشق"، الذي يمثل الحل العربي لمشكلة أمن الخليج، يفتقر إلى المصداقية، فلم يُؤخذ منذ البداية مأخذ الجد، بالرغم من أن كثيراً من الدول الغربية اعتبرت هذا الإعلان نواة محتملة لاستراتيجية أمنية فعالة للمنطقة، وأنه سوف يحظى بدعم الضمانات الغربية في النهاية. ولكن هذا الأمر لم يكن مقدراً له الحدوث، خاصة بعد انسحاب القوات المصرية البالغ عددها 38,000 فرد في أيار/مايو 1992، وانسحاب القوات السورية بعد ذلك بشهر. فلم يكن إعلان دمشق حلاً عملياً لدول الخليج[17]. وتوحي تعليقات عدد من المسؤولين الخليجيين بشكوكهم إزاء إعلان دمشق، إذ علق أحمد السعدون، رئيس مجلس الأمة الكويتي، بقوله إن الإعلان كان رد فعل "متهوراً" لمشكلة الفراغ الأمني التي ظهرت عقب تحرير الكويت مباشرة[18]. بينما كان وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية أكثر صراحة، حين علق ساخراً بقوله إن فعالية الإعلان لن تتضح قبل مرور خمسة قرون[19].

وأصبح جلياً أن بحث دول الخليج عن حل جماعي قد باء بالفشل. ونظراً لصغر تعداد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واختلاف أولوياتها، فقد كان الحل المنبثق عن المنطقة احتمالاً غير واقعي، إضافة إلى أن الدول العربية الخليجية لم تتفق كلية على مصدر مشترك للخطر. ونتيجة لذلك بدأت كل دولة – على انفراد – مساعيها بحثاً عن الأمن، الأمر الذي أدى إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات مع واشنطن. وكانت الكويت أول من أبرم اتفاقية دفاع مشترك في أيلول/ سبتمبر 1991، وذلك لمدة عشر سنوات. واتسمت هذه الاتفاقيات – في أغلب الأحوال – بمراعاة المناخ السياسي العربي، والاعتبارات الأمريكية الداخلية، وهو ما يتضح من اتباع أسلوب "الدفاع عن بعد" وعدم وجود قواعد أمريكية دائمة[20].

في ذروة هذا النقاش الحيوي – حول الترتيبات الأمنية المستقبلية في الخليج – بقيت إيران على الهامش. ووجد النظام الإيراني نفسه في وضع غير مطمئن بتاتاً، بينما كانت الزعامة الدينية تتوق إلى التأثير في مجرى هذا النقاش. ولكن الغرب ودول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تكن تثق بنوايا إيران، رغم موقفها الحيادي أثناء حرب الخليج الثانية. وعقب انتهاء الحرب مباشرة، سعت إيران إلى لعب دور مسؤول، فأعلنت عن قلقها بشأن استقرار المنطقة، وانضمت إلى سوريا وتركيا في معارضة تقسيم العراق تخوفاً من مشكلة الأكراد[21]. وعلاوة على ذلك، لم تتدخل إيران بصورة فعلية لمساندة انتفاضة الشيعة في جنوب العراق[22].

غير أن قائمة المغامرات السابقة لإيران كانت أطول من أن تتجاهلها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فقد أدت الأنشطة الإيرانية – طوال أكثر من عقد من الزمن – إلى زعزعة الاستقرار بشكل خطير في كثير من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنها المحاولة الفاشلة للإطاحة بالحكم في البحرين عام 1981، والتفجيرات المتتالية التي وقعت في الكويت أوائل الثمانينيات، ومحاولة اغتيال أمير الكويت عام 1985، والمشاكل المستمرة في مواسم الحج. لذلك ما زالت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتشكك بشدة في نوايا إيران[23].

وتساعد الدول العربية الحليفة لدول مجلس التعاون على تعزيز هذه المخاوف، بإشاراتها المتكررة إلى طموحات إيران في المنطقة، وهو ما يتضح – بما لا يدعو للشك – في التصريحات العلنية للرئيس المصري حسني مبارك[24]. إذ كانت إيران الموضوع الأساسي للمباحثات التي أجراها أثناء زيارته لمنطقة الخليج في آيار/ مايو 1993، رغم ما شاع عن محاولة سلطنة عُمان القيام بدور الوساطة بين القاهرة وطهران[25].

وفي الوقت ذاته، استمرت إيران في التبشير باستراتيجيتها التقليدية، التي تنادي باستبعاد الوجود الأجنبي من منطقة الخليج، وأصرت على أن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه. إذ أدركت إيران أن الوجود الغربي لن يهدد وضع الدول الصغرى بالمنطقة، لكنه سوف يمثل تحدياً لدورها بصفتها القوة الإقليمية الكبرى من حيث حجمها وتعداد سكانها. والدعوة إلى استبعاد وجود القوى العظمى ليست مجرد رد فعل إيراني إزاء الأحداث الدائرة، ولكنها مماثلة لرد فعل القوى الإقليمية الأخرى – مثل الهند وإندونيسيا – تجاه أوضاعهما الأمنية[26]، وإن كانت تلك الاعتبارات مبالغاً فيها في حالة إيران، بسبب رفعها شعارات معادية للغرب، إضافة إلى مخاوفها العميقة

الجذور من الغرب وخاصة الولايات المتحدة. وتزداد تلك المشاعر حدة بفعل الذكريات التاريخية المتراكمة، على المستوى الشعبي ومستوى النخبة، والتي ترجع إلى عهد القوى الاستعمارية القديمة ومحاولاتها التحكم في صنع القرار الإيراني. وفي هذا الإطار، تُعد سياسة التحالف مع الغرب - التي اتبعها الشاه - انحرافاً عن الفكر الاستراتيجي الإيراني التقليدي. أما الاتجاه الإيراني الحالي الذي يخشى الدور الأمريكي ويتخوف من سياسة التطويق فيعد متوافقاً مع الفكر الإيراني التقليدي[27].

كان من الطبيعي أن تعبر الزعامة الإيرانية عن احتجاجها إزاء استبعادها من النقاش حول الترتيبات الأمنية. فقد انزعجت إيران كثيراً من إعلان دمشق، ومن الدور المصري على الأخص، فأطلقت طهران الكثير من التصريحات الغاضبة. وأشارت الصحافة الإيرانية إلى وجوب تركيز سوريا ومصر على "الدفاع عن حقوق المسلمين ضد الصهيونية"، وعدم التدخل في الخليج الذي يقع بعيداً عنهما[28]. وفي بداية الأمر، كانت تلك الانتقادات أشد لهجة من شجب الدور الأمريكي. ثم أدلى وزير الخارجية الإيراني - في 31 كانون الأول/ديسمبر 1990 - بتصريح جاء فيه "أنه يمكن تفهم وجود القوات الأجنبية في المنطقة، نظراً لعدم وجود خيار آخر يضمن أمن المنطقة واستقرارها"[29]. فقد أدركت إيران في تلك الفترة أن القضاء على المكاسب العراقية في الكويت لن يتحقق بدون التدخل الغربي، لكن توجهاتها الأيديولوجية وسياستها الداخلية جعلت من المستحيل عليها تأييد التدخل الغربي في المنطقة، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي تصفها إيران دائما بـ "الشيطان الأكبر".

وسرعان ما تغيرت تلك المواقف إلى الرفض الإيراني المتوقع للوجود الأجنبي، كما يتضح من تصريح وزير الخارجية علي أكبر ولايتي، حيث قال "إن وجود الأجانب في المنطقة، خاصة قواتهم العسكرية، لن يساهم في حماية أمن المنطقة. فهم يسعون لحماية مصالحهم ومنافعهم الخاصة"[30]. كما وجه الرئيس رفسنجاني انتقاداته إلى الاتفاقيات التي عقدتها شتى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع واشنطن، وقال "نحن نعارض تلك الاتفاقيات، ونؤمن أن أي وجود عسكري للغرب في المنطقة

لن يساعد إلا على تعكير صفو السلام والاستقرار "[31]. وعلاوة على ذلك، كانت إيران متخوفة من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية عزلها عن العالم في النظام العالمي الجديد، وزادت تلك المخاوف نتيجة للبيانات المختلفة التي أصدرتها واشنطن، ووصفت فيها إيران بأنها دولة خطيرة خارجة على القانون[32]. كما انتشرت آراء مشابهة داخل بعض الدوائر الأمريكية المؤثرة، عقب حرب الخليج الثانية[33]. وسرعان ما وجد النظام الثوري نفسه في موقع الدفاع بشأن سجله في مجال حقوق الإنسان، ومساعدته للمنظمات الراديكالية في بعض الدول مثل السودان، ومعارضته لعملية السلام في الشرق الاوسط.

وعقب تحرير الكويت، بدأت محاولات فتح صفحة جديدة بين العرب وإيران، وانطبق ذلك بصفة خاصة على المملكة العربية السعودية والكويت، حيث كانت علاقاتهما السابقة مع إيران غاية في التوتر. ففي آذار/ مارس 1991 استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والرياض، بعد أن ظلت مقطوعة منذ 1988. كما اتفقا على عدد الإيرانيين المسموح لهم بأداء مناسك الحج كل سنة، تلك القضية التي كانت مثاراً للانفعالات والنزاعات الحادة. وعقب ذلك التقارب، جرت اتصالات رفيعة المستوى بين البلدين، ففي نيسان/ أبريل 1991 التقى الرئيس هاشمي رفسنجاني بالملك فهد في الرياض، ثم قام الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، بزيارة طهران في حزيران/ يونيو 1991، فكانت أول زيارة يقوم بها مسؤول سعودي رفيع المستوى إلى إيران منذ سقوط الشاه.

كما شهدت العلاقات الكويتية ـ الإيرانية تحسناً ملحوظاً عقب نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية، فقد قام السيد علي أكبر ولايتي، وزير خارجية إيران، بزيارة الكويت قبل الغزو بعدة أسابيع، كما قام الشيخ صباح الأحمد، وزير خارجية الكويت، بزيارة إيران أثناء احتلال العراق لبلاده، وخلال تلك المرحلة، عُلقت آمال كبيرة على حدوث تقارب بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وساد المنطقة شعور عام بالتفاؤل، عبر عنه مبارك الخاطر، وزير خارجية قطر آنذاك، الذي صرح أثناء اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – في أيار/ مايو 1991 – بأن إيران دولة صديقة وجار ودود، وأن عليها أن تساهم بدور في أمن المنطقة[34].

وغني عن الذكر أن المصالح الاستراتيجية الإيرانية كانت وثيقة الصلة بدول مجلس التعاون خلال تلك الفترة، إذ أدركت إيران أن أية تغيرات تعود على العراق بالنفع يمكن أن تحدث مضاعفات بعيدة المدى على ميزان القوى في المنطقة. ومع ذلك لم تدم فترة توافق المصالح طويلاً، إذ عادت السياسة الخارجية الإيرانية إلى سيرتها الأولى. ولم تستثمر الدبلوماسية الإيرانية بحكمة الرصيد المعنوي الذي تراكم عقب حرب الخليج الثانية. فالتصريحات العنيفة التي أطلقها النظام ضد الغرب، وتفسيراته لمصالحه الوطنية، سرعان ما أثرت في علاقته بالعديد من جيرانه. وظهر الدليل على تلك التغيرات في الجبهة الإقليمية مع اتضاح السياسة الإيرانية بشأن الجزر الثلاث المحتلة.

وعلى الجانب الآخر، لم تتفق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على انتهاج سياسة موحدة تجاه إيران. فبينما نظر بعض تلك الدول إلى السياسة الإيرانية بارتياب، استمرت علاقات البعض الآخر معها بدرجة كبيرة من التنسيق. ويرجع تشعب وجهات النظر، إلى حد كبير، إلى الاعتبارات الجيوستراتيجية والاختلاف في أولويات الأمن وحالة العلاقات الثنائية. فالمخاوف المشتركة حول مضيق هرمز - على سبيل المثال - تؤدي إلى توثيق العلاقات بين عُمان وإيران، في حين أن استمرار النزاع حول الجزر يؤدي إلى التباعد بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران.

علاقة الظروف الداخلية بالسياسة الخارجية الإيرانية في الخليج

كما هو مألوف في كثير من الثورات، واجهت الثورة الإيرانية تحديات داخلية عنيفة ومريرة. وفي بداية الأمر نشبت النزاعات بين القوى القومية والليبرالية من جانب، والقوى الدينية من جانب آخر. ولكن مع تحول الجمهورية بسرعة إلى دولة ثيوقراطية، تغيرت طبيعة الخلافات، فانتقلت النزاعات الداخلية إلى أجنحة مختلفة داخل المؤسسة الدينية. ولم يؤد وقف نشاط الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي يمثل الطبقة الحاكمة من رجال الدين، إلى توقف النزاعات الداخلية التي أصبحت متعددة الأقطاب والفئات.

ويتضح في حالة إيران أن هناك صلة وثيقة بين الظروف الداخلية والسياسة الخارجية، وهو ما بدا جلياً منذ الأيام الأولى للجمهورية، عندما نجح بعض الطلبة الراديكاليين في إسقاط الحكومة المؤقتة لرئيس الوزراء مهدي بازركان، فقد استغلوا اجتماع بازركان ووزير خارجيته إبراهيم يزدي مع زبجنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي، كذريعة لاحتلال السفارة الأمريكية وإحباط عملية تطبيع العلاقات مع واشنطن(35) . كما نجحت العناصر الراديكالية ، خلال تلك الأحداث، في فرض تغيير على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية. وكان احتلال السفارة الأمريكية عام 1979 بداية سياسة خارجية راديكالية ، ساعدت على إضعاف مكانة كثير من العناصر غير الدينية، ومنها الرئيس أبو الحسن بني صدر ووزير الخارجية صادق قطب زاده.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1984 حدث ما يُعد تطوراً ملموساً في السياسة الداخلية، إذ اقتنع آية الله الخميني بحاجة إيران إلى إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية من أجل إنهاء العزلة الدولية التي باتت تعاني منها إيران. وكان هذا القرار خطوة هامة في بدء اتجاه إيران إلى انتهاج سياسة خارجية عقلانية. كما كان قرار قبول وقف إطلاق النار مع العراق عام 1988 خطوة مهمة أخرى نحو تطبيع الأوضاع الداخلية. وفي أعقاب ذلك القرار تم عام 1989 عزل آية الله منتظري كخليفة لآية الله الخميني، الأمر الذي سمح بنشوء القيادة الثنائية لآية الله خامنئي وحجة الإسلام رفسنجاني. وبعد وفاة آية الله الخميني، تمكنت تلك القيادة الثنائية من تحقيق نصر سياسي هام، تمثل في تهميش نفوذ العناصر الراديكالية داخل النظام، عن طريق زيادة سلطات رئيس الجمهورية وإقالة اثنين من الراديكاليين المهمين، هما حسين موسوي رئيس الوزراء، وعلي أكبر محتشمي وزير الداخلية. وفي الوقت ذاته ، حقق "المعتدلون" نصراً سياسياً باهراً في الانتخابات النيابية، إضافة إلى نجاحهم في اتخاذ موقف حيادي من حرب الخليج الثانية(36) .

كان الهدف الرئيسي للقيادة الثنائية هو إنعاش اقتصاد البلاد بعد انتهاء الحرب الطويلة مع العراق. واتضح ميل القيادة إلى النزعة البراجماتية في العديد من الخطب والتعليقات، مثلما جاء في بيان الرئيس رفسنجاني، بمناسبة توليه منصبه، حيث قال إن

إيران لن تتمكن من بناء السدود بالشعارات وحدها[37]. ولم يكن مستغرباً أن تضع الحكومة الأوضاع الاقتصادية على قمة أولوياتها، إذ كان واضحاً أن الجمهورية الإسلامية تواجه أزمة اقتصادية خطيرة. فقد زادت قيمة القروض الأجنبية زيادة هائلة، إضافة إلى تدهور قيمة العملة، حيث وصل سعر صرف الدولار إلى حوالي 3000 ريال، بعد أن كانت قيمته حوالي 700 ريال في بداية الثورة. وواجهت الصناعة الإيرانية مشاكل جمة من جراء هذه القيود المالية، إذ عجزت عن تمويل احتياجاتها من المواد الخام.

وثبت أن محاولات نفخ الروح في الاقتصاد الإيراني أمر غاية في الصعوبة، برغم المحاولات الجادة التي بذلها الرئيس رفسنجاني لرفع مستوى المعيشة، بما في ذلك تخفيض قيمة الريال الإيراني[38]. وفي ربيع عام 1994، ذكرت إحدى الصحف الإيرانية الموالية للرئيس أنه "بعد مرور ست سنوات تقريباً على انتهاء العدوان العسكري العراقي، فإن أفضل ما يمكن قوله هو أن الأوضاع تتدهور باستمرار"[39]. وكان جلياً أن مستقبل رفسنجاني السياسي رهن بنجاح برنامجه الاقتصادي. وقد ووجهت خططه بمقاومة عنيفة من كثير من دوائر النفوذ، بما في ذلك العناصر "الراديكالية" داخل النظام، إذ فضل العديد من هذه الجماعات أن تستمر الدولة في الاضطلاع بدور رئيسي في إدارة الاقتصاد، وعارضت خطط الخصخصة وتحسين العلاقات الاقتصادية مع الغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن فشل سياسة رفسنجاني الإصلاحية ألحق ضرراً بمكانته وقلص من نفوذه، وكان هبوط شعبيته بين الناخبين من أول المؤشرات على ذلك. ففي انتخابات الرئاسة الأخيرة حصل رفسنجاني على 63.2٪ من أصوات الناخبين، وهو ما يشكل انخفاضاً كبيراً عن نسبة 94.5٪ من أصوات الناخبين التي حصل عليها عام 1989. وعلاوة على ذلك، لم تكن الحكومة راضية على الإطلاق عن نسبة الإدلاء بالأصوات التي بلغت 57.6٪[40]، إذ كانت تلك النتائج بدون شك مثيرة للقلق، ودليلاً على انتشار اللامبالاة والفتور السياسي بين أفراد الشعب.

يضاف إلى ذلك أن الشراكة بين خامنئي ورفسنجاني لم تكن بالسلاسة المتوقعة، إذ أدى الوضع الاقتصادي إلى تضخيم الخلاف في التصورات بين منصب المرشد الأعلى ومنصب رئيس الجمهورية. وهناك تناقض طبيعي بين المنصبين، فالرئاسة تسعى إلى تعزيز مصالح إيران الاقتصادية والسياسية، بينما يهتم المرشد الأعلى بالجوانب الأيديولوجية والثيولوجية، ولم توضع خطوط واضحة للفصل بينهما، كما لا يتمتع أي منهما بنفوذ الزعيم الراحل آية الله الخميني. ونشأ عن ذلك توتر دائم في العلاقات بين المنصبين، زاد من حدته فشل السياسة الاقتصادية لرفسنجاني. وسعى خامنئي إلى النأي بنفسه عن بعض الإجراءات الاقتصادية التي لم تحظ بالتأييد الشعبي، مثل إلغاء دعم الحكومة لبعض المواد التموينية، وهو ما ساهم في زيادة التضخم. وإضافة إلى ذلك، اختلفت نظرة كل منهما بشأن إعادة العلاقات مع الغرب. فالبيانات المعادية للغرب الصادرة عن خامنئي كانت أكثر تطرفاً من تلك الصادرة عن رفسنجاني.

إن الخلافات بين "المعتدلين" و "الراديكاليين" مسؤولة – إلى حد كبير – عن هذه التناقضات التي تعتري السياسة الخارجية الإيرانية. ويتضح ذلك من البيانات المتضاربة المتعلقة بدول منطقة الخليج. كما أن رفسنجاني لا يسيطر بصفة دائمة على اتجاهات السياسة الخارجية. فتركيزه على الوضع الاقتصادي، وإدراكه بأن مستقبله السياسي رهن بتحقيق تلك الأهداف الاقتصادية، أديا به إلى تقديم بعض التنازلات التكتيكية للجماعات الراديكالية في مجال السياسة الخارجية. وهو ما تظهره الطبيعة الاستقلالية لكثير من أجهزة الأمن في إيران، تلك الاستقلالية التي ظهرت بوضوح في عمليات تصفية أعداء الجمهورية في الخارج، خاصة أعضاء منظمة مجاهدين خلق وجماعات المعارضة الكردية[41]. ويضاف إلى هذا عدم تمكن رفسنجاني من نقض الفتوى الدينية التي صدرت بخصوص سلمان رشدي، الأمر الذي أضر بجهوده لتحسين العلاقات مع الغرب، وأدى بالتالي إلى صعوبة قيام التعاون الذي كان رفسنجاني في أمس الحاجة إليه لتحقيق إصلاحاته الاقتصادية. هذه الاعتبارات وغيرها دفعت كثيراً من المراقبين إلى الحديث عن ازدواجية السياسة الخارجية الإيرانية. ويرى تشوبين أن تلك الازدواجية تتمثل في وجود المعتدلين والراديكاليين إلى جانب الواقعيين والثوريين في

آن واحد. كما تتمثل في محاولات طهران للتعاون الاقتصادي مع الغرب بالتزامن مع مهاجمته بالتصريحات[42]. بينما يرى آخرون أن هذه الازدواجية تتمثل في سياسة إيران الإقليمية التي تتسم بالتشدد والتصلب تجاه بعض الدول، وباللين والمرونة مع البعض الآخر[43].

وتؤكد هذه الازدواجية الواضحة والبيانات المتضاربة وجود خلافات داخلية، كما أنها تشير إلى افتقار النظام للثقة في استقراره. لكن الأمر الواضح هو أن عملية صنع القرار الإيرانية بعيدة كل البعد عن النهج الموضوعي في تصريف شؤون سياستها الخارجية، لأنها تنطوي على منافسة حادة بين المؤسسات والأفراد. ومن منطلق هذه الاعتبارات، سوف تستمر البيئة الداخلية ذات تأثير سلبي على سياسة إيران في منطقة الخليج، ولن تنجح التناقضات وعدم الوضوح إلا في زيادة شكوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من طبيعة النوايا الإيرانية، وإضفاء سحابة قاتمة على الاحتمالات المستقبلية في منطقة الخليج بصفة عامة.

إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة

بدأت العلاقات بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة بداية سلبية. فمنذ البداية، أدى القرار البريطاني بالانسحاب من منطقة الخليج إلى زيادة حدة النزاع حول الجزر الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وفشلت محاولات تسوية النزاع، ثم احتلت القوات الإيرانية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وفرضت سياسة الأمر الواقع على الدولة الجديدة. وبالرغم من هذا الحدث العنيف، كانت دولة الإمارات – من منطلق الاعتبارات الإقليمية – راغبة في الإبقاء على العلاقات الطيبة مع الجمهورية الإيرانية.

وهناك سبب آخر وراء توتر العلاقات، وهو شعور دولة الإمارات بأنها أصبحت عرضة للخطر الشديد عقب انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج. ثم دق الفراغ الأمني ناقوس الخطر، وزعزع التمرد في ظفار استقرار المنطقة، كما أثارت الحكومة الماركسية

في عدن مخاوف دول المنطقة المحافظة. وعززت تلك العوامل دور الشاه كمدافع عن الوضع الراهن الملائم للدول المحافظة، فقواته المسلحة – التي كانت تجنح إلى استعراض القوة في بعض الأحيان – كانت أداة ضرورية لهزيمة الراديكالية اليسارية.

بالرغم من توتر العلاقات السياسية، تبقى الروابط الثقافية والتجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران على درجة عالية من التميز. فقد كانت إمارة دبي، ولا تزال، شريكاً تجارياً مهماً لإيران. حيث كانت حلقة تجارية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وذلك عندما حلت إمارة دبي محل مدينة لنجة كأكبر ميناء في جنوب الخليج. ويلاحظ أن معظم التجارة بين دولة الإمارات وإيران تتم عبر إمارة دبي، التي تقوم بدور المركز الرئيسي لإعادة التصدير إلى إيران. وهذه الصلات التجارية آخذة في النمو برغم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني. فقد ارتفع إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية بين إمارة دبي وإيران من 571 مليون دولار أمريكي عام 1989 إلى 1.13 مليار دولار أمريكي عام 1993، وهو ما يمثل 6.46٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدبي. وترتفع هذه الأرقام أكثر في مجال إعادة التصدير، حيث تحتل إيران المرتبة الأولى في حجم تعاملاتها الذي يقدر بحوالي 900 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل نسبة 32٪ من إجمالي تعاملات دبي في مجال إعادة التصدير[44].

وعلى الصعيدين الثقافي والاجتماعي، نجد أن مياه الخليج كانت حلقة الوصل بين السواحل الشمالية والجنوبية منه، ولم تكن عقبة أمام التفاعل الثقافي. وفي الواقع، كان السفر من الشارقة أو رأس الخيمة إلى لنجة أو بندر عباس أسرع وأكثر أمناً من السفر براً إلى مسقط والمناطق الداخلية. لقد أقام الكثير من القبائل والأسر العربية على جانبي الخليج، كما كانت اللغة العربية منتشرة في جنوب بلاد فارس. ويمكن للمرء أن يلاحظ التفاعل المعماري بين المدن العربية والفارسية الواقعة على سواحل الخليج. ومع ذلك، مرت العلاقات بفترات شابها التوتر، وتأثرت سلباً في فترات اشتعال الحماسة القومية، مثلما حدث في فترة صعود نجم الشاه رضا بهلوي، وفي عهد الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان ينادي بالقومية العربية.

بالرغم من النزاع حول الجزر، توصلت الدولتان إلى تعايش مؤقت يرضي الطرفين بعد إعلان الاتحاد، فاعترفت إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة بعد 48 ساعة من إعلان قيامها، لكن إقامة العلاقات الدبلوماسية تأخرت لمدة 11 شهرا[45]. ولكن دولة الإمارات لم تعجل بتطبيع العلاقات، لأن احتلال الجزر، كان - ولا يزال - من الموضوعات الحساسة بالنسبة إليها، كما كانت تخشى انتقاد العالم العربي لها.

في بداية الأمر كانت العلاقات بين دولة الإمارات والجمهورية الإيرانية فاترة إلى حد ما. ولكن إيران أبقت على علاقاتها الطيبة مع بعض أعضاء الاتحاد، وبصفة خاصة إمارتي دبي والشارقة، وأدت الاتصالات الثنائية المستمرة فيما بين الدولتين إلى تحسين العلاقات. في الوقت ذاته أسفرت الاتصالات الثنائية بين الجانبين الإماراتي والإيراني عن قيام سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بزيارة إيران عام 1975، وهو ما عزز عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين. ومع ذلك، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تتوجس خيفة من طموحات الشاه الذي أصبح - مع تزايد عائدات بلاده النفطية - مهتماً على وجه الخصوص بمعالجة قضية أمن الخليج، ويسعى إلى الاضطلاع بدور حيوي في أية ترتيبات أمنية. وأصبحت إيران في عهده العمود الأساسي لأي استراتيجية دولية لحماية أمن منطقة الخليج، كما بات الشاه - بعد نجاحه في مواجهة الأحداث التي نشبت في ظفار - يُلقب بشرطي الخليج.

وفيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تمت تسوية الخلافات الحدودية بين أبوظبي والرياض حول الحدود بموجب اتفاقية عام 1974، التي أوجدت قدراً معيناً من التوازن في العلاقات الإقليمية. حيث أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة قادرة على أن تلعب دوراً أكثر حياداً في المنطقة. وظهرت آثار هذه المعادلة الجديدة في رد الفعل الفاتر الذي صدر عن دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الخطط الإيرانية المتعلقة بحماية أمن منطقة الخليج[46].

وأثار سقوط الشاه أوائل عام 1979 قدراً كبيراً من القلق في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما في سائر دول منطقة الخليج، لأن الوضع الراهن - الملائم لدول المنطقة -

تلقى ضربة خطيرة، كما أن توقعات تزعزع الأوضاع في المنطقة ومشاهد الصراعات الأهلية في إيران لم تكن تبعث على الاطمئنان. ومع ذلك أدى نجاح الثورة إلى ظهور بعض الأمل في حل قضية الجزر التي طال أمدها. وهذه الفكرة – التي تدل على حسن نوايا حكومة دولة الإمارات – استندت إلى تصريحات متعددة صدرت في فترات متفاوتة من جانب المسؤولين الإيرانيين، تدعو إلى مراجعة جميع الاتفاقيات المبرمة في عهد الشاه. وبكل تأكيد، حالت الأوضاع غير المستقرة في إيران دون وضع خطوط متسقة لسياسة إيران في الخليج، فبينما أكدت أصوات معينة في الحكومة الإيرانية على ضرورة إقامة علاقات حسن جوار مع دول الخليج، انتقدت أصوات أخرى علاقات تلك الدول مع الغرب.

ومع اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/ سبتمبر 1980، حاولت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تحافظ على ما يشبه الحياد بين الدولتين المتحاربتين، خاصة بعد أن بدا جلياً أنها ستكون حرباً طويلة الأمد، ثم قررت – بدافع من قلقها إزاء آثار الحرب على استقرارها – الانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي شُكل مؤخراً. ومع ذلك، تكررت المواقف التي اتخذت فيها دولة الإمارات موقفاً حيادياً مخالفاً لمواقف بقية دول المنطقة، وكانت تلك الاستقلالية المتعقلة نابعة أساساً من الاعتبارات الجيوستراتيجية. غير أن تلك السياسة قوبلت بالنقد الشديد من جانب بغداد، التي حاولت تصوير الحرب على أنها مواجهة بين العرب والفرس. وقد وصفت صحيفة «كيهان إنترناشونال» موقف دولة الإمارات العربية المتحدة أثناء الحرب على النحو التالي :

> إن دولة الإمارات العربية المتحدة – في ظل القيادة البراجماتية لسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – لم تدخر جهداً في شجب النزاع بصفته لعنة على المنطقة، وبذلت أقصى جهدها – بمؤازرة المساعي الحميدة لعُمان – للتخفيف من حدة الأزمة التي تجر المنطقة إلى حافة الهاوية[47].

وتتبع العلاقات بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، – إلى حد كبير – نمط العلاقات بين قوة إقليمية كبرى وجارتها الصغرى. فكثيراً ما تجنح القوة الكبرى إلى

تجاهل مخاوف الدولة الصغرى وتطلعاتها، وتسعى إلى فرض آرائها وقناعاتها فيما يخص الكثير من القضايا الإقليمية والثنائية. وفي الأجواء السياسية الخليجية المشحونة بالتوتر الشديد، تتخذ تلك الاتجاهات أبعاداً مبالغاً فيها. وفي الجانب الآخر، ينتاب الدولة الصغرى القلق، وتتوجس خيفة من نوايا القوة الإقليمية الكبرى، وتشعر بحساسية شديدة تجاه القضايا التي تمس سيادتها ووحدة أراضيها.

النزاع حول الجزر

لا تزال قضية الجزر الثلاث، أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، العائق الأساسي أمام تطبيع العلاقات بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، كما تساهم في تعقيد العلاقات الإيرانية مع دول الخليج الأخرى. وتكررت هذه المقولة في تقييم للسياسة الخارجية الإيرانية، أوردته إحدى الصحف، إذ قالت "إن قضية الجزر حالت دون توثيق العلاقات بين إيران وجيرانها في الجنوب، فظلت هذه العلاقات سطحية"(48).

وكما سبقت الإشارة، تسببت مطالبة الشاه بالجزر في تأخير إعلان قيام الاتحاد، فبعد سحب مطالبته بالبحرين، كان مُصراً على حق إيران في الجزر الثلاث. ومع ذلك، كان الشاه تواقاً للتوصل إلى اتفاق مع إمارة الشارقة بخصوص أبو موسى، ومع إمارة رأس الخيمة بخصوص جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، لأن اهتمامه الأساسي كان مُنصباً على استقرار الخليج قبل كل شيء. كما أنه حاول أن يُظهر أن نزاع إيران لم يكن مع الدولة الجديدة ولكن مع القوة الاستعمارية الراحلة.

وتم التوصل إلى "مذكرة تفاهم" مع إمارة الشارقة، نصت على عدم تنازل أي من الطرفين عن مطالبته بالسيادة أو الاعتراف بمطالب الطرف الآخر، مع تقسيم السيادة بين الطرفين، فتتولى إيران السيطرة على شمال الجزيرة وتتولى الشارقة السيطرة على الجزء الجنوبي، بما في ذلك قرية أبو موسى. ولم تنص المذكرة على فترة زمنية معينة لسريان الاتفاق، مع الإشارة إلى رفع علم كل دولة على الجزء التابع لها، والنص على تقسيم

إنتاج النفط مناصفة بينهما[49]. وبالنسبة إلى رأس الخيمة لم يتم عقد اتفاق، لأن الشاه أصر على السيادة الإيرانية الكاملة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، نظراً لموقعهما الاستراتيجي وقربهما من الأراضي الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى قيام القوات المسلحة الإيرانية بغزو الجزيرتين، واحتلالهما بالقوة في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1971.

ولم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة آنذاك في وضع يسمح لها بمواجهة الشاه، فقد كان يتوجب على الدولة الجديدة التعامل مع العديد من المسائل الجوهرية المتعلقة ببناء الأمة. ونتيجة لذلك اتسم رد فعل الحكومة الاتحادية بضبط النفس، وارتابت من التصريحات العربية المؤيدة لها، خاصة من ليبيا والعراق. كما أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أن الأنظمة العربية لم تكن مستعدة للدخول في مواجهة مع إيران بسبب هذه القضية. وعلاوة على ذلك، كان هناك توجه خلال مداولات مجلس الأمن الدولي حول النزاع، إلى إعطاء مهلة من الوقت لكي تؤتي الجهود الدبلوماسية ثمارها[50].

في بداية الأمر، التزمت إيران باتفاقية أبوموسى، لكن مع قيام الثورة وتصاعد حدة الحرب الإيرانية-العراقية، بدأت طهران تنتهك مختلف بنود المعاهدة، وبخاصة أثناء أزمة ناقلات النفط عامي 1987 - 1988. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة من ناحية أخرى، مهتمة بإرساء دعائم الدولة، وشعرت أن الوقت لم يكن مناسباً لإعادة فتح ملف مطالبها بالوسائل غير الدبلوماسية، فأثارت القضية في خطابها أمام الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن هذا الوضع تغير بشكل مفاجئ بعد انتهاء احتلال العراق للكويت ومحاولات إيران خلق واقع جديد في أبو موسى، إضافة إلى تأكيد دولة الإمارات العربية المتحدة على الصلة بين اتفاقية أبوموسى والاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. واحتلت هذه القضايا أهمية أكبر في قائمة اهتمامات الاتحاد بالعلاقات الثنائية مع إيران، مع تحويل مسؤولية هذه القضية – على الصعيد الداخلي – من إمارة الشارقة إلى وزارة الخارجية بدولة الإمارات. ومن جهة أخرى يعتقد الإيرانيون أن اتجاه دولة الإمارات العربية المتحدة إلى

تصعيد الأزمة - في الآونة الأخيرة - مرتبط بالسياسة الأمريكية إزاء منطقة الخليج[51]، الأمر الذي يظهر أن السياسة الخارجية الإيرانية تتصف باللامبالاة في التعامل مع القضايا الخاصة بجيرانها، إضافة إلى محاولتها اعتبار هذه المطالب والاهتمامات جزءاً من عملية تطويق الغرب للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأكد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة على الحاجة للوصول إلى حل شامل، يعالج النزاع حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ثم تطور هذا الموقف إلى المطالبة بعرض الادعاءات محل النزاع على محكمة العدل الدولية والقبول بأي قرار يصدر عنها. ولا شك في أن هذا الخيار العقلاني يحظى باحترام عالمي، خاصة وأن هناك توجهاً عالمياً نحو تسوية النزاعات الإقليمية بالسبل السلمية.

وكان الرد الإيراني متصلباً، إذ انتقدت إيران قرار دولة الإمارات العربية المتحدة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية باعتباره قراراً متسرعاً، بحجة أنه لم تُستنفد بعد كل الوسائل الممكنة، ومن ثم أصرت على استمرار المحادثات الثنائية[52]. رغم أن احتمال نجاح هذه المباحثات لم يكن وارداً، في ظل رفض إيران مناقشة مسألة احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، بدعوى أنهما تخضعان للسيادة الإيرانية.

وحاولت إيران توجيه مسار المفاوضات للتركيز على الاتفاقية الخاصة بجزيرة أبو موسى فقط، بينما تناقضت تصرفاتها الفعلية مع رغبتها هذه، إذ فرضت على المقيمين بالجزيرة دخول الجزيرة والخروج منها من خلال نقطة عبور إيرانية، وهو ما يعد انتهاكاً صريحاً للمذكرة. وعلاوة على ذلك، بدأت في فرض قيود على وجود الأجانب في الجزيرة، بما في ذلك المدرسين والفنيين وغيرهم من العمال الوافدين، الذين يعملون في الجزء التابع لدولة الإمارات العربية المتحدة من الجزيرة[53]. وقد جاء الدليل الحي على هذا الاتجاه عندما رفضت إيران السماح لبعض المدرسين العرب الذين قدموا على متن عبارة "الخاطر" بالنزول إلى الجزيرة[54]. وشعرت دولة الإمارات العربية المتحدة أن هذه التصرفات تهدف إلى إزعاج سكان الجزيرة من العرب، المقدر عددهم بسبعمائة نسمة، وممارسة الضغوط عليهم من أجل مغادرة الجزيرة. وبدأت إيران تصر على حصول جميع الزوار غير المقيمين على تصاريح من السلطات الإيرانية.

وتشير التقارير الأخيرة إلى انخفاض عدد سكان أبو موسى المقيمين بها بدرجة ملموسة، إذ يقدر عدد الباقين منهم بـ 185 فرداً ، إضافة إلى إحاطة قريتهم بسياج من الأسلاك الشائكة والسماح بسلوك طريق واحد فقط إلى الميناء[55] .

لقد تحدث الرئيس رفسنجاني عن الحاجة إلى إحكام الأمن في الجزيرة، مشيراً إلى أن إيران ألقت القبض على بعض الأجانب المسلحين في نطاق جزيرة أبو موسى[56] ، ولكن إيران لم تقدم أي دليل لإثبات صحة هذه الادعاءات. كما أدلى ولايتي وزير الخارجية بتصريح مغلوط، جاء فيه أن اتفاقية 1971 لم تسمح بوجود الأجانب على الجزيرة[57] . غير أن هذه الادعاءات لم تكن دقيقة، لأن الاتفاقية لم تنص على حصر الحقوق الأمنية بأي من الطرفين، كما لم تتعرض لوجود الأجانب على الجزيرة. وبدا جلياً أن إيران تحاول إعادة تفسير المذكرة بأسلوب يضمن لها قدراً من النفوذ، أكبر مما يتيحه لها النص الأصلي. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى رغبة إيران في التحكم بأمن الجزيرة ومياهها الإقليمية، فقد أصدر المجلس الأعلى للأمن القومي بإيران - برئاسة رفسنجاني - بياناً جاء فيه أن أمن جزيرة أبو موسى جزء من مسؤولية إيران[58] .

وفشلت المفاوضات الثنائية التي عقدت في أبوظبي في أيلول/ سبتمبر 1992، نظراً لرفض إيران مناقشة احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، أو عرض القضية على محكمة العدل الدولية[59] . جدير بالذكر، أن بيان وزارة الخارجية الإيرانية حول فشل المحادثات، لم يشر إلى أن السبب هو رفض طهران مناقشة مسألة احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى[60] . وعقب فشل هذه المحادثات، أصدر المجلس الأعلى للأمن القومي بإيران بياناً يفيد بأنه ليس لدى إيران مطامع توسعية في منطقة الخليج، ومع ذلك تمسكت بموقفها حيال الجزر. ثم استغلت ايران تفجر الخلاف الحدودي بين قطر والمملكة العربية السعودية ، فوصفت مشكلة الجزر بأنها مجرد مشكلة حدودية أخرى في المنطقة[61] .

من جهة أخرى، أعربت دولة الإمارات العربية المتحدة عن اعتزامها متابعة جهودها الدبلوماسية السلمية دون كلل، من خلال الهيئات الدولية والإقليمية، مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وأثارت هذه الاستراتيجية ذعراً شديداً لدى إيران لأسباب عديدة نناقش ثلاثة منها فيما يلي :

أولاً ، أحست إيران بأنها مستهدفة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تصعيد هذه القضية كان جزءاً من احتواء نفوذها. فالتصورات والتجارب التاريخية لإيران تعزز هذا الاعتقاد، وهو ما يتضح من مقالة افتتاحية بصحيفة «كيهان إنترناشيونال» جاء فيها أن هذا التطور هو "القصة القديمة حول محاولة الأيدي الأجنبية زعزعة سلام المنطقة"[62]. وفي الوقت ذاته، صرح آية الله خامنئي أن "الدعاية المحيطة بموضوع جزيرة أبو موسى الإيرانية، تعد جزءاً من مؤامرة أعداء الأمة لبث الفرقة بين إيران وجيرانها"[63]. وأضاف أن الغرب يقف وراء هذا النزاع، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[64]. وتكرر هذا الموقف فيما بعد - وبوضوح أكثر - في مقالة افتتاحية لصحيفة «طهران تايمز»، وهي أوسع الصحف المتشددة انتشارا، جاء فيها:

> في أعقاب حرب الخليج الثانية ووصول قوات أمريكية وقوات من دول غربية أخرى، قررت دولة الإمارات العربية المتحدة فجأة، وبعد التشاور مع الحكومات الغربية دون شك، إثارة المطالبة غير المبررة بخصوص سيادتها على الجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. . . ويبدو أن حكومة الإمارات العربية المتحدة مهتمة فقط بإثارة ضجيج إعلامي، وممارسة الضغط على إيران في المحافل الدولية[65].

السبب الثاني وراء رد فعل إيران هو أن استمرار النزاع الدبلوماسي مدة طويلة قد يزيد من النفوذ الذي تتمتع به دول عربية أخرى في الخليج، وعلى رأسها مصر. فقد حاولت السياسة الخارجية الإيرانية على الدوام الحد من مثل هذا النفوذ. واتضح هذا من شجب إيران بيانات جامعة الدول العربية المؤيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ اتهمت جامعة الدول العربية باتخاذ "موقف غير مسؤول" وزعزعة أمن الخليج[66]. كما هاجمت الصحف الإيرانية زيارة الرئيس مبارك إلى الخليج في أيار/ مايو 1993، زاعمة أنها كانت محاولة لصرف الأنظار عن مشاكل بلاده الداخلية[67].

أما السبب الثالث فهو أن هذا النزاع قد يشوه صورة إيران الثورية لدى العديد من الدوائر في الدول الإسلامية ودول العالم الثالث. إذ بدت إيران فجأة أمام دولة

الإمارات العربية المتحدة، وكأنها تلعب دور جالوت أمام داود. ولكن النظام الثوري لم يوافقه هذا الوضع - من منظور د عائي واعلامي - فالأفضل له أن يظهر بمظهر الضحية. ومن هنا كان إصرار دولة الإمارات العربية المتحدة على إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية وسيلة فعّالة في هذا الصدد. دليل ذلك ما كانت تصدره ايران في البداية من بيانات النفي، ردا على التقارير التي تتهمها بانتهاك اتفاق أبوموسى[68].

لقد بُذلت محاولات متعددة للتوسط بين الدولتين، ولكن دون جدوى، وكذلك لا يبدو أن إمكانية التوصل إلى تسوية باتت أمراً وشيكاً. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر1994 أعرب وزير الخارجية العماني عن شكوكه بشأن نجاح جهود الوساطة التي كانت جارية في ذلك الحين[69]. وفي الوقت ذاته، كررت دولة الإمارات العربية المتحدة مطالبتها بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، وأعربت عن استعدادها للامتثال لقرار المحكمة. وأيدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مسعاها في هذا الشأن، وأهابت بإيران أن توافق على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية[70].

وتنطوي آخر التطورات على احتمال تصعيد النزاع، إذ تخشى دولة الإمارات العربية المتحدة أن تكون خطط إيران لبناء محطة لتحلية المياه وبدء رحلات طيران منتظمة بين جزيرة أبوموسى وبندر عباس، مقدمة لإقامة مستوطنة للإيرانيين في أبوموسى، وهو ما من شأنه تغيير التركيبة الديمجرافية (السكانية) للجزيرة[71]. وهذه المخاوف حقيقية ومبنية على عدد من تقارير شهود العيان والأنباء الصحفية، التي تشير إلى وجود 3000 إلى 4000 جندي إيراني على جزيرة أبوموسى، مقارنة بما كان موجوداً عام 1992 وهو يزيد قليلاً على مائة جندي[72]. كما تشير المصادر المحلية إلى تنفيذ أعمال إنشائية واسعة النطاق، تتضمن بناء ثكنات للجنود ومرابض للدبابات وقطع المدفعية الثقيلة[73]. وتتوافق تلك البيانات مع ما أفادته بعض التقارير عن وجود صواريخ إيرانية في عدة جزر بالخليج، وهو ما يشير بوضوح إلى أن الوضع ليس مبنياً على سوء تفسير لنوايا إيران، وإنما مرتبط بحقائق فعلية.

العلاقات الإيرانية ـ العربية في الخليج : نحو عام 2000

الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي أكبر دولة في منطقة الخليج، مما يُعد عاملاً مهماً في تحديد الاتجاه المستقبلي لمسار العلاقات الإيرانية ـ العربية في الخليج، الذي ما زال لغزاً كبيراً. ولذا فإن أسلوب تعامل كثير من دول المنطقة مع طهران سوف يتوقف - إلى حد كبير - على كيفية تعامل إيران مع تلك الدول[74].

لا تبدو احتمالات تحسين العلاقات مثيرة للتفاؤل، نظراً للسياسات المتقلبة التي تنتهجها إيران، وبحثها الدؤوب عن دور إقليمي. وبسبب مواقف طهران المتغايرة وبياناتها الرسمية المتضاربة، فقد عجزت عن هدم جدار الشك القائم في المنطقة، كما أن التجارب التاريخية تعزز التخوف من الهيمنة الإيرانية على المنطقة. ومن هذه التجارب سياسة الشاه التوسعية، واحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ومحاولات السيطرة على جزيرة أبوموسى.

ولا شك أن استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي وصراع الأحزاب في إيران سيظل يثير مخاوف جيرانها. وفي أغلب الأحيان لا تدرك دول الخليج العربية - في تعاملها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية - من هو المسؤول الحقيقي عن اتخاذ القرار. فما زالت العناصر الراديكالية الثورية تتمتع بالنفوذ، خاصة بعد تحقيق عدة انتصارات مهمة على الرئيس رفسنجاني. وتواصل تلك الجماعات التبشير بأيديولوجيتها الثورية، وتوجيه النقد اللاذع لدول الخليج العربية، انطلاقاً من إيمانها بشمولية نموذجها وقابليته للتصدير. ثم إن عزلة إيران عن المجتمع الدولي - كما يشير رمضاني - لا تثير قلقها، بل إنها في الواقع تؤيد القول المأثور عن الخميني بأن إيران يجب أن تبقى معزولة لكي تحافظ على استقلالها[75].

ونظراً للتأثير المتواصل لهذه الجماعات، مع احتمال سيطرتها على النظام السياسي، فإن المنطقة يخيم عليها أجواء عدم الاستقرار. وعلى أقل تقدير، سيكفل وجود هذه العناصر استمرار الازدواجية وعدم الوضوح في سياسة إيران الخارجية. مما يعني أن فجوة عدم الثقة لن يمكن تجاوزها. وتتضح هذه النقطة المهمة من مطالعة تقارير

الصحف الإيرانية بدقة وعناية. ففي أيار/ مايو 1993 تحدثت تلك التقارير عن تحسن العلاقة مع دولة الكويت، عقب زيارة ولايتي وزير الخارجية، ولكن بعد خمسة أشهر فقط وجهت الصحيفة نفسها نقداً لاذعاً إلى الكويت وأسرتها الحاكمة، بسبب تأييدها لدولة الإمارات العربية المتحدة. واتسم الأسلوب الانفعالي المستخدم في كلتا المناسبتين بالمغالاة[76]. علاوة على ذلك، فإن استمرار المصاعب الاقتصادية الإيرانية وفشل السياسة الاقتصادية الحالية - مقرونة بالزيادة الهائلة في تعداد السكان - سيزيد من حدة التوتر في المنطقة. كما أن الفجوة الاقتصادية الآخذة في الاتساع قد تضع إيران في معسكر "المعدمين"، الأمر الذي قد يعرض المنطقة لعدد من الاحتمالات الخطيرة.

على الصعيد الداخلي، سيواجه النظام الإيراني الحاكم تحديات خطيرة خلال السنوات القادمة. ولا شك في أن هذه التحديات سوف تضعف قدرة إيران على انتهاج سياسة خارجية موضوعية وفعالة. فقطاعات عريضة من المجتمع الإيراني، ومن ضمنها الطبقة المتوسطة الكبيرة، تعاني ظروفاً اقتصادية صعبة، ولم يعد من الممكن إخضاعها بالحماس الأيديولوجي. وقد علق أحد المؤرخين الإيرانيين المرموقين على الظروف الراهنة بقوله: "عندما تتولى حكومة متحجرة شؤون مجتمع مفعم بالحيوية، فنادراً ما تتمكن من المحافظة على الاستقرار لفترة طويلة"[77]. وقد يكون هذا الحكم سابقاً لأوانه، لكن قراءة بسيطة لتاريخ إيران الحديث تثبت أنه لا يتصف بالتطور التدريجي، بل على العكس من ذلك، يتميز تاريخ إيران الحديث بمنعطفات حادة وتغيرات راديكالية. وغني عن الذكر أن هذا الأمر يزيد من الغموض الذي يشوب الاحتمالات المستقبلية في المنطقة، كما يدعو إلى توخي قدر كبير من الحذر في التعامل مع الأحداث الجارية في الساحة الإيرانية، ومع القيادات الإيرانية.

إن الوسيلة الوحيدة لهدم جدار الشك بين إيران وجيرانها في الخليج، تكمن في إرساء قواعد وأسس جديدة، مع أخذ تجارب الماضي وأخطائه بعين الاعتبار. ويأتي في المقام الأول عدم تدخل تلك الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية. ولكن هذه الآمال طويلة الأجل بطبيعتها، ولا توجد مؤشرات، لسوء الحظ، على بدء أي مسعى في هذا الاتجاه. وهناك حاجة ماسة

إلى إرساء دعائم لبناء الثقة، تنفذ على المدى الطويل. ولكي تكون هذه الإجراءات فعالة، يجب أن تتجاوز المجال السياسي إلى إنشاء مؤسسات وآليات للتعاون الاقتصادي والتفاهم الثقافي في المنطقة.

في أعقاب حرب الخليج الثانية، وفي ضوء الدور الهام الذي اضطلع به الغرب في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أصبح الوجود الأمريكي حلقة ضرورية في الترتيبات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي ظل الاضطرابات السائدة بمنطقة الخليج في حقبة التسعينيات، سوف يستمر الاحتياج إلى هذا الدور. ومن ثم فإن قبول إيران بهذه الصلات سيكون عاملاً ضروريا ومؤثرا في مجرى العلاقات في منطقة الخليج.

الفصل الثامن

البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية ـ الإيرانية

صالح المانع

شُغل كثير من المحللين السياسيين الغربيين، على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية منذ قيام الثورة في إيران، بالحرب الإيرانية ـ العراقية ثم بالغزو العراقي للكويت، وغالباً ما كانوا ينظرون إلى العلاقات الإيرانية ـ السعودية كنتاج ثانوي لهذه الحروب الإقليمية. بينما يرى محللون آخرون أن التنافس الدائر بين الدولتين ما هو إلا انعكاس للصدام بين القوميتين العربية والفارسية[1]. وكان اندلاع حرب الخليج الأولى - بين العراق وإيران - هو نتيجة حتمية للتناقضات القائمة بين قطبين يمثلان نوعين مختلفين تماماً من أنظمة الحكم، وبينهما صراعات إقليمية وحدودية، وتاريخ حافل بتدخلات كل منهما في شؤون الأقليات لدى الطرف الآخر. كل ذلك يبرر كيف اعتُبرت الخلافات الإقليمية الأخرى مجرد عامل ثانوي في هذه الحروب الدامية والمكلفة. وقد طغت ذكريات هذه الصراعات على القضايا الإقليمية والأيديولوجية الأخرى القابلة للانفجار، والتي أدت إلى التنافس الأيديولوجي بين إيران والمملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي. ويحاول التحليل التالي أن يدرس تطور السياسة الخارجية ضمن إطار المؤسسات الدينية المتوازية والمتنافسة، التي تديرها مجموعتان متنافستان من العلماء، تتمسكان بالقيم الإسلامية الشاملة، وتؤثران في السياسة

الخارجية لدولتيهما، وإن ظلتا أسيرتين للشكوك والمعتقدات العدائية في بعض الأحيان.

الخلفيـة التاريخيـة

كما هو معروف فإن أي بحيرة صغيرة ضحلة تعكس المد والجزر بسرعة ووضوح، وكذلك كان الخليج العربي على الدوام يعكس حالات المد والجزر في النفوذ العسكري للقوى العربية والإيرانية. وعلى مر التاريخ، تعاملت إيران - سياسياً واقتصادياً - مع السواحل الغربية العربية للخليج، فقد مد حكام عُمان نطاق نفوذهم في القرن السابع عشر ليشمل مساحة صغيرة من الأراضي الإيرانية المطلة على الخليج، وأقاموا مستعمرات تابعة لهم امتدت شرقاً حتى إقليم السند (باكستان). وقام نادر شاه خلال حكمه باحتلال مسقط لمدة أربع سنوات بين عامي 1738 و1741 [2]. ثم قام شاه إيران في فترة السبعينيات بإرسال 35,000 جندي لمحاربة المتمردين الماركسيين في منطقة ظفار جنوب سلطنة عُمان. وتشكل منطقة الخليج مركزاً تجارياً هاماً بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ 1980، حيث كانت موانئ دبي والشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل باباً خلفياً مهماً، يمكن عن طريقه نقل البضائع الغربية المحظورة إلى إيران. وبنجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، نشأ في طهران نوع جديد من العلاقات والسياسات تجاه المملكة العربية السعودية ودول الخليج، لم يأخذ شكل الحماس الثوري فحسب، بل اتخذ شكل وجهة نظر ذات طبيعة خاصة - وتبشيرية أحياناً - تحاول استخدام هيكل الدولة كآلية لطرح موقف أيديولوجي في الداخل، وفي المنطقة المتاخمة لإيران مباشرة على حد سواء.

نشأة الجمهورية الإسلامية

تنزع معظم الثورات الإسلامية و"التقليدية" في الشرق الأوسط - التي تنجح في إقامة دولة - لأن تستند على عقد ديني/ عسكري بين أهل السيف (الحكام) وأهل القلم

(العلماء). ويؤدي هذا التحالف بين القائد العسكري - والسياسي لاحقاً - وبين رجل الدين إلى إضفاء الشرعية السياسية على الدولة، ويضع الأيديولوجيا في إطار دينامي أو في حالة من الغليان، ليس فقط لتوسيع النطاق المذهبي، بل أيضاً لتدعيم هياكل الدولة ومؤسساتها ومد نفوذها إلى نطاق سياسي أكبر وأشمل.

ويعقد تحالف ديني وسياسي ناجح بين محمد بن سعود - مؤسس أسرة آل سعود الثانية الحاكمة - ومحمد بن عبدالوهاب عام 1744، أمكن إقامة دولة مزدهرة في منطقة نجد في القرن الثامن عشر. وتعتبر المملكة العربية السعودية اليوم امتداداً لهذه الدولة، حيث تطبق الأنظمة والأيديولوجيا نفسها، وتلتزم بالعقد نفسه الذي ربط آل سعود بآل الشيخ محمد بن عبدالوهاب أو بأحفاده. وفي النصف الثاني من القرن الخامس عشر جرت في إيران عملية مشابهة لبناء الدولة، على أساس تحالف ناجح بين رجال الدين الشيعة - المنتمين إلى القبائل التركمانية - وأسرة الصفويين الحاكمة. ونجح هذا التحالف عام 1501 في إقامة واحدة من أوائل الدول الشيعية في الشرق الإسلامي. كما نجح هذا التحالف في حمل معظم قاطني الهضبة الإيرانية وأجزاء من العراق على اعتناق المذهب الجعفري. وتوسع حكم الصفويين بمرور الزمن في اتجاه الشرق إلى أن وصل إلى شمال الهند وتركستان. وبحلول العقود الأولى لحكم آل قاجار في إيران (1785 ـ 1925) باتت طبقة رجال الدين الشيعة على درجة من القوة والثراء، حررتهم من الوصاية السياسية التي اتسم بها عصر الصفويين (1501 ـ 1722)، بل مكنتهم من الحصول على استقلالهم الذاتي[3].

كانت الخطوة المنطقية التالية هي تأكيد هيمنة "طبقة رجال الدين" على الدولة، عبر بسط سلطتهم الدينية على الساحة السياسية. فقد نجح الخميني في رحلته الطويلة، ليس فقط في إقامة دولة شيعية، وإنما في إقامة دولة شيعية ثيوقراطية، يمسك فيها رجال الدين بكل مقاليد الحكم، ويفرضون قوانين الدولة، ويديرون معظم مؤسساتها[4]. أما بالنسبة إلى جارتها المملكة العربية السعودية، فقد اكتفى العلماء - بما لهم من صلاحيات دينية وأيديولوجية مميزة في نطاق المجتمع المدني، علاوة على حصتهم من المكاسب الاقتصادية المتحققة من الثروة النفطية - بالقيام بدور ثانوي، يلي في درجة الأهمية دور قادة الدولة السياسيين. وأضفى العلماء ثوب الشرعية على الدولة وعلى

الفتاوى في أوقات التغيرات أو الأزمات الشديدة. وأصبحت الشريعة هي المرجع في الحكم، وشكلت أحكامها القانون الأساسي للدولة. وشهدت المملكة فترات تنافس بين الرموز الدينية القائمة والجماعات الفتية الهامشية المنادية بالصحوة الإسلامية، التي سعت إلى تحدي دور العلماء الثانوي في الهيكل السياسي، لكن هذه الجماعات ظلت هامشية بسبب النزعة البراجماتية لدى طائفة العلماء. وبرغم هذا، تحققت مطالب هذه الجماعات وتم استيعابها في النظام، ضمن إطار القوانين القائمة، ودون إعطاء عناصرها بالضرورة ثقلاً سياسياً كبيراً، مما أدى إلى استعدائهم، وربما إلى إبعاد البعض منهم عن الساحة السياسية والدينية الرئيسية. أما في إيران، إبان فترة حكم آل بهلوي، فلم ينصت الشاه إلى النداءات العديدة التي طالبت بإجراء إصلاحات دينية، وسعى - بدلاً من ذلك - إلى فرض سياسة الإكراه على المؤسسة الدينية والطبقات الاجتماعية الأخرى. في حين أن المؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية - برغم كونها أقل تنظيماً وأقل عدداً من حيث الكوادر - ظلت أثناء فترة بناء الدولة تتمتع بوضع متميز من الناحيتين الاقتصادية والأيديولوجية.

كانت معظم الجماعات السياسية النشطة في المملكة العربية السعودية صغيرة الحجم. وكان لزعماء القبائل وعلماء الدين جذور عميقة في المجتمع على مر التاريخ. وسعت الدولة الجديدة إلى صهر الصفوة التقليدية من رجال الدين وزعماء القبائل داخل بوتقة النظام السياسي، من خلال عملية تمدين المجتمع. وأدت المعيشة في المدن إلى نشوء علاقة مباشرة بين أبناء المجتمع القبلي والسلطة الدينية. وحتى عندما عرضت النخبة من الشباب المتعلم الطموح خدماتها على الدولة، أمكن صهرهم بسهولة داخل بوتقة البيروقراطية المتنامية. ومن خلال الأيديولوجيا (أي العقيدة الإسلامية) نشأ إحساس بالمشاركة غير المباشرة لدى النخبة الجديدة - من خلال الوظائف المكلفين بأدائها - ولدى أبناء المجتمع القبلي. وجرى أيضاً استيعاب الطبقة المتوسطة ذات التعليم الديني داخل إطار الخدمة المدنية، إلى الحد الذي شغل فيه خريجو المعاهد والجامعات الدينية ما يقرب من ثلث عدد الوظائف المتاحة في البيروقراطية السعودية، خلال السنوات العشر الماضية[5]. وهكذا استوعبت المشاركة - إما عن طريق الوظائف وإما عن طريق الأيديولوجيا - طبقة متعددة الأبعاد تضم النخبتين التقليدية والجديدة.

وجرى تأكيد دور العلماء الإرشادي عندما هبت رياح الصحوة الدينية على هذه النخبة المتعلمة الجديدة. ومع تزايد التعقيد في بنية المجتمع، أصبحت المشاركة في الأيديولوجيا مرادفاً للمشاركة السياسية السلبية. ومع تعاظم دور البيروقراطية في استيعاب شرائح أكبر من المجتمع أصبحت المشاركة الوظيفية – ضمن أمور أخرى – بديلاً للمشاركة السياسية. واتسم هذا الدور المتعاظم للبيروقراطية بأهمية كبرى في عملية توزيع خيرات الدولة الغنية وخدماتها. وعموماً، فقد اصطبغ تطور البيروقراطية بهيمنة الأيديولوجيا وسيطرة المؤسسات الدينية، التي أصبحت حارساً للسلوكيات الأخلاقية العامة، ومهيمناً على العديد من المسؤوليات المهمة في المجتمع، مثل سياسات تعليم الإناث على مستوى المراحل التعليمية كلها، بدءاً من المرحلة الابتدائية وانتهاء بالجامعة.

وتركت حركة الصحوة الإسلامية – التي طالت معظم دول العالم العربي، وإيران في فترة الثمانينيات – بصماتها على المتمرسين من النخبة الجديدة، الذين بدأوا في اتباع الاتجاه الشعبي السائد، بتبني أيديولوجيا شبه دينية، جعلتهم أكثر قبولاً لدى شرائح المجتمع التقليدية، وأدت إلى طمس الخلافات القائمة بين الجماعات الدينية الجديدة ودارسي أصول الدين القدامى. لكن المنافسة بين القدامى والجدد – من هذه النخبة – لم تُحسم دون وقوع مناوشات، مثل ما حدث حول حقوق المرأة، وما دار إثر وصف مؤيدي المدرسة التحديثية في الأدب بالهرطقة.

والتماثل بين إيران ما بعد الثورة والمملكة العربية السعودية يبدو مدهشاً للغاية، إذ يطرح كلا النظامين السياسيين نموذجاً معيناً للدولة الإسلامية، ويشتركان في تمسكهما بالقيم الإسلامية العامة، وفي كون الشريعة الإسلامية القانون الأساسي للدولة، ولرجال الدين في كليهما دور بارز في تنظيم المجتمع وتوجيهه. ويؤدي "مجتمع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في كلتا الدولتين دور الشرطة الدينية الساهرة على التأكد من الالتزام الكامل بأوامر الشريعة الإسلامية وحرفية نصوصها. وتقوم المؤسسة الدينية في كلتا الدولتين بتوجيه العملية التعليمية، وخاصة بالنسبة للإناث. وللصفوة من رجال الدين دور هام – برغم ثانويته – في وضع الهيكل التنظيمي للبعثات الدبلوماسية وتعيين موظفيها[6]. ومع أن آيات الله يُحكمون اليوم سيطرتهم الكاملة على معظم

الوزارات والمؤسسات الحكومية في إيران، فإن العلماء في المملكة العربية السعودية يكتفون بوضع المعايير السلوكية للمجتمع، وبعض اللوائح التنظيمية الخاصة بالدولة، مع الاحتفاظ بحق الاعتراض على أية تشريعات يرون أنها تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وخلاصة القول إن هياكل سلطة العلماء في إيران سارت - عبر التاريخ - في مسارات متوازية مع هياكل سلطة الدولة، أما في المملكة العربية السعودية فقد كانت جزءاً من سلطة الدولة.

أثر الدين في السياسة الخارجية

إن الدور الشامل للدين في إيران والمملكة العربية السعودية لم يؤثر فحسب في الطبيعة شبه الثيوقراطية للنظام السياسي، بل أثر أيضاً في السياسة الخارجية وصبغها بصبغة معينة. ولوجود الحرمين الشريفين على أراضيها، فقد اعتزت المملكة العربية السعودية بقيادتها للدول الإسلامية، وكافحت من أجل تنسيق السياسات الخارجية لكثير من الدول الإسلامية، وتعبئة الرأي العام في هذه الدول لدعم القضايا العربية، مثل دعم الحركة الوطنية الفلسطينية، والدعوة إلى عودة القدس إلى السلطة الفلسطينية، ودعم المجاهدين في أفغانستان، وتقديم الدعم الإنساني والسياسي لمسلمي البوسنة مؤخراً.

واتبعت السياسة الخارجية السعودية وسيلتين لإدارة هذه السياسة الإسلامية؛ الأولى رسمية عن طريق رعايتها المباشرة لـ "منظمة المؤتمر الإسلامي"، والثانية غير رسمية، من خلال المنظمات غير الحكومية مثل "رابطة العالم الإسلامي"، التي تقدم أعمال الإغاثة الإنسانية للمجتمعات الإسلامية المعدمة في أفغانستان وأفريقيا، كما تعمل في مجال الأنشطة المرتبطة بالدعوة الإسلامية. وهناك منظمة ثالثة - ربما أكثر أهمية - وهي "مؤتمر الفقه الإسلامي"، وهي منظمة غير حكومية تعقد اجتماعاتها السنوية في مكة المكرمة قبل موسم الحج، لمناقشة القضايا الدينية الكبرى التي تواجه العالم الإسلامي. ويشكل هذا المؤتمر منبراً للعلماء والفقهاء والشيوخ الأفاضل من جميع أنحاء العالم، بهدف إصدار الفتاوى الخاصة بالقضايا الحيوية التي تواجه الأمة

الإسلامية. ومن خلال هذا الثالوث من المنظمات الإسلامية – الحكومية وغير الحكومية – تمكنت المملكة العربية السعودية من تدعيم منزلتها بين دول العالم الإسلامي، وانتهاج سياسات لها تأثيرها في العالم الإسلامي، الأمر الذي عزز من دورها الإقليمي وسياساتها الإقليمية.

وفي ظل هذه الخلفية وهذا الوعي بوجود خلافات مذهبية وفلسفية تباعد بين الدولتين، حاولت إيران – منذ قيام الثورة – تحدي الموقع القيادي المهيمن للمملكة العربية السعودية. ومع أن إيران ما زالت عضواً كامل العضوية في "منظمة المؤتمر الإسلامي" ، إلا أنها ارتأت مقاطعة معظم اجتماعات المنظمة. ولم تشارك إلا في اجتماعات مختارة عندما كان لهذه الاجتماعات تأثير في اهتماماتها الأمنية. وهذا ما حدث عندما دُعيت الدول الإسلامية – عام 1980 – إلى اجتماع "لاهور" لوزراء خارجية "منظمة المؤتمر الإسلامي"، من أجل مناقشة استراتيجية المنظمة في كيفية التعامل مع الغزو السوفيتي لأفغانستان. وعندما نجح العراق عام 1982 في كسب تأييد بعض قطاعات الرأي الإسلامي الرسمي لوجهة نظره من الحرب الدائرة مع إيران، قررت الأخيرة إنهاء مقاطعتها لاجتماعات المنظمة بصفة مؤقتة، وشاركت في الاجتماع الثاني عشر لوزراء الخارجية، الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1982 في مدينة نيامي عاصمة النيجر[7]. وعندما أصبح الانسحاب السوفيتي من أفغانستان وشيكاً في كانون الأول/ ديسمبر 1988 ارتأت إيران ضرورة إحياء دورها المستقل – لأسباب مذهبية بحتة أحياناً – من أجل الوقوف إلى جانب مصالح بعض الجماعات الفدائية داخل صفوف المجاهدين، الأمر الذي أدى تقريباً إلى انهيار الوحدة الهشة لحكومة المجاهدين المؤقتة.

وبدلاً من تزعّم المنظمات الحكومية الرسمية المتاحة لها، ناضلت إيران في عهد الخميني، لتتزعم وترعى بعض جماعات الصحوة الداعية إلى الوحدة الإسلامية، رغم اقتصار عضويتها – إلى حد كبير – على أبناء الطائفة الجعفرية[8]. وهكذا استمرت إيران في دعمها لحزب الله في لبنان، وحزب الدعوة في العراق، وجماعة خط الإمام في الكويت. وأصبح تهديد الوضع القائم في دول الخليج المجاورة السمة

المميزة للجمهورية الإسلامية الإيرانية وأسلوب عملها. ولذلك، ظلت مثل تلك الدعوات - المنادية بتحقيق الوحدة الإسلامية - مثار شك وريبة، فقد دأب نظام طهران على استخدام سياسة الترهيب والترغيب مع الدول المجاورة، ليبعدها عن العراق أثناء الحرب. ولذلك، فإن الطبيعة الأيديولوجية للثورة ورسالتها الأيديولوجية تم توظيفهما بطريقة فعالة - أثناء فترة حكم الخميني - لخدمة المصالح الأمنية العليا للدولة.

نشأت في إيران ما بعد الخميني - على ما يبدو - سياسة خارجية إيرانية ذات مسارين، يضم كل منهما آراء متعارضة في الغالب مع الآخر. ويرتكز المسار الأول، الذي تنادي به العناصر المحافظة الموالية للخميني، على النظرية التقليدية-الثورية، بينما يرتكز الثاني على المفهوم الدبلوماسي التقليدي، القائم على علاقة الدول ببعضها البعض. وما زال المنطق الثوري يجد متنفساً له على المستوى الإقليمي، الأمر الذي قد يعوق سياسات الدولة التقليدية في بعض الأحيان. ومع نضج الثورة قد تنضج مثل هذه الوسائل.

العوائق المذهبية

ترك الصدع التاريخي الذي حدث في العالم الإسلامي - بين المدارس الفقهية السنية الأربع، والمدارس الشيعية الثلاث الكبرى - ظلالاً سوداء في قلب كل مسلم. وقد حاول آية الله الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» التوفيق بين المذهبين الإسلاميين. فسعى للتقليل من شأن الخلافات المذهبية وتجاهلها، وحاول استرضاء أغلبية المسلمين عن طريق الاعتراف بالإسهامات الكبيرة التي قدمتها الإمبراطورية العثمانية للأمة الإسلامية، وإن كان قد رفع أئمة الشيعة إلى منزلة التقديس، متجاوزاً بذلك منزلة الرسل[9]. واتضح إيمانه بـ "الاصطفائية" (نظرية لاهوتية تؤمن بأن الخلاص مقصور على النخبة فقط) في استخدامه للرموز والأحاديث التي وردت على لسان النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، والأئمة الاثني عشر وعلى رأسهم الإمام علي كرم الله وجهه[10]. إلا أنه بمجرد استلام آية الله الخميني مقاليد الحكم، تخلى على ما يبدو عن

دعوته للوحدة الإسلامية، فالدستور الإيراني لعام 1979، والتعديلات التي أجريت عليه في شهر آب/ أغسطس 1989، لم تلتفت إلى الحقوق الدينية والسياسية لأبناء الطوائف غير الجعفرية في إيران، وبالذات للأكراد الحنفيين، والتركمان والبلوش المالكيين. ويرى كثير من المراقبين في منطقة الخليج أن هذا التجاهل المتعمد لم يكن في صالح قضية الوحدة الإسلامية.

خلال العقد الماضي صدر عدد من الكتب في العالم الإسلامي، ترفض أن يتحدث الخميني باسم الأمة الإسلامية. وقد غلبت النبرة الخطابية على بعض هذه الكتب، ولكن البعض الآخر تناول الأسس النظرية للفكر الشيعي بالتشكيك. ومن أمثلة ذلك ما تعرض له كتاب القليني - تحت عنوان «الكافي» -من انتقادات، فقد اعتُبر رمزا لـ" الغلو" لأنه يضفي على الأئمة هالة من الغموض والقداسة. ومن ثم فقد وُصفت مثل هذه الكتب بأنها كتب بدع وهرطقة، وأنها تحريف للقرآن الكريم. وإذا كانت الغيْرة الدينية هي التي دفعت بعض هؤلاء الكتاب، فإن البعض الآخر كان وراءه دوافع سياسية. جدير بالذكر أن عدد هذه الكتب لم يتجاوز 21 كتابا منذ عام 1979[11].

في الوقت ذاته بدأت مجموعة صغيرة من الكتاب في مصر تدعو إلى فتح حوار بين علماء الشيعة وعلماء السنة، وكان من بينهم الكاتب علي عبدالواحد وافي الذي ألف كتاب «بين الشيعة والسنة» " عام 1983، ودعا إلى عقد تسوية تاريخية بين علماء المذهبين. ولم تكن هذه الدعوة جديدة، إذ دعا نادر شاه (1688 ـ 1747) إلى الأمر ذاته، عندما جمع علماء السنة والشيعة في مدينة النجف عام 1743، داعياً إلى عقد اتفاقية دينية جديدة بين المذهبين، يمتنع علماء الشيعة بموجبها عن سب أبي بكر وعمر وعن الغلو (اعتبار الإمام علي في منزلة تقارب منزلة النبوة). وكان الدافع وراء محاولة نادر شاه التاريخية المذكورة هو تحقيق مخطط إمبراطوري، إذ كانت الاختلافات المذهبية سبباً في انقسام قيادته العسكرية إلى فئتين. ويبدو أن هذه التسوية التاريخية قد انتهت باغتيال نادر شاه بعد ذلك بأربع سنوات "[12].

وجرت محاولة أخرى للتسوية على يد جمال الدين الأفغاني ومريديه في مصر، الذين سعوا في نهاية القرن الماضي إلى إقامة دولة إسلامية موحدة تتجاوز الانتماءات

الخاصة والمذهبية . وجرت محاولة ثالثة في عام 1959 على يد الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر ، الذي أصدر - بإيعاز من جمال عبدالناصر - فتوى تقضي باعتبار الشيعة الاثنى عشرية المذهب الخامس للتشريع الإسلامي ، وأباح لعلماء الأزهر الاستناد في فتاواهم إلى كتب الفقه الجعفرية .

ولقيت فتوى الشيخ شلتوت معارضة مجموعة من علماء السنة ، من بينهم العالم الإسلامي السوري محب الدين الخطيب ، الذي بنى نقده على أساس أن أبرز أربعة مؤلفات في فقه المذهب الشيعي - «الكافي» للقليني ، و«السرائر» للحلي ، و«الإرشاد» لابن النعمان ، و«المسائل الناصرية» للسيد المرتضى - تسيء للخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . وادّعى أن بعض هذه النصوص - خاصة مؤلف «الكافي» - لا يمكن اعتبارها جزءاً من الفقه الإسلامي ، لأنها ترفع الأئمة إلى منزلة الرسل . بل ذهب الخطيب إلى أبعد من ذلك ، إذ نظر إلى مقولة الطوسي - بأن القرآن الكريم قد حُذفت منه "سورة الولاية" التي تنص على حق الإمام علي في الولاية - باعتبارها "كفراً مبيناً"[13] .

والاتجاه الذي تبناه محب الدين الخطيب ضد محاولة إيجاد تطابق بين "نظامين متعارضين للإيمان" - في الكتاب الذي نشر للمرة الأولى عام 1960 - عاود الظهور مرة أخرى في كتابات إبراهيم الجبهان بالمملكة العربية السعودية ، وإحسان إلهي ظاهر بباكستان ، ومحمد مال الله بمصر . ومضى كل هؤلاء الكتاب على الخط نفسه الرافض لإقامة حوار مع علماء الشيعة ، إلا بعد أن يطهر الشيعة تعاليمهم وكتاباتهم من النقائص التي ألصقوها بالصحابة[14] . وكان إحسان إلهي ظاهر سيء الحظ فدفع حياته ثمناً لإثارة هذه القضايا في باكستان .

أما محاولات علماء الشيعة التوفيق بين منهجهم التقليدي ومنهج علماء السنة ، فيبدو أنها دفعت العالم العراقي الكبير ، آية الله محمد باقر الصدر ، إلى إعادة تقييم عداء الشيعة التقليدي لمعاويه بن أبي سفيان . وبرغم انتقاده سياسات معاويه وتوجهه السياسي ، فقد أسند إليه الفضل في إنقاذ الدولة الإسلامية في فترة اتسمت بالتقلبات

والشكوك. وربما يكون هذا التفسير الجديد للتاريخ من قبل الصدر– طبقاً لما أورده شبلي ملاط – قد خدم هدفاً سياسياً للمعارضة العراقية في بحثها عن مدخل إلى قلوب السنة في العراق[15].

ثم كتب أبو الحسن الموسوي – وهو عالم إيراني مستقل – عرضاً نقدياً لكتب الفقه الشيعي التقليدي. ففي كتابه بعنوان «الشيعة والتصحيح» دعا علماء الشيعة إلى تنقيح مراجعهم من كل أوجه الدنس التي وصموا بها صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، وإلى تنقية المذهب من كل البدع والممارسات المنافية لتعاليم الإسلام الحقة[16]. وأخيراً، أصدر آية الله علي خامنئي، المرشد الروحي لإيران، فتوى في 14 حزيران/ يونيو 1994 تحرِّم عادة تعذيب النفس التي يمارسها الشيعة عند إحياء ذكرى عاشوراء، ندماً على تخاذلهم في نصرة الإمام الحسين. واعتبر خامنئي هذه الممارسات بعيدة عن الدين ولا تليق بالمسلم الورع.

أثر الصدع الأيديولوجي في السياسة الخارجية

ذكر هنري كيسنجر في إحدى كتاباته عام 1961، أن الدول ذات الدوافع الأيديولوجية تميل إلى تطبيق سياسة خارجية نشطة ذات مخططات كبرى، من العسير تحقيقها، كما تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام العالمي القائم[17]. وقد انتهجت إيران – كدولة ثورية – سياسة خارجية ذات مخططات كبرى منذ عام 1979. ففضلاً عن تحديها التوزيع الحالي للقوة والثروة في النظام العالمي، سعت إلى كسب تأييد الجماهير الإسلامية من خلال إيماءات رمزية، مثل إصدار الفتوى بحق سلمان رشدي، وتحدي شرعية نظم الحكم القائمة بالدول الإسلامية.

وجنحت النظرة الثنائية تجاه العالم – التي تحكم أفكار آية الله الخميني – إلى تقسيم العالم قسمين: المستضعفين والمستكبرين. وانسحبت هذه النظرة على العالم الإسلامي أيضاً، فدعت إلى التمييز بين الإسلام الشعبي، وبين ما يعرف بالإسلام الرسمي. ولم يكن آية الله الخميني مهتماً بالضرورة بمعرفة أثر مثل هذه النظرة على الصدع التاريخي

بين السنة والشيعة الإمامية (إحدى مدارس الشيعة الكبرى)، ولكن الواضح أن الخميني - من خلال إطاره الثنائي - كان ينظر إلى دول الخليج كحليف لقوى "المستكبرين".

كان سعي الخميني إلى استخدام الدين كمحدد لسياسته الخارجية تجاه دول الخليج أحد أبرز العوامل في محاولة تحدي الشرعية الإسلامية لهذه الدول. كما اصطبغ رد فعل تلك الدول بالأسلوب ذاته. فقد دعا الخميني إلى وضع المدينتين الإسلاميتين المقدستين، مكة المكرمة والمدينة المنورة، تحت سيادة إسلامية مشتركة. كما طالب رئيس وزرائه موسوي عام 1984 بإرسال "قوات من كافة الدول الإسلامية" إلى مكة والمدينة. ولكن هاشمي رفسنجاني - رئيس مجلس الشورى آنذاك - سحب تصريح موسوي في نهاية تلك السنة[18]. ومع ذلك نظمت الحكومة الإيرانية في كانون الثاني/ يناير 1988 مؤتمراً عُقد في لندن، للدعوة إلى نزع السيادة السعودية عن الحرمين الشريفين[19]. ونظراً للاحتجاج الشديد على مثل هذا التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية، عدّل الناطقون الرسميون الإيرانيون من أسلوبهم الدعائي، فأصدر حجة الإسلام حسن روحاني، نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) تصريحاً في 31 أيار/ مايو 1994 بعد موسم الحج، دعا فيه إلى "قيام الدول الإسلامية بإدارة موسم الحج"، وأضاف أن "إيران مستعدة لإرسال متطوعين إلى مكة المكرمة لإدارة موسم الحج"[20]. ورفض الشعب السعودي مثل هذا الموقف من جانب الحكومة الإيرانية، كما رفض مخططاتها ودعايتها المغرضة. ووجدت الحكومة السعودية في اقتراحات القادة الإيرانيين هذه تهديداً لسيادتها ووحدتها، التي لم تبلغها إلا بعد رحلة تاريخية طويلة وشاقة، بدأت منذ انعقاد المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة عام 1926.

وبهدف زعزعة الصورة الإيجابية التي اكتسبتها المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي، بدأت القيادة الإيرانية بالفعل في وضع سياسة منظمة لإثارة القلاقل أثناء موسم الحج، وهي القلاقل التي أفرزتها -جزئياً- الخلافات القائمة بين البلدين حول المعنى الرمزي للحج. ولم تقتصر هذه القلاقل على المسيرات السلمية فحسب، بل شملت أحياناً وقوع صدامات عنيفة مع قوات الشرطة أودت بحياة البعض. وقد أدى

هذا السلوك بالخميني أحياناً إلى تقديم اعتذاره عن أفعال بعض الحجاج الإيرانيين، ولكن الحملة لم تتوقف طيلة حياته. واتُهمت إيران في عدد من المرات بتهريب كمية ضخمة من المتفجرات أثناء موسم الحج، كما حدث عام 1987، في حين أدت الصدامات التي وقعت بين الحجاج الإيرانيين وحجاج الدول الإسلامية الأخرى إلى وفاة ما يقرب من 400 شخص في مكة المكرمة، منهم 275 إيرانياً، و42 من دول أخرى، و85 من رجال الشرطة السعودية. ونتيجة لذلك، قاطعت إيران موسم الحج لمدة عامين وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة، وقام عملاء إيرانيون بتفجير قنابل حقيقية في مكة المكرمة عام 1989. وبربط هذه الأحداث بأعمال العنف الأخرى الموجهة ضد الدبلوماسيين السعوديين – في فترة الثمانينيات – لا بد أن يخرج المرء بمحصلة مؤداها أن إيران كانت تسعى إلى تخويف القيادة السعودية، وتحدي مرجعيتها الإسلامية وإداراتها لشعائر الحج.

رد فعل المملكة العربية السعودية

تتمسك المملكة العربية السعودية – مثلها في ذلك مثل إيران – بالعقيدة الإسلامية في سياساتها مع سائر الدول الإسلامية الأخرى. وقد سعت المملكة إلى تحديد العدد الإجمالي للحجاج، وحددت نصيب إيران بما لايزيد على 55,000 حاج سنوياً، بعد أن زاد عددهم الفعلي من 74,963 عام 1979 إلى 157,195 حاج عام 1987[21]، خاصة بعد أن تعمد بعض الحجاج الإيرانيين إثارة القلاقل للسلطات الأمنية السعودية، وإزعاج حجاج دول العالم الإسلامي الأخرى. وسعت المملكة إلى كسب تأييد المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في عمّان عام 1987، ونجحت في ذلك بالفعل، إذ تبنى المؤتمر صيغة محددة يتم بمقتضاها تحديد عدد الحجاج بمعدل واحد لكل ألف نسمة من إجمالي عدد سكان أي دولة إسلامية. ولاقت هذه الصيغة تأييداً كبيراً من جانب الدول الإسلامية وأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ وفرت على هذه الدول احتياطيات ضخمة من العملة الصعبة. وساهمت هذه الصيغة الجديدة – بالنسبة للمملكة – في تخفيف الضغط عن خدمات الإسكان التي تقدمها

للحجاج بشكل مجاني، كما أدت إلى تحسين عملية المحافظة على استتباب الأمن أثناء موسم الحج.

وبسعي المملكة وراء كسب تأييد الدول الأخرى الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، نجحت في تأكيد سلطتها بوصفها "خادمة الحرمين الشريفين"، وفي إعلاء مكانتها المتميزة في العالم الإسلامي. وقد يكون هذا النجاح الدبلوماسي الواضح - علاوة على حادثة الحرم المكي عام 1987 - هو ما دفع الحكومة الإيرانية إلى اتخاذ قرارها المتطرف بمقاطعة موسم الحج عامي 1988 و 1989. ومع ذلك ظل عملاء إيران يحرضون على رفع راية التحدي في مكة المكرمة، مما قد يكون انعكاساً لإحساس النظام الإيراني بالعزلة، أو محاولة لإرغام دول الخليج العربية على تقديم المعونات المادية لإيران لمساعدتها في تنفيذ برنامج الإعمار بعد الحرب.

سعت المملكة العربية السعودية أيضاً إلى كسب الدعم السياسي من جانب المؤسسات الإسلامية التقليدية في العالم الإسلامي، مثل الأزهر الشريف في مصر، والجماعة الإسلامية في الهند. وهكذا استمرت المنافسة لكسب ود الرأي العام الإسلامي، لا سيما علماء المسلمين. وبرغم قدرة كلا الطرفين على تقديم المعونات المادية للجمعيات والمدارس الخيرية الإسلامية في جميع أنحاء العالم النامي والمتحضر، إلا أن المملكة تنفرد وحدها بالقدرة على دعوة المسلمين الأتقياء من كل مذهب لزيارة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة.

وبرغم ما سبق، خفت حدة التنافس بين الدولتين نتيجة لاتخاذ القيادة السعودية مبادرات - بين الحين والآخر - لإثبات حسن نواياها تجاه إيران. ففي الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الإعلام في الدول الإسلامية، الذي عقد بجدة في تشرين الأول/ أكتوبر 1988، أعرب العاهل السعودي عن أمله في "مشاركة إخواننا الإيرانيين مشاركة كاملة في أعمال المؤتمر في المستقبل القريب". وبعد أقل من شهرين قام عملاء تابعون لجماعة "جند العدالة" - وهي إحدى الجماعات الفدائية اللبنانية الموالية لإيران - باغتيال الدبلوماسيين السعوديين صالح المالكي وأحمد العمري، في

بانكوك وكراتشي على التوالي[22] ، ويذكر أن المملكة كانت تحاول منذ عام 1985 جذب طهران لإقامة حوار دبلوماسي، على مستوى وزراء الخارجية.

هذا وقد تعاونت إيران - من جانبها - مع المملكة العربية السعودية في مفاوضات تحديد حصص إنتاج النفط أثناء اجتماعات دول الأوبك، وفي مكافحة تهريب المخدرات. كما عملت الدولتان بشكل وثيق مع بعضهما البعض، حتى في أحلك أوقات الحرب الإيرانية ـ العراقية، لإنقاذ الحياة النباتية والحيوانية في منطقة الخليج من الأخطار البيئية الناتجة عن تسرب بقع الزيت. وبرغم هذا التعاون العملي ظلت الخلافات الأيديولوجية والمذهبية حاجزاً كبيراً، يحول دون مضي العلاقات بشكل طبيعي بين هاتين الدولتين الإسلاميتين.

الغزو العراقي للكويت وأثره في المنافسة الأيديولوجية

طرأ تغير كبير على العلاقة بين المملكة العربية السعودية وإيران في أعقاب الغزو العراقي للكويت. فقد ساهم موقف إيران الحيادي من الصراع في التخفيف من حدة توتر العلاقات السعودية ـ الإيرانية، بل بدأت العلاقة بين الدولتين تعكس مؤشرات ودية في فترة ما بعد الحرب. ولأول مرة منذ عقد كامل، اجتمع ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بالرئيس رفسنجاني في داكار عاصمة السنغال، في كانون الأول/ ديسمبر 1990. واتفقت الدولتان على إعادة فتح سفارتيهما في الرياض وطهران، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفراء، اعتباراً من 2 آذار/ مارس 1992. وقامت الرياض وطهران بمناقشة مستقبل العراق بعد الإطاحة المفترضة بالحكومة الحالية. وخفت حدة الحملات الإعلامية العدائية المتبادلة، وقامت مجموعات من الحجاج الإيرانيين بتنظيم مظاهرات سلمية في مكة المكرمة والمدينة المنورة عام 1991، الأمر الذي لم يكن معهوداً منذ عام 1980.

وأصبحت إيران مثل مصر - ومثل تركيا إلى حد ما - مستفيداً أساسياً من حرب الخليج الثانية، إذ زادت ترسانة أسلحتها بدرجة كبيرة، بعد أن صادرت 150 طائرة

حربية عراقية وصلت إليها أثناء العمليات الحربية. واستأنف الرئيس رفسنجاني مشاركة بلاده في المحافل الإسلامية الدولية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، وتلقت المؤسسات والجامعات الإيرانية منحاً وقروضاً من البنك الإسلامي للتنمية. ويبدو أن ما عجزت إيران الثورة عن تحقيقه من خلال دعم مختلف الجماعات والمنظمات المنشقة، أفلحت في تحقيقه من خلال المداولات الدبلوماسية للمؤتمر الإسلامي.

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي السادس في داكار في كانون الأول/ ديسمبر 1990، استطاعت إيران أن تنال شرف تمثيل المجموعة الإسلامية الآسيوية. وسعى رفسنجاني أثناء انعقاد المؤتمر إلى تصعيد حدة التوتر بين المملكة العربية السعودية وصديقيها السابقين، اليمن والسودان. وقام بعد انتهاء المؤتمر بزيارة كلتا الدولتين وطرح مبادرتين متوازيتين، تتمثل أولاهما في إقامة علاقات رسمية مباشرة، أما الأخرى فتتمثل في إجراء اتصالات غير رسمية مع الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية المتعاطفة مع إيران.

ولم تمنع الخلافات المذهبية مع السودان مثل هذا التوجه، فكل من اليمن والسودان في أمس الحاجة إلى النفط والأسلحة وإلى حليف خارجي. ويمكن لإيران - على المدى القصير - أن تسد بعض هذه الاحتياجات، لكنها - على المدى البعيد - لن تستطيع أن تقترب من مستوى المعونات السابقة التي كانت المملكة تقدمها لهما. وسرعان ما أدرك اليمن هذه الحقيقة، فبادر إلى التقرب من جارته في الشمال مرة أخرى.

لكن الأسلوب العدواني - الذي اتبعه رفسنجاني مع بقية دول الخليج - لم يحظ بقبول المملكة العربية السعودية، ففي صيف عام 1992 استعرضت إيران عضلاتها أمام دولة الإمارات العربية المتحدة، باحتلالها لجزيرة أبو موسى. وصاحب هذا الموقف العدواني ظهور مؤشرات أخرى على التسليح، وهو الأمر الذي ثبت من خلال المشتريات الإيرانية الكبيرة للأسلحة المتطورة من روسيا، ومن ضمنها طائرات مقاتلة وثلاث غواصات، علاوة على المعدات اللازمة لاستئناف برنامجها النووي[23].

وبرغم تعاظم الترسانة العسكرية في إيران، فإن علاقتها بالمملكة العربية السعودية لم تتأثر، وإن اتسمت بقدر أكبر من الهشاشة. وفي ربيع عام 1992 بدا وكأن هناك تنسيقاً في سياسات كلا الدولتين تجاه جماعات المعارضة العراقية، إذ قامت المملكة العربية السعودية بدعوة رئيس حزب الدعوة العراقي - الشيخ محمد باقر الحكيم، المقيم في طهران - للمشاركة في لقاء جماعات المعارضة العراقية المنعقد في الرياض في شهر شباط/ فبراير. ولم ينجح الاجتماع في الإعلان عن تشكيل حكومة في المنفى، ولكنه أدى إلى توحيد صفوف الجماعات والمنظمات والشخصيات المختلفة داخل جبهة مناوئة لنظام صدام حسين. والأهم من ذلك، أن زيارة الحكيم عززت الأسلوب البراجماتي الجديد للمملكة، حيث قبلت فكرة قيام نظام مستقبلي في بغداد، يشارك فيه رجال الدين الشيعه بنسبة كبيرة. ونجحت المقابلات التي أجراها الحكيم - أثناء زيارته للرياض - في تقليل المخاوف من سعي إيران لإقامة دولة تابعة لها في العراق بعد رحيل صدام حسين[24].

التطورات منذ 1990

بدأ شهر العسل - الذي ساد العلاقات السعودية-الإيرانية - في شهر آب/ أغسطس 1990، وأتاح للدولتين المتنافستين الفرصة لدراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك بدرجة أعمق، لتحديد مجالات التعاون المحتمل. وعاد هذا الأسلوب بالنفع على كلتا الدولتين، بعد أن أصبحت العوامل الأيديولوجية لا تشكل عائقاً أمام سياسة تسوية الخلافات.

وظلت المملكة العربية السعودية تواقة إلى تطبيع علاقاتها مع جارتها الشرقية. ومع أن هذه العلاقات لن تكون بالمستوى الجيد الذي كانت عليه فيما مضى - في عهد الشاه السابق - إلا أن المملكة كانت ترى أن منطقة الخليج قد عانت ويلات حروب كثيرة وأنها في أمس الحاجة إلى بيئة مستقرة[25]. أما إيران فقد كانت تواقة إلى عقد تسوية مؤقتة مع جيرانها العرب في منطقة الخليج. وكما يحدث مع أية دولة أخرى، لا يصادف تخطيط وإدارة السياسة الخارجية سُبلاً ممهدة دائماً. فقد تعرض رفسنجاني ونظامه

لضغوط من جماعتين قويتين داخل إيران، إحداهما جماعة "القوميين" الرافضين لسياسة الخميني التي أهملت الاستعداد العسكري، وكانوا يحلمون ببناء دولة إيرانية قوية. ولم يكتف القوميون بالسعي إلى تحديث الأسطول الإيراني والقوات البرية الإيرانية فحسب، بل مارسوا بعض الاستفزازات ضد الدول المجاورة، وسادت المنطقة كلها حالة من القلق الشديد إزاء توسيع إيران احتلالها لجزيرة أبوموسى عام 1992، وما تلا ذلك من الاستيلاء على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بقرار من البرلمان الإيراني، في نيسان/ أبريل 1993 [26].

ويبدو أن ميزان القوى داخل إيران - الذي ظل متأرجحاً منذ وفاة الإمام الخميني - قد استقر بحلول عام 1993 لصالح المرشد الأعلى علي خامنئي وحلفائه المحافظين، على حساب الرئيس رفسنجاني وجماعته البراجماتية. وبرغم رجحان كفة خامنئي وجماعته، إلا أن رفسنجاني كان مصمماً على أن يثبت للعناصر المحافظة، أن إقامة علاقات أفضل مع المملكة العربية السعودية من شأنها تحسين الاقتصاد الإيراني. وقام رفسنجاني في شهر أيلول/ سبتمبر 1993 بمحاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية، بهدف مساعدة إيران في زيادة حصة إنتاجها في منظمة الأوبك، وأجرى اتصالاً هاتفياً بالعاهل السعودي في 27 أيلول/ سبتمبر، وتبادلت الدولتان لمدة قصيرة سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية.

وأسفرت المشاورات عن موافقة المملكة العربية السعودية - داخل الأوبك - على زيادة مستويات الإنتاج بالنسبة للكويت وإيران، وتجميد حصص الإنتاج بالنسبة للمملكة ودولة الإمارات العربية المتحدة [27]. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الإنتاج اليومي بالنسبة لإيران بمعدل 260,000 برميل يوميا [28]. وفي المقابل، كان الفهم السائد في "أبوظبي" و "الرياض" أن إيران قد أصبحت أخيراً على استعداد لتسوية نزاعها مع دولة الإمارات حول الجزر بالطرق السلمية، وعن طريق المفاوضات الثنائية. وقام وزير الخارجية الإيراني علي ولايتي بزيارة المملكة العربية السعودية، وأعلن أثناء زيارته لدولة قطر - في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1993 - أنه حمل دعوة رسمية للملك

فهد لزيارة إيران، وأن العاهل السعودي قد قبلها [29]. وبدا أن ذلك هو ذروة شهر العسل، وكانت الدولتان على وشك عقد تسوية تاريخية تضع حداً لمعظم القضايا الجوهرية محل الخلاف.

ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، إذ لم ترق هذه الأنباء لبعض قطاعات الرأي العام الإيراني، وخاصة المتشددين منهم. ونظم مائة طالب إيراني مسيرة داخل جامعة طهران للاحتجاج على توجيه الدعوة [30]. وبدأت بعض الشخصيات الدينية في التهجم على المملكة العربية السعودية وقادتها على صفحات الصحف الإيرانية[31]. وكانت الحملة الإعلامية – التي جاءت بعد أسابيع قليلة فقط من تقديم التنازلات السعودية لإيران في اجتماع فيينا – بمثابة إهانة للمملكة. وصدر بيان سعودي في 16 آذار/ مارس 1993 أعرب بوضوح عن عجز المملكة عن فهم السياسات الإيرانية المتضاربة[32].

وساءت العلاقات أكثر فأكثر نتيجة قرار الحكومة الإيرانية المفاجئ بعدم طرح قضية الجزر للنقاش، أثناء جولة المفاوضات المقرر عقدها في طهران أوائل شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1993، بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران[33]. وهكذا نُسفت المفاوضات عشية انعقاد الاجتماع المقترح، وأحست المملكة العربية السعودية أن إيران قد أساءت فهم سياسات المملكة الوفاقية تجاهها، وأن إيران فسرتها على أنها دليل ضعف، ولذلك غيرت المملكة موقفها واتخذت موقفاً أكثر صرامة.

واتضح هذا الموقف السعودي الصارم أثناء موسم الحج عام 1994، حيث خفضت المملكة العدد المسموح به من الحجاج الإيرانيين، فقد كانت حصة إيران من الحجاج 55,000 حاج، طبقاً للصيغة التي تبنتها منظمة المؤتمر الإسلامي. وكانت المملكة تسمح – منذ عام 1990 – لضعف هذا العدد بتأدية مناسك الحج. ولكن نظراً لنقص الوحدات السكنية والأعمال الإنشائية الجارية في الحرمين المكي والنبوي، تبنت المملكة سياسة جديدة – في موسم الحج لعام 1994 – بألا يزيد العدد على 55,000 حاج، وفقاً للحصة المخصصة لإيران. وأعلن وزير الداخلية السعودي أيضاً حظر تنظيم مسيرات سياسية أو توزيع أي منشورات أو مطبوعات سياسية في الأماكن المقدسة أثناء موسم الحج [34].

ورفضت القيادة الإيرانية هذا التخفيض وسعت إلى زيادة عدد حجاجها المسموح لهم بدخول المملكة. وادعى الإيرانيون أن لديهم أكثر من 170,000 طلب للحج على قائمة الانتظار، وأن الدول الإسلامية الأخرى لم تستنفد حصتها المتفق عليها في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن إيران - على حد قول آية الله خامنئي - يجب أن تُعطى لها امتيازات أكبر في هذه المسألة[35]. وقام السعوديون من جانبهم بزيادة عدد التأشيرات الصادرة للحجاج الإيرانيين إلى 65,000 تأشيرة، إلا أنهم التزموا بقرارهم المعلن من قبل، بعدم السماح لرئيس بعثة الحج الإيرانية في مكة المكرمة بتنظيم المسيرات الجماعية أو عقد التجمعات. وأوضح السعوديون أن تجمع مثل هذا العدد الهائل من الحجاج الإيرانيين - أو بعض منهم - في شوارع مكة الضيقة، من شأنه أن يؤدي إلى إعاقة حركة السير والخدمات داخل المدينة المقدسة، خاصة قبل نفرة الحجيج من مكة المكرمة إلى منى وعرفات. وانزعجت قطاعات أخرى من الشعب السعودي - ومعظمها من الحنابلة المحافظين - من عزم آية الله خامنئي على بناء ضريح للإمام الخميني في المدينة المنورة، الأمر الذي ينافي تعاليم الحنابلة[36]. ولذا، لاقت السياسات السعودية الأخيرة تجاه إيران بعض التأييد الشعبي.

وربما يكون رد الفعل الإيراني تجاه الأسلوب السعودي الجديد قد حقق - عملياً - بعض النتائج الإيجابية. فبرغم استمرار الحملة الإعلامية المغرضة ضد المملكة العربية السعودية، أصدر آية الله علي خامنئي - المرشد الروحي الإيراني - أوامره بإلغاء مسيرات الحجاج المزمعة، وبدأ في تخفيف حدة موقفه تجاه المملكة. ودعا خامنئي في خطابه إلى الأمة الإيرانية في 23 أيار/ مايو 1994 - بمناسبة عيد الأضحى المبارك - إلى عقد جولة جديدة من المفاوضات مع المملكة العربية السعودية، للوصول بمسألة حصة إيران من الحجاج إلى مستوى مرض للطرفين[37]. وردد الدعوة نفسها متشدد آخر هو آية الله يزدي رئيس المحكمة العليا. ولقي هذا التغير في الموقف الإيراني - من جانب خامنئي ويزدي - انتقاداً حاداً من أتباعهما، وخاصة على صفحات جريدة «كيهان» وغيرها من الصحف الإيرانية[38]. وبدا لبعض الوقت أن سياسة إيران تجاه المملكة العربية السعودية قد أصبحت قضية سياسية داخلية. وبالإضافة إلى ذلك، دفعت

الضغوط الاقتصادية رئيس مجلس الشورى ووزير الداخلية السابق علي أكبر ناطق نوري، إلى الدعوة لتطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى[39].

إقامة سلام دائم في الخليج

لا ينبغي حصر العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران – وهما أهم دولتين إسلاميتين في منطقة الخليج – في نطاق التفاعلات الدبلوماسية التقليدية، أو قصرها على التعاون العملي من فترة لأخرى. فقد استفحل التوتر على المستويين الأيديولوجي والسياسي بين الدولتين وكان له ثمنه. وطالما أشار علماء الاجتماع إلى أن التعاون العملي – بمرور الزمن – له آثاره على السياسة الخارجية للدول. وأثبتت حالة العلاقات السعودية ـ الإيرانية وجود سياستين متنافستين ومتوازيتين. ومن العجيب أن التنافس الأيديولوجي لم يقض على التنسيق في السياسات النفطية، كما أن التعاون داخل منظمة الأوبك لم ينجم عنه تعاون مشابه في مجالات السياسة الخارجية. وظلت السياسة الخارجية لكل منهما تعكس بعض الخصوصية الأيديولوجية لمجتمعيهما، باستثناء بعض الحالات القليلة التي أفلتت فيها سياستهما الخارجية من النموذج الأيديولوجي وأصبحت توفيقية، خاصة عندما تكون مصالح الدولة على درجة عالية من الأهمية.

وفيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية ـ الدينية الأخرى مثل مسألة الحج، تظل المنافسة قائمة، لكنها قد تكون اليوم على مستوى أقل مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. ويسود طهران والرياض إحساس عميق بضرورة التوصل إلى حل مُرض للطرفين بشأن هذه المسألة. وفي ظل ثقافات سياسية تنظر إلى السياسة الخارجية على أنها مجرد تابع للضرورات الأيديولوجية، ستبقى السياسة الخارجية في كلا الدولتين تعكس توتراً ثنائياً وربما تدهوراً مؤقتاً. ولا يعني ذلك بالضرورة استحالة رأب الصدع الأيديولوجي بين الدولتين، ولكن تشييد صرح مستقر للسلام في منطقة الخليج يستلزم اتخاذ مبادرات جريئة في المجال الأيديولوجي.

وقد جرت عدة محاولات من قبل لإيجاد أرضية عالمية مشتركة بين الإسلام والمسيحية، أثناء الحوار الإسلامي-المسيحي الشهير، الذي جرى في أوائل السبعينيات بمشاركة فعالة من جانب بعض العلماء في المملكة العربية السعودية. ونجح الحوار بين علماء الشافعية والزيدية في اليمن - إبان الخمسينيات - في التقريب بين المذهب الزيدي ومذاهب السنة الأربعة، لدرجة أن كُتُب بعض علماء الزيدية البارزين مثل الإمام الشوكاني والإمام الصنعاني وابن الوزير، أصبح يعتبرها الآن علماء السنة مراجع فقهية هامة.

واليوم يمكن للأزهر الشريف وعلماء "الحوزة الدينية" في مدينتي النجف وقم، أن يباشرا تنفيذ مهمة تاريخية لجمع صفوف المسلمين بغض النظر عن مذاهبهم. وهذا العمل المثالي - الذي كانت له سوابق فعلية - يجب أن يدرس كل الأسس التي تتنافى مع النص الأصلي للقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. ويتعين على كلا الطرفين قبول الاختلافات الثقافية والأعباء التاريخية المترتبة على هذا الصدع، والعمل معاً على التقريب بين أصحاب المذهبين الإسلاميين. ويجب على المثقفين والكتاب الآخرين لدى كلا الطرفين في منطقة الخليج، أن يعملوا بجد واجتهاد لقيادة هذا الحوار، وأن يكونوا مصدر إلهام له. ولا يلزم الأمر بالضرورة تشجيع علماء السنة وعلماء الشيعة على تقويض أساس مذهب كل منهما، ولكن يجب عليهم تقويم الممارسات المنافية للدين والإسلام، التي تحط من قدر التراث الإسلامي المشترك.

ومع أنه يمكن وصف العلاقة بين العلماء الإيرانيين ونظرائهم السعوديين بالتوتر المستمر، إلا أن هناك مؤشرات على حدوث تغيرات طفيفة وتدريجية في كلتا الدولتين، الأمر الذي قد يساهم في إيجاد طريقة مماثلة للوصول إلى أرضية مشتركة بشأن إصدار الفتاوى. فمع اعتماد علماء الشيعة - تاريخياً - على الحكم المستنير الذي يصدره "الفقيه" الحي (مصدر الاجتهاد)، واعتماد علماء السنة - تاريخياً - على "الإجماع"، بدأ جيل جديد من علماء السنة في المملكة العربية السعودية في الاعتماد على الاجتهاد، كأساس للتشريع (الفتوى)، باعتباره طريقة شرعية في التعامل مع المستجدات التي تطرأ على الدولة والمجتمع (المصالح المرسلة) أو التشريعات المتعلقة بمصالح العباد[40].

خلاصة القول إن الأيديولوجيا - بتفسيرها المحدد للأحداث - تميل إلى وضع حدود ثقافية وأيديولوجية تاريخية فاصلة، قد تؤدي على المدى البعيد إلى تعريض العلاقات بين الدول للخطر، وإلى تعقيد التنافس الإقليمي وتسييسه. وفي الثقافات ذات النزعة الأيديولوجية، فإن الحد الفاصل بين سياسات الدولة ونظم المعتقدات السائدة لا يبدو واضحاً، أو لا يمكن التحقق منه بسهولة. والتنافس الأيديولوجي يحرم السياسة الخارجية من التأييد الداخلي المطلوب، حتى في الدول شبه الدكتاتورية. تبعاً لما سبق، هناك حاجة ملحة إلى محاولة فتح باب الحوار بين أصحاب المذاهب المختلفة مرة أخرى، وهو حوار قد يكون طويلاً وشاقاً، ولا يبشر - بالضرورة - بالتوصل إلى نتائج فورية. لكن مجرد إقامة مثل هذا الحوار سوف يساهم في ترسيخ البعد الشامل لأخوة الإسلام، والتخفيف من حدة النزعة الإقليمية. وسوف يمكّن الحوار واضعي السياسات في كلتا الدولتين من البدء بمفاوضات دبلوماسية بناءة، بل سيوفر أيضاً الأسس الكفيلة بتحقيق السلام والتنمية في منطقة الخليج العربي.

الفصل التاسع

سياسة إيران في شمال غرب آسيا
الفرص والتحديات والانعكاسات

ناثانيال هاول

الوضع القائم : استئناف حركة التاريخ

إن الانفجار الداخلي المفاجئ الذي شهده الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991، خلق لإيران على حدودها الشمالية وضعاً تمتزج فيه الألفة الشديدة بالغرابة المدهشة . فالإمبراطورية التي ورثتها موسكو عن روسيا القيصرية، وواظبت على بنائها خلال سبعة عقود من الحكم السوفيتي، انهارت دون سابق إنذار، الأمر الذي أدى إلى استقلال مجموعة من الكيانات الجديدة الهشة، داخل الحدود التي كانت مرسومة أساساً لضمان بقاء السيطرة السوفيتية إلى الأبد. وكما تفعل فوالق القشرة الأرضية، تحرك الصدع الجيوبوليتيكي القائم بين الثقافة السوفيتية ـ الروسية والثقافات الفارسية والتركية والإسلامية، بعد أن كانت الشعوب الأصلية لمنطقة شمال غرب آسيا – أي المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى إلى القوقاز – قد عُزلت عن صلاتها التاريخية الطبيعية مع إيران وتركيا والعالم الإسلامي خلال معظم فترات السيطرة السوفيتية[1]. وبمعنى آخر، فإن المسيرة التاريخية، التي أوقفت في تلك الفترة، تابعت طريقها ولكن بصورة مختلفة[2]. ومع نهاية القرن العشرين، أصبح لكل من إيران ومنطقة شمال

غرب آسيا تجاربها المميزة والمستقلة، التي اكتسبتها أثناء تلك الفترة من الانفصال القسري، فتغير الإطار الذي يتم فيه استئناف التفاعل بطرق لم تكن واضحة أو يمكن التنبؤ بها منذ البداية.

من الشائع تاريخياً أن ظاهرة انهيار الإمبراطوريات يعقبها حدوث زعزعة في استقرار الأنظمة السياسية. فالأنظمة الإمبريالية - حتى لو كانت نواياها سليمة - لا بد أن تشوه أو توقف التطور الطبيعي للجماعات والمجتمعات العرقية الخاضعة لها. وعندما توجه هذه الأنظمة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في اتجاهات تخدم الرؤية التي تحملها العاصمة المركزية والمصالح التي تسعى لتحقيقها، فهي بذلك تخلق أوضاعاً شاذة وفجوات ومظالم ، من شأنها تشجيع الصراع وزعزعة الاستقرار في المستقبل. وما علينا سوى مطالعة أخبار مناطق الأزمات في العناوين الرئيسية للصحف اليومية لكي نتعرف على النتائج الاجتماعية والسياسية الناجمة عن المخططات الإمبريالية الفاشلة[3]. والدول الجديدة في شمال غرب آسيا، من وجهة نظر طهران أو غيرها، تملك هوية شديدة الضعف، حتى عند مقارنتها بالأجزاء السابقة الأخرى من الإمبراطورية السوفيتية. وبرغم أن هذه المنطقة تمتلك تراثاً ثقافياً غنياً، إلا أنه لم يكن لها أي شكل سياسي في الفترة السابقة للعهد السوفيتي. ويبدو أساساً أن شكلها السياسي الحالي هو نتاج السياسات الستالينية، التي كانت تهدف إلى إحباط نشوء أو تطور أي كيانات مستقلة قابلة للحياة[4]. وربما تنجح هذه الدول بالرغم من هذه العقبات، لكن المهمة التي تواجهها في بناء الدولة شاقة جداً، وهي تضع أمام واضعي السياسة في طهران وأنقرة وغيرهما العديد من الاحتمالات الغامضة والتي يصعب تقديرها.

إن زوال الدولة السوفيتية على الحدود الشمالية لمنطقة الشرق الأوسط حدث بصورة مفاجئة وغير متوقعة، ولذلك فإن دول شمال غرب آسيا - وجيرانها مثل إيران - لم يكن لديها فرصة للاستعداد لمثل هذه المتغيرات المفاجئة، أو للتكيف مع قيام مجموعة جديدة من العلاقات. وخلافاً للإمبراطورية العثمانية التي كان انحدارها ظاهراً قبل سقوطها بعقود عديدة، والإمبراطوريات الأوربية التي هيأت مستعمراتها لمرحلة الاستقلال بدرجات متفاوتة من النجاح، فإن الاتحاد السوفيتي انفجر من الداخل. والمفارقة أن يحدث ذلك في وقت بدت فيه قوته العسكرية في أوجها على امتداد حدوده

الجنوبية. وفي عقد الثمانينيات، لم تقم موسكو بشن حملة عسكرية ضخمة على أفغانستان فحسب، ولكنها عززت كثيراً من قدراتها على استخدام قوتها العسكرية في المنطقة. وفي منتصف الثمانينيات جرى رفع مستوى البنية العسكرية المقامة في باكو، من جبهة دفاعية ثانوية إلى مسرح للعمليات الحربية الهجومية، بقيادة أحد أكثر الجنرالات السوفييت كفاءةً، وهو القائد السابق لمجموعة النخبة من القوات السوفيتية المرابطة في ألمانيا الشرقية. وبغض النظر عن عدم وضوح الدوافع وراء هذه التغييرات، فقد أدركت إيران وتركيا – بلا شك – أن حشد القوات العسكرية في اتجاههما، ربما كان الأقوى من نوعه في تاريخ الاتحاد السوفيتي(والإمبراطورية الروسية) في هذه المنطقة. وباختصار لم يكن لدى إيران سبب معقول لأن تتوقع أن هذا الحشد الهائل للقوات على حدودها كان على وشك الانهيار من الداخل.

لم تلعب منطقة شمال غرب آسيا دوراً يذكر في الأحداث الحاسمة التي حددت مصير الاتحاد السوفيتي. وخلافاً لجمهوريات البلطيق وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي، فإن جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز – ذات الأغلبية المسلمة – حققت الاستقلال دون أن يظهر بها حركات حقيقية تعمل من أجل الاستقلال. ونتيجة لذلك، حُرمت هذه الجمهوريات من أبسط الفرص لرسم معالم هويتها المتميزة المشتركة، وصياغة تطلعاتها أو تشكيل مؤسساتها، قبل أن يُلقى على عاتقها مشكلات الاستقلال ومسؤولياته. ونظراً لأن الأنظمة والشعوب في تلك الجمهوريات لم تلعب دوراً مهماً في "تحررها" النهائي، فلم يكن لديها مبرر كي تطلب الدعم من الدول المجاورة مثل إيران أو تركيا. ومن المفارقات أنه عندما استعادت دول شمال غرب آسيا صلاتها الطبيعية مع العالم الإسلامي، لم يكن لدى شعوبها " إرث حي " من الصلات حتى مع جيرانها الأقربين.

لعبت إيران أيضاً دور المتفرج السلبي على الزلزال السياسي الخطير، الذي أعاد ما قطعته عقود السيطرة الروسية والسوفيتية من روابط عرقية وثقافية. وهناك ما يشير إلى أن طهران لم تضع ضمن أولويات طموحاتها استعادة التواصل مع الشعوب الأصلية في منطقة شمال غرب آسيا. فمثلاً، كان سعيها للحصول على

موافقة موسكو - لإنشاء قنصليات إيرانيــة في تلك الجمهوريات - لا يتم إلا بين حين وآخر[5]. ولم تكن منطقة شمال غرب آسيا - على ما يبدو - ضمن أولويات السياسة الخارجية الإيرانية ، لأن اهتمام إيران الرئيسي انحصر في المحافظة على علاقة عملية خالية من التهديد مع جارها السوفيتي القوي ، لأسباب متعلقة بالأمن القومي . وحتى لو قامت حركات متماسكة بين الشعوب الأصلية في شمال غرب آسيا ، تطالب بالاستقلال عن السيطرة السوفيتية ، لاعتبرت إيران أنه من الحكمة تجنب استعداء موسكو بسبب هذه القضية . وفي غياب مثل هذه الحركات أصلاً ، وجدت إيران أنه من الأسهل عليها اتباع نهج متحفظ ، وتفادي المواقف التي قد تشكل تحدياً للسياسات السوفيتية ، بما في ذلك توجيه النقد رسمياً لموسكو بسبب إهمالها للإسلام ، أو ممارسة القمع ضده في المناطق التي تخضع لحكمها . ولذلك عندما انهارت السيطرة السوفيتية بصورة غير متوقعة ، وجدت إيران نفسها تفتقر إلى الأسس الأيديولوجية ، أو السجل الدبلوماسي ، الذي يمكن الاستناد إليه في وضع استراتيجية فعالة ، إزاء المنطقة الواقعة على حدودها الشمالية .

ولأول مرة خلال قرنين من الزمن تقريباً ، لم يعد لإيران حدود مع دولة أقوى منها ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته . وقد كانت العلاقات بين طهران وموسكو مستقرة بعد الحرب العالمية الثانية ، لكن الباعث المسيطر على هذه العلاقات كان التوسع والضغوط الروسية على حساب النفوذ والسيطرة الفارسيين[6]. وبرغم أن إيران استطاعت في النهاية التكيف مع تفاوت درجة القوة بينها وبين جارها الشمالي ، فقد ظلت المبادرة أساساً في يد موسكو ؛ حيث يمكن استخدام القوة والنفوذ باتجاه جنوب الحدود المشتركة ولكن ليس في الاتجاه المعاكس .

إن انهيار الدولة السوفيتية وظهور دول مستقلة هشة على طول حدود إيران - التي تبلغ 1600 ميل شرقي وغربي بحر قزوين - أدى من الناحية النظرية إلى قلب القطبية التي تنطوي عليها معادلة القوة . ويمكن القول إن إيران أقوى وأكثر استقراراً من جيرانها الجدد ، ولم تعد معرضة للتهديد التقليدي أو التخويف من اتجاه الشمال . لكن من

المشكوك فيه أن تشعر إيران بالراحة والثقة التامة تجاه هذا الانقلاب المفاجئ في الأوضاع، وقد لمح أحد السفراء الإيرانيين إلى حالة التناقض التي تعيشها طهران، بقوله :

> كنا ننظر إلى حدودنا الشمالية، فنرى قوة معادية عملاقة، ولكنها كانت تعطينا انطباعاً بأنها تتمتع بالاستقرار. وكنا نعرف ما سوف تفعله هذه القوة، وتعلمنا طريقة التعامل معها. أما اليوم فنحن ننظر شمالاً، فنرى سبع دول مختلفة في تلك المنطقة، وكلها تفتقر إلى الاستقرار، الأمر الذي يغير المعادلة الاستراتيجية[7].

كما أدلى الرئيس هاشمي رفسنجاني بتصريح حذر مشابه، عندما كانت سيطرة موسكو على امبراطوريتها السوفيتية على شفا الانهيار - في الفترة الغامضة بين محاولة الانقلاب الفاشلة ضد جورباتشوف والتفكك النهائي للإمبراطورية - إذ قال الرئيس الإيراني "ليس من مصلحتنا نشوب اضطرابات وصدامات ونزاعات على حدودنا الطويلة"[8].

إن هذه الآراء الرصينة تتناقض - بصورة حادة - مع مشاعر القلق التي عبر عنها بعض المعلقين، ومفادها أن إعادة فتح شمال غرب آسيا، سوف تعتبره إيران الفرصة المثلى لاتباع نهج متطرف، يهدف إلى زعزعة الاستقرار هناك[9]. ولذلك لا بد من استعراض موجز لسياسات إيران وسلوكها خلال السنوات الثلاث الفاصلة، عند إجراء تقييم للأهداف التي تود إيران تحقيقها في الدول الناشئة في القوقاز وآسيا الوسطى.

عودة إيران إلى شمال غرب آسيا

أثناء إحدى زياراته الرسمية الاعتيادية إلى تركمنستان في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، قام نائب وزير الخارجية الإيراني - مانوشهر متقي - بجولة في مدينة تركمنباشي برفقة محافظ المدينة[10]. وعندما نقلت صحيفة «تركمنسكايا إسكرا» - الصادرة في "عشق أباد" - هذا الحدث، أشارت بشكل خاص إلى زيارة السيد متقي لـ "مقر البعثة الإيرانية السابقة" التي لم تشغلها إيران معظم سنوات القرن

الماضي[11]، وذكرت الصحيفة أن المحادثات تضمنت الاستعدادات لافتتاح قنصلية إيرانية في تركمنباشي.

كان يمكن أن يكون هذا الخبر عادياً لولا أنه يتضمن أربعة جوانب جديرة بالملاحظة، تعطي فكرة مهمة عن الموقف الإيراني في المنطقة. أولاً، أصبح تبادل الزيارات والوفود بين طهران وعواصم المنطقة سمة روتينية على الساحة الدبلوماسية، ويعكس وجود شبكة من العلاقات الثنائية التي أقيمت منذ عام 1991 بين إيران وهذه الجمهوريات. ثانياً، إن الصلات القديمة بإيران وبالثقافة الفارسية - والتي كاد أن يطويها النسيان - تشكل رصيداً كامناً لإيران، في دول ومجتمعات تناضل من أجل إعادة تشكيل هويتها المتميزة، بعد فترة طويلة من تشرُّب العقيدة السوفيتية والإهمال أو التلاعب بالرموز الثقافية. ثالثاً، بالرغم من هذه الروابط التاريخية، ليس سهلاً على إيران أن تستأنف التفاعل مع ثقافات المنطقة ومجتمعاتها، بدءاً من حيث انتهت، فقد انقطعت الروابط بفعل السيطرة الروسية والسوفيتية، وشهدت إيران وشعوب القوقاز عقوداً من التطور المنفصل، الذي لا بد أن يؤثر في القيم والمواقف التي تدخل في العلاقة الحالية. وأخيراً، فإن مجرد استخدام اللغة الروسية في تقرير الصحيفة هو تأكيد على مسارات التطور المتباعدة، وهو تذكير رمزي بالمصالح والمؤثرات الخارجية التي سيكون لها وقع مستمر على علاقات هذه الشعوب بإيران.

بصرف النظر عن توقعات "المثاليين الثوريين" بأن الدول الجديدة في شمال غرب آسيا سوف تكون بمثابة لوح نظيف ينقشون عليه أفكارهم عن العالم، إلا أن طهران في الواقع اتبعت نهجاً متحفظاً نسبياً في المنطقة[12]. وبرغم المظهر المصطنع للجمهوريات الجديدة، وتنوعها العرقي واللغوي والديني المتأصل، فقد عارضت إيران باستمرار إجراء تعديلات حدودية، على أساس أن "أي تغيير في خطوط الحدود الحالية - في أية بقعة في المنطقة - من شأنه أن يفاقم التوتر في المنطقة بكاملها"[13]. وبالقدر الذي يمكن فيه التكهن بوجهة نظر إيران الجيوستراتيجية من خلال الدلائل المتوافرة، فإن إيران تتصرف على أساس الافتراض بأن مصالحها المتعلقة بالأمن القومي، وتطلعاتها إلى إقامة نفوذ طويل الأمد في شمال غرب آسيا، يمكن تحقيقها على أفضل صورة، عبر

المساهمة في استقرار المنطقة، والتطوير النشط لشبكة من الروابط الثنائية والمتعددة. ويمكن تحليل هذه الاستراتيجية بشكل مفيد بتقسيمها إلى أربعة عناصر رئيسية.

1. المحافظة على الاستقرار

تبدي إيران حساسية خاصة تجاه الصراعات العرقية التي تندلع على حدودها الشمالية أو بالقرب منها. ومثل هذه الصراعات من المحتمل أن تمتد بطرق لا يمكن التنبؤ بها، مما يعطي الذريعة لزيادة تدخل الاتحاد الروسي في الأجزاء القريبة من "المحيط الخارجي المجاور"، ومن ثم فإن على واضعي السياسة الإيرانية أن يأخذوا بعين الاعتبار الأقليات العرقية داخل حدود دولتهم. فنسبة 20 ٪ تقريباً من عدد سكان إيران هم من الأذربيجانيين، بينما تبلغ نسبة التركمان والأرمن 1 ٪ أو أقل. ووجود جمهوريات مستقلة في شمال غرب آسيا – منذ عام 1991 – تضم الأعراق نفسها التي تنتمي إليها هذه الأقليات الإيرانية المهمة، يعطي لإيران مبرراً إضافياً للتدخل من أجل إخماد التوتر، الذي يمكن أن يمتد تأثيره إلى المواطنين الإيرانيين أنفسهم.

إن الموقف الرسمي لطهران إزاء ما حدث في جمهورية أذربيجان من تطورات – بدأت حتى قبل انهيار السيطرة السوفيتية – يوضح مدى الحذر والتحفظ اللذين اتسم بهما أسلوب إيران في التعامل مع حالة عدم الاستقرار. وعندما قررت السلطات السوفيتية في كانون الثاني/ يناير 1990، على سبيل المثال، قمع الاضطرابات والقلاقل العرقية في باكو، أثار هذا العمل الاستياء في أوساط الأذربيجانيين وغيرهم داخل إيران. بينما كان رد فعل الحكومة الإيرانية على العكس من هذا تماماً، ويبدو أنها شعرت بالقلق تجاه العواقب المحلية المحتملة وتجاه علاقتها بموسكو، فاقتصر ردها على إغلاق حدودها مع جمهورية أذربيجان والإعراب عن قلقها وأسفها[14]. وبدلاً من أن تشجع إيران أذربيجان والشعوب الإسلامية الأخرى داخل الاتحاد السوفيتي على التفكير بالاستقلال عن موسكو، غلّفت تعليقها الرسمي بعبارات مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي، واحترام القرارات التي يتخذها الشعب السوفيتي. ومع استمرار تفكك الدولة السوفيتية، أعطت إيران الأولوية – بشكل واضح – لتجنب

القيام بأعمال قد تثير غضب العملاق الجريح تجاه إيران. وفي أواخر عام 1991 علق وزير الخارجية، علي أكبر ولايتي، على صلات إيران بالقيادات في جمهوريات شمال غرب آسيا، بطريقة يتضح فيها محاولة التبرير فقال " إن موقفنا واضح، لقد وصلنا إلى هذه الجمهوريات من خلال موسكو . . . ونحن نؤيد بشكل جدي وقوي المحافظة على روابط حسن الجوار مع الاتحاد السوفيتي "[15].

وتجلى اهتمام إيران الشديد بتأمين الاستقرار على حدودها، في السياسة التي انتهجتها بشأن الحرب التي نشبت بين جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا، بسبب النزاع على منطقة ناجورنو كراباخ. فحدود إيران المشتركة مع كل من هاتين الجمهوريتين الفتيتين، وروابطهما التاريخية مع الشعبين، ووجود أقليات تنتمي إلى العرقين ذاتهما داخل إيران، كلها اعتبارات تضفي أهمية خاصة على أسلوب معالجة هذا الصراع. ومن خلال إدراك إيران أن علاقاتها مع الطرفين المتحاربين يمكن أن تمنحها أيضاً فرصة لتعزيز مكانتها ونفوذها في المنطقة ، فقد قامت بجهود دبلوماسية حثيثة للتوصل إلى وقف إطلاق النار[16]. وفي أيار/ مايو 1992، على سبيل المثال، وجهت إيران الدعوة إلى الرئيس الأرميني تيربتروسيان والرئيس الأذربيجاني بالوكالة ماميدوف لزيارة طهران، حيث وقعا اتفاقاً لوقف إطلاق النار[17]. وقد تعرض الاتفاق بين الطرفين المتحاربين – الذي رعاه الرئيس هاشمي رفسنجاني – إلى ضربة قاضية، بسبب الهجوم الأرميني المتزامن مع توقيع الاتفاق، لاحتلال المعقل الأخير لأذربيجان في منطقة ناجورنو كراباخ، وفتح ممر يؤدي إلى جمهورية أرمينيا. واستاءت طهران من هذا التطور في الأحداث، وشجبت " العدوان الصارخ " الذي شنته القوات الأرمينية[18]. وخلال شهر واحد، أثار الرئيس الأذربيجاني إلشيبي عداء إيران، فزعم أن ما حققته أرمينيا من مكاسب إقليمية لم يحدث إلا مع الوساطة الإيرانية، وأثار الشكوك حول أوضاع الأقلية الأذربيجانية في إيران[19]. وبرغم الاحتجاجات القوية من جانب الشعب والصحف، حافظت الحكومة الإيرانية على هدوئها. وبعد زوال نظام إلشيبي، تم رأب الصدع الذي حدث في العلاقة مع أذربيجان. ولكن إيران أدركت – من خلال هذه القضية – محدودية نفوذها في حل الصراعات العرقية وعدم الامتنان لدورها كوسيط.

أما النزاع المزمن في طاجكستان، وهي الدولة الوحيدة الناطقة بالفارسية في شمال غرب آسيا، فقد أوقع إيران في مآزق من نوع آخر. ونظراً لعدم وجود حدود مشتركة بين البلدين، فإن مصالح إيران كدولة تتأثر بصورة أقل مباشرة نتيجة لهذا الصراع. ولكن في الوقت نفسه، فإن طبيعة الصراع على السلطة في طاجكستان يمكن أن تثير المشاعر القوية بين مؤيدي القضايا الإسلامية[20]، والمتعصبين لـ "القومية الإيرانية" داخل إيران[21].

خلال سنتين من إعلان استقلالها، عانت طاجكستان من حرب أهلية مريرة ومدمرة، وضعت النظام – الذي يتألف أساساً من مسؤولين سابقين في النظام السوفيتي – في مواجهة تحالف فضفاض من المثقفين "الديمقراطيين" وحزب الجمهورية الإسلامية وعدة جماعات أصغر حجماً[22]. وبغض النظر عن ردود فعل إيران العاطفية إزاء التطورات الجارية هناك، بما في ذلك تعزيز روسيا لقواتها في طاجكستان لتدعيم الحكومة والسيطرة على الحدود مع أفغانستان، فقد جاهدت السلطات الإيرانية للمحافظة على عدم تدخلها وفق سياسة مدروسة. وأثناء الفترة القصيرة من أيار/ مايو إلى تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1992 – التي شاركت فيها عناصر من "المعارضة" في الائتلاف الحكومي – توسع النشاط الإيراني بشكل كبير، لا سيما في الحقلين الاقتصادي والثقافي. وبعد انهيار الائتلاف واتساع الصراع المسلح، تضاءلت فرص التعاون بين إيران وطاجكستان إلى حد بعيد، إلا أن المؤسسة المسؤولة عن السياسة الخارجية رفضت بقوة الانجراف إلى موقف المواجهة، برغم الغضب والذهول الشعبي في الداخل. وفي 28 كانون الثاني/ يناير 1993، على سبيل المثال، نشرت صحيفة «همشهري» اليومية التي تصدر في طهران تصريحاً لوزير الخارجية ولايتي، أعلن فيه أن "التطورات في طاجكستان يجب اعتبارها أحداثاً داخلية أدت إلى المواجهة بين جماعتين"[23]. ويبدو أن طهران كانت تعمل لكسب الوقت وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من علاقتها بالحكومة الطاجيكية، بامتناعها عن الانحياز لأي طرف، وإحجامها عن التصدي لمحاولة روسيا إعادة فرض نفوذها[24]. وبعد مرور عام تقريباً على "انقلاب القصر" في دوشانبه، وصف السفير الإيراني في طاجكستان – بشيء من التفصيل –

الأنشطة الاقتصادية والثقافية الإيرانية في جمهورية طاجكستان ، وإن لم يشر إلى الحرب الأهلية ، ولم يوضح ما إذا كانت هذه الأنشطة حدثت قبل طرد عناصر المعارضة من الحكومة أم بعد ذلك[25] .

ويبدو أن إيران تعرف أنها سوف تكسب القليل وتخسر الكثير من جراء استمرار التوتر وعدم الاستقرار في طاجكستان ، كما في الصراع بين أذربيجان وأرمينيا . في حين أن إيجاد حل للصراع على السلطة في طاجكستان من شأنه تخفيف التوتر إلى حد كبير بين عقل إيران وقلبها ، أي بين الحسابات الهادئة المتعلقة بالمصلحة الوطنية وقوة الجذب العاطفية التي تنطوي عليها فكرة التضامن الفارسي والإسلامي . وببقائها في معزل عن التورط في مثل هذه الصراعات ، تستطيع إيران المحافظة على فرص تحقيق منافع اقتصادية وأخرى معنوية كبيرة ، تتمثل في القبول والاعتراف بها كطرف فاعل " مسؤول " في شمال غرب آسيا[26] .

2. تأسيس علاقات ترتكز على الاقتصاد والبنية التحتية

القوة الرئيسية للنشاط الإيراني في الدول الفتية - بشمال غرب آسيا - ترتكز على خلق شبكة من العلاقات في مجال الاقتصاد والبنية التحتية . فالانهيار السريع للاتحاد السوفيتي ورغبة إيران في اتخاذ موقف متحفظ - أثناء فترة الغموض - لئلا تُغضب موسكو ، قلصا من إمكانية تطوير استراتيجية دبلوماسية شاملة[27] . إلا أنه في أواخر عام 1991 بدأت إيران بوضوح في مد يدها إلى الجمهوريات الناشئة ، فوقّعت مجموعة من مذكرات التفاهم ، التي تنص على التعاون الثنائي في عدد من المجالات . وتم الإعلان في كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام ، عن إنشاء خط حديدي يصل بين مشهد وسيراخس في تركمنستان ، وكان ذلك إشارة مبكرة إلى تصميم إيران على الاستغلال الأقصى لموقعها الجغرافي . والمقالة المنسوبة إلى وزير الخارجية ولايتي - والمنشورة في صحيفة «تركمنسكايا إسكرا» بتاريخ 8 آب/ أغسطس 1994 - تتضمن وصفاً جلياً للأساس المنطقي الذي تستند إليه سياسة إيران :

> تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بوضع ملائم فيما يخص الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى والقوقاز. فقد أصبح لإيران على حدودها الشمالية جيران جدد يشاطرونها الرغبة في تطوير التعاون، على أساس إقليمي ثنائي ومتعدد الأطراف[28].

إن سعي إيران إلى إقامة صلات فعلية مع المناطق الداخلية في شمال غرب آسيا، يرتكز أساساً - لأسباب جغرافية - على علاقتها مع تركمنستان، التي تعد بوابة إيران إلى آسيا الوسطى. وفي أواخر عام 1994، ذكر وزير الخارجية ولايتي بإيجاز قائمة طويلة من المشاريع التي هي قيد الإنجاز أو التخطيط، ومنها افتتاح 11 نقطة عبور حدودية مع إصلاح الطرق العامة، وإنجاز 70٪ من هذه المشروعات[29]، وكان من المقرر أن ينتهي إنشاء خط السكة الحديد بين مشهد وساراخس وتيدجين بحلول نهاية عام 1994 [30]. ومن هذه المشاريع أيضاً إنشاء خطوط جوية إلى باكو وألما آتا وعشق أباد، والتخطيط لزيادة عدد الرحلات الجوية إلى طشقند ودوشانبه، وتطوير الموانئ الإيرانية الحالية والجديدة الواقعة على بحر قزوين لربطها مع باكو وتركمنباشي[31]. وتُبذل جهود حثيثة أيضاً لإتمام الخطط الخاصة بإنشاء خط أنابيب غاز بطاقة 15- 30 مليار متر مكعب، يمتد من تركمنستان إلى تركيا عبر إيران[32]. وبرغم ندرة الإحصائيات التجارية بعد ربط اقتصادات شمال غرب آسيا باقتصاد إيران، وما تواجهه بعض المشاريع الطموحة من مشاكل خطيرة في التمويل[33]، فيبدو أن هذه الجهود أثمرت لإيران - على الأقل - بعض المنافع الاقتصادية، ورسخت التوجه السياسي الإيراني[34].

وتأمل إيران من ارتباطاتها المتنامية بتركمنستان - في مجالات النقل والاتصالات - أن تمنحها موطئ قدم أوسع، في الجمهوريات التي لا ترتبط معها بحدود برية. وقد أبدت بعض الأنظمة الحاكمة في دول بعيدة - مثل كازاخستان - اهتماماً بإيران، لكونها توفر البديل لطريق صادراتها إلى دول العالم، بما يطور علاقاتها الاقتصادية المستقلة[35]. والعنصر الرئيسي في استراتيجية طهران بشكل عام هو تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال "منظمة التعاون الاقتصادي" القائمة حاليا[36]. وكان

لإيران دور رئيسي في توسيع منظمة التعاون الاقتصادي عام 1992، لتشمل أذربيجان وتركمنستان وأوزبكستان وقرغيزيا وطاجكستان وكازاخستان وأفغانستان[37]. كما كان لها مبادرة أخرى عام 1992، نجم عنها إنشاء "منظمة بحر قزوين للتعاون" (كاسكـــو) التي تربط بين إيران وأذربيجان وروسيا وكازاخستان وتركمنستان[38]. ومن الواضح أن مثل هذه الإجراءات المتعددة الأطراف لا تهدف فقط إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين إيران وحكومات شمال غرب آسيا، بل أيضاً ترسخ دور إيران كمحور، من الناحيتين الجغرافية والتنظيمية، لمجموعة من المحافل المتشابكة. وهكذا انضمت روسيا - وهي أحد المتنافسين في المنطقة - إلى "منظمة بحر قزوين للتعاون"، في حين تنتمي تركيا - وهي المتنافس الآخر - إلى "منظمة التعاون الاقتصادي"، أما إيران فهي وحدها التي تنتمي إلى كلتا المنظمتين. ولذلك فإن مدى الفعالية التي تتمتع بها أي من هاتين المنظمتين، تعد مسألة أقل أهمية - بالنسبة إلى إيران - ما دامت قد ترسخت كطرف محوري.

3. اتساع التأثير الثقافي

أدى سقوط الحواجز عامي 1991 و 1992 إلى استعادة خطوط التواصل الطبيعية والتبادل الثقافي، بين الشعوب المستقلة حديثاً في شمال غرب آسيا وبين الحضارات الشقيقة لها في إيران وتركيا. ونتيجة لعقود طويلة من الانقطاع عن الجذور - الذي فرضه السوفييت - والترويج المنهجي للعلمانية الماركسية، فقد كانت هذه المجتمعات الجديدة مجرد أرقام مجهولة حتى بالنسبة للمراقبين في طهران وأنقرة[39]. وربما راودت "المثاليين الثوريين" أحلام بأن يجدوا خلف حدودهم فراغاً ثقافياً ملائماً، يستطيعون أن يمارسوا دعوتهم الجديدة من خلاله، إلا أن صانعي القرار الإيرانيين أدركوا محدودية فهمهم للظروف الجديدة، وتقدموا بحذر على طريق تعزيز التأثير الثقافي الإيراني[40].

ومع أن طاجكستان هي فقط الناطقة بالفارسية[41]، فإن مظاهر الثقافة الفارسية واسعة الانتشار بين شعوب شمال غرب آسيا المنتمية إلى العرق التركي. ولذلك ليس من المستغرب أن تستغل إيران هذه التقاليد المشتركة من أجل تطوير علاقاتها بدول شمال

غرب آسيا، أو أن تنجذب الجمهوريات الجديدة بدرجات متفاوتة لسحر هذه الدعوة، وهي التي تناضل من أجل التمايز وإيجاد تعريف جديد لهويتها. وربما كان من المفيد أن نذكر أن أحد الأهداف الثقافية الأولى التي حاولت إيران تحقيقها، هو أن يصبح يوم عيد النيروز، 21 آذار/ مارس، عطلة رسمية في جمهوريات آسيا الوسطى، وهو بداية السنة الإيرانية ـ الزرادشتية[42]. والكثير من الجهود الإيرانية في المنطقة تبدو وكأنها تعزيز لبعض أوجه الثقافة الفارسية، دون تضمينها محتوى سياسياً صريحاً قد يثير الريبة أو الشعور بالعداء لدى قوى مجاورة مثل روسيا، أو لدى الأنظمة المحلية، التي غالباً ما يسيطر عليها مسؤولون احتفظوا بمناصبهم منذ العهد السوفيتي. وبينما تتوقع إيران من برنامجها الثقافي التقليدي – أي المؤتمرات والوفود والمعارض والمطبوعات، والبرامج الإذاعية والتربوية والتدريبية للطلاب والمسؤولين. . . إلخ – أن يعزز مكانة إيران ونفوذها، فهي ليست مستعدة للقيام بمبادرات ثقافية استفزازية أو مثيرة للخلاف، حتى لا تجازف بأهدافها الكبرى.

4. تعزيز دور الإسلام الثوري

إن أبرز مظاهر السياسة الإيرانية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، هو بلا شك الغياب النسبي لجهود ترويج رؤيتها الإسلامية في شمال غرب آسيا. فاستعراض الدلائل المتوافرة حول السلوك الإيراني في تلك المنطقة، لا يؤيد حتى الآن التوقعات واسعة الانتشار، في روسيا والغرب والشرق الأوسط، بأن إيران سوف تستغل هشاشة هذه الدول الجديدة والمجتمعات الناشئة، لكي تزعزع استقرار المنطقة وتنشر دعوتها بين سكانها[43].

وبشكل عام تتسم تصريحات المسؤولين الإيرانيين في هذه القضية بالغموض، ربما لغرض الاستهلاك المحلي[44]، لكنهم غالباً ما يؤكدون على رغبة طهران في قبول أي نظام سياسي تتبناه دول المنطقة. وقد أبدت إيران في الواقع استعدادها لتعزيز أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية لدى الحكومات الإقليمية، بغض النظر عن توجهاتها الداخلية أو موقفها تجاه المعارضة الإسلامية. ولم تتراجع الحكومة الإيرانية عن اتباع

نهج غير أيديولوجي، برغم الانتقادات التي وجهت إليها من داخل إيران. وكانت زيارة وزير الخارجية ولايتي لطشقند - ضمن عواصم أخرى في صيف عام 1994 - مؤشراً هاماً، فقد كتبت صحيفة «طهران تايمز» في افتتاحيتها بعنوان "لم الذهاب إلى طشقند؟" ما يلي:

> يقوم رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام كريموف، بقمع فئات المثقفين في سمرقند وبخارى بلا هوادة، ويحرض في الوقت نفسه على الانقلاب الدموي في طاجكستان ويتدخل فيه. وتعد هذه السياسات والأفعال التي ينتهجها كريموف، إضافة إلى موقفه الأخير المعادي لإيران، مبرراً كافياً لعدم ذهاب الدكتور ولايتي إلى طشقند[45].

من المعروف أن الخلافات الأيديولوجية بين الدول قد تؤثر على طبيعة علاقاتها المتبادلة، ولو بصورة مؤقتة، ومع ذلك فإن طهران - حتى الآن - لم تسمح لمثل هذه الخلافات أن تشكل عائقاً بينها وبين جيرانها، فقد حدث - على سبيل المثال - أن اعترفت دولة قرغيزيا بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، في كانون الثاني/ يناير 1993، وتم إلغاء زيارة وزير الخارجية إلى قرغيزيا[46]، إلا أن إيران استضافت بعد ذلك ببضعة أشهر الرئيس القرغيزي في زيارة رسمية، تم خلالها توقيع سبع اتفاقيات ثنائية في مجالات المواصلات والأعمال المصرفية وتبادل السفارات والتعليم والسياحة والنقل[47].

لا تقدم لنا الدلائل العملية الكثير من المعلومات عن الخلافات - بين أجنحة النظام الحاكم في إيران - حول صياغة الاستراتيجية البراجماتية في شمال غرب آسيا. وعموماً ليس من الواضح أبداً ما إذا كان القيام بحملة نشطة - لتصدير معتقدات الثورة الإيرانية - يمكن أن يلاقي النجاح الذي يتوقعه "المثاليون"، أو يخشاه من يستشعرون القلق إزاء النفوذ الإيراني في تلك المنطقة. وبلا شك تشهد المجتمعات في الجمهوريات الجديدة انبعاث الاهتمام بالإسلام والتقيد بتعاليمه، في غمرة محاولاتها التغلب على الآثار التي خلفها الحكم السوفيتي، وإعادة التواصل مع ماضيها وتراثها. فقد نجحت السلطات السوفيتية إلى حد كبير - حسب تعبير مارثا بريل أولكوت - في القضاء عملياً على "المؤسسة الدينية الإسلامية بكاملها"[48]، لكنها لم تنجح في منع الناس من

ممارسة الشعائر، فقد كانوا يمارسونها كثيراً بطرق غير رسمية، تحمل مضموناً تراثياً يعود إلى مرحلة ما قبل الإسلام[49]. والظاهر أن الإسلام، حسب التفسير المحلي، أصبح عاملاً حاسماً فيما يخص الهوية العرقية أو القومية، في الوقت الذي كانت فيه هذه المجتمعات تناضل لبلورة هويتها المميزة، حتى قبل الانهيار السوفيتي. ونظراً لطبيعة هذا التحول التدريجي، فإن اهتمام شعوب شمال غرب آسيا بإعادة التواصل مع الاتجاه الإسلامي السائد، لن يترجم إلى استقبال للمفاهيم العقائدية الضيقة، التي تبثها إيران أو أي مركز خارجي آخر، لا سيما إن شكلت تهديداً محتملاً للاستقلال الذي نالته هذه الشعوب حديثاً.

والسياسات الإيرانية ذات المضمون الأيديولوجي القوي، تنطوي على خطر إثارة الأفعال المضادة النشطة، مما يهدد أهداف طهران الأخرى في شمال غرب آسيا. ومن بين الثقافات الإسلامية في المنطقة، فإن أذربيجان فقط تتبع المذهب الشيعي. وفي كل هذه المجتمعات، تتنافس عناصر علمانية قوية من أجل النفوذ. لذلك فإن أية حملة إسلامية تشنها إيران لن تواجه مقاومة من السكان المحليين فحسب، بل تنافساً بين المصالح المتعارضة. فتركيا، على سبيل المثال، تمثل في جوهرها نموذجاً علمانياً، بينما تمثل المملكة العربية السعودية والدول السنية الأخرى بديلاً للثورة الإسلامية الإيرانية. واستناداً إلى مارثا أولكوت فإن :

> المملكة العربية السعودية تقوم علانية بتمويل الجماعات الإسلامية الرسمية في مختلف أنحاء آسيا الوسطى، بما فيها كازاخستان، ويُفترض عموماً أنها تمول - بصورة غير مباشرة - العمل التبشيري النشط الذي يقوم به نشطاء إسلاميون من بنجلادش ودول الخليج في "وادي فرجانا"، الذي يمتد عبر قرغيزيا وأوزبكستان. ويقدم السعوديون أيضاً منحاً دراسية لأفراد من آسيا الوسطى لدراسة علوم الدين في المملكة العربية السعودية، ويذاع أنهم وراء المنح الدراسية التي تقدمها الجماعات الأصولية في تركيا[50].

ومن هنا، فإن القيام باختراق أيديولوجي ناجح في شمال غرب آسيا - من وجهة نظر طهران - قد يتعرض لمشاكل أكبر مما يفترضه العديد من المراقبين الأجانب. وفي السياق

الأعم، فإن السياسات والنشاطات الإيرانية التي يُعتقد أنها تزعزع استقرار المنطقة، أو تهدد استمرارية المصالح الروسية فيها، تنطوي على خطر إثارة ردود فعل معادية للمصالح الاقتصادية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية التي أقامتها إيران بعناية على طول حدودها الشمالية.

التحدي : شمال غرب آسيا من المنظور الإيراني

لا تملك إيران واقعياً سوى خيار واحد وهو التعامل مع الأوضاع الجديدة وغير المستقرة في شمال غرب آسيا[51]. فقد تعرضت المنطقة تاريخياً لتيارات المد والجزر التي لم تملك طهران السيطرة عليها، والتي أدت إلى إعادة تشكيل الساحة السياسية بطريقة تستدعي ردوداً من جانب إيران. وليس هناك دليل مقنع على أن المحللين الإيرانيين كانوا أبعد نظرا من الغربيين تجاه مسألة انهيار الاتحاد السوفيتي. والواضح أنهم لم يتوقعوا سقوطه بهذه السرعة والقوة. فحتى مرحلة متقدمة من عملية الانهيار، كانت إيران ما زالت تحفظ خط الرجعة، وترفق اتصالاتها الاستكشافية مع الجمهوريات الناشئة بمراعاة دقيقة لموسكو. ولا ندري ما إذا كان هذا الموقف يعبر ببساطة عن التعقل أم عن الازدواجية، إزاء الأحداث الدرامية التي تتكشف أمامها. وعموما، فقد أتاح الوضع الجيوستراتيجي لإيران – في ظل "انفتاح" شمال غرب آسيا – عددا من الفرص، ولكنه خلق لها في الوقت ذاته عددا من الإشكاليات.

ومن المنطقي أن تؤدي التصريحات والأفعال "الثورية" من جانب إيران، إلى حرمانها من تفهم الآخرين لها وتعاطفهم معها. وكما يشير البروفيسور رمضاني، فإن التمييز بين "المثاليين الثوريين" و "الواقعيين الثوريين" لا يُقصد به تحقيق غاية معينة :

> بصرف النظر عن التسميات، فلا بد من التنبيه إلى أن حالة التقلب – التي يتسم بها الوضع السياسي الثوري في إيران – هي من الشدة بحيث إن مثاليي اليوم ربما يصبحون واقعيي الغد والعكس صحيح، والمثاليون في مجموعة من القضايا ربما يصبحون واقعيين في مجموعة أخرى. لذلك

> فالسياسة الخارجية الإيرانية بطبيعتها لا تسير على خط مستقيم، وهي ليست ديالكتيكية، بل متلونة[52].

ومن المؤكد أن مثل هذه التغيرات ليست عشوائية. ولكي نفهم حالة التقلب التي يتسم بها الوضع السياسي الإيراني والقرارات الناتجة عن السياسة المتبعة، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار كلا من طموحات إيران ومخاوفها؛ أي ليس فقط رغبة النظام الإيراني في الهيمنة على محيطه، بل أيضاً خوفه من الوقوع تحت الهيمنة.

بالطبع، لا تنظر إيران إلى شمال غرب آسيا بمعزل عن اهتماماتها الأخرى المتصلة بالسياسة الخارجية. وسواء اعترفت النخبة الإيرانية - أم لم تعترف - بالدور الإيراني في خلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، فإن هذا لا ينفي أن إيران تواجه هموماً أمنية حقيقية على عدة جبهات. ففي الجبهة الغربية هناك العراق المعادي[53]، الذي خاضت إيران حرباً مدمرة ضده، وفي الجبهة الشرقية هناك أفغانستان الممزقة. لذلك يبدو - من منظور طهران - أن البيئة المحيطة بها قد تنطوي على قدر كبير من التهديد. وفي منطقة الخليج، حيث تحاول إيران التشبث بصورتها السابقة كقوة إقليمية مهيمنة فيما قبل ثورة 1979، ترى طهران "مصيرها" يتعرض للإحباط من قبل الدول المجاورة ذات الإحساس الخاص بهويتها، ومن السياسة الأمريكية المعارضة لهيمنة إيران أو أية قوة أخرى على المنطقة. وبدلاً من الاعتراف بدور إيران والعراق، في تنشيط الالتزام والوجود الأمريكيين في المنطقة، ينظر الثوريون الإيرانيون - من كلا الاتجاهين "المثالي" و"الواقعي" - إلى مواقف الأطراف الأخرى في المنطقة، من خلال رؤيتهم الأيديولوجية الضيقة، على أنها تأكيد لموقف عدائي تجاه إيران ومصالحها القومية المشروعة.

وفي ضوء هذه الرؤية، يسهل فهم التحفظ الأولي الذي أبدته إيران تجاه مسألة انهيار الاتحاد السوفيتي، وما ترتب على ذلك من أسلوب تعاملها مع الجمهوريات الجديدة بشمال غرب آسيا. ومهما بلغت درجة الكراهية التي كانت تكنها إيران تجاه الاتحاد السوفيتي - من منطلق فارسي وإسلامي، سواءً في عهد الشاه أم الخميني - فقد كان له على الأقل دور إيجابي في المحافظة على الاستقرار، في منطقة كبيرة من حدود إيران

مع العالم الخارجي. وخلال الفترة التي أعقبت انسحاب القوات السوفيتية - على مضض - من شمال إيران في نهاية الحرب العالمية الثانية، وانهيار "الجمهوريات" التي رعاها السوفييت في تبريز ومهباد، توصلت إيران وموسكو إلى طريقة للتعايش، لا تتسم بالتكافؤ ولكنها مريحة إلى درجة كبيرة، تستند إلى علاقات "صحيحة" بين دولة وأخرى، وتستند أيضاً إلى علاقات اقتصادية تعود بالفائدة على الطرفين. وللمرة الأولى منذ اتصال الإمبراطورية القيصرية التوسعية بالأراضي الفارسية، تحررت إيران من ضرورة تكريس الموارد العسكرية والدبلوماسية لمواجهة الضغوط الروسية والسوفيتية على وحدة أراضي إيران كدولة. وكان الاتحاد السوفيتي بلا شك يملك القوة لاستئناف الزحف نحو الجنوب ، كما كانت إيران تدرك أنها لا تستطيع الوقوف في وجه الهجوم السوفيتي بمفردها. ولهذا فقد كان من الأفضل لإيران ألا تضطر لمواجهة منافس أقوى منها في الشمال. وعموماً، فقد اكتسبت العلاقة مع موسكو شكلاً يتسم بالتعقيد والألفة في آن واحد، مما أشعر طهران بالثقة الكافية لإعادة توزيع طاقاتها في اتجاهات أخرى. وكان الانفجار الداخلي الذي شهده الاتحاد السوفيتي يمثل تحدياً للافتراضات الإيرانية، فأثار شبح المزيد من "التهديدات" لاستقرار إيران ومصالحها القومية، وهو احتمال يبعث على الفزع لأنه ينطوي على احتمالات لا يمكن التكهن بها.

إن النهج المحافظ المنضبط الذي اتبعته إيران في شمال غرب آسيا، يقدم دلائل مهمة على السياسة الإيرانية، وهي سياسة تهدف إلى منع الجمهوريات الجديدة من تشكيل "تهديد" جديد، وتمكن إيران من قطف الثمار الاقتصادية التي يتيحها موقعها بين الجمهوريات السوفيتية السابقة والخليج. ويمكن النظر إلى الأهداف الإيرانية من أبعادها الأربعة التالية :

1. منع احتمالات تفجر الصراع على النفوذ بين روسيا وإيران، أو تقليصها إلى الحد الأدنى[54].
2. المساهمة في السيطرة على الصراعات العرقية أو الأيديولوجية أو القومية، التي يمكن أن تمتد إلى داخل الأراضي الإيرانية، أو تتسبب في تدفق المزيد من اللاجئين إلى إيران[55].

3. ربط الاقتصادات الجديدة للمنطقة بالاقتصاد الإيراني من أجل دعم الدخل القومي، وحفز التنمية المحلية، وإيجاد بدائل للاعتماد على النفط.
4. تعزيز النفوذ الإيراني بطريقة لا تؤدي إلى إثارة المعارضة النشطة من جانب الروس، أو من جانب أنظمة الحكم في هذه الجمهوريات.

لقد اختطت إيران لنفسها في شمال غرب آسيا مساراً دقيقاً، يتطلب عناية مستمرة لإيجاد التوازن بين الأهداف المتعارضة. وقد حققت إيران حتى الآن بعض النجاح في استغلال الفرص المتوافرة هناك دون إثارة ردود فعل عدائية، إلا أنها فعلت ذلك على حساب الإحجام عن نشر الأفكار "الثورية". وكان هذا حلاً وسطاً مقبولاً بالنسبة "للواقعيين الثوريين" لمنع تفاقم المواجهات أو عدم الاستقرار في جزء آخر من الحدود الإيرانية. ومع ذلك لا بد أن تشعر إيران بالقلق، لأن عوامل خارجة عن سيطرتها يمكن أن تضعها في مواجهة مباشرة مع قوة "معادية" أخرى، لا سيما روسيا التي تشعر بالمهانة وتحاول جاهدة إثبات وجودها.

إن التطورات الداخلية في جمهوريات شمال غرب آسيا، وجهود روسيا المستمرة لإعادة تعريف ذاتها، من المحتمل أن تُبقي المنطقة في مرحلة انتقالية وربما في حالة اضطراب لفترة طويلة. وبينما تحاول روسيا التكيف مع مشكلة فقدان الإمبراطورية، فإنها تؤكد اهتمامها المتزايد بمصالحها الحيوية وتفعيل دورها الخاص في شؤون الجمهوريات السابقة، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحسب قول أحد المحللين:

> لم تتدخل روسيا من أجل دعم الروس في الخارج فحسب، بل لأسباب أخرى أيضاً. فقد تدخلت القوات الروسية في طاجكستان، على سبيل المثال، لإعادة نظام حكم شيوعي تقليدي إلى السلطة، بعد الإطاحة به على يد ائتلاف يضم القوى الديمقراطية والإسلامية عام 1992. وبالرغم من القلق المزعوم الذي تشعر به روسيا تجاه انتشار "الأصولية الإسلامية" في طاجكستان، فإن القوات الروسية ساعدت أقلية مسلمة في إخراج القوات الجورجية - المنتمية للمذهب المسيحي الأورثوذكسي - من أبخازيا(56).

وبينما لا تُخفي العناصر القومية على الساحة السياسية الروسية قناعتها، بأن على روسيا إعادة بسط سيطرتها على مناطق واسعة من الاتحاد السوفيتي السابق، فإن التصريحات الحكومية تختلف عنها قليلاً. ومع ذلك فإن استعراض البيانات السياسية الرسمية تكشف نمطاً من ادعاءات موسكو بأن لها "مصالح خاصة" في "المحيط الخارجي المجاور"، وهو ما يعني ضمناً الإصرار على إقامة "علاقات بين الدول تختلف عن العلاقات الثنائية العادية"[57].

على أية حال، لم يظهر حتى الآن من الحكومة الحالية في روسيا، ولا في إيران، ميل إلى دفع التنافس الثنائي القائم بينهما إلى حد المواجهة، حتى في حالة طاجكستان المثيرة للنزاع. وبرغم تدخل روسيا عسكرياً في ذلك النزاع بتفويض من "كومنولث الدول المستقلة"، فمن المحتمل أن تراودها ذكريات المغامرة السوفيتية الفاشلة في أفغانستان[58]. وطوال عام 1994، شاركت روسيا وإيران - بوجود ممثلين عن باكستان والأمم المتحدة - في جهود دبلوماسية، لجذب الفصائل الطاجيكية المتصارعة إلى طاولة المفاوضات. وبعد عقد جولة أولية من المفاوضات في موسكو في شهر نيسان/ أبريل، تواصلت عملية التفاوض في طهران في شهر حزيران/ يونيو، دون أن تؤدي إلى نتائج ملموسة. وبعد الضغوط المتواصلة على نظام دوشانبه والمعارضة الطاجيكية، قام الطرفان بتوقيع اتفاق "مؤقت" لوقف إطلاق النار في العاصمة الإيرانية. وفي الاجتماع الرابع للأطراف المعنية - الذي عقد في إسلام أباد في تشرين الثاني/ نوفمبر - تم تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى. ولا توحي هذه الجهود المبذولة، على أهميتها، باقتراب إيجاد حل للصراع العنيف في طاجكستان. ومن المفارقات أن تبرهن الأحداث على أن "النفوذ" - الذي تجاهد كل من موسكو وطهران لتعزيزه في المنطقة - لا يكفي للتغلب على الانفعالات العاطفية والمصالح الذاتية التي تؤجج نار الصراعات المحلية، مهددة بدورها الأهداف الأساسية لسياسة كل من موسكو وطهران[59].

ليس من المحتوم حدوث تصادم بين المصالح الروسية والإيرانية من جديد في شمال غرب آسيا. ولكن إذا حققت روسيا أو إيران - أو كلاهما - المزيد من النجاح في تعزيز

علاقاتهما ونفوذهما لدى الجمهوريات الجديدة، ازداد احتمال اشتداد التنافس السياسي والاقتصادي بينهما. وعلاوة على النبرة الإمبريالية الجديدة التي تطل برأسها من الكيان السياسي الروسي، هناك عدد من القضايا والمصالح المادية التي تنطوي على احتمالات تفجير الموقف، حتى لو ظلت موسكو تحت السيطرة القوية للعناصر الإصلاحية "المعتدلة". فالجاليات الروسية العرقية الكبيرة في كل من الجمهوريات الجديدة هي قنبلة موقوتة، وأي تهديدات مباشرة أو عرضية، أو أي تمييز موجه ضد هذه الأقليات، من شأنه تعبئة الرأي العام الروسي بسرعة. والقضية المتفجرة الأخرى تتمثل في مفهوم واسع الانتشار، عن قيام إيران بنشر الأيديولوجيا الإسلامية الراديكالية، أو الأنشطة "التخريبية" الأخرى، وهو مفهوم قد يكون له ما يبرره أو لا يكون. وبرغم السلوك البراجماتي الذي اتبعته الحكومة الروسية حتى الآن، ما زالت جذوة القلق والعداء الشديدين تجاه النفوذ الإسلامي تستعر، حتى في أوساط العناصر المعتدلة التي تعتقد أن موقف الولايات المتحدة يتسم "بالسذاجة" إزاء "التهديد" الإسلامي في البوسنة والهرسك[60]. وحتى لو تمكنت موسكو وطهران من تفادي المواجهة بينهما حول مثل هذه القضايا العاطفية، فمن المحتمل أن يكون رد روسيا سلبياً، إذا رأت أن إيران تصيب النجاح في تقويض مصالح روسيا الاقتصادية، التي حددتها لنفسها في عمق الاتحاد السوفيتي السابق. وقد أظهرت روسيا استعداداً للضغط على الجمهوريات بشدة، للحصول على نصيب في المشاريع الواعدة التي تقيمها هذه الجمهوريات، مستغلة سيطرتها على البنية التحتية والأنماط التجارية السوفيتية المتوارثة من أجل فرض إرادتها. أما الميزة التي تجذب العديد من الأنظمة في المنطقة إلى إيران، فهي قدرتها على تقديم البدائل التي تقلل من خضوع هذه الأنظمة لإرادة موسكو.

وبرغم السياسات المتعقلة التي تنتهجها إيران، فيجب عليها أن تدرك أنها قد تجازف بإثارة غضب روسيا[61]. فإيران بحاجة إلى الحذر الشديد والدبلوماسية البارعة ودرجة كبيرة من ضبط النفس، من أجل جني ثمار تدخلها النشط في شمال غرب آسيا، دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار، وهو ما تسعى إيران إلى تفاديه.

الانعكاسات على استقرار منطقة الخليج

في ضوء التدخل الإيراني الحالي في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، ما هي الانعكاسات المحتملة بالنسبة للاستقرار والتعاون في منطقة الخليج؟ إن إدراك طهران لموقعها الاستراتيجي، وعلاقاتها بمناطق أخرى على امتداد حدودها الطويلة، سيحتم عليها القيام بالمزيد من النشاط في شمال غرب آسيا. أما التجربة التي مضى عليها بضع سنوات، منذ انهيار القوة السوفيتية العظمى، فلا تشكل نموذجاً غير قابل للتغيير. ومن هنا، فإن المنطق الداخلي للاستراتيجية الإيرانية أكثر إقناعاً - مقارنة بالنتائج السلبية الخطيرة للسياسات البديلة - بحيث يمكننا القول باطمئنان إن السياسات الإيرانية المتبعة حالياً يمكن أن تنطبق على المستقبل المنظور أيضاً، إلا إذا تم التخلص بالكامل من "الواقعيين الثوريين".

ومهما يحدث في شمال غرب آسيا، ستظل لمنطقة الخليج الأولوية الرئيسية لدى إيران. وستظل المصادر الرئيسية لثروة إيران القومية، وقنواتها الأساسية للوصول إلى الأسواق، مركزة في منطقة الخليج. وهذا هو الواقع الذي لن يتغير، حتى إذا أعيد "طريق الحرير" الذي كان يربط البحر الأبيض المتوسط بالشرق الأقصى على مدى التاريخ. وإذا نجحت إيران في جهودها الواضحة من أجل ترسيخ دورها كمركز تجاري رئيسي لجمهوريات شمال غرب آسيا، التي ليس لها منفذ بحري، فلن يكون لهذا الإنجاز أي معنى أساساً، إلا بوجود حد معقول من الاستقرار والأمن في كل أنحاء منطقة الخليج[62]. ومن المفارقات أن التدخل الإيراني باتجاه الشمال قد يعزز الأهمية المحورية لمنطقة الخليج، بدلاً من أن يقلصها.

إن الخيارات المتاحة أمام الجمهوريات الجديدة - فيما يخص خطوط الأنابيب وخطوط السكك الحديدية والطرق وغيرها من شبكات البنى التحتية - تعكس الاهتمام بتنويع وسائل اتصالها بالعالم الخارجي، والتقليل من اعتمادها على الأنماط "الإمبريالية" التي تم إنشاؤها في عهد الهيمنة الروسية والسوفيتية. ولتحقيق هذه التطلعات، لن تكتفي هذه الجمهوريات بمجرد الاقتناع، بأن إيران لا تضمر النية

لاستغلال سيطرتها على الطرق كما شاءت، أو لتأكيد هيمنتها على القرارات المتخذة في هذه الجمهوريات، بل يجب أن توفر إيران لهذه الجمهوريات نقطة عبور ملائمة يمكن الوثوق بها. وهناك اعتبارات مشابهة ستشكل حافزاً للدول والمؤسسات المطلوب منها تمويل التكاليف الضخمة للمشاريع المعنية، وهي متطلبات تقع خارج نطاق إمكانيات رأس المال المحلي. والشكوك حول هذه المسائل سوف تعيق - أو تمنع - تحقيق الخطط الطموحة التي هي قيد الإعداد حالياً. ويبدو أن النهج الذي اختطته إيران لنفسها في شمال غرب آسيا، سواء أكان ذلك مقصوداً أم لا، يدفعها نحو التحول إلى قوة بحكم الأمر الواقع، حيث تؤدي الاستثمارات الكبيرة للطاقة والموارد إلى إيجاد أصول مالية ومنافع وعلاقات، ومن مصلحة إيران الملحّة أن تحافظ عليها[63]. وجدير بالذكر أن الرئيس هاشمي رفسنجاني قد أدرك - على الأقل - مسألة دينامية التطور التدريجي لإيران. ففي مقابلة تلفزيونية أجريت معه أثار ملاحظة جديرة بالاهتمام بقوله :

> إن الثورة هي النور الذي نستضيء به. ولم نصل إلى ما نحن فيه إلا بفضل أفكارنا الثورية. وإذا فقدنا ذلك نصبح شيئاً آخر؛ أي نصبح دولة عادية[64].

فهل أدرك الرئيس الإيراني أن التاريخ لم يسجل حالة حافظ فيها نظامٌ ما على حماسته الثورية بصورة دائمة؟ وهو ما لم يدركه المتعصبون الثوريون داخل إيران، ولا المتخوفون من بيانات إيران ومن تصدير أيديولوجيتها خارج إيران. لقد كان ضبط النفس الذي مارسته طهران - في شمال غرب آسيا - نابعا من ضخامة المشاكل الداخلية والمالية التي تواجهها إيران. ولهذا خفضت إيران نبرتها الأيديولوجية الداعية إلى التغيير، وتجنبت الترويج النشط "لثورتها" الإسلامية، سعياً وراء المنافع الاقتصادية والأمنية. وفي منطقة كان جزء كبير منها خاضعاً للإمبراطورية الفارسية، أحجمت طهران بالمثل عن تأكيد مطالبها الإقليمية باسم القومية الفارسية، واختارت التعاون مع الدول التي ورثت عنها هذه الأراضي. وعلى أية حال، إذا كان المطلوب هو نجاح هذه السياسة الحذرة على الأمد الطويل، فيجب على إيران إقناع جيرانها في منطقة الخليج وفي شمال غرب آسيا أيضاً، بأن طموحاتها لا تضمر سوى الخير لكل منهم على حد سواء.

القسم الثالث

إعادة بناء

القوات المسلحة والاقتصاد

الفصل العاشر

التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية

كينيث كاتزمان

لقد أعلنت إدارة الرئيس كلينتون عن انتهاجها سياسة "الاحتواء المزدوج" إزاء إيران والعراق بهدف إضعاف الدولتين، بدلاً من تحقيق التوازن بينهما بالانحياز إلى إحداهما. وترى إدارة كلينتون أن الاستراتيجية الجديدة لا تتجاهل اعتبارات ميزان القوى، بل تسعى بالأحرى إلى إقامة نوع من التوازن التقريبي بين إيران والعراق عند مستوى أدنى من القدرات[1]. فمنذ هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، جرى احتواء القوة العسكرية العراقية عبر فرض مجموعة شاملة من العقوبات الدولية، تلك العقوبات التي تمنع العراق من تحقيق إيرادات من مبيعات النفط وغيرها من الصادرات، وتحول دون حصوله على الأسلحة وغيرها من الواردات التي ليس لها وجهة استعمال إنسانية. أما إيران فلم تُفرض عليها مثل هذه القيود. وبينما ترفض الولايات المتحدة (أكبر مصدِّر للأسلحة في العالم) وحلفاؤها بيع الأسلحة لإيران، فإن هناك موردين آخرين على استعداد لذلك، خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية. ورغم أن الولايات المتحدة تحظر على شركاتها النفطية استيراد النفط الخام الإيراني (مع وجود بعض الاستثناءات)، فإن النفط الإيراني يباع في السوق العالمية بلا قيود، بما

يحقق لها إيرادات كافية، تمكنها من الحفاظ على مستوى متواضع من التحديث العسكري على أقل تقدير. ولذلك فإن النتيجة النهائية هي احتمال حدوث اختلال في الميزان العسكري بين إيران والعراق لصالح إيران، وهو ما يتعارض مع هدف سياسة الاحتواء المزدوج. ومن هنا فإن إعادة التوازن سوف تتطلب إما رفع معظم العقوبات المفروضة على العراق، أو إقناع المجتمع الدولي بأن يطبق العقوبات نفسها ضد إيران. وكلا الخيارين صعب - من الناحية السياسية - في الوقت الحالي.

ما هي عواقب اختلال التوازن العسكري بين الدولتين لصالح إيران؟ إن أكثرها أهمية على الإطلاق احتمال اتجاه إيران إلى المنعطف نفسه الذي سلكه العراق عقب انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، عندما كان اختلال الميزان العسكري في صالح العراق. لقد كان العراق يسعى إلى فرض سيطرته على الخليج، لإكراه إيران ودول الخليج على اعتناق السياسات التي تلائمه. وكان غزو العراق للكويت دليلاً على رغبته في الهيمنة، وإن كان العراق قد حاول تبرير الغزو بادعاء أن الكويت شنت "حرباً اقتصادية على شعب العراق" عبر تسببها في انخفاض أسعار النفط بإفراطها في الإنتاج. وعلى نحو مماثل، عندما فرضت العقوبات الدولية قيوداً كبيرة على القدرات العسكرية العراقية، ظهرت بوادر على أن إيران تحاول ملء فراغ القوة الذي ظهر بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991. وكانت أول بادرة على هذا الاتجاه هي استيلاء إيران الفعلي على جزيرة أبو موسى عام 1992. وقد ذكر الفريق بحري دوجلاس كاتز، القائد السابق للقوات البحرية الأمريكية في الخليج، أن إيران أقامت تحصينات عسكرية على الجزيرة، وإن كانت لم تضع بعد معدات حربية ثقيلة هناك[2]. كما أن إيران بدأت بتسيير خط طيران تجاري إلى الجزيرة. ويبدو أن إيران تأمل في استرداد حقها، حسبما تراه، في تولي دور قيادي في أمن الخليج. وتأمل حكومة رجال الدين في إيران أن يؤدي نمو القوة العسكرية الإيرانية إلى تشجيع القوى الإسلامية الراديكالية في دول الخليج، وسائر أنحاء العالم الإسلامي، على تصعيد أنشطة المعارضة ضد الأنظمة الحاكمة، بعكس ما كان يحدث في عهد الشاه.

ليس هناك إجماع بين المختصين بشؤون الخليج على أن أهداف إيران في الخليج تتمثل في التخويف ونشر الثورة الإسلامية. إذ يرى البعض أن السياسة الإيرانية هي أساساً سياسة دفاعية، تتخذها من أجل إحباط مساعي الولايات المتحدة الرامية إلى التطويق الاستراتيجي لنظام الحكم الديني والثورة الإسلامية وخنقهما. ويرى بعض المحللين المؤيدين لهذا الرأي أن بناء الترسانة الإيرانية - الذي كثر الحديث عنه - هو في الواقع متواضع جداً، مقارنة ببرامج المشتريات الواسعة والباهظة التكاليف لدى جيران إيران في الخليج، وقياساً بخسائر إيران من المعدات في نهاية الحرب الإيرانية-العراقية. ويستطرد أصحاب هذا الرأي قائلين إن لإيران حقاً شرعياً في أن تلعب دوراً رئيسياً في الخليج، انطلاقاً من كثافتها السكانية التي تفوق مثيلاتها في كل دول المنطقة.

ويسوق كلا الجانبين حججاً قوية حول ما إذا كانت إيران تمثل تهديداً عسكرياً تقليدياً متزايداً لدول الخليج، وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية. ولكي يتسم تحليل نوايا إيران وقدرتها العسكرية-السياسية بالدقة الشديدة، لا بد أن يشتمل على تقييم موضوعي لبرامج واردات الأسلحة الإيرانية، والديناميات التنظيمية والسياسية ضمن البنية العسكرية الإيرانية، إلى جانب تأثير السياسات الفئوية والحزبية في الإطار العام الذي تعمل المؤسسة العسكرية الإيرانية ضمنه. وأية مناقشة للتهديدات الإيرانية يجب أن تتناول جهود إيران لتصدير ثورتها الإسلامية، برغم أنها لا تُعد عمليات عسكرية بالمعنى الصحيح. وسبب وضع أنشطة تصدير الثورة قيد البحث يرجع إلى حقيقة أن الحرس الثوري هو رأس الحربة في هذه الأنشطة. والمعروف عن الحرس الثوري أنه جزء لا يتجزأ من الهيكل العسكري الإيراني، بل إنه الجزء الذي يتمتع بأكبر قدر من النفوذ السياسي(3). ومن وجهة نظر قيادة الحرس، فإن الإجراءات العسكرية لا تنفصل عن الإجراءات السياسية، فهدفهما المشترك هو تحقيق رؤيا آية الله الخميني للجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي يجب أن تمتد من المغرب إلى بنجلاديش. بينما لا تشترك القوات المسلحة النظامية في عمليات تصدير الثورة، كما أن عقيدتها وتكتيكاتها أقرب إلى القوات العسكرية التقليدية الأخرى. ولذلك، فإن أية مناقشة لنوايا إيران وقدراتها العسكرية والسياسية يجب أن تتضمن تقييماً للتفاعلات بين هذين العنصرين الأساسيين، المكونين للهيكل العسكري الإيراني.

عناصر عملية تحديث القدرات العسكرية الإيرانية

ثمة اتفاق واسع في الرأي على أن إيران تعكف على رفع مستوى قدراتها العسكرية منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، برغم اختلاف المحللين في تفسير المغزى من وراء ذلك. ولا تكتفي إيران بزيادة كم مخزونها من الأسلحة فحسب، بل تعمل أيضاً على تطوير كفاءة ترسانتها، معتمدة في ذلك - بشكل أساسي - على مساعدة روسيا والصين وكوريا الشمالية. ونظراً لاحتياج كل من الموردين الثلاثة إلى العملة الصعبة التي يوفرها عقد مثل هذه الصفقات مع إيران، فقد قاوموا - في معظم الأحوال - الضغوط الأمريكية لوقف تسليح إيران[4]. وقد ركز برنامج تحديث القدرات العسكرية حتى الآن على الأنظمة البحرية والطائرات المتطورة، مع التشديد - بدرجة أقل - على معدات القوات البرية. وربما يشير هذا الاتجاه إلى أن إيران، في الوقت الحالي، لا تعتبر العراق أهم خصومها، ولا تعتبره المرشح الأكبر لمنافستها عسكرياً. علماً أن المدرعات والمدفعية العراقية قامت بدور رئيسي لتحقيق النصر العراقي في الحرب الإيرانية ـ العراقية، بينما تعرضت القوات البرية الإيرانية لأكبر قدر من الخسائر الجسيمة في المعدات، وتم الاستيلاء على عدد كبير منها أثناء السلسلة الأخيرة من الهجمات العراقية على إيران عام 1988. ولكن القدرات العسكرية العراقية الحالية - من حيث القوى البشرية ومخزون المعدات الرئيسية على حد سواء - تصل إلى حوالي 40 ٪ فقط مما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية عام 1991، وهو ما يعد كافياً لصد الاعتداءات الإيرانية، لكنه ليس كافياً لشن هجوم على النظام الإيراني[5]. وقد ترى الاستخبارات الأمريكية الأمر على نحو مختلف نوعاً ما، ففي إحدى الخطب أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في 23 أيلول/ سبتمبر 1994، ذكر آر. جيمس ولسي، مدير الاستخبارات المركزية الأسبق، أن رغبة إيران في صد اعتداءات العراق لا تقل عن رغبتها في تخويف دول الخليج[6].

ويعتقد العديد من المحللين الغربيين أن إيران تسعى لامتلاك القدرة اللازمة للسيطرة على الخليج، أو على الأقل ردع القوات المعادية عن دخوله. ومن المحتمل أن تسعى إيران لضمان القدرة على مهاجمة السفن التجارية (المتجهة إلى موانئ دول الخليج

العربية)، وشل حركتها بكفاءة تفوق ما كانت تتمتع بها خلال الحرب العراقية - الإيرانية. ويبدو أن العناصر الأساسية لبرنامج تحديث القدرات العسكرية الإيرانية تتوافق مع أهداف إيران العسكرية والسياسية.

الأنظمـة البحريـة

لقد ركزت إيران بشدة على الأنظمة البحرية الجديدة. وتكمن الدعامة الأساسية لرفع مستوى القوات البحرية الإيرانية في حصولها من روسيا على ثلاث غواصات تعمل بالديزل طراز "كيلو"، تم تسليم اثنتين منها (الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 و الثانية في آب/ أغسطس 1993). وتفيد التقارير بأن إيران دفعت حوالي 450 مليون دولار أمريكي ثمناً لكل غواصة، وبأن الروس يتولون تدريب الأطقم الإيرانية لهذه الغواصات. جدير بالذكر أن الخليج الضحل لا يوفر الظروف المثلى لتشغيل هذه الغواصات، وذكر المسؤولون في البحرية الأمريكية أن بإمكانهم التصدي لها، لأنها بطيئة وتحدث ضجيجاً عالياً وصيانتها مكلفة. ولكن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تستطيع بمفردها التعامل مع الغواصات الإيرانية بسهولة، ومن ثم يمثل وجود غواصات "كيلو" في الخليج تهديداً لم يكن موجوداً من قبل. إذ تستطيع هذه الغواصات أن تقوم بزرع الألغام دون أن يتم اكتشافها، وفي الوقت ذاته من الصعب التصدي للغواصات بسبب عدم عمق مياه الخليج وضعف خواصه الصوتية، وهو أمر يثير المخاوف لدى البحرية الأمريكية ودول الخليج العربية. ويزيد من هذه المخاوف ما تردد عن شراء إيران ألغاما متطورة (بما فيها ألغام الأعماق التي يتعذر كشفها على كاسحات الألغام) من الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيطاليا[7]. ويعتقد بعض المحللين أن بمقدور إيران استخدام هذه الألغام لمحاولة سد مضيق هرمز[8]. ولذلك، فمن المفارقات أن غواصات "كيلو" الإيرانية قد تؤدي إلى زيادة حجم الوجود البحري الأمريكي في الخليج، بدلاً من تحقيق هدفي التخويف والهيمنة الإيرانية على الخليج، أي أنها قد تُحقق هدفاً مضاداً تماماً لهدف إيران الذي طالما رددته، وهو طرد الولايات المتحدة من الخليج. وتمثل ترسانة إيران من الغواصات الصغيرة مشكلة إضافية أمام القوات البحرية في الخليج بسبب صعوبة اكتشافها. وتفيد التقارير بأن كوريا الشمالية

باعت إيران غواصتين صغيرتين عام 1991، قبل حصولها على أول غواصة من طراز "كيلو"[9]، كما تردد أن إيران تمتلك غواصة صغيرة ألمانية الصنع، مع احتمال وجود نسخة محلية أيضاً.

وتحاول إيران إعادة بناء أسطول سفنها الحربية، الذي تعرض لأضرار جسيمة خلال مناوشاتها مع الولايات المتحدة أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية. ففي 18 نيسان/ أبريل 1988، خسرت إيران 20٪ من أكبر سفنها (مدمرات وفرقاطات وسفن حربية ساحلية) في معركة مع الأسطول الأمريكي، وإن كانت إيران قد أصلحت فيما بعد واحدة على الأقل من سفنها وأعادتها إلى الخدمة. وفي أيلول/ سبتمبر 1994 صرّح الفريق بحري دوجلاس كاتز أن إيران تسلمت بالفعل خمسة قوارب دورية من الطراز الصيني "هودونج" ضمن صفقة تتضمن عشرة قوارب[10]، ومع أنها مجهزة لحمل صواريخ سطح ـ سطح، فقد تسلمتها إيران بغير صواريخ. ويرجع ذلك إلى رغبة إيران في الحصول على صواريخ طراز سي ـ 802، بينما لم تعرض الصين عليها حتى الآن غير الطراز سي ـ 801 الأقل كفاءة؛ وما زالت المباحثات مستمرة[11]. وتشير التقارير إلى أن بحرية الحرس الثوري هي التي ستتولى تشغيل هذه الزوارق الهجومية بدلاً من البحرية النظامية[12]. وهذه السفن الجديدة سوف تزود إيران بقدرات إضافية كبيرة ضد القوات البحرية لدول الخليج، ولعل الأهم من ذلك أن استخدام هذه الزوارق ضد الملاحة الدولية قد يكون أكثر فعالية من أسطول المراكب الصغيرة، الذي استخدمه الحرس في ذروة "حرب الناقلات" من 1986 إلى 1988.

الطائـرات المتطـورة

تكمن الدعامة الثانية لبرنامج تحديث القدرات العسكرية الإيرانية في شراء طائرات متطورة. فقد فشلت الهجمات البحرية الإيرانية ضد الولايات المتحدة، أثناء الحرب الإيرانيـة ـ العراقية، بسبب النقص الشديد في الطائرات المتطورة الصالحة للتشغيل مما كلف إيران غالياً. وحصولها على الطائرات الجديدة سوف يزودها بقدرة متزايدة على مهاجمة السفن التجارية أو السفن الحربية المعادية. وتشتمل أهم بنود صفقات الطائرات – التي أبرمتها إيران مع روسيا مؤخراً – على طائرات ميج ـ 29 (تم توريد

حوالي 30 طائرة حتى الآن) وطائرات سوخوي ـ 24 (تم توريد حوالي 20 طائرة حتى الآن)، علاوة على الطراز الصيني إف ـ 7 ، وهو أقل كفاءة من الطرازين الروسيين. وقد صرح أحد كبار المسؤولين – في 27 أيلول/ سبتمبر 1994 – بأن روسيا زودت إيران أيضاً بصواريخ متطورة لهذه الطائرات[13]. ويرى بعض المحللين العسكريين أن الحصول على طائرات سوخوي ـ 24، يمثل أكبر مصدر لقلق الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج، من منطلق أن هذه الطائرات – المجهزة لحمل شحنات ثقيلة من الذخيرة – تزود إيران بالقدرة على تسديد ضربات بحرية بعيدة المدى[14]. أما طائرات الميج ـ 29 فالهدف منها مساعدة إيران للسيطرة على الأجواء فوق أي مسرح للعمليات، وإن كان هناك شك في أن تتمكن إيران من تحقيق هذا الهدف في مواجهة القوات الجوية الأمريكية. وعلى أية حال، من المحتمل أن تتردد القوات الجوية لدول الخليج في الاشتباك مع الإيرانيين، إن لم تكن متأكدة من مساندة الولايات المتحدة لها.

ومن المتوقع أيضاً أن تستفيد إيران من المائة وخمس عشرة طائرة مقاتلة، التي فرّت من العراق إلى إيران في بداية عملية عاصفة الصحراء، وهو اللغز الذي ما زال محيراً. وشملت تلك الهدية غير المرتقبة 4 طائرات ميج ـ 29، و 24 طائرة ميراج إف ـ 1 ، و24 طائرة سوخوي ـ 24، و44 طائرة سوخوي ـ 20/ 22، و12 طائرة ميج ـ 23، و7 طائرات سوخوي ـ 25. وإن كان التحسن التدريجي في العلاقات العراقية ـ الإيرانية خلال العامين الماضيين، يشير إلى احتمال أن تعيد إيران الطائرات في نهاية الأمر. أما في الوقت الحالي، فيمكن أن تستخدم إيران تلك الطائرات لتدريب ملاحيها على نفس أنواع الطائرات التي أبرمت صفقاتها مع روسيا، دون أن يساورها كثير من القلق إزاء التكلفة المالية لتحطم الطائرات أثناء التدريب. ويذكر أن عدداً من الطيارين المدربين على قيادة طائرات ميج ـ 29 وسوخوي ـ 24، تم تخريجهم في حفل أقيم بطهران في آب/ أغسطس 1994، ومعهم مدرب إيراني متخصص في طائرات سوخوي ـ 24، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن قدرة إيران على دمج طائراتها الجديدة في هيكل قواتها الجوية[15]. كما يمكنها استخدام الطائرات العراقية لدعم عملائها في شتى أنحاء الشرق الأوسط، إذ تفيد التقارير باحتمال تزويد إيران للسودان ببعض الطائرات العراقية. وقد يكون منطقياً أن نفترض أن إيران تدرب أعضاء مليشيا حزب الله اللبناني

على الطيران في مكان ما في منطقة الشرق الأوسط، وربما في إيران ذاتها، وإن كان من المشكوك فيه أن تسمح سوريا - في أي حال من الأحوال - بأن يتولى حزب الله تشغيل طائرات مقاتلة في لبنان.

لقد ارتبكت إيران نتيجة لتمكن العراق من اختراق مجالها الجوي خلال الحرب العراقية-الإيرانية، ولكي تتغلب إيران على نقطة الضعف هذه - في دفاعها الجوي - يقال إنها اشترت من روسيا صواريخ أرض-جو طويلة المدى، طراز إس إيه-5 (سام) وإس إيه-6، وأنظمة دفاع جوي متحركة طراز إس إيه-11 وإس إيه-13، وست بطاريات صواريخ روسية طراز إس إيه-10 [16]. وتشير التقارير إلى أن إيران تسلمت بعض صواريخ سام الصينية. كما يقال إن الحرس الثوري والجيش النظامي حققا درجة عالية من التنسيق بينهما في الدفاع الجوي، إلى جانب اشتراكهما معاً في إدارة بعض أجزاء شبكة الدفاع الجوي[17].

المعدات البرية

يلاحظ مما ورد سابقاً أن إيران كانت بطيئة نسبياً في رفع مستوى قواتها البرية، الأمر الذي قد يشير إلى اعتقادها بأن القدرات العسكرية العراقية - بتكوينها الحالي - لا تمثل تهديداً مباشراً لأمن إيران. ومن هنا فإن المعدات البرية الثقيلة لإيران لن تكون ذات فائدة تذكر ضد الوجود الأمريكي في الخليج (وهو في معظمه وجود بحري)، أو ضد دول الخليج ذاتها التي ليست لديها حدود برية مشتركة مع إيران. كما أن تباطؤ وارداتها من الأسلحة قد يكون سببه نجاح الضغوط الأمريكية على موردي الدبابات، رغم فشل هذه الضغوط في إعاقة شحنات الطائرات والغواصات المتطورة. وتحسباً لتمكن العراق - على المدى الطويل - من رفع العقوبات ا لدولية المفروضة عليه، واسترداد قدراته العسكرية السابقة، تقدمت إيران بطلبات لشراء معدات لتحسين ترسانتها من المدرعات الميدانية، فطلبت شراء 500 دبابة على الأقل طراز تي-72 من روسيا، إلى جانب 500 دبابة على الأقل طراز تي- 55 من تشيكوسلوفاكيا[18]. وقد ذكر مدير الاستخبارات المركزية - في أيلول/ سبتمبر 1994 - أن إيران تسلمت بعض الدبابات طراز تي-72،

وإن لم يحدد العدد الذي تم تسليمه[19]. وتذكر بعض التقارير أن عدد الدبابات التي بحوزة إيران قد يصل إلى 1200 دبابة، بعد أن كان 800 دبابة منذ عامين. ومن المحتمل أن تكون هذه إشارة إلى تسلم عدد كبير من شحنات الدبابات خلال العامين الماضيين. كما تشير التقارير إلى تسلم إيران بعض قطع المدفعية المصنعة في الصين.

لا شك أن أهم العقبات التي تعوق فعالية القوات البرية الإيرانية هي المنافسات المستمرة بين الحرس الثوري والجيش النظامي. فقد أنشأ الحرس وحدات مدرعة، وإن كانت مجرد قوة خفيفة قوامها حوالي 150,000 فرد، إلى جانب بعض الأعداد الإضافية الملحقة بوحدات الأمن الداخلي بإيران، والتي يمكن إرسالها إلى الجبهة على وجه السرعة. كما يمكن تعبئة حوالي نصف مليون من متطوعي الباسيج في الأزمات. أما الجيش النظامي فيصل تعداده إلى حوالي 300,000 فرد، يوجد معظمهم تقريباً على الحدود العراقية. وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية أثبتت القوتان البريتان أن لديهما القدرة – إلى حد ما – على تنسيق العمليات البرمائية فيما بينهما، خاصة عند نجاحهما في الاستيلاء على الفاو عام 1986. ولكن إيران لا تمتلك حتى الآن القدرة اللوجستية على عبور الخليج بنجاح، أو شن غزو على أي منطقة تبعد كثيراً عن جنوب العراق. وعموماً، فقد أجرت القوتان بعض التدريبات على عمليات الإنزال البرمائية، بالاشتراك مع وحداتهما البحرية والجوية، ومن المعتقد أن لديهما الرغبة في تحسين هذه القدرة[20].

الصواريخ البالستية

يبدو أن اهتمام إيران باقتناء صواريخ بالستية يؤيد مقولات المحللين، الذين يعتقدون أنها تحاول تطوير قدرتها على تخويف خصومها في الخليج، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدمت إيران صواريخ سيلكورم الصينية ضد المنشآت والسفن الكويتية خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، كما استخدمت صواريخ سكود بي الكورية الشمالية ضد المراكز السكانية العراقية. ويلاحظ أن القوات البحرية للحرس تسيطر على معظم صواريخ سيلكورم، بينما تتحكم قوات الحرس الجوية بمعظم صواريخ سكود. وتفيد التقارير أن كوريا الشمالية زودت إيران، منذ الحرب

الإيرانية ـ العراقية، بـ150 صاروخ سكود سي (يتراوح مداها من 300 إلى 375 ميلاً تقريباً)، وأنها زودت إيران بمساعدات فنية لإنشاء مصنع لإنتاج سكود سي. ويتركز القلق العالمي في الوقت الحالي على كوريا الشمالية، نظراً لإنتاجها صاروخ "نودونغ 1" الجديد متوسط المدى، الذي لم يتم تشغيله بعد. وتشير التقارير المنشورة، نقلاً عن بعض المسؤولين الأمريكيين، إلى رغبة إيران في شراء 150 صاروخ نودونغ 1، كجزء من اتفاقية تتولى كوريا الشمالية بموجبها مساعدة إيران أيضاً على بناء منشآت لإنتاج هذا الصاروخ[21]. كما تذكر بعض التقارير أن إيران اشترت صواريخ قصيرة المدى طراز إم ـ 9 و إم ـ 11 من الصين، لكن وصول شحنات هذه الصواريخ إلى إيران لم يتأكد.

ويلاحظ أن جميع هذه الصواريخ، بصفة عامة، تفتقر تماما إلى الدقة، لدرجة أنها لا تُعد ذات قيمة عسكرية مباشرة. ومع ذلك، قد يكون لها بعض التأثيرات العسكرية ـ السياسية، كما حدث للإسرائيليين من جراء إطلاق الصواريخ العراقية إبان حرب الخليج الثانية عام 1991. لقد أفاد مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية بأن صواريخ إيران يمكن أن تشكل أسلحة إرهاب فعالة، وأن هؤلاء الذين يستخفون بها - باعتبارها عديمة الفعالية عسكرياً - قد أساؤوا فهم الغاية منها[22].

أسلحة الدمار الشامل الأخرى

يبدو أن بقية برامج إيران لأسلحة الدمار الشامل لا تمثل تهديداً مباشراً لدول الخليج، باستثناء قدرات إيران المحتملة في مجال الأسلحة الكيماوية. وقد ذكر مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية - في أيلول/ سبتمبر 1994 - أن إيران تخزن عوامل الحرب الكيماوية، وإن كانت قدرتها على تصنيع الأسلحة الكيماوية وإطلاقها تعد أقل تقدماً من قدرة العراق قبل غزو الكويت. ولكن برنامج إيران للأسلحة الكيماوية قد يشكل تهديداً فورياً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقوات الأمريكية في الخليج، إذا ما نجحت إيران في تطوير القدرة على تزويد صواريخها البالستية برؤوس

حربية كيماوية. وتشير التقارير إلى أن كوريا الشمالية ساعدت سوريا على تحقيق ذلك فعلاً أواخر الثمانينيات[23]، وقد تقدم الخدمة ذاتها لإيران، إن لم تكن قامت بذلك فعلاً. وذكر وولسي أن الدوائر الاستخباراتية تساورها بعض الشكوك في أن إيران تخفي برنامج أسلحة بيولوجية، وإن لم يثبت وجود قدرات أسلحة بيولوجية فعلية لديها. كما أن هناك اعتقاداً واسعاً بين دوائر الاستخبارات الأمريكية، بأن إيران تحاول تطوير سلاح نووي، بينما قال وولسي - في أيلول/ سبتمبر 1994 - إنه ما يزال أمام إيران 8-10 سنوات لكي تنتج مثل هذا السلاح. ويعرب المحللون عن قلقهم إزاء العلاقة الوثيقة بين إيران وكوريا الشمالية، خشية أن تمتد من مجال الصواريخ البالستية إلى مجال التعاون النووي أيضاً، وإن كانت المهلة المقدرة (8-10 سنوات) تفترض الحصول على مساعدة خارجية. وعموماً، فإن زيارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران في شباط/ فبراير 1992 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1993 - من أجل تفقد المواقع النووية الإيرانية - لم تسفر عن أي دليل على محاولة إيران تطوير سلاح نووي. وقد ذكر بعض كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية أن إيران تتقيد بالتزاماتها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

تقييم النوايا العسكرية ـ السياسية الإيرانية

بافتراض أن تقارير الاستخبارات الغربية - عن برامج إيران لتحديث القدرات العسكرية وأسلحة الدمار الشامل - هي تقارير صحيحة، فكيف يمكننا أن نحكم على نوايا إيران؟ من الممكن بكل تأكيد أن يكون دافع إيران من وراء هذه المشتريات - كما يراه بعض المحللين - هو نوع من الخوف الدفاعي من أن تتعرض للتطويق من جانب القوى المعادية لها. وقد ترى إيران أن برامج أسلحة الدمار الشامل لديها هي أساساً رادع ضد الهجمات وليست أدوات للترويع. وإن كان يمكن استنتاج تفسيرات أخرى عبر تحليل الديناميات السياسية والتنظيمية المرتبطة بالتوريدات العسكرية الإيرانية.

من الناحية السياسية، لا يتساوى نفوذ الجيش النظامي والحرس الثوري في الهيكل العسكري لإيران. فالحرس - على الصعيد السياسي - أقوى من كل العناصر الأخرى

داخل المؤسسة العسكرية الإيرانية. صحيح أنه ما زال هناك شيء من عدم الثقة بين النظام الحاكم والجيش النظامي، إلا أنه لا يُعتبر كافياً لتفسير ضعف النفوذ السياسي للجيش النظامي مقارنةً بالحرس. إن قوة الحرس تنبعث أساساً من جذوره العميقة في الثورة، وصلاته بالمتشددين الذين ما زالوا يهيمنون على المؤسسات الثورية ومعظم هيكل السلطة الإيراني. وبسبب القوة السياسية للحرس، بذل القادة الذين خلفوا الخميني (خاصة رفسنجاني) قدراً كبيراً من الوقت والجهد، في محاولة السيطرة على النزوات الراديكالية للحرس، بينما وجدوا الجيش النظامي أكثر ليناً ومرونة. وما زال الحرس يعتبر نفسه قوة سياسية ثورية وليس منظمة عسكرية محترفة. فقد أقر قائد الحرس محسن رضائي - في أيلول/ سبتمبر 1994 - بأن دور الحرس في المحافظة على مكاسب الثورة قد منحه نوعاً من "النزعة السياسية"، وإن كان يتوجب على الحرس أن ينأى بنفسه عن أية صراعات بين الفئات المختلفة من رجال الدين[24].

وهناك العديد من الأمثلة على النفوذ السياسي للحرس الثوري، ففي عام 1989 قرر النظام دمج وزارة الحرس مع وزارة الدفاع النظامية، على أمل الحد من استقلالية الحرس وتحقيق قدر عال من الكفاءة، عبر دمج الصناعات العسكرية المنفصلة لكل من القوتين. ولجأت القيادة، من باب تخفيف وطأة عملية الدمج، إلى تعيين أكبر توركان، وهو تكنوقراطي مدني ليست له علاقة لا بالحرس ولا بالقوات النظامية، في منصب أول وزير للدفاع وإمدادات القوات المسلحة. ولكن الحرس لم يكن يؤيد التوحيد الوزاري، فعمد إلى تقويض تلك الوزارة بأسلوب ذكي، وهو استمراره في الاحتفاظ باستقلالية البنية الأساسية لإنتاجه العسكري الخاص به، على أساس اعتماده جزئياً على الخبرات الهندسية لوزارة جهاد البناء. وفي كانون الثاني/ يناير 1994، زعمت مصانع الدفاع التابعة للحرس، برئاسة رضا إيرانخاه، أنها تولت تصنيع طائرة مروحية خاصة بها[25]. وفي 14 نيسان/ أبريل 1994، أعلنت وزارة جهاد البناء عن إنتاج الدبابة المحلية "ذو الفقار"، ويبدو أنها صُممت على نسق مدرعة أمريكية بيعت إلى الشاه[26]. كما استخدم الحرس بعض خبراته الهندسية في مشروعات مدنية؛ ففي أيلول/ سبتمبر 1994

مثلاً، تعاقد الحرس مع الحكومة على بناء سد على نهر الكرخة جنوب غرب إيران، بتكلفة قدرها 700 مليون دولار أمريكي[27].

وبحلول عام 1993، مع هبوط شعبية رفسنجاني (بناءً على نتائج انتخابات الرئاسة في حزيران/ يونيو 1993)، نجح الحرس في إبعاد توركان عن الوزارة الجديدة. وشغل منصب وزير الدفاع محمد فروزنده، رئيس أركان الحرس سابقاً، والذي كان يعمل قبل ذلك في صناعة النفط بجنوب إيران. وهكذا أصبحت الوزارة بوضوح في أيدي الحرس. ولم يتمكن رفسنجاني - طوال فترة رئاسته - من تقليص سلطة الحرس، مع أنه شكل لهذه الغاية "مجلس الأمن القومي" الذي يضم عدداً أكبر من حلفائه، ليحل محل "المجلس الأعلى للدفاع"، وليصبح أعلى هيئة تملك اتخاذ القرارات العسكرية/ الأمنية. كما أن محاولاته لإدماج هيكل قيادة القوتين لم تنجح في الحد من نفوذ الحرس، إذ أسس عام 1988 قيادة مشتركة، كان الهدف الظاهري منها تحسين مستوى أداء إيران في ميدان المعركة، لكن الهدف الحقيقي كان وضع نهاية للحرب، ثم عزز هذه القيادة عام 1992. لكن إسناد رئاسة القيادة المشتركة إلى حسن فيروز أبادي، وهو من المحسوبين بوضوح على الحرس والباسيج وليس على القوات النظامية، حال دون تنفيذ اندماج حقيقي بين الحرس والجيش النظامي.

علاوة على ما سبق، بدأ الحرس يبرز كمسؤول أول عن العلاقات بين القوات المسلحة الإيرانية ومثيلتها في الدول الأخرى، خاصة أهم موردي الأسلحة مثل كوريا الشمالية والصين. ويلاحظ أنه أثناء زيارة رضائي لكوريا الشمالية - في كانون الثاني/ يناير 1993 - تلقى معاملة مماثلة بالفعل لرؤساء الدول، كما قام بزيارة الصين خلال الرحلة نفسها. وبسبب علاقاته مع أهم موردي الأسلحة إلى إيران، أصبح رضائي - على الأقل بحكم الواقع - المشتري الرئيسي للمعدات العسكرية باهظة الثمن، اللازمة لجميع أفرع القوات المسلحة الإيرانية. ويضمن له دوره المهم في عملية التوريدات حصول الحرس على قدر كبير من المشتريات الجديدة. كما أن له صلات عامة مع القوات المسلحة السورية والسودانية والباكستانية، التي يقيم الحرس معها علاقات واسعة[28]. وتشير التقارير إلى وجود مفرزة من الحرس في السودان، وقيام

باكستان بتدريب قوات برية تابعة للحرس، وسماح سوريا للحرس بإمداد مفرزته وحلفائه من حزب الله في لبنان.

وتُعد القوات البحرية الإيرانية مثالاً مناسباً على هيمنة الحرس، فالقوات البحرية - مثلها في ذلك مثل جميع الوحدات الأساسية في القوات المسلحة - ما زالت منقسمة بين الحرس الثوري، الذي يسيطر على الغواصات والسفن الصغيرة والزوارق الهجومية السريعة الجديدة المصنعة في الصين، وبين البحرية النظامية التي تسيطر على السفن الكبيرة الموجودة في ترسانة إيران منذ عهد الشاه. ويبدو أن عناصر من كلتا القوتين تتولى تشغيل الغواصات الروسية الجديدة طراز "كيلو". وقد شعر المحللون العسكريون ببعض التفاؤل عندما تولى علي شمخاني قيادة بحرية الحرس عام 1990 إلى جانب قيادته للبحرية النظامية منذ عام 1989، إذ اعتبرت مثل هذه الخطوة دمجاً فعلياً بين البحرية النظامية وبحرية الحرس.

بيد أن خلفية شمخاني وآراءه الأيديولوجية أكثر أهمية من جمعه بين قيادة البحريتين في آن واحد. وبرغم منحه رتبة لواء بحري حين تولى قيادة البحرية النظامية، فهو معروف لدى معظم الإيرانيين بصفته نائب قائد الحرس الثوري خلال الحرب العراقية - الإيرانية. إذ ساهم مع محسن رضائي (القائد الأعلى للحرس) في بناء الحرس من لا شيء تقريباً. كما أن شمخاني لا يزال أقرب إلى رضائي وقادة الحرس، منه إلى قادة الجيش النظامي. ومع مؤهلاته الهندسية، لم يكن ضابطاً بحرياً محترفاً، فقد كان من فدائيي حرب العصابات في مدن جنوب إيران قبل الثورة الإسلامية (يعتقد البعض أنه من أصل عربي)، وساعد في تنظيم الحرس هناك عندما انتصرت الثورة عام 1979 [(29)]. وذكرت الصحافة الإيرانية أن شمخاني كان آخر قائد إيراني يجلو عن الفاو، عندما استرد العراق تلك الجزيرة في نيسان/ أبريل 1988، وكان حينذاك قائداً لقوات الحرس البرية. ويعتبر شمخاني أقل اندفاعاً من حسين علائي، سلفه في رئاسة بحرية الحرس، ولكنه أحد أعمدة الفصيل الراديكالي بإيران. ومن هنا فإن قيادة شمخاني للقوات البحرية الإيرانية - بعد أن حصلت على غواصات "كيلو" الروسية - تُعد مصدراً مُبرراً لقلق الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ

يُعد مسؤولاً - إلى حد ما - عن تزايد السمة العدائية للمناورات البحرية الإيرانية في الخليج خلال العامين الماضيين.

ويصبح احتمال استخدام القوات البحرية الإيرانية مصدراً أكبر للقلق، إذا علمنا أن نائب قائد البحرية النظامية هو عباس محتاج، الذي كان أحد كبار قادة الحرس، ولم يتلق أي تدريب بحري منهجي قبل التحاقه بهيئة القيادة البحرية، مثله في ذلك مثل شمخاني. وقد تألق نجم محتاج عندما أصبح قائداً للفرقة السابعة بالحرس الثوري، المنتشرة في معظم شمال غرب إيران. وأثناء توليه هذا المنصب نجح في قمع حركات التمرد التي قام بها الأكراد والجماعات الأخرى بعد الثورة[30]. وأصبح رئيساً لمقر قيادة الحرس، ثم نائباً لقائد القوات البرية للحرس.

وقد استشهد بعض المحللين بالتغييرات التي جرت في قيادة القوات الجوية للحرس - والتي كانت موازية لتغيرات أخرى طرأت على القوات البحرية الإيرانية، وإن كانت بصورة مختلفة - للدلالة على أن الحرس قد أدرك وجوب إعطاء المهارة الفنية أولوية على الأيديولوجيا أحياناً. ومع ذلك، فإن جهود الحرس لتحقيق أقصى استفادة من التقدم التكنولوجي، لا تعني أنه قد تخلى عن أهدافه، وإنما كل ما في الأمر أنه أدرك، في أعقاب الحرب العراقية ـ الإيرانية، أنه بحاجة إلى التكنولوجيا لكي يحقق تلك الأهداف بطريقة أفضل. وكان موسى رفان أول قائد لقوات الحرس الجوية (التي لم تتشكل إلا عام 1986، برغم أنها كانت في طور التشكيل قبل ذلك بسنوات عديدة)، ولا شك في أن رفان - بجميع المقاييس - كان أيديولوجياً راديكالياً، غير قادر على القيام بأعباء تحويل القوات الجوية للحرس، إلى سلاح أساسي ينافس القوات الجوية النظامية. لقد كان دور قوات الحرس الجوية ضئيلاً جداً خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، باستثناء وحدات الصواريخ التي أطلقت صواريخ سكود على المدن العراقية، وساعدت في الدفاع عن المجال الجوي لإيران، وإن كان من العدل التنويه بأن القوات الجوية النظامية لم تحقق هي الأخرى أية إنجازات. وقد استقال رفان عام 1990، اعتقاداً منه - كما تشير التقارير - بأن قيادة الحرس لم تقدم له ولا لقوات الحرس الجوية المساندة الكافية.

وفي عام 1990 ، رُقّي حسين دهقان ، أحد الشخصيات الهامة في الحرس ، إلى رتبة قائد قوات الحرس الجوية ، استعداداً لاستلام بعض المعدات الجديدة الأكثر تطوراً ، التي تعاقدت إيران على شرائها من الاتحاد السوفيتي عام 1988 . ولم تكن قوات الحرس الجوية تستخدم حينذاك سوى طائرات التدريب الخفيفة أو الطائرات المدنية المعدلة ، إلى جانب بعض الطائرات المروحية[31] . وكان دهقان قد خدم ، منتصف الثمانينيات ، كقائد لمفرزة الحرس في لبنان ، وهو من أرفع المناصب في الحرس ، ولا يشغله إلا أكثر قادة الحرس راديكالية . وهكذا أصبح دهقان - بصفته نائب قائد الحرس ثم قائداً لقوات الحرس الجوية - مقرباً من رضائي وقادة الحرس الآخرين ، الأمر الذي يسر له الحصول على موارد لقوات الحرس الجوية المتنامية ، تفوق كثيراً ما كانت تحصل عليه من قبل . لكن دهقان لم يستطع تدعيم نفوذه السياسي بفهم التقنيات اللازمة لإدارة قوات جوية حديثة أكثر تطوراً ، وجعلها قادرة على التشغيل الميداني الفعال للطائرات الروسية المتطورة .

في بداية عام 1992 ، حل حسين جلالي محل دهقان في منصب قائد قوات الحرس الجوية . وكان حسين جلالي ضابطاً في القوات الجوية النظامية ، وشغل منصب وزير الدفاع من منتصف الثمانينيات حتى نهايتها ، وقد تولى هذا المنصب عام 1985 ، إثر تغيير وزاري كبير أدخل كثيراً من المتشددين إلى الوزارة ، حيث لوحظ تعاطفه مع إصرار الحرس على مواصلة الحرب بقوة ضد العراق حتى النصر ، أو على الأقل عدم معارضته لذلك . والخلاصة أن الحرس نفسه أدرك مدى حاجته إلى أن تتولى الكفاءات الفنية السيطرة على أكثر أسلحته اعتماداً على التكنولوجيا ، لتنجح قوات الحرس الجوية في دمج الطائرات المتطورة بترسانتها ، خاصة وأن الحرس كان رافضاً للبديل المتاح ، ألا وهو إدماجها بالقوات الجوية النظامية بقيادة منصور ساتاري ، مما يفقده السيطرة على ما حصل عليه من طائرات روسية جديدة . وهكذا كان تعيين جلالي خطوة نحو بناء قوات الحرس الجوية ، بحيث تصبح قادرة على منافسة القوات الجوية النظامية ، بدلاً من السماح بدمجهما . ولم يكن مستبعداً بالطبع أن يتولى أحد أعضاء قيادة الحرس - بالوسائل الرسمية أو غير الرسمية - قيادة قوات الحرس الجوية ، بمجرد نجاحها في إدماج طائراتها الروسية والصينية الجديدة .

النفوذ السياسي للحرس وانعكاساته

قد يتساءل البعض عن جدوى تحليل التهديدات العسكرية الإيرانية، من خلال معرفة خلفيات من يشكلون القوة المحركة للمؤسسة العسكرية. وتتمثل أهمية هذا النوع من التحليل في إثبات أن المؤسسة العسكرية الإيرانية - أو على الأقل أهم عناصرها السياسية - ليست قوة عسكرية محترفة، ولا يمكن أن نتوقع منها أن تتصرف بالضرورة على هذا النحو. إذ يمكن للمرء أن يتوقع من القوة المحترفة أن تتخذ القرارات العسكرية أو تقدم المشورة على أساس المعايير الموضوعية والحسابات المنطقية للنتائج. أما القوة غير المحترفة فغالباً ما تبني اعتباراتها على دوافع منبثقة من عوامل سياسية أو غير منطقية. وهذا يفسر، في الجانب الأكبر، عدم قدرة دول الخليج على الجزم بأن ترسانة إيران المتطورة لن تستخدم ضدها، حتى إذا أدت مساندة الولايات المتحدة إلى رجحان ميزان القوى في صالحها. وقد تتردد المؤسسة العسكرية النظامية الإيرانية في اتخاذ قرار عسكري ترى أن فشله مؤكد، بينما يتجاهل الحرس هذا المعيار في أغلب الأحوال، كما هو معروف عنه. ومثالاً على ذلك ما حدث في 18 نيسان/ أبريل 1988، عندما شنت البحرية الإيرانية هجوماً كبيراً على البحرية الأمريكية، نجم عنه غرق عدد من أكبر السفن الإيرانية أو إصابتها بأعطال جسيمة. (أفادت التقارير أن الحرس كان القوة المحركة لهذا الهجوم، بالرغم من استخدام سفن البحرية النظامية في المعركة). وهناك مثال آخر حدث مؤخراً، إذ تشير التقارير الواردة من مسؤولي البحرية الأمريكية في الخليج، إلى أن الحرس هو الذي أقام التحصينات العسكرية على جزيرة أبو موسى، برغم أن مثل هذا التصرف سيثير بالتأكيد مخاوف دولة الإمارات العربية المتحدة تحديداً، ودول مجلس التعـــاون لدول الخليج العربية بصفة عامة، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية[32]. كما أكد رضائي وغيره من قادة الحرس في مناسبات عديدة على أن الحرس جيش إسلامي، وأن أحد أهدافه هو نشر الثورة الإسلامية[33]. ولذلك يصعب التصديق أن الحرس - الذي يعترف على الملأ أنه أداة للثورة الراديكالية في كافة أنحاء العالم الإسلامي - يمكن أن يتصرف كقوة مسلحة محترفة، عندما يتعلق الأمر بالشؤون العسكرية في الخليج.

كما يُرجَّح أن يربط الحرس بين العمليات العسكرية وعملية تصدير الثورة وبين المعارك السياسية الداخلية. والقوة المحترفة ينتظر منها عادة أن تظهر ولاءها المطلق للقيادة السياسية القائمة، ولو كانت على رأس نظام حكم جديد. فقد أقسمت المؤسسة العسكرية الإيرانية على الولاء للنظام الديني بمجرد الإطاحة بالشاه. أما القوة غير المحترفة فغالباً ما تنغمس في الصراعات السياسية الدائرة داخل النظام وخارجه. وفي أغلب الأحوال يتم تسريح مثل هذه القوة، أو تطهيرها على نحو جذري، عندما يفقد أنصارها السياسيون نفوذهم. ومن المستحيل على المرء أن يتخيل تقديم الحرس الثوري فروض الطاعة لنظام ملكي - بافتراض عودة المَلَكية - أو لحكومة تترأسها منظمة مجاهدين خلق عدوه اللدود. كما يستحيل تصور احتفاظ أي من هذين النظامين بخدمات الحرس إذا قُدر لهما الوصول إلى السلطة. ومن هذا المنطلق قد يرى الحرس أن الدفاع عن حُماته السياسيين في الداخل أكثر أهمية من الدفاع عن البلاد ضد المخاطر الخارجية. ولذلك، لا يستبعد - في حالة الإطاحة بالزعامة الدينية - أن تواجه إيران فترة من عدم الاستقرار المصحوب بالعنف، وأن يوجه الحرس عندئذ ضربات مفاجئة إلى دول الخليج كجزء من الصراعات الداخلية على السلطة في إيران. وإذا فقدت الجماعة الراديكالية - التي ينتمي إليها الحرس - نفوذها السياسي أمام عناصر أكثر اعتدالاً، فقد يصبح الحرس أكثر عدوانية، وقد يتخذ إجراءات سياسية أو عسكرية لإحراج المعتدلين وإصابتهم بنكسة سياسية، وهو ما حدث عدة مرات خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية[34].

مخاطر عسكرية وسياسية أخرى

يختلف الهيكل العسكري في إيران اختلافاً بيناً عنه في الدول الأخرى. فالدول الأخرى، بما فيها المملكة العربية السعودية، لديها هياكل عسكرية منفصلة، لكن الحرس الثوري - بسبب تعدد مهامه - يجعل من إيران دولة فريدة من نوعها. فالحرس قوة عسكرية وقوة أمن داخلي، لكنه أيضاً - كما سبقت الإشارة - يتولى تصدير الثورة، مما يبعد قواته المسلحة عن الاحتراف. كما أن قدراته التخريبية، في حد ذاتها،

تعتبر خطراً مباشراً إضافياً على دول الخليج. فمثلاً قامت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين - وهي جماعة إسلامية راديكالية يدعمها الحرس - بمحاولة انقلابية فاشلة في البحرين عام 1981. كما أن عبد الهادي مدرسي، الذي يواصل قيادة فلول هذه الجماعة من مقره في إيران، ما زال بإمكانه استخدام التسهيلات التي تقدمها له الإذاعة الإيرانية. وبالرغم من توقف نشاط الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين منذ عدة سنوات، فيجب ألا نستبعد محاولة الحرس وحلفائه الراديكاليين إعادة بناء المنظمة، لكي تصبح جبهة معارضة قوية في البحرين. وفي تلك الحالة يمكن أن يتزامن ذلك التصرف مع قرار بإحياء مطالبة إيران بالبحرين، على نحو ما أشارت إليه بعض الصحف الإيرانية الراديكالية.

وفي الكويت، كاد عملاء الثورة الإيرانية أن ينجحوا في تحقيق ما فشلوا فيه في البحرين. ففي كانون الأول/ ديسمبر 1983، قام أعضاء الفرع الكويتي من حزب الدعوة الإسلامية - كثير منهم من أسر لبنانية - بتفجير بعض المنشآت الكويتية، إلى جانب السفارتين الأمريكية والفرنسية في مدينة الكويت. وتم اعتقال سبعة عشر عضواً من حزب الدعوة، وأصبح الإفراج عنهم من المطالب الدائمة لأعضاء حزب الله، الذين كانوا يحتجزون الرهائن الغربيين في لبنان. وقد انبثق حزب الله عن فرع لحزب الدعوة في لبنان، وهناك صلات تجمع بين حزب الدعوة في لبنان وحزب الدعوة في الخليج. وجدير بالذكر أن الزعماء الدينيين للدعوة كانوا من مريدي آية الله الخميني وآية الله محمد باقر الصدر، وكلاهما قام بالتدريس في النجف بالعراق خلال الستينيات والسبعينيات. كما يلاحظ أن كلاً من حزب الدعوة وحزب الله يتلقى المساعدات من حليفهما الطبيعي، الحرس الثوري، الذي كان أيضاً يستمد إلهامه من الخميني ومفاهيمه الثورية الإسلامية. وفي أيار/ مايو 1985، كاد المتشددون من حزب الدعوة أن يفلحوا في قتل أمير الكويت بتفجير قنبلة في طريق موكبه، حيث أصيب الأمير ببعض الجراح أثناء ذلك الهجوم.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران تحتفظ ببعض النفوذ لدى الجماعات الإسلامية الشيعية المعارضة، الموجودة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وإن لم تكن هذه

الجماعات قوية إلى درجة مثيرة للقلق. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1992، أجرى حسن صفار، زعيم المنظمة الشيعية السعودية المعارضة، المعروفة باسم "منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية"، حديثاً مع إحدى الصحف الإيرانية، أبدى فيه تعاطفه مع السياسة الخارجية الإيرانية ومع إيران كدولة، باعتبارها نموذجاً للمجتمع الإسلامي. كما اعترف صفار بالتعاون بين منظمته وحزب الله، أهم حلفاء إيران في لبنان[35]. وحاول الحرس استخدام موسم الحج السنوي لتوجيه ضربة مباشرة إلى نظام الحكم السعودي، فقد اعترف أحمد الخميني عام 1989 أن الحرس حاول تهريب بعض المتفجرات إلى داخل السعودية أثناء موسم الحج عام 1986 [36]. وأفادت التقارير بتورط الحرس أيضاً في أحداث الشغب التي وقعت في مكة عام 1987، والتي أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية.

وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة تصدير الثورة الإيرانية كانت ضعيفة نسبياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، دون غيرها من دول الخليج. وقد يبدو ذلك مناقضاً للبديهة في ظل تصرفات إيران في جزيرة أبو موسى، ووجود جالية إيرانية ضخمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في دبي. ولكن يبدو أن إيران تخشى من ردود الفعل القاسية ضد الأسر الإيرانية الأصل المقيمة في الإمارات، إزاء أية محاولة فاشلة تقوم بها ضد نظام الحكم. وهناك تفسير آخر محتمل، وهو أن النظام الحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة أدرك الأخطار التخريبية التي تتهدده، فأوصد الباب دونها. ومن المحتمل - إن لم يكن من المرجح - أن تلجأ إيران إلى محاولات تخريبية في دولة الإمارات، إذا رفضت الأخيرة التنازل عن سيادتها على جزرها المحتلة، أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

وتعمل إيران في الوقت الحالي على التغلغل بشكل ملموس في صفوف الجماعات الإسلامية السنية الراديكالية في كافة أنحاء الشرق الأوسط. ومن ثم فقد تتحسن احتمالات نجاح إيران في مؤازرة جماعات المعارضة الإسلامية السنية، التي تزداد قوتها الآن في دول منطقة الخليج. ويُعد التحالف مع السودان، الذي يحكمه نظام عسكري إسلامي منذ 1989، من أكثر الإنجازات التي حققتها إيران في الشطر السني من العالم الإسلامي. وتفيد تقاير عديدة بوجود قوات من الحرس الثوري في السودان، لتقديم

المساعدة للنظام الحاكم في مواجهة الجماعات المناوئة له في الداخل، بالإضافة إلى تدريب الجماعات الإسلامية المتشددة، التي تعارض أنظمة الحكم في الجزائر وتونس وليبيا ومصر والأردن. ويقر الدبلوماسيون السودانيون بوجود عناصر من حزب الله في السودان، كما تفيد التقارير أنه سُمح بدخولهم لمساعدة الحرس على تدريب متشددين آخرين. ويلاحظ أن كثيراً من المتشددين الذين يتولى الحرس وحزب الله تدريبهم في السودان، هم من قدامى المحاربين في أفغانستان. فمثلاً قام شريف جوسمي - أحد النشطاء الموالين لإيران ممن قاتلوا مع المجاهدين الأفغان - بقيادة الجماعة الإسلامية المسلحة بالجزائر منذ نيسان/ أبريل 1994، حتى لقي مصرعه على يد قوات الأمن الجزائرية في أواخر أيلول/ سبتمبر 1994 [37]. لقد تمكنت إيران من الاتصال بالمتطوعين العرب في أفغانستان عام 1991، عندما انسحبت الولايات المتحدة والسعودية - الراعيتان السابقتان للمتطوعين - من ساحة النزاع الأفغاني. وتشير تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن عدة آلاف من المسلمين غير الأفغان، الذين تطوعوا للقتال في أفغانستان، أصبح بعضهم من الأعضاء الناشطين في الحركات الإسلامية في دولهم الأصلية[38].

وجدير بالذكر أن أنشطة تصدير الثورة الإيرانية تحظى بمؤازرة بعض الدبلوماسيين الإيرانيين الراديكاليين، ممن كانوا سابقاً من الحرس، أو من "الطلبة" الراديكاليين الذين استولوا على السفارة الأمريكية في طهران عام 1979 [39]. وقد دأبت إيران على تعيين مثل هؤلاء الدبلوماسيين بسفارتيها في لبنان وسوريا، كوسيلة لمساعدة مفرزة الحرس الموجودة في لبنان وحليفها اللبناني "حزب الله". وقد يكون إرسال أحمد دستملشيان - أحد الدبلوماسيين السابقين بسفارة إيران في بيروت - للعمل بسفارة إيران في عمّان، يهدف إلى مساعدة أنصار إيران في الأردن، والفلسطينيين المسلمين الراديكاليين في الضفة الغربية. ولذلك، فإن تعيين إيران لمثل هؤلاء الدبلوماسيين في دول الخليج، يمكن أن يُعد مؤشراً على نية إيران بتصعيد الأنشطة التخريبية في تلك الدول.

ومع أن الحرس الثوري الإيراني ذو مظهر عسكري تقليدي، إلا أنه يجمع بين الروح القومية الإيرانية والمُثُل الإسلامية الراديكالية للثورة التي أسست هذا التنظيم

العسكري. فلا يزال قادته ناشطين وراديكاليين وأقوياء، بل إن الحرس كان القوة الرائدة في الحشد العسكري الإيراني على الجزر الواقعة في الخليج، خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 1994 إلى حزيران/ يونيو 1995. كما أن الترقية الأخيرة لرئيس القيادة العامة - حسن فيروز أبادي، المقرب من الحرس والباسيج - تبين مجدداً قدرة الحرس على فرض سيطرته على التنظيمات العسكرية. ويمكن أن نتوقع من الحرس أن يقاوم أية جهود يبذلها النظام للنأي بإيران عن الجماعات اللبنانية والفلسطينية المعارضة لعملية السلام العربي-الإسرائيلي. ومن المحتمل أن يواصل حلفاؤه انتهاز الفرص لتصدير الثورة الإسلامية. والاضطرابات التي وقعت في البحرين - بين كانون الأول/ ديسمبر 1994 ونيسان/ أبريل 1995 - يمكن أن تدفع الراديكاليين في إيران للاعتقاد بأن جهودهم قد تتكلل بالنجاح، وأنهم قد يتمكنون في نهاية الأمر من تحقيق رؤيا الخميني التوسعية بنشر الثورة الإسلامية في جميع أرجاء المنطقة.

الفصل الحادي عشر

قدرات إيران العسكرية
هل هي مصدر تهديد؟

أنتوني كوردزمان

يمثل تقييم كل من النوايا والقدرات أحد مشاكل عملية دراسة وتحليل القوات المسلحة الإيرانية(1) . وفيما يتعلق بالنوايا، يمكن اعتبار إيران دولة متطرفة، ذات أطماع إقليمية وأطماع على مستوى العالم الإسلامي بأسره. وإن بدر منها "اعتدال" فهو نتيجة ضرورية فرضتها ظروف الضعف العسكري والاقتصادي. غير أنه يمكن اعتبار إيران دولة بدأت تنأى بنفسها عن التطرف الأيديولوجي - الذي يعتنقه زعيم ديني ذو شخصية كاريزمية مبهرة - وتتجه نحو البراجماتية، وتعترف بحاجتها إلى علاقات أكثر استقراراً مع جيرانها وشركائها التجاريين. ويمكن - بدلاً من هذا وذاك - اعتبار إيران دولة لا تزال في خضم عملية ثورية غامضة، قد يظل مستقبلها السياسي وطابعها الاستراتيجي في حالة عدم استقرار لعقد أو أكثر من الزمن.

أما فيما يتعلق بالقدرات، فيمكن اعتبار إيران دولة ضعيفة عسكرياً، تحاول استرداد عافيتها بعد الخسائر الفادحة التي تكبدتها في العتاد أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، أو أنها دولة لا تزال شديدة الاعتماد على عتاد حربي عفى عليه الزمن، إذ يتراوح عمره بين خمسة عشر إلى خمسة وعشرين عاماً منذ شرائه من الغرب، وبالتالي

لم يعد صالحاً للتشغيل إلا جزئياً. كما يمكن اعتبار إيران دولة عاجزة عن تمويل صفقات العتاد الجديد الذي تحتاجه، أو عن إيجاد مصدر موثوق به لتوريد الأسلحة ذات التقنية المتطورة. ويمكن - بدلاً من هذا وذاك - اعتبار إيران قوة تعيد تسليح نفسها لتحقيق طموحاتها الأيديولوجية، و أطماعها في الهيمنة، وتخويف جيرانها كهدف على المدى القريب، ثم فرض سيطرتها على المنطقة كهدف على المدى البعيد.

ويمكن اعتبار إيران قوة تؤكد على الحرب الثورية غير التقليدية لتعويض أوجه ضعفها العسكري الأخرى، أو قوة تبحث عن وسائل تحقيق أهدافها الأيديولوجية من خلال التطرف والإرهاب. ويمكن اعتبار إيران قوة تبحث عن الصواريخ طويلة المدى وأسلحة الدمار الشامل، لترد على اعتداءات دول أخرى مثل العراق، وتعوض أوجه ضعف أسلحتها التقليدية، أو اعتبارها دولة تبحث عن هذه الأسلحة لتحقيق طموحاتها الأيديولوجية وأطماعها في الهيمنة.

هناك مشكلة أساسية تواجهنا عندما نتأمل هذه التفسيرات المختلفة للنوايا والقدرات الإيرانية، فهذه التفسيرات قد تكون كلها صحيحة، وقد تكون كلها خاطئة. فكل تفسير إنما هو انعكاس للاتجاهات الحقيقية على الساحة السياسية الإيرانية، وقد تؤيده بعض التصرفات الإيرانية. وإن كان، لا يمكن الاعتداد بأي من هذه التفسيرات للحكم على حاضر إيران أو مستقبلها[2]، إذ يصعب تصنيف إيران بمثل هذه الأساليب البسيطة.

من المنظور الاستراتيجي نجد أن القيادة الإيرانية منقسمة على نفسها، فمن الصعب جداً التنبؤ بتركيبتها، وما يمكن أن تكون عليه خلال ثلاث سنوات أو ثلاثة عقود. فقد أعلن الرئيس رفسنجاني في أواخر عام 1994 - على سبيل المثال - أنه لن يسعى إلى تعديل الدستور الإيراني ليتمكن من ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثالثة، وهو ما يعني أنه سيترك منصبه في شهر آب/ أغسطس 1997. ويمكن أن تحل محله بسهولة إحدى الشخصيات المتطرفة نسبياً، مثل علي أكبر ناطق نوري، بينما ينجح خامنئي المتشدد - والأكثر تطرفاً - في الفوز بمنصب المرجع الديني الأعلى للمذهب الشيعي.

نادراً ما تكون للثورات الكبيرة نهاية محكمة أو يمكن التنبؤ بها. والمجتمع الإيراني ينقسم على نفسه سياسياً وثقافياً، وهذا المزيج من عدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية يسبب مشاكل خطيرة للدول المجاورة لإيران، والدول ذات المصالح الاستراتيجية في منطقة الخليج. ولسنا بحاجة للتذكير بالطبيعة الثورية لإيران، التي توجب توخي الحذر تجاه أي محاولة للتنبؤ بسلوكها ومستقبلها. ويمكن الإشارة بسهولة إلى فرنسا أو روسيا - خلال ربع قرن من ثورتيهما - لنجد أمثلة على حالات عدم الاستقرار والتهديد الطويل الأمد، اللذين يمكن أن تمثلهما دول ما بعد الثورة على جيرانها. بل من الممكن الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال ربع قرن من قيامها، وإلى تصرفاتها في إشعال فتيل الحرب عام 1812، لنجد مثالاً لحرب خاضتها الديمقراطية ضد الديمقراطية وكان هدفها الرئيسي ضم كندا.

ولا يترك هذا الموقف - لسوء الحظ - أي خيار أمام جيران إيران سوى التركيز على قدراتها العسكرية الحالية والمحتملة، بدلاً من التركيز على نواياها السياسية، سواء كانت القيادة الإيرانية الحالية "براجماتية" أو غير براجماتية. وبصرف النظر عن التباين الشديد بين مزايا الاحتواء السياسي والاحتواء الاقتصادي، فإن أوجه الغموض هذه تشكل حافزاً قوياً لـ "احتواء" القدرة العسكرية الإيرانية، وشحنات الأسلحة إلى إيران، ومنع حصولها على التقنيات المهمة ذات الاستخدام المزدوج. وبغض النظر عما تمثله أو لا تمثله إيران اليوم، أو ما يمكن أن تمثله أو لا تمثله غداً، يتعين التعامل مع إيران كمصدر تهديد إقليمي استراتيجي خطير. فحالة منطقة الخليج أبعد ما تكون عن المثل القائل: "عدو عدوي صديقي"، حيث لا تملك الدول ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة حرية الاختيار بين إيران والعراق، بل يجب اعتبار كلا الدولتين خطراً إقليمياً محتملاً، إلى أن يثبت العكس عبر سنين من حسن السيرة والجوار.

وليس من السهل تحليل القدرات العسكرية الإيرانية، إذ تعاني إيران صوراً شتى من الضعف العسكري والاقتصادي، وإن عانى بعض جيرانها من نفس المشاكل. كما أن عملية نقل القوات العسكرية الغربية إلى منطقة الخليج تتسم بالصعوبة والتكلفة وطول المدة. وما زالت إيران تتمتع - إلى اليوم - بقوة عسكرية ذات قدرة هجومية كبيرة،

ومن المستحيل عمليا التنبؤ الدقيق بمدى سرعة التسلح الإيراني في المستقبل. ومن المستحيل أيضاً التنبؤ بدعم طرف ما من القيادة الإيرانية للعمليات الإرهابية أو الثورية، وإن لم يحصل إجماع داخل القيادة ككل. وبحث إيران عن أسلحة الدمار الشامل - بغض النظر عما إذا كانت طبيعة هذا السلاح دفاعية أو هجومية - قد يغير فجأة ميزان القوى في منطقة الخليج.

النفقات العسكرية الإيرانية

يمكن قياس القدرات العسكرية الإيرانية بعدة طرق، من بينها المجهود الدفاعي الإجمالي ونفقات شحنات الأسلحة، وحجم القوة ونوعيتها واتجاهاتها الراهنة، وقدراتها في الحالات الطارئة، وأهدافها وخططها المستقبلية، ومدى التقدم الذي تم إحرازه في عملية الحصول على أسلحة الدمار الشامل ونشرها. ولسوء الحظ، فإن تقييم كل عنصر من عناصر القدرة العسكرية الإيرانية تطغى فيه المبالغة على توخي الدقة. فكم من أقوال سطحية صدرت حول حجم المجهود العسكري الإيراني وشحنات الأسلحة الإيرانية، وهي أقوال لا يمكن الاستناد إليها كمصدر موثوق به للمعلومات عن خطط إيران المستقبلية، لا على أساس البراهين المتاحة، ولا على أساس الاستشهاد بالجماعات المناوئة التي تعيش في المنفى.

وما النفقات العسكرية الإيرانية سوى مثال جيد على المشاكل المتعلقة بدراسة القدرات الإيرانية. ففي كانون الثاني/ يناير 1994، صرح الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني - في جامعة طهران - أن الولايات المتحدة الأمريكية قد "خسرت المباراة" في محاولتها احتواء التعاظم العسكري الإيراني. وقال أيضاً إن "الخطر قد زال . . . ولم نعد نحتاج عملياً إلى أي شيء يتعلق بالدفاع، ونستطيع الوقوف على أقدامنا بأنفسنا. لقد وصلت إيران إلى مرحلة من الاستقرار ولم يعد في وسعهم إلحاق الضرر بنا"[3].

كما صرح رفسنجاني - في الخطبة نفسها - بأن اقتصاد إيران لم يعد مضطراً للاعتماد على صادرات النفط. ومثل هذه الخطب الرنانة لم تكن تمت بصلة إلى الواقع السياسي والاقتصادي والعسكري الإيراني، فبعد تصريحات رفسنجاني بأيام وقعت عدة انفجارات في طهران، وبعد أسابيع قليلة جرت محاولة اغتياله. بل إن إيران احتفلت بالذكرى الخامسة عشرة لقيام الثورة، وسط أنباء جديدة عن وجود انقسامات داخل القيادة الإيرانية. وكانت إيران في أمس الحاجة إلى الحصول على المزيد من عائدات النفط، وأبعد ما تكون عن الاكتفاء الذاتي من الناحية الدفاعية[4].

وبرغم محاولة بعض القادة الإيرانيين انتهاج طريقة أكثر براجماتية في إدارة الاقتصاد الإيراني منذ وفاة الخميني، إلا أن انخفاض عائدات النفط، والمقاومة التي واجهوها من جانب رجال الدين والمنادين بـ "الاشتراكية الإسلامية"، وانتشار الفساد، وانعدام الكفاءة في الدولة الإسلامية، كل هذه الأشياء خففت من أثر هذه الإصلاحات. ومن المرجح أن يقف النمو الاقتصادي - في المدى القريب - عند مستوى 25٪ من معدل النمو السكاني كحد أقصى، حتى وإن انخفض معدل النمو السكاني ولم يتجاوز 2.7٪ [5].

وتنتج إيران - في الوقت الحالي - ما بين 2.5 و 3.7 مليون برميل يومياً، وعادة ما يقف الإنتاج عند الحد الأقل من هذين الرقمين. وتراوحت عائدات النفط التي حققتها إيران من إنتاج هذه الكمية بين 7.4 و 22 مليار دولار سنوياً خلال العقد الماضي، مع دخل سنوي يُقدر بـ 15.9 مليار دولار عام 1992 و 14.9 مليار دولار عام 1993، وبين 12 و 13 مليار دولار عام 1994 [6]. وتمثل هذه العائدات حوالي 90٪ من قيمة الصادرات الإيرانية، وتمول حوالي 65٪ من الخطة الخمسية الإيرانية[7].

وتعتمد إيران عموماً على عائدات النفط في سداد فواتير السلاح والغذاء[8]. وتنمو بقية قطاعات الاقتصاد الإيراني بمعدل منخفض، ويقل متوسط دخل الفرد في إيران عما كان عليه في عهد الشاه[9]. كما أن النمو الحقيقي لإجمالي الناتج القومي تراجع عن النمو السكاني أثناء معظم فترة الحرب الإيرانية ـ العراقية، وخلال عامي 1993

و 1994. وبعد أن كانت ديون إيران الخارجية تقرب من الصفر عام 1989، قفزت إلى 9 مليارات دولار عام 1991، ثم 18.8 مليار دولار عام 1992، و28 ـ 32 مليار دولار عام 1993، ثم إلى ما يزيد على 33 مليار دولار عام 1994. واستطاعت إيران إعادة جدولة سداد بعض ديونها، لكن ذلك أدى إلى زيادة معدلات الفائدة. ولم تنجح إيران إلا في إعادة جدولة سداد 10 مليارات دولار من ديونها بنهاية عام 1994، وستصل فوائد وتكاليف إعادة جدولة سداد الديون – المستحقة حالياً على إيران – إلى 4 مليارات دولار سنوياً. ولم يعد من السهل على إيران الحصول على قروض أجنبية، فقد ارتفع التضخم إلى معدلات خطيرة تجاوزت حد الـ 30٪ عام 1993، و 40٪ عام 1994 [10].

إن القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الخفيفة في إيران لا يزالان معطلين، نتيجة عدة عوامل مجتمعة، تتمثل في قيام الثورة ونشوب الحرب الإيرانية ـ العراقية، وسوء الإدارة من قبل القيادة الدينية الإيرانية. ولا تزال البنية التحتية ونظام التعليم يعانيان من فوضى شديدة، كما تعاني إيران من مشاكل خطيرة نتيجة البطالة وقلة استغلال الأيدي العاملة. ومن شبه المؤكد أن معدلات البطالة والبطالة المقنعة قد تجاوزت 30٪ تقريباً منذ عام 1989 [11]. وتعتمد إيران بشدة حالياً على استيراد المواد الغذائية رغم مواردها المائية الداخلية القابلة للتجديد، والتي تبلغ حوالي 45.4 كيلومتراً مكعباً، وهو معدل مرتفع نسبياً بالنسبة لدولة شرق أوسطية [12]. كما أن عائدات النفط الإيرانية، في أعقاب الحرب الإيرانية ـ العراقية، لم تكن كافية لسد احتياجاتها من واردات الأسلحة والمواد الغذائية، والواردات اللازمة لاقتصادها المدني. وتفرض هذه المشاكل الاقتصادية قيوداً شديدة على نفقات إيران الدفاعية.

ويستحيل إعطاء تقدير صحيح للنفقات العسكرية الإيرانية في السنوات الأخيرة، إذ تفتقر الإحصائيات الاقتصادية الرسمية الإيرانية إلى الدقة. وحسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، فإن إجمالي إنفاق إيران العسكري لم يتعد 1.8 مليار دولار عام 1992، و 2 مليار دولار عام 1993، و2.3 مليار دولار عام 1994. إلا أن تقارير وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي إيه) تفيد أن نفقات إيران العسكرية بلغت 1,785 مليار ريال عام 1992 (بما في ذلك 808 مليون دولار بالعملة الصعبة)

و 2,507 مليار ريال عام 1993 (بما في ذلك 850 مليون دولار بالعملة الصعبة)[13]. وهذه التقديرات منخفضة لدرجة يتضح معها أنها لا يمكن أن تغطي بالكامل التكاليف التشغيلية الراهنة للقوات المسلحة الإيرانية، ناهيك عن تغطية جميع واردات الأسلحة ونفقات أسلحة الدمار الشامل[14]. غير أن هذه الأرقام تسترعي الانتباه، إذ تثبت أنه حتى أفضل الهيئات غير الحكومية تنقصها القدرة على جمع بيانات موثوق بها، فضلاً عن طريقة منهجية دقيقة لتقدير النفقات العسكرية ومبيعات الأسلحة.

وتعد دوائر الاستخبارات الأمريكية الجهة الوحيدة التي تستطيع إعطاء تقديرات مستقلة - عن حجم الإنفاق الدفاعي الإيراني - على درجة عالية من التفصيل، ولكنها تتسم بالبطء في عملية رفع ستار السرية عن مثل هذه التقديرات، ثم إن بعض الأرقام التي تعلنها تتسم بالتناقض والتضارب. وتعتبر «الوكالة الأمريكية لضبط التسلح ونزع السلاح» أهم مصدر غير سري لمثل هذه التقديرات التي لم تعد تتصف بالسرية. ويوضح الجدول رقم (1:11) أحدث تقدير للوكالة الأمريكية المذكورة عن اتجاهات الإنفاق الدفاعي الإيراني. وإن كان ينبغي التنويه إلى أن الأرقام التي أعلنتها هذه الوكالة عن الإنفاق العسكري الإيراني - وهي محسوبة بالدولار - لا تشمل النفقات المدنية على الصناعات الحربية وأسلحة الدمار الشامل (وهي أرقام ضخمة)، فضلاً عن عدم احتساب التكلفة المقابلة للقوى العاملة أو الخدمات. ونتيجة لذلك، تعتبر تقديرات الإنفاق الدفاعي الإيراني، الصادرة عن الوكالة المذكورة، أقل بكثير إذا ما قورنت بما أعلنته الوكالة نفسها عن دول الخليج العربية.

إن هذه التقديرات الإجمالية - الصادرة عن «الوكالة الأمريكية لضبط التسلح ونزع السلاح» - لا توضح أن ما تدفعه إيران من رواتب، للقوى البشرية العاملة والمتفرغة في قواتها المسلحة، أقل بكثير مما يدفعه جيرانها، وما تدفعه لمجنديها ومتطوعيها لا يكاد يذكر. كما لا تشير التقديرات نفسها إلى حقيقة أن ما تدفعه إيران يعادل جزءاً يسيراً فقط من الثمن الذي تدفعه دول الخليج العربية، مقابل التشغيل والصيانة والخدمات والأعمال الإنشائية. ولا تتضمن البيانات الصادرة عن «الوكالة الأمريكية لضبط التسلح ونزع السلاح» سوى جزء من واردات السلاح الإيرانية. كما أن بيانات الوكالة

عن العدد الإجمالي لأفراد القوات المسلحة، لا تتضمن سوى القوات النظامية خلال الفترة من عام 1981 ـ 1987 . وحتى بعد عام 1987 فإن هذه البيانات تشير إلى عدد القوات النظامية وأفراد الحرس الثوري المتفرغين، دون الإشارة إلى "الباسيج" (قوات المتطوعين). ولكن الأرقام الصادرة عن «الوكالة الأمريكية لضبط التسلح ونزع السلاح» تبدو صحيحة بشكل عام، في إبراز بعض الاتجاهات الداخلية المهمة للإنفاق العسكري الإيراني. حيث يتضح – منذ البداية – من البيانات الخاصة بالأفراد، أن أداء حكومة الخميني كان سيئاً لدرجة لا توصف، عند قيامها بتعبئة الشعب للحرب الإيرانية ـ العراقية، إذ لم تبدأ إيران فعلياً في إقامة اقتصاد حرب إلا في عام 1984، أي بعد قيام الحرب بثلاث سنوات. وحتى بعد ذلك، كان أقصى ما فعلته إيران هو تحقيق التكافؤ مع العراق في عدد الأفراد، رغم تفوقها على العراق – بمعدل مرتين ونصف على الأقل – من حيث إجمالي عدد السكان.

وحتى لو سلمنا بتحفظات الوكالة في تحديدها للإنفاق الدفاعي الإيراني، فسنجد أن إيران لم تُحْسن تعبئة اقتصادها. فالولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال – خصصت أكثر من 48 ٪ من إجمالي ناتجها القومي للإنفاق العسكري خلال الحرب العالمية الثانية، وخصص العراق أكثر من 40 ٪ من إجمالي ناتجه القومي للنفقات العسكرية خلال الفترة من عام 1980 إلى 1988، ووصلت هذه النسبة إلى ذروتها عام 1986، بمعدل بلغ 47.2 ٪ . بل إن العراق أنفق المزيد من إجمالي ناتجه القومي على القوات المسلحة أثناء حرب الخليج الثانية، إذ بلغت نسبة نفقاته العسكرية 48 ٪ من إجمالي ناتجه القومي عام 1990، مقابل 74.9 ٪ عام 1991 (15) .

في الوقت ذاته اضطرت إيران إلى إنفاق نسبة كبيرة من إجمالي العملة الصعبة والطاقة الاستيرادية على السلاح، أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، كما يوضح الجدول رقم (1:11). ومما يسترعي الانتباه أيضاً، تلك الأرقام التي تشير إلى النفقات العسكرية وشحنات الأسلحة الواردة بالجدول، خلال الفترة التي أعقبت الحرب الإيرانية ـ العراقية، وذلك لأن الأرقام المذكورة توضح أن النفقات الإجمالية الإيرانية ظلت باهظة حتى بعد توقف إطلاق النار، وإن انخفضت واردات الأسلحة إلى

جدول رقم (1:11)

الإنفاق العسكري الإيراني وشحنات الأسلحة 1981ـ1991

العام	النفقات العسكرية (بملايين الدولارات)		النفقات العسكرية			عدد أفراد القوات المسلحة	
	بالسعر السائد	بالسعر الثابت (1991)	النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي	النسبة المئوية من نفقات الاستهلاك الحكومي	حصة الفرد من النفقات العسكرية	العدد بالآلاف	النسبة إلى كل ألف من السكان
1981	3,285	4,904	6.8	20.7	122	* 260	6.5
1982	3,731	5,245	6.4	21.7	125	* 240	5.7
1983	3,990	5,390	6.1	22.2	125	* 240	5.5
1984	5,036	6,512	7.1	29.9	145	* 335	7.5
1985	5,631	7,026	7.3	34.1	152	* 345	7.5
1986	7,410	9,002	10.3	55.2	183	* 345	7.0
1987	6,352	7,479	8.7	47.2	146	* 350	6.8
1988	5,854	6,637	8.3	42.4	125	654	12.0
1989	4,890	5,305	6.4	36.4	96	604	11.0
1990	5,313	5,422	5.9	29.4	95	440	7.7
1991	5,647	5,647	5.7	24.9	96	465	7.9

العام	واردات الأسلحة بملايين الدولارات		صادرات الأسلحة بملايين الدولارات		واردات الأسلحة كنسبة مئوية من إجمالي الواردات
	بالسعر السائد	بالسعر الثابت (1991)	بالسعر السائد	بالسعر الثابت (1991)	
1981	925	1,381	0	0	6.3
1982	1,600	2,249	0	0	13.4
1983	825	1,114	0	0	4.5
1984	2,700	3,491	0	0	17.6
1985	1,900	2,370	0	0	16.3
1986	2,600	3,159	0	0	24.7
1987	2,000	2,355	0	0	20.9
1988	2,500	2,835	0	0	26.4
1989	1,300	1,410	0	0	12.4
1990	1,400	1,456	0	0	9.8
1991	1,600	1,600	30	30	8.3

* القوات النظامية فقط. لا يشمل الرقم "الحرس الثوري".

المصدر: مأخوذ عن «الوكالة الأمريكية لضبط التسلح ونزع السلاح»، النفقات العسكرية العالمية وشحنات الأسلحة، 1991ـ1992، واشنطن، "الوكالة الأمريكية لضبط التسلح ونزع السلاح"، 1994، ص 67 و 109.

حوالي نصف المستوى الذي كانت عليه في زمن الحرب. ويعكس هذا الاتجاه عدداً من العوامل، إذ كان لابد من إعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية بعد الهزائم الكبرى التي مُنيت بها عام 1988، والتي كبدت الجيش الإيراني حوالي 40 ـ 60 ٪ من إجمالي رصيده من المعدات القتالية الرئيسية. وبرغم هذا، لم تنفق إيران ما يكفي من الأموال على واردات الأسلحة لإعادة بناء قوات مسلحة حديثة، أو ربما لم تتوفر لديها تلك الأموال. ومع أن قيمة واردات الأسلحة – التي بلغت 1.3 إلى 1.6 مليار دولار – قد تبدو ضخمة ببعض المقاييس، إلا أنها كانت كافية بالكاد لتعويض إيران عن خسائرها الحربية.

بين حين وآخر، تقوم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) بإصدار تقديرات عن حجم الإنفاق العسكري الإيراني، تحاول فيها إدراج كافة النفقات العسكرية الإيرانية، بما في ذلك واردات الأسلحة. وتوضح آخر التقديرات الصادرة عن الوكالة أن إيران أنفقت 13 مليار دولار عام 1991 (أي ما يمثل 14 ـ 15 ٪ من إجمالي الناتج القومي)، وتقدر الوكالة أن إنفاق إيران العسكري على الأفراد والعتاد – منذ وقف إطلاق النار في الحرب الإيرانية ـ العراقية عام 1988 – تراوح معدله بين 10 ٪ و 15٪ من إجمالي الناتج القومي، مقابل 20 ٪ أو أكثر أثناء أغلب فترات الحرب، وهي تقديرات قد تكون دقيقة[16]. في حين يرى خبراء الحكومة الأمريكية أن إيران ربما لم تنفق سوى 6 ـ 7 مليارات دولار عام 1992، و 5 ـ 6 مليارات دولار عام 1993، وأقل من 5 مليارات دولار عام 1994 [17].

وليس بوسع «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» تخصيص موارد مالية كبيرة – كالتي تخصصها دوائر الاستخبارات الأمريكية – من أجل تقدير النفقات العسكرية، إلا أن تقديراته تسترعي الانتباه أيضاً. فالبيانات الصادرة عن المعهد تشير إلى إنفاق إيران 9,900 مليون دولار عام 1987/ 1988، أي خلال السنة الأخيرة للحرب الإيرانية ـ العراقية، لكن هذا الإنفاق انخفض إلى 5,770 مليون دولار عام 1989/ 1990، فإلى 3,180 مليون دولار عام 1990، ثم ارتفع إلى 5,790 مليون دولار

عام 1991 [18] . ومع أن هذه التقديرات لا تشمل بعض مصروفات المشتريات الأساسية، وكثيراً من النفقات الإيرانية على أسلحة الدمار الشامل، إلا أنها قد توضح الانخفاض الكبير الذي طرأ على الإنفاق الدفاعي الإيراني في أعقاب الحرب.

وإذا كانت هذه التقديرات المختلفة للإنفاق العسكري لا تزيل الغموض بقدر ما تثير التساؤلات أحياناً، فإن هذه البلبلة تمثل عاملاً هاماً يصعب تجاهله عند تقييم كافة المعلومات المتاحة عن الجهود العسكرية الإيرانية. أما إطلاق التقديرات أو الادعاءات المبهمة حول وجود تعاظم عسكري ضخم، أو تحركات دفاعية إيرانية، فهو أسهل بكثير من التحقق من صحة هذه الادعاءات. وحتى المؤسسات التي تتمتع بمثل إمكانيات دوائر الاستخبارات الأمريكية، تعاني من مشاكل جسيمة عند إعداد الأرقام التي تعكس اتجاهات واقعية، عند مقارنتها من سنة لأخرى.

وعموماً، فإن العامل المشترك الذي يجمع بين كافة التقديرات السابقة، هو اتفاقها على أن إيران لا تخصص حالياً نفقات دفاعية ضخمة، إذا ما قورنت بمقاييس إنفاقها العسكري إبان الحرب الإيرانية ـ العراقية، أو بمقاييس جيرانها. فالعراق – على سبيل المثال – أنفق 40.8 مليار دولار على قواته المسلحة عام 1990، و 24.5 مليار دولار عام 1991، و 20 مليار دولار عام 1992 برغم هزيمته في حرب الخليج الثانية وانهيار اقتصاده. وأنفقت المملكة العربية السعودية ما يزيد على 35 مليار دولار عام 1993، بينما أنفقت الكويت 13.6 مليار دولار [19] .

ولابد من التأكيد، في الوقت ذاته، على أن طبيعة هذه التقديرات – الخاصة بالنفقات بالعسكرية – لا تسمح بإجراء مقارنات مباشرة بينها. وإن كان حجم القوات الإيرانية يدل على أن هذه المبالغ تكفي للإنفاق على إحدى أضخم بنيتين عسكريتين في منطقة الخليج، كما تكفي للقيام بمجهود كبير للحصول على أسلحة الدمار الشامل. ومن المرجح أيضاً أن النفقات العسكرية الإيرانية الأخيرة، لم تنخفض نتيجة خطط إيران ونواياها، بقدر ما انخفضت نتيجة لتضاؤل العوائد النفطية، وافتقار إيران إلى حرية الحركة للحصول على واردات الأسلحة التي تحتاجها.

وقد يؤدي سعي إيران لمزيد من العوائد النفطية إلى تعرض اقتصاد ها وحكومتها لضغوط استراتيجية، تجعل من إيران دولة أكثر عدوانية في مجهوداتها العسكرية. فقد أعلنت إيران عام 1992 عن رفع طاقة إنتاجها النفطي من 4.2 مليون برميل يومياً عام 1993 (3.6 - 3.8 مليون برميل من الحقول البرية، و 400,000 برميل من الحقول البحرية) إلى 4.5 مليون برميل يومياً بحلول عام 1994، ثم إلى 5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 1995. كما درست إيران خططاً لاستثمار 5 مليارات دولار، في عمليات حفر آبار النفط البرية والبحرية، وعمليات التنقيب وتطوير الحقول، على مدى خمس سنوات، اعتباراً من 20 آذار/ مارس 1994 [20]. وبعد ذلك بعامين عكفت إيران على دراسة مستويات استثمارية أعلى بكثير من سابقتها لتحقيق الهدف ذاته. وفي عام 1994 أعلنت «شركة النفط الوطنية الإيرانية» عن خطط تستلزم تمويلاً داخلياً قدره 16.6 مليار دولار، وتمويلاً خارجياً قدره 9 مليارات دولار، لتمويل عملية الإنتاج على المدى الطويل، على أساس مستويات الإنتاج الراهنة نفسها، ثم زيادة الإنتاج بحيث يصل إلى 5 ملايين برميل يومياً. كما درست الشركة خططاً لتدبير مبلغ 38 مليار دولار لاستثماره في إنعاش عملية إنتاج الغاز.

وهناك شك كبير في إمكانية حصول إيران على مثل هذه المستويات من رأس المال الاستثماري، أو اكتساب القدرة على إنتاج 5 ملايين برميل يومياً. وإذا أفلحت إيران في ذلك، فلن يمكنها الحصول على إيرادات إجمالية حقيقية أعلى من صادرات النفط. فهناك احتمال في أن تقوم دول أخرى بزيادة إنتاجها، وقد يقوم العراق بتصدير كميات كبيرة، قبل أن تتمكن إيران من اتخاذ أي إجراء يزيد إنتاجها من النفط. وإذا حدث هذا فقد تنخفض أسعار النفط في نهاية الأمر، وقد تجد إيران نفسها - ببساطة - مضطرة لبيع كميات أكبر من النفط للحصول على نفس الإيرادات السنوية.

وهناك عدد قليل من الخبراء يعتقدون أن الطلب على النفط العالمي سوف يزداد بسرعة، مما يسمح لإيران بتحقيق أهدافها من حيث حجم الإيرادات النفطية، ما لم تقم دول أخرى بتخفيض إنتاجها، خصوصاً إذا سُمح للعراق باستئناف صادراته من النفط. ويعني ذلك أن إيران ستجد صعوبة أكبر في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والطموحات العسكرية في آن واحد، الأمر الذي قد يدفع إيران إلى محاولة تخويف

جيرانها، واللجوء إلى أسلوب التهديد باستخدام القوة، أو شن حرب غير تقليدية لممارسة الضغوط على دول الخليج العربية، بغية تعديل حصص إنتاج النفط وأسعاره.

ويمثل عدد السكان أحد الضغوط الاستراتيجية الأخرى على اقتصاد إيران وبنيتها السياسية، مما قد يجعلها أكثر عدوانية. فقد زاد عدد السكان إلى الضعف تقريباً منذ قيام الثورة، إذ ارتفع من 32 مليون نسمة إلى ما يربو على 62 مليون نسمة. أما الثروة النفطية فهي دائما نسبية، ويصدق هذا القول بالذات عند انخفاض الإيرادات النفطية الحقيقية مع حدوث مثل هذه الزيادة الحادة في عدد السكان. ولا يتجاوز عدد السكان الحالي في إيران 62 مليون نسمة فحسب، بل إن النمو السكاني قد سجل مؤخراً معدلاً عالياً للغاية قدره 3.5 ٪[21]. وهناك نسبة 60 ـ 70٪ من التعداد السكاني ممن تقل أعمارهم عن 25 عاماً، و 40 ـ 50 ٪ ممن تقل أعمارهم عن 15 عاماً. وقد تضاعف إجمالي عدد طلاب المدارس الابتدائية ثلاث مرات، إذ قفز من 7 إلى 19 مليون طالب، وزاد عدد الطلاب الجامعيين من أقل من 100,000 إلى ما يزيد على المليون طالب[22].

ونتيجة لسوء الإدارة في المجالين الزراعي والصناعي في إيران منذ أواخر السبعينيات، وتبعاً للآثار الاقتصادية المترتبة على الحرب الإيرانية ـ العراقية، أصبحت تعتمد الآن – بصفة أساسية – على نسبة عالية من الواردات، تجاوز معدلها 14 مليار دولار إبان التسعينيات، ووصل إلى 27 مليار دولار عام 1992 [23]. ويكتسب اعتماد إيران على الواردات أهمية سياسية كبرى، في وقت يعجز فيه الاقتصاد الإيراني عن تمويل صفقات "الغذاء" أو "السلاح". وطبقاً للتقديرات الإيرانية، فإن ما لا يقل عن 40 ٪ من عدد السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر عام 1994، وكانت البلاد بحاجة إلى واردات تقدر بـ 12 مليار دولار، لتأمين الاحتياجات المدنية فقط، وهو مبلغ مساو – عملياً – لإجمالي العائدات المتحققة من صادرات النفط الإيرانية، ولا يترك لإيران سوى فائض هزيل من عائدات العملة الصعبة، إما لسداد دفعات الدين أو لتمويل واردات السلاح. كما أنفقت إيران ما يزيد على 10 مليارات دولار سنوياً على أوجه الدعم الاقتصادي المختلفة. ونتيجة لدعمها للمنتجات النفطية والبتروكيماوية طرأت زيادة مضطردة وحادة في الاستهلاك المحلي للنفط، وانخفض حجم ما كان يمكن لإيران تصديره[24].

شحنات الأسلحة التقليدية الإيرانية

تمثل قدرة إيران على استيراد الأسلحة محكاً هاماً آخر، لقدرتها الحالية والمستقبلية على تهديد الدول الأخرى في منطقة الخليج. وهي أيضاً مجال تتوفر فيه معلومات عن حجم الجهود الإيرانية واتجاهاتها، أفضل مما يوفره إجمالي نفقاتها العسكرية. ويلزم التنويه مرة أخرى، بأن دوائر الاستخبارات الأمريكية هي الجهة الوحيدة التي لديها إمكانيات تمكنها من تقديم تقديرات واقعية عن القدرات الإيرانية، دون أن تشمل هذه التقديرات الواردات المدنية مزدوجة الاستعمال التي يستخدمها العسكريون، ومعظم الواردات المستخدمة في تطوير أسلحة الدمار الشامل، ودون أن تشمل أيضاً تأثير الصناعات العسكرية الإيرانية على حجم قوتها.

ويظهر الجدول رقم (1:11) التقديرات الصادرة عن الوكالة الأمريكية لضبط التسلح ونزع السلاح، حول واردات الأسلحة الإيرانية حتى عام 1991، والتي توضح أن إجمالي واردات الأسلحة قد انخفض انخفاضاً حاداً عقب الحرب الإيرانية-العراقية. ويتوفر حالياً المزيد من البيانات من خلال البحث الذي قام به ريتشارد إف. جريميت، من قسم الأبحاث التابع للكونجرس الأمريكي، والذي تضمن تقديرات غير سرية قام خبراء الاستخبارات الأمريكية بتصحيحها. ويلخص الجدول رقم (2:11) هذه الأرقام، التي تعكس عدداً من المؤشرات غالباً ما تجاهلتها الدراسات الخاصة بواردات الأسلحة الإيرانية، ويلاحظ الآتي:

- البيانات التي تبين إجمالي النفقات - حسب المصدر - خلال الفترة 1986-1989 والفترة 1990-1993 (القسم «أ» من الجدول 2:11) تعكس تراجعاً كبيراً في الواردات الإيرانية، عن إجمالي واردات الأسلحة العراقية خلال الفترة من 1986 إلى 1990، على الرغم من توقف واردات العراق الرئيسية عام 1990.

- انخفضت واردات الأسلحة الإيرانية انخفاضاً كبيراً عقب الحرب الإيرانية-العراقية، برغم خسارة إيران 40-60٪ من عتادها الحربي الرئيسي، خلال الهزائم التي مُنيت بها عام 1988 وحده. كما أن معظم مخزونها من المعدات الأخرى - اعتباراً من عام 1988 - كان قديماً جداً ويعاني حالة اهتراء شديدة، علاوة على مشاكل تلف الأسلحة أثناء القتال.

جدول رقم (2:11)

أنماط واردات الأسلحة الإيرانية

أ. شحنات الأسلحة الإقليمية الرئيسية (بملايين الدولارات حسب السعر السائد)

	الولايات المتحدة	روسيا	الصين	الدول الأوروبية الرئيسية *	الدول الأوروبية الأخرى	الدول الأخرى	الإجمالي
إيــــــران							
1989 - 1986	0	0	2,700	700	3,000	2,300	8,700
1993 - 1990	0	3,700	1,100	100	100	700	5,700
الإجمالي	0	3,700	3,800	800	3,100	3,000	14,400
العـــــراق							
1989 - 1986	0	6,100	2,200	2,600	3,800	1,600	16,300
1993 - 1990	0	200	0	400	100	800	1,500
الإجمالي	0	6,300	2,200	3,000	3,900	2,400	17,800
الكويـــــت							
1989 - 1986	2,200	200	0	200	500	700	3,800
1993 - 1990	3,800	0	0	1,900	0	0	5,700
الإجمالي	6,000	200	0	2,100	500	700	9,500
السعوديـــــة							
1989 - 1986	4,100	0	3,000	23,800	1,100	600	32,600
1993 - 1990	30,400	200	300	2,700	1,300	200	35,100
الإجمالي	34,500	200	3,300	26,500	2,400	800	67,700

ب. إجمالي شحنات الأسلحة لدول الخليج 1990 ـ 1993 (بملايين الدولارات حسب السعر السائد)

	الولايات المتحدة	روسيا	الصين	الدول الأوروبية الرئيسية *	الدول الأوروبية الأخرى	الدول الأخرى	الإجمالي
إيـــــــران	0	3,700	1,100	100	100	700	5,700
العـــــــراق	0	200	0	400	100	800	1,500
البـــــحرين	300	0	0	0	0	0	300
الـــكـــويـــت	3,800	0	0	1,900	0	0	5,700
عــــمــــان	100	0	0	900	0	0	1,000
قــــطــــر	0	0	0	500	0	0	500
الســعــوديــة	30,400	200	300	2,700	1,300	200	35,100
الإمارات العربية المتحدة	600	400	0	100	0	400	1,500
الإجمـالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	35,200	600	300	6,100	1,300	600	44,100

* فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا.

تابع جدول رقم (2:11)
أنماط واردات الأسلحة الإيرانية

جـ . مبيعات الأسلحة لإيران سنوياً (بملايين الدولارات حسب السعر السائد)

العـــــام	الشحنات المستلمة		الاتفاقيات	
	القيمة بالدولار	الترتيب على مستوى دول العالم الثالث**	القيمة بالدولار	الترتيب على مستوى دول العالم الثالث**
1989	—	—	1,290	5
1990	2,860	3	1,400	4
1991	2,900	4	1,500	3
1992	300	10	—	—
1993	—	—	600	7

** من بين أكبر عشرة مشترين. يُغفل ذكر الترتيب إذا زاد عن المركز العاشر.

المصدر : البيانات الواردة بالقسمين (أ) و (ب) مأخوذة بتصرف عن بحث ريتشارد إف. جريميت بعنوان "شحنات الأسلحة التقليدية للعالم الثالث"، 1986-1993، قسم الأبحاث في الكونجرس، رقم التصنيف 612F-94، ص 57 . أما البيانات السنوية الواردة بالقسم (جـ) فمأخوذة عن طبعات سنوية مختلفة لبحث جريميت.

- دول الخليج العربية الرئيسية تجاوزت إيران بفارق كبير فيما يتعلق بواردات الأسلحة، عقب الحرب الإيرانية - العراقية .

- هذه النقطة تعززها البيانات التي توضح إجمالي نفقات دول الخليج خلال الأعوام 1990 - 1993 (القسم «أ »من الجدول 2:11)، إذ يبين أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد استوردت أكثر من سبعة أمثال كمية الأسلحة التي استوردتها إيران خلال الأعوام 1990 - 1993 .

ويوضح الجزء الأخير من الجدول (2:11) أهم المعلومات عن بيانات شحنات الأسلحة خلال الأعوام الأخيرة، إذ يبين أن إيران تسلمت عام 1989 شحنات ضخمة كانت قد تقدمت بطلبها أثناء الحرب الإيرانية - العراقية، لكن إجمالي الشحنات المستلمة تراجع بشكل حاد عام 1990، ثم انخفض إلى مستويات متدنية بدرجة مذهلة عام

1992 . كما توضح البيانات أن الطلبيات الإيرانية من الأسلحة الجديدة - برغم ضخامتها - لم تكن كبيرة إذا ما قورنت بالمستويات الخليجية خلال الأعوام 1989 - 1992 ، وأن الطلبيات الجديدة انخفضت بشكل حاد بحلول عام 1993 ، حيث يبدو أن الأزمة الاقتصادية الإيرانية قد أدت إلى انخفاض مستوى الواردات بشكل حاد.

وتنظر هذه البيانات إلى الواردات الإيرانية من منظور مختلف للغاية عن التحليلات التي تتعامل مع كل طلبية على حدة ، أو التي ترتكز على تصريحات روبرت جيتس ، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، التي تفيد أن واردات الأسلحة الإيرانية السنوية قدرت بـ 2 مليار دولار في عام 1992 [25] . وبرغم أن ما ذكره جيتس صحيح تماماً (حيث قدرت شحنات الأسلحة المستلمة بمبلغ 1,900 مليون دولار) فإن الجدول (2:11) يبين أن هذا الرقم لا يمثل الأنماط الإجمالية لواردات الأسلحة الإيرانية الجديدة حسب تقدير الاستخبارات الأمريكية[26] .

وعموماً ، لا تعني هذه البيانات أن إيران ليست مصدراً للتهديد . ومقارنة بيانات شحنات الأسلحة الإيرانية بمثيلتها لدى دول الخليج الأخرى ، قد تنفع وقد تضر ، لأنها : (أ) لا توضح أن ما تدفعه إيران مقابل الأسلحة السوفيتية والصينية والكورية الشمالية ، يختلف تماماً عما تدفعه دول الخليج العربية مقابل الأسلحة الغربية . (ب) لا تشير إلى نفقات دول الخليج العربية على الخدمات والدعم وقطع الغيار والذخيرة (30 - 40 ٪) ، على عكس البيانات الخاصة بإيران . (جـ) لا تعكس قدرة إيران على الوفاء بالكثير من احتياجاتها من الذخيرة والعتاد ، من خلال الإنتاج الحربي المحلي .

وعند وضع هذه الاتجاهات في إطار أعم وأشمل تتضح نوعية الشكوك ذاتها التي تحيط بتقييم القدرات الإيرانية . فخلال الأعوام 1979 - 1988 لعبت المشاكل المستمرة - المتعلقة بواردات الأسلحة - دوراً بارزاً في صنع الهزيمة الإيرانية ، إبان الحرب الإيرانية - العراقية ، وأدى النقص المستديم في الأسلحة والذخائر وقطع الغيار الغربية إلى شل حركة القوات البرية والجوية والبحرية الإيرانية . وعانت إيران نقصاً في العملة

الصعبة، وعجزت عن الوصول إلى الأسواق العالمية خلال فترة الثمانينيات، فلم تستطع منافسة العراق في مجال زيادة وتحديث القوات.

وخلال الأعوام 1979 ـ 1983 تعاقدت إيران على شراء أسلحة تقدر قيمتها بـ 5.4 مليار دولار فقط، بينما بلغت قيمة التعاقدات العراقية 17.6 مليار دولار. وخلال الأعوام 1984 ـ 1988 تعاقدت إيران على صفقات تقدر قيمتها بـ 10.5 مليار دولار، مقابل 29.7 مليار دولار للعراق. وفيما يتعلق بواردات الأسلحة أثناء الحرب، تعكس الأرقام ذاتها تفوق العراق على إيران بأكثر من ثلاثة أمثال، ولم يكن أمام إيران إلا شراء أسلحة ذات نوعية رديئة نسبياً، من دول مثل جمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية[27].

والمعارك الأخيرة في الحرب الإيرانية ـ العراقية كلفت إيران الكثير من معدات قواتها البرية، التي استطاعت الحصول عليها من جمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية ودول أوربا الوسطى. وطبقاً لمعظم التقديرات، فقدت إيران ما يزيد على 40٪ من عتادها الحربي الرئيسي خلال معاركها الأخيرة، قبل وقف إطلاق النار في شهر آب/ أغسطس 1988. وكان يمكن لهذه الخسائر أن تصيب القدرات العسكرية الإيرانية بشلل مستمر، لو اضطرت إيران إلى مواصلة الاعتماد بشكل كبير على دول مثل جمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية. إذ تقتصر قدرة هذه الدول – في أفضل الأحوال – على تصدير دبابات من الدرجة الثالثة، وقطع مدفعية من الدرجة الثانية، وطائرات مقاتلة من الدرجة الخامسة.

ولكن الجدول (3:11)، يوضح أن نهاية الحرب الإيرانية ـ العراقية، والآثار السياسية الناجمة عن حرب الخليج الثانية، مهدت الطريق لروسيا، فبدأت في إرسال شحنات ضخمة من الأسلحة ذات التقنية العالية إلى إيران، وبدأت هذه العملية عام 1989. وإذا أضيفت مبيعات ذلك العام إلى البيانات الواردة عن الأعوام 1990 ـ 1993، فإن تقديرات دوائر الاستخبارات الأمريكية للشحنات الروسية سوف تربو على 4.3 مليار دولار، منذ نهاية الحرب الإيرانية ـ العراقية. وقد شملت بعض هذه الشحنات أنظمة أسلحة متقدمة مثل الدبابات طراز تي ـ 72، والطائرات المقاتلة طراز ميج ـ 29، والطائرات القاذفة طراز سوخوي ـ 24. وفي مقابل الحصول على الأسلحة

السوفيتية تراجعت واردات الأسلحة التقليدية الإيرانية من الصين، من 3.6 مليار دولار خلال الأعوام 1985 ـ 1988 إلى 1.1 مليار دولار خلال الأعوام 1989 ـ 1992، وكانت المشاكل الاقتصادية الإيرانية عاملاً مهماً آخر وراء هذا التراجع[28].

ونتيجة لذلك، عكست مشتريات الأسلحة الإيرانية، خلال فترة التسعينيات، مزيجاً من الاعتماد على مصدرها الجديد - أي روسيا ودول أوربا الوسطى - مع استمرار اعتمادها على جمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية. وبغض النظر عن صعوبة إثبات التفاصيل بالمستندات، فقد تحسنت قدرة إيران بشكل كبير في الحصول على قطع الغيار، والمساندة الفنية والمواد مزدوجة الاستخدام. وقد أضفت معارضة إيران للغزو العراقي للكويت موقفاً جديراً بالاحترام، وازدادت فرصها للوصول إلى أسواق السلاح العالمية - الشرعية وغير الشرعية - على حد سواء[29]. وبداية من عام 1991، أصبح حصول إيران على المعدات والإمدادات اللازمة لمجهوداتها في مجال الأسلحة البيولوجية والكيماوية أكثر سهولة، واستطاعت الحصول على كميات أكبر - برغم محدوديتها - من الواردات ذات التقنية المتطورة اللازمة لبرنامجها النووي.

وقد توصل الرئيس رفسنجاني - خلال زيارته لموسكو في حزيران/ يونيو 1989 - إلى عقد اتفاقية مقايضة مع روسيا، بلغت قيمتها 1.9 مليار دولار، يتم بمقتضاها تسليم الغاز الإيراني عبر خط أنابيب IGAT II، مقابل 48 طائرة مقاتلة طراز ميج ـ 29، و 100 دبابة طراز تي ـ 72، علاوة على معدات وخدمات أخرى. وما حدث بعد هذه الصفقة لا يزال أمراً بالغ الغموض، فقد تكون إيران عقدت صفقة أسلحة مع روسيا في تموز/ يوليو 1991 بـ 6 مليارات دولار. إذ تفيد تقارير صادرة عن «مجاهدين خلق» - وهي جماعة ماركسية راديكالية متطرفة يمولها العراق - أن ثمة اتفاقية وقعت في موسكو بين الفريق يفجيني شابوشنيكوف والفريق أول الراحل منصور ستاري - الذي كان قائداً للقوات الجوية الإيرانية - تقضي بشراء إيران مصنعاً لتجميع الدبابة طراز تي ـ 72، وشراء مدافع عيار 122 ملم و 130 ملم، و100 طائرة مقاتلة طراز ميج ـ 21، ومصنعاً لتجميع الطائرات المقاتلة طراز ميج ـ 29، و 48 طائرة مقاتلة للدفاع الجوي طراز ميج ـ 31، و24 طائرة مقاتلة قاذفة طراز سوخوي ـ 24، وطائرتين طراز

آي إل ـ 76 مجهزتين كطائرتي إنذار محمول جواً. ثم أفادت تقارير أخرى – عام 1991 – أن إيران طلبت من الاتحاد السوفيتي السابق 200 دبابة طراز تي ـ 72، ومصنعاً لإنتاج الدبابة ذاتها، أو أنها طلبت 1500دبابة طراز تي ـ 72 من تشيكوسلوفاكيا[30].

وثمة تقارير أخرى تجنح أكثر إلى التكهن والتخمين. ففي منتصف عام 1992، على سبيل المثال، ترددت أخبار عن صفقة أسلحة إيرانية بـ10 مليارات دولار، للحصول على معدات جديدة للجيش والدفاع الجوي والقوات الجوية والبحرية، خلال الأعوام 1990ـ 1994. وكشفت مصادر أخرى، في خريف عام 1992، عن وجود خطة إيرانية لزيادة عدد دباباتها من 500 دبابة عام 1990 إلى 1400 دبابة عام 1997، وزيادة عدد طائراتها الحربية من 275 إلى 350 طائرة، وزيادة صواريخ أرض ـ جو من 90 إلى 300 قاذف رئيسي، وصواريخ أرض ـ أرض من 30 إلى 60 قاذفاً رئيسياً، علاوة على ثلاث غواصات. وأفادت مصادر أخرى عن طلبيات إضافية من روسيا تُقدر بـ 400 دبابة طراز تي ـ 72، و500 عربة قتالية طراز بي إم بي ـ 2، وطلبيات بـ 170 صاروخ سكود بي وسكود سي من كوريا الشمالية، وصواريخ إم ـ 11 من جمهورية الصين الشعبية عام 1991.

وكشفت تقارير ظهرت عام 1993 عن وجود خطة إيرانية لاستيراد أسلحة تُقدر بـ 7 مليارات دولار، علاوة على خطط لشراء 1500 دبابة من طراز تي ـ 54/ تي ـ 55، و300 دبابة طراز تي ـ 72 من بولندا، وصواريخ مضادة للسفن أسرع من الصوت طراز إس إس ـ إن ـ 22 "صن بيرن" أو "صن بيرست"، وصواريخ أرض ـ جو طراز إس إيه ـ 10(إس ـ 300)، وثلاث غواصات إضافية طراز كيلو، و 50 طائرة إضافية طراز ميج ـ 29، و200 دبابة إضافية طراز تي ـ 72 من روسيا وأوكرانيا. وقد أوضح أحد التقارير أن تكلفة الخطة الإيرانية لاستيراد الأسلحة سوف تصل إلى 20 مليار دولار. وأفادت تقارير أخرى أن ألمانيا ودولاً أوربية أخرى، تقوم بإرسال شحنات ضخمة من التقنية ذات الاستخدام المزدوج والمعدات وقدرات التصنيع، وأن إيران تبحث شراء طائرات تجارية طراز بوينج وإيرباص، لاستخدامها استخداماً مزدوجاً في المجهود العسكري الخاص بالنقل والتزود بالوقود جوا[31].

ومن الواضح أن إيران تبحث عن المزيد من الطائرات الحربية والصواريخ ودبابات القتال الرئيسية والعربات المدرعة الأخرى، ونجحت في الحصول عليها أحياناً. ويتفق معظم الخبراء على نجاح إيران الأكيد في شراء دبابات طراز تي- 72، وغواصات طراز كيلو، وطائرات طراز ميج- 29 وسوخوي-24، وقطع مدفعية وصواريخ أرض-جو طراز إس إيه-5، وأسلحة جوية موجهة. وعُقدت هذه الصفقات مع روسيا والدول الأخرى التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق، وذلك خلال الأعوام 1991-1993. ومن الواضح أن الشحنات المستلمة من جمهورية الصين الشعبية وطلبات الشراء المقدمة إليها، شملت أجيالاً جديدة من صواريخ أرض-جو طراز إس إيه-2، وطائرات مقاتلة طراز إف-7 إم، وقطع مدفعية. ويتفق الخبراء في حصول إيران على قطع الغيار والإمدادات من دول أوربا الوسطى، وعلى الإلكترونيات من دول أوربا الغربية، وعلى كميات كبيرة من قطع الغيار من دول آسيا، بما في ذلك قطع غيار من فيتنام للمعدات الأمريكية الصنع(32).

كما يجمع الخبراء على أن إيران بحثت شراء أنواع أخرى من المقاتلات الروسية، تشمل طائرات اعتراضية طراز ميج-23/ 24، وقاذفات اعتراضية واستطلاعية طراز ميج-25، وطائرات الهجوم الأرضي طراز ميج-27، وطائرات اعتراضية طويلة المدى طراز ميج-31، وطائرات الهجوم الأرضي/ الاستطلاع طراز سوخوي-20، وطائرات الهجوم الأرضي طراز سوخوي-22، وطائرات المساندة الجوية طراز سوخوي-25، وطائرات مقاتلة/ هجوم أرضي طراز سوخوي-27، وقاذفات متوسطة المدى وقاذفات هجومية للاستطلاع طراز تي- 22 إم، وطائرات الإنذار المبكر المحمول جواً طراز إيه- 50(33).

لم تستجب روسيا لكل هذه الطلبات الإيرانية، الرامية إلى الحصول على مزيد من الطائرات والدبابات والأسلحة المتقدمة، وقد وافق الرئيس يلتسن - في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 - على حظر بيع المزيد من المعدات ذات التقنية العالية، وإن صرح بأن روسيا ستلبي الطلبات الإيرانية المتفق عليها. وقد تسبب عجز إيران عن السداد - إلى حد ما - في إصدار هذه القرارات، إلى جانب القلق الروسي إزاء دور إيران في آسيا الوسطى، والجهود الأمريكية لإقناع الحكومة الروسية بتقليص حجم مبيعاتها من

الأسلحة. وقد أبدت روسيا أيضاً حذراً متزايداً إزاء بيع إيران التقنيات مزدوجة الاستخدام، التي قد تستغلها في الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وإن كان ذلك لم يؤد إلى إيقاف المبيعات الروسية من المفاعلات النووية[34].

وعموماً فقد حصلت إيران على بعض الأسلحة المتقدمة من مصادر أخرى. وشملت هذه الأسلحة صواريخ بعيدة المدى من كوريا الشمالية، وتقنية إنتاج الصواريخ، وحوالي 200 صاروخ بالستي قصير المدى طراز سي إس إس ـ 8 من الصين[35]. كما أجرت إيران مباحثات حول إمكانية شراء الطائرة المقاتلة طراز إف إتش ـ 8، والطائرة القاذفة طراز جيان هونج ـ 7، ونوع جديد من الدبابات الصينية. كما عثرت إيران على مصدر لتأمين قطع الغيار، التي تحتاجها لناقلات الجند المدرعة طراز إم ـ 113، واشترت قطع غيار لطائراتها المقاتلة طراز إف ـ 5 من السوق السوداء، وتسعى لشراء مقاتلات مستعملة من الطراز نفسه من إندونيسيا[36].

والسؤال الفعلي هو : هل هذا المزيج من الأسلحة الجديدة – ذات المصادر المختلفة – يستطيع تعويض التدهور في المخزون الإيراني الحالي. وهنا يجب أن يقاس نجاح إيران على ضوء : (أ) خسائرها خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية. (ب) حقيقة أن معظم أسلحتها عبارة عن صادرات صينية وكورية شمالية منخفضة الجودة، أو أنظمة غربية تعرضت للخدمة الشاقة في القتال، ويصل عمرها الآن إلى 15 ـ 25 عاماً. (جـ) أن إيران لم تحصل إلا على قدر محدود من قطع الغيار والدعم الفني، اللازمين لصيانة هذه الأنظمة وإصلاحها وتحديثها.

ويلخص الجدول (3:11) الحالة الراهنة للأنظمة الإيرانية الرئيسية الواردة من الغرب، ويوضح لماذا حدد الوزير الإيراني السابق للدفاع وإمداد القوات المسلحة، أكبر توركان، أولويات المشتريات الإيرانية على النحو التالي :

> تحتل قطع الغيار المراتب الأولى والثانية والثالثة في سلم الأولويات . . . ولا يوجد سوى عدد قليل من الدول التي تستطيع أن تنتج كل متطلباتها، مثل أمريكا وروسيا والصين وفرنسا. ولا تنتج بقية الدول الأخرى سوى القدر اليسير. وقد يكون

> باستطاعتنا صنع دبابات وغواصات وطائرات وما شابه ذلك، لكن الاكتفاء الذاتي مسألة نسبية، وهي تعني - من وجهة نظرنا - الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالبنود التي نحتاجها كثيراً، وبخاصة ذلك النوع من المعدات التي استخدمناها بكثرة خلال الحرب الإيرانية-العراقية. وأهم شيء في أي مشروع اقتصادي هو تكلفته النهائية. وإذا اتبعنا برنامجاً للاكتفاءالذاتي، على سبيل المثال، فلن يكون مجدياً - من الناحية الاقتصادية - إنتاج شيء يتكلف 5000 دولار، بينما يمكن شراؤه من الخارج بـ1000 دولار فقط(37).

وقد أثبتت إيران قدرتها على أن تشتري من السوق السوداء بعض قطع الغيار والأنظمة المحسنة وأنظمة الأسلحة، والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج الواردة من الدول الغربية. كما دأبت على استغلال شبكة معقدة من مكاتب الشراء العلنية والسرية كانت قد أقامتها أثناء الحرب الإيرانية-العراقية. وشملت هذه المكاتب «مؤسسة التوريدات الحكومية» و «وكالة شؤون تكنولوجيا الطيران» و«مركز إدارة المشتريات الأجنبية» و «مؤسسة المساندة الدفاعية (سازيمان بوشتيبان دفاع)» و « مركز غودز للأبحاث» و «شركة لفسون ليمتد» و «الشركة الوطنية الإيرانية للنفط». كما تستخدم إيران الشركات الخاصة والجامعات والوزارات والعديد من الشركات الأجنبية التي تعمل كواجهة، علاوة على الشركات التابعة لها، ويأتي هذا الاستخدام كأحد المكونات الهامة في شبكة المشتريات السرية الإيرانية.

وقد استغلت إيران هذه المنظمات لشراء معدات أمريكية قديمة تستطيع استخدام قطع غيارها لإصلاح مخزونها من الأسلحة الأمريكية. كما استغلت هذه المنظمات في الحصول على المكونات ذات التقنية العالية مثل أجهزة اختبار الرادار، ومعدات الملاحة، وإلكترونيات الطيران، والألياف البصرية، وأجهزة التحليل بالكمبيوتر، والحاسبات الإلكترونية عالية السرعة، والمفاتيح عالية السرعة، وآلات التصنيع الدقيقة، والمحركات النفاثة، ومحركات الدبابات، وأجهزة الاستشعار عن بعد. كما بذلت جهوداً حثيثة للحصول على أجهزة الكشف الكيماوي والحماية الكيماوية، وتقنية تزويد الطائرات بالوقود في الجو، وتقنية الإنذار المبكر باستخدام الرادار، ومعدات تحويل إلكترونيات الطيران. وبرغم هذا لا يبدو واضحاً هل تمكنت إيران من وضع تلك المعدات قيد الخدمة أم لا؟

جدول رقم (3:11)

اعتماد إيران على الأسلحة الرئيسية التالفة الواردة من الغرب

فرع القوات المسلحة	السلاح		الملاحظات
	النوع	العدد	
القوات البرية	دبابة تشيفتين	100 ـ 150	مهترئة. التصفيح والتسليح غير كافيين والمحرك ضعيف. نظام التحكم في إطلاق النار ونظام التسديد (التنشين) توقف الآن استعمالهما. مشاكل في التبريد.
	دبابة إم ـ 47	100 ـ 150	مهترئة. التصفيح والتسليح غير كافيين والمحرك ضعيف. نظام التحكم في إطلاق النار ونظام التسديد (التنشين) توقف استعمالهما في الوقت الحالي.
	دبابة إم ـ 60	100 ـ 150	مهترئة. التصفيح والتسليح غير كافيين والمحرك ضعيف. نظام التحكم في إطلاق النار ونظام التسديد (التنشين) توقف استعمالهما في الوقت الحالي.
	عربة قتال مدرعة طراز سكوربيون	35 ـ 40	مهترئة. التصفيح والتسليح غير كافيين والمحرك ضعيف.
	مدفع إم ـ 109 ذاتي الحركة عيار 155 ملم	95	مهترئ. نظام التحكم في إطلاق النار قديم جداً. تزايد الأعطال بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار.
	مدفع إم ـ 107 ذاتي الحركة عيار 175 ملم	20	مهترئ. نظام التحكم في إطلاق النار قديم جداً. تزايد الأعطال بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار.

تابع جدول (3:11)

فرع القوات المسلحة	السلاح		الملاحظات
	النوع	العدد	
تابع القوات البرية	مدفع إم-110 ذاتي الحركة عيار 203 ملم	10	مهترئ. نظام التحكم في إطلاق النار توقف استعماله في الوقت الحالي. تزايد الأعطال بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار.
	صاروخ موجه مضاد للدبابات طراز تاو	عدد غير معلوم	مشاكل خطيرة في جودة الصواريخ المتبقية.
	طائرة مروحية هجومية طراز إيه إتش-1 جيه	100	مهترئة. إلكترونيات الطيران ومجموعة الأسلحة قديمة جداً. تزايد الأعطال بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار.
	طائرة مروحية للنقل طراز سي إتش-47	31	مهترئة. إلكترونيات الطيران قديمة جداً. تزايد الأعطال بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار.
	طائرة مروحية طراز بل	100-130	مهترئة. مع تزايد الأعطال بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار.
القوات الجوية	طائرة مقاتلة هجومية طراز إف-4 دي/ إي	55-60	مهترئة. إلكترونيات الطيران قديمة جداً. مشاكل معقدة بسب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار.
	طائرة مقاتلة هجومية طراز إف-5 إي/ إف II	60	مهترئة. إلكترونيات الطيران قديمة جداً. مشاكل معقدة بسب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار.

تابع جدول(3:11)

فرع القوات المسلحة	السلاح		الملاحظات
	النوع	العدد	
تابع القوات الجوية	طائرة إف-5 إيه/ بي	10	مهترئة . إلكترونيات الطيران قديمة جدا . مشاكل معقدة بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار .
	طائرة آر إف-4 إي	8	مهترئة . إلكترونيات الطيران قديمة جداً . مشاكل معقدة بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار .
	طائرة آر إف-5 إي	5-10	مهترئة . إلكترونيات الطيران قديمة جداً . مشاكل خطيرة بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار .
	طائرة إف-14 إيه دبليواكس	60	مهترئة . إلكترونيات الطيران قديمة جداً . مشاكل معقدة بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار . بعض أجهزة الرادار غير صالحة للاستخدام لمسافات طويلة . لا يمكن استخدام صواريخ فينيكس بها .
	طائرة بي-3 إف إم بي إيه	5	مهترئة . إلكترونيات الطيران وأجهزة الاستشعار قديمة جداً . العديد من أجهزة الاستشعار والأسلحة غير صالحة للاستخدام . مشاكل معقدة بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار .
	قذائف موجهة (صواريخ) رئيسية	-	جميع الصواريخ المتبقية من طراز "مافريك" وAim54 وAim9 و Aim7 تجاوزت عمرها الافتراضي منذ زمن بعيد . العديد منها أو أغلبها غير صالح للتشغيل أو لا يعوّل عليه .
	صواريخ أرض-جو طراز هوك مُطوّر	150-170	مهترئة . الإلكترونيات وبرامج الكمبيوتر وبعض نواحي أجهزة الاستشعار قديمة جداً . مشاكل معقدة بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار .

تابع جدول(3:11)

فرع القوات المسلحة	السلاح		الملاحظات
	النوع	العدد	
	صواريخ أرض-جو طراز رابير	30	مهترئة . الإلكترونيات وبرامج الكمبيوتر وبعض نواحي أجهزة الاستشعار قديمة جداً. مشاكل معقدة بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار .
القوات البحرية	مدمرة طراز دامافان	1	مهترئة . مجموعة الأسلحة والإلكترونيات قديمة جداً. أنظمة كثيرة غير صالحة للتشغيل، أو تعاني من خلل بعض أجزائها، بسبب المشاكل المعقدة الناجمة عن نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار .
	مدمرة طراز سامافاند	5	مهترئة . مجموعة الأسلحة والإلكترونيات قديمة جداً. أنظمة كثيرة غير صالحة للتشغيل، أو تعاني من خلل بعض أجزائها، بسبب المشاكل المعقدة الناجمة عن نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار .
	فرقاطات طراز ألفاند	3	مهترئة . مجموعة الأسلحة والإلكترونيات قديمة جداً. أنظمة كثيرة غير صالحة للتشغيل، أو تعاني من خلل بعض أجزائها، بسبب المشاكل المعقدة الناجمة عن نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار .
	فرقاطات طراز باتاندر	2	عتيقة . مشاكل معقدة بسبب نقص عمليات الصيانة وقطع الغيار .
	سفن إنزال طراز هنجمان	4	مهترئة . في حاجة إلى عملية تجديد شاملة .

المصدر : بنى المؤلف تقديراته على أساس عدد المعدات الوارد في **دليل التوازن العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية 1993 ـ 1994 ص 115 ـ 116**. الرجاء ملاحظة أن النص يتضمن فيما بعد تقديرات مختلفة للمعدات. وقد استُخدمت أرقام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في هذا الجدول كله بغرض تجنب تضارب الإحصائيات.

وقد حاولت إيران أيضاً أن تتعامل مع المشاكل التي أوجزها الجدول (3:11) ، وذلك عن طريق "تفكيك" بعض الأسلحة واستخدام أجزائها في تشغيل أسلحة أخرى. ولكنها عجزت - غالباً - عن شراء تركيبات جزئية حيوية، فاضطرت إلى استخدام قطع غيار من موردي العالم الثالث، وهذه إما أن تكون مستهلكة أو متدنية الجودة. وهكذا عجزت إيران لمدة 10 ـ 20 عاماً عن رفع مستوى معظم هذه الأسلحة، أو تحديثها بحيث تقترب بأي شكل من المعايير الغربية. ويلاحظ أن العديد من قطع الغيار الحيوية - للمعدات الواردة من الغرب - لم يعد متوافراً في السوق، إما لتوقف المصنع الأصلي عن إنتاجها، أو لإدخاله تعديلات جوهرية على النظام منذ الستينيات والسبعينيات، بحيث أصبح من الصعب تحديث المعدات بقطع غيار أو ملحقات جديدة. وبرغم استخدام إيران طرقاً مبتكرة لتجاوز تلك الصعوبات، فإن الأثر التراكمي لكل من الحرب الإيرانية ـ العراقية، والثورة، ونقص التدريب الفني المناسب، وتدني المستويات الفنية لبعض عناصر "الحرس الثوري"، كل ذلك أدى إلى خسائر مطردة في المعدات، إلى جانب تقادم واهتراء ما تبقى من أسلحة ومعدات.

وقد أحرزت إدارتا بوش وكلينتون بعض النجاح، في إقناع الدول الأوربية وروسيا وجمهورية الصين الشعبية، بالحد من إرسال شحنات الأسلحة إلى إيران. ومارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا، لتقلل من إرسال شحنات الأسلحة ذات الاستخدام المزدوج، كما انضمت إليها بريطانيا في بذل تلك الجهود. وفي حزيران/ يونيو 1993 أحكمت المجموعة الأوربية رقابتها وبدأت في دراسة إمكانية فرض عقوبات إضافية[38]. وأجبرت هذه الضغوط إيران على خلط معداتها الغربية المتقادمة، بمزيج متعدد من المعدات الواردة من مصادر غير غربية، وأغلبها من نوع رديء ولا يصلح للتشغيل المتبادل مع بعضه البعض. وأدى عدم توحيد المعدات لدى القوات الإيرانية إلى ظهور مشاكل إضافية، في مجالات التدريب وإدارة المعارك والدعم اللوجستي.

الصناعات العسكرية في إيران

تعكف إيران حالياً على إعادة بناء صناعاتها العسكرية وتوسيع نطاقها[39]. وهي تنفق ما يعادل 200 ـ 300 مليون دولار سنوياً تقريباً لتصنيع الأسلحة التقليدية محلياً،

وتنفق مبلغاً مماثلاً - أو ما يزيد عليه - لتصنيع الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل[40] . ووفقاً لما أدلى به " أكبر توركان " الوزير السابق للدفاع وإمداد القوات المسلحة ، أدمجت إيران مصانع القوات النظامية الإيرانية ومصانع الحرس الثوري في نظام واحد لكي تصبح أكثر فعالية ، كما أنها ضاعفت إنتاجها من الأسلحة ثلاث مرات منذ عام 1979 .

وزعمت إيران عام 1993 أن لديها ما لا يقل عن 240 مصنعاً حكومياً للأسلحة ، تخضع لرقابة وزارة الدفاع وإمداد القوات المسلحة ومؤسسة الصناعات الدفاعية وجهاز الحرس الثوري الإسلامي ووزارة جهاد البناء . كما زعمت وجود قرابة 12,000 ورشة تعود ملكيتها للقطاع الخاص . ومنذ تعيين " أكبر توركان " وزيراً للدفاع عام 1989 ، شهد التوجه الرئيسي لهذه المؤسسات وجهود البحث والتطوير تحسناً مطرداً . ويبلغ عدد العاملين بها حوالي 45,000 عامل ، وهناك خطط لتوسيع نطاق عملياتها بحيث يصل عدد العاملين فيها إلى 60,000 عامل خلال السنوات الخمس القادمة .

وقد حصلت إيران مؤخراً على مساعدة من الاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية وجمهورية الصين الشعبية وإسرائيل وباكستان والأرجنتين والبرازيل وتايوان وألمانيا ، من أجل توسيع منشآتها ، التي تشمل بعض المصانع ومعدات التصنيع ذات التقنية المتطورة نسبياً . كما تتمتع إيران بالاكتفاء الذاتي تقريباً في مجالات عديدة للإنتاج الحربي الأقل صعوبة . إذ يمكنها تصنيع بعض الطائرات وقطع الغيار اللازمة للأسلحة المدرعة ، والإلكترونيات الحربية المتطورة نسبياً ، والمركبات المدرعة التي تسير على عجلات ، وأسلحة المدفعية وقطع غيارها ، وذخيرة المدفعية ، وذخيرة الأسلحة الصغيرة ، والصواريخ ذات المدى القصير والطويل ، والأسلحة الصغيرة والأتوماتيكية ومدافع الهاون .

ولكن المسؤولين الإيرانيين يبالغون في مزاعمهم حول القدرات الإنتاجية لتلك المصانع ، إذ يزعمون أنها قادرة على إنتاج أسلحة مثل الدبابات وصواريخ سكود[41] . وعلى سبيل المثال ، زعم علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني - في

الأول من كانون الثاني/ يناير 1995 - أن إيران قد وصلت إلى مرحلة "الاكتفاء الذاتي" في مجال الصناعات الدفاعية، وصرح بقوله :

> حمداً لله، إذ نجد أنفسنا اليوم في وضع حققنا فيه الاكتفاء الذاتي في الصناعات الدفاعية. لقد أثارت هذه القضية مخاوف القوى العظمى وقلقها، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ومما يحمل القوات المسلحة على الشعور بالفخر العظيم، أننا لا نعتمد على الدول الخارجية للحصول على المشتريات العسكرية[42].

علماً أنه لا يمكن لإيران حالياً القيام بعملية الإنتاج على نطاق واسع - ولو لنظام واحد فقط من الأنظمة المتطورة للصواريخ الموجهة أو الأسلحة التقليدية المتقدمة - ما لم تستورد المكونات الأساسية اللازمة لتجميع مثل تلك الأنظمة. وبرغم هذا، قد لا تكون هذه القيود على الدرجة نفسها من الصرامة في المستقبل. وتعطي إيران الأولوية للإنفاق على مصانع الصواريخ طويلة المدى وأسلحة الدمار الشامل، وحصلت على دعم من كوريا الشمالية والصين في مجال تطوير مصانع إنتاج الصواريخ والمدفعية[43]. ويمكن لإيران اكتساب القدرة تدريجياً على تصنيع المزيد من المعدات المتطورة في المستقبل، فقد سعت للحصول على مصانع تجميع الدبابة طراز تي- 72 من روسيا وبولندا، وإذا حصلت على مساعدة فنية خارجية مناسبة، فيمكنها أن تشغل هذه المصانع.

الطبيعة الديمجرافية والطاقة البشرية العسكرية في إيران

تتأثر قدرات إيران العسكرية الحالية تأثراً ملموساً بطبيعتها الديمجرافية، وتعد إيران أكثر دول الخليج كثافة من حيث عدد السكان، إذ يصل تعدادها إلى 66 مليون نسمة تقريباً مع ارتفاع معدل المواليد، الأمر الذي يتيح لها ميزة مستقبلية جوهرية في بناء قواتها المسلحة[44]. ويصل إجمالي عدد الذكور الإيرانيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 عاماً إلى 14,382,000 نسمة تقريباً. وتقدر وكالة الاستخبارات المركزية

(سي آي إيه) أن 8,556,000 نسمة من الذكور لائقون لأداء الخدمة العسكرية، وأن 601,000 نسمة يصلون إلى سن التجنيد كل سنة[45]. وتشير تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى وجود 3,487,000 من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 17 عاماً، بالإضافة إلى 3,026,000 نسمة من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 22 عاماً، و 4,861,000 نسمة من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 23 و 32 عاما[46].

إن المشاكل الاقتصادية، وصعوبة استيراد الأسلحة تقيد - بشكل حاد - قدرة إيران على تحويل قوتها البشرية إلى قوة عسكرية. وفي الوقت نفسه، تتسم قاعدة القوى البشرية في إيران بوجود انقسامات عرقية عميقة الجذور. إذ يشكل الفُرس من هذه التركيبة حوالي 51 ٪، والأذربيجانيون 24 ٪، والأكراد 7 ٪، والجيلاك والمازندران 8 ٪ واللور 2 ٪، والبلوش 2 ٪، والعرب 3 ٪، والتركمانيون 2 ٪، والأعراق الأخرى 1 ٪. والانقسامات الدينية في إيران أقل أهمية من تلك القائمة في العراق، حيث يوجد حوالي 95 ٪ من المسلمين الشيعة، و4 ٪ من المسلمين السُّنّة، إلى جانب 1 ٪ من الزرادشتيين والمسيحيين واليهود والبهائيين[47]. كما تحوي إيران تشكيلة كبيرة من المجموعات اللغوية، حيث يتحدث 58 ٪ فقط من مجموع السكان اللغة الفارسية ولهجاتها، و26 ٪ يتحدثون بإحدى اللهجات التركية، و 9 ٪ يتحدثون اللغة الكردية، بينما يتحدث حوالي 7 ٪ من مجموع السكان 5 لغات أخرى[48]، مما يسبب مشاكل في مجال التدريب العسكري والاتصالات.

وتتفاوت بشدة التقديرات الخاصة بحجم القوة البشرية العسكرية الإجمالية لدى إيران حالياً، إذ يقدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن لدى إيران حالياً حوالي 513,000 فرد في القوات النظامية العاملة المتفرغة، إلى جانب 350,000 فرد يمثلون قوات الاحتياط. كما يقدر المعهد وجود 120,000 فرد في جهاز الحرس الثوري الإسلامي (باسدران إنقلاب)، و90,000 فرد في قوات الباسيج (جيش التعبئة الشعبي)، و 45,000 فرد في قوات الأمن الداخلي، وحوالي 12,000 فرد في مليشيا الحزب الديمقراطي الكردستاني، التي تشرف إيران على تدريبها وتمويلها[49]. وبإضافة

عدد القوات النظامية إلى قوات الحرس الثوري، يصبح لدى إيران قوات عاملة متفرغة تقدر بحوالي 633,000 فرد، ولا يمثل هذا الرقم سوى جزء ضئيل من حجم القوة البشرية في إيران. وهذا الرقم الإجمالي – لحجم القوة البشرية الإيرانية – يقابله 650,000 فرد من القوات العاملة المتفرغة في العراق، و7,200 فرد في البحرين، و14,000 فرد في الكويت، و 36,700 فرد في عمان، و 9,500 فرد في قطر، و101,000 في المملكة العربية السعودية، و58,000 فرد في دولة الإمارات العربية المتحدة[50]. ويظل العراق يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لإيران فيما يتعلق بإجمالي القوة البشرية.

الجيش الإيراني

شهدت القوات البرية الإيرانية تغييرات متواصلة منذ نهاية الحرب الإيرانية ـ العراقية، لذا فمن الصعب تقدير قوتها بدقة[51]. كما أن وحدات الجيش الإيراني والحرس الثوري قد عانت مزيجاً من الآثار المترتبة على الثورة، ومن الحظر الغربي على شحنات الأسلحة، ومن الحرب الإيرانية ـ العراقية. ويضاف إلى هذا، أن الخسائر التي لحقت بالقوات البرية الإيرانية – خلال هذه الحرب – فاقت بمراحل تلك التي لحقت بالقوات الجوية أو البحرية، خاصة أثناء المراحل الأخيرة للحرب. وقد مُنيت إيران بهزائم مروعة للغاية في المعارك البرية التي وقعت عام 1988، لدرجة أنها لم تؤد إلى تفكك بعض عناصر "الحرس الثوري" فحسب، بل وأيضاً إلى تفكك الوحدات الأساسية بالجيش النظامي الإيراني، علاوة على الخسائر الفادحة في الأسلحة والمعدات.

وبينما يظل حجم الخسائر الحقيقية التي منيت بها إيران موضع خلاف، فمن الواضح أن إيران خسرت أكثر من نصف مدرعاتها الصالحة للقتال خلال الفترة من شباط/ فبراير إلى تموز/ يوليو 1988. ويبدو أن العراق كان مصيباً عندما زعم أنه استولى من الجيش الإيراني على قرابة 1,298 دبابة وعربة قتال مدرعة ثقيلة، و155عربة قتال مدرعة أخرى، و 512 ناقلة جنود مدرعة، وكميات ضخمة من قطع المدفعية، و 6,196 مدفع هاون، و8,050 من قواذف آر. بي. جي والمدافع عديمة الارتداد،

و 60,694 بندقية، و 322 مسدساً ، و 501 قطعة من المعدات الهندسية الثقيلة، و6,156 جهاز اتصال، و 16,863 كمامة للوقاية ضد الحرب الكيماوية، و24,257 خوذة[52] . ومعظم المعدات التي وقعت في أيدي العراقيين لا تحمل أي أثر يدل على تلفها أو تآكلها في المعارك، مما يدل على درجة التفكك الذي أصاب القوات البرية الإيرانية في نهاية الحرب الإيرانية ـ العراقية، فالكثير منها تُرك في الميدان، إما بسبب الذعر أو بسبب صعوبات توفير الإمداد والذخيرة.

وبرغم هذا، أعادت إيران بناء بعض تلك القدرات. واستناداً إلى المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وصلت قوة الجيش النظامي الإيراني – عام 1995 – إلى ما يعادل 12 فرقة و 40 لواء متحركاً تقريباً. وشملت تلك التشكيلات 4 فرق مدرعة (فرقتان تتكون كل منهما من 3 ألوية، وفرقتان من 4 ألوية)، بالإضافة إلى 7 فرق مشاة وفرقة للقوات الخاصة مكونة من 4 ألوية. كما يبدو أن لدى إيران – من الألوية المتحركة المستقلة – لواءين على الأقل، وربما ستة ألوية، وقد تتضمن لواءً أو لواءين محمولين جواً، و4 ألوية قوات خاصة، ولواء صواريخ أرض ـ أرض، ولواء لشؤون الإمداد[53] .

ويشعر بضعة خبراء أن لدى إيران عدداً كبيراً من التشكيلات العسكرية الأصغر حجماً، التي تشمل 25 ـ 28 فرقة، وأكثر من 100 "لواء" و "فوج". وتشير هذه التقديرات إلى أن لدى إيران 5 ـ 6 فرق مدرعة، و3 ـ 6 فرق ميكانيكية، و13 ـ 14 فرقة مشاة، وفرقة واحدة للقوات الخاصة تتكون من 4 ألوية. وربما شملت تلك التقديرات تشكيلات قوات الجيش النظامي الإيراني وجهاز الحرس الثوري معاً، وحُسبت بعض التشكيلات فرقاً برغم أنها بحجم ألوية.

وتنتشر القوات الإيرانية حالياً على حدود إيران مع العراق – من شمالها إلى جنوبها – في ثلاثة تشكيلات، كل منها بحجم جيش. ويبدو أن إيران تمكنت من نقل بعض الوحدات بعيداً عن الحدود الجنوبية، منذ أن حشد العراق قواته لمواجهة الخطر المحلي، أي الشيعة في جنوبه والأكراد في شماله. لكن توتر العلاقات بين الحكومة الإيرانية والأكراد أجبر إيران على الاحتفاظ بقوات ضخمة في الشمال الغربي.

ويلاحظ أن كثيراً من المواقع الحيوية لنقط انتشار الجيش وثكناته، مماثلة لما كان سائداً في عهد الشاه، وتتضمن : زاهدان في الجنوب الشرقي، ومشهد وجرجان في الشمال الشرقي، وطهران وقزوين وسراب في المنطقة الشمالية ـ الوسطى، وخرام أباد وأصفهان وشيراز في وسط إيران، وأوريميه ومراغه وسنانداج في الشمال الغربي، وكرمانشاه في وسط غرب إيران، والأهواز وشوشتر في الجنوب الشرقي. ويقع مقر القيادة العامة لسلاح الطيران التابع للجيش في طهران ومشهد وشيراز، بينما يتم تدريب الضباط في أكاديمية طهران العسكرية، وتدريب المشاة والقوات المدرعة في شيراز، وتدريب سلاح الإشارة في تبريز، وتدريب سلاح الصواريخ والطيران في أصفهان[54].

لا توجد تقديرات أكيدة لكمية المعدات التي في حوزة القوات البرية الإيرانية حالياً، كما يتعذر التمييز بين ما لدى الجيش النظامي الإيراني، وما لدى جهاز الحرس الثوري الإسلامي من عتاد. ولكن يبدو أن إيران كان لديها مخزون يقدر بـ 1,245 دبابة في بداية عام 1994، بزيادة حوالي 200 دبابة على ما كان موجوداً عام 1993، وقرابة 320 ـ 380 دبابة زيادة على عام 1992. وتتكون أنواع دبابات القتال الرئيسية لدى إيران من حوالي 300 دبابة طراز إم ـ 47 و إم ـ 60، و 135 دبابة تشيفتين، و150 دبابة طراز تي ـ 62، و 150 دبابة طراز تي ـ 72، و175 ـ 200 دبابة طراز تي ـ 54 وتي ـ 55 ، و260 دبابة طراز تي ـ 59. وقد تكون إيران تسلمت 150 ـ 200 دبابة طراز تي ـ 72، و100 ـ 200 دبابة طراز تي ـ 59 خلال ما تبقى من عام 1994، وبذلك يصل إجمالي مخزون إيران من الدبابات إلى أكثر من 1,500 دبابة. بيد أن بعض الخبراء يقدرون أن عدد الدبابات "الصالحة للتشغيل" والقتال لدى إيران لا يتجاوز 900 ـ 1000 دبابة فقط.

وقد زعمت إيران أنها نجحت في صنع دبابة قتال رئيسية على مستوى عالمي، إذ أعلنت في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1994عن إنفاق مبلغ إجمالي قدره 10 مليارات دولار على القوات المسلحة خلال السنوات الخمس السابقة، وزعمت أنها بدأت – بعد تجارب استغرقت عامين ونصف العام – إنتاج دبابة قتال رئيسية جديدة أطلقت عليها اسم "ذو الفقار". وقد عرضت إيران نموذجاً أولياً لهذه الدبابة في نيسان/ أبريل 1994، وبينما ترى بعض المصادر أن النموذج مشتق من الطراز تي ـ 72، تبين صوره أن

التصميم أقرب إلى طراز إم ـ 48/ إم ـ 60. ولم تظهر حتى الآن أية أدلة تشير إلى قدرة إيران على تصنيع الدروع المتطورة، أو أجهزة التحكم في إطلاق النار، أو المحركات، أو أجهزة التعليق، أو المدافع اللازمة لأي نوع من دبابات القتال الرئيسية المتطورة[55].

ونتيجة لذلك، تعتمد إيران حالياً على ما لديها من النموذج المعد للتصدير من الدبابة تي ـ 72 إم الروسية الصنع، وهي أقرب ما في حوزتها إلى الدبابات المتطورة. وقد أثبت استخدام العراقيين للدبابة تي ـ 72 إم أثناء حرب الخليج الثانية سوء أدائها، إذ تفتقر إلى أجهزة التسديد (التنشين) الحرارية، وأنظمة الرؤية الليلية، وأنظمة التحكم الناري، والدروع المتطورة اللازمة لمنافسة الدبابات الغربية المتطورة مثل طراز إم ـ 1 إيه 2/1 أو تشالنجر لوكليرك أو ليوبارد ـ 2. كما أن لدى إيران حوالي 250 ـ 350 دبابة فقط من طراز تي ـ 72، ويحتمل أن يكون عدد كبير من الدبابات – طراز إم ـ 47 و إم ـ 60 وتشيفتين – غير صالحة للتشغيل.

ويبدو أن العربات الصالحة للتشغيل لدى إيران تقرب من 1,000 ـ 1,250 ناقلة جند مدرعة وعربة قتال مدرعة للمشاة. وقد يتضمن هذا العدد 40 ـ 50 عربة قتال مدرعة طراز سكوربيون واردة من بريطانيا وصالحة للتشغيل، وأكثر من 200 عربة قتال مدرعة طراز بي إم بي، وحوالي 150 ـ 175 ناقلة جند مدرعة طراز إم ـ 113، وعدداً آخر من ناقلات الجند المدرعة الواردة من الغرب، و 500 عربة طراز بي تي آر ـ 50، وبي تي آر ـ 60، وبي تي آر ـ 152. كما أن لدى إيران عدداً غير معروف من الدبابات البريطانية طراز تشيفتين المستخدمة في إقامة الجسور، ومن المتوقع أن تتسلم عدد 100 ـ 150 من عربات القتال المدرعة طراز بي إم بي[56]. ومن الملاحظ أن طراز بي إم بي هو الطراز الوحيد من عربات القتال المدرعة الحديثة الذي تملكه إيران، ويقدر عددها بحوالي 20 ٪ فقط مما لديها من عربات القتال المدرعة الأخرى. وإلى جانب معاناتها من مشاكل تصميمية ملموسة من الداخل أثناء القتال، ومن قدرتها المحدودة على الرؤية في الظلام، فإن التصميم العملي لنظام الدروع سيء وأداؤه ضعيف.

وكان لدى إيران 2,000 ـ 2,500 قطعة من مدفعية الميدان الثقيلة والمتوسطة وراجمات الصواريخ. ويعكس هذا العدد الضخم جهود إيران المستمرة لبناء سلاح

مدفعية قوي، تلك الجهود التي بدأت أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، عندما استخدمت إيران سلاح المدفعية لمساندة قوات المشاة وقوات الحرس الثوري الإسلامي في هجماتها على العراق، إذ اضطرت إيران إلى استخدام المدفعية بدلاً من المدرعات والقوات الجوية.

ويبدو أن مخزون إيران من الأسلحة ذاتية الحركة يشمل حوالي 8 ـ 10 مدافع هاوتزر طراز إم ـ 110 عيار 203 ملم، و 20 مدفعاً طراز إم ـ 107 عيار 175 ملم، بالإضافة إلى 80 ـ 100 مدفع هاوتـــزر طراز إم ـ 109 عيار 155 ملم. وجدير بالذكر أن تلك الأسلحة الواردة من الولايات المتحدة في حالة سيئة للغاية، ولم يتم تحديثها منذ أكثر من 15 سنة، علاوة على افتقارها إلى الأنظمة الحديثة للتحكم الناري وأجهزة الرادار الخاصة بالمدفعية، ولا تمثل في مجملها إلا 10٪ من عتاد سلاح المدفعية الإيراني. وتحاول إيران تعويض افتقارها إلى أسلحة المدفعية الحديثة والقدرة على تحريك قطع المدفعية، باستيراد أنظمة من الصين وكوريا الشمالية لتحل محل الأسلحة الأمريكية ذاتية الحركة. ويبدو أن لدى إيران على الأقل 50 مدفعاً صينياً ذاتي الحركة عيار 122 ملم، و 15 مدفعاً ذاتي الحركة عيار 146 ملم من كوريا الشمالية، وقد يكون لديها عدد أكبر من هذا بكثير. كما قد يكون لديها 20 ـ 30 مدفع هاوتزر روسي الصنع ذاتي الحركة طراز 2 إس 1 عيار 122 ملم.

أما الأسلحة الأمريكية التي استوردتها إيران في عهد الشاه، فيبدو أن إيران تملك منها 20 ـ 25 مدفع هاوتزر مقطوراً طراز إم ـ 115 عيار 203 ملم، و 40 ـ 80 مدفع هاوتزر مقطوراً من طراز إم ـ 59 عيار 155 ملم، و100 ـ 130 مدفع هاوتزر مقطوراً طراز إم ـ 101 عيار 105 ملم. كما يبدو أن لديها 150 ـ 175 مدفع هاوتزر مقطوراً عيار 155 ملم من الطراز النمســاوي جي إتش إن ـ 45 والطراز الفــرنسي إيه إم إكس. وبالنسبة لمدفعية الميدان المقطورة، التي استوردتها إيران من مصادر غير غربية، فتشمل 1,000 ـ 1,500 من المدافع المقطورة عيار 130 ملم طـــراز إم ـ 46 وتي ـ 59، الواردة من كوريا الشمالية والصين والاتحاد السوفيتي، ومدافع هاوتزر طراز دي ـ 30 عيار 122 ملم الواردة من الاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا. كما تشمل مدافع هاوتزر مقطورة طراز إم ـ 1943 عيار 152 ملم من الاتحاد السوفيتي، ومدافع هاوتزر تشيكية متطورة طراز 83 عيار 152 ملم، ومدافع هاوتزر مقطورة

عيار 122 ملم من جمهورية الصين الشعبية، وغيرها من أسلحة مدفعية الميدان المقطورة، الواردة من دول الكتلة السوفيتية السابقة وجمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية[57].

هذا وتملك إيران أكثر من 200 راجمة صواريخ، تتضمن بعض الراجمات من طراز بي إم-24 عيار 240 ملم، والطراز الصيني 63 عيار 107 ملم، وراجمات الصواريخ المقطورة السوفيتية من طراز بي إم-21 عيار 122 ملم. كما تملك إيران صواريخ "أوغاب" و "شاهين" و "نازيت"، وهي صواريخ طويلة المدى وغير موجهة. واشترت إيران أثناء الحرب الإيرانية-العراقية أعداداً كبيرة من مدافع الهاون، للأسباب نفسها التي دفعتها لشراء أعداد كبيرة من أسلحة مدفعية الميدان المقطورة، وبلغ ما بحوزتها عام 1994 حوالي 2,000 قطعة، منها قرابة 1,200 مدفع هاون متوسط وثقيل. وقد قامت إيران بتركيب عدة مئات من مدافع الهاون الثقيلة على العربات المدرعة، التي كانت - في معظمها - عبارة عن ناقلات مدافع هاون أمريكية الصنع طراز إم-106، اشترتها إيران في عهد الشاه.

وبرغم أن مدفعية الميدان المشار إليها تزود إيران بقدرة ضخمة لتركيز النيران على أهداف ثابتة نسبيا، إلا أن استخدام المدفعية المقطورة في عمليات المناورات الحربية الحديثة هو أسلوب عفى عليه الزمن. هذا بالإضافة إلى أن إيران لا تملك إلا قدرا محدودا من أنظمة التحكم في نيران المدفعية وإدارة المعارك، وأنظمة الرادار المضادة لبطاريات مدفعية الخصم، كما تفتقر إلى القدرة على تحديد الأهداف البعيدة لمساندة الأسلحة ذاتية الحركة (برغم حيازتها لبعض الطائرات التي تطير دون طيار). وقد سعت إيران حثيثا، منذ منتصف الثمانينيات، للحصول على المزيد من الأنظمة الحديثة للتحكم الناري وأنظمة التسديد (التنشين)، وإن كانت الكمية التي حصلت عليها - أو استخدمتها - غير معروفة، ومعظم ما لديها من وحدات المدفعية غير فعال، إلا ضد الأهداف الجماعية بطيئة الحركة، التي لا تبعد أكثر من 10-15 كلم، أو في حالة الإغارات المتكررة وتدمير خطوط العدو بالنيران.

ويتعذر تقدير الحجم الحالي للمخزون الإيراني من الأسلحة المضادة للدبابات. ولدى إيران بالتأكيد أسلحة أمريكية من طراز "تاو" و "دراجون"، ويبدو أنها أدخلت

النماذج السوفيتية والآسيوية من طراز إيه تي-2 و إيــه تــي-3 وإيه تي-4 في خدمة قـواتهـا. ولدى إيران أعـداد كبـيرة من القـاذف آر بي جي-7، وراجـمـات الصـواريخ الغربية الصنع عيار 3.5 بوصة.

أما مخزون إيران من الطائرات المروحية فغير مؤكد. ووفقا لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، تحتفظ إيران بمائة طائـــرة مروحية هجومـــية من طـــراز سي كوبرا إيه إتش-1 جيه، بالإضافـــة إلى 31 طائـــرة من طـــراز سي إتش-47 سي، و 100 طائرة من طراز بل-214 إيه، و 20 طائرة من طراز إيه بي-205 إيه، و50 طائرة من طراز إيه بي-206 مخصصة للنقل والمساندة، من إجمالي الطائرات المروحية التي حصلت عليها من الغرب. ويشعر بعض الخبراء أن هذه الأرقام تميل إلى المغالاة في تقدير عـدد الطائرات المروحيـة الهـجومـية، وإلى التقليل من عـدد الطائرات المروحيـة الخاصة بنقل القوات والإمدادات. وإن كانوا يتفقون في معظمهم على انخفاض نسبة الطائرات المروحية الإيرانية الصالحة للتشغيل، فقد لا تزيد على 25٪ من المخزون، كما يتفقون على ضعف قدرة إيران في القيام بطلعات جوية متواصلـة. واستنادا إلى المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، فإن الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، التي بحوزة الجيش، تتضـمن 40 طائرة من طراز سـسنا 185، وسـسنا 310، و أو-2 إيه، وطائرتين من طـــراز إف-27، وطائرتـين طـــراز فالكـون 20، و15 طائـــرة طراز بي سي-16، و5 طائرات طراز سترايك كوماندرز.

قوات الحرس الثوري الإسلامي

يُحاط تنظيم جهاز الحرس الثوري الإسلامي ودوره بكثير من الغموض[58]. وتتفق معظم المصادر على أنه تم تقسيم جهاز الحرس الثوري الإسلامي - عام 1994- إلى أحد عشر تشكيلاً موزعة على الأقاليم، للحفاظ على الأمن الداخلي. وتشير بعض المصادر إلى أن قوات جهاز الحرس قُسِّمت إلى 12-15 "فرقة"، وإن كان عدد أفراد معظم هذه الفرق أقل من مستوى الألوية التابعة للجيش النظامي الإيراني، والقوة النارية للعديد من هذه الفرق أقل من القوة النارية للكتائب القتالية في الغرب. كمـا أن لدى قوات

الحرس حوالي 18 ـ 23 "لواءً مستقلا" ، تتضمن سلاح المدرعات والمشاة والقوات الخاصة وقوات المظلات والدفاع الجوي والمدفعية والصواريخ والمهندسين ووحدات حرس الحدود. ويلاحظ أن عدد أفراد تلك الألوية يعادل عدد أفراد الأفواج والكتائب في القوات النظامية[59] .

وتشعر معظم المصادر أن القوات البرية للحرس الثوري يتم تنظيمها وتدريبها وتجهيزها الآن، لتكون مجرد قوات مشاه وقوات خاصة وقوات لحفظ الأمن الداخلي. وتشير تقارير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن قوات الحرس تضم 2 ـ 4 فرقة مدرعة، لكنها لم تؤكد وجود أية تشكيلات مدرعة أكبر من حجم لواء، كما أن مدرعات تلك الوحدات هي مدرعات خفيفة - إلى حد كبير - قياسا على ألوية المدرعات بالجيش النظامي الإيراني.

هناك بعض الخلافات حول الدور المستقبلي لقوات الحرس وعلاقته بدور الجيش النظامي. ومن الملاحظ أن العناصر المدرعة التابعة لقوات الحرس تتوسع ببطء، كما تشير التقارير إلى أن بعض وحدات الحرس - التي تملك دبابات من طراز تي-54 - تقوم بتحسين مستواها، عبر تزويدها بمحركات دبابة تي- 72، بما فيها من أجهزة تحديد المدى بالليزر، بالإضافة إلى بعض مناورات الأسلحة المشتركة، التي أجرتها مؤخرا وحدات الحرس مع القوات الإيرانية البرية والبحرية[60] . وهذا ما دفع قلة من الخبراء إلى الاعتقاد بأن الدبابات طراز تي-72، وما يشابهها من مدرعات الكتلة الشيوعية السابقة، قد تحولها إيران إلى قوات الحرس، بهدف تنظيم تشكيلات أسلحة ثقيلة، يمكن أن تنافس - بصورة مباشرة - القدرات المتوافرة لدى الجيش النظامي الإيراني.

وتشعر معظم المصادر أن القوات البرية للحرس الثوري ستظل قوات مشاة في معظمها، بدلا من أن يُرفع مستواها لتصبح قوات مدرعة وميكانيكية بالكامل، كما أن معظم الأسلحة الثقيلة الجديدة - التي تقتنيها إيران - تُخصص للجيش النظامي الإيراني. ونظرا للقوة السياسية التي تتمتع بها قوات الحرس فإن اقتصار دورها على حفظ الأمن الداخلي أمر مشكوك فيه، ومن المرجح أنها ستتنافس مع الجيش للحصول على بعض المعدات الثقيلة، لكنه ليس من الواضح أبداً ما إذا كانت ستتحول عن تركيزها الحالي على الأساليب الحربية غير التقليدية والقوات الخفيفة.

هذا وتملك قوات الحرس الثوري الإسلامي - مثلها مثل الجيش الإيراني- أعدادا ضخمة من الأسلحة المضادة للدبابات، بما في ذلك الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات من طراز ات دراجون وتاو وإيه تي-3، وصواريخ عيار 3.5 بوصة، وكذلك قذائف آر بي جي-7. كما تملك حوالي 1,500 مدفع للدفاع الجوي، وأعدادا كبيرة من صواريخ أرض-جو صغيرة الحجم تُحمل على الكتف، وأعدادا متزايدة من صواريخ أرض-جو الخفيفة طراز إتش إن-5. ومخزون إيران من تلك الأسلحة غير مؤكد، ولكن يبدو أنها تستورد صواريخ دفاع جوي قصيرة المدى صينية وروسية الصنع[61]. كما يبدو أن قوات الحرس هي المستعمل الرئيسي لصواريخ أرض-أرض الإيرانية المنصوبة على اليابسة. يضاف إلى هذا، وجود قدرات دفاعية وهجومية - في مجال الحرب الكيماوية - لدى كل من الجيش النظامي الإيراني وقوات الحرس الثوري الإسلامي.

القدرات القتالية للقوات البرية الإيرانية

إن الانفصام بين الجيش النظامي الإيراني وقوات الحرس الثوري، يحول دون تمكُّن إيران من تحويل جميع قواتها البرية إلى وحدات برية موحَّدة، وكاملة العدد والعتاد والتدريب، وقادرة على تنفيذ مناورات مدرعة فعَّالة أو عمليات أسلحة مشتركة. ومع أن المناورات الإيرانية الأخيرة تبدو كجزء من محاولة لعلاج هذا الموقف، إلا أن التقدم الذي تحرزه يبدو محدودا في أحسن أحواله، وهي تهدف عادة إلى إثارة رعب دول الخليج والعراق أكثر من الاهتمام بتحسين مستوى الكفاءة العسكرية.

وحتى إذا توحدت القوات البرية الإيرانية، فمن المرجح أن تتضمن مجموعة معداتها عددا كبيرا من الأنواع والأجيال المختلفة، الأمر الذي يصعب معه مساندتها وصيانتها. وليس هناك من سبيل لتوحيد معدات إيران، كما أن قدرتها على توحيد ذخيرتها وصواريخها ظلت محدودة على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية. ولدى القوات البرية الإيرانية تسعة أنواع من الدبابات، وسبعة أنواع من الصواريخ المضادة

للدبابات، علاوة على تشكيلة واسعة من المعدات الأخرى. كما أن بعض هذه المعدات - خاصة المدرعات والطائرات المروحية الغربية الصنع - محكوم عليها بالتعطل، نظراً لقلة قطع الغيار اللازمة وانعدام الخبرة في صيانتها. أما بالنسبة للمعدات الواردة من الصين وكوريا الشمالية والكتلة السوفيتية السابقة، فعادة ما تكون جاهزيتها القتالية أعلى، وإن كانت - في الغالب - أقل تطوراً وفاعلية.

وربما يكون لدى إيران خطة جيدة التنظيم، لتكوين قوات مدفعية وقوات مدرعة وميكانيكية عصرية موحدة، إلا أنه يظل ينقصها المورّد الموثوق به، أو التمويل اللازم أو كليهما، من أجل تأمين احتياجاتها من المشتريات المتكاملة الشاملة. وقد تمثل مشترياتها من الدبابات طراز تي-72 خطوة في هذا الاتجاه، ولكن يجب أن تحصل على حوالي 1,500-2,000 دبابة من الطراز نفسه للوفاء باحتياجاتها.

وبالمثل، لكي توحِّد إيران عربات المشاة القتالية المدرعة لوحداتها المتطورة، يلزمها 2,000 عربة مدرعة حديثة نسبياً. هذا بالإضافة إلى احتياج إيران لزيادة كبيرة في مخزونها من المدافع ذاتية الحركة، والأسلحة المتطورة المضادة للدبابات، والأسلحة قصيرة المدى للدفاع الجوي، علاوة على رفع كفاءة نظام التدريب اللوجستي والتدريب على المساندة، وذلك لامتلاك القدرة على مواصلة المعارك المدرعة المتحركة والعمليات الهجومية سريعة الحركة.

تواجه إيران تحديات أساسية أخرى في عملية رفع كفاءة قواتها البرية. إذ تفتقر معظم دباباتها إلى الأنظمة الحديثة للتحكم الناري والدروع وأجهزة الرؤية الليلية والحرارية والمدافع والذخيرة، بما يماثل ما لدى الدول المجاورة الأكثر تقدما. كما أنها تملك إمكانيات محدودة لمواصلة المساندة القتالية ونقل قواتها إلى أرض الخصم، وينطبق الأمر ذاته على إمكانيات سحب المعدات المعطلة من ساحة المعركة وإصلاحها. هذا بالإضافة إلى أن إمكانيات إيران محدودة في مجال المعارك الليلية وسرعة تحريك المدفعية والنيران الكثيفة، وتحويلها من جبهة إلى أخرى، وتحديد الأهداف التي تبعد عن المجال البصري. كما أن أجهزة الاتصالات والقيادة والسيطرة قديمة جدا ولا يمكن

الاعتماد عليها . أما مستوى التدريب على الطائرات المروحية ، والعمليات المشتركة مع الطائرات ذات الأجنحة الثابتة ، فيعد محدودا جدا في أحسن أحواله .

ويلزم إدخال تحسينات على كل هذه المجالات ، وليس فقط مجالات بعينها مثل دبابات القتال الرئيسية . وفي الواقع ، يجب تجديد أو تحديث كل معدات القوات البرية التي تملكها إيران ، وذلك لإزالة الآثار المتراكمة لعدة عوامل مجتمعة ؛ تتمثل في حظر السلاح الذي فرضه الغرب عليها ، واهتراء وتلف الكثير من الأسلحة بعد حرب استمرت ثمانية أعوام ، والخسائر الفادحة التي تكبدتها عام 1988 . وتحتاج إيران إلى قذائف متطورة للمدفعية والدبابات ، وإلى طائرات تطير دون طيار ، لتشكل جزءا مكملا للعمليات التي تتم على مستوى الفرقة أو اللواء . كما تحتاج شبكات متحركة ومتطورة قصيرة المدى للدفاع الجوي (SHORADS) ، وصواريخ أرض - جو تُحمل على الكتف ، وناقلات دبابات ، وأجهزة اتصالات مأمونة ، وأجهزة للرؤية الليلية ، وأجهزة تسديد (تنشين) متطورة ، وأنظمة حديثة للتحكم الناري ، ومعدات مجنزرة للمساندة . علاوة على التدريبات المتقدمة وتقنية المحاكاة ، التي ستعود على إيران بفوائد هائلة .

يدرك الجيش النظامي الإيراني ، على نحو شبه مؤكد ، حاجته لهذه المعدات ، فقد تعلم من الحرب الإيرانية - العراقية ، وحرب الخليج الثانية ، عدم جدوى الاعتماد على الكم بدلا من الكيف ، ولذلك سعى لتزويد وحداته الحالية بالمزيد من المدرعات والمدافع ، وتعزيز القوة النارية لعدد مختار من الألوية المستقلة المتخصصة ، وتقوية قدرتها على الحركة ، بالإضافة إلى تزويد فرق المشاة بالمزيد من قطع المدفعية وعربات المشاة القتالية المدرعة . وبالرغم من ذلك ، فقد أظهر التحليل السابق أن القوات البرية الإيرانية لن تحصل على ما يشبه المزيج الكامل من المعدات الحديثة التي تحتاج إليها ، إلا بعد عام 2000 بعدة سنوات .

ومن المرجح أن يمضي وقت أطول قبل أن تتمكن إيران من استخدام مثل تلك المعدات بالكفاءة اللازمة ، إذ يعاني الجيش الإيراني من نقص في عدد الفنيين المدربين والضباط وضباط الصف . ولا تزال إيران في البداية للنهوض بمستوى التدريب

والانضباط الذي كان قائما وقت سقوط الشاه. وبالرغم من بعض المناورات الضخمة التي جرت في الآونة الأخيرة - مثل سلسلة مناورات "الشهيد رسالي دلفاري" و"والفجر" و"النصر" و "الفتح" - فما زالت في بداية التحول من التركيز على الدفاع في العمق ضد الغزو العراقي، إلى قوة مناورة، وإلى تدريب جزء من قواتها بالكفاءة اللازمة للعمليات المشتركة، وعمليات الأسلحة المشتركة الخاطفة، ونقل القوات إلى أرض العدو، وخوض المعارك البرمائية[62]. وتعد مناورة "النصر-4" التي جرت في ربيع 1993 أول مناورة مشتركة تنفذ بين مختلف الأسلحة، وتشمل هجمات برمائية ومحمولة بالطائرات المروحية، ومع أنها لم تترك انطباعاً رائعاً، فستوفر لإيران القدرة على نقل المعركة إلى الساحل المقابل في الخليج. وقد تلتها مناورات أخرى عام 1994، ولكنها لم تكن على المستوى الذي يوضح قدرة إيران على القيام بعمليات أكبر من مجرد الغارات المحدودة، أو مهاجمة الجزر الصغيرة أو المنشآت النفطية في الخليج.

أما مستوى تدريب الضباط المجندين الصغار وضباط الصف فيتراوح من ضعيف إلى متوسط، بينما يُعد تدريب الوحدات متوسطة الحجم وكبيرة الحجم ضعيف المستوى. وتختلف التشكيلات بشدة في حجمها وتكوينها ومعداتها، بالإضافة إلى صعوبة إمدادها ومساندتها. ويعاني كثير من الوحدات من نقص كبير في عدد الأفراد، فبعض الوحدات القتالية ووحدات المساندة لا يتجاوز عدد أفرادها قرابة 65 - 80٪ فقط من العدد اللازم لاكتمال نصابها.

ولا تزال القيادة العسكرية العليا في إيران منقسمة على نفسها، ونظامها اللوجستي مجزأ وغير فعال. وكثير من الوحدات القتالية يعاني من قلة عدد الأفراد، وبعضها لا يستطيع أن يقوم بمهام غير المعارك الدفاعية الثابتة، لافتقاره إلى القوى البشرية والمعدات. كما أن الإسناد اللوجستي والقدرات الهندسية الميدانية وإمكانيات المساندة، كلها محدودة وتعتمد في العمليات المتواصلة على التعزيزات التي يوفرها القطاع المدني.

ولا تزال الوحدات البرية لقوات الحرس الثوري الإسلامي قوةً تعاني من التناقضات، وغالبا ما تتصرف على أساس أنها قوة مستقلة على الساحة السياسية الإيرانية. وقد تحسن مستوى تدريب قوات الحرس، إذ أجرت المزيد من المناورات

واسعة النطاق، مع قوات الجيش والقوات البحرية والجوية، في ظروف أكثر واقعية. تضمَّن بعضها استخدام الصواريخ والتدريب على المعارك البرمائية وفنون الحرب غير التقليدية في الخليج[63]. وتجدر الإشارة إلى أن بعض وحدات الحرس المتميزة قادرة على إنجاز المهام الشاقة للقوات الخاصة، وعمليات الكوماندوز ومهام التسلل والمعارك غير التقليدية، كما تتميز قوات الحرس بقدرة لا يُستهان بها على شن الحروب غير التقليدية والعمليات الإرهابية.

ولكن القوات البرية للحرس الثوري تعاني العديد من مواطن القصور، منها ضعف مستوى التنظيم والتدريب اللازمين لخوض الحروب التقليدية، وتجهيزها بمعدات خفيفة نسبيا، وأيديولوجيتها التي لا تغني عن المعدات المناسبة والانضباط والتوحيد والتنظيم المتماسك. ومن الواضح أن القوات البرية الإيرانية تفتقر إلى القدرة على الاستمرار في شن هجمات مدرعة واسعة النطاق، تصل إلى أعماق أراضي قوة إقليمية جيدة التسليح مثل العراق، كما أنها تعجز عن شن عمليات برمائية كبيرة إذا تصدت لها قوة مثل الولايات المتحدة. ولا تزال إيران في بداية مرحلة اكتسابها للقدرات الهجومية الملموسة، ونقل قواتها إلى أرض العدو، وليست قادرة على أكثر من التورط في حرب أهلية عراقية، أو الزج بقوات في حجم الكتائب لمساندة محاولة انقلابية، في دولة يسهل انتهاك حرمة أراضيها مثل البحرين.

بيد أن المشاكل التي تعاني منها القوات البرية الإيرانية لن تعيقها عن حماية نفسها من العراق الذي أصبح ضعيفا، ومن المحتمل أن تكون قدرة إيران على تنفيذ عمليات دفاعية ناجحة أكبر مما كانت عليه عام 1988. فالقوات الإيرانية موزعة بشكل جيد لمحاربة العراق، وقد يكون بمقدورها الآن القيام ببعض العمليات الهجومية المدرعة المحدودة، في المنطقة الواقعة على الحدود الإيرانية ـ العراقية. وفي ظل تراجع قوة العراق، من المستبعد أن ينجح هجوم عراقي على إيران – ولو بقيادة الحرس الجمهوري – سوى في إحراز بعض المكاسب الأولية المحدودة.

وتستطيع القوات البرية الإيرانية الحالية مساندة الاستيلاء على الجزر والمنشآت البترولية البحرية في الخليج، وسحق أية انتفاضة كردية، بالإضافة إلى لعب دور بارز في المعارك ذات النطاق المحدود، في المناطق الواقعة على حدود إيران الشمالية

والشرقية. كما أن لدى القوات الإيرانية البرية القدرة على التدخل - على مستوى لواء وفرقة - في نزاع مثل الحرب بين أذربيجان وأرمينيا. ويمكنها بسهولة سحق الأكراد الإيرانيين أو أي معارضة داخلية أخرى. وبمقدور القوات البرية الإيرانية - وخاصة قوات الحرس الثوري الإسلامي - أن تلعب دوراً بارزاً في تأمين احتياجات التدريب والتجهيز والمساندة للفدائيين والإرهابيين، في بلاد مثل لبنان والسودان، وربما البوسنة أيضاً، وهي فعلاً تقوم بهذا الدور. كما أن بإمكانها نقل قواتها سراً خارج حدودها، لدعم الحركات الراديكالية والمتطرفة في بلاد أخرى[64].

ولا يمكن استبعاد احتمال أن تقوم إيران بشن هجوم مفاجئ أو مباغت، لمساندة انتفاضة ما ضد أحد الأنظمة الخليجية، تكون نتيجته إحراز نجاح يتجاوز كثيرا حجم القوات الإيرانية المشاركة وكفاءتها. وتملك إيران عددا من الوحدات البرية، يفترض أن تبلي بلاء حسنا في المهام الحربية غير التقليدية، المساندة لأية انتفاضة شعبية. إذ يمكنها نشر قوات بحجم لواء عبر الخليج بسرعة نسبية، إذا أتيحت لها الفرصة لشن هجوم برمائي وجوي، ما لم تبادر أطراف أخرى إلى صده أو مقاومته. وفي مثل هذه الظروف يمكنها أيضاً التدخل في حرب أهلية بالبحرين، أو غيرها من دول الخليج الصغرى.

القوات الجوية الإيرانية

لقد شهدت القوات الجوية الإيرانية عقدا ونصف عقد من الثورة والحرب، وفي الوقت الراهن، لا تزال القوة الميدانية للقوات الجوية الإيرانية صعبة التقدير، مثلها في ذلك مثل القوة الميدانية للقوات البرية الإيرانية[65]. وبينما كانت القوات الجوية الإيرانية - ساعة الإطاحة بالشاه - تضم 85,000 رجل و 447 طائرة مقاتلة، فإنها فقدت قوتها الجوية بشكل تدريجي بين الأعوام 1980 ـ 1988، إذ تكبدت القوات الجوية خسائر كبيرة في الحرب الإيرانية ـ العراقية، كما توقف الموردون الأمريكيون عن التعامل مع إيران منذ زمن طويل. وقد عانت القوات الجوية الإيرانية من نقص المساندة الفنية الأجنبية الفعالة لمدة خمس عشرة سنة، بالإضافة إلى تسريح بعض الطيارين الذين كانوا في الخدمة أيام الشاه، وكثير غيرهم من الضباط والفنيين.

بيد أن القوات الجوية الإيرانية تطورت على نحو ملحوظ منذ عام 1988. ففي أوائل عام 1995، وصل إجمالي عدد أفراد القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي الإيرانية إلى حوالي 15,000 فرد، بالإضافة إلى 12,000 فرد تابعين لقوات الدفاع الجوي المتمركزة في القواعد الأرضية. ويبلغ إجمالي مخزونها من الطائرات المقاتلة 260ـ300 طائرة حربية. وتشير التقديرات الأخيرة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، والتقديرات الأخرى، إلى أن السلاح الجوي الإيراني يضم 18 سربا من الطائرات الحربية، منها 9 أسراب من الطائرات المقاتلة الهجومية، مؤلفة على النحو التالي: 4 أسراب (55 ـ 60 طائرة) طراز إف ـ 4 دي/ إي، و4 أسراب (60 طائرة) طراز إف ـ 5 إي/ إف آي آي، وسرب واحد (27ـ30 طائرة) طراز سوخوي ـ 24. بالإضافة إلى 7 أسراب من طائرات الدفاع الجوي، مؤلفة على النحو التالي: 4 أسراب (60ـ 65 طائرة) إف ـ 14، وسربان (30 ـ 35 طائرة) ميج ـ 29، وسرب واحد (25ـ30 طائرة) إف ـ 7 إم. كما تملك إيران سرب طائرات استطلاع (5ـ10 طائرات) آر إف ـ 5 إي آي آي، و3ـ 8 طائرات آر إف ـ 4 إي، ولديها 5 طائرات استطلاع بحري طراز بي ـ 3 إف وطراز آرسي ـ 130، وغيرها من طائرات التجسس وطائرات الاستطلاع وعدد كبير من طائرات النقل والطائرات المروحية. وعلاوة على ذلك، تملك إيران 20ـ 30 طائرة إف ـ 5 بي وإف ـ 5 إف آي آي، و10 طائرات توكانو، وبعض طائرات التدريب الصينية طراز إف ـ 6 القادرة على المشاركة في القتال[66].

والتنظيم الحالي للقوات الجوية الإيرانية يتيح للعديد من أسرابها أداء المهام الجوية الدفاعية والهجومية على السواء، وإن كان هذا لا ينطبق على طائراتها طراز إف ـ 14 وسوخوي ـ 24. وتملك قوات الحرس الثوري بعض العناصر الجوية أيضا، إذ تتولى تشغيل بعض الطائرات المقاتلة الصينية الصنع، وتولت عرض بعض المقاتلات العراقية – التي ضمتها إيران إلى قواتها – في معرض جوي بطهران. ومن الواضح أن الحرس يعمل على زيادة قدراته الجوية، وإن لم تتضح نوعية تشكيلاته القتالية، وهل ستتنافس هذه التشكيلات مباشرة مع القوات الجوية النظامية.

وتتركز القوات الجوية الإيرانية أساساً في بندر عباس وبوشهر ودزفول ودُشان وطهران (تابه وغاله مرغي ومهرابـاد) وهمدان وأصفهـان وشيراز وتبريز وزاهدان.

وترابط المقاتلات الهجومية في بندر عباس وبوشهر ودزفول ومهراباد وهمدان وتبريز، أما وحدات الدفاع الجوي فتتمركز في دُشان وتابه ومهراباد وشيراز. وتتم التدريبات على الطائرات الاعتراضية في شيراز، التي تعد القاعدة الأساسية لطائرات النقل [67].

هذا، وتظل قضية مستوى القوات وجاهزيتها مسألة جوهرية بالفعل. ففي عام 1994 زعم العميد منصور ساتاري، رئيس أركان القوات الجوية الإيرانية، أن القوات الجوية الإيرانية:

> بلغت مستوى الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات، بما في ذلك تدريب الطيارين، والصواريخ والرادار والدفاع الجوي والصيانة والإصلاح، وتصنيع قطع الغيار وإجراء الإصلاحات الأساسية للمنشآت . . . كما أننا نقوم باستمرار بالأعمال الاستطلاعية فوق المياه الدولية، ونراقب بعيون يقظة تحركات السفن الحربية الأجنبية في تلك المياه . . . وإذا صدر أي تهديد من الأجانب، فسوف نتصدى لهم بكل ما نملك من قوة[68].

ولكن هذه المزاعم تفتقر إلى المصداقية، فالعديد من طائرات إيران الصالحة للتشغيل لا تعمل إلا بطاقة محدودة، وطائراتها القتالية الصالحة للتشغيل - المستوردة من الولايات المتحدة - قد لا تتجاوز نسبة 50 ٪. إلى جانب قلة أسراب الطائرات الصالحة للتشغيل ذات المعدات الأمريكية، التي يمكنها القيام بطلعات جوية متواصلة، بمعدل أكثر من طلعة واحدة لكل طائرة كل ثلاثة أو أربعة أيام، وقد تفتقر بعض الطائرات، الواردة من الولايات المتحدة، إلى الأجهزة الإلكترونية العملياتية، اللازمة لإطلاق صواريخ جو-جو، وأرض-جو على الوجه الصحيح.

وجهود إيران للحصول على قطع غيار الطائرات الأمريكية، لا تزال محدودة النجاح. إذ نجحت في بعض الأحوال، لكنها فشلت في المساعي السرية لشراء ريش مراوح الكمبرسور (الضاغط)، الخاصة بمحركات الطائرة إف-5 من المملكة المتحدة، كما فشلت في شراء طائرات إف-5 [69]. وقد دفعت هذه المشاكل أكبر توركان إلى القول إن:

> معظم معداتنا أمريكية الصنع، مقاتلات نفاثة من طراز إف-4 وإف-5 وإف-14، وطائرات النقل التي نستخدمها أمريكية أيضا؛ سي-130 وبوينج 747 و707. ولدينا أسطول جيد جدا؛ 14 طائرة 707 و12 طائرة 747 و53 طائرة سي-130، وهو يعد كافيا لفترة الثلاثين سنة القادمة، ولدينا 72 طائرة إف-14، ومقاتلات إف-5 للمساندة الوثيقة، ومقاتلات إف-4 للضرب في العمق، وتعد هذه التشكيلة جيدة جدا. كما أن لدينا 750 طائرة مروحية . . . ولسوء الحظ فإن الحصول على قطع الغيار صعب جدا، لأن معظم أسطولنا مكون من معدات أمريكية[70].

هناك بعض الجدل حول العدد الدقيق للطائرات الجديدة التي حصلت عليها إيران، من جمهورية الصين الشعبية ومن الاتحاد السوفيتي السابق ومن المصادر الأخرى. ووفقا لما يقوله كثير من الخبراء، استوردت إيران – في منتصف 1993 – 30 مقاتلة من طراز إف-7 إم من الصين، كجزء من صفقة محتملة تشمل 50 ـ 72 طائرة، لكن إيران لم تتسلم المزيد منها. كما باعت جمهورية الصين الشعبية إلى إيران – مع هذه الطائرات – صواريخ جو-جو طراز بي إل-2 وبي إل- 2 إيه (وهي نسخ صينية من صواريخ سايدويندر)، وطراز بي إل-7 (وهي نسخة صينية من صواريخ ماتراماجيك آر-550).

هذا ويعتقد عدد قليل من الخبراء أن إيران أبرمت صفقات لشراء عدد أكبر من المقاتلات الصينية، وأنها تسلمت أكثر من 50 مقاتلة صينية طراز إف-6، في الفترة من 1987 حتى منتصف 1992، وأصبح لديها قيد الخدمة قرابة 70 طائرة صينية طراز إف-7 بحلول منتصف 1994. وبغض النظر عن مدى صحة أيٍّ من التقديرين، فإن شراء المقاتلات من طراز إف-7 إم لن يؤثر كثيرا على التوازن الإقليمي، فهي نسخة هامشية من الميج-21، وأداؤها في الهجوم الأرضي ضعيف، وقدرتها القتالية جو-جو محدودة في مواجهة المقاتلات المتطورة جداً، التي يمتلكها أي من خصوم إيران المحتملين، بالإضافة إلى صعوبة تحسين مستواها وصيانتها[71]. لكن هناك تقارير، قد تكون أكثر أهمية، تفيد بأن إيران تعتزم إبرام صفقات لشراء كميات كبيرة من المقاتلة إف-8 التي تفوق إف-7 بمراحل، ومن الطائرات قاذفة القنابل من طراز جيان هونج 7[72].

وكانت روسيا، ولا تزال، أهم مصدر يمكن لإيران أن تحصل منه على طائرات جديدة. فالطائرات ميج ـ 29 وسوخوي ـ 24 التي استوردتها إيران حديثا، تفوق في جودتها ما حصلت عليه من الصين. وربما أبرمت إيران اتفاقيات لإمدادها بـ 50 طائرة ميج ـ 29، و36 طائرة سوخوي ـ 24 ومعدات المساندة اللازمة[73]. ويمكن أن يؤدي نجاح هذه الصفقات إلى تحسين قدرات إيران بدرجة كبيرة.

وتنتمي طائرات ميج ـ 29 الموجودة لدى إيران إلى طراز ميج 29 ـ إيه أو ميج ـ 29 بي. وقد صممت تلك الطائرات لإحراز التفوق الجوي في المناطق الأمامية وأداء مهام الحراسة، والمشاركة ضمن المعارك الجوية في عمق الأجواء المعادية. ويعد أداء تلك الطائرات في الطيران ممتازاً، وكذلك مميزاتها في الجو، وتكاد تعادل أفضل الطائرات المقاتلة في الغرب[74]. وهي مجهزة بإلكترونيات طيران وأسلحة حديثة نسبياً، إلى جانب رادار متطور عالي الأداء من طراز "بلس ـ دوبلر"، يتمتع بالقدرة على الرؤية السفلية/ التصويب السفلي، بحيث يمكنه أن يكتشف الهدف على مدى 130 كيلومتراً (70 ميلاً بحرياً) حتى إذا كان سطح الهدف (2 م^2)، وأن يتعقبه على مسافة 70 كيلو متراً (38 ميلاً بحرياً).

كما أن ميج ـ 29 مزودة بالقدرة على التعقب – أثناء المسح بالرادار – على مدى 80 كيلومتراً (44 ميلاً بحرياً) ضد هدف مساحته 5 أمتار مربعة، وهي مصممة للعمل أثناء عدم تشغيل الرادار أو تحويله على وضع مكافئ (أي عدم بث إشعاع راداري برغم تشغيل الجهاز)، وذلك عند تعرض الطائرة لقصف من الأرض[75]. وبها نظام للتعقب والبحث يعمل بالأشعة تحت الحمراء، ويحتوي هذا النظام على جهاز لتحديد المدى يعمل بالليزر، وجهاز للتصويب مركب على سقف مقصورة الطيار، إلى جانب نظام إلكتروني داخلي للتشويش، وجهاز لاستقبال الإنذار من الرادارات طراز إس بي أو ـ 15، كما أنها مزودة بنظام متطور للملاحة بالقصور الذاتي، وجهاز متطور من طراز Odds Rod لتمييز الطائرات المعادية عن الصديقة. ويصل مدى نظام التعقب والبحث بالأشعة تحت الحمراء إلى 15 كيلو متراً (8.2 ميل بحري) في مواجهة هدف بحجم طائرة إف ـ 16. ويبلغ أقصى مدى لزاوية شعاع الليزر 14 كيلو متراً (7.7 ميل بحري)، ومدى التشغيل العادي 8 كيلو مترات (4.4 ميل بحري).

وبمقدور ميج ـ 29 حمل ما يصل إلى 6 صواريخ جو ـ جو، ومدفع عيار 30 ملم، وتشكيلة كبيرة من القنابل، وصواريخ جو ـ أرض عيار 57 ملم و 84 ملم و240 ملم. وتتضمن الحمولة العادية للمعركة الجوية 250 طلقة من ذخائر المدافع عيار 30 ملم، و 335 جالوناً من الوقود الخارجي، و4 صواريخ موجهة بالأشعة تحت الحمراء طراز إيه إيه ـ 8 أفيد، وصاروخي جو ـ جو متوسطي المدى موجهين بالرادار طراز إيه إيه ـ 10 ألامو. ومن المحتمل أن تكون إيران قد حصلت على صواريخ جو ـ جو من روسيا طراز آرتشر إيه إيه ـ 8 ، وإيه إيه ـ 10، و إيه إيه ـ 11.

لكن ميج ـ 29 بها عدد من مشاكل التصميم، لأن هيكل مقصورة الطيار – مع ارتفاع أعتابها – يقلل من الرؤية، ولوحة التشغيل مليئة بالتفاصيل الصغيرة، وتستخدم أقراصاً ومؤشرات عتيقة مثل طراز إف ـ 4، ولوحة عرض المعلومات لا تعمل إلا على الزاوية المتوسطة فقط، والتحكم بالأنظمة لا يتم إلا يدوياً وبشكل غير كامل. كما أن شاشة العرض – التي تعمل بأنبوب الأشعة الكاثودية – ذات طراز قديم، ومقصورة الطيار ضيقة، وجهاز التصويب المركب على سقف المقصورة يسمح للطيار بتحريك الرادار، والبحث والتعقب بالأشعة تحت الحمراء، مع استخدام لوحة العرض العليا في وقت واحد، من أجل عمليات الاعتراض والهجمات المستترة باستخدام التعقب الجانبي للهدف. وكمبيوتر الأسلحة وبرامجه التي تساند جميع العمليات القتالية متخلفة عن تلك المستخدمة في مقاتلات مثل إف ـ 15 سي بعدة أجيال[76]. وهذا ما يثير الشك في قدرة الطيارين – حتى المدربين جيداً على قيادة ميج ـ 29 – على خوض المعارك الجوية بنفس كفاءة الطيارين المدربين جيداً على قيادة إف ـ 16 سي/ دي، أو إف ـ 15 سي، أو إف/ إيه ـ 18 دي، أو ميراج 2000، سواء في الاشتباكات التي تستخدم الصواريخ طويلة المدى، أو التي تتجاوز مدى الرؤية، أو في أي شكل من أشكال المعارك التي لا يتمتع فيها إلا الطرف الآخر بمساندة طائرات من نوع إواكس.

والطائرة سوخوي ـ 24 طائرة هجومية ذات أجنحة متحركة ومقعدين، ويعادل وزنها تقريباً وزن الطائرة إف ـ 111، مع أن حملها الدفعي Thrust Loading يعادل ضعفي الحمل الدفعي تقريباً لدى إف ـ 111، وتزيد حمولة جناحها بحوالي الثلث

تقريبا. وبمقدور سوخوي-24 نقل حمولة تصل إلى 25,000 رطل، إلى جانب قيامها بمهام ضمن دائرة نصف قطرها 1,300 كيلو متر وهي تحمل 6,600 رطل من الوقود. وفي حالة تحميلها بالحمولة القتالية المعتادة وهي 8,818 رطل (4,000 كيلو جرام) يصل نصف قطر مداها إلى حوالي 790 كيلو متراً في التحليق المنخفض-المنخفض-المنخفض (الانطلاق على ارتفاع منخفض، ثم مهاجمة الهدف على ارتفاع منخفض، ثم التخلص والعودة على ارتفاع منخفض)، وإلى 1,600 كيلو متر في التحليق المنخفض-المرتفع-المنخفض. وإذا زُودت الطائرة سوخوي-24 بخزانات وقود لزيادة مداها، أو زُودت بالوقود جواً بواسطة طائرة مثل إف-14، فسوف تتمكن من الوصول فعلياً إلى أي هدف في العراق و الخليج العربي[77].

ولا يُعرف أي طراز من طائرة سوخوي-24 تسلمته إيران، ومن المرجح أن يكون طراز سوخوي-24 دي، المزود بجهاز استقبال متطور للإنذار الراداري، ومجموعة أجهزة مطورة من المعدات الحربية الإلكترونية، ورادار محسّن لتجنب التضاريس الأرضية، ونظام اتصالات بالأقمار الصناعية، ومسبار للتزود بالوقود جواً، إلى جانب القدرة على إطلاق القنابل والصواريخ الموجهة بالرادار والليزر والوسائل الكهربائية-البصرية[78].

وتعد طائرة سوخوي-24 دي منصة ممتازة لإطلاق صواريخ جو-أرض والأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية. ويمكن لها أن تحمل الأنواع التالية من صواريخ جو-أرض: ثلاثة صواريخ موجهة لاسلكياً طراز إيه إس-7 كري (مداها 5 كيلو مترات) وصاروخاً واحداً مضاداً للإشعاعات طراز إيه إس-9 كيل مزوداً بتوجيه راداري سالب ومفجر راداري موجب (مداه 90 كيلو متراً)، إلى جانب ثلاثة صواريخ موجهة توجيهاً سلبياً بالليزر طراز إيه إس-10 كارين مزودة بمفجر ليزر نشط (على مدى 10 كيلو مترات)، وثلاثة صواريخ مضادة للإشعاعات طراز إيه إس-11 كيتلر مزودة بتوجيه راداري سالب ومفجر راداري موجب (على مدى 50 كيلومتراً)، وثلاثة صواريخ مضادة للإشعاعات طراز إيه إس-12 كيجلر مزودة بتوجيه راداري سالب ومفجر راداري موجب (على مدى 35 كيلو متراً)، وثلاثة صواريخ

كينج بوست إيه إس ـ 13 ، وثلاثة صواريخ موجهة بالليزر توجيهاً شبه موجب طراز إيه إس ـ 14 كيدج مزودة بمفجر ليزر موجب (على مدى 12 كيلو متراً). وعلاوة على ذلك ، يمكن لهذه الطائرة حمل قنابل تدمير وقنابل زمنية وقنابل عنقودية وقنابل وقود جوي وقنابل كيماوية. ويعتقد بعض الخبراء أن روسيا زودت إيران بصواريخ جو ـ أرض طراز إيه إس ـ 10 وإيه إس ـ 11 وإيه إس ـ 12 ، وربما إيه إس 14/ إيه إس ـ 16 .

جدير بالذكر أن شراء إيران للطائرات السوفيتية ينطوي على فائدة إضافية كبرى ، هي تمكين القوات الجوية الإيرانية من استخدام بعض الطائرات العراقية التي فرّت إلى إيران خلال حرب الخليج الثانية. وتثار بعض الأسئلة حول العدد الصحيح لتلك الطائرات والعدد الصالح منها للطيران. إذ تقدرها بعض التقارير بـ 106 طائرات حربية ، بينما زعم العراق رسميا أن العدد الإجمالي هو 139 طائرة. وقد توصلت إلى تقدير خاص بناء على الأحاديث التي أجريتها مع مختلف الخبراء ، ألا وهو : 24 طائرة ميراج إف ـ 1 ، و22 طائرة سوخوي ـ 24 ، و40 طائرة سوخوي ـ 22 ، و4 طائرات سوخوي ـ 17/ 20 ، و7 طائرات سوخوي ـ 25 ، و4 طائرات ميج ـ 29 ، و7طائرات ميج ـ 23 إل ، و4 طائرات ميج ـ 23 بي إن ، وطائرة ميج ـ 23 يو بي ، وطائرة واحدة من طراز عدنان. وبهذا يصل العدد الإجمالي إلى 112 طائرة حربية ، وهو العدد الإجمالي الذي يشير إليه عادة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. ويصل العدد الإجمالي لطائرات النقل والمساندة إلى 31 طائرة ، وهي عبارة عن : طائرتين من طراز بي ـ 747 وواحدة بي ـ 707 وواحدة بي ـ 727 وطائرتي بي ـ 737 و14 طائرة آي إل ـ 76 ، وطائرتي داسو فالكون 20 ، و3 طائرات داسو فالكون 50 ، وواحدة جيت ستار لوكهيد ، وواحدة إيه ـ 300 ، و5 طائرات إيه ـ 310 . وبهذا يصل المجموع الكلي إلى 143 طائرة[79] .

وقد بدأت إيران بالفعل في استخدام الطائرات العراقية ميج ـ 29 وسوخوي ـ 24 . وهي بسبيلها إلى إدماج كل الطائرات العراقية الصالحة للطيران من طراز ميج ـ 29 ، وسوخوي ـ 24 ، وربما سوخوي ـ 20 / سوخوي ـ 22 ضمن هيكل القوات الجوية الإيرانية. وقد يعني هذا حصول إيران على 90 طائرة حربية إضافية ، إذا تمكنت من

الحصول على المساندة المناسبة من روسيا. ومن المحتمل أن تعجز إيران عن تشغيل الميراج العراقية إف ـ 1 بالكفاءة المطلوبة، بدون الحصول على مساعدة فنية من فرنسا، الأمر الذي يبدو مستبعدا جداً في الوقت الحالي. ونظراً لانخفاض كفاءة الطائرات العراقية ميج ـ 23 (8 ـ 12 طائرة)، فقد تعزف إيران عن تحمل نفقات التدريب والعبء اللوجستي الناتج عن إضافة هذا النوع من الطائرات إلى مخزونها. بينما تعد الطائرات السبع من طراز سوخوي ـ 25 بديلا أكثر جاذبية، لأنها مجهزة بمعدات خاصة لمهام المساندة الجوية الوثيقة، وإن كان تشغيل قوة من 7 طائرات فقط يعد أمراً باهظ التكاليف بالنسبة لإيران.

كما وردت تقارير تفيد بأن إيران أجرت محادثات لشراء قاذفات القنابل تي يو ـ 22 إم (تي يو ـ 26) من روسيا ودول أخرى من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وكذلك طائرات المساندة الوثيقة سوخوي ـ 25 ومقاتلات ميج ـ 31 والطائرات الهجومية سوخوي ـ 27. ويبدو أن التقارير الواردة بشأن محاولات شراء تي يو ـ 22 إم صحيحة، وكذلك سعيها لشراء 10 ـ 15 من تلك القاذفات، وإن لم تتضح تماماً التشكيلة التي كانت تتطلع للحصول عليها. وبعكس قاذفات القنابل الروسية المتقادمة من طراز تي يو ـ 16 وتي يو ـ 22، أو الصينية من طراز إتش ـ 5 وإتش ـ 6، التي تعد أقدم من الطراز سالف الذكر، فإن طائرة تي يو ـ 22 إم قاذفة قنابل حديثة الطراز، يصل مداها الأقصى إلى 2,500 ميل تقريبا، ومعدل حمولتها جيد، ومزودة بأجهزة إلكترونية تفي بالغرض، ويُعد أداؤها في الطيران المنخفض معقولا. ويؤدي بيع أي عدد من هذه الطائرات الروسية إلى تحسين قدرات إيران الهجومية على نحو ملموس.

وتعد إمكانيات إيران في مجال الجسور الجوية متوسطة بالنسبة لقوة إقليمية. وتتضمن معدات النقل الجوي سربا واحدا للوقود/ النقل يضم 4 طائرات بي ـ 707، و5 أسراب للنقل تضم 9 طائرات بي ـ 747 إف، و11 طائرة بي ـ 707، وطائرة واحدة بي ـ727، و20 طائرة سي ـ 130 إي/ إتش، و3 طائرات

كـومـاندر 690، و15 طـائرة إف ـ 27، و5 طائرات فـالكون 20 إيه. بينمـا يتـألف أسطـول طائراتهـا المروحيـة من طائرتـي إيه بي ـ 206 إيه، و39 طائرة بل 214 سي، و5 طائرات للنقل طراز سي إتش ـ 47.

يتضح من واردات إيران أنها تسعى للحصول على مقاتلات متطورة للدفاع الجوي، ومقاتلات هجومية طويلة المدى، بالإضافة إلى إعادة بناء قوة جوية متطورة تكنولوجياً، وقادرة على توفير كلٍّ من الدفـاع الجوي الفعّال وإمكانية الضرب في أعمـاق العراق ودول الخليج وأية قوة أخرى مجاورة. وإذا تمكنت إيران من استيراد عدد إضـافي من هذه الطائرات المتطورة، يقدر بحوالي 50 ـ 100 طائرة، فقد يمكنها بحلول عـام 2000 أن تصبح شبه متكافئة مع القوات الجوية العراقية، وذلك إذا ما استمر الحظر المفروض على جميع شحنات الطائرات وقطع الغيار والعتاد الجوي إلى العراق. وعموماً فهناك احتمال ضئيل بأن تتمكن إيران من المحافظة على صلاحية طائراتها الأمريكية الصنع، لفترة طويلة بعد نهاية التسعينيات. كما قد تواجه صعوبة في التحول إلى المقاتلات الروسية بالسرعة الكافية لتعويض افتقادها للأنواع الأمريكية[80].

على أية حال، لا توجد أدلة كافية على قدرة إيران – في الوقت الحالي – على تحقيق معدل عال للطلعات الجوية، لأكثر من ثلث إلى نصف طائراتها القتالية الحالية، ولمدة تتجاوز بضعة أيام، حتى مع الطائرات الروسية الصنع. وعلى العموم، لا يزال تنظيم القوات الجوية الإيرانية يعتمد على مبدأ القتال على مستوى الأسراب، ولا توجد أية علامات على تنظيمها كقوة جوية موحدة قادرة على خوض المعارك بكفاءة، باستخدام الأعداد الكبيرة والتكنولوجيا بفعالية في مهام الدفاع الجوي، أو المساندة الجوية الوثيقة، أو تدمير خطوط العدو. كما تفتقر إيران إلى التدريب وأجهزة الاستشعار اللازمة، لاكتساب القدرة على التنافس مع الغرب في التعامل مع الأهداف من مسافات بعيدة، كما تفتقر إلى مرافق التدريب المتطورة القادرة على إكسابها هذه القدرة.

وتحتاج إيران إلى تحسين مستوى التدريب والتكنولوجيا في عدد كبير من المجالات الأخرى، حتى في حالة حصولها على مزيد من طائـرات ميج ـ 29، وسوخوي ـ 24، وسوخوي ـ 27، وسوخـوي ـ 25، وميج ـ 31. ومن هذه الاحتيـاجات الحصول

على أحد أنظمة الإنذار والسيطرة الجوية المحمولة جواً (إواكس)، وصواريخ جو ـ جو حديثة لاستبدال العتاد الأمريكي، والحصول على الطائرات الحديثة التي تطير دون طيار، والمعدات المتطورة للتشويش الإلكتروني، وتكنولوجيا تزويد الطائرات بالوقود جواً. كما تحتاج إيران إلى المساندة في عمليات الإصلاح والتجديد للطائـــرات العراقية التي استولت عليها، وإصلاح طائراتها من طراز إف ـ 4 وتحسينها، وتزويد طائراتها من طراز إف ـ 14 بالإجهزة التي تمكنها من القتال جواً فيما وراء المدى البصري. ويتحتم على إيران أن تجد وسيلة لدمج طائراتها المقاتلة بنظام فعّال للتحكم الجوي والإنذار، بهدف "الربط" بين عملياتها الجوية وبين عمليات نظام دفاعها الجوي المقام على الأرض، مع تجنب القيود الكثيرة الخاصة بخوض المعارك، والتي تنشأ من الإفراط في الاعتماد على التحكم الأرضي، خلال عمليات التصدي للطائرات المهاجمة.

وتحتـــاج إيـــران إلـــى تجديـد طائراتهـــا مـــن طـراز آر إف ـ 4 إي، وطـــراز آر سي ـ 130 إي/ إتش ورفع مستواها، أو إلى اقتناء طائرات حديثة للاستطلاع والتجسس. كذلك عليها العمل مع الجيش لتجديد وتحسين أجهزة الاستشعار، والأسلحة الخاصة بالطائرات المروحية الهجوميـــة من طـراز إيه بي ـ 206 بي، وإيه إتش ـ 1 جيه، وتجديد ما في حوزتها من طائرات مروحية مخصصة للنقل. هذا بالإضافة لاحتياجها إلى قطع الغيار ونظم المساندة والتدريب، من أجل تحقيق تحسن كبير في معدلات الطلعات الجوية، والقدرة على مواصلة القيام بها. وينبغي عليها إنشاء بعض القواعد الجوية الإضافية لتوزيع الطائرات، بهدف تخفيض درجة تعرضها للمخاطر.

كما يتحتم على إيران، في المستقبل القريب، اتخاذ قرار واضح للاختيار بين محاولة الاحتفاظ بقوات جوية متعددة المصادر، وبين توحيد أنواع طائراتها من خلال الاكتفاء باستخدام الطائرات الروسية. لأن استمرار الاعتماد على الطائرات الأمريكية المتقادمة ينطوي على مخاطر واضحة، حيث لا تبدو في الأفق بوادر على استعداد الولايات المتحدة لتقليص قيودها المفروضة على بيع قطع الغيار والمعدات الجديدة إلى إيران. ولكن القوات الجوية الإيرانية يمكن أن تصبح على درجة معقولة من الكفـــاءة، إذا

اعتمدت على طائرات هجومية روسية مثل سوخوي-24 وسوخوي-27، وطائرات للمساندة الوثيقة مثل سوخوي-25 والقاذفات تي يو-22 إم، والصواريخ الروسية المتطورة جو-أرض مثل إيه إس-9، وإيه إس-10، وإيه إس-14، وطائرات الدفاع الجوي من طراز ميج-29، وميج-31، وصواريخ جو-جو مثل إيه إيه-8، وإيه إيه-10، وإيه إيه-11. إلا أن تشكيل قوة جوية كهذه سوف يستغرق من 5 - 8 سنوات، ويتطلب تكاليف باهظة، كما يضع إيران أمام احتمال ظهور مشاكل جديدة بخصوص الإمدادات من روسيا، التي عجزت حتى الآن عن تزويد أية دولة من دول العالم الثالث بالتدريبات المتطورة الفعالة على المعارك والغارات الجوية، والمعدات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى التدريب والمساندة الفنية اللازمين لإتقان خوض المعارك كقوة جوية حديثة مترابطة.

في الوقت الراهن، تجمع القوات الجوية الإيرانية بين مزيج من نقاط القوة والضعف، وهو ما يجعل قدرتها على خوض الحروب تتأرجح بين القدرة المحدودة والمتوسطة، وإن كان لا يمكن تجاهل هذه القدرة أبدا. ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية، عكفت إيران على تحسين التدريب على المناورات والمعارك الجوية، بالإضافة إلى إجراء مناورات للعمليات المشتركة مع القوات البرية والقوات البحرية، وقوات الدفاع الجوي المتمركزة في القواعد الأرضية. وأصبح يمكنها الآن شن هجمات جوية محدودة النطاق على كل جيرانها، واستخدام الأسلحة المزودة بأجهزة توجيه دقيقة، والأسلحة الكيماوية، وربما الأسلحة البيولوجية أيضا.

وتستطيع القوات الجوية الإيرانية شن الهجمات على المستودعات أو القواعد العسكرية المهمة، والمعسكرات الكردية المعادية، وقواعد "مجاهدين خلق". كما يمكنها شن هجمات على السفن في الخليج، ومساعدة القوات البحرية في عمليات محدودة النطاق في الخليج، ما لم تتصد لها الولايات المتحدة أو المملكة العربية السعودية. كما أن بمقدورها مساعدة القوات البرية الإيرانية في أية معارك جديدة مع العراق. وقد لا يكون بمقدورها إحراز تفوق جوي فوق منطقة الحدود الإيرانية، لكن يمكنها الدفاع عن الأراضي الإيرانية بكفاءة تفوق كثيرا ما كانت عليه أثناء الحرب الإيرانية-العراقية.

تُعد القوات الجوية الإيرانية قوية بما فيه الكفاية لردع الضربات الهجومية التي تشنها أية قوات جوية في الخليج ، باستثناء القوات الجوية السعودية . وهي قادرة على اختراق المجال الجوي لكل دول الخليج ، فيما عدا المملكة العربية السعودية ، على الأقل في نطاق الهجمات المختارة من نوع "اضرب واهرب" . ومن المحتمل أن تتمكن من تنفيذ هجوم فجائي ناجح واحد - على الأقل - على أحد الأهداف السعودية ، قبل أن تتمكن القوات الجوية السعودية من استنفار دفاعاتها الجوية بالكامل . أما إذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية مساندة دول الخليج على نحو فعال ، فسوف تفقد القوات الجوية الإيرانية هذه القدرة ، وسوف تستمر إيران في التخلف عن معدل التطور المحقق في السعودية . ولا أمل لإيران ، في المستقبل المنظور أو على المدى المتوسط ، في تحدي قوة مشتركة من القوات الجوية الأمريكية والبريطانية والسعودية .

وفي حالة حدوث انقلاب أو غيره من التغيرات في الأوضاع السياسية ، يمكن للقوات الجوية الإيرانية الانتشار بسرعة ، واللجوء إلى قاعدة جوية صديقة في إحدى دول الخليج . وإن كانت ستحتاج إلى عدة أسابيع لكي تتمكن من نشر قدر كاف من المعدات المساندة والإمدادات اللازمة ، لمساندة عمليات تتجاوز حجم السرب ، من مثل هذه القاعدة . وبينما لا تستطيع القوات الجوية الإيرانية مجاراة القوات الجوية التركية أو الباكستانية ، فقد يمكنها تولي مهمات المساندة القتالية والمهمات الهجومية ، فوق أراضي أذربيجان أو غيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة ، القريبة من الحدود الإيرانية ، على أن تكون مثل هذه العمليات في حجم السرب ، وذات معدل منخفض للطلعات الجوية . وعموماً فإن لدى إيران - على الأقل - بعض الإمكانيات .

قوات الدفاع الجوي الإيرانية المتمركزة في القواعد الأرضية

تلعب قوات الدفاع الجوي الإيرانية المتمركزة في القواعد الأرضية دوراً حاسما ، في بلورة الاستعداد الإيراني لتحمل المخاطر ، واستخدام القوات العسكرية التقليدية(81) . وما دامت إيران عرضة للهجمات الجوية ، من النوع الذي شنته قوات التحالف الدولي ضد العراق - خلال عملية عاصفة الصحراء - فمن المرجح أن تظل متحفظة في ركوب

المخاطر. ومع ذلك، يتوقف الكثير على كيفية تصور إيران لمدى ضعفها أمام الهجمات الجوية، والخسائر التي يمكن أن تلحقها بالطائرات المهاجمة. وقدرة إيران على تطوير طائراتها المقاتلة تساعد على بلورة جانب من هذا التصور، لكن إيران لا تتوقع الحصول في المدى القريب على منصة دفاعية محمولة جواً، مماثلة لنظام الإنذار والسيطرة الجوية المحمول جواً، المركب على طائرة إي-3 (إواكس) الموجودة لدى القوات الجوية السعودية والأمريكية، كما أنها لا تتوقع مضاهاة دول الغرب في قدرات الحرب الإلكترونية المحمولة جواً. ولذلك فإن نجاح إيران في تطوير دفاعاتها الجوية - المتمركزة على الأرض - قد يوازي في أهميته حصولها على الطائرات، من حيث تأثيره في استعدادها لتحمل المخاطر العسكرية.

يبدو أن إيران خصصت، أوائل عام 1995، حوالي 12000 رجل لمهام الدفاع الجوي في القواعد الأرضية، منهم 4000-6000 من الجنود النظاميين و5000-8000 من قوات الحرس الثوري الإسلامي. ومن المستحيل التمييز بوضوح بين ما تملكه القوات الجوية النظامية من أسلحة الدفاع الجوي الحيوية وما تملكه قوات الحرس الثوري منها، لكن يبدو أن القوات الجوية تولت تشغيل معظم الأنظمة الرئيسية لصواريخ أرض-جو، التي قد يبلغ مجموعها 30 وحدة لإطلاق صواريخ هوك المطورة (أكثر من 150 قاذفة)، و50-55 قاذفة صواريخ من طراز إس إيه-2 وإتش كيو-23 (سي إس إيه-1)، وهي نسخة صينية معادلة للطراز إس إيه-2، وكذلك 25 قاذفة صواريخ من طراز إس إيه-6، علاوة على ثلاث وحدات بعيدة المدى سوفيتية الصنع من طراز إس إيه-5، تضم 10- 15 قاذفة صواريخ تكفي لستة مواقع.

ويضم مخزون إيران من أسلحة الدفاع الجوي الخفيفة 30 وحدة لإطلاق صواريخ رابير موزعة على 5 أسراب، و5-10 قاذفات صواريخ صينية من طراز إف إم-80، و10 - 15 وحدة لإطلاق صواريخ تايجركات، وعدداً قليلا من آربي إس-70. كما يشتمل على أعداد كبيرة من الصواريخ التي تحمل على الكتف طراز إس إيه-7،

وإتش إن ـ 5، وإس إيه ـ 14، وربما إس إيه ـ 16، علاوة على حوالي 2000 مدفع مضاد للطائـــرات، منها بعض مدافع الفولكان، و50 ـ 60 وحدة من الأسلحة الموجهـة بالـرادار ذاتيـة الحركـة من طـراز زد إس يو ـ 23 ـ 4[82]. ومن غير الواضح، أيٌّ من أسلحة الدفاع الجوي الخفيفة يستعملها الجيش، وأيها للحرس الثوري، وأيها للقوات الجوية. ولكن من الواضح أن الحرس الثوري لديه أعداد أكبر من قاذفات الصواريخ أرض ـ جو التي تُحمل على الكتف، منها بعض صواريخ ستينجر حصل عليها من أفغانستان. ومن شبه المؤكد امتلاك الحرس لعدد من المدافع الخفيفة الأخرى الخاصة بالدفاع الجوي.

أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، أُعيد توزيع أهم ما لدى إيران من صواريخ أرض ـ جو، بهـدف تغطية الحـدود مع العراق، وحـمـاية أهم المدن الإيرانيـة ومـوانئـها في الخليـج. ولا توجد معلومات موثوق بها حول الكيفية التي نشرت بها إيران قـوات الدفـاع الجوي في أوائـل عام 1995، لكن يبدو أن إيران نشرت صواريخها الجديدة من طراز إس إيه ـ 5 بحيث تغطي أهم موانئها ومنشآتها النفطية إلى جانب العاصمة طهـــران، كما يبدو أنها ركزت صواريخ هوك المطورة، والصواريخ السوفيتية والصينية من طراز إس إيه ـ 2، حول طهران وأصفهان وشيراز وبندر عباس وجزيرة خرج وبوشهر وبندر خميني والأهواز ودزفول وكرمنشاه وهمذان وتبريز.

وقد زودت عمليات التوزيع المذكورة إيران ببعض القدرة على الدفاع عن مواقع محددة، بالإضافة إلى تغطية طويلة المدى لأجزاء من ساحل الخليج بواسطة صواريخ إس إيه ـ 5. وفي الوقت ذاته، تفتقر إيران إلى الأعداد الكافية من الصواريخ، وتغطية التحليق على الارتفاعات المنخفضة، وأجهزة القيادة والسيطرة وأجهزة الاستشعار، وكذلك مقاومة الإجراءات المتطورة للتشويش الإلكتروني والتشويش المضاد، وتفتقر أيضاً إلى القدرة على إدماج هذه النظم من أجل إقامة شبكة دفاع جوي فعالة. وقد حققت الصواريخ وأجهزة الاستشعار التي تملكها إيران أعلى درجة من الكفاءة على الارتفاعات العالية والمتوسطة، ضد الطائرات ذات القدرات المحدودة على الاختراق والتشويش.

وعندما بدأت إيران في إقامة نظام دفاع جوي حديث واجهت مشاكل خطيرة، يرجع العديد منها إلى عهد الشاه. وبرغم أن إيران اشترت صواريخ أرض-جو حديثة في عهد الشاه، إلا أنها لم تقم قط بإدماجها في نظام فعّال للدفاع الجوي المقام على الأرض. وعند تجهيز نظام الإنذار والسيطرة الجوية للتشغيل الكامل، واجهت مشاكل خطيرة لدى تشغيل بعض أجهزة الرادار، التي كان معظمها وارد من بريطانيا.

بمجرد خلع الشاه، لم يعد لدى إيران أية وسيلة لشراء المعدات اللازمة لتطوير وارداتها الغربية، من أجهزة الرادار ونظام الاتصالات وبرامج الكمبيوتر، أو لصيانتها على الوجه الصحيح. وأثناء عمليات التطهير التي تلت الثورة، خسرت كثيراً من العمال الميكانيكيين والفنيين والقادة الذين تلقوا تدريبهم في الغرب، مما أضعف قدرتها على استخدام المعدات المستوردة من الغرب بالفعالية المطلوبة.. وبرغم أن صفقة إيران-كونترا أدت إلى حصول إيران على قدر محدود من الشحنات، إلا أنها لم تتمكن قط من العثور على مصدر لتوريد قطع الغيار والمعدات والخبرة الفنية، التي تتيح لها مساندة الأنظمة المستوردة من الغرب على الوجه الصحيح[83]. ولذا فإن كثيرا من صواريخ أرض-جو المستوردة من الغرب، والمستخدمة في التشكيلات القتالية الإيرانية، لا تعمل على أكمل وجه، مما يضطر إيران إلى الاعتماد على أجهزة رادار ونظم تجهيز معلومات وحلقات اتصال للقيادة والسيطرة، غير كافية لمساندة وحداتها الصاروخية[84].

ولمعالجة هذا الوضع اشترت إيران صواريخ من طراز إس إيه-2، وسي إس إيه-1، و إس إيه-6، وإس إيه-5، من جمهورية الصين الشعبية وروسيا ودول أوربا الوسطى. كما حصلت من روسيا على بعض أجهزة الرادار الخاصة بالإنذار وإدارة المعارك، ومعدات القيادة والاتصالات. ونشرت صاروخ إس إيه-5 في عدد من قواعدها على ساحل الخليج، بما في ذلك بندر عباس، كما حصلت على بعض أجهزة الرادار السوفيتية الجديدة كجزء من صفقة صواريخ إس إيه-5. وقد ورد في تقارير جديرة بالثقة أن إيران تسعى إلى استيراد ثلاث بطاريات إضافية من صواريخ إس إيه-5 من الاتحاد السوفيتي السابق، وعدد إضافي من صواريخ سي إس إيه-1، والمزيد من

أجهزة الرادار الروسية والصينية. كما ذكرت التقارير أن إيران ربما تقدمت بطلب مساعدة من كوريا الشمالية، لبناء شبكة من مراكز القيادة تحت الأرض في 18 موقعا، وإن كانت مثل هذه التقارير غير مؤكدة[85].

كما وردت تقارير تشير إلى احتمال أن تبيع تشيكوسلوفاكيا لإيران نظاماً متطوراً ومتحركاً للاستطلاع الجوي يطلق عليه "تمارا". وقد زعمت الشركة المنتجة لهذا النظام - تسلا بردوبيس - أن بوسعه اقتفاء أثر طائرات ستيلث "Stealth". ومع ذلك، يبدو أن "تمارا" عبارة عن جهاز معلومات استخبارية يعمل بواسطة الإشارات، وله بعض الاستخدامات في مجال الدفاع الجوي، كما يبدو أن المزاعم حول قدرته الخاصة على تتبع طائرات ستيلث، ليس أكثر من دعاية لتسويقه[86].

هذه المشتريات من صواريخ أرض-جو، وأجهزة الاستشعار الواردة من روسيا وجمهورية الصين الشعبية، ساعدت إيران على تحسين قدرات الدفاع الجوي الأرضية، لكنها لم تكن كافية للوفاء باحتياجاتها. فهي تمدّ إيران بقدرة متطورة على مواجهة الطائرات غير المزودة بأجهزة تشويش دقيقة وصواريخ مضادة للإشعاعات، لكنها لا توفر لإيران نظام دفاع جوي متكاملا ومتطوراً، على النحو الذي يمكنها من صد هجوم تشنه دولة مثل الولايات المتحدة. وفي واقع الأمر، تحتاج إيران، إلى شحنات كبيرة من المعدات الإضافية لجعل أسلحتها - التي زودها بها الغرب - جاهزة تماماً للعمل، كما تحتاج إلى المزيد من صواريخ أرض-جو الثقيلة المتطورة، وإلى نظام أكثر تقدما للقيادة والسيطرة والاتصالات والكمبيوتر والمعلومات الاستخبارية وإدارة المعارك. كما تحتاج إيران، في المدى القصير، إلى إيجاد مصدر يمكن الاعتماد عليه، للحصول على قطع الغيار اللازمة لتشغيل الصواريخ المتوافرة لديها حاليا من طراز هوك. وتحتاج إلى تحسين وتحديث مدافعها المضادة للطائرات الموجهة بالرادار، وكذا معظم أنظمة دفاعها الجوي قصيرة المدى. وتحتاج إلى تحديث أو استبدال ما لديها من صواريخ رابير، وتايجركات، وإف إم-80، وكذلك إلى استبدال المجموعة القديمة التي تملكها من أنظمة الرادار ومعدات القيادة والسيطرة المختلفة.

على أية حال، فإن تطوير قدرات أنظمة الأسلحة الغربية التي تمتلكها إيران، وشراء المزيد من أنظمة صواريخ إس إيه-2 وإس إيه-5، لا يمكن أن يزود إيران بالقدرات التي

تحتاجها. فأنظمة إس إيه ـ 2، و سي إس إيه ـ 1، و إس إيه ـ 6، و إس إيه ـ 5، تعتبر شديدة التأثر بإجراءات التشويش الإلكترونية الإيجابية والسلبية. بل إن أحدث نماذج صاروخ هوك المطور لايماثل صاروخ باتريوت في فعالية أدائه، وتعود صواريخ هوك المطورة التي يستخدمها الإيرانيون إلى سبع عشرة سنة تقريباً. وإذا أرادت إيران أن تبني القواعد البرية لنظام دفاع جوي، يستطيع التعامل مع العمليات الانتقامية من جانب القوات الجوية الأمريكية، فإنها تحتاج إلى نظام صواريخ أرض ـ جو حديث وبعيد المدى يكون جزءاً من نظام دفاع جوي متكامل. وليس من السهل على إيران أن تحصل على مثل هذا النظام. فليس هناك قوة أوربية أو آسيوية تستطيع حالياً أن تبيع إيران نظام دفاع جوي مطوراً يقام على الأرض، أو نظام صواريخ أرض ـ جو حديثا وبعيد المدى. والمورِّدان الوحيدان حالياً لمثل هذه الأنظمة هما الولايات المتحدة وروسيا. وصواريخ أرض ـ جو الوحيدة التي يمكن أن تلبي احتياجات إيران هي باتريوت، وطرازات إس إيه ـ 10، وإس إيه ـ 12 إيه، و إس إيه ـ 12 بي.

لا أمل لإيران في الحصول على نظام صواريخ باتريوت من الولايات المتحدة، لذا فإن روسيا هي المصدر الوحيد الذي يمكن الحصول منه على ما تحتاجه من الدفاعات الجوية التي تقام على اليابسة. وهذا يفسر سبب سعي إيران لأن تشتري من روسيا أنظمة الصواريخ إس إيه ـ 10 أرض ـ جو البالستية بعيدة المدى المضادة للهجمات التكتيكية، ونظام إنذار وقيادة وسيطرة من الجيل الجديد. جدير بالذكر أن صاروخ إس إيه ـ 10 (ويسمى أيضاً الفاكل 5300 بي إم يو أو جرمبل) يبلغ مداه 90 كيلومتراً، أي ما يعادل 50 ميلاً بحرياً. وهو مزود برادار إنذار متقدم جدا، ورادار للتعقب، ونظام توجيه في رأس الصاروخ، ورأس حربية، بالإضافة إلى قدرات جيدة في مجال الحرب الإلكترونية. وهو أكثر تقدماً بمراحل من صواريخ إس إيه ـ 2، وإس إيه ـ 3، وإس إيه ـ 5، وإس إيه ـ 6 [(87)].

لكن الأمر يعتمد كثيراً على استعداد روسيا لبيع تلك الصواريخ، وهذا من شأنه خرق اتفاق تشرين الأول/ أكتوبر 1994 مع الولايات المتحدة. وإذا قررت روسيا بيع هذه الصواريخ، يمكنها بسرعة أن تزود إيران بصواريخ إس إيه ـ 10 أو إس إيه ـ 12

بأعداد كبيرة، وبنظام استشعار متطور جداً للإنذار المبكر، وبنظام قيادة وسيطرة متطور لطائراتها المقاتلة ودفاعاتها الجوية المقامة على اليابسة.

ولكن مثل هذا النظام الروسي لن يخلو من قيود. فروسيا لم تستكمل الإدماج الكلي لصواريخ إس إيه-10 وإس إيه-12 في دفاعاتها الجوية، وتعاني من نقاط ضعف مهمة في تكنولوجيا الكمبيوتر الخاص بالدفاع الجوي، وتعتمد بشكل كبير على أجهزة الاستشعار المتقادمة وصواريخ أرض-جو المختلفة المتداخلة، من أجل التعويض عن ضعف الكفاءة العامة في نظام دفاعها الجوي. وحتى إذا استطاعت إيران الجمع بين الصواريخ الروسية المتقدمة، وبين نظام متطور للاستشعار وإدارة المعارك، فسوف تبقى عرضة لهجمات القوات الأمريكية، المباشرة منها وغير المباشرة.

وإذا وافقت روسيا على البيع، فسوف تحتاج إيران إلى مدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات - على الأقل - لإتمام نشر مثل هذا النظام وإدماجه بالكامل. وستعتمد فعالية النظام على قدرة روسيا في تقديم التدريب الفني المناسب، وتكييف النظام الروسي مع ظروف التشغيل الخاصة بإيران وخصائصها الطبوغرافية. ولا يمكن ببساطة نقل منظومة روسية إلى إيران على شكل مجموعة متكاملة من المعدات، لأن وضع مثل هذه المنظومة في وضع الاستعداد القتالي الكامل سيحتاج إلى جهد كبير فيما يتعلق ببرامج الكمبيوتر، ونشر أنظمة الرادار وتقنيته، إلى جانب إجراء تعديلات كثيرة على التكتيكات الروسية ومفاهيم تحديد المواقع [88].

إلا أن حصول إيران على شبكة روسية متطورة للدفاع الجوي على اليابسة، سوف يمنحها قدرات أكبر بكثير لمقاومة الغارات الجوية الانتقامية من جانب العراق، أو من القوات الجوية لدول الخليج. وسوف يسمح لإيران بتخصيص المزيد من الطائرات المقاتلة/ الهجومية للمهام الهجومية، واستخدام طائراتها الاعتراضية لتأمين الغطاء الجوي اللازم لتلك المهام الهجومية. وسيجعل استخدام القوات الجوية الأمريكية الهجومية ضد إيران أمراً شديد الصعوبة، مما يستدعي حشد أعداد كبيرة من القوات الأمريكية لشن غارات جوية ناجحة، ومن المحتمل أن يتسبب في زيادة الخسائر الأمريكية بدرجة كبيرة.

القوات البحرية الإيرانية
وقوات الحرس الثوري الإسلامي

إن معظم دول الخليج لا تعطي القوة البحرية أهمية كبيرة، ولكن من المحتمل أن تلعب البحرية الإيرانية، وسلاح البحرية التابع لجهاز الحرس الثوري الإسلامي، دوراً حاسماً في أي عمل عسكري إيراني في الخليج[89]. وأي تدخل إيراني في أية دولة خليجية، لا يحظى بتعاون إحدى الحكومات الخليجية، أو السماح لها باستخدام الموانئ والمجالات الجوية، سوف يحتاج إلى نوع من العمليات البرمائية. كما أن القوات البحرية لها أهميتها لدى نشوب سلسلة واسعة من الصراعات الأخرى المحتملة، مثل الصراعات حول جزر الخليج، والسيطرة على مضيق هرمز، والحرب غير التقليدية التي تُستخدم فيها القوات البحرية، والهجمات على أهداف ساحلية في العراق وجنوبي الخليج، والعمليات البحرية في الخليج التي يقوم بها الغرب ودول الخليج العربية.

نتيجة لذلك، لم يكن مستغربا أن تعطي إيران الأولوية لتحديث قواتها البحرية منذ نهاية الحرب بين إيران والعراق. وقد حصلت إيران على صواريخ من الصين، وبعض السفن الإضافية، وغواصات صغيرة الحجم من كوريا الشمالية، وغواصات من روسيا. وتلقت إيران دعماً فنياً ولوجستياً مهماً من باكستان[90]. وطوّرت تدريباتها البحرية، وامتلكت قدرة إضافية على حرب الألغام، وقامت بإصلاح بعض سفنها. كما زادت من أنشطتها التدريبية، مثل سلسلة مناورات "البرق 3" و"والفجر 1 و 2" و"فتح 3" و"نصر". واشترت صواريخ وسفنا جديدة، وغواصات من روسيا، وقامت بتحسين موانئها وتقوية دفاعاتها الجوية. ونفذت القوات البحرية أيضاً مناورات تدريبية مشتركة مع القوات البرية والقوات الجوية[91].

لقد ساعدت هذه الجهود في تطوير قدرات إيران على تهديد الملاحة في الخليج ومنشآت النفط البحرية، وإعطائها القدرة على شن الحروب غير التقليدية، أكثر مما سمحت لها بأداء عملها كقوة بحرية ذات كفاءة. ولكن القوات البحرية الإيرانية لاتزال

تعاني من نقاط قصور عديدة، ويجب ألا تقاس قدراتها العسكرية استناداً إلى قدرتها على كسب معركة بحرية ضد قوات دول الخليج العربية، أو ضد القوات الغربية، أو كلتيهما معاً، فمن المرجح أن تخسر القوات الإيرانية مثل هذه المعركة إذا شاركت القوات الغربية فيها. إلا أن قدرة إيران على شن حرب محدودة أو غير تقليدية، أو على تهديد الملاحة في الخليج، هي التي تمنحها إمكانية تهديد جيرانها أو إرهابهم.

في أوائل عام 1995، بلغ العدد الإجمالي للأفراد العاملين في البحرية النظامية الإيرانية، وسلاح البحرية التابع لجهاز الحرس الثوري الإسلامي، وقوات المارينز، ما يقارب 38000 رجل، بينهم 18000 من الجنود النظاميين و20000 من قوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني. وتقدر بعض المصادر أن لدى إيران ثلاثة ألوية من قوات المارينز، وإن كانت بنية هذه الوحدات وكيفية تدريبها وتزويدها بالعتاد غير واضحة[92].

مع أن معظم السفن الرئيسية الإيرانية لا تتمتع إلا بإمكانيات عملياتية محدودة، فإن القوة القتالية للبحرية الإيرانية كبيرة بالمقاييس الخليجية. وحسب التقديرات المختلفة كان المخزون العملياتي الإيراني يحتوي على مدمرتين، وثلاث فرقاطات، وعشر سفن صاروخية، وثلاث وثلاثين زورق بحري لخفر السواحل وأعمال الدورية، وخمس سفن لحرب الألغام (واحدة منها للتدريب)، وتسع طائرات مروحية مسلحة، وثماني سفن ومركبات برمائية. وكانت لدى إيران قوة مارينز صغيرة وأعداد كبيرة من جنود البحرية التابعين للحرس الثوري، وتملك أيضاً 5 - 7 قواعد صواريخ سيلكورم مضادة للسفن (إتش واي-2) للدفاع عن موانئها ولتغطية مضيق هرمز.

وتتمركز معظم قطع البحرية النظامية في بندر عباس، وهو الميناء الإيراني الكبير الوحيد الذي يبعد مسافة كافية عن العراق، وهذا ماجعله في مأمن نسبي من الغارات الجوية العراقية أثناء الحرب الإيرانية-العراقية. وهذا الميناء هو قاعدة للمدمرات والفرقاطات وغواصتين من فئة " كيلو ". ولا تُسيِّر إيران دوريات مكثفة في خليج عمان، ولكنها أحيانا تجري بعض المناورات هناك، وهي تقوم بتوسيع قاعدتها في شاه

بهار الواقعة في خليج عمان. وتملك إيران قاعدة بحرية كبيرة أخرى في بوشهر، حيث تنتشر معظم قوارب الدوريات المزودة بصواريخ موجهة. وتمتلك منذ عهد الشاه قوة من سفن الهوفركرافت في الميناء النفطي الواقع في جزيرة خرج، ولديها قوة متوسطة الحجم في ميناء بندر خميني الواقع إلى الغرب، وتقوم هذه القوة بتغطية المياه المقابلة للعراق ومدخل شط العرب. كما أن لديها قواعد صغيرة في بندرأنزالي ونوشهر في بحر قزوين. ويتم تدريب قوات جهاز الحرس الثوري الإسلامي على أساليب الحرب غير التقليدية في ميناء نوشهر.

تختلف الآراء حول عدد السفن الإيرانية الصالحة تماماً للتشغيل. ومن الواضح أن إيران تستطيع تشغيل بعض ما لديها من سفن الهجوم السريع من فئة سام البريطانية الصنع. وحسب بعض التقارير، فإن لديها إمكانية تشغيل معظم أنظمة الأسلحة الموجودة لديها، إذ تستطيع تشغيل مدمرة واحدة على الأقل، وفرقاطتين، ومن ست إلى عشر سفن للهجوم السريع (إف إيه سي)، وسبعة قوارب دورية كبيرة، وأربعين قارباً لخفر سواحل، ومالا يزيد على أربع عشرة سفينة هوفركرافت، وسبع وخمسين سفينة هجوم برمائية، وسفن للدعم اللوجستي، وقوارب دورية صغيرة. وهذا يعني أن إيران تملك قوة إجمالية تزيد على ثمانين سفينة حربية، وإن افتقرت إلى الدفاع الجوي الكافي والصواريخ المضادة للسفن، اللازمة لسفنها الرئيسية(93).

جميع سفن إيران الحربية الرئيسية إما على وشك الخروج من الخدمة، أو غير صالحة للخدمة، ولكن يمكن تحديثها في أحواض بناء السفن الغربية. وتشمل تلك السفن مدمرتين من فئة سمنر (فئة بابر)، وهما البابر والبلانج. وتبلغ إزاحة هذه السفن 3200 طن إذا كانت محملة بالكامل، وتصل سرعتها إلى 31 عقدة. وكل سفينة منها مجهزة بأربع قاذفات صواريخ سطح-سطح مزدوجة ترتفع تلقائيا من طراز ستاندرد إس إم-1 إم آر، ومدفعين مزدوجين من عيار 5 بوصة، وستة أنابيب طوربيد من نوع مارك 32، وطائرة مروحية من طراز أجوستا إيه بي-204 إيه إس. ولا تزال صواريخ ستاندرد فعالة – على ما يبدو – فهي مزودة بجهاز سيطرة وتوجيه راداري شبه نشط، ويبلغ مداها الأقصى 46 كم. ولم تقم إيران بتحديث قواعدها

الصاروخية منذ عشرين عاماً، وجميع صواريخ ستاندرد التي بحوزتها تجاوزت عمرها الافتراضي. ومع أن هاتين المدمرتين ما زالتا تقومان بأعمال الدورية، فإن فعالية أدائهما غير مؤكدة، ومن غير الواضح إذا ما كانت صواريخهما المضادة للسفن ومدافعها المضادة للغواصات صالحة للاستخدام بصورة فعالة، فقد تم بناؤهما في الأصل عامي 1943 و1944 ولم تُجددا منذ عامي 1971 - 1972 ، ومضى أكثر من عشرين عاماً على ما لديهما من المعدات وأنظمة الأسلحة وأجهزة الاستشعار.

وتملك إيران سفينة بريطانية الصنع زنة 3400 طن من فئة باتل تسمى دامافاند، وهي مدمرة صواريخ موجهة تبلغ إزاحتها – وهي بكامل حمولتها – 3360 طنا، وتصل سرعتها إلى 31 عقدة، ومجهزة بأربع قاذفات صواريخ سطح - سطح مزدوجة ترتفع تلقائيا من طراز ستاندرد إس إم - 1 إم آر، ومدفعين مزدوجين عيار 5 بوصة، ورادار واحد للتحكم بإطلاق النار من نوع كونترافيز آر تي إن - 10 إكس سي هنتر، وقاذفة صواريخ رباعية بحر - جو من نوع سي كات. وعند نقل الدامافاند إلى إيران في أول الأمر، كانت مزودة برادارات بحث بحري وجوي حديثة نسبياً، وأجهزة حديثة لإجراءات المساندة الإلكترونية من المستوى التجاري، وأجهزة للحرب الإلكترونية. وقد أُجريت عمرتها الأساسية عام 1966 ، ثم أضيفت إليها صواريخ ستاندرد في جنوب أفريقيا عامي 74 - 1975 . ويبدو أن صواريخها طراز سي كات لم تعد تعمل، ومن غير الواضح إذا ما كانت صواريخها "ستاندرد" وإلكترونياتها ما زالت صالحة للتشغيل بكامل طاقتها. ولا تقوم سفينة دامافاند بمهام الدورية بانتظام، ولا تعد دائماً جزءاً من قوة إيران العملياتية .

ولدى إيران ثلاث فرقاطات بريطانية الصنع طراز فوسبر مارك إس، من فئة سام، وتسمى ألفاند، وألبورز، وسابالان. وهي فرقاطات من زنة 1540 طنا، ولها سرعة قصوى تصل إلى 39 عقدة، وكل منها مزودة براجمة صواريخ واحدة تحتوي على خمسة صواريخ سطح - سطح من طراز سي كيلر مارك 2 ، ومدفع واحد عيار 5.4 بوصة من طراز مارك 8. وصاروخ سي كيلر ذو فعالية نسبية ويعمل بالتوجيه الشعاعي، ويتم توجيهه لاسلكياً أو بصرياً، ويصل مداه الأقصى إلى 25 كيلو متراً،

وتزن رأسه الحربية 70 كيلو جراماً. لكن لم تتم إعادة تجهيز هذه الفرقاطات أو تحديثها منذ عام 1977، و لا يُعرف مدى الاستعداد العملياتي لصواريخها وأجهزتها الإلكترونية المتطورة. وهناك ما يدل على أن إيران ربما أزالت بعض راجمات الصواريخ لتضع محلها راجمة صواريخ متعددة من طراز بي إم - 21، لتأمين قوة إضافية من الدعم الناري. أضف إلى ذلك أن فرقاطة سابالان أصابها تلف كبير عند اشتباكها مع البحرية الأمريكية عام 1988، حين أغرقت أمريكا سفينتها الشقيقة، وليس من الواضح ما إذا كانت الفرقاطة صالحة للخدمة.

وتملك إيران طرّادين أمريكيي الصنع من طـــراز بي إف - 103 (فئة بياندور) يطلق عليهما "البياندور" و "النجدي". وتزن هاتان السفينتان 900 طن، وهما مزودتان بمدفعين عيار 76 ملم، وتصل سرعتهما القصوى إلى 18 عقدة، وقد بدأ بناؤهما عام 1962 وتم تسليمهما عام 1964. ولم تزود أي منهما بأنظمة أسلحة متطورة أو أجهزة استشعار. وفي عام 1988 تم تغيير محركاتهما، وزودت إحداهما بمدافع عيار 20 ملم (بدلاً من 23 ملم)، وحامل قنابل أعماق. وتضم بقية سفن البحرية الإيرانية 10 زوارق هجومية سريعة طراز كومباتنت 2 (فئة كمـــان)، مزودة بصواريخ ومدفع واحد عيار 76 ملم. وتصل إزاحة هذه الزوارق إلى 275 طناً وسرعتها القصوى إلى 37.5 عقدة، وتعد أحدث سفن إيران الحربية الواردة من الغرب. وقد تم تسليمها بين 1974 و 1981، وكانت مجهزة أصلاً بأربعة صواريخ أمريكية طراز هاربون. ولا يُعرف مدى القدرة القتالية لأنظمة الصواريخ المضادة للسفن، المركبة على ما تبقى من هذه الزوارق. وقد تكون صواريخها من طراز هاربون غير صالحة للعمل، وربما تكون إيران قد نجحت في تحويلها - كلها أو بعضها - إلى صواريخ طراز سي - 801/ سي - 802 المضادة للسفن.

كما تملك إيران تسع سفن كبيرة للدورية والهجوم السريع. ويبدو أن السفن الصالحة للتشغيل تضم سفينة "بوجمول" التي تم الاستيلاء عليها من العراق (هذا احتمال وارد)، و3 سفن للهجوم السريع فئة "شاهو" من كوريا الشمالية، و3 سفن أمريكية كبيرة للدورية فئة كيب، و 3 سفن كبيرة مطورة للدورية فئة بي جي إم - 71. وهذه السفن مزودة بمدافع عيار 23 ملم إلى 40 ملم، كما أن فئة شاهو مزودة براجمة

صواريخ أنبوبية عيار 40 ملم وطراز بي إم ـ 21. ومعظم تلك السفن صالحة للعمل، ويمكن أن تكون فعالة في مهمات الدورية، ولكنها غير مزودة بأنظمة تسليح متطورة، وليس فيها دفاعات جوية سوى الرشاشات وصواريخ إس إيه ـ 7 وإس إيه ـ 14، وربما إس إيه ـ 16.

وتقدمت إيران عام 1992 بطلب لشراء عشر سفن صينية للهجوم السريع، ذات حمولة 68 طنا، أو قوارب دورية مزودة بصواريخ، وتسلمت خمساً على الأقل من هذه السفن. وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت هذه السفن مزودة بصواريخ سي إس ـ 801 ، أو سي إس ـ 802 الأكثر فعالية. وهناك بعض الدلائل على أن مثل هذه السفن يمكن أن تُستخدم للدفاع الساحلي عن الجزر، مثل جزيرة أبو موسى ومنشآت النفط في الخليج . ويبدو أنها نُقلت إلى سلاح البحرية التابع للحرس الثوري الإسلامي، كما يبدو أن إيران تقوم بتحصين جزيرة أبو موسى[94].

تفتقر إيران إلى صاروخ حديث طويل المدى مضاد للسفن، وإلى قدرات مناسبة لإصابة الهدف، وتفتقر للقدرة على المنافسة في الحرب الإلكترونية، وهي نقاط ضعف أساسية في قدراتها على خوض الحروب. ويبدو أنها استهلكت فعلياً كل ما تملكه من صواريخ "هاربون" أثناء حربها ضد العراق، وتقادمت الصواريخ التي تملكها من نوع ستاندرد وبقية الصواريخ البحرية، وصواريخ جو-جو وجو-أرض التي زودتها بها أمريكا، وتجاوزت عمرها الافتراضي بدرجة كبيرة. ولا تملك إيران صاروخاً واحداً أمريكي الصنع موثوقا به في مخزونها البحري أو الجوي، ومن شبه المؤكد أن بعض أنظمتها الصاروخية لايمكن الاعتماد عليها. وهذا يفسر ما ذكرته التقارير عن اهتمام إيران بالنسخ المطوَّرة من صاروخ سي إس ـ 802 صيني الصنع، وصاروخ إس إس ـ إن ـ 22 روسي الصنع، وقاذفات القنابل الروسية تي يو ـ 22 إم، المزودة بصواريخ مضادة للسفن طويلة المدى. وتُعد كل هذه المشتريات محاولات للتعويض عن افتقار إيران الحالي إلى سفن ذات قدرات صاروخية بحرية متطورة مضادة للسفن[95].

حصلت إيـــران على الأقـــل على 60 ـ 100 صـــاروخ مضاد للسفـــن طـــراز سي ـ 801 أو سي ـ 802 (واي إف ـ 6) من الصين ، وربما تستـخـدم هذه الصـواريخ لإعادة تجهيز أسطولها البحري، وتجهيز بعض منشآتها المبنية على الشاطئ، وسلاح البحرية التابع للحرس الثوري الإسلامي. والصاروخ سي ـ 801 هو صاروخ مضاد للسفن (ويسمى أيضاً ينجي "هـوك" أو إس واي ـ 2) ويعمل بالوقود الصلب. وقد بدأت تجارب إطلاقه عام 1986، ويماثل صـاروخ إكـزوست الفرنسي تقريبـاً، ويمكن إطلاقـه من اليابسة والسفن والطائرات، ويصل مداه إلى حوالي 74 كيلومتراً عند استخدامه كصاروخ أرض ـ أرض، ويستخدم توجيها راداريا نشطا طراز جيه ـ باند، وله رأس حربي وزنه 512 كيلوجرامـاً، وينطلق على ارتفاع 20 ـ 30 متراً. أما صـاروخ سي إس ـ 802 فهو نسخة مطوَّرة من صاروخ سي ـ 801، وقد عُرض لأول مرة عام 1988، ويملك مواصفات عديدة مشابهة لصـــاروخ سي ـ 801 ، ولكنـه يستخـدم نظـام دفـع توربيني نفاث، بمُعزِّز صاروخي بدلاً من مُعزِّز الوقود الصلب المستعمـل في صـاروخ سي ـ 801 (96).

سعت إيران أيضاً لشراء المزيد من الصواريخ المتطورة المضادة للسفن من روسيـا وكوريا الشمالية والصين، وربما الفرقاطات صينية الصنع المزوَّدة بالصواريخ. وليس هناك مجال لمعرفة عدد السفن الإيرانية التي سوف تُزوَّد بصواريخ مضادة للسفـن وصواريخ مضادة للطائرات فعالة وجديدة، أو لمعرفة موعد تسلم أية أنواع جديدة من الصواريخ والسفن. وإن كانت ستضطر – أواخر التسعينيات – إلى شراء مثل هذا العتاد للمحافظة على قوتها الحالية، لأن سفنها الرئيسية – التي زودتها بها الدول الغربية – لايمكن تحديثها وجعلها صالحة للخدمة بشكل كامل، دون إعادة تجهيزها بصورة شاملة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في أحواض بناء السفن الغربية(97).

تملك إيـــران خمس سفـــن هوفـــركـرافت طـراز بي إتش ـ 7 ، وسبع سفن من طـــراز إس آر إن ـ 6. وربما يكون نصف هذا العدد من الهوفركرافت صالحا للعمل، وتصل سرعة الواحدة منها 60 ـ 70 عقدة، مع أن سرعة الإبحار العادية تساوي نصف تلك السرعة تقريباً. وتصل حمولة بي إتش ـ 7 إلى 53.8 طناً، وحمولة إس آر إن ـ 6

إلى 10 أطنان. وهذه السفن مزودة بأسلحة خفيفة ويسهل إصابتها، ولكن سرعتها العالية تجعلها مفيدة في الكثير من مهام الاستطلاع والحرب غير التقليدية، ويمكنها إنزال قوات برية بسرعة على الشواطئ المناسبة.

تضم سفن إيران الخاصة بحرب الألغام 2ـ3 كاسحات ألغام ساحلية من طراز إم إس سي 292/ 268 فئة شاهروك (تستخدم واحدة منها للتدريب في بحر قزوين). والمعروف أن شاهروك وكاركاس صالحتان للعمل. وتصل حمولة كل منهما إلى 378 طنا، ويمكن أن تُستخدما لزرع الألغام وإزالتها، ولكن هذا الطراز يُعد قديماً إزاء التعامل مع الألغام الحديثة، كما أن تاريخ أجهزة الرادار والسونار فيهما يرجع إلى أواخر الخمسينيات. وتمتلك إيران 1ـ2 كاسحة ألغام خاصة بالشواطئ زنة 239 طنا من طراز كيب (فئة ريازي)، ويبدو أنها قامت بتحويل اثنتين من سفن الإنزال من طراز إيران ـ أجر لاستخدامهما في أغراض حرب الألغام. ويمكن استخدام العديد من قواربها وسفنها الصغيرة في زرع الألغام.

تملك إيران قطعا برمائية مهمة، وتشمل أربع سفن دعم برمائي للإنزال من فئة هنجام (لاراك) زنة كل منها محملة 2940 طنا، وثلاث سفن إنزال من صنع كوريا الجنوبية من فئة إيران ـ هرمز زنة كل منها محملة 2014 طنا، وسفينة إنزال واحدة من طراز إيران ـ أجر يبلغ وزنها وهي محملة 2274 طناً. وتملك إيران أيضاً ثلاث سفن إنزال تزن كل منها 1400 طن، وسفينة إنزال واحدة زنة 250 طنا، وما لا يقل عن ست سفن إنزال، زنة كل منها 9 أطنان، وقد تزيد على اثنتي عشرة، وحوالي خمسين سفينة دورية صغيرة. وتستطيع كل سفينة من فئة هنجام حمل 227 جنديا وتسع دبابات وطائرة مروحية واحدة؛ بينما تستطيع كل سفينة من فئة إيران ـ هرمز حمل 140 جنديا و8ـ9 دبابات، وتستطيع فئة إيران ـ أجر أن تحمل 650 طنا، ولكن هذه الفئة الأخيرة تم تحويلها إلى سفن لزرع الألغام. وتمنح هذه السفن إيران القدرة على نشر ما يقارب 800ـ1200 جندي و30 ـ50 دبابة في هجوم برمائي، بالرغم من افتقارها حالياً إلى القوة الجوية والسفن الحربية اللازمة لدعم أية عملية إنزال في منطقة محصنة، أو القيام بأي تحرك عبر الخليج في مواجهة دفاعات جوية/ بحرية مؤثرة. ومن

الأفضل لإيران استخدام قوارب العبور التجارية والسفن سريعة التحميل والتفريغ Roll on - Roll Off لنقل القوات الإيرانية عبر الخليج إلى ميناء دولة صديقة.

وبعكس العراق، تملك إيران سفن دعم كافية لمتابعة العمليات في عرض البحر، ولدعم مجموعة سفن برمائية مكلفة بأداء مهمة محددة. وتملك سفينة واحدة للتزويد بالوقود من فئة خرج، تزن 33014 طنا، وسفينتي إمداد للأسطول ونقل للنفط من فئة بندر عباس تزن كل منهما 4673 طنا، وسفينة إصلاح زنة 14410 أطنان، وسفينتين لنقل الماء زنة كل منهما 12000 طن، وسبع سفن دعم من فئة ديلفا تزن كل منها 1300 طن، و5ـ6 سفن دعم من فئة هنديجان، وحوضين جافين عائمين، وعشرين زورقاً، وسفن تموين، وسفناً متعددة الأغراض للمساعدة في دعم العمليات البحرية أو البرمائية الضخمة.

تتألف القدرة الجوية للبحرية الإيرانية من 2ـ3 طائرات دورية بحرية صالحة للطيران من طراز بي ـ 3 إف أوريون، من أصل العدد الإجمالي المؤلف من خمس طائرات. واستناداً إلى بعض التقارير الواردة من منطقة الخليج، فإن طائرات بي ـ 3 إف العاملة حالياً، لا تملك أجهزة رادار جاهزة للعمل بالكامل، وغالباً ما يستخدم أفراد أطقم هذه الطائرات المناظير. وتملك البحرية الإيرانية أيضاً ما لايزيد على اثنتي عشرة طائرة مروحية من نوع سيكورسكي إس إتش ـ 3 دي مضادة للغواصات، وطائرتين مروحيتين لزرع الألغام من نوع آر إتش ـ 53 دي، وسبع طائرات مروحية طراز أجوستا ـ بيل إيه بي ـ 212 مزودة بصواريخ إيطالية الصنع طراز سي كيلر. وتستخدم في المهام البحرية طائرات مروحية هجومية تابعة لسلاح الجو من طراز إي إتش ـ 1 جي، مزودة بصواريخ فرنسية الصنع طراز إيه إس ـ 12، وطائرات هيركيوليز سي ـ 130 المعدلة، وطائرات فوكر فريندشيب لزرع الألغام ومهام الدورية(98).

كما حاولت إيران التعويض عن ضعف أسطول سفنها الحربية الرئيسية، بالتأكيد على الأشكال غير التقليدية للحرب البحرية، ويبدو أنها قامت عام 1988 بشراء 1ـ3 غواصات صغيرة الحجم حمولة 27 طنا مصنوعة في كوريا الشمالية، وربما تكون قد

قامت بتجميعها. وتستطيع هذه الغواصات الغوص إلى مسافة 300 قدم، وبها مقصورة للغواصين، ويمكنها استيعاب حمولة تصل إلى خمسة أطنان على الجانبين أو 14 لغماً لاصقاً، ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت إيران تستطيع تشغيل هذه الغواصات بصورة ناجحة[99].

حصلت إيران أيضاً على غواصتين، ووقعت اتفاقية أوائل عام 1992 لشراء 2-3 غواصات روسية من طراز "كيلو" من حوض سودوميه لبناء السفن، التابع للأدميرالية المتحدة في بطرسبرج، بتكلفة مقدارها 600 مليون دولار لكل غواصة، وأرسلت أطقم الغواصات لتلقي التدريب اللازم في قاعدة بحرية يسيطر عليها الروس في لاتفيا. وتسلمت إيران أول غواصة من طراز "كيلو" في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، ووُضعت في الخدمة تحت اسم الطارق- 901، وأتمت الغواصة تمرين الاستعداد بخليج عمان في شتاء عام 1992/ 1993. وردَّت الولايات المتحدة بإرسال الغواصة الهجومية النووية توبيكا إلى الخليج في استعراض للقوة، وكانت توبيكا أول غواصة نووية أمريكية ترسل إلى الخليج، لإظهار اهتمام الولايات المتحدة بموضوع امتلاك إيران للغواصة "كيلو"[100]. ثم تسلمت إيران غواصة "كيلو" الثانية أواخر تموز/ يوليو 1993[101].

الغواصة "كيلو" حديثة وهادئة نسبياً، دخلت الخدمة لأول مرة عام 1980، والموجود منها لدى إيران عبارة عن نسخ التصدير من طراز 877 إي كيه إم، ويزيد طولها عن الطراز الأصلي بحوالي عشرة أمتار، ومجهزة بأنظمة متطورة للقيادة والسيطرة. وهيكل هذا الطراز على شكل "دمعة العين" Teardrop ومكسو بطبقة من البلاطات المعالجة ضد صدى الصوت بهدف تخفيض الضوضاء. وتصل إزاحتها إلى 3076 طناً تقريباً تحت سطح الماء، وإلى 2325 طناً تقريباً فوق سطح الماء. ويبلغ طولها 73.2 متراً وعرضها 10 أمتار ولها غاطس طوله 6.6 أمتار، ومزودة بثلاث مجموعات من المولدات قوة كل منها 1895 حصاناً، وبمحرك كهربائي قوة 5900 حصان بحري، ومزودة برفاص له 6 ريش.

ويحتوي صندوق الغواصة "كيلو" على ستة أنابيب طوربيد عيار 530 ملم، وهي قادرة على حمل 12 طوربيداً بتوجيه آلي وسلكي، أو 30-40 لغم. وتفيد بعض التقارير بشراء إيران أكثر من 1000 لغم سوفيتي حديث مع الغواصات "كيلو"، وأن تلك الألغام مزودة بأجهزة استشعار حديثة مغناطيسية وصوتية وتعمل بالضغط. كما توجد راجمة صواريخ مضادة للطائرات تعمل عن بعد، مجهزة بصاروخ واحد. والنسخ الروسية من هذه الغواصة مزودة بعشر قذائف أرض-جو تحمل على الكتف طراز إس إيه-16. وتصل سرعتها القصوى على سطح الماء إلى 10 عقد، وسرعتها القصوى تحت السطح إلى 17 عقدة، ويبلغ أدنى عمق للتشغيل المغمور حوالي 30 متراً وأقصى عمق للغوص 300 متر. ويعمل عليها طاقم من 45 فرداً. ويتراوح مداها فوق سطح الماء بين 3000 و 6000 ميل بحري، ويصل مداها تحت السطح إلى 400 ميل بحري، تبعاً للسرعة والظروف القتالية[102].

هذه الغواصات تمنح إيران القدرة على استخدام مياه الخليج العربي وخليج عمان، وتقلل تعرضها لهجمات الطائرات والسفن، ويمكنها صغر حجمها من الاختباء في المياه الضحلة بالقرب من مضيق هرمز. ويمكن استخدام هذه الغواصات لإطلاق الطوربيدات أو زرع الألغام قرب الموانــــئ أو في طريق الناقلات البطيئة، قبل وقت طويل من استخدامها بشكل فعال ضد السفن الحربية المعادية. وقد أظهرت إيران أنها تستطيع استخدام طائراتها المروحية للاتصال مع غواصاتها باستعمال أجهزة السونار الغاطسة، وتستطيع تطوير قدرتها على إصابة الغواصات باستعمال أجهزة الرادار المقامة على الشاطئ وطائرات الدورية الموجودة لديها[103].

ولأن معظم دول العالم الثالث تجد صعوبة في تشغيل الغواصات، فقد اضطرت إيران إلى الاستعانة بالهند لتطوير بطاريات يمكن الاعتماد عليها في مياه الخليج الدافئة. وتشير بعض التقارير إلى أن المشاكل التي واجهتها إيران قد تكون صعبة جداً لدرجة حملتها على إلغاء طلبيتها لشراء غواصة "كيلو" ثالثة، مع أن تقارير أخرى تشير إلى أن إيران حلت مشاكلها، وأنها تؤجل شراء غواصة ثالثة لاحتياجها إلى العملة الصعبة[104].

كما تواجه إيران، مشكلات تشغيلية في استخدام مثل هذه الغواصات ، فالكثير من مساحات الخليج غير ملائمة لعمل الغواصات. إذ تبلغ مساحة الخليج حوالي 241,000 كيلومتر مربع، وهو يمتد مسافة 990 كيلومتراً من شط العرب إلى مضيق هرمز، وتبلغ أعرض نقطة فيه 340 كيلومتراً، ويبلغ عرضه في معظم الأماكن 225 كيلومتراً. وتعيق أنماط درجة الحرارة فيه عمل أجهزة السونار السطحية، كما تعيق أيضاً عمل أجهزة السونار في الغواصات، ويبدو أن السفن المتطورة وطائرات الدوريات البحرية هي الأفضل قليلاً في هذا المجال.

تتسم المناطق الأكثر عمقاً في الخليج بدرجة من الضجيج تجعل العمليات الحربية المضادة للغواصات صعبة ، ولكن أجزاء واسعة من الخليج يقل عمقها عن 20 متراً، بما في ذلك مساحة كبيرة من الجزء الجنوبي، الواقع على الخط الذي يبدأ من الجبيل مروراً برأس دولة قطر إلى منتصف ساحل دولة الإمارات العربية المتحدة تقريباً. والمياه أكثر عمقاً على الجانب الإيراني، لكن العمق الأقصى لا يتجاوز 88 متراً في منطقة تبعد حوالي 30 كيلومتراً جنوبي جزيرة قيس، وهذا العمق الأقصى يُعد ضحلاً جداً بحيث لا توجد نقطة في الخليج أعمق من طول غواصة نووية من طراز إس إن-688، التي يبلغ ارتفاعها من قاعها إلى برجها 16 متراً. بل إن الغواصات الساحلية الأصغر حجماً تواجه مشكلات متعلقة بالمناورة والامتصاص القاعي، ولا تستطيع الاختباء في الطبقات الفاصلة بين الأعماق متفاوتة الحرارة أو استغلال الغوص للاختباء أو حماية نفسها.

يبلغ طول مضيق هرمز حوالي 180 كيلومتراً، ولكن أدنى عرض فيه هو 39 كيلومتراً، والقناتان اللتان تحويان مياهاً عميقة هما وحدهما الملائمتان للقيام بعمليات كبيرة تقوم بها الغواصات والسفن الحربية. ويبلغ عرض كل من هاتين القناتين كيلومترين فقط. بالإضافة إلى ذلك فإن الجريان المحدود للمياه العذبة ودرجة التبخر العالية، تجعلان مياه الخليج شديدة الملوحة، وتسببان حدوث تيارات معقدة تحت الماء في الأقنية الرئيسية لمضيق هرمز، وهذا ما يعقِّد عمليات الغواصات، ولكنه يعقِّد أيضاً عملية اكتشافها. وهناك مناطق يكثر فيها الضجيج، ولكن ليس إلى الحد الذي يحجب

ضجيج الغواصات عن أنظمة الكشف المتقدمة للأسلحة المضادة للغواصات، من الأنواع التي تستخدمها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ويضاف إلى ذلك أن عمق التشغيل الأدنى لغواصة "كيلو" هو 45 متراً، والعمق المحدود للمنطقة المحيطة بمضيق هرمز يمكن أن يخلق الصعوبات أمام عمل الغواصات.

تعمل الغواصات بصورة أسهل في خليج عمان، حيث يكثر الضجيج أيضاً لدرجة يصعب فيها تنفيذ عمليات الأسلحة المضادة للغواصات، إلا أن نشر غواصات "كيلو" هناك سوف يجعلها عرضة لعمليات الغواصات الهجومية النووية الأمريكية والبريطانية. وليس من المحتمل أن تنجو هذه الغواصات لمدة طويلة إذا استهدفتها مجموعة مطاردة وتدمير جو-سطح (إس إس إن) تابعة للبحرية الأمريكية أو البريطانية. ومن الناحية الأخرى، لا يملك حاليا أي سلاح بحرية لدى دول الخليج العربية أجهزة اكتشاف متطورة؛ فالمملكة العربية السعودية تسعى لتحديث ما لديها من أجهزة الاستشعار المحدودة المستخدمة في الحرب المضادة للغواصات، والمركبة على متن فرقاطاتها من طراز "المدينة"، كما تفكر البحرين والإمارات العربية المتحدة في تحسين مخزونهما من الأسلحة المضادة للغواصات، وركزت الكويت وعمان حتى الآن على تحسينات أخرى لقدراتهما البحرية[105].

لذلك فإن فعالية غواصات "كيلو" الإيرانية تعتمد - بشكل كبير - على مدى مشاركة الدول الغربية في أية عملية تُستخدم فيها الأسلحة المضادة للغواصات. وإذا لم تواجه الغواصات الإيرانية الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، سيكون بإمكانها العمل في الخليج أو بالقرب منه والإفلات من العقاب. أما إذا واجهت الغواصات الإيرانية القوات الأمريكية أو البريطانية، فلن يكون بإمكانها إلا مهاجمة بضع ناقلات نفط، أو القيام ببعض عمليات زرع الألغام، ولكن ليس من المحتمل أن تستطيع النجاة في حرب طويلة الأمد. وهذا ما يجعل من غواصات "كيلو" سلاحاً أكثر فعالية إذا استُعمل للتهديد وليس للحرب الفعلية. وبالتأكيد لفتت هذه الغواصات انتباه دول الخليج العربية، وأقنعتها بضرورة النظر إلى إيران بقدر أكبر من الجدية.

إن الصواريخ المضادة للسفن وضروب الحروب غير التقليدية وحروب الألغام، تقدم لإيران وسائل أخرى تعوضها عن ضعف قواتها الجوية والبحرية التقليدية. فقد قُدر عدد أفراد سلاح البحرية التابع لجهاز الحرس الثوري الإيراني عام 1994 بـ 20000 فرد، ولكن العدد الإجمالي الفعلي ربما لا يزيد على 12000 - 15000 فرد. وقام هذا السلاح باستخدام مدفعية الدفاع الساحلي في 3-5 مواقع، كل منها مزود بقطع مدفعية وصواريخ مضادة للسفن من طراز سي إس إس - إن - 2 (إتش واي - 2) سيلكورم. وأنشأ سلاح بحرية الحرس الثوري مرافق للتدريب، وخمس قواعد في الخليج تشمل جزر "سري" و "أبو موسى" وجزيرتي "الفارسية" و "لاراك" ومنصة "حلول" النفطية. ويبدو أن معظم هذه المرافق صغيرة نسبياً، مع أن بعض المصادر في دولة الإمارات العربية المتحدة ذكرت أوائل عام 1995 أن الحرس الثوري أنشأ تحصينات في أجزاء من جزيرة أبو موسى، وزاد عدد قواته من 150 جنديا إلى عدة آلاف من الجنود، ونصب صواريخ سيلكورم المضادة للسفن، ونشر المدفعية والدبابات لدعم هذه التحصينات.

برغم أن مثل هذه التقديرات غير دقيقة، ولا سبيل للتمييز بين ما تملكه البحرية النظامية وما يملكه الحرس الثوري، إلا أن إيران تملك 47 قارباً مسطحاً (صندلاً) وسفينة خدمة، وحوضين عائمين، وحوالي 100 سفينة دورية ساحلية، و35 - 40 سفينة من طراز بوجامر طول كل منها 41 قدما، و35 سفينة من طراز بوستون ويلر طول كل منها 22 قدما، وأعداداً كبيرة من السفن النهرية. وتشير معلومات مؤكدة إلى أن بحرية الحرس الثوري زودت بسفينة اعتراضية سريعة من طراز بوجامر سويدية الصنع، إضافة إلى زوارق صغيرة مزودة بصواريخ موجهة مضادة للدبابات، وبما لا يقل عن 30 زورقاً مطاطياً من طراز زودياك لشن هجمات من الصواريخ والأسلحة الخفيفة والمدافع عديمة الارتداد. كما تم تسليحها برشاشات ومدافع عديمة الارتداد وصواريخ موجهة محمولة مضادة للدبابات، يستخدمها الأفراد والأطقم.

وقد قام الحرس بتشغيل صواريخ سيلكورم أرض - بحر الصينية الصنع، منذ أن تسلمتها إيران لأول مرة أثناء حربها مع العراق. وتُطلق الصين الشعبية على سيلكورم تسمية إتش واي - 2 أو سي إيجل 2، وهو نسخة من الصاروخ

السوفيتي سي إس إس - إن - 2 "ستيكس"، وتصنعه "هيئة استيراد وتصدير الآلات الدقيقة في الصين - سي بي إم آي إي سي"، ويبلغ مداه 80 - 90 كيلومتراً، وله رأس حربي وزنه 450 كيلوجراماً، وبعد يصل إلى ارتفاع 145 متراً ثم ينخفض في مساره إلى 30 متراً. وهناك نوعان مختلفان من هذا الصاروخ، الأول يستخدم التوجيه الراداري الموجب على مسافة ثمانية كيلومترات من الهدف (أي 4.5 ميل بحري)، والثاني يستخدم التوجيه السالب بالأشعة تحت الحمراء، ومجهز بمقياس ارتفاع راداري لإبقائه على ارتفاع ثابت فوق الماء[106]. وقد أطلقت إيران حوالي ثمانية صواريخ سيلكورم على أهداف في الكويت، أثناء الحرب الإيرانية - العراقية، أصابت ثلاثة منها أهدافها.

في عام 1994 كان سلاح بحرية الحرس الثوري الإسلامي يملك 3 - 5 وحدات صواريخ مضادة للسفن، متمركزة على اليابسة وجاهزة للعمل، وكل منها تحوي 3 - 6 راجمات صواريخ سيلكورم، عددها الإجمالي 50 - 60 صاروخاً. وقد نُشرت بعض هذه الوحدات قرب قواعد إيران البحرية في شاه بهار وبندر عباس وخويستاك الواقعة قرب مضيق هرمز، من أجل تأمين المدخل إلى الخليج، ويتم تشغيل هذه الوحدات - على ما يبدو - بدعم من البحرية الإيرانية.

وذكرت تقارير أخرى أن إيران تحاول صنع نموذج لصاروخ سيلكورم يصل مداه إلى 400 كيلومتر، وليس من الواضح كيف ستتم عملية توجيه مثل هذه المنظومة دون منصة توجيه ومراقبة عن بعد، وما إذا كانت إيران تحاول بناء منظومة مضادة للسفن ذات مدى أطول، أو إذا كانت تستغل هذا الجهد التطويري لبناء منظومة صواريخ للهجوم البري. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الصين تقوم بتطوير نسختين معدلتين من هذه الصواريخ أسرع من الصوت، تصل سرعتهما إلى 2 ماخ، ويمكن أن تحلا محل صاروخ إتش واي - 2 بعد فترة قصيرة، والصاروخان هما "إتش واي - 3" و"سي - 101"، ويستخدمان الضغط النفاث والتوجيه الطرفي الراداري الموجب[107]. وقد شكَّل الحرس وحدة جديدة، أو أكثر، تستخدم صواريخ بحر - بحر، وصواريخ مضادة للسفن طراز سي - 801 الصينية المصدر. وذكرت تقارير أن إيران تسعى لامتلاك صواريخ كروز مضادة للسفن وذات مدى أطول، مصنوعة في جمهورية الصين الشعبية أو الاتحاد السوفيتي السابق.

ادعت بعض المصادر أن إيران اشترت فعلاً من أوكرانيا - أو روسيا - ثماني وحدات إطلاق صواريخ مضادة للسفن، سوفيتية الصنع من طراز "سنبيرن" أو "سنبيرست" إس إس - إن - 22 ونشرتها قرب مضيق هرمز، مع أن العديد من الخبراء الأمريكيين يبدون الشكوك حول وجود مثل تلك الأنظمة قيد الخدمة لدى إيران. وتسمية إس إس - إن - 22 تُطلق في الواقع على نظامين حديثين مختلفين طويلي المدى من الصواريخ الأسرع من الصوت، التي تطير فوق سطح البحر مباشرة، وهما بي - 270 موسكيت (ويسمى أيضاً كيه إتش - 15، أو 3 إم 80) وبي - 80، أو بي - 100 زوبي/ أونيكا. ومع أن أداء هذه الأنظمة ليس على تلك الدرجة من التطور الذي تُصوره بعض الصحف الغربية، فإن النسخ التي تم نشرها ذات مدى أقصى يصل إلى 100 - 120 كيلومتراً، وذات أنظمة توجيه متطورة نسبياً، واعتراضها أصعب من اعتراض نظام سي إس - 801 / 802 أو نظام إتش واي - 2، وتبدي مقاومة أكبر للتشويش الإلكتروني[108].

يملك سلاح بحرية الحرس الثوري الإيراني إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم، فهو يستخدم العديد من قوارب الدورية السريعة لدى إيران، إضافة إلى العديد من صواريخها المضادة للسفن من طراز سيلكورم سي إس - 2[109]، ويستخدم حالياً 32 - 36 سفينة من نوع بوجامر ذات محرك مطور (6.4 طناً)، وما يزيد على 35 سفينة من نوع بوستون ويلر (1.3 طناً)، والعديد من سفن الدورية والهوفركرافت من نوع ريفر رودستيد. وتتسم السفينة الاعتراضية السريعة من طراز بوجامر بأهمية خاصة لمناورات الحرس الثوري وعملياته، وتقوم بتصنيعها شركة "بوجامر مارين" السويدية، وتصل سرعتها إلى 69 عقدة، ويبلغ مداها 926 كيلومتراً، وتحمل معدات يصل وزنها إلى 1000 رطل. وسفن بوجامر - وغيرها من سفن الدورية السريعة - غير مزودة بأسلحة، ولكن يمكن تزويد أطقمها برشاشات ثقيلة وراجمات قنابل يدوية ومدافع عديمة الارتداد من عيار 106 ملم.

إن زوارق بوجامر، وزوارق الدورية السريعة الأصغر حجماً وما لدى إيران من السفن الخفيفة الأخرى مثل زودياك، يصعب جداً كشفها بواسطة الرادار، إلا عندما

يكون البحر غايةً في الهدوء. وتضع إيران هذه السفن في عدد من الجزر وحول منصات النفط قبالة الساحل، وتستطيع هذه السفن شن الهجمات بسرعة دون إعطاء إنذار كاف للجهة المستهدفة. وتوجد أهم تجمعات هذه السفن في جزيرة الفارسية وجزيرة حلول (وهي منصة نفط) وفي كل من سري وأبو موسى ولاراك، وتقع القاعدة الرئيسية في بندر عباس. وتملك بحرية الحرس الثوري أيضاً مدفعية بحرية وغطاسين ووحدات لزرع الألغام، ومخزوناً ضخماً من معدات الغوص، ومركز تدريب على القتال تحت الماء في بندر عباس[110]. وتقوم إيران أيضاً بتحسين الدفاعات والإمكانيات التي تتمتع بها موانئ جزرها في الخليج، وذلك بإضافة مراس مغطاة ومزيد من أجهزة الاستشعار المتطورة والدفاعات الجوية الأفضل.

والأدوار التي يضطلع بها كل من سلاح بحرية الحرس الثوري الإيراني والبحرية النظامية غير واضحة. فعندما عُين الفريق أول بحري علي شمخاني قائداً لكلتا القوتين - عام 1989 - ظن بعض الخبراء أنه سوف يتم دمجهما، ولكنهما ظلا قوتين مستقلتين حتى عام 1994، ولكل منهما قواعده الخاصة على الجزر ومرفق خاص في أكاديمية نوشهر البحرية على بحر قزوين. وربما يقوم سلاح البحرية - التابع لجهاز الحرس الثوري - بتشغيل بعض سفن الدورية الساحلية، التي تملك إيران منها 11 سفينة من فئة مارك 3 الأمريكية (41.6 طناً)، و6ـ20 من فئة سويفت مارك 2 الأمريكية الصنع(22.9 طناً)، و20 سفينة صالحة للخدمة من طراز بي بي آي (20.1 طناً)، و3 من طراز سيوارت (9.1 طناً) و12 من طراز إنفورسر (4.7 طناً)[111]. وشوهدت سفينة من طراز بي بي آي مزودة بتجهيزات بدائية لصواريخ تايجركات غير الموجهة، التي يبلغ مداها الأقصى ستة كيلومترات. ويقوم الحرس الثوري بتشغيل بعض قوارب الدورية الجديدة المزودة بصواريخ حصلت عليها إيران من جمهورية الصين الشعبية.

تقوم البحرية الإيرانية وسلاح البحرية التابع للحرس الثوري الإيراني بتوسيع قدراتهما في حرب الألغام. وبينما تملك إيران عدداً محدوداً من السفن المخصصة لزرع الألغام وإزالتها، فإنها تستطيع أيضاً استخدام سفن صغيرة، وسفن إنزال، وزوارق بوجامر السريعة، وطائرات مروحية، وغواصات لزرع الألغام. ولدى إيران مجموعة

واسعة من ألغام التماس الثابتة وغير الثابتة، سوفيتية الصنع أو غربية أو من صنع إيران. ومن شبه المؤكد أنها تسعى أيضاً لامتلاك ألغام تنفجر بالضغط أو الاهتزاز. وإذا حصلت على ألغام حديثة، فقد تضعها في طريق ناقلات النفط، كما حدث أثناء الحرب الإيرانية-العراقية، أو قرب مضيق هرمز لإعاقة حركة السفن التجارية، أو تستخدمها لتهديد السفن الحربية في مناطق العمليات الضيقة، أو تضعها في خليج عمان، حيث تتسم عمليات إزالة الألغام والتغطية الدفاعية بصعوبة أكبر منها في الخليج العربي. ومع أن مثل هذه الأعمال تعتبر مصدر إزعاج أكثر منها قدرة قتالية، إلا أنه يمكن استخدامها بالتزامن مع الصواريخ المضادة للسفن المنصوبة على اليابسة، ومع الغارات التي يقوم بها الفدائيون، فضلا عن استخدام الغواصات. وهذا ما يمنح إيران قوة كبيرة فيما يتعلق بتزايد تهديدها لناقلات النفط وأشكال الملاحة الأخرى في الخليج، وسوف يكون من الصعب مواجهة هذه القوة والتصدي لها وتدميرها.

تملك إيران مخزوناً ضخماً من الألغام الأمريكية الصنع المضادة للسفن، من نوع مارك 65، والسوفيتية الصنع من نوع إيه إم دي 500، وإيه إم إيه جي-1، وكراب، وربما اشترت نسخاً صينية الصنع من الألغام السوفيتية. وادّعت إيران أنها تصنع ألغاماً صوتية عائمة غير مغناطيسية قابلة للتحكم من بعد، وربما حصلت على مخزون ضخم من الألغام غير المغناطيسية، وألغام تنفجر بالضغط أو الاهتزاز، وألغام تحتوي على أجهزة توقيت متطورة من دول أخرى. ومن الصعب جداً اكتشاف هذه الألغام وإزالتها، وخاصة عند ترك مسافات واسعة بينها لدى زرعها في خطوط السفن.

وذكرت بعض التقارير أيضاً أن إيران تفاوضت مع الصين لشراء لغم ذي دفع صاروخي من طراز إي إم 52. ويكمن اللغم إي إم-52 في القاع حتى يستشعر سفينة مارة فوقه، فيستخدم صاروخاً لضرب الهدف. ويمكن توقيته بحيث لاينطلق إلا بعد أن يستشعر عدداً معيناً من السفن المارة فوقه، وتدّعي بعض التقارير أن هذا اللغم يستطيع العمل على عمق يصل إلى 110 أمتار (أي 363 قدما). وأقصى عمق في مضيق هرمز هو 80 مترا (264 قدماً)، ولكن تيارات المياه قوية بما يكفي لجرف كل الألغام ماعدا تلك المربوطة بإحكام[112]. والجمع بين الألغام الحديثة التي تزرع بواسطة

الغواصات وأنظمة الصواريخ المضادة للسفن مثل سي إس - 801 / 802 و إتش واي - 2 وإس إس - إن - 22، وبين ألغام إي إم - 52 سوف يمنح إيران قدرة لا يستهان بها على إزعاج السفن المارة في الخليج، بل أيضا القدرة على إغلاق الخليج إلى أن تتمكن القوة البحرية والجوية الأمريكية من إزالة الألغام وتدمير قاذفات الصواريخ والغواصات.

يمكن استخدام الألغام في كل أنحاء الخليج العربي وفي بعض أجزاء خليج عمان. ويمكن للدول الواقعة جنوبي الخليج أن تطوِّر قدرات فعالة على إزالة الألغام من أجل إزالة حقول الألغام التي تتركز في مناطق محدودة. ولكن إيران تستطيع استخدام مثل هذه الألغام في كل أنحاء الخليج، وليس من المحتمل أن يقوم أصحاب وقباطنة ناقلات النفط بتسيير سفنهم في ممرات قد تلحق بها ضرراً، حتى ولو كانت المجازفة محدودة. ويصعب أيضاً - حتى على أكثر أنظمة الإجراءات المضادة للألغام تطورا لدى الغرب - اكتشاف الألغام الحديثة وإزالتها. حتى أن السفن الأمريكية، التي تضررت بسبب الألغام أثناء حرب الخليج الثانية، كانت تعمل كلها في مياه يُفترض أنها طُهِّرت من الألغام، بل إن أفضل أطقم إزالة الألغام تدريباً وعتاداً يواجه مشكلات خطيرة عند إزالة الألغام غير المغناطيسية، وعند تطهير المناطق الواسعة التي تحوي ألغاماً غير مربوطة وألغام القاع، أو أية ألغام أخرى يتم توقيتها لكي تنفجر بعد مرور عدة سفن أو في فواصل زمنية محددة.

هذه الأشكال الجديدة من القوة البحرية تقدم لإيران القدرة على التهديد الضمني والصريح لشحنات النفط في الخليج، ولعصب الحياة الاقتصادية للعراق ودول الخليج العربية المجاورة له. ومع أن الأسطول البحري الإيراني لا يمكنه تحدي البحرية الأمريكية، إلا أنه يستطيع استخدام أنظمة مثل الصواريخ المضادة للسفن والألغام والغواصات، لكي يهدد على الأقل حرية حركة الولايات المتحدة وقدرتها على نشر قطعها البحرية الكبيرة - مثل حاملات الطائرات - في مياه الخليج. ويمكن لإيران أن تستفيد من طول خطوط الملاحة في الخليج، ومن قدرتها على شن ضربات بحرية أو جوية من مواقع تقع على طول الخليج العربي وخليج عمان بكاملهما. وبينما يركز المخططون الاستراتيجيون اهتمامهم أحيانا على "إغلاق مضيق هرمز" فيجب ألا يغرب

عن بالنا أنه يمكن كسر الزجاجة من أماكن أخرى غير عنقها . إذ يمكن لعمليات زرع الألغام والحرب غير التقليدية المحدودة، التي تُشن ضد السفن - بهدف الإزعاج أو التخويف - أن تعطي إيران الفرصة لتحقيق أهدافها بصورة أكثر سلامة، بدلاً من التصعيد الشامل لهجماتها ضد الشحنات النفطية.

بالنسبة لاستخدام القوة خارج حدودها، لا يمكن لإيران استخدام قوتها براً على الساحل المقابل بدون عبور الأراضي العراقية، ولكن يمكنها القيام ببعض العمليات البرمائية المحدودة، وهذا يسمح لها مجدداً أن تشكل تهديداً ضمنياً أو صريحاً لدول الخليج الواقعة في الجنوب، وخاصةً الدول الصغيرة التي تسهل مهاجمتها مثل البحرين وقطر. وحالياً لا تستطيع البحرية الإيرانية والحرس الثوري سوى تنفيذ بعض العمليات الصغيرة ليلاً، أو تلك التي يتحقق فيها عنصر المفاجأة التامة . ولو أرادت إيران الهجوم عبر الخليج بقوة كبيرة، فسوف تحتاج البحرية الإيرانية وبحرية الحرس الثوري إلى غطاء جوي أكثر فاعلية، وإلى أسطول من السفن الحربية يكون أكثر قوة، كما تحتاج إلى أجهزة للرؤية الليلية وأنظمة تسديد (تنشين) أفضل لسفنها الصغيرة، وإلى المزيد من السفن البرمائية وسفن الهوفركرافت. وستحتاج إيران في الهجمات واسعة النطاق إلى استخدام السفن التجارية سريعة التحميل والتفريغ. وتستطيع إيران في الوقت نفسه استعمال عناصر صغيرة من قواتها البحرية لتأمين الانتشار السري لقوات الحرب غير التقليدية ولتقديم السلاح للحركات الراديكالية في جنوب الخليج، واحتلال الجزر غير الحصينة، وتهديد المنشآت النفطية البحرية والموانئ ومرافق تحلية مياه البحر أو مهاجمتها.

وسوف يتوقف الكثير من الأمور على مدى قدرة إيران في إعادة بناء القاعدة الفنية لبحريتها، وامتلاك قدرة فعالة على شن الحروب. ويتطلب ذلك تنفيذ التدريبات الملائمة، والحصول على صواريخ مضادة للسفن قادرة على منافسة ما لدى القوات البحرية لدول الخليج العربية والولايات المتحدة وبريطانيا، وامتلاك طوربيدات حديثة، وألغام متطورة مثل ألغام القاع والألغام الثابتة التي تنفجر بالضغط أو الاهتزاز والألغام

الذكية، واكتساب إمكانية أفضل لزرع الألغام. وسوف تحتاج إيران إلى تحديث ترسانتها من الصواريخ المنصوبة على الشاطئ وزيادة عددها ونشرها في مواقع كافية، على أن تكون سريعة الحركة لزيادة قدرتها على تفادي الإصابة. إن إيران في أشد الحاجة إلى أنظمة متقدمة للقيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات وإدارة المعارك والحرب الإلكترونية، وأنظمة استشعار متطورة تقام على اليابسة، وأخرى توضع على متن السفن، كما تحتاج إلى إعادة بناء طائراتها من طراز بي-3 وتحديثها أو شراء بدائل لها، والحصول على صواريخ دفاع جوي وصواريخ مضادة للسفن جديدة أو معدلة، وأجهزة إلكترونية مناسبة لسفنها الحربية. وكذلك تحتاج إيران إلى طائرات مروحية بحرية معدلة أو من نوع أفضل، وأجهزة تكنولوجية متقدمة للمناورات والتدريب.

قوات إيران شبه العسكرية

يصعب تحديد القدرات الحالية لقوات إيران شبه العسكرية. وقد سبق أن تناولنا جهاز الحرس الثوري الإيراني باعتباره من أهم عناصر قوات إيران القتالية النظامية، ويبدو أن تداول موضوع الحرس بهذه الصفة يعد أكثر دقة من اعتباره قوات شبه عسكرية. ومن هنا تتبقى قوتان أساسيتان من القوات شبه العسكرية وهما الباسيج وقوات الأمن القومي.

وتعد الباسيج (تعبئة المستضعفين) قوة احتياطية شعبية تحت إمرة جهاز الحرس الثوري الإيراني، وتتكون - في أغلب الأحوال - من الشباب، إلى جانب الرجال الذين أنهوا خدمتهم العسكرية وكبار السن. وخلال الحرب العراقية-الإيرانية، كانت قوات الباسيج منظمة في شكل وحدات مشاة ضعيفة التدريب والعتاد، استخدمت غالباً في عمليات الاقتحام بالموجات البشرية. وبعد الحرب، أعيد تشكيل قوات الباسيج، فأصبحت مكونة من مجموعة من القوات الاحتياطية يمكن استدعاؤها في زمن الحرب، ويصل حجمها إلى 500 كتيبة تضم كل منها حوالي 300-350 فرداً، وتنقسم إلى ثلاث سرايا أو أربع فصائل بجانب القوات المساندة.

ويبدو أن المهمة الأساسية للباسيج الآن - أي في وقت السلم - هي الأمن الداخلي، وإن كانوا يقومون أيضاً بمشروعات أو أنشطة مدنية، كلما رأى النظام الحاكم تعبئة الشباب لمهمة منفردة أو لأغراض الدعاية. وقد زُودت وحدات الباسيج المنظمة بأسلحة صغيرة، ويمكنها تشكيل قوة لحماية المناطق الخلفية أو مواجهة أعمال الشغب العرقية أو السخط الشعبي. وهي - مع ذلك - وسيلة لزيادة عدد أفراد الحرس الثوري في الأزمات والحروب. كما توجد قوة كبيرة من الحرس الوطني تؤدي بعض أغراض الباسيج، لكنها عبارة عن قوة مليشيا ثابتة مرتبطة بمهام الدفاع المحلي.

لقد زعمت إيران أنها وحّدت كثيراً من قواتها الأخرى الخاصة بالأمن الداخلي عام 1991. ويقال إنها أصبحت الآن جزءاً من وزارة الداخلية، وتقدر بعض المصادر أن عددها الإجمالي يصل إلى حوالي 45000 فرد، بما فيها قوات الشرطة السابقة وغيرها من عناصر الشرطة وحرس الحدود. وقد جرى تنظيم حرس الحدود كقوة شرطة شبه عسكرية، مجهزة بمركبات مدرعة ذات عجلات، وطائرات دورية خفيفة (طراز سسنا 185/ 310، وإيه بي-205، وإيه بي-206)، وسفن دورية ساحلية وسفن دورية موانئ. ويقوم حرس الحدود بحفظ الأمن في كافة المناطق الريفية بإيران، إلى جانب التعامل مع مشاكل الأمن العرقية والقبلية. وهو منظم في شكل أفواج تستند إلى التوزيع الإقليمي، ولكنه يفتقر إلى التدريبات العسكرية الجدية، وتقتصر معداته على الأسلحة الأتوماتيكية ومدافع الهاون والأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات. ويجري حالياً تشكيل قوة من الحرس - تستند إلى التوزيع القبلي - قد تكون جزءاً من الشرطة أو جهاز الحرس الثوري الإيراني[113].

ومن المستبعد أن تعود هذه القوات - شبه العسكرية - بكثير من النفع على إيران في حروبها مع جيرانها، فقد فشلت هجمات الموجات البشرية في الماضي، ويقتصر استخدامها على مناطق الحدود. وليس لدى إيران من المعدات ما تهدره في مجالات قتالية أخرى على قوات غير مدربة ومنخفضة المستوى. ومع ذلك، يمكنها أن توفر أمن المناطق الخلفية، وأن تشكل مصدراً للقوى البشرية يمكن الاستفادة منه في الصراعات

المطولة. كما أنها تزود إيران بمستوى أفضل من الأمن الداخلي، ويجب أن تكون كافية لمواجهة معظم التهديدات العرقية، ربما باستثناء قوات مجاهدين خلق التي تحظى بمساندة العراق، والتي تعد من أفضل القوات المعارضة تدريباً.

وتشكل قوات الاستخبارات الإيرانية تهديداً أكثر خطورة. فعلاوة على شُعبة الاستخبارات الرئيسية بإيران - الفيفاك - توجد عناصر أخرى تعمل لدى وزارة الخارجية وجهاز الحرس الثوري والقوات المسلحة الإيرانية. وتساند إيران دولاً أخرى وحركات متطرفة في عدد من المعارك غير التقليدية والأعمال الإرهابية، وهناك قدر لا يستهان به من الأدلة على قيامهم بتلك العمليات، بعلم من وزير الخارجية الإيراني وكبار المسؤولين بإيران[114].

ومع أنه يجب توخي الحذر عند مناقشة بعض هذه الأنشطة، فقد تورطت الحكومة الإيرانية في حرب دولية إجرامية، من الاغتيالات والاغتيالات المضادة، مع أسرة رجوي ومجاهدين خلق منذ أوائل الثمانينيات. بيد أن هذه الحرب بدأت على يد منظمة مجاهدين خلق الماركسية الراديكالية، التي شنت سلسلة طويلة من محاولات الاغتيال، عندما رفض الخميني أيديولوجيتها ومحاولتها لتغيير النظام الاقتصادي في إيران. ومنذ ذلك الحين، استمرت منظمة مجاهدين خلق في حربها من خارج إيران وأصبحت أشبه بجبهة عراقية[115]. ونتيجة لذلك، فإن العمليات الإيرانية ضد أعضاء منظمة مجاهدين خلق، والهجمات الجوية وإطلاق صواريخ سكود على معسكراتها، يتعين النظر إليها باعتبارها جزءاً من حرب سرية متبادلة بين طرفين، وليس كأعمال إرهابية[116].

كما تستمر إيران - بلا هوادة - في قمع المعارضة السياسية الشرعية، وتتمادى في اعتقال المعارضين والمتحدثين باسم المعارضة، بحجة أنهم يتعاطون المخدرات ويتاجرون فيها، في محاولة منها لتشويه صورتهم، وتخفيف الاتهامات الأجنبية بانتهاك إيران حقوق الإنسان[117]. وبينما صرحت الحكومة الإيرانية عام 1994 بأن عدد سجناء المخدرات يبلغ 52,000، من أصل إجمالي السجناء في إيران البالغ عددهم 100,000 ،

فإن السبب الحقيقي وراء القبض على آلاف منهم يعود إلى اعتبارات سياسية ودينية وعرقية[118]. كما خوّل مجلس الشورى إلى الفيفاك مزيداً من السلطات لقمع المعارضة السياسية المحلية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 [119]. واستدعت وزارة الخارجية الإيرانية السفير الإيراني لدى النرويج - في كانون الثاني/ يناير 1995 - بسبب موقفه المرن من مطالبة الحكومة الإيرانية بإعدام سلمان رشدي[120].

لقد اعترضت إيران بقوة على مباحثات السلام بين كل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن مع إسرائيل، كما عارضت الاتصالات الجديدة بين الدول العربية المعتدلة مثل المغرب وسلطنة عمان وبين إسرائيل. وساندت أعمالاً إرهابية ضد إسرائيل وضد عملية السلام، وهو ما قد يكون نتيجة طبيعية لأيديولوجيتها، لكنه يشكل تهديداً واضحاً لسلام المنطقة وأمنها، ولا يمكن اعتبار هذه الأعمال ببساطة مجرد "جموح" من جهاز الحرس الثوري الإيراني. وبينما لم يتضح بعد المسلسل الكامل للأحداث، يبدو أن كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الإيرانية قد ساندوا - بطريقة مباشرة - بعض الأعمال الإرهابية ضد الإسرائيليين، كتفجير عدد من السيارات المفخخة وشن الهجمات على السفارات الإسرائيلية. وتفيد بعض الدلائل أنهم موّلوا بعض العناصر المعارضة للسلام داخل منظمة التحرير الفلسطينية، كوسيلة لبث الفرقة بينهم وبين عرفات[121]. كما تلعب الحكومة الإيرانية دوراً هاماً في مساندة حزب الله ومختلف الجماعات المتطرفة المسلحة في جنوب لبنان، وإن كان من المستبعد قيامها بذلك بدون موافقة السوريين ومساندتهم. وكذلك قدمت الأموال - وغيرها من وسائل الدعم - إلى العناصر العسكرية في حماس، وقد تكون ساعدت في تدريب الفرق الإرهابية التابعة لحماس داخل معسكرات في لبنان أوالسودان أوكليهما.

وتبالغ كل من مصر والجزائر في اتهام إيران بمساندة الحركات الإسلامية المتطرفة، ومن شبه المؤكد، أن إيران تقدم بالفعل الأموال والتدريب والأسلحة لمثل هذه الجماعات في كافة أنحاء العالم. كما تقوم إيران أيضاً بالتدخل في الحرب الأهلية في أفغانستان، والشؤون الكردية في العراق، إلى جانب مساندة جماعات الثوار المسلحين من الشيعة في العراق، ومساندة التدريب على الحروب غير التقليدية في السودان،

ومساندة الحركات المتطرفة الإسلامية والكردية في تركيا. ويبدو أن مجلس الأمن القومي الإيراني قد وافق بشكل مباشر - أو ربما أدار بنفسه - بعض هذه العمليات. ويضم هذا المجلس آية الله علي خامنئي والرئيس رفسنجاني وعلي فلاحيان[122].

وتعد هذه التصرفات من جانب الفيفاك، وجهاز الحرس الثوري الإيراني، وغيرهما من عناصر أجهزة الأمن والقوات المسلحة في إيران، بمثابة تهديد مبطن لجيران إيران، وأي من القوى الخارجية التي تحتفظ بقوات مسلحة في المنطقة، ويمكن تصعيد هذه التصرفات في أي وقت. وعلى سبيل المثال، خسرت الولايات المتحدة في تفجير معسكرات المارينز في لبنان عدداً من الرجال، يفوق ما خسرته في المعارك خلال حرب الخليج الثانية بأكملها، وكانت تلك الخسائر عاملاً قوياً في سرعة انسحاب الولايات المتحدة من لبنان. ولو كان للولايات المتحدة في لبنان نفس المصالح الاستراتيجية الواضحة - التي تحرص عليها في الخليج - لما انسحبت من لبنان. وعموماً فليس هناك أي مجال للشك في الدور الإيراني وراء عملية التفجير تلك، وفي احتمال تكرار مثل هذه الأعمال الحربية غير التقليدية أو الإرهابية في المستقبل.

إيران وأسلحة الدمار الشامل

لقد سعت إيران طويلاً إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، وإن كانت جهودها في هذا السياق لا تماثل في حجمها جهود العراق إطلاقاً. إذ تفتقر إيران إلى الموارد لتمويل مثل هذا الجهد الضخم لشراء المعدات من مصادر عالمية، كما أن واقعها الثوري - غير المستقر - قد أعاق حصولها على التكنولوجيا الأجنبية، وقلل من فعالية قاعدتها الصناعية. ولكن إيران سعت، على أية حال، للحصول على صواريخ طويلة المدى، وأنتجت الأسلحة الكيماوية، وطوّرت الأسلحة البيولوجية، وبذلت جهوداً لامتلاك الأسلحة النووية.

وإذا علمنا أن إمكانيات القوات التقليدية الإيرانية محدودة، فإن جهودها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل سوف تمثل أخطر مظاهر التهديد الذي تسببه قدرات إيران العسكرية في الحاضر والمستقبل. وعلى أية حال، من الضروري - مرة أخرى - توخي

الحذر تجاه التهديد الإيراني الحالي. وبرغم امتلاك إيران حالياً لقدرة لا يستهان بها على شن حرب كيماوية، فإن هذه القدرة ليست بالضخامة أو الخطورة الكافية، التي تشكل تهديداً كبيراً على جنوب الخليج، إذا ما حصلت دول الخليج العربية على مساندة القوات الأمريكية.

وتواجه إيران مشكلات كبيرة في الحصول على المواد الانشطارية، وتحويل المواد الكيماوية والبيولوجية والنووية التي بحوزتها إلى أسلحة، أي وضع العامل البيولوجي أو الكيماوي أو النووي، في قنبلة أو رأس حربي صالح للاستخدام بصورة آمنة وفعالة وموثوق بها. وبغض النظر عن الخطورة النظرية لأسلحة الدمار الشامل، فالخطر الحقيقي يكمن في كفاءة الأداء الفعلي للسلاح في المعركة. وتشكل أنظمة الإطلاق عقبات إضافية. فمن السهل نسبياً إطلاق رؤوس حربية كيماوية ضمن مجال النظر، إذ تستطيع قطع المدفعية أو راجمات الصواريخ إطلاق ما يكفي من العامل الكيماوي بما يجعله فعالاً، حتى لو كان تصميم الرأس الحربي رديئاً.

إلا أن إطلاق الأسلحة على أهداف تقع على مدى يتجاوز مجال النظر، يتطلب أنظمة استطلاع ومعلومات استخبارية متطورة، ورؤوساً حربية فعالة، لتحقيق نتائج عالية التأثير. وتنطوي الهجمات طويلة المدى - بالطائرات وصواريخ كروز - على صعوبات تتعلق بمسألة تطوير تصميمات لقنابل ورؤوس حربية جديرة بالثقة، بحيث تضمن الأمان وإمكانية الاعتماد عليها، وتحقق المسار والتسديد(التنشين) الدقيقين، وتؤمّن الانتشار الصحيح للعوامل البيولوجية والكيماوية، والارتفاع اللازم للانفجار، ومراعاة أحوال الطقس الملائمة لاستخدام الأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية. وتنطوي الصواريخ البالستية على مشكلات أكثر خطورة، فمع أن الصواريخ البالستية تتمتع بميزة صعوبة التصدي لها أكثر من التصدي للطائرات، فهي تشكل تحديات أساسية فيما يخص الجدارة التشغيلية والدقة والتسديد (التنّشين). ومن الصعوبة بمكان نشر العوامل البيولوجية والكيماوية بشكل فعال ضمن المدى الزمني الضيق الذي تسمح به سرعة الصاروخ في المرحلة النهائية، وفي مقابل الوزن المحتمل لمجموعة الأسلحة اللازمة للقيام بذلك، فإنه قد يتم التخفيف كثيراً من وزن الشحنة المتفجرة نفسها.

وباختصار، فإن تحويل أجهزة مثل الأجهزة النووية والبيوكيماوية إلى أسلحة دمار شامل ينطوي على مصاعب جمة في التصميم والتصنيع. وتمثل الأسلحة النووية تحديات تتعلق بخفض الوزن، وتحقيق الارتفاع الصحيح للانفجار للحصول على أفضل النتائج. وتخلق ندرة المواد الانشطارية وارتفاع ثمنها تحديا يتعلق بإمكانية عدم انفجار الرؤوس الحربية، أو عدم إصابة الصاروخ للهدف المحدد له. وتحتاج الأسلحة البيولوجية إلى تخزين مأمون للعوامل الجافة أو الرطبة، والمصاهر ذات التقنية العالية، وأنظمة نشر العوامل. ويُعد الأمان أيضاً قضية أساسية، وخاصةً بالنسبة للأجهزة البيولوجية والنووية.

وهناك خطر حقيقي يتمثل في وقوع الحوادث، أو الإطلاق الخاطئ على أرض صديقة. والتكنولوجيا التي تضمن الأمان وتسليح الرأس الحربي - بشرط أن يكون أداء الصاروخ صحيحاً عند الإطلاق - تُعد عملية معقدة وتزيد من وزن الصاروخ بما يؤثر في سرعته وفعاليته. ولا توجد حالياً تكنولوجيا تستطيع - بشكل موثوق به - نزع فتيل الرأس الحربي للصاروخ بواسطة الأوامر عن بعد، أو على أساس إبطال مفعوله بشكل آمن، حالما يكمل الصاروخ مرحلة التعزيز الأولية و يصل إلى أقصى ارتفاع.

وهناك أمر آخر أساسي ما زال غير واضح، وقد يكون بالغ الأهمية في تقدير قدرات إيران والعراق على شن الحروب مستقبلاً، وهو درجة الفتك الميدانية التي تنجم عن استخدام الأسلحة الكيماوية والمواد السامة والعوامل البيولوجية المتطورة. وبرغم أن الخبراء أشاروا علانية إلى الخطوط العريضة للموضوع، فمن المستحيل مناقشة تفاصيل تلك النقاط - غير المؤكدة - في ظل القيود التي تفرضها البيانات المصرح بنشرها.

ولكن هناك أمراً واضحاً، وهو أن التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل لدى إيران سوف تزداد أهميته، حالما تحصل إيران على المزيد من الأسلحة الكيماوية الفعالة. وسوف تزيد هذه الأهمية إلى حد بعيد إذا حصلت على عوامل بيولوجية شديدة الفتك، أو حتى على بضعة قنابل أو متفجرات نووية. فأسلحة الدمار الشامل من شأنها إحداث تغييرات لا يمكن أن يتنبأ بها المهاجم ولا المدافع، عند وضع تصوراته الخاصة بالقرارات السياسية وخوض الحروب. وفي حين تستأثر الآثار الناجمة عن

الخسائر البشرية والأضرار المادية، بجزء كبير من النقاش المتعلق بهذه الأسلحة، فإن لهذه الأسلحة آثاراً نفسية وسياسية وتكتيكية، ربما تكون أكثر أهمية من تأثيرها الفتاك. وتتوقف على الاستعداد النسبي للمجازفة بالتعامل مع نتائج غير مؤكدة في عالم الواقع، والقيمة النسبية المعطاة للحياة الإنسانية، والقدرة على التنبؤ بآثار استعمال تلك الأسلحة، وطبيعة الرد الانتقامي، وحماية الجنود والمدنيين والمناطق التي توجد فيها الأهداف المحتملة.

كما يمكن لأسلحة الدمار الشامل إحداث تغيير جذري في السلوك أثناء الأزمات، وفي إدراك مخاطر التصعيد، وفي قبول مستويات جديدة للصراع، وفي قبول أنواع معينة من عمليات إنهاء الصراع. وتستطيع هذه الأسلحة فعل ذلك، في حين لا يملك صانعو القرار والقادة العسكريون - في أفضل الأحوال - إلا فهماً محدوداً لإمكانياتها الفنية. فهذه الأسلحة لها دائماً أثرها في الاستشراف الجلي لنتائج الحرب وإمكانية التنبؤ بها، ونظراً لافتقار إيران والعراق إلى وسائل استخبارية فعالة تمكِّنهما من الحصول على معلومات شبه فورية، عن الآثار الفعلية لمثل هذه الأسلحة، يصبح لهذه الأسلحة تأثيرها في عملية الاستشراف والتنبؤ بنتائج الحروب. وببساطة لا يوجد إلا القليل جداً من المعطيات التجريبية للتنبؤ بنتائج الأضرار، قصيرة المدى أو طويلة المدى.

برامج الصواريخ طويلة المدى لدى إيران

لقد طورت إيران باطراد قواتها الصاروخية بعيدة المدى منذ بداية حربها مع العراق[123]، إذ نجحت في إنتاج نسخة خاصة بها من صاروخ المدفعية الصيني طراز 83 المسمى "أوغاب" في مصنع أقامته بمساعدة الصين، وباستخدام قطع ومعدات وتكنولوجيا صينية[124]. ولكن مداه يقتصر على 40 كيلومتراً فقط، وهو مزود برأس حربي زنة 70ـ 300 كيلوجرام، وقد يكون مزوداً برأس حربية كيماوية، ويستطيع إصابة أماكن التجمعات والمدن، ولكنه يفتقر إلى المدى أوالدقة - أو كليهما - اللازمتين لإصابة الأهداف الأصغر حجماً. وقد ثبت أن نسبة الخطأ الميداني في إصابة الهدف

تزيد على 1000 متر في المدى الأقصى[125]. وعلاوة على ذلك، لا تستطيع إيران ضمان دقة تصويب أوغاب - أو غيره من الصواريخ طويلة المدى - ضد أهداف متحركة أو أهداف ثابتة بعيدة، فيما عدا القدرة المحدودة على استخدام طائرات تطير بدون طيار[126].

كما استعانت إيران بالصين في إنتاج مجموعة من الصواريخ أطلق عليها "نازيت"، ومنها طراز إيران - 130، وهو أطولها مدى. ولا تزال التفاصيل الكاملة لهذا النظام غير واضحة، لكن يبدو أنه يستخدم عناصر متوافرة تجارياً، ومحركاً صاروخياً يعمل بالوقود الصلب، ونظام توجيه بالقصور الذاتي، ليصل مداه إلى حوالي 90 ـ 120 كيلو متراً. ويبلغ قطره 355 ملم، وطوله 5.9 متر ووزنه 950 كيلو جراماً، وتزن رأسه الحربية 150 كيلو جراماً، وقد يكون مزوداً برأس حربية كيماوية. وتعتبر درجة الاعتماد عليه ودقته ضعيفة[127].

بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، عرضت إيران صاروخاً آخر طويل المدى أطلقت عليه شاهين 2، ويبلغ قطره 355 ملم، لكن طوله 3.87 متراً، ويزن 580 كيلو جراماً فقط. ويمكن تزويده بثلاثة أنواع من الرؤوس الحربية ؛ إحداها رأس حربية شديدة الانفجار زنة 180 كيلو جراماً، والثانية رأس حربية تستخدم ذخائر فرعية شديدة الانفجار، والثالثة تستخدم أسلحة كيماوية. وفي الوقت الحالي تستخدم القوات المسلحة الإيرانية النظامية كلاً من نازيت وشاهين بأعداد محدودة، لكن مثل هذه الأنظمة لا تعدو كونها مدافع طويلة المدى.

أما الصواريخ الأكثر قدرة لدى إيران فكلها مستوردة، مثل الصاروخ سكود بي، ونسخه المعدلة المصنوعة في كوريا الشمالية، والصاروخ الصيني سي إس إس ـ 8. ويتألف مخزون إيران الرئيسي من صاروخ سكود بي (17 إي) الموجه سوفيتي التصميم. وهي تملك هذه الصواريخ منذ أوائل الثمانينيات، وتصميمها الأساسي قديم جداً لدرجة أنه مشتق من الصاروخ الألماني في ـ 2. ويملك الصاروخ سكود بي مدى أقصى يتراوح بين 180 ـ 190 ميلاً (290 ـ 310 كيلومتر)، وهو مزود بشحنة متفجرة

تقليدية عادية، وله زمن أقصى للطيران قدره 325 ثانية[128]. ويبلغ طول صاروخ سكود 11.25 متراً، وقطره 85 سنتيمتراً، ووزنه 6300 كيلوجرام، ويزن رأسه الحربي حوالي 1000 كيلوجرام، منها 800 كيلوجرام من مادة شديدة الانفجار و200 كيلوجرام لبنية الرأس الحربي ونظام الإشعال[129]، وبه محرك صاروخي يعمل بالوقود السائل وقابل للتخزين لمرحلة واحدة، ويتم نصبه عادةً على منصة ـ قاذفة ـ متحركة ذات ثماني عجلات من طراز إم إيه زد ـ 543، وله نظام توجيه بالقصور الذاتي مثبت عليه، يستخدم ثلاث بوصلات جيروسكوبية لتصحيح مسار القذيفة البالستية، ويستعمل في توجيهه ريشة نفاثة جرافيتية داخلية، وله رأس حربي ينفصل عن جسم الصاروخ أثناء الانقضاض الأخير على الهدف، وهذا يمنحه ثباتا إضافياً ويسمح للرأس الحربي بإصابة الهدف بسرعة تزيد على 1.5 ماخ[130].

يبدو أن إيران اشترت عدداً يُقدَّر بـ 200 ـ 300 صاروخ سكود بي من كوريا الشمالية بين الأعوام 1987 و 1992 ، ويُقدِّر خبراء إسرائيليون أنه أصبح لدى إيران عام 1994، على أقل تقدير، 250 ـ 300 صاروخ سكود، وما لا يقل عن 8 ـ 15 منصة إطلاق جاهزة للقتال، وإن كان بعض الخبراء الأمريكيين يعتقدون أن العدد الإجمالي أقل من ذلك بكثير. وقد تم شراء كل هذه الصواريخ من دول أخرى، مما يثبت كذب ادعاءات إيران، أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، بشأن قدرتها الفعلية على صنع صواريخ سكود. ومع أنها تستطيع الآن تجميع أنظمة صواريخ مصنوعة في دول أخرى، إلا أنها لم تُظهر - حتى الآن - أية قدرة على إنتاج صواريخ كاملة، أو تركيبات هامة مثل المعزز[131].

ومنذ نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية، بذلت إيران جهداً كبيراً للحصول على صواريخ طويلة المدى وأكثر دقة، من أجل إطلاق أسلحة الدمار الشامل. وقد حصلت إيران على بعض الدعم من جمهورية الصين الشعبية في مجال تزويدها بصواريخ جديدة، ومساعدتها في تطوير تكنولوجيا الصواريخ وقدرات الإنتاج لديها. فقد اشترت إيران 150 ـ 200 صاروخ سي إس إس ـ 8 ، و 25 ـ 30 راجمة صواريخ من جمهورية الصين الشعبية عام 1989. ويصل مدى صاروخ سي إس إس ـ 8 إلى 65 ميلاً تقريباً (105 كيلومترا). وأجرت مفاوضات لشراء صاروخي "إم ـ 9" و "إم ـ 11" ،

أو تكنولوجيا إنتاجها وتجميعها، ولكن لا توجد أدلة على تسلم إيران مثل هذه الشحنات. كما وافقت الصين في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 على الالتزام بالقيود التي فرضها "نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ" ، وعلى عدم نقل مثل هذه الصواريخ أو التكنولوجيا إلى أية دولة أخرى(132).

على أية حال نجحت إيران في الحصول على منظومة صواريخ أحدث وأطول مدىً مصنوعة في كوريا الشمالية، يشار إليها عادةً باسم "سكود سي". وقد وصل إلى طهران وفد رفيع المستوى من كوريا الشمالية لإتمام الصفقة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، وقابل محسن رضائي قائد الحرس الثوري الإيراني. فإمّا أن تكون إيران اشترت الصاروخ في ذلك الوقت، أو أنها قدمت طلباً بهذا الشأن بعد ذلك بمدة قصيرة، ثم قامت كوريا الشمالية بتصدير الصاروخ عن طريق "شركة ليونجاكسان للاستيراد". ويبدو أن كوريا الشمالية أكملت تطوير هذا الصاروخ عام 1987، بعد حصولها على الدعم الفني من جمهورية الصين الشعبية. وبرغم تسميته أحياناً "سكود سي"، فهو يبدو مختلفاً في تفاصيله - بشكل أساسي - عن صاروخ سكود بي الأصلي سوفيتي الصنع، ويظهر أنه مقتبس من صاروخ دي إف - 61 الصيني، أكثر من كونه نسخة مباشرة مأخوذة عن التكنولوجيا السوفيتية. ويبدو أن لدى إيران 5-10 منصات إطلاق لهذا الصاروخ، كل منها مزود بعدة صواريخ.

وتملك هذه الصواريخ مدى يقارب 310 أميال (500 كيلومتر)، وشحنة متفجرة لا يقل وزنها عن 500 كيلوجرام، وتتمتع بدقة ودرجة اعتماد جيدتين نسبياً، مما يمكن إيران من ضرب جميع الأهداف على الساحل الجنوبي للخليج، ويسمح لها بتغطية كل المناطق المأهولة في العراق، وتستطيع الوصول إلى جزء من شرق سوريا، وإلى الثلث الشرقي من تركيا، وتستطيع تغطية أهداف في منطقة الحدود مع الاتحاد السوفيتي السابق، وفي غرب أفغانستان وغرب باكستان.

وبيع كوريا الشمالية لهذا الصاروخ يمكن أن يحدث تغييراً مهماً في قدرة إيران على إطلاق أسلحة الدمار الشامل، فكوريا الشمالية عادةً تنشر الصاروخ برأس حربي كيماوي، وربما قامت باختبار رؤوس حربية بيولوجية أيضاً. ولا يبدو أن روسيا

أو جمهورية الصين الشعبية نقلت تكنولوجيا الرؤوس الحربية - الخاصة بالأسلحة البيولوجية والكيماوية - إلى إيران أو العراق، عندما باعتهما صاروخ سكود وصاروخ سي إس إس-8. ولكن كوريا الشمالية ربما تكون قد باعت مثل هذه التكنولوجيا إلى إيران، وإذا تم ذلك فعلاً، فإن إيران سوف تتمكن من نشر رؤوس حربية أكثر فعالية بكثير مما كان لدى العراق أيام حرب الخليج الثانية. وانتقال هذه التكنولوجيا إلى إيران سوف يوفر عليها سنين طويلة من أعمال التطوير والاختبار، التي تبذلها من أجل امتلاك رؤوس حربية بيولوجية وكيماوية فتاكة.

واستوردت إيران بعض أجزاء تجميع الصواريخ الكورية الشمالية، مستخدمة طائرات بي-747، ويبدو أنها استعملت السفن لاستيراد أجزاء أخرى. ومن المحتمل - بحلول عام 1995 - أن تكون إيران قد حصلت من كوريا الشمالية على أكثر من 60 صاروخاً ذات مدى أطول، مع أن أحد المصادر ذكر أن العدد هو 170 صاروخاً، ويبدو أن إيران وضعت نصب عينيها الحصول على عدة مئات من تلك الصواريخ أواخر التسعينيات[133]. وربما بدأت إيران أيضاً اختبار صواريخها الجديدة الكورية الشمالية، وذلك بإطلاقها من قاذفة متحركة في موقع اختبار قرب مدينة قم، يبعد مسافة 310 أميال (500 كيلومتر) عن منطقة الهدف الواقعة جنوبي شهرود. وذكرت تقارير أخرى أن بعض الوحدات المجهزة بمثل هذه الصواريخ قامت بعملية انتشار، كجزء من المناورات الإيرانية، مثل مناورة "صاعقة-3" أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1993 [134].

يعتقد بعض الخبراء أن هناك تعاوناً بين إيران وسوريا - وربما باكستان - للحصول على صاروخ ذي مدى أطول يُسمى نو-دونج 1 من صنع كوريا الشمالية، ولإنتاجه أيضاً. وهو صاروخ أُحادي المرحلة، يعمل بالوقود السائل، ويبلغ مداه 1000 كيلو متر (620 ميلاً)، وله رأس حربي يزن 1200-1750 رطلا، ويبلغ طول الصاروخ حوالي 15 متراً - أي أطول بأربعة أمتار من صاروخ سكود بي - ويُقدَّر متوسط إزاحته عن الهدف بـ 700 متر في المدى الأقصى، مقابل 900 متر لصاروخ سكود بي. ويظهر أنه يمكن نقل الصاروخ على نسخة معدلة من المنصة-القاذفة-المتحركة من طراز

إم إيه زد-543 بي، وإن كان بعض الخبراء يشككون في ذلك. وتُقدَّر سرعة الصاروخ في المرحلة النهائية بـ 3.5 ماخ - مقابل 2.5 ماخ لصاروخ سكود بي - الأمر الذي يسبب مشاكل إضافية لعملية الدفاع التكتيكي باستخدام الصواريخ.

يبدو أن صاروخ "نو-دونج" يقترب من مرحلة التطوير النهائية في كوريا الشمالية، ربما بمساعدة كبيرة من مؤسسات التصنيع العسكري في جمهورية الصين الشعبية. وقد خضع لتجارب الإطلاق على مدى يصل إلى 310 أميال (500 كيلومتر) في 29 أيار/مايو 1993. ويعتقد عدد من الخبراء أن سوريا وإيران سوف تشتريان مرافق للإنتاج والتجميع الأساسي لصاروخ "نو-دونج 1"، بالإضافة إلى إنتاج الصواريخ وقطع غيارها. ويبدو أن إيران تخطط لامتلاك 150 صاروخا من هذا النوع على الأقل، برغم ظهور بعض التقارير التي تذكر أن إيران تواجه مشاكل مالية في الحصول على دعم كوريا الشمالية(135).

وتفيد بعض التقارير بإنشاء إيران مصنعين - على الأقل - لتجميع الصواريخ والقذائف، وموقعاً لاختبار الصواريخ ومجمعاً لمراقبتها، وعدداً متنوعاً من المنشآت الخاصة بالتصميمات الأصغر حجماً وعمليات التجديد(136). ويقال إن أكبر مصنع هو الذي أقامته كوريا الشمالية بالقرب من أصفهان، التي تعد مركزاً لكثير من الصناعات الدفاعية المتطورة في إيران، بما فيها مصانع ذخائر ومصانع تجديد الدبابات وصيانة الطائرات المروحية والطائرات ذات الأجنحة الثابتة. وتذكر بعض التقارير أن هذا المجمع يمكنه إنتاج الوقود السائل وأجزاء الصواريخ من مصنع محلي للصلب. ويقال إنه يوجد مصنع ثان، يقع على بعد 175 كيلو متراً شرق طهران بالقرب من سمنان. وتشير بعض المصادر إلى أن الصين أقامت هذا المصنع، وأنه بدأ في إنتاج الصواريخ منذ 1987. ومن المفترض أنه قادر على إنتاج 600-1000 صاروخ أوغاب في السنة، إذا تمكنت إيران من استيراد المكونات الأساسية اللازمة لإنتاج محركات الوقود الصلب مثل بركلورات الأمونيوم. ويفترض أيضاً أنه قادر على إنتاج صاروخ إيران-130. وقد يوجد مصنع آخر بالقرب من بندر عباس لتجميع صاروخ سيلكورم. ويقال إن الصين أقامت المصنع عام 1987، وأنها تساعد القوات البحرية للحرس الثوري على تعديل سيلكورم، لكي يصل مداه إلى 400 كيلومتر.

ومن غير الواضح على الإطلاق ما إذا كانت مصانع إيران قادرة على تجميع أعداد كبيرة من الأنظمة على وجه السرعة، أو ما إذا كانت لديها القدرة على بناء صواريخ بأكملها، أو إنتاج أجزاء أساسية، أو تصميم وإنتاج صواريخ محلية. وتفيد التقارير بأن أهم موقع للاختبار في إيران يقع شرقاً بالقرب من شهرود، بجانب خط السكة الحديدية الممتد من طهران حتى مشهد. ومن المفترض وجود محطة للقياس عن بعد، تقع على بعد 350 كيلو متراً جنوب طابا، على امتداد طريق مشهد- أصفهان. ويقال إن جميع المنشآت تقع تحت سيطرة جهاز الحرس الثوري الإيراني.

قد تكون إيران مهتمة أيضاً بصاروخ بالستي متوسط المدى قيد التطوير في كوريا الشمالية، يطلق عليه اسم "تابيو دونج 1" أو "تابيو دونج 2". وهذا ما كشفته الاستخبارات الأمريكية أوائل عام 1994. ويُقدر المدى الأقصى لهذا الصاروخ بـ 1000-1200 ميل (2000 كيلومتر)، وهو يعمل بالوقود السائل، ولكن يبدو أنه ذو مرحلتين. وبعكس "نو-دونج"، يجب أن يُنقل الصاروخ إلى الموقع على مراحل، ثم يتم تجميعه في موقع ثابت. ويمكن لناقلة "نو-دونج" أن تنقل كلتا مرحلتي صاروخ "تابيو دونج"، ولكن بعض الخبراء يعتقد أن هناك حاجة لناقلة خاصة، من أجل أجزاء المرحلة الأولى لصاروخ "تابيو دونج"[(137)].

قد تكون إيران بصدد تطوير صاروخ كروز بمساعدة صينية أو أجنبية أخرى. وجدير بالذكر أن إيران لا تملك إمكانية التطوير والنشر لصاروخ متطور شبيه بصاروخ توماهوك (تي إل إيه إم)، وإن كانت الدراسات الأمريكية تشير إلى أن دولاً من العالم الثالث - مثل إيران والعراق - يمكنها أن تصنع صاروخ كروز بحجم يساوي نصف حجم طائرة مقاتلة صغيرة تقريباً، وبشحنة متفجرة تزن حوالي 500 كيلوجرام، وذلك بحلول عام 2000 أو 2005. وقد تكون تكنولوجيا الإشعال والحرب الكيماوية والبيولوجية والرؤوس الحربية العنقودية في متناول إيران، إلا أن المشكلة الكبرى تكمن في أنظمة الملاحة (تحديد مسار الصاروخ) والمحركات النفاثة.

إن أنظمة الملاحة الحالية - التي تعتمد مبدأ القصور الذاتي - قد تتسبب بأخطاء في إصابة الهدف تصل إلى عدة كيلومترات على الأقل، على مدى يصل إلى 1000

كيلومتر. وقد يكون هناك خطر شديد في حدوث إخفاق تام لنظام التوجيه، يمكن أن يتجاوز ثلثي عدد الصواريخ التي يتم إطلاقها. إلا أن الجمع بين نظام يعتمد على التوجيه التفاضلي بالأقمار الصناعية (GPS) ونظام ملاحة يعمل بالقصور الذاتي ومقياس ارتفاع راداري، يمكن أن يحقق درجة دقة تصل إلى 15 متراً من الهدف . وهناك زعم بأن بعض الصواريخ الحالية التي توجه عن بعد - مثل صاروخ "سكوا" المصنّع في جنوب أفريقيا - تحقق مثل هذا الأداء. وقد أصبح من المتاح الحصول على تكنولوجيا التوجيه بواسطة الأقمار الصناعية، بدقة تتراوح بين 2 ـ 5 أمتار.

وهناك محركات توربين غازية وتبادلية - متوافرة تجارياً - يمكن لإيران تعديلها لصنع صاروخ كروز، مع أن العثور على محرك توربيني مروحي فعال وموثوق به - من أجل تطبيق تصميم محدد - ربما يكون صعباً، إذ يتعين التوليف بين هيكل محدد وبين محرك عالي الكفاءة للغاية، ومن المشكوك فيه أن تتمكن إيران من تصميم مثل هذا المحرك وصنعه، وإن كان هناك أكثر من 20 دولة أخرى تملك معظم هذه المهارات الخاصة بالتصميم والتصنيع. وسيكون من الصعب دمج واختبار مجموعة "الرأس الحربي-المحرك-الهيكل" لافتقار إيران إلى المهارات التصنيعية اللازمة. وعموما فإن عملية تجميع واختبار صاروخ كروز أسهل بطبيعتها من عملية تجميع واختبار صاروخ بالستي طويل المدى. كما أن مثل هذه التطويرات أقل عرضة للاكتشاف من تطوير نظام بالستي، إذا استخدم البرنامج جهازا مشفراً لقياس الأبعاد وتحديد الاتجاهات على ارتفاع منخفض[138].

وهذه الأنظمة من صواريخ كروز تستطيع الوصول إلى مجموعة كبيرة من الأهداف. فإذا تم نشر أنظمة صواريخ كروز - ذات مدى لا يتجاوز 500 كيلومتر فقط، في المناطق الحدودية لإيران - فسوف يمكنها أن تغطي معظم أجزاء العراق، وشرق تركيا، والكويت بأكملها، وساحل المملكة العربية السعودية المطل على الخليج، والبحرين، ومعظم قطر، وشمال الإمارات العربية المتحدة، وشمال عمان. ويمكن لنظام له مدى 1200 كيلومتر أن يصل إلى إسرائيل، وإلى ثلثي تركيا من الجهة الشرقية،

ومعظم المملكة العربية السعودية وجميع دول جنوب الخليج الأخرى بما فيها سلطنة عمان. ويمكن برمجة مثل هذا النظام للإفلات من شبكات الدفاع الجوي الكثيفة، مع التضحية بنسبة 20٪ من مدى الصاروخ .

تملك إيران حالياً، حتى بدون أنظمة صواريخ كروز أو الصواريخ البالستية الجديدة، القدرة على شن هجمات كبيرة بالصواريخ ضد العراق، وضرب أهداف على المناطق الساحلية في قسم كبير من جنوب الخليج، وربما تستطيع استعمال رؤوس حربية كيماوية. ومن المحتمل أن يكون حجم هذه الهجمات مشابهاً جداً لتلك التي شنها العراق ضد قوات التحالف أثناء حرب الخليج الثانية، أو ضد إيران خلال "حرب المدن". أما شدة تأثير الهجمات فسوف تعتمد على الرأس الحربي، والكثير سوف يعتمد على تكنولوجيا صنع الأسلحة التي حصلت عليها إيران من كوريا الشمالية أو جمهورية الصين الشعبية أو من الاثنتين معا. ومع ذلك، تفتقر إيران إلى إمكانيات التسديد (التنشين) المتطورة البعيدة المدى، وأنظمة الصواريخ التي تتمتع بالدقة الكافية لمهاجمة أهداف ليست كبيرة الحجم. وهي تمثل تهديداً كبيراً يتجلى في ترويع الجماهير وزرع الخوف في قلوبها باستعمال رؤوس حربية تقليدية. ولكن لا يمكنها أن تستعمل الصواريخ لتدمير المناطق العسكرية أو شل قدرات خوض الحرب، أو تدمير مبان أو مرافق محددة، إلا إذا كانت تملك رؤوساً حربية كيماوية وبيولوجية فعالة.

وسوف تكون صواريخ إيران عرضةً للإصابة بالأسلحة الدفاعية الثابتة مثل صواريخ باتريوت المطورة. وإذا شنت إيران هجمات واسعة النطاق فقد تتصدى لها القوات الجوية الأمريكية، بتوجيه ضربات هجومية ضد مرافق إطلاق هذه الصواريخ. وإن كانت الولايات المتحدة لا تملك – في الوقت الحالي – أية وسيلة لتجنب مشاكل "اصطياد صواريخ سكود" إذا أطلقتها إيران، والتي عانت منها الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج الثانية. وقد يكون من المستحيل على الوحدات الجوية الأمريكية اصطياد وتدمير ما يكفي من قدرات إيران الصاروخية، من أجل إيقاف جميع الهجمات. ونتيجةً لذلك، ربما تُضطر الولايات المتحدة إلى ردع هجمات الصواريخ الإيرانية بتصعيد هجماتها على أهداف إيرانية أخرى تتميز بقيمتها العالية[139].

أسلحة إيران الكيماوية

وقّعت كل من إيران والعراق "بروتوكولات جنيف" لعام 1925 التي تحظر استخدام الغازات السامة[140]، ووقعت كلتا الدولتين أيضاً "ميثاق حظر الأسلحة البيولوجية" لعام 1972، الذي يحظر تطوير الأسلحة البيولوجية أو إنتاجها أو نشرها أو تخزينها[141]. ومع ذلك بدأت إيران - منذ أوائل الثمانينيات - تبذل جهوداً عاجلة لإنتاج الأسلحة الكيماوية، رداً على استعمال العراق للأسلحة الكيماوية ضدها. وقد وصف رفسنجاني- ذات مرة - تلك الأسلحة الكيماوية بقوله :

> إن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية هي قنابل الفقراء النووية، ويمكن إنتاجها بسهولة. ويجب علينا على الأقل التفكير فيها للدفاع عن أنفسنا. وبرغم أن استعمال مثل هذه الأسلحة يُعد عملاً غير إنساني، فقد علمتنا الحرب أن القوانين الدولية ليست سوى قصاصات ورق[142].

وقد تم إسناد مهمة تطوير العوامل الكيماوية الهجومية إلى جهاز الحرس الثوري الإيراني، بدعم من وزارة الدفاع، و احتاجت إيران إلى سنوات للحصول - بشكل سري - على دعم خارجي كبير، وعلى المواد الأولية اللازمة لإنتاج مثل هذه الأسلحة. وبرغم أن إيران لم تستخدم الأسلحة الكيماوية بشكل واسع أثناء الحرب الإيرانية - العراقية، فقد كان لديها بحلول آذار/ مارس 1988 مصانع للأسلحة الكيماوية متوسطة الحجم قيد التشغيل في دامجان وبارشين. وربما بدأت إيران تجارب إطلاق صواريخ سكود ذات الرؤوس الحربية الكيماوية، وأنتجت غاز الخردل الكبريتي وعوامل تسميم الدم، مثل سيانيد الهيدروجين وغاز الفوسجين وربما غاز الكلورين[143]. وتمت تعبئة هذه العوامل الغازية في قنابل وقذائف مدفعية، واستخدمت بصورة متقطعة ضد العراق عامي 1987 و 1988[144]. ولم تنجح إيران في إنتاج غاز الأعصاب أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، ولكنها ربما بدأت بإنتاج عوامل الأعصاب مثل الزارين والتابون أوائل التسعينيات.

إن قدرات إيران الحالية في الحرب الكيماوية غير معروفة على وجه الدقة، لكن من الواضح أنها تملك قدرة كبيرة على إنتاج الأسلحة الكيماوية، تقدر بـ 25 ـ 100 طن

سنوياً، بما في ذلك غاز الخردل وغاز الخردل المُغبر وغاز الفوسجين، وعوامل تسميم الدم مثل كلوريد السيانوجين أو أحد أنواع السيانيد [145]، ومع أن الرؤوس الحربية الكيماوية للصواريخ الإيرانية لم تصل إلى مرحلة عالية من التطور، فقد تسنّى لإيران تطوير قذائف مدفعية ورؤوس حربية صاروخية وقنابل صالحة للاستعمال. وربما كان لديها أسلحة ثنائية العنصر Binary (مكونة من عنصرين كيماويين غير سامين، يؤدي الجمع بينهما إلى تكوين مادة سامة جدا) قابلة للتخزين أو على وشك أن تدخل إلى المخازن، وهناك أدلة حديثة على سعي إيران لشراء المعدات لمساندة قواتها في خوض حرب غاز الأعصاب [146]. وهذا ما يمنح إيران قدرة كبيرة على خوض حرب كيماوية قرب حدودها، وشن غارات جوية محدودة طويلة المدى، باستخدام القنابل الكيماوية والأسلحة الكيماوية في الحرب غير التقليدية.

سوف تنمو هذه القدرات الكيماوية الإيرانية باطّراد مع الزمن، ولن تكون خاضعة للقيود التي يواجهها العراق بسبب عمليات التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة وعقوباتها المفروضة عليه. وربما تتمتع إيران بخبرة عملية محدودة في العمليات الكيماوية واسعة النطاق، ولكن الأسلحة الكيماوية تمنح إيران إمكانيات جديدة لتخويف دول الخليج وردع الدول الغربية. ويضاف إلى ذلك أنه ليس من الضروري إطلاق الأسلحة الكيماوية بواسطة الصواريخ أو الطائرات. فكما هو الحال بالنسبة للأسلحة البيولوجية، يمكن تهريب الأجهزة إلى منطقة الهدف واستخدامها كأسلحة إرهابية أو للحرب غير التقليدية. ويمكن نشر العوامل بواسطة أجهزة يحملها أفراد، بل أيضا بواسطة قنابل يدوية، بحيث يتم إطلاقها إلى داخل أي بناء مزود بتكييف مركزي للهواء. ويمكن استعمال طائرة ركاب للتحليق بطريقة معينة ونشر العوامل على شكل رذاذ، كما يمكن تهريب الأجهزة الكيماوية إلى داخل مراكز تجمع المسافرين أو الملاعب الرياضية أو غيرها من المناطق المزدحمة وتفجيرها فيها.

على أية حال، ستواجه إيران مشاكل حادة فيما يتعلق باستخدام أسلحتها الكيماوية في أية هجمات يمكن أن تُنسب إليها. وإذا استخدمت إيران الأسلحة الكيماوية، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار أو تصعيد الصراع بطريقة تتعرض فيها إيران

إلى رد انتقامي تقليدي واسع . وإذا حققت إيران أي نجاح كبير في الهجوم بالأسلحة الكيماوية على الأهداف المدنية أو القوات الغربية في منطقة الخليج، فإنها سوف تواجه احتمال التعرض لرد انتقامي نووي تكتيكي .

أسلحة إيران البيولوجية

يبدو أن إيران بدأت بتطوير الأسلحة البيولوجية ابتداءً من عام 1982 [147]، ووردت تقارير تشير إلى قيامها بإنتاج الميكوتوكسين، وهو عامل بيولوجي بسيط نسبياً ولا يحتاج إلا مرافق مخبرية بسيطة[148] . وذكرت مصادر الاستخبارات الأمريكية في آب/ أغسطس 1989 أن إيران تحاول شراء نوعين جديدين من الفطر من كندا وهولندا يمكن استعمالهما لإنتاج الميكوتوكسين . بينما تذكر مصادر ألمانية أن إيران نجحت في شراء مثل هذه المستنبتات قبل ذلك بعدة سنوات[149] . وتم تحديد الجهات التي ستستفيد من هذه المشتريات وهي "مركز الإمام الرضا الطبي في جامعة مشهد للعلوم الطبية" و"منظمة البحوث الإيرانية للعلوم والتكنولوجيا"، ولكن من المحتمل أن يكون المستفيد الحقيقي هو وكالة حكومية إيرانية متخصصة في الحرب البيولوجية .

يعتقد كثير من الخبراء الآن أن التسليح البيولوجي الإيراني يخضع لسيطرة جهاز الحرس الثوري، الذي حاول شراء معدات إنتاج مناسبة لمثل هذه الأسلحة، كما هو معروف لدى بعض المصادر . ومن الواضح أن إيران نفذت في التسعينيات عمليات سرية في ألمانيا وسويسرا لها صلة ببحوث الأسلحة البيولوجية وإنتاجها، وأجرت بحوثاً واسعة حول العوامل الفعالة الأشد فتكا مثل الأنثراكس (الجمرة الخبيثة)، والجراثيم المسببة للحمى القلاعية، والبيوتوكسين (الجراثيم السامة) . واتصلت بصورة متكررة بمختلف الشركات الأوربية للحصول على المعدات والتكنولوجيا اللازمة للتعامل مع تلك الأمراض والمواد السامة .

لا نعرف إلا القليل عن التفاصيل الدقيقة لجهود إيران في تحويل هذه المواد إلى أسلحة وإنتاجها . وعموما، فإن مجرد احتمال حيازة إيران للأسلحة البيولوجية من

شأنه تعزيز قدرتها على ردع وتخويف دول الخليج والدول الغربية. وتستطيع إيران أيضاً استعمال الأسلحة البيولوجية بصورة مكشوفة تقريباً، بالطريقة ذاتها التي تستطيع بها استعمال الأسلحة الكيماوية، إلا أنها تفضل استعمالها بصورة سرية، لأن ذلك يلائم الحرب غير التقليدية أو "الإرهاب"[(150)]. وهذا يجعل تحديد الطبيعة الحقيقية للقدرات القتالية المحتملة لدى إيران عملية أصعب - بمراحل عديدة - من تلك المتعلقة بالأسلحة الكيماوية والنووية. وعلى أية حال، فمن المرجح أن تتمكن إيران من اكتساب قدرة إنتاجية ملموسة في مجال العوامل البيولوجية المغلفة القابلة للتخزين، بحلول عام 2000.

وقد تواجه إيران مصاعب مستمرة في تطوير رؤوس حربية فعالة للصواريخ البالستية تحمل العوامل البيولوجية، ولكنها لابد أن تتغلب على التحديات الفنية الخاصة بتحسين التسديد (التنشين)، وإيجاد وسائل فعالة لنشر العوامل البيولوجية من خلال القنابل والرؤوس الحربية لصواريخ كروز. ومن المحتمل أن يكون لدى إيران بالفعل تكنولوجيا نشر العوامل البيولوجية - كالأنثراكس - على مساحة واسعة، وذلك بإطلاقها من سفينة تسير بمحاذاة الساحل، أو من حاوية ضخمة يتم تهريبها إلى داخل مدينة أو مجمع صناعي.

أما المعلومات المتوافرة بشأن عقيدة القتال الإيرانية - في استخدام الأسلحة البيولوجية - فلا تعدو كونها تكهنات، وربما تستمر القيادة الإيرانية والمخططون العسكريون في الحصول على مثل هذه الأسلحة بدون وضع خطط محددة لاستعمالها. وبالنسبة لمسألة الردع، فسوف تتعرض إيران لخطر الرد الانتقامي، كما هو الحال بالنسبة للأسلحة الكيماوية، وقد يكون مستوى الصراع أكثر حدة، ويزيد من احتمال حدوث مثل هذا الرد الانتقامي.

تشير النتائج إلى أن الأسلحة البيولوجية ذات الفعالية العالية قد لا تقل فتكا عن الأسلحة النووية صغيرة الحجم. وقد أُجريت دراسة للمقارنة بين تأثير قنبلة نووية قوتها 12.5 كيلوطن، يتم إلقاؤها في وسط مدينة واشنطن، وبين أقل تأثير يحدثه إلقاء 300

كيلوجرام من غاز الزارين و30 كيلوجراما من بذور الأنثراكس. وقد أجرى هذه الدراسة «مكتب الولايات المتحدة لتقييم التكنولوجيا»، وتشير نتائجها إلى أن الغبار النووي سوف يغطي 7.8 كيلومتر مربع، ويودي بحياة 23000ـ80000 شخص فورا، بينما يغطي غاز الأعصاب 0.22 كيلومتر مربع، ويقتل 60ـ200 شخص، وسوف تغطي بذور الأنثراكس 10 كيلومترات مربعة، وتقتل 3000ـ10000 شخص. وتُعتبر هذه الحسابات تصورات مبدئية تعتمد على الطقس وعلى ما إذا كان الوقت ليلاً أو نهاراً، وتفترض وجود قنبلة أو رأس حربي صاروخي متطور. وعلى أية حال، تُعد هذه البيانات إنذاراً بالمخاطر المحتملة التي تشكلها الأسلحة البيولوجية[151].

وكما هو الحال بالنسبة للأسلحة الكيماوية، فيجب التأكيد على أنه ليس من الضروري إطلاق الأسلحة البيولوجية بواسطة أنظمة أسلحة متقدمة، بل يمكن تهريبها إلى منطقة الهدف، ويمكن نشر العوامل بواسطة أجهزة يحملها الأفراد، بل بواسطة القنابل اليدوية، ويمكن تسريبها عن طريق نظام التبريد في أي بناء يحتوي على تكييف هواء مركزي. وبعكس الأسلحة الكيماوية، تُعد العوامل البيولوجية شديدة الفتك، بحيث يمكن نشرها من أعلى الأسطح أو المرتفعات الموجودة في المدن، ويمكن وضع العوامل الرطبة في خزانات المياه. كما يمكن استعمال طائرة ركاب لنشر العوامل على شكل رذاذ، أو يمكن نثر البذور بصورة خفية في أماكن تجمعات المسافرين أو الملاعب الرياضية أو المناطق المزدحمة، وتُعتبر السفن التي تسير بمحاذاة سواحل المدن منصات مثالية لنشر بذور الأنثراكس بشكل بطيء.

الأسلحة النووية الإيرانية

أحيت الحكومة الجديدة في إيران إبان الحرب الإيرانية ـ العراقية برنامج الأسلحة النووية الذي كان قد بدأه الشاه[152]. ومنذ ذلك الحين نفذت كثيراً من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع سلاح نووي. إلا أن إيران لم تتمكن قط من تمويل برنامج شامل مثلما فعل العراق، كما واجهت صعوبات في الحصول على التكنولوجيا النووية.

لقد تسارعت جهود إيران لامتلاك الأسلحة النووية أواخر الثمانينيات، ويوجد في منطقة شاجند بإقليم يزد ترسُّبات لا يستهان بها من اليورانيوم (5000 طن على الأقل[153]). وأعلنت إيران عام 1987 أن لديها خططاً لإنشاء مصنع لأكسيد اليورانيوم المشبع المعروف بـ "الكعك الأصفر" في إقليم يزد. وبدأت عملية إنشاء هذا المرفق بحلول عام 1989[154]. وربما باشرت إيران بناء منشأة لمعالجة اليورانيوم أو تخصيبه في بيلكانيو. وربما افتتحت أيضاً في آذار/ مارس 1990 مصنعاً جديداً لمعالجة اليورانيوم الخام بالقرب من منجم اليورانيوم في شاجاند، ويبدو أنها وسَّعت بحثها عن اليورانيوم الخام إلى ثلاث مناطق إضافية[155].

كما وسعت إيران من نطاق بحثها وبذلت جهوداً حثيثة للحصول على التكنولوجيا والمساعدة الأجنبية، وفي 7 شباط/ فبراير 1990 قام رئيس مجلس الشورى بجولة علنية في مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية، وافتتح مختبر جابر بن حيان الجديد لتدريب الفنيين الإيرانيين العاملين في المجال النووي[156]. ووردت تقارير فيما بعد تشير إلى أن إيران لديها على الأقل 200 عالم، وقوى بشرية يصل تعدادها إلى حوالي 2000 شخص يعملون في مجال البحوث النووية. ووقّعت إيران مع باكستان اتفاقية للتعاون النووي عام 1987. وتدرب مختصون من مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية في باكستان، وقام الدكتور عبدالقادر خان، الذي قاد الكثير من جهود باكستان لتطوير مواد الأسلحة النووية، بزيارة طهران وبوشهر في شباط/ فبراير 1986 وكانون الثاني/ يناير 1987[157].

وقامت إيران بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع جمهورية الصين الشعبية، ووقعت الدولتان اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية عام 1990، لكن هذا التعاون بدأ في الواقع عام 1985، بعدما تعرضت إيران لهجمات كبيرة بالأسلحة الكيماوية من جانب العراق، وبدأت تعطي أولوية كبيرة لجهدها النووي. ويبدو أن المهندسين النوويين الإيرانيين بدأوا تدريبهم في الصين، وأن الصين قامت بنقل تكنولوجيا البحوث النووية لإنشاء المفاعلات والمشاريع الأخرى إلى منشأة إيرانية في أصفهان[158].

وقّعت إيران اتفاقية لبناء مفاعل بحوث صغير طاقته 27 كيلووات، في منشأة بحوث إيرانية للأسلحة النووية بأصفهان، مع الهيئة الصينية للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني، في 21 كانون الثاني/ يناير 1991. وكان من الواضح أن المفاعل يعمل بوقود البلوتونيوم، إلا أن الضغوط الأمريكية على الصين حالت لاحقاً دون إرساله إلى إيران[159]. وذكرت الصين في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 أنها وقّعت اتفاقيات تعاون تجاري مع إيران عامي 1989 و1991، وأنها سوف تنقل إليها فاصل نظائر كهرومغناطيسي (كالوترون) ومفاعلاً نووياً أصغر حجماً لأغراض "سلمية وتجارية"[160].

كما سعت إيران لامتلاك مفاعلات صينية أكبر حجماً، ففي العاشر من أيلول/ سبتمبر عام 1992 ذكرت التقارير أن رفسنجاني أنهى المفاوضات الخاصة بشراء مفاعل أو اثنين بطاقة 300 ـ 330 ميجاوات من جمهورية الصين الشعبية خلال زيارته لبكين، وأعلن وزير الدفاع الإيراني عن إتمام صفقة بيع مفاعل واحد أثناء الزيارة، وهو ما أدى إلى احتجاج الولايات المتحدة الفوري لدى جمهورية الصين الشعبية. ويبدو أن بيع المفاعل قد تأجل نتيجة لذلك. ولكن في 4 تموز/ يوليو 1994 أعلنت إيران وجمهورية الصين الشعبية أنهما وقعتا اتفاقية تقوم الصين بموجبها ببناء مفاعل طاقته 300 ميجاوات قرب طهران[161].

وأجرت إيران مفاوضات مشابهة مع روسيا، وبدأت سعيها للحصول على المفاعلات النووية منها في منتصف الثمانينيات، ووردت تقارير تفيد أن روسيا وقعت عقداً لبيع مفاعلين نوويين لإيران أواخر الثمانينيات، وإن لم يتم التصريح عن وجود مثل هذه العقود. فقد أعلنت إيران رسمياً – في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 – أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ 800 مليون دولار لتمويل المرحلة الأولى لإكمال مفاعل بوشهر، الذي بدأت الشركات الألمانية بإنشائه في عهد الشاه. ويعتقد كثير من الخبراء الأمريكيين أن إيران بذلت جهوداً حثيثة لشراء مواد انشطارية أو مواد عالية التخصيب، – أو كليهما – من الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب الحصول على خدمات مصممي الأسلحة النووية السوفييت[162].

لا توجد معلومات واضحة عن حجم منشآت إيران النووية وطبيعتها. وقد زعمت "منظمة مجاهدين خلق"، وهي جماعة مناوئة للنظام، أن إيران نجحت في بناء مزيج غاية في الأهمية من منشآت الأسلحة النووية الرئيسية، وأفادت أن المنشآت الإيرانية تشمل موقعاً للأسلحة يسمى "معالم كلاية" قرب مدينة قزوين على بحر قزوين. ويقال إن هذه المنشأة يديرها جهاز الحرس الثوري الإيراني وأسست عام 1987 واستثمرت فيها إيران 300 مليون دولار، وكان من المفترض أن يضم هذا الموقع مفاعلا طاقته 10 ميجاوات حاولت إيران شراءه من الهند.

وادعت منظمة مجاهدين خلق أيضاً أنه سوف يتم تركيب المفاعلين السوفيتيين في موقع ضخم في جرجان - على بحر قزوين - تحت إشراف علماء الفيزياء الروس، وأن جمهورية الصين الشعبية قدمت لإيران معدات وفنيين لتخصيب اليورانيوم في موقع دارخوين، حيث كانت إيران تخطط فيما مضى لبناء مفاعل فرنسي؛ وأن مفاعلاً نووياً يتم إنشاؤه في "خرج"، وأن هناك منشأة أخرى للأسلحة النووية في الجزء الواقع جنوب وسط إيران قرب الحدود العراقية. وادعت المنظمة أن شركة "إم دبليو كيلوج" البريطانية تقوم ببناء مصنع للأمونيا واليوريا، في بوروجيرد بإقليم خراسان بالقرب من الحدود مع تركستان، وأن هذا المصنع يمكن تعديله لإنتاج الماء الثقيل. كما ادعت منظمة مجاهدين خلق أن عددا من المؤسسات شاركت في جهد الأسلحة النووية الإيراني وهي: جامعة أمير كبير التقنية، ومؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية، وشركة دور أرغام المحدودة، ومعهد التعليم والبحوث، وجي إي إم للاتصالات الإيرانية، ومركز غودز للبحوث، وشركة إيران أرغام، وشركة إيران للصناعات الإلكترونية، وهيئة البحوث الإيرانية، ووزارة سيباه (وزارة الجيش)، ومجموعة البحوث والتطوير، وسيزيماني صنايع دفاع (معامل الدفاع)، وجامعة الشريف للتكنولوجيا، وشركة تاراديس إيران للكمبيوتر، وشركة زكريا الرازي الكيميائية[163].

ليس هناك أدلة مباشرة كافية تثبت صحة مزاعم منظمة مجاهدين خلق المشار إليها. وقامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية - في شباط/ فبراير 1992- بزيارة محدودة مرتَّبة سلفاً لستة من أصل عشرة مواقع مشكوك فيها، ولم تجد آثاراً لنشاط متعلق بالأسلحة

في أي من هذه المواقع . ووجدت الوكالة أن منجم اليورانيوم الذي زارته في ساجند يحتاج إلى خمس سنوات على الأقل ليبدأ الإنتاج ، وأنه لا يحتوي على مصنع لتكثيف اليورانيوم. ووجدت أن منشأة "معالم كلاية" ، التي قيل إنها مركز لبحوث الأسلحة النووية ، ليست أكثر من مركز مؤتمرات وتدريب بحجم فندق صغير ، ووجدت أن الكالوترون الذي زودتها به جمهورية الصين الشعبية - والموجود في شيراز - صغير جداً في الحجم ، بحيث لا يمكن استخدامه سوى في إنتاج النظائر المشعة لأغراض البحوث الطبية(164) .

اتهمت بعض المصادر - منذ ذلك الحين - الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها قامت فقط بـ "جولة استطلاعية" ، وأنها ربما قامت بتفتيش موقع أُنشئ لخداع المفتشين بدلاً من المنشأة المسماة معالم كلاية. وعموماً فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تجد أياً من المنشآت التي أشيع أنها موجودة. وقد نفى ديفيد كيد - وهو ناطق رسمي باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية - نفيا قاطعا التقارير التي ذكرت أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية فتشت موقعاً خاطئاً(165) .

كما سمحت إيران لفريق جديد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة إيران في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 ، بعد حصوله على معلومات تفصيلية من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. وسُمح للفريق بزيارة الأبنية المشكوك فيها ، الواقعة في ثلاثة مجمعات رئيسية للبحوث النووية قرب طهران وأصفهان وخرج ، إلا أن الزيارة - شأنها شأن المهمة السابقة للوكالة الدولية للطاقة الذرية - لم تكن مهمة تفتيش كاملة أو خاصة ؛ ففريق التفتيش لم يكن يمتلك الإمكانيات أو التنظيم الكافي لاكتشاف الأنشطة الإيرانية السرية ، أو للتدقيق في كل الأنشطة التي تدور في المنشآت البحثية التي سُمح لفريق التفتيش بزيارتها ، ولم يتسن له الحصول على عينات التربة والذرات الموجودة في المنشآت التي سُمح له بزيارتها(166) .

ومع أن نائب رئيس الجمهورية ، آية الله مهاجراني ، ذكر في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 أنه يجب على إيران العمل مع الدول الإسلامية الأخرى لصنع "قنبلة إسلامية" ، إلا أن الحكومة الإيرانية لم تعترف قط أنها تسعى لامتلاك الأسلحة النووية ، وقدمت اقتراحات لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق

الأوسط[167]. وكرر بعض كبار المسؤولين الإيرانيين - مثل رضا أمرالله، رئيس مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية - نفيهم لسعي إيران لامتلاك القنبلة، وزعموا أن إيران تتقيد بجميع متطلبات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية - في 8 كانون الثاني/ يناير 1995 - أن "إيران بكل بساطة لا تطمح إلى أن تصبح دولة تملك الأسلحة النووية، وعلى ضوء مصالحها الخاصة، فإنها غير متورطة - ولن تتورط - في برنامج للأسلحة النووية"[168].

غير أن زيارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونفي إيران لوجود برنامج للأسلحة النووية، لا يعني أن إيران لا تملك برنامجاً نووياً سرياً، ولا تسعى للحصول على مواد صالحة لصنع الأسلحة. وفي الواقع، يعتقد معظم الخبراء الأمريكيين أن إيران سعت - بصورة سرية - للحصول على المواد اللازمة لصنع الأسلحة النووية. وقد حاولت إيران مراراً التملص من القيود الغربية المفروضة على تكنولوجيا الأسلحة النووية منذ عام 1984، كما كُشف النقاب عام 1994 عن جهود إيرانية جديدة لشراء مكونات متعلقة بالأسلحة النووية. وتشير بعض الدلائل إلى مشاركة الحرس الثوري، إلى حد بعيد، في توجيه الجهود الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية[169].

لقد أدلى روبرت جيتس، المدير السابق للاستخبارات المركزية الأمريكية، بشهادة أمام الكونجرس - في شباط/ فبراير 1992 - قال فيها إن إيران "تبني قدرتها التسليحية الخاصة كجزء من جهد ضخم لتطوير قدراتها العسكرية والدفاعية"[170]. وأشارت تقارير صحفية إلى تقديرات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، التي تدل على أن إيران قد تمتلك سلاحاً نووياً بحلول عام 2000[171].

لقد اتسم حديث وزير الدفاع الأمريكي - ويليام بيري - ببعض الغموض حين قال في 9 كانون الثاني/ يناير 1995 "نعتقد أن إيران تحاول تطوير برنامج نووي. كما نعتقد أنها ستحتاج سنين عديدة قبل أن تتمكن من اكتساب مثل هذه القدرة. إلا أن هناك أمورا يمكنهم القيام بها لاختصار تلك المدة"[172]. وعندما أشار الوزير بيري إلى "اختصار المدة"، كان يعبِّر عن القلق تجاه خطر حصول إيران على المواد الانشطارية

وتكنولوجيا الأسلحة من الاتحاد السوفيتي السابق. ويشكل هذا الخطر غموضاً خطيراً حول قدرات إيران النووية في المستقبل. فهناك سوق سوداء متنامية للمواد النووية. وبرغم أن المواد المشعة التي بيعت حتى الآن في السوق السوداء - من قبل مواطنين من "كومنولث الدول المستقلة" وأوربا الوسطى - تتألف غالباً من البلوتونيوم 240 أو اليورانيوم بدرجة تخصيب منخفضة، أو نظائر مشعة لمواد ليس لها قيمة كبيرة في برنامج الأسلحة النووية، فإن هذا ليس ضماناً للمستقبل.

وقد ثبت عدم صحة التقارير التي ظهرت عامي 1992 و 1993 بأن إيران قامت بتوظيف أعداد كبيرة من العلماء النوويين السوفييت (173). كما تنفي تقارير أخرى أن إيران نجحت في شراء مواد صالحة لصنع الأسلحة من الاتحاد السوفيتي السابق، وصواريخ مزودة برؤوس نووية من كازاخستان. ومع ذلك، هناك خطر حقيقي في انتقال التكنولوجيا الأساسية. لأن نجاح إيران في تطوير أي جهاز نووي صالح للعمل، يمكن أن يغير التوازن العسكري في المنطقة فجأة، إذ تصبح إيران قادرة على تدمير أي هدف حصين، أو أي منطقة مستهدفة، أو أي مدينة في الشرق الأوسط.

وجدير بالذكر أن جيران إيران معرضون للهجوم على بعض مدنهم - مثلهم مثل معظم دول العالم الثالث - لدرجة أن النجاح في شن هجوم نووي واحد، قد يفرض إحداث تغييرات جذرية في سياساتهم أو اقتصادياتهم أو كليهما معاً. إذ تكفي هذه الدول قنبلة واحدة تُلقى على أكثر الأهداف حساسية فيها. ومهما بذلت إيران من جهد لتحسين قواتها التقليدية، فليس هناك ما يعادل تلك القدرات النووية، التي تثير تحديات جوهرية على المدى المتوسط والطويل، في مجال الردع والدفاع والردود الانتقامية والحد من التسلح. ويبدو من المستبعد أن يكون الدفاع بالصواريخ - رغم إمكانية تنفيذه - هو الحل المضمون 100 ٪، أو يكون مجدياً "لبناء الثقة" بحيث يحمل القوى الأخرى على تجنب شن الضربات الوقائية ضد المنشآت الإيرانية، ومن المستبعد أن يؤدي إلى تقليص الاعتماد على الردود الانتقامية. بل إنه لن يؤدي عملياً، إلا إلى إثارة مسألة الحد الفعلي من التسلح - المبني على التفتيش المضمون والكامل - أو الحاجة إلى احتفاظ الولايات المتحدة بقوة متفوقة للرد النووي التكتيكي.

التهديد الإيراني بين الردع والاحتواء المزدوج

لا توجد طريقة سهلة للتكهن بسلوك إيران في المدى الطويل، أما في المدى القريب والمتوسط، فمن المرجح أن تظل إيران ضعيفة إلى درجة تكفي لردعها، بمجرد النظر إلى المخاطر التي تنجم عن افتعالها نزاعاً إقليمياً خطيراً، أو تصعيدها للأحداث إلى هذا المستوى في حالة نشوب صراع محدود النطاق. ومن المستحيل استبعاد احتمال وقوع مثل هذه الحرب، لكن هناك مجموعة واسعة من الأحداث الطارئة الأقل شأناً، قد تدفع إيران لأستخدام القوة - أو التهديد باستخدامها - بالرغم من مواطن ضعفها العسكري. وتتضمن هذه الاحتمالات الطارئة ما يلي:

- التدخل في حرب أهلية أو اضطرابات عسكرية في العراق تتعلق بالقضايا الدينية، أو حينما يبدو العراق هشاً.
- الرد العسكري على إغارات عراقية داخل إيران، أو شن هجمات على قوات مجاهدين خلق ومعسكراتها المتمركزة في العراق.
- التدخل في انتفاضة كردية داخل العراق، أو قمع انتفاضة كردية في إيران، أو الرد العسكري لمنع انتشار نزاعات الأكراد في تركيا أو العراق إلى إيران.
- حدوث غزو عسكري أرميني لإيران، أو نجاح أرمينيا في هزيمة أذربيجان بشكل يهدد وجود إيران، أو يكتسب طابعاً دينياً.
- حدوث صراعات عرقية أو دينية مع الحكومات العلمانية في الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفيتي السابق، مثل طاجكستان.
- القيام بمساندة علنية أو سرية لمحاولة الإطاحة بالنظام الحاكم في البحرين، أو لانتفاضة شيعية في المملكة العربية السعودية، أو في أي دولة أخرى من دول الخليج.
- القيام بأعمال أو تهديدات عسكرية في الخليج، رداً على أزمة كبيرة في أسعار النفط أو الخلاف حول حصص النفط، بما في ذلك احتمال تصعيد الموقف بحيث يتطلب حشد الغواصات واستخدام الألغام والصواريخ المضادة للسفن.
- التدخل المقنّع أو العلني من جانب قوات الحرس الثوري الإيراني، عند حدوث مواجهة عسكرية كبرى بين إسرائيل والشيعة في لبنان.

- استمرار إمداد حماس - في الضفة الغربية وغزة - بالتمويل والأسلحة والتدريبات العسكرية، وكذا استمرار الاغتيالات والهجمات بالقنابل ضد السفارات الإسرائيلية والمواطنين الإسرائيليين.
- مساندة انقلاب ديني للإطاحة بالحكم في إحدى الدول المجاورة التي يسهل الوصول إليها، أو نشوب صراع بين قوة "إسلامية" وقوات علمانية أو قوات حفظ السلام.
- الرد على تحد عسكري يتعلق بسيطرة إيران على الجزر الإماراتية المحتلة، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.
- مصادمات بحرية أو جوية في الخليج، حول حقوق النفط أو خطوط الملاحة.
- استخدام القوة لتأكيد مطالبة إيران بحقول الغاز البحرية التي تطالب بها قطر، أو عملية "اغتصاب مصدر للطاقة" بمهاجمة بعض منشآت أو حقول الغاز والنفط البحرية والبرية.
- وقوع معركة كبرى بين إسرائيل وبين الفلسطينيين أو السوريين، بعد فشل مباحثات السلام الجارية.
- مهاجمة مواطنين أمريكيين أو قوات أمريكية لمحاولة التخلص من الوجود الأمريكي في الخليج، أو إضعاف المساندة الأمريكية لإسرائيل.
- الرد العسكري على أزمة تتعلق بنقل مواد الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيماوية والتكنولوجيا الخاصة بها، أو نقل أنظمة الصواريخ طويلة المدى إلى إيران.

ويتعين ملاحظة أن كثيراً من هذه السيناريوهات ليس عدوانياً بالضرورة، ويمكن أن يندرج تحت بند المصالح الوطنية الإيرانية المشروعة. وفي الوقت ذاته، توضح هذه السيناريوهات مجموعة واسعة من المخاطر المرتقبة، إذ ينطوي كل نزاع من النزاعات المذكورة على شكوك ومخاوف، تتوقف على مدى الحدة التي سيتسم بها هذا النزاع، وما يستتبع ذلك من تصعيد للمواقف، كما تحيط الشكوك أيضاً بنوعية القوات التي ستهدد إيران باستخدامها، أو التي ستستخدمها بالفعل.

وسوف تتغير هذه المجموعة من الاحتمالات الطارئة - على نحو جذري - إذا ما اتفقت إيران والعراق على التعاون فيما بينهما . ويبدو احتمال تحالف إيران والعراق في " صفقة الشيطان " احتمالاً ضئيلاً في الوقت الحالي ، لكن أنظمة الحكم تتغير وفي بعض الأحيان يطرأ هذا التغير على نحو مفاجئ جداً ويصعب التكهن بدوافعه . وأي تعاون جدي بين العراق وإيران - في استخدام القوات العسكرية - سوف يغير توازن القوى العسكرية في الخليج على وجه السرعة ، كما يمكن لأي تحالف عسكري عراقي - إيراني أن يشكل ضغطاً عسكرياً شديداً على أي تحالف بين القوات الغربية وقوات الدول الخليجية . وسيكون من الصعوبة بمكان على دول الخليج العربية أن تقاوم أية عملية تخويف إيرانية - عراقية مشتركة لا تصل إلى مرحلة الحرب الفعلية . ومن المرجح ، في حالات كثيرة ، أن تختار دول الخليج العربية الحلول الوسط ، أو تسوية الخلاف مع العراق وإيران ، ما دام ذلك لا يؤثر في مصالحها الاستراتيجية الرئيسية .

وأخيراً ، يجب ألا نستبعد أن قيام تحالف سياسي محدود بين العراق وإيران قد يتصاعد بسرعة إلى حرب مختلفة جداً وشديدة الخطورة . فالحسابات الخاطئة وسوء الاتصالات والتصورات الخاطئة والقيم المختلفة ، كانت على مدى التاريخ العسكري هي القاعدة وليس الاستثناء ، وهذا ينطبق بكل تأكيد على تصرفات العراق وإيران في الفترة الأخيرة . وخير مثال على ذلك هو رفض إيران وقف إطلاق النار في الحرب العراقية - الإيرانية عام 1985 برغم أنه كان في مصلحتها .

من منطلق هذه الشكوك ، يتحتم على الغرب ودول الخليج اتخاذ كل الإجراءات الممكنة ، لتقييد الخيارات المتاحة أمام إيران والعراق تجاه شن الحروب في الحاضر والمستقبل . ويتعين أن تُتخذ مثل هذه الإجراءات في أربعة مجالات ، هي : الحد من التسلح ، ووضع قيود على نقل التكنولوجيا والمعدات ، وتقوية القدرات الدفاعية والرادعة لقوات دول الخليج العربية ، وتعزيز قدرات الغرب على استخدام القوة في الخارج .

ويتحتم متابعة هذه الإجراءات بالتزامن ، لأن التركيز على نمط واحد من الإجراءات - مثل الحد من التسلح أو جهود تقوية قوات دول الخليج - يكاد يكون

محكوماً عليه بالفشل. وعلى الغرب بذل كل الجهود الممكنة للضغط على إيران والعراق للانضمام إلى أنظمة الحد من التسلح - الإقليمية والدولية - والتي من شأنها تحقيق الاستقرار في الخليج. وفي الوقت ذاته، على الغرب أن يضع قيوداً محكمة على انتقال شحنات الأسلحة والتكنولوجيا مزدوجة الاستخدام إلى العراق وإيران، مع التركيز على المخاطر الناجمة عن نقل كل من التكنولوجيا التقليدية وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل.

وسواء كان من الممكن - أو غير الممكن - إدخال هذه القيود على التجارة ونقل التكنولوجيا، في أنظمة الحد من التسلح وإجراءات الحظر الرسمي، فيتعين أن نضع نصب أعيننا أمراً واحداً، ألا وهو أن بعض أنظمة الحد من التسلح تؤكد على أهمية المساواة بين جميع الدول الموقعة، وقد تميل إلى فرض العقوبات على ا لدول المعتدلة التي توقع على مثل تلك الاتفاقيات وتحترمها، بينما الدول المتطرفة لا تفعل ذلك. والأمن - وليس "العدل" - هو القضية في التعامل مع إيران والعراق، وأفضل طريقة لضمانه هي الاقتناع بأن إضعاف دول الخليج، والدول العربية المعتدلة، أو الحد من قدراتها، لا يشكل وسيلة لتلافي النزاعات المستقبلية في منطقة الخليج.

ويلزم التنويه بأن أسوأ طريق يمكن أن تختاره الدول الخارجية هو التعامل مع إيران بصفتها سوقاً مفتوحة للأسلحة، أو العودة إلى صراعات الحرب الباردة على النفوذ في شمال الخليج. وفي الوقت ذاته، فإن الاحتواء العسكري وفرض القيود على نقل الأسلحة والتكنولوجيا، لايعنيان بالضرورة محاولة عزل إيران والعراق سياسياً وثقافياً واقتصادياً، لأن أي محاولة لعزل إيران قد تجعل تهديدها أكثر خطورة بدلاً من أن توجهها نحو الاعتدال.

ويكمن الحل في عقد شراكة بين الغرب ودول الخليج، فهي السبيل إلى استمرار ردع أي مغامرات إيرانية، وإلى الرد على بناء إيران لقواتها التقليدية والمخاطر المتمثلة في انتشار الأسلحة النووية. ولن ينجح الغرب في تحقيق استقرار الخليج إلا إذا أدرك ضرورة تعاونه مع دول الخليج العربية. ويتحتم على الغرب أن يواصل نقل بعض

الأسلحة المنتقاة، اللازمة لبناء القدرات الدفاعية للبحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. فهناك حاجة إلى نقل مثل هذه الأسلحة والتكنولوجيا، لتعزيز قدرة دول الخليج العربية على إيجاد رادع ضد أي هجمات، ولإعطاء المجال لوصول التعزيزات بسرعة من الغرب.

وفي الوقت ذاته، يجب أن تدرك دول الخليج العربية أن الردع والدفاع بجميع أشكاله، ضد الأعمال العسكرية الإيرانية أو العراقية، سيتوقف على قدرات الغرب على نشر القوات. وكلمة "الغرب" تعني - واقعياً وعملياً - الولايات المتحدة الأمريكية. فقدرات العالم الحقيقية على نشر القوات في المنطقة تتوقف - حاضراً ومستقبلاً - على الالتزامات العسكرية الأمريكية تجاه دول الخليج العربية. وسوف تعتمد على مساندة دول الخليج العربية لهذه الالتزامات الأمريكية. كما ستعتمد - إلى حد ما - على رغبة القوى الخارجية في تقديم المساندة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية. وستعتمد أيضاً على تطوير القدرات الأمريكية على نشر القوات، من أجل توفير الانتشار السريع للدروع الثقيلة. وسوف يتطلب الأمر تنظيم قوات دول الخليج العربية ومنشآتها، بما يسمح بسرعة انتشار القوات الجوية الأمريكية والتشكيلات الثقيلة. وهذا يعني أن توفير المرادف للقواعد الجوية الأمامية، والتخزين المسبق للمعدات العسكرية، هو السبيل الوحيد الذي يتيح للتعزيزات الخارجية أن تواجه - في المدى المتوسط والبعيد - التهديدات التي تشكلها الهجمات الإيرانية والعراقية ضد جيرانهما من دول الخليج العربية.

الفصل الثاني عشر

تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية

هوشانغ أمير أحمدي

مقدمة

يعتبر اندلاع الثورة الإيرانية 1979 نقطة تحول في تاريخ إيران الحديث. وكان من المتوقع أن تفتح الثورة الباب للإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وأن تحقق الاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية، ولكنها لم تف بوعودها. ففي عقدها الأول، واجهت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحديات الحرب العراقية - الإيرانية، والعديد من المصاعب الاقتصادية والسياسية، كان أكثرها وليد عوامل خارجية. وتسببت هذه التحديات في ظهور التناقضات السياسية، وعدم استقرار السياسات الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي حال دون التخطيط طويل المدى، كما حال دون التركيز على التنمية الوطنية.

بانتهاء الحرب الإيرانية - العراقية، ومع دخول إيران العقد الثاني من عمر الثورة، أتيحت للدولة فرصة التركيز على التنمية الاقتصادية والسياسية. وتضمن جدول أعمال الحكومة بنوداً بالغة الأهمية، مثل إعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب،

وتحسين مستوى حياة الشعب بصفة عامة. وسعت إيران إلى التركيز على برامج التنمية متوسطة الأجل، بهدف تحقيق التوازن المطلوب بين احتياجات الجماهير في المدى القصير، وبين مصالح الدولة في المدى الطويل. وكانت هذه الخلفية هي الأساس الذي استند إليه رجال التخطيط عند وضع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لسنوات 1989 ـ 1993 [1]. ولكن التنفيذ الفعلي للخطة تأخر حتى أوائل عام 1990، لأسباب ترجع أساساً إلى المناقشات الاقتصادية والسياسية التي دارت في مجلس الشورى. لقد تصور رجال الدولة الإيرانيون أن الخطة بداية عصر جديد من الازدهار والنمو، ذلك العصر الذي حالت الحرب المطولة مع العراق دون بزوغه. وسيتبين – من خلال التحليل التالي – كيف أن الخطة الأولى للتنمية أثارت ردوداً متفاوتة، ومن الأهمية بمكان تقييم نجاحاتها وإخفاقاتها من أجل إلقاء الضوء على الأخطاء التي وقع فيها قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

يهدف هذا الفصل إلى تقييم أداء الخطة الأولى، وتحديد الأسس التي ترتكز عليها، واستعراض أهم التحديات المحلية والأجنبية التي تواجه الخطة الثانية. ويخلص هذا الفصل إلى أن الإصلاحات المؤسساتية والإصلاحات الاقتصادية ـ السياسية في إيران، مع التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة والتنسيق بينها، تُعتبر أهم الشروط المسبقة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية في إيران وضمان الاستقرار في منطقة الخليج. وقد اتبعت الدراسة منهجاً تجريبياً باستخدام الدراسات الميدانية والإحصائيات، مع إجراء بحث متكامل ومتنوع للقوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وينقسم هذا الفصل إلى سبعة أقسام، يتناول القسم الأول تحديد خصائص الخطة الأولى وتوجهاتها، بينما يستعرض القسم الثاني التعديلات العملية للخطة الأولى، ويناقش أسباب إجراء تلك التعديلات. أما القسم الثالث فيقيّم درجة نجاح الخطة، مروراً بالانعكاسات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الراهنة. ويتناول القسم الرابع مواطن الضعف في الخطة، بالتركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية التي أثرت في تنفيذ الخطة تأثيراً سلبياً. ويقارن القسم الخامس بين الخطتين ويسلط الضوء على جوانب الاختلاف فيما بينهما. أما القسم السادس فيعدد سلسلة التحديات المحلية

والدولية التي تواجه الخطة الثانية. ويركز القسم السابع على تنفيذ السياسة، مع إظهار العلاقة بين أمن الخليج وبين المقولات التي تم استعراضها في هذا الفصل.

الخطة الأولى

توجب على الخطة الأولى أن تجابه المشاكل الأساسية التي أصابت الاقتصاد بالشلل قبل عام 1989، وأهمها:

- اعتماد الاقتصاد إلى حد كبير على إيرادات النفط التي تعرضت للهبوط والتقلبات.
- الهبوط الحاد في الإنتاج المحلي ومتوسط دخل الفرد.
- عدم استخدام القدرات الإنتاجية بكفاءة، خاصة في القطاع الصناعي.
- ارتفاع نفقات الحكومة، وتفشي البيروقراطية.
- العجز الهائل في الموازنة، مصحوباً بسيولة ضخمة في القطاع الخاص.
- ضآلة دخل الحكومة من الضرائب.
- التفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروة.
- التضخم الجامح والخلل في الأسعار.
- انخفاض مستويات الاستثمار وانخفاض معدلات العائد.
- سرعة تزايد السكان وارتفاع نسبة البطالة.
- القصور الشديد في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والإسكان.
- التوزيع غير المناسب للأنشطة التنموية على مناطق الدولة [2].

لقد كان الهدف الأساسي من إعداد الخطة الأولى هو إحداث تحسينات هيكلية في الظروف الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال التغلب على أوجه القصور التي تعاني منها الاتجاهات الاقتصادية الحالية، إلى جانب تحقيق نمو متوازن في مختلف القطاعات. وكان واضعو الخطة يأملون في تحقيق أهدافهم عبر مزيج من الوسائل هي: إيرادات النفط والمساعدات الأجنبية، وتعبئة الموارد الاقتصادية المحلية، وإزالة العوائق أمام البنية التحتية، ومساندة القطاع الخاص. إذ إن الحرب الإيرانية-العراقية، التي

استمرت ثمانية أعوام، ألحقت أضراراً بالغة بالقدرة الإنتاجية لإيران، وشجعت على مزاولة النشاط الاقتصادي في مجالات البيع والشراء، والتجارة والمضاربة في العقارات والعملات الأجنبية. واستهدفت الخطة الأولى عكس هذه الاتجاهات غير الإنتاجية، بتبني اقتصاديات العرض والتركيز على زيادة الإنتاج.

علاوة على الهدف الأساسي من الخطة الأولى - وهو تسريع خطى النمو الاقتصادي - فقد سعت إلى تحقيق أهداف أخرى، مثل: رفع مستوى القدرات الدفاعية وتوسيع مجالاتها، وتعمير المناطق التي دمرتها الحرب، وتنويع الاقتصاد، وتوسيع البنية التحتية، وتنمية قطاعات الصناعة والتعدين والنفط والغاز الطبيعي والزراعة والكهرباء والاتصالات، ودعم التعليم العالي والبحوث، وتطوير الرعاية الصحية، والعمل على التوزيع العادل للموارد، وفرض سيادة القانون، وإصلاح الهيكل الإداري، وأخيراً إعادة تنظيم التوزيع السكاني والنشاط الاقتصادي في كافة أنحاء الدولة. غير أن انشغال الخطة بالنمو الاقتصادي أدى إلى إهمال الجوانب الأخرى من التنمية القومية، حتى تلك الجوانب التي تدخل أصلاً في نطاق الخطة، وينطبق ذلك بصفة خاصة على قضايا العدالة الاجتماعية وسيادة القانون. وفي نهاية الأمر جرى التركيز على النواحي التالية :

تشجيع النمو الاقتصادي

اعتُبر النمو الاقتصادي أكثر أهداف الخطة الأولى أهمية، فقد أدت سرعة النمو السكاني وضعف الأداء الاقتصادي إلى هبوط حاد في متوسط دخل الفرد، وتدهور مستوى المعيشة بالنسبة للأسرة الإيرانية العادية. وسعت الخطة - من أجل تحقيق أهدافها الأساسية - إلى استغلال قطاع النفط وغيره من المصادر غير المستغلة بالكامل، والتخفيف من أوجه القصور الهيكلية، واستخدام وسائل الإدارة الرشيدة. كما كانت الخطة في حاجة إلى زيادة نسبة إجمالي الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي، والتي شهدت هبوطاً حاداً في الفترة السابقة للخطة، وإلى الحد من الاستهلاك المحلي في محاولة لزيادة المدخرات والاستثمارات. كما سعت الخطة إلى تعبئة القطاع الخاص، الذي كانت موارده المالية تحت سيطرة عدد قليل نسبياً من الأفراد، ومركّزة في الأنشطة

غير الإنتاجية. وإلى جانب زيادة دور القطاع الخاص، استهدفت الخطة أيضاً اجتذاب الاستثمارات والمساعدات الأجنبية في قطاعات الصناعة والنفط والغاز الطبيعي والبنية التحتية.

الحد من النمو السكاني

كان الحد من النمو السكاني عاملاً جوهرياً، حيث أدت الزيادة السكانية إلى ارتفاع الطلب الاستهلاكي والتوسع في القوة العاملة بدرجة يصعب التحكم فيها. وكان هدف الخطة من كبح النمو السكاني هو تقليص الفجوة بين العرض والطلب بالنسبة للسلع والموارد، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مستوى المعيشة وعلى امتداد الاستثمارات إلى المجالات الإنتاجية.

مواجهة عجز الموازنة والتضخم

سعت الخطة إلى تدعيم ثقة القطاع الخاص في السياسات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة، إلى جانب تغيير هيكل الموازنة الكلية، وذلك بترشيد الإنفاق والتوسع في فرض الضرائب كأحد مصادر إيرادات الحكومة. ومن أجل الحد من التضخم ورفع المعاناة عن الطبقات المعدمة المتزايدة العدد، تبنت الخطة اسلوب مراقبة الأسعار وتقييد عرض العملات، وتجميع سيولة القطاع الخاص - غير النشطة - عن طريق إحياء الجهاز المصرفي.

انتهاج سياسة استبدال الواردات وتنمية الصادرات

اتبعت إيران سياسة استبدال الواردات وتنمية الصادرات غير النفطية في آن واحد، بهدف تنويع الاقتصاد وتقليص درجة اعتماده على إيرادات العملات الأجنبية. ويؤدي استبدال الواردات إلى تخفيض الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة، وبالتالي الحد من الطلب على العملات الأجنبية وخفض درجة اعتماد الاقتصاد على العائدات المتقلبة للعملات الأجنبية. وغياب مثل هذه السياسات في الماضي - مقروناً بانخفاض عائدات النفط - دفع قدراً لا يستهان به من الإمكانيات الاقتصادية للبلاد إلى القطاعات

غير الإنتاجية، حيث تم توظيف الموارد الرأسمالية في الأنشطة غير الإنتاجية ذات العائد السريع مثل التجارة والتوزيع، وما استتبع ذلك من نشوء طبقة الوسطاء.

الاستغلال الأمثل للموارد واستكمال إنجاز المشروعات

إن تركيز الخطة على استخدام الطاقة القصوى للموارد الاقتصادية المتوافرة، يرجع إلى انخفاض معدل عائد الاستثمار في القطاع العام، إلى جانب قلة الإيرادات التي منعت ضخ رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية. وفرضت الأرقام - بحد ذاتها - الحاجة إلى وضع المشروعات غير المنجزة على قمة جدول الأعمال، فالمشروعات المتوقفة لا تعوق تحقيق عائد على الاستثمارات السابقة فحسب، بل تتسبب أيضاً في نفقات صيانة غير ضرورية، نظراً لعدم استخدام المشروعات. وهكذا، تقرر حظر الاستثمارات الجديدة أثناء الخطة الأولى، على أساس توجيه الموارد نحو استكمال المشروعات التي سوف تساعد على تقليص الاعتماد على العملات الأجنبية، أو تحقق دخلاً من العملات الأجنبية من خلال تنمية الصادرات. وتم اختيار المشروعات البتروكيماوية ومشروعات الصلب لخدمة هذا الغرض.

تعديلات الخطة الأولى

تجري مراجعة معظم الخطط أثناء تنفيذها الفعلي، لكن في حالة الخطة الأولى لإيران كان إدخال التعديلات أمراً أساسياً. ويلاحظ أن الحكومة الإيرانية تبنت شتى التعديلات أثناء تنفيذ الخطة. ونناقش هذه التعديلات فيما يلي :

برغم أن الاستفادة التامة من الموارد الحالية كانت من أهم أهداف الخطة، فقد أقيمت مشروعات استثمارية جديدة خلال مراحل تنفيذ الخطة الأولى. وقد أشار مسعود روغاني زنجاني، رئيس هيئة الموازنة والخطة بإيران، إلى عدد أسرّة المستشفيات التي أُضيفت خلال الخطة الأولى، ولم تُستخدم. وتشير التقديرات إلى إضافة 11000 سرير جديد إلى المستشفيات خلال الفترة 1989 ـ 1992، ويمثل هذا العدد معدل زيادة سنوية قدره 4.5٪. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت معدلات شغل أسرّة المستشفيات خلال الفترة ذاتها من 248 يوماً إلى 240 يوماً في السنة[4]. كما أن

المستشفيات الخاصة تقوم حالياً بإضافة 25000 سرير جديد إليها. ولم يتوقف الأمر عند ثبات نسبة استخدام الأسرّة فحسب، بل زاد أيضاً الحيز غير المستخدم في المستشفيات. ويلزم التنويه بأن السياسة القديمة التي تهتم بتطويـــر الكم - بدلاً من الكيف - ما زالت سارية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشروعات - التي كان مقررا تنفيذها خلال فترة الخطة الأولى - تجاوز بقدر كبير الإمكانيات المالية للحكومة، الأمر الذي يعكس عدم اقتناع المسؤولين الإداريين بضرورة الاستغلال الأقصى للموارد الحالية. إذ يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد شروطاً مسبقة، منها وضع تدرج لأهمية المشروعات غير المنجزة، بحيث توجه الاستثمارات المخصصة لاستكمال تنفيذها وفقاً لأولويات الحكومة وإمكانياتها المالية. وبهذه الطريقة يتم أولاً إنجاز المشروعات ذات الأولوية القصوى. وقد أشار أحد نواب البرلمان الإيراني إلى أن "الحكومة حمّلت نفسها أكثر من طاقتها بكثير"[5]. فطالت مدة استكمال تنفيذ كثير من المشروعات، واستنزفت تكاليف غير ضرورية، بل إن بعض المشروعات لم تخرج إلى حيز الوجود، وبالتالي لم تسهم في تحقيق أهداف الخطة.

وهناك تعديل آخر مهم كان له أثر في تنمية الصادرات غير النفطية. فقد ركزت الخطة - في المقام الأول - على استبدال الواردات، مع افتراض أن تنمية الصادرات تصبح مطلوبة فقط كعامل مساعد على تحقيق استبدال الواردات. وفي واقع الأمر، سعت الخطة في البداية إلى الحد من الطلب على العملات الأجنبية، واستخدام الطاقات الاقتصادية الكامنة للبلاد. وتتطلب مثل هذه الاستراتيجيات حماية الأسواق المحلية، وقيام الحكومة بتوفير العملات الأجنبية اللازمة للصناعات، من أجل تحسين إنتاج السلع الاستهلاكية والآلات الثقيلة. ومع ذلك، عندما حان موعد تنفيذ الخطة آثرت الحكومة تنمية الصادرات على استبدال الواردات. وكان على الصناعات أن تعتمد على ذاتها في توفير احتياجاتها من العملات الأجنبية، عن طريق الصادرات بشكل أساسي. ورُفعت الرقابة عن الواردات، مما أغرق السوق المحلية بالسيارات الأجنبية والأجهزة المنزلية، وغيرها من السلع الاستهلاكية المستوردة. لقد كان يتعين على الحكومة، بدلاً من ذلك، أن تفرض قيودا أكثر صرامة على الواردات، لكي تشجع

الاستبدال، بحيث تنحصر الواردات في المنتجات والآلات الثقيلة، التي تعد حيوية للنهوض بالإنتاج المحلي.

ويُعد ترويج الصادرات، ومساندة الحكومة للصناعات الموجهة للتصدير، من التطورات الإيجابية. فهي تشجع على زيادة القدرات التنافسية وتطوير جودة الإنتاج المحلي، إلى جانب زيادة العائدات من العملات الأجنبية، وكل هذه العوامل تساهم في تنويع الاقتصاد. لكن تنمية الصادرات ليست بديلاً عن استبدال الواردات، فكان يجب ألا يتم تحقيق الأمر الأول إلا بالتزامن مع الأمر الثاني، على أن توضع الاعتبارات طويلة الأجل في الحسبان. ويتضح عموماً من الدراسات المتوافرة عن إيران، أن إيرادات العملات الأجنبية المحققة من سلع التصدير، أقل بصفة عامة من تلك المستخدمة لإنتاجها، وأن ما قد يتبقى من رصيد موجب بسيط لا تتم إعادته إلى عمليات الإنتاج المحلي[6].

وقد أُجري تعديل آخر للخطة الأصلية، هو توحيد سعر صرف العملات الأجنبية والسماح بتعويم أسعار صرفها، وهذه قضية هامة طالما أثارت المناقشات بين واضعي السياسة الحكومية. ويُعد النجاح في توحيد سعر الصرف من أهم إنجازات الخطة الأولى[7]، رغم أن الخطة الأصلية لم تكن تتضمن توحيد سعر صرف العملات الأجنبية. وبالنسبة لانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي، فقد سعت الخطة إلى استخدام الطاقات الصناعية الراهنة في ظل تعدد أسعار الصرف. فتوحيد سعر الصرف لا يعني على الإطلاق التقليل من أهمية وجود موازنة دقيقة للعملات الأجنبية، تتضمن ترشيد إنفاق تلك العملات. ولم تلتزم الخطة الأولى بتحديد أسعار الصرف وفقاً للعرض والطلب، فقد طالبت الحكومة، بدلاً عن ذلك، بالالتزام بموازنة مبنية على أساس سعر ثابت لصرف العملات.

وكان الإسراع في سياسة الخصخصة من التعديلات الأخرى التي أُدخلت على الخطة. لقد سعت الخطة الأولى إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الثقافية والتعليمية. وافترضت الخطة مساهمة القطاع الخاص في معالجة المشاكل الاقتصادية، وبالتالي التخفيف من بعض أعباء الحكومة. كما افترضت نمو القطاع التعاوني على

نحو ملموس. ومع ذلك، عندما حان وقت التنفيذ نادى أصحاب الفكر المحافظ في الدوائر الحكومية بسرعة خصخصة الشركات المؤممة، مما يقتضي طرح المؤسسات العامة الكبرى بالمزاد لتباع إلى القطاع الخاص. وخلافاً لسياسة الحكومة، عرضت بنوك القطاع العام، والهيئات شبه العامة، شراء مؤسسات القطاع العام. وبينما كان القطاع الخاص غير مستعد بعد للمساهمة الكاملة في العملية الاقتصادية، عرضت عليه الحكومة شراء مصانعها وإدارتها قبل أن يحين الموعد المناسب لذلك. وحاول الرئيس البراجماتي هاشمي رفسنجاني بيع الوحدات الصناعية المؤممة إلى أصحابها السابقين وغيرهم من الرأسماليين، الأمر الذي أثار انتقاد آية الله خامنئي والمحافظين. فقررت الحكومة عرض المؤسسات الصناعية للبيع بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية، إلى الأشخاص المعروفين بولائهم للنظام الحاكم، مثل تجار البازار وأولئك الذين لهم صلات بالحكومة. وبصفة عامة، فإن عملية خصخصة الخدمات والصناعات التي تملكها الحكومة لم تتم وفقاً لخطة مدروسة، وبدلاً من أن تعزز الخصخصة عملية التنمية، أصبحت هدفاً في حد ذاتها. وبالتالي، أدت إلى تقوية قطاعات بعينها من تجار البازار، خاصة أولئك الذين يتمتعون بصلات قوية مع الحكومة.

الأساس المنطقي للتعديلات

يرجع وضع تعديلات الخطة إلى مجموعة من العوامل، حاز عاملان منها أقصى درجة من الأهمية. أولاً، زاد دخل إيران من العملات الأجنبية عام 1991، إذ أدى احتلال العراق للكويت إلى زيادة عائداتها من النفط بحوالي 4 مليارات دولار أمريكي. وتسببت هذه الزيادة المفاجئة في ظهور انطباع وهمي بالازدهار، وباشر واضعو السياسة الإيرانية بتنفيذ خطة طموحة للنمو الاقتصادي السريع. وانتهز الوسطاء ووكلاء الشركات الأجنبية في إيران فرصة الفساد وغياب التخطيط طويل الأجل لكي يشجعوا على تنفيذ السياسات الاستهلاكية.

ويلاحظ أن خطة التنمية الخمسية الإيرانية - التي وضُعت قبل الثورة - لاقت مصيراً مشابهاً، حين أدت الزيادات السريعة في أسعار النفط عام 1973 إلى إدخال تعديلات على الخطة أيضاً. وفي كلتا الحالتين، لم تدرك الحكومات الأثر السلبي الذي تحدثه

التغيرات الراديكالية في السياسة الاقتصادية، وعجزت عن استكمال المشروعات التي نشأت في فترات الانتعاش الاقتصادي. وكان فتح الأسواق المحلية أمام السلع الاستهلاكية المستوردة دليلاً على سوء استخدام الفرص الاقتصادية الجديدة المتضمنة في الخطة الأولى. كما تم تجاهل سياسة استبدال الواردات، ونُفِذت المشروعات الاستثمارية الجديدة بدون وجود الدعم التمويلي الكافي. ويضاف إلى ذلك ما عانت منه المناطق الاقتصادية الحرة من الآثار السلبية، فبدلاً من مساهمتها في تعزيز فرص الاستثمار في الصناعات التصديرية غير النفطية، واجهت هذه المناطق الحرة سيلاً من السلع الاستهلاكية المستوردة.

ويرجع العامل الثاني وراء إجراء التعديلات إلى تصور الحكومة لموقع إيران الجديد في المنطقة والعالم. فقد شكل سلوك إيران أثناء حرب الخليج الثانية تطوراً إيجابياً أدى إلى تحسين العلاقات مع الغرب والدول العربية في الخليج، لا سيما المملكة العربية السعودية. وساعد غزو العراق للكويت على إثبات أن العراق دولة عدوانية، وبالتالي عزز ادعاءات إيران بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت ضحية لعدوان صدام حسين، وأنها كانت الطرف البريء في الحرب الإيرانية ـ العراقية، وأنها لم تفعل أكثر من الدفاع عن نفسها في "حرب مفروضة عليها".

في أعقاب حرب الخليج الثانية، أدركت الحكومة الإيرانية أن تفكك الاتحاد السوفيتي أدى إلى ظهور نظام عالمي لا يهتم كثيرا بالأيديولوجيات، ويركز أكثر من أي وقت مضى على القضايا الاقتصادية والتعاون الاقتصادي. ومع أخذ هذه العوامل في الاعتبار – في أعقاب الزلزال المأساوي الذي ضرب البلاد في أيار/ مايو 1990 – باشرت إيران مهمة تطويع سياساتها الاقتصادية مع الاتجاهات الجارية في الاقتصاد العالمي. وبادرت، من هذا المنطلق، إلى طلب القروض والمساهمات الاستثمارية من الخارج، وإجراء اتصالات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. واضطرت الحكومة إلى قبول توجيهات صندوق النقد الدولي الخاصة بتحرير الاقتصاد، وهو الشرط المتبع الذي وضعه الصندوق عند تقديم هذا النوع من المساعدات. وتبنت الحكومة سياسة الخصخصة وتعويم أسعار الصرف وإلغاء الدعم والرقابة على الأسعار، وذلك لتلبية مطالب مؤسسات التمويل الدولية، ومن أجل إدماج إيران في النظام الاقتصادي العالمي.

تقييم الخطة الأولى

يتطلب أي تقييم للخطة الأولى التركيز على ثلاث نقاط، أولها أنه لا يمكن اعتبار الخطة مسؤولة عن كل المحن الاقتصادية التي تعاني منها إيران. فيمكن توجيه هذه التهمة إلى عوامل أخرى كثيرة تقع خارج نطاق الخطة، منها الدمار الذي أحدثته الحرب مع العراق، والصراعات الداخلية على السلطة، والكوارث الطبيعية، والضغوط السياسية التي مارسها المجتمع الدولي على إيران. ومن جهة أخرى شهدت البلاد عدة تطورات إيجابية، لا تعود أيضا إلى الخطة. مثل النجاح الملموس الذي حققته الجهود المبذولة للحد من الزيادة السكانية.

النقطة الثانية هي أن أي تقييم سوف يقتصر بالضرورة على الآثار قصيرة الأجل التي أحدثتها الخطة، وهو ما يعني تجاهل الفجوة الزمنية بين بداية تنفيذ السياسات المعنية وبين ظهور النتائج النهائية لها. وينطوي التأخير على أهمية خاصة بالنسبة للمشروعات الإنشائية، إذ نجد مثلاً أن الاستثمارات الضخمة في الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات والفولاذ والألومنيوم وشبكات الاتصالات والمرافق العامة، سوف تُؤتي ثمارها في المدى الطويل. وللسبب نفسه، فإن كثيراً من المشروعات - التي لاقت نجاحاً أثناء الخطة الأولى - ترجع بدايتها في واقع الأمر إلى العهود السابقة. ويُعد مصنع "مباركة" للصلب مثالاً على ذلك.

وثالثاً، يتعين التركيز على معدلات النمو السنوية، بدلاً من الاكتفاء بتحليل معدلات النموالاقتصادي في الفترة محل الدراسة، إذ إن المراحل الأولية من الخطة كانت مصحوبة بنمو ملموس، بلغ ذروته عام 1991. ثم ظهر الاتجاه التنازلي إثر تحول الخطة عن مسارها الرئيسي. ويشير الأداء المتقلب إلى فشل الخطة في إرساء اتجاهات طويلة المدى ومستقرة في اقتصاد الدولة. ومن المرجح أن يؤدي الاتجاه العام التنازلي إلى الإضرار بالاقتصاد خلال السنوات القادمة، فبيانات النصف الأول من عام 1994 تدل على تفاقم المشكلات. ويمكن القول بأن المعدل الضئيل للنمو الاقتصادي لم ينجم عن تخطيط اقتصادي سليم، بل نتج عن عوامل خارجية مثل زيادة إيرادات النفط أثناء حرب الخليج الثانية، والإسراع بحقن الاقتصاد بالمساعدات الأجنبية. وحقيقة الأمر أن

توقف العائدات النفطية – مصحوباً ببدء سداد الأقساط الأولى من القروض – أدى إلى قلب دورة النمو الاقتصادي رأساً على عقب.

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم التالي مبني على أساس البيانات الصادرة من هيئة الموازنة والخطة، والتي تناقض في بعض الأحيان تلك البيانات الصادرة عن الهيئات الحكومية الأخرى. أما إحصائيات البنك المركزي فقد تأخرت عن الصدور لمدة سنتين، برغم أنها من أهم المصادر التي تعتبر موضع ثقة. كما أن البيانات الرسمية الخاصة بأداء الخطة عام 1993 لم تصدر بعد. ولذا اعتمدت الإحصائيات المشار إليها هنا على خطاب ألقاه محمد حسين عدلي، المحافظ السابق للبنك المركزي الإيراني. ويمكن الزعم بأن الخطة حققت بعض النجاح في إنجاز أهدافها، لكنها انطوت على أوجه قصور صارخة أعاقت فعاليتها في تحفيز التغيير الاقتصادي والاجتماعي.

معدل النمو السكاني

انخفضت معدلات المواليد على نحو ملموس خلال فترة الخطة. فقد كان المعدل السنوي لنمو السكان – قبيل الخطة – يبلغ 3.9 ٪، مقارنة بنسبة 3.3 ٪ (تتضمن الهجرة) خلال العقد السابق الممتد من 1978 إلى 1988، وهو ما يشير إلى انخفاض الزيادة السكانية في الثمانينيات. وهدفت الخطة إلى استمرار الاتجاه التنازلي بحيث ينخفض المعدل السنوي للنمو إلى 2.9 ٪ عام 1993، على أن يصل إلى 2.3 ٪ سنوياً بحلول عام 2011. ويحلول آخر سنوات الخطة، انخفض المعدل إلى 2.2 ٪، بينما أعلنت وزارة الصحة والتعليم الطبي عام 1994 أن معدل نمو السكان وصل إلى 1.8 ٪ في السنة[8]. ويغض النظر عن التضارب بين الرقم الأخير وبين نسبة 2.2 ٪ المعلنة سابقاً، فقد استطاعت الدولة الحد من الزيادة المفرطة في عدد السكان[9].

بيد أن انخفاض معدلات النمو السكاني لا يرجع فقط إلى الخطط الناجحة لتنظيم الأسرة، خلافاً لمزاعم الحكومة، بل تكمن التفسيرات الحقيقية في الظروف الاقتصادية الصعبة، والهبوط العام في مستوى معيشة الأسرة الإيرانية المتوسطة. ولا يعني هذا إنكار الدور الذي ساهمت به سياسة الحكومة في تخفيض النمو السكاني، مثل توفير الخدمات الصحية والعيادات في المناطق النائية، وإقامة عيادات لتنظيم الأسرة،

وتشجيع محو الأمية بين النساء، وتنظيم حملات تحديد النسل، وإعادة اللاجئين العراقيين والأفغان إلى ديارهم. وبعبارة أخرى، إذا كانت النشوة الثورية ومناصرة الحكومة للأسر الأكبر عدداً، قد أدت إلى زيادة معدلات النمو في الأيام الأولى للثورة، فإن التنبؤات الاقتصادية المتشائمة، والتضخم، وتداعي الدعم الحكومي، كل ذلك أدى بدوره إلى كبح النمو السكاني في العقد الماضي[10].

النمو الاقتصادي والاستثمارات

كان النمو الاقتصادي إيجابياً أيضاً، مقارنةً بالسنوات السابقة للخطة. فقد شهد العقد الأول من الثورة معدل نمو سلبياً قياساً بالأسعار الثابتة. واستنادا إلى أسعار عام 1974، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي عام 1977 وصل إلى 3,922 مليار ريال إيراني، بينما انخفض عام 1988 إلى 3,142 مليار ريال إيراني. ونظراً لارتفاع معدل النمو السكاني في تلك الفترة، فقد انخفض متوسط دخل الفرد انخفاضاً حقيقياً، بحوالي 50٪[11]. ثم أدى تنفيذ الخطة الأولى إلى عكس هذا الاتجاه.

ووفقاً للتقارير الحكومية، بلغ متوسط ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي نسبة قدرها 7.2٪ سنوياً، بالأسعار الثابتة (انظر الجداول 12 : 1ـ أ، 12 : 1 ـ ب، والشكل رقم 1:12)، وهو ما يقل قليلاً عن المعدل المستهدف وقدره 8.1 ٪[12]. ومع انخفاض معدلات نمو السكان، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الإنتاج في تلك الفترة، وإن لم يؤد إلى ارتفاع مستوى المعيشة، حيث تزامنت الزيادة مع ارتفاع حاد في تكلفة المعيشة. ويضاف إلى ذلك أن الحكومة أطلقت العنان لسياسة الخصخصة المفاجئة، وهو ما أدى إلى تحويل كثير من نفقاتها الاقتصادية ـ الاجتماعية إلى الأفراد. كما أسفرت سياسة الحكومة - في زيادة دخلها من الضرائب والجمارك - عن ارتفاع تكاليف المعيشة أكثر فأكثر.

الجدول (12 : 1 ـ أ) الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع قطاعاته خلال الخطة الأولى 1989 ـ 1993 : الناتج المتوقع والفعلي (بمليارات الريالات بأسعار عام 1988)*

القطاع	1989 **		1990		1991		1992		1993		1989ـ93	
	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي
الزراعة	5,430	5,404	5,678	5,842	6,026	6,139	6,454	6,594	7,001	6,957	6.1	5.9
النفط	2,500	2,218	2,741	2,659	2,834	2,954	3,156	3,016	3,250	3,125	9.5	8.7
الصناعة والتعدين	1,864	1,765	2,149	1,991	2,462	2,358	2,866	2,397	3,262	2,419	15.0	8.3
الصناعة	1,632	1,527	1,835	1,698	2,090	2,031	2,415	2,043	3,750	2,043	14.2	7.6
التعدين	241	238	314	293	372	327	451	354	512	376	19.5	12.4
الماء والكهرباء والغاز	490	512	526	611	587	706	618	766	714	840	9.1	12.7
البناء	1,593	1,214	1,844	1,249	2,073	1,449	2,282	1,563	2,429	1,591	14.5	5.2
الخدمات	12,758	12,395	31,644	13,598	14,651	14,944	15,681	16,139	16,794	17,350	6.7	7.4
الناتج المحلي الإجمالي ***	24,290	25,272	26,533	25,914	28,346	28,608	30,747	30,354	33,315	31,871	8.1	7.2

* **ملاحظات:** كلما ظهر تباين في البيانات الواردة، يتم استخدام آخر رقم، وجدير بالذكر أن معظم بيانات 1993 مستقاة من المقابلات التي أجريت مع مسؤولي الجمهورية الإسلامية. يجب مراعاة وجود تباين في البيانات الواردة من البنك المركزي، ومن هيئة الموازنة والخطة، وتلك المستقاة من المقابلات التي أجريت مع مسؤولي الجمهورية الإسلامية.

** تبدأ السنة الإيرانية في 21 آذار/ مارس.

*** مع استبعاد عامل صافي المكاسب (*Karmozd-e Ehtesabi*).

المصادر: الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهورية الإيرانية الإسلامية (1989ـ1993). هيئة الموازنة والخطة، طهران، 1990.
تقارير اقتصادية. هيئة الموازنة والخطة، طهران، إيران، 1990 و1991 و1992. التقرير الاقتصادي للسيد محمد حسين عدلي (المحافظ السابق للبنك المركزي) المقدم للاجتماع السنوي الرابع والثلاثين للبنك المركزي، جريدة كيهان، 14 آب/ أغسطس 1994، ص 2، وعدد من المقابلات الصحفية مع بعض المسؤولين في الحكومة.

الجدول (12 : 1 ـ ب) الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع قطاعاته خلال الخطة الأولى 1989 ـ 1993 : الناتج المتوقع والفعلي (النسب المئوية)

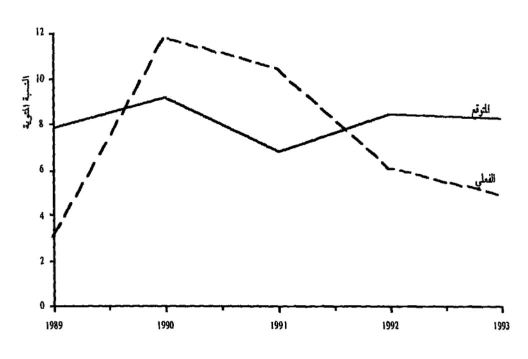
القطاع	1989 **		1990		1991		1992		1993		1989-93	
	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي
الزراعة	4.2	3.7	4.6	8.1	6.1	5.1	7.1	7.4	8.5	5.5	6.1	5.9
النفط	21.4	7.7	9.6	19.9	3.4	11.1	11.3	2.1	3.0	3.6	9.5	8.7
الصناعة والتعدين	14.8	8.2	15.3	15.6	14.6	17.7	16.4	3.3	13.8	0.8	15.0	8.3
الصناعة	14.8	8.0	13.0	11.2	13.9	19.6	15.6	0.6	13.9	0.0	14.2	7.6
التعدين	15.0	13.6	30.3	23.1	18.5	11.5	21.2	8.4	13.5	6.0	19.5	12.4
الماء والكهرباء والغاز	6.4	11.0	7.2	19.4	11.7	15.5	5.3	8.5	15.4	9.7	9.1	12.7
البناء	29.0	- 1.7	15.7	2.9	12.4	16.0	10.1	7.9	6.5	1.8	14.5	5.2
الخدمات	5.1	2.1	7.2	9.7	7.4	9.9	7.1	8.0	7.1	7.5	6.7	7.4
الناتج المحلي الإجمالي	7.9	3.0	9.2	11.8	6.8	10.4	8.5	6.1	8.4	5.0	8.1	7.2

* **ملاحظات**: كلما ظهر تباين في البيانات الواردة، يتم استخدام آخر رقم، وجدير بالذكر أن معظم بيانات 1993 مستقاة من المقابلات التي أجريت مع مسؤولي الجمهورية الإسلامية. يجب مراعاة وجود تباين في البيانات الواردة من البنك المركزي، ومن هيئة الموازنة والخطة، وتلك المستقاة من المقابلات التي أجريت مع مسؤولي الجمهورية الإسلامية.

** تبدأ السنة الإيرانية في 21 آذار/ مارس.

*** مع استبعاد عامل صافي المكاسب (*Karmozd-e Ehtesabi*).

المصادر: الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهورية الإيرانية الإسلامية (1989-1993). هيئة الموازنة والخطة، طهران، 1990.
تقارير اقتصادية. هيئة الموازنة والخطة، طهران، إيران، 1990 و1991 و1992. التقرير الاقتصادي للسيد محمد حسين عادلي (المحافظ السابق للبنك المركزي) المقدم للاجتماع السنوي الرابع والثلاثين للبنك المركزي، جريدة كيهان، 14 آب/ أغسطس 1994، ص 2، وعدد من المقابلات الصحفية مع بعض المسؤولين في الحكومة.



الشكل 12 : 1
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الأولى

وتعد نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي من المؤشرات الهامة في تقييم الخطة. لقد تصورت الخطة معدل نمو سنوياً لهذا المؤشر - أي نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي - بنسبة 19.7 ٪ ، لكن المعدل الفعلي في السنوات الأربع الأولى من الخطة بلغ 10.6 ٪ ، وهو ما يعادل 54 ٪ فقط من المعدل المتوقع[13]. وهكذا لم يُستثمر في الاقتصاد إلا جزء صغير من الناتج المحلي الإجمالي، ونما ذلك الجزء بنسبة طفيفة خلال سنوات الخطة، فارتفع من 12.1 ٪ عام 1988 إلى 13.2 ٪ عام 1992. وكان على الحكومة أن تستثمر 10 ـ 12 ٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، لكي تعوض عن تدني قيمة موجودات رأس المال. ولذا فإن صافي الزيادة المحققة في موجودات رأس المال - خلال فترة الخطة - تتراوح بين 2 ـ 3 ٪ في أفضل الأحوال، وهي نسبة تُذكر.

ويلاحظ أن مؤشر صافي الاستثمارات يصبح أقل أهمية في ظل زيادة السكان بمعدل 2.2 ٪ كل سنة. وعلى النقيض من ذلك، شهد عام 1977 استثمار حوالي 27.4 ٪ من

إجمالـي النـاتج المحلي، بينمـا يصــل هـذا الرقـم في الـدول ذات الاقتصـادات السـليمة - الآخذة في النمو - إلى ما يربو على 30 ٪ . وقد تفاقمت الآثار السيئة لهذا الاتجاه بفعل الزيادة السريعة في الاستهلاك، إذ فشلت الخطة الأولى في كبح الاستهلاك في القطاعين العام والخاص على حد سواء. فعلى سبيل المثال، تضاعف معدل نمو الاستهلاك في القطاع العام خلال عامي 1991 و 1992 عما كان متوقعاً في الخطة.

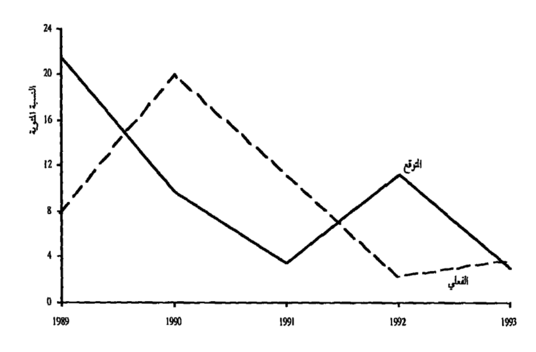
التغييرات في القطاعات

يشير تحليل الناتج المحلي الإجمـالي - لكل قطاع على حدة - إلى تحقيق معدلات إيجابية للنمو أيضاً، لكنها مختلفة عما نصت عليه الخطة. ففي تلك الفترة، حقق قطاع المرافق (الكهرباء والماء والغاز الطبيعي) زيادة ملموسة في متوسط المعدل السنوي للنمو بالأسعار الثابتة، الذي وصل إلى 12.7 ٪ في مقابل المعدل المتوقع في الخطة وقدره 9.1 ٪ (شكل 12 : 2).



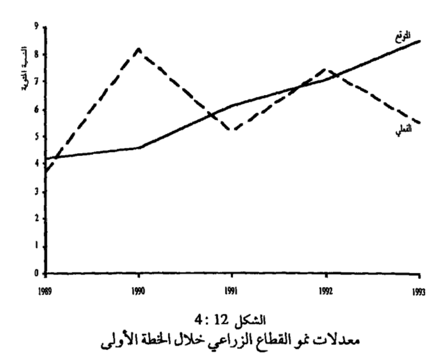
الشكل 12 : 2
معدلات نمو قطاع الماء والكهرباء والغاز خلال الخطة الأولى

أما قطاع النفط فقد حقق نمواً بنسبة 8.7 ٪ في مقابل المعدل المتوقع وقدره 9.5 ٪ (شكل 12 : 3). ويرجع الأداء الإيجابي لقطاع النفط، جزئياً، إلى أزمة النفط التي تلت حرب الخليج الثانية، ولا يمكن عزوه إلى الخطة. ويضاف إلى ذلك أن نمو قطاع النفط لم يتحقق إلا على حساب عدم الالتزام بسياسة المحافظة على الموارد الطبيعية، إلى جانب وجود نسبة مرتفعة من الإهدار، وكلاهما مناقض لما نصت عليه الخطة.



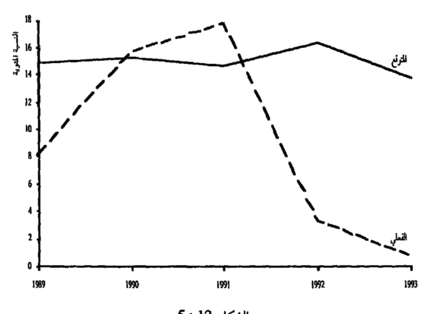
الشكل 12 : 3
معدلات نمو قطاع النفط خلال الخطة الأولى

كما شهد قطاع الزراعة معدلاً إيجابياً للنمو، وإن كان غير موزع بالتساوي بين قطاعاته الفرعية. فقد حقق القطاع في هذه الفترة معدل نمو قدره 5.9 ٪ وهو ما يعادل تقريباً 90 ٪ من النسبة المستهدفة في الخطة وقدرها 6.1 ٪ (شكل 12 : 4). ويجدر التنويه بهذا النجاح الجزئي باعتبار أن 22.5 ٪ من القوى العاملة بالدولة تعمل في القطاع الزراعي، الذي ينتج حوالي 22 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، والمسؤول عن 32 ٪ من الصادرات غير النفطية كل سنة.



الشكل 12 :4
معدلات نمو القطاع الزراعي خلال الخطة الأولى

ويلاحظ فشل الخطة في قطاعي التعدين والصناعة، حيث توقعت لهما أن ينفردا بأداء متميز وتحقيق معدل مستهدف للتوسع، قدره 15٪ في السنة، وهو أعلى معدل بين جميع القطاعات. ومع ذلك، لم يتعد متوسط النمو السنوي للقطاعين نسبة 8.2٪ (شكل 5:12).

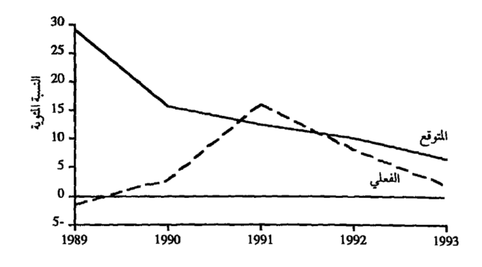


الشكل 12 : 5
معدلات نمو قطاع الصناعة والتعدين خلال الخطة الأولى

ويعد القطاع الفرعي الصناعي مسؤولاً - إلى حد كبير - عن هذا الفشل، إذ حقق معدل نمو أقل من 1 ٪ خلال عامي 1992 و 1993، في مقابل متوسط معدل للنمو وصل إلى 7.6 ٪ سنويا خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة، محققاً بذلك 53 ٪ فقط من معدل نموه المتوقع في الخطة. لقد شهد القطاع الفرعي الصناعي قدراً كبيراً من التقلبات وعدم الاستقرار حتى السنة الأخيرة من الخطة، حين عانى من الركود في نهاية الأمر. ويظهر من تعقب مسار هذا القطاع أنه لم يعان من أوجه القصور المتعلقة بالقطاعات الأخرى فحسب، بل أيضاً من عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية القومية. لقد تأثر أداء القطاع الفرعي سلباً ببعض السياسات، مثل إطلاق العنان للتحرير الاقتصادي المفاجئ، وتعويم أسعار الصرف، ومنح تسهيلات على الواردات في منتصف فترة الخطة، مع أنها غير واردة بالخطة. ويلاحظ تعرض الصناعات صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم لضربة عنيفة، برغم أنها كانت تحقق معدلات ملموسة من النمو في ظل السياسة الحمائية للحكومة.

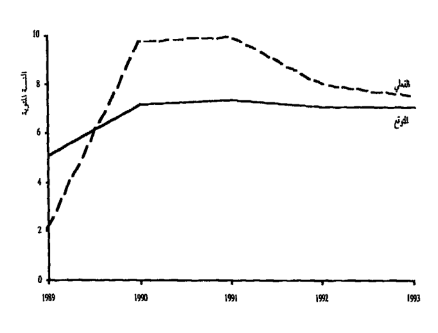
وفي القطاع الفرعي للتعدين، لم يتعد قط متوسط معدل النمو 12.4 ٪ سنوياً، برغم أنه كان من المتوقع أن يصل إلى 19.5 ٪، وأن يساهم بدور جوهري في التنمية الصناعية للدولة وتنويع قاعدة التصدير. وتُعزى المسؤولية الأساسية هنا إلى سوء التخطيط، إضافة إلى فشل برامج الخصخصة. ونظراً لأن هذا القطاع الفرعي كان مسؤولاً عن توفير 27 ٪ من فرص العمل في البلاد عام 1992، فقد ساهم أداؤه الضعيف - إلى حد كبير - في فشل الخطة تماما عن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

ولم يكن قطاع البناء أفضل حالاً، إذ فشل في تحقيق نصف معدل النمو المتوقع وقدره 14.5 ٪ سنوياً. ويعد قطاع البناء أسوأ القطاعات على الإطلاق، إذ قُدر معدل نموه بـ 5.2 ٪ (شكل 6:12). ولا مفر من أن يؤدي هذا الفشل إلى نقص حاد في المساكن في المستقبل القريب. وقطاع البناء هو أكثر القطاعات تداخلاً مع غيره ضمن اقتصاد الدولة، ولذا فإن ركود هذا القطاع يعكس ضعف الأداء العام لاقتصاد الدولة. وعلاوة على هذا، يوفر هذا القطاع أكبر عدد من فرص العمل للطبقات الدنيا، خاصة النازحين من القرى، ولذلك يعد ضعفه مؤشراً على ارتفاع معدلات البطالة، الموسمية وغير الموسمية على حد سواء.



الشكل 12 : 6
معدلات نمو قطاع البناء خلال الخطة الأولى

ويلاحظ أن الخطة الأولى للتنمية لم تكن في صالح قطاع الخدمات، حيث قلصت دوره المتميز في اقتصاد الدولة إلى الحد الأدنى. ومع ذلك، فإن معدلات النمو التي حققها قطاع الخدمات - في الواقع الفعلي - فاقت المعدلات المتوقعة في الخطة، باستثناء عام 1989، إذ حقق معدلاً سنوياً للنمو بنسبة 7.4٪ خلال فترة الخطة، متخطياً بذلك المعدل المتوقع وقدره 6.8٪ (شكل 7:12). وقد حققت القطاعات الفرعية لشؤون النقل والنقد والمالية أعلى معدلات النمو، وإن كانت هذه المعدلات غير مستقرة، حيث انخفضت خلال السنوات الأخيرة للخطة. فعلى سبيل المثال، حقق قطاع النقل معدل نمو بلغ 22.4٪ عام 1990 ثم هبط إلى 7.8٪ عام 1993.



الشكل 12 : 7
معدلات نمو قطاع الخدمات خلال الخطة الأولى

عجز الموازنة والضرائب

يمثل الحد من عجز الموازنة أحد الأهداف الأساسية الأخرى للخطة. وقد نجحت الحكومة في تخفيضه من 51 ٪ في موازنة عام 1988 إلى 6.7 ٪ في موازنة 1993، ومنذ ذلك الحين أخذ المعدل في الارتفاع مرة أخرى. وكما أشرنا سابقاً فقد ألقت الحكومة بجزء من عبء تخفيض العجز على عاتق البنوك والمواطنين، وهو ما خلف آثاراً سلبية ما زال الاقتصاد الإيراني يعاني منها. ولكي تخفض الحكومة العجز عهدت إلى الجهاز المصرفي بتخصيص الأموال للمشاريع التجارية العامة.

وهكذا، لم تتضمن موازنة الدولة قدراً كبيراً من المخصصات المطلوبة، بل قدمت هذه الأموال في شكل قروض إلى المؤسسات، وفي الواقع إلى جماهير الشعب. فمثلاً قُدّر صافي مديونية المؤسسات العامة لدى البنك المركزي عام 1991 بمبلغ 1,056 مليار ريال إيراني، ووصل الرقم إلى 3,657 مليار ريال إيراني عام 1993. وسيضطر الجهاز

المصرفي في المستقبل إلى تمويل هذه القروض الممنوحة. ويضاف إلى ذلك أنه تم ضخ الأموال الممنوحة لتلك الهيئات في اقتصاد الدولة، وهو ما يمثل ضغوطاً تضخمية إضافية. واختارت الحكومة بديلاً آخر، هو إخفاء القيمة الحقيقية للعجز، وذلك بالدخول في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في السوق السوداء، فحققت أرباحاً من بيع الدولار في السوق السوداء. وشكّلت الأرباح المحققة من بيع العملات الأجنبية في السوق السوداء (الفرق بين السعر الرسمي للبيع وسعر السوق الحرة) نسبة 41 ٪ من الإيرادات الحكومية عام 1992 [14].

علاوة على تحقيق التوازن بين نفقات الحكومة وإيراداتها، تضمنت الخطة إحداث تغييرات هيكلية في محتوى الموازنة أيضاً، خاصة عن طريق زيادة حصة الضرائب. فقد تطلعت الخطة إلى الحصول على 44.8 ٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية عن طريق الضرائب. أما في الواقع، فقد حققت الضرائب من 1989 إلى 1993 النسب التالية من إجمالي الإيرادات الحكومية على الترتيب وهي: 37.3 ٪ و 30.1 ٪ و 39.5 ٪ و 38.1 ٪. ولم تصل نسبة الضرائب إلى الإيرادات الحكومية قط إلى المعدلات المتوقعة في الخطة، ليس ذلك فحسب بل إنها عانت انخفاضاً فعلياً بعد عام 1992. لقد تخلّف أداء الخطة عن الأداء المتوقع، في المتوسط، بنسبة تتراوح بين 10 ٪ و 20 ٪. ففي عام 1992، لم يبلغ العائد من الضرائب – التي دخلت خزينة الحكومة – سوى 6.2 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما قدرت التوقعات أن يصل إلى 7.3 ٪ . ويضاف إلى ذلك أن الهيكل الضريبي للدولة ليس تصاعدياً، وبالتالي لم ينص على توزيع الدخل توزيعاً أكثر عدلاً. بيد أن الخطة نجحت في تحويل مخصصات الموازنة لتمويل مشروعات التنمية، إذ كانت تلك الموارد المالية تمثل 19.2 ٪ من الموازنة السنوية عام 1988، بينما وصلت إلى 34 ٪ عام 1992.

التضخم والبطالة والفقر

كان التضخم الجامح مؤشراً آخر على فشل الخطة، خاصة في سنواتها الأخيرة. فالخطة كانت ترمي إلى تخفيض المعدل السنوي للتضخم من 28.5 ٪ عام 1988 إلى

8.9 ٪ عام 1993. وهو ما أعطى بعض التوجهات النقدية والمالية والتجارية أهمية محورية، وكان أهمها على الإطلاق هو تخفيض نسبة سيولة الاقتصاد. إذ وصل المعدل السنوي لنمو السيولة إلى 23.8 ٪ عام 1988، لذا اقترحت الخطة تخفيض هذا النمو إلى نسبة متواضعة هي 3.5 ٪ بحلول عام 1993، وذلك بتخفيض عجز الموازنة والحد من نمو السيولة بالدرجة الأولى. وسوف يتعين على الحكومة التوقف عن حقن الاقتصاد بالأموال.

وقد نمت سيولة الاقتصاد بالفعل بمعدل سنوي قدره 25 ٪ في فترة الخطة. وكان من المقدر أن تصل إلى 23,000 مليار ريال إيراني عام 1993، لكنها بلغت ضعفي هذه القيمة بالفعل، إذ وصلت إلى 47,000 مليار ريال إيراني. وفي الحقيقة فإن أفضل وسيلة لتوضيح الاتجاه التضخمي في السنوات الأخيرة، هي مقارنة متوسط المعدل السنوي لزيادة السيولة (وقدره 25 ٪) بمتوسط المعدل السنوي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي (وقدره 7.2 ٪)، وهذا ما يفسر سبب وصول معدل التضخم إلى 30.7 ٪ عام 1992، بينما كان من المفترض تطويعه ليصل إلى 8.9 ٪ عام 1993. وجدير بالذكر أن المعدل الفعلي للتضخم وصل عام 1993 إلى حوالي 20 ٪، لكن عدم استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية والسياسات النقدية أدى إلى وصول معدل التضخم عام 1994 إلى حوالي 60 ٪.[15]

لقد كان لتعويم أسعار الصرف وإلغاء الدعم دور مؤثر في ظهور الضغوط التضخمية في السنوات الأخيرة للخطة، لكن هناك جوانب أخرى للموضوع. ففي فترة ما قبل الخطة، كان عجز الموازنة - أي المديونية المستحقة للجهاز المصرفي للدولة - هو السبب الرئيسي وراء ارتفاع معدلات السيولة. ومع ذلك، زادت السيولة خلال سنوات الخطة بسبب زيادة مديونية القطاع الخاص. وفي عام 1993، زاد عبء سيولة الاقتصاد بمبلغ 7,237.9 مليار ريال إيراني، تُعزى نسبة 73.1 ٪ منها (أي 5,292.5 مليار ريال إيراني) إلى صافي الزيادة في مديونية القطاع الخاص خلال تلك السنة بمفردها.

فيما يتعلق بالبطالة، تنال الخطة مزيجاً من الاستحسان والاستهجان. ففي السنوات الأولى، فاقت الخطة توقعاتها بخصوص إيجاد فرص العمل التي قُدّرت بـ 394,000

فرصـة جديدة للعـمل سنوياً، ثـم أخفقت في سنواتها الأخيرة. وأسفـرت النتيـجة الإجمالية للخطة عن النجاح في تخفيض نسبة البطالة من 15.9 ٪ عام 1988 إلى 11.4 ٪ عام 1992، بينما كان المستهدف تخفيضها إلى 13.4 ٪ . وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الخاصة بالبطالة تتضمن الوظائف الرسمية وغير الرسمية، وتلك التي تتطلب دواماً كاملاً أو جزئياً ، والوظائف الحقيقية والوظائف غير المنتظمة أو غير المناسبة. يُضاف إلى هذا أن القطاع العام أوجد معظم فرص العمل الجديدة، بينما لم يظهر القطاع الخاص إلا قدراً طفيفاً من النمو، اقتصر على الأعمال منخفضة الرواتب في قطاع الخدمات.

وكذلك عجزت الخطة عن إحداث تغييرات في هيكل العمالة بالدولة. لقد أراد المخططون تخفيض العمالة في قطاع الخدمات من 47.2 ٪ عام 1988 إلى 45.5 ٪ عام 1993، لكن على النقيض من ذلك زادت العمالة في قطاع الخدمات إلى حد كبير فوصلت إلى 50.4 ٪ عام 1993. هذا بينما انخفضت العمالة في القطاع الزراعي في الفترة ذاتها من 28.4 ٪ عام 1988 إلى 22.2 ٪ عام 1993، وشهدت زيادة طفيفة في قطاع الصناعة والتعدين، فارتفعت من 24.4 ٪ إلى 27.4 ٪ . وتركزت غالبية فرص العمل الجديدة في قطاع الخدمات. ويلاحظ أن كل وظيفة جديدة في قطاعات الزراعة، والنفط، والصناعة والتعدين، والبناء، والخدمات، كانت تتطلب استثماراً أولياً (بأسعار 1982) قدره 1.66 مليون ريال إيراني، و 10.55 مليون ريال إيراني، و 2 مليون ريال إيراني، و 0.21 مليون ريال إيراني، و6.74 مليون ريال إيراني ، على التوالي[16].

لقد وقع عبء التضخم والبطالة وإلغاء الدعم والتفاوت المفرط في توزيع الدخول، على كاهل الأسر متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل. فالعدالة الاجتماعية لم تحظ باهتمام كبير في الخطة الأولى، وازداد عدد الأسر التي يصل مستوى معيشتها إلى ما دون خط الفقر. إضافة إلى تدهور توزيع الدخول تدهوراً حاداً. وتفيد التقديرات بأن مستوى معيشة 60 ٪ من الإيرانيين يصل حالياً إلى ما دون خط الفقر[17]، الأمر الذي

سوف يُحدث، بلا شك، مضاعفات سلبية في المجتمع. فقد انتشرت ظواهر الرشوة والفساد والإدمان والسرقة، وغيرها من الآفات الاجتماعية.

الديون الأجنبية وتنمية الصادرات

لقد تراكمت الديون الأجنبية بمعدل لم يسبق له مثيل. وكان من المتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات الحكومية - من مبيعات النفط والصادرات غير النفطية - إلى 99.2 مليار دولار أمريكي طوال مدة الخطة. كما وافق مجلس الشورى على قروض أجنبية قيمتها 27 مليار دولار أمريكي[18]. لكن الإيرادات الحكومية الفعلية بالعملة الصعبة بلغت 86٪ فقط من التنبؤات. وسمحت سياسة الحكومة بإغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، التي بلغت قيمتها الإجمالية 9 مليارات دولار أمريكي عام 1988، و27.8 مليار دولار أمريكي عام 1991، و29 مليار دولار أمريكي عام 1992[19]. كما تم الحصول على مبالغ إضافية من العملات الصعبة من خلال القروض والاعتمادات ذات "المهلة العرفية". وتراكمت الديون الأجنبية حتى وصلت في نهاية الخطة عام 1993 إلى ما يربو على 30 مليار دولار أمريكي[20].

يفتقر توزيع أقساط الفوائد على القروض المذكورة إلى شيء من بعد النظر، إذ إن 60٪ من الديون الأجنبية المتراكمة كانت ممنوحة بمهلة عرفية مدتها سنتان، مع فترات استرداد قصيرة المدى[21]. وهذا يعني أن البنك المركزي الايراني - وإيران نفسها - فقدا في نهاية المطاف سمعتهما في المجتمع الدولي، من جراء التأخر في سداد الفوائد. ليس ذلك فحسب، بل إن تمويل القروض الأجنبية يحمّل اقتصاد الدولة مزيداً من الضغوط. وبعد إعادة التفاوض بنجاح حول خطط السداد، قررت الحكومة تخصيص 15ـ 20٪ من إيرادات العملة الأجنبية - التي ستتحقق طوال فترة الخطة الثانية - من أجل خدمة الديون الأجنبية. ويعرض الجدول (2:12) المدى الزمني اللازم لسداد القروض.

الجدول (12 : 2)

جدول سداد القروض الأجنبية
تم التفاوض عليه اعتباراً من (آب / أغسطس 1994)

السنـــــة	(ملايين الدولارات)
1994	3,400
1995	4,400
1996	4,500
1997	4,100
1998	3,850
1999	3,570
الإجمالي	23,820

المصـــدر : Bahman Komaili-Zadeh and Behnam Nateghi, "Finances Look Up, for Now," in : *Iran Business Monitor*, September 1994, p. 4.

ولم تحقق سياسة الحكومة لتنمية الصادرات نجاحاً هي الأخرى. لقد كان أداء الصادرات غير النفطية جيداً في تلك السنوات، وزاد نصيبها من إجمالي الصادرات إلى أكثر من الضعفين، ومع ذلك لم تحقق قط أهدافها المرسومة. وارتفعت الصادرات غير النفطية، في الفترة 1989 ـ 1993 من 1.1 مليار دولار أمريكي إلى 1.3 مليـار دولار أمريكـي، و 2.5 مليار دولار أمريكي، و 2.9 مليار دولار أمريكي، و3.7 مليار دولار أمريكي على التوالي. بيد أن الإجمالي المحقق طوال فترة الخطة (وقدره 11.7 مليار دولار أمريكي) كان أدنى كثيراً من الإجمالي المتوقع في الخطة وقدره 17.8 مليار دولار أمريكي. وحققت الصادرات غير النفطية خلال الربع الأول من عام 1994 إيرادات بالعملة الأجنبية بلغت 1.1 مليار دولار أمريكي. ولا شك أن هبوط القوة الشرائية المحلية – مصحوباً بارتفاع سعر صرف الدولار – سوف يساعد حتماً على تحقيق أرباح في قطاع الصادرات، خاصة وأن مستويات التصدير مازالت أدنى من القدرات الإنتاجية للدولة.

على أية حال، لم يتم بعد إدماج قطاع الصادرات غير النفطية في مصادر الإنتاج المحلية على النحو المطلوب، كما أنه يعتمد في عمليات الإنتاج على السلع المستوردة. ولذا فإن عمليات الإنتاج في هذا القطاع تمتص قدراً كبيراً من إيرادات التصدير التي

يحققها القطاع، بحيث إن الرصيد الموجب - أي القيمة المضافة - يكون في نهاية الأمر غير ذي بال. ويضاف إلى ذلك أن منتجات هذا القطاع مغايرة لما جاء في الخطة، كما أن الصناعات المحلية تلعب دوراً ثانوياً في إنتاجها. وكان مفترضاً طوال مدة الخطة أن تحقق الصادرات الصناعية أعلى عائد من العملات الصعبة بين جميع الصادرات غير النفطية - ألا وهو 9 مليار دولار أمريكي - في مقابل 4 مليار دولار أمريكي من تصدير السجاد، الذي يعد أهم صادرات إيران التقليدية غير النفطية. بيد أن تصدير السجاد حقق في الواقع ضعفي الدخل الذي حققته الصادرات الصناعية، إذ بلغت قيمة إجمالي صادرات السجاد - في الفترة 1989ـ1993 - حوالي 3,194 مليون دولار أمريكي. في الوقت الذي تخلفت فيه الصادرات الصناعية الأخرى عن صادرات السجاد، حيث بلغت قيمتها 1,416 مليون دولار أمريكي. وهذا يوضح مدى هشاشة قطاع التصدير، والحاجة إلى المساندة الحكومية، من أجل توسيع القاعدة الصناعية للدولة.

أسباب ضعف أداء الخطة

يمكن تقسيم العوامل التي أدت إلى ضعف أداء الخطة إلى فئتين، الأولى هي العوائق المؤسساتية والهيكلية، التي سوف نناقشها عندما نتعرض للتحديات التي تواجه الخطة الثانية، والفئة الأخرى هي أوجه القصور في السياسة والإدارة، وهي التي سنتناولها بالمناقشة فيما يلي:

التقييم الخاطىء للفرص المتاحة على الصعيد الدولي

لقد أخطأت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تقدير الفرصة السياسية التي أتاحها غزو العراق للكويت، وكان لهذا الخطأ دور فعال في فشل الخطة الأولى. فقد اعتقدت الحكومة أن السياسات الاقتصادية الملائمة تفضي حتماً إلى تحقيق مكانة اقتصادية وسياسية أقوى في المجتمع الدولي، وبُنيت الأهداف المرسومة للخطة على أساس هذه التوقعات الكبيرة. وكان يجب أن يقترن ذلك بوضع آلية للتطبيع السياسي، محلياً

وعالمياً، وهو ما كان مفقوداً. أولاً لم يتغير العداء القائم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، التي استمرت في ممارسة الضغوط الاقتصادية على طهران، بالتخطيط مع دول غربية أخرى إلى حد ما. واستمرت إيران في عداوتها لإسرائيل وعدة دول عربية، منها مصر، من جراء مساندتها للحركات الإسلامية في كافة أنحاء المنطقة. إلى جانب معارضتها لمسيرة السلام بين العرب وإسرائيل. ونجم عن ذلك فشل إيران في إرساء دعائم التعاون الاقتصادي والسياسي الذي كانت تتوقعه.

وهناك دول من المفترض أنها لم تتبع الولايات المتحدة في استبعاد إيران من الاقتصاد العالمي، وهي ما يشير إليها المسؤولون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بـ "المنشقين". ومع ذلك، فإن هذه الدول لم تساعد إيران في تحقيق أهدافها المرسومة في الخطة الأولى. فمثلاً، أقامت اليابان وألمانيا علاقات تجارية واسعة النطاق مع إيران، ولم يكن ذلك إلا لتسهيل دخولهما الأسواق المحلية الإيرانية، ولكن لم تستثمر أي منهما مشروعات في إيران برغم رجحان الميزان التجاري لصالحهما مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويلاحظ أن صادرات النفط إلى ألمانيا في الربع الثالث من عام 1994 انخفضت عما كانت عليه في الفترة ذاتها من عام 1993 بنسبة 22٪.[22] وفي الواقع، لا تمثل صادرات إيران النفطية إلى ألمانيا أكثر من 2٪ من احتياجات الأخيرة. ويضاف إلى ذلك أن علاقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإيران كانت فاترة، كما فشلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في اجتذاب استثمارات ملموسة من الخارج. ومن المؤكد أنه لا يمكن فصل هذه الحقائق عن الصورة السياسية لإيران، التي كان يتعين عليها أولاً تبني إطار سياسي مقبول يمكنها - من خلاله - ممارسة علاقاتها الدولية ثم استغلال ذلك الإطار لصالحها.

أوجه القصور الإداري

يتم اختيار المدراء في إيران على أساس انتماءاتهم الأيديولوجية، وهذه حقيقة ثبتت أضرارها لدى تنفيذ الخطة الأولى. ولم تستثمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية قواها

البشرية. فالمدراء الإيرانيون غير ملمين بالأساليب والاستراتيجيات المستخدمة في هذا المضمار. كما أن الخبرة المحدودة التي حصلوا عليها في الفترة التالية للثورة لم تكن كافية. ولا يمكن اكتساب المهارات الإدارية الفعالة من خلال الاكتفاء بالتدريب على رأس العمل فقط. ونظراً لاختيار المدراء انطلاقاً من التزامهم الأيديولوجي - بدلاً من مؤهلاتهم - فهم يفتقرون بالضرورة إلى الخبرة والمعرفة اللازمتين. وهكذا نجد أن الحقل التنظيمي والإداري مسيّس ومبتلى بالمجابهات الأيديولوجية والحزبية. ويروج المدراء للعقيدة السياسية أكثر مما يروجون لزيادة الكفاءة والإنتاجية. وقد أصيبت الخطة الأولى بنكسة كبيرة نتيجة لافتقار الموظفين الإداريين إلى الكفاءات اللازمة.

بنية إدارية غير فعالة

كما افتقرت الخطة إلى النظام التنفيذي الضروري للإشراف على تنفيذها وتذليل أية عقبات تعترضها. وقد أعدت الخطة ضمن إطار يجمع بين قطاعات عديدة وكان نجاحها يتوقف كثيراً على وجود بنية مستقرة وعمودية للسلطة. بيد أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتميز بتعدد مراكز القرار، على نحو مشابه لتوزيع السلطة بين مختلف التجمعات الدينية في البلاد. وهذه المراكز ليست متصلة أفقياً فحسب، بل يربط بينها العديد من الصلات العمودية. ويؤدي الهيكل شبه الإقطاعي للسلطة إلى إضعاف البنية الإدارية للبلاد، ويؤكد الشقاق والصراع بين كبار المسؤولين الحكوميين، ويقلل من الفعالية، ويحول دون الاستخدام الأمثل للموارد.

التعديلات المتسرعة للخطة

شكّل العديد من التعديلات والتغيرات عائقاً في وجه تطبيق الخطة. إذ قضت هذه التعديلات على التماسك الداخلي للخطة، واستبدلت به سلسلة من السياسات غير المترابطة، وأحياناً غير المتجانسة. وهكذا فقدت الخطة أيضاً رؤيتها البعيدة المدى، وجرى تعديلها تبعاً للاعتبارات الاقتصادية الروتينية أو اليومية. وحالت التعديلات المتسرعة دون التمعن في دراسة المستلزمات والعواقب. كما أن قصور الحملة الدعائية

المصاحبة حدّ من الاستفادة الكافية من الحكمة الاقتصادية، وفشلت الحكومة في اجتذاب المغتربين الإيرانيين ذوي الخبرة والمعرفة في الشؤون الاقتصادية والإدارية.

سياسات متذبذبة وغير متكاملة

قد يرجع العامل الأساسي - الذي ساهم في فشل الخطة الأولى - إلى عجز الحكومة عن وضع سياسات متكاملة ومنطقية وواضحة، في كل من القطاع الصناعي والنقدي والمالي وقطاع الصرافة. وقد يُستدل على هذا الضعف من سياسة توحيد سعر صرف العملات الأجنبية.

لا تختلف العملات الأجنبية عن بقية السلع الأخرى في ضرورة تقيدها بسعر موحد، يتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب. لكن النظرية الاقتصادية تسمح بوجود اختلافات ظرفية، ولا تفرض توحيد سعر الصرف في جميع الأماكن. ففي إيران، تسبب فرض سعر موحد للصرف في عدة مشاكل لم تنجم عن الآثار المترتبة على تلك السياسة فحسب، بل أيضاً بسبب أسلوب تنفيذها، إذ إن التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن تعدد أسعار الصرف، كان وراء السعي لتنفيذ تلك السياسة.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام سعر الصرف المتعدد، خاصة في حالة التباين الشاسع بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق، يسمح بتمويه قيم الدعم الذي تقدمه الحكومة إلى وحدات الإنتاج والخدمات بسعر أقل من سعرالسوق، وعدم أخذها في الحسبان على الإطلاق. وبالتالي، لا يمكن تقييم الكفاءة الإدارية لهذه الوحدات، فإداريو ومديرو الشركات - التي تتمتع بأسعار الصرف الملائمة - يفتقدون الحافز على تخفيض النفقات أو زيادة الإنتاج أو تحسين الخدمات.

طوال الثمانينيات، كانت بعض الشركات الحكومية تستورد المواد الخام بأسعار الصرف الرسمية المخفضة ثم تبيعها في السوق الحرة، وبالتالي كانت تلك الشركات مربحة وغير منتجة في الوقت ذاته. ومن الواضح أن هذا النظام يعجز عن تشجيع الكفاءة والانضباط والإنتاجية والابتكار، إذ تتحول وحدات الإنتاج إلى شركات تجارية غير منتجة.

كما يلعب نظام سعر الصرف المتعدد دوراً سلبياً بتشجيع الطلب على السلع المستوردة، إذ تصبح الواردات - أو أي عمليات بالعملات الأجنبية - مربحة أكثر من غيرها. وتؤدي الصفقات المربحة في العملات الأجنبية إلى زيادة الفساد، إذ تسعى الوحدات التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة إلى توثيق علاقتها بالهيئات الحكومية المسؤولة عن تخصيص العملات الأجنبية بالسعر الرسمي.

ومع ذلك، لا يؤدي توحيد سعر الصرف بالضرورة إلى وضع نهاية لمثل هذه التجاوزات، فمنذ أن بدأ تشغيل آلية سعر الصرف الموحد، عجزت الحكومة عن الحيلولة دون هروب رؤوس الأموال، وعن تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتسببت بدلاً من ذلك في أزمة ميزان المدفوعات، وأدت إلى توسيع نطاق السوق السوداء للعملات الأجنبية، وشجعت على انتشار الرشاوى وغيرها من أشكال الفساد.

ويلزم التنويه بأن فرض سعر موحد للصرف - أو تخفيض قيمة العملة الرسمية للدولة - كان يجب أن يقترن بتخفيض الواردات وزيادة الصادرات. لكن هذه السياسة فشلت في رفع إيراد الدولة من العملات الأجنبية على نحو ملموس. ويُعد تصدير النفط أكبر مصدر لإيرادات إيران من العملات الأجنبية، ويمارس هذا المجال نشاطه بمعزل عن التقلبات التي تؤثر في أسعار الصرف الأجنبي في السوق المحلية. أما في حالة الصادرات غير النفطية، فقد أسفر توحيد سعر الصرف عن نتائج متفاوته، فبينما ساعد تخفيض قيمة العملة الرسمية لإيران على تزويد تلك السلع بمزيد من القدرة على التنافس في السوق العالمية، إلا أنه زاد أيضاً من تكلفتها، تمشياً مع زيادة تكلفة الواردات المستخدمة في تصنيعها. كما أن هبوط سعر الريال الإيراني عجز عن تقليص الطلب المحلي على السلع الأجنبية، لأن تراكم الثروات والدخول - في قطاع صغير نسبياً من المجتمع - زاد من القوة الشرائية لتلك الفئات، لدرجة أنها كانت غير مبالية على الإطلاق بالتقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف.

وفي الوقت ذاته، عانت القطاعات الإنتاجية بالاقتصاد الإيراني من الآثار السلبية الناجمة عن فرض آلية توحيد سعر الصرف، ففي المدى القصير تأثرت سيولة هذه القطاعات على نحو سلبي، وهو ما أجبر كثيراً منها على إغلاق المصانع والتوقف عن

الإنتاج. ونظراً لاعتماد الإنتاج المحلي، إلى حد كبير، على مدى توافر المواد الخام والسلع شبه المصنعة والتكنولوجيا الأجنبية، فقد ارتفعت تكلفة الإنتاج ارتفاعاً باهظاً بارتفاع أسعار الصرف. واضطرت بعض الجهات إلى التوقف عن ممارسة نشاطها، بينما اتجه البعض الآخر إلى البنوك - بناء على نصيحة الحكومة - وأخذ يرزح تحت وطأة عبء ضخم من الديون. كما أدى السعر الموحد للصرف إلى تصاعد معدل التضخم، وهو ما ترك أثراً سلبياً آخر على وحدات الإنتاج. لقد أدى ارتفاع التكاليف إلى انخفاض الطلب، وفي بعض الحالات عجزت السلع المحلية المرتفعة الأسعار عن منافسة السلع المستوردة.

وهناك سبب آخر وراء فشل سعر الصرف الموحد في إيران، ألا وهو تركيز الحكومة على العملات الأجنبية وإهمال الريال، إذ يتوقف نجاح سياسة العملات على التعامل مع كليهما. فقد كان يتعين على الحكومة - لكي تعمل على إنجاح آلية السعر الموحد - أن تجري إصلاحات في القطاعات التجارية والنقدية والمالية في الدولة. فالضغوط التضخمية الناجمة عن آلية سعر الصرف الموحد، كان يجب مواجهتها باتخاذ الإجراءات المالية المناسبة، وضمان الإدارة المالية الملائمة، للحد من سيولة القطاع الخاص. فقد بلغت نسبة نمو سيولة القطاع الخاص عامي 1991 و 1992 حوالي 25٪ سنوياً، ووصلت إلى 36٪ تقريباً عام 1993، وهذا يثبت بوضوح عدم وجود سياسة نقدية مناسبة. وبما أن الحكومة تحقق جزءاً كبيراً من إيراداتها بالتعامل في السوق السوداء للعملات الأجنبية (41٪ عام 1992) فإنها لم تهتم اهتماما كافيا بزيادة أسعار العملات الأجنبية. كما تحولت آلية سعر الصرف الموحد إلى غاية في حد ذاتها، بدلاً من أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف أكثر أهمية. وبالنسبة إلى إيران، يجب أن ترتكز السياسة الاقتصادية على التصنيع، وبالتالي يجب الاكتفاء بالإجراءات التي تساهم في تحقيق هذا الهدف، بما فيها سعر الصرف الموحد.

وكانت قلة خبرة واضعي السياسة عاملاً آخر في فشل آلية توحيد سعر الصرف. فقد جرت العادة في إيران أن يركز واضعو السياسة على الحجج المؤيدة والمعارضة

للسياسات، بدلاً من تقييم السياسات من حيث قدرة الحكومة على تنفيذها أو عدم قدرتها. ومثالاً على ذلك أداء الجهاز المصرفي في الدولة، الخاص بمنح اعتمادات بالعملة الأجنبية دون الحصول على الضمانات الكافية، وإعطاء القروض التي تتزامن تواريخ سدادها مع قروض سابقة، وتبني سياسات سلبية قصيرة الأجل لتنظيم الفوضى التي سادت سوق الصرف الأجنبي. إن الجهاز المصرفي مبتلى باتصالات متفاوتة المستويات مع الحكومة، ومن المحتم أن تؤدي الضغوط السياسية إلى تقويض السياسات الاقتصادية في ظل عدم وجود بنك مركزي مستقل.

أخيراً، ركز واضعو السياسة في إيران على جانب العرض في مسألة العملات الأجنبية، وأهملوا جانب الطلب، واهتموا بحجم إيرادات العملات الأجنبية بدلاً من نفقاتها. وهكذا أصبحت التقلبات في العائدات النفطية موضع الاهتمام، واعتبرت موازنة الصرف الأجنبي غير ضرورية. لقد وصل دخل إيران عام 1991 من العملات الأجنبية إلى 16 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ إنفاقها على الواردات 27.8 مليار دولار أمريكي. وبلغت هذه الأرقام في العام التالي 18 مليار دولار أمريكي و 29 مليار دولار أمريكي، على التوالي. ولو حاز الطلب على العملات الأجنبية مزيداً من اهتمام واضعي السياسة، لكانوا وضعوا الإنفاق ضمن أولوياتهم وتخطيطهم. وهناك مشكلة أخرى، وهي أن التوقعات بشأن إيرادات العملات الأجنبية تميل إلى المبالغة. لقد افترضت الخطة الأولى أن عائدات صادرات النفط ستصل إلى 81.5 مليار دولار أمريكي، والصادرات غير النفطية إلى 17.8 مليار دولار أمريكي طوال فترة الخطة. إلا أن العائدات النفطية حققت 90٪ من المعدلات المتوقعة في الخطة، بينما حققت إيرادات الصادرات غير النفطية 65٪ فقط. فاستناد خطة ما إلى افتراضات خاطئة - لكمية المعروض من العملات الأجنبية - لابد أن يخلق لها مشاكل.

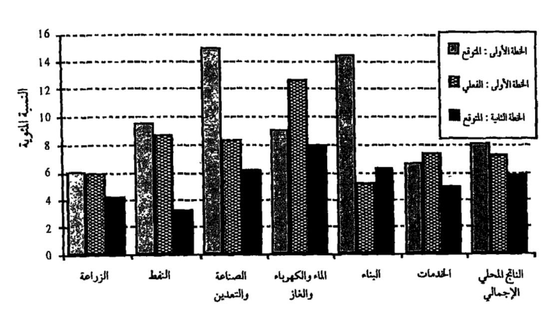
مقارنة الخطة الأولى بالثانية

برغم انتهاء الخطة الأولى عام 1993، لم يشهد عام 1994 بداية الخطة الثانية، إذ كرس واضعو السياسة جهودهم خلال عام 1994 لتقييم الخطة الأولى وتفهم جميع

عواقبها ودراسة البدائل المتاحة. كما قرر مجلس الشورى تخصيص عام 1994 لتجميع البيانات وزيادة المواد التشريعية في صياغة الخطة الثانية، مع مراقبة السلطة التنفيذية. ولذلك تغطي الخطة الثانية السنوات الخمس الممتدة من 1995 ـ 1999 [23]. ويجدر توضيح أن الخطة الثانية، في جوهرها، لا تختلف كثيراً عن الخطة الأولى؛ فهي خطة مركزية لمختلف القطاعات، تتضمن السياسات الثقافية والاجتماعية. وكما أوضح مسعود روغاني زنجاني، مدير هيئة الموازنة والخطة بإيران، فإن الخطة الثانية استمرار للأولى. لكن الخبرات المكتسبة من تنفيذ الخطة الأولى أدت إلى إدخال بعض التعديلات على الخطة الثانية. وفيما يلي عرض لأهم ملامح خطة التنمية الثانية.

ضمان استمرار النمو الاقتصادي

تحتل التنمية الاقتصادية قمة أولويات خطة التنمية الثانية، مثلما حدث في سابقتها، لكن مع اختلاف الخطة الثانية عن الأولى في تركيزها على تحقيق النمو المستقر والمستمر. وأُدمجت الدروس المستفادة من الأداء الاقتصادي للخطة الأولى (1989 ـ 1993) في الخطة الجديدة. فالنمو المتقلب خلّف وراءه الفوضى والهدر والانتهازية والتخطيط قصير المدى والمضاربات، وهو ما أدى إلى فقدان الثقة في الحكومة. كما أثبتت الخطة الأولى أن النمو الاقتصادي مستحيل بدون إدخال تغييرات جذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالدولة. وسوف يعكس معدل النمو الاقتصادي مدى فعالية هذه التغييرات. وفي الوضع الراهن، لا يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة بدون حقن الاقتصاد بالأموال، وقد ثبت أن هذا الحل محفوف بالمشاكل. ولذلك، ترمي الخطة الثانية إلى تحقيق معدل نمو معتدل. فقد توقعت الخطة الأولى أن يصل متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.1 ٪، بينما انخفض المستهدف في الخطة الثانية إلى 5.8 ٪ (انظر جدول 12 : 3، وشكل 8:12).



الشكل 12 : 8

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع قطاعاته خلال الخطتين الأولى والثانية

(المتوسط السنوي بالنسبة المئوية)

ويلاحظ أن الخطة الثانية لم تحدد كيفية المحافظة على هذا المعدل المعتدل للنمو، وإن كان من المرجح تحقيق الأهداف الأكثر واقعية. لكن هذا لا يُعد ضماناً للنمو المستقر. لقد اختارت الخطة الأولى قطاعات النفط والبتروكيماويات والصناعات الثقيلة (خاصة الصلب) لكي تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً، وذلك بافتراض قدرة هذه القطاعات على تحقيق إيرادات بالعملة الأجنبية من ناحية، وعلى مساندة القطاعات الصناعية والزراعية من ناحية أخرى، بحيث تصبح في النهاية المحفز لنمو الاقتصاد الوطني. أما الخطة الثانية فتتصور تحقيق معدل نمو أبطأ لقطاع البترول (متوسط معدل سنوي قدره 3.2 ٪)، ومتوسط معدل سنوي قدره 6.2 ٪ للقطاع الصناعي، و 6.3 ٪ لقطاع البناء. وبالنسبة لقطاع الصناعة، يزيد المعدل المتوقع للنمو بدرجة طفيفة عن المعدل الفعلي الذي حققته الخطة الأولى، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع البناء. لقد افترضت الخطة الثانية أنه بوضع توقعات أكثر تحفظاً لقطاع النفط - مع توقعات واقعية لقطاعات البناء والصناعة والتعدين - يصبح بالإمكان تحقيق أهداف تتعلق بالكم، وتكون مجدية اقتصادياً وقابلة للاستمرار.

الجدول (12 : 3)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع قطاعاته خلال الخطتين الأولى والثانية
(المتوسط السنوي بالنسبة المئوية)

القطاع	الخطة الأولى (1993ـ1989)		الخطة الثانية * (99ـ1995)**
	الخطة الأولى : المتوقع	الخطة الأولى : الفعلي	المتوقع
الزراعة	6.1	5.9	4.3
النفط	9.5	8.7	3.3
الصناعة والتعدين	15	8.3	6.2
الماء والكهرباء والغاز	9.1	12.7	8
البناء	14.5	5.2	6.3
الخدمات	6.7	7.4	5
الناتج المحلي الإجمالي	8.1	7.2	5.8

المصادر والملاحظات :

. الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهورية الإيرانية الإسلامية (1993.1989). هيئة الموازنة والخطة، طهران، 1990، 1991، 1992.

التقارير الاقتصادية :

. "التقرير الاقتصادي للسيد محمد حسين عدلي (المحافظ السابق للبنك المركزي) المقدم إلى الاجتماع السنوي الرابع والثلاثين للبنك المركزي"، جريدة كيهان، 14 أغسطس، 1994، ص 2.

. ملحق الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهورية الإيرانية الإسلامية (1994ـ 1998)، هيئة الخطة والموازنة.

* مشروع الخطة المقدم من الحكومة. برغم أن مشروع إقرار الخطة يحمل سنوات 94 ـ 1998 كفترة سريان الخطة، إلا أن الخطة ستغطي في الواقع سنوات 1995ـ1999.

** تبدأ السنة الإيرانية في 21 آذار / مارس.

التركيز على العدالة الاجتماعية

نالت قضايا العدالة الاجتماعية في الخطة الأولى اهتماماً سطحياً في أفضل الأحوال، إذ اقتصرت على دعم الحكومة لأسر الشهداء وقدامى المحاربين. لقد كان المنطق الأساسي – الذي ارتكزت عليه الخطة الأولى – هو أن النمو الاقتصادي يشكل أول خطوة نحو التنمية، وبالتالي أعطت الحكومة للنمو الاقتصادي الأولوية على تحسين

مستوى معيشة الأسر منخفضة الدخل، وذلك بافتراض مراعاة العدل - من خلال الضرائب - عند إعادة توزيع الثروة الوطنية بعد زيادتها. وثبت أن الحكومة كانت مخطئة في حساباتها، حيث أسفرت سياسات التحرير الاقتصادي، مع آلية سعر الصرف المعوَّم الموحد، عن ارتفاع معدل التضخم وتفاوت الدخول. وكانت أكثر الفئات التي تأثرت بهذا على نحو خطير هي الأسر منخفضة الدخل، والطبقة المتوسطة أو الأسر ذات الدخول الثابتة. وعم الاستياء من السياسات الاقتصادية الحكومية، وأدت سياساتها التجارية الناجمة عن التوجهات غير الإنتاجية، والسياسة الحمائية غير الكافية للصناعات الصغيرة، إلى تفاقم المصاعب. فاندلعت المظاهرات في المدن الرئيسية في صيف 1992. وهكذا اضطرت الحكومة إلى تلبية التظلمات، ووجهت اهتماماً خاصاً - عند وضع الخطة الثانية - لتقوية التأمينات الاجتماعية، وإعادة إقرار الدعم الحكومي للسلع الأساسية وتوسيع البنية التحتية في المناطق النائية.

تخفيض الطلب على العملات والقروض الأجنبية

كشف أداء الخطة الأولى عن هامش كبير من الأخطاء في مجال استراتيجيات الصرف الأجنبي. إذ تعرضت عائدات الصادرات النفطية، وهي أهم مصدر للعملات الأجنبية، إلى قدر كبير من التقلبات، وبلغت 90 ٪ فقط من توقعات الخطة. وبالمثل، لم تفلح الصادرات غير النفطية إلا في تحقيق 65 ٪ فقط من الإيرادات المتوقعة. ويضاف إلى ذلك أن الرصيد الذي حققته هذه المصادر من العملات الأجنبية لم يتم تداوله في العمليات الاقتصادية؛ ومن هنا برزت حاجة واضعي السياسة إلى كبح الطلب على العملات الأجنبية. وقد تقلصت توقعات العائدات النفطية في الخطة الثانية، وعلى وجه التحديد توقعت الخطة أن يحقق قطاع النفط 73 مليار دولار أمريكي خلال فترة الخطة، وأن يحقق القطاع غير النفطي مبلغاً إضافياً قدره 270 مليار دولار (وهو ما يعد مرتفعاً إلى حد ما). وبالتالي يجب أن ينخفض الطلب على العملات الأجنبية، إلى جانب ضرورة فرض قيود على الواردات. وقد توقعت الخطة أن تنمو الواردات في الفترة 1995 - 1999 بمعدل 7.3٪ سنويا عن المستويات الفعلية لعام 1994،

وهو ما يعني أن تصل قيمة الواردات إلى 91 مليار دولار أمريكي خلال سنوات الخطة. وتجدر الإشارة هنا إلى هبوط واردات عام 1994بدرجة هائلة مقارنة بعام 1992، إذ بلغت 16.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعني انخفاضها عن عام 1992 بنسبة 45٪.

في الخطة الثانية، أُدرجت الاستثمارات الأجنبية ضمن المصادر المرتقبة للعملات الأجنبية والخبرة التكنولوجية. ومع ذلك لم تدرج القروض والاستثمارات الأجنبية ضمن الأولويات، ويرجع ذلك إلى سببين أساسيين، أولهما عدم نجاح الجمهورية الإسلامية الإيرانية في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية في فترة الخطة الأولى. ونظراً لأن توقعات حدوث تغيرات هيكلية في نظم الدولة القضائية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية غير واردة - على الأقل في المدى القصير- فلا يُرجح أن يتحقق نجاح أكبر في الخطة الثانية. ويكمن السبب الثاني في تراكم كم ضخم من القروض الأجنبية خلال الخطة الأولى، الأمر الذي ترك أثراً سيئاً في الاقتصاد، كما أن الجهاز المصرفي لم يعالج الموقف بكثير من الحكمة. ومع ذلك، تتيح الخطة للحكومة تدبير قروض أجنبية تقدر بحوالي 10 مليارات دولار أمريكي، في شكل صفقات شراء استردادي وغيرها، بهدف تمويل المشروعات في قطاعي النفط والغاز وفي أعمال البنية التحتية. بيد أن الخطة الثانية تركز بصفة عامة على سداد القروض الأجنبية، وهو عامل سيؤدي بلا شك إلى تناقص إمكانياتها الاقتصادية. وفي الواقع تهدف الخطة إلى تخفيض الحجم الفعلي للقروض الأجنبية بحلول سنتها النهائية. (انظر جدول 2:12)[24].

التركيز على المصادر المحلية للاستثمار وتخفيض الالتزامات المالية للحكومة

من أهم الدروس المستفادة من الخطة الأولى تجنب الإفراط في الاعتماد على العائدات النفطية، وعدم المبالغة في التفاؤل بشأن أسعار النفط في المستقبل. فقد كانت التقلبات - التي تعرضت لها أسعار النفط في الثمانينيات - تنسب عادة إلى المجهود الحربي، ولذا كان يعتقد أنها مؤقتة، إلا أن التقلبات استمرت خلال فترة الخطة، وبدأ

واضعو السياسة يدركون أن الطلب في السوق العالمية هو الذي يحدد أسعار النفط بالفعل. وهذا ما دفعهم في الخطة الثانية إلى اختيار رؤوس الأموال المحلية كمصدر للدخل.

وقد تعزز هذا الخيار السياسي أكثر بسبب التنبؤات التشاؤمية حول اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، والاقتناع بأن الدولة غنية بالفعل بمواردها المادية والبشرية، وأن الخطط السابقة لم تستثمر هذه الموارد[25]. وتسعى الخطة الثانية إلى إنعاش هذه الموارد وتوسيع نطاق مساهمتها في نمو الاقتصاد القومي، تلك المساهمة التي أعاقتها فيما مضى عدة عوامل، وهي: بطء عائد الاستثمار في كلا القطاعين العام والخاص، وانخفاض مستوى التدريب المهني والبحوث الصناعية، والاتجاه إلى الواردات بدلاً من الإنتاج المحلي، وضعف الترابط بين القطاعات في الأنشطة الاقتصادية، وعدم كفاءة وسائل تعبئة وتوليد الاستثمارات، إلى جانب أنماط الاستهلاك غير المنتجة، وإهدار الموارد الحيوية، وارتفاع نسبة الاستهلاك في الاستثمارات، والأعداد الكبيرة من المشروعات غير المنجزة، والتكلفة المتزايدة لإكمالها في نهاية الأمر.

توسيع نطاق فرص التعليم والعمل

لقد اتسم النصف الأول من الثمانينيات بارتفاع معدل المواليد. ويلاحظ أن هؤلاء الشبان (42٪ منهم دون الخامسة عشرة) سوف ينضمون إلى القوى العاملة خلال فترة الخطة الثانية[26]. ويضاف إلى ذلك أن 16 مليون امرأة سوف تبلغ سن الزواج بحلول نهاية الخطة الثانية. وبالرغم من هبوط معدلات الزيادة السكانية، فإن تزايد الطلب على العمل والخدمات – إلى جانب التغيرات التي طرأت على تركيبة أعمار السكان – قد أجبرت واضعي السياسة أن يركزوا على فرص العمل والتعليم في الخطة الثانية. وتهدف الخطة إلى توفير مليوني فرصة عمل جديدة خلال سنواتها الخمس. كما تنص الخطة على توسيع نطاق التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والتدريب المهني وبرامج التربية البدنية، على أن يرتفع إجمالي الميزانية المخصصة للتعليم بمعدل 115٪

من 4,789.3 مليار ريال إيراني عام 1993 إلى 10,302.7 مليار ريال إيراني عام 1998. ويعتبر توسيع نطاق الخدمات التعليمية مثالاً آخر لتركيز الخطة على تنمية الموارد المحلية، بدلاً من الاعتماد على الاستثمارات والإيرادات الأجنبية. ومن الأهداف المحورية للخطة الثانية تنشئة قوة عاملة قادرة على التنافس، تمشياً مع الاتجاهات العالمية التي تضع القوى البشرية على قمة أولوياتها. وفي هذا الصدد، سيكون من الملائم أن تستفيد الحكومة الإيرانية من المهارات العالية للمغتربين الإيرانيين في الخارج.

وهكذا تتميز الخطة الثانية عن الأولى بثلاثة عوامل محددة، أولها أن الخطة الثانية أكثر تحفظاً من الأولى. ويتضح من التقديرات غير الواقعية في الخطة الأولى، أنه يتعين على الحكومة أن تكون أكثر حذراً في التعامل مع قضية النمو الاقتصادي. وتتضمن الخطة الثانية بديلين للموارد والأهداف الكمية، أحدهما يمثل الحد الأعلى والآخر يمثل الحد الأدنى. لقد أصبحت الحكومة الإيرانية تدرك الآن أن تأثيرها في الاتجاهات الاقتصادية محدود. كما أن تعامل مجلس الشورى مع موازنة 1994 ـ 1995 يعكس وعياً مماثلاً من جانب السلطة التشريعية، إذ وُضعت الموازنة على افتراض أن مبيعات النفط المضمونة تصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي، في حين قُدر الحجم الفعلي بمبلغ 14 مليار دولار أمريكي.

العامل الثاني هو أن الخطة الثانية أكثر توازناً من سابقتها، ويتضح ذلك من بذل المحاولات لإيجاد توازن بين الأبعاد الاقتصادية للتغيرات الاجتماعية، وبين عواقبها على المجتمع. ويتواكب النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية، التي يجب أن تمتد إلى جميع القطاعات منخفضة الدخل من المواطنين وألا تقتصر على مجرد قلة مختارة.

أما العامل الثالث فهو أن الخطة الثانية تتجه إلى الداخل أكثر من سابقتها، حيث تركز على استخدام الموارد المحلية وتقليص دور العائدات النفطية وتنمية الموارد البشرية ومجابهة المشاكل الاجتماعية. وعلى النقيض من ذلك، ركزت الخطة الأولى على ربط الاقتصاد بالساحة الدولية، وسرعة توسيع قطاع النفط، وتنمية الصادرات، والحد من القيود على الاستيراد، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

أهم التحديات التي تواجه الخطة الثانية

لقد أصر مجلس الشورى على مطلبين أساسيين في الخطة الثانية، المطلب الأول هو ضرورة أن تكون واقعية على صعيد التكاليف والإيرادات وأن تقتصد في التكاليف؛ والمطلب الثاني هو أن يتفق هيكلها الكلي مع توجيهات آية الله خامنئي، التي تحض على زيادة العدالة الاجتماعية، وإعطاء القيم الثورية الأولوية عند تخصيص الموارد لتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، وتقليص الواردات، وإصلاح الهياكل البيروقراطية والقضائية، ومساندة تنمية القطاعات الاجتماعية، وتوجيه الأنشطة الإدارية نحو المبادئ والقيم الأخلاقية، وترتيب أولويات الاستثمارات الهيكلية، والاهتمام بمساهمة الشعب في بناء الدولة، وتقوية الدفاع الوطني، والتوفيق بين السياسات المالية والمصرفية وبين مبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية في إدارة العلاقات الخارجية، والمحافظة على سلامة الوطن ومصالحه[27].

إن تقدير احتمالات نجاح الخطة الثانية في التحقيق الفعلي لأهدافها، يتطلب الانتظار حتى صدور النسخة النهائية للخطة. فقد تتعرض الخطة الثانية لتعديلات رئيسية مثلما حدث مع الخطة الأولى. ومع ذلك، يتعين - قبل تنفيذ الخطة - إمعان النظر في التحديات التي تواجه الخطة الثانية وإمكانيات تحقيقها للتنمية الوطنية المرتقبة، وهي في الواقع التحديات ذاتها التي أعاقت الخطة الأولى. لهذا فإن عدم استعداد الخطة بما يكفي لهذه التحديات - التي سنتناولها فيما يلي - يجعل صورة مستقبل التنمية الوطنية قاتمة للغاية.

تنظيم العلاقات بين الحكومة والمجتمع المدني

يكمن أحد التحديات التي تواجه الخطة الثانية في تأسيس العلاقات الدينامية والديمقراطية بين الحكومة والمجتمع المدني، فكلا الطرفين في حاجة إلى تعزيز التوجهات المؤيدة للتنمية. ويمكن تعريف المناخ الضروري للتنمية بعدد من الخصائص الأساسية مثل التفكير العلمي، وروح الإنتاج لدى الشعب، والانضباط النابع من

الداخل، واستـعداد كـلا الطرفين للمسـاءلة المتبـادلة. ويتـعين أن تنبع هذه القيم من الحكومة ثم تنتشر إلى كافة أرجاء المجتمع، إذ إن الحكومات تؤدي دوراً أساسياً في تسهيل المراحل المبكرة لتنمية الدولة (أي النمو الاقتصادي)؛ وهذا يعني أن مستقبل النمو المتواصل يتوقف على التغييرات الهيكلية على المستوى الحكومي. وقد تأكد هذا من واقع تجارب الدول المتقدمة مثل إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الدول حديثة العهد بالتقدم مثل كوريا الجنوبية وتايوان.

إن العلاقات بين الحكومة والمجتمع المدني في إيران ليست على ما يرام. إذ تفتقر الدولة الإيرانية إلى كثير من الخصائص الأساسية التي ذكرناها، وعلى رأسها حق المواطنين في مساءلة الحكومة. ويرجع النفور القائم بين الدولة والمجتمع المدني إلى الحكم الديكتاتوري الذي ساد الدولة لحقبة طويلة من تاريخها. وفي السنوات الأخيرة، ساعدت العائدات النفطية على استقلال الدولة اقتصادياً، الأمر الذي أدى إلى زيادة عزلتها عن الشعب. ولأن الحكومة الإيرانية هي صاحبة الدخل في الدولة فلم تتعرض لأي ضغوط تجبرها على الاستجابة للمطالب السياسية والاجتماعية الصادرة من الشعب. وقد أثر هذا الوضع، على نحو مباشر، في انتشار اتجاهات سياسية هدامة ومتشائمة في إيران، إذ سلك المجتمع المدني الدرب نفسه فعكس الصورة الواضحة لخصائص الدولة. وتجاهل كل منهما الآخر واستخف به.

يجب إصلاح الدولة قبل إجراء أية تغييرات هيكلية في المجتمع المدني، وليس مجرد الاكتفاء بتقليص دور الحكومة وتفويض السلطة للمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويرجع ذلك أولاً إلى أن الميول غير المنتجة متفشية في المجتمع المدني الإيراني، مما يعني الاستخفاف بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه حكومة قوية مناصرة للنمو من أجل تحقيق التنمية الوطنية، خاصة في المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي. ويجب تحويل الموارد بعيداً عن قطاع النفط، كما يتعين على الدولة أن تقلل من اعتمادها على العائدات النفطية وتزيد من اهتمامها بالإيرادات المحققة من الإنتاج المحلي في القطاعات غير النفطية. وسوف يؤدي هذا إلى تشجيع الاعتماد المتبادل بين الدولة والمجتمع المدني، وهو ما يشجع بدوره على زيادة مشاركة الشعب، وخضوع الحكومة

لدرجة أكبر من المساءلة. كذلك فإن زيادة درجة المساءلة ستشجع الحكومة على توخي الانضباط والكفاءة، وسرعان ما تنتشر تلك السمات بدورها بين سائر أفراد المجتمع.

إقامة المؤسسات الضرورية للتنمية

إن الخطة الثانية بصفة عامة، مثل سابقتها، لا تلتزم بإجراء تغيير هيكلي في المؤسسات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية. وتفتقر إيران، مثلها مثل غيرها من الدول النامية، إلى المؤسسات المطلوبة لزيادة الإمكانيات المادية والبشرية. ويجب أن تعالج خطة التنمية مشكلة عدم وجود بنية تحتية تنظيمية ومؤسساتية متكاملة. فمثلاً، لا توجد مؤسسات اجتماعية وسياسية مستقلة، تتسم بتوزيع واضح للمسؤوليات وقدرة على مساعدة الحكومة، وإذا وُجدت، يظل وجودها هامشياً فقط. وتستطيع مثل هذه المؤسسات أن تعزز مشاركة الشعب في الحكم. وقد أدى غيابها إلى تسييس القطاع الاقتصادي، وهو ما نتج عنه سوء استخدام الموارد وانخفاض الإنتاجية والقصور الإداري.

وتعتبر المجالس البلدية في المدن أو الأقاليم مثالاً على تلك المؤسسات، القادرة على القيام بدور مهم في التنمية الوطنية والإقليمية والمحلية. ويزخر تاريخ الدول النامية والمتقدمة بدور المجالس المحلية. كما تُعد الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية ذات أهمية بالنسبة للتنمية، حيث تؤدي دوراً رئيسياً في تعبئة الوعي العام، وتشجيع اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية، المبنية على أساس من الثقافة والتربية. كما تعد الهيئات العلمية والبحثية من المتطلبات الأخرى الأساسية لتحقيق التنمية، إذ يجب أن ترسخ جذورها وتنمو في الوحدات الإنتاجية والمهنية والتعليمية، إلى جانب المناطق السكنية والترفيهية. وكذلك تعتبر المنظمات المهنية والنقابات واتحادات العمال ضرورية أيضاً، بسبب قدرتها على رفع مستوى الكفاءات والقدرات. ومما لا شك فيه أنه من المستبعد أن تتمكن خطة واحدة من احتواء النطاق الكامل لمثل هذه التغييرات، التي تتطلب توفير الوقت والاستثمارات إلى جانب الاقتناع والمثابرة. وكان بإمكان واضعي

السياسة تخصيص الخطة الثانية لبدء إجراء التغييرات الهيكلية والمؤسساتية. ولكن لسوء الحظ، لم تهتم الخطة الجديدة - مثلها مثل الخطة الأولى- بالتركيز على بناء المؤسسات أو التغيير الهيكلي، ومن المرجح أن تفشل في تحقيق التنمية على نطاق واسع.

تبني أسلوب التنبؤات الاستراتيجية

يمكن وصف كل من الخطتين الأولى والثانية بأنهما تتميزان بالرؤية قصيرة المدى. وبالرغم من اهتمام الخطتين بالمستقبل، فقد انغمستا في مشاكل الحاضر. ولا توحي مؤشرات الخطة الثانية بوجود مفهوم مترابط للتنمية، إلى جانب افتقارها لمبادىء إرشادية ذات توجه مستقبلي، تحمي الخطة من الضغوط قصيرة الأجل وتمنعها من أن تنحرف بعيداً عن المسار المرسوم لها.

ويكمن جزء من المشكلة في نظام التخطيط في الدولة، إذ لا يعتبر التخطيط في إيران من المهام التي يجب أن تتولاها منظمات مستقلة دينامية من نمط "المراكز الفكرية"، تعمل على توجيه الدولة إلى طريق النمو الاقتصادي. فبدلاً من ذلك تتسم القرارات التخطيطية بأنهامجرد استجابة للضغوط التي تتعرض لها من قبل السلطة التنفيذية، والاحتياجات الخاصة بكل قطاع. وتفتقر الدولة إلى آلية للتفكير الاستراتيجي تتولى توجيه البلاد نحو تحقيق نمو متوازن في المستقبل. وبطبيعة الحال، لا يمكن الاستخفاف بالمشاكل الراهنة، لكن من الضروري التركيز على أهمية التخطيط الاستراتيجي، ذي النظرة المستقبلية، الملتزم بتحقيق تغييرات هيكلية بعيدة المدى.

خطة تنموية بدلاً من خطة اقتصادية

تعتبر الخطة الحالية، مثل سابقتها، خطة اقتصادية أولاً وقبل كل شيء، بل وخطة قطاعية أيضاً. ولا يستطيع المخططون - المسؤولون عن تنفيذ برنامج تنمية - أن يعتمدوا كلية على إطار عمل مبني على الاعتبارات الاقتصادية بدرجة أساسية. فالخطة الاقتصادية، من واقع تعريفها، تسعى إلى تحقيق التنمية من الزاوية الاقتصادية في المقام

الأول، بالتركيز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق التوازن في الموازنة، وتنمية الصادرات، إلخ. أما الخطة التنموية فتضم برنامج عمل أكبر بكثير، يتضمن الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية إلى جانب الاقتصادية. وبينما تقدم الخطط الاقتصادية وسائل تحقيق التنمية إلا أنها ليست كافية في حد ذاتها.

مرة أخرى يتعين التركيز على نقاط الضعف التنظيمية والهيكلية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية. ولن يتمكن النمو الاقتصادي بمفرده من تعزيز عملية التنمية. وإذا اقتصر التقدم على النمو الاقتصادي فسيكون قصير الأجل وغير مستقر، والخطة الأولى خير مثال على ذلك. وبرغم أن الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية للدولة مترابطة ومتصلة ببعضها البعض، إلا أن تنمية أحد القطاعات لا يؤدي بالضرورة إلى تنمية بقية المجالات. فمثلاً، لا يكون أي تأييد لمساهمة الشعب في الأنشطة الاقتصادية مثمراً، إلا إذا صاحبته زيادة المشاركة في الشؤون السياسية للدولة. وتتضمن الخطة الثانية بالفعل بنوداً عن الثقافة والمجتمع، لكنها فقط من أجل تخصيص حدود الموازنة المتعلقة بإقامة المنشآت التعليمية والطبية والترفيهية، إلخ، بدون الإشارة إلى تخطيط استراتيجي طويل الأجل للنمو الثقافي والاجتماعي. ولكن التنمية السياسية لم يرد ذكرها ولم تحظ بمخصصات في الموازنة، بالرغم من معاناة الدولة لمدة طويلة من ثقافة سياسية رجعية، تنتمي إلى ما قبل العصر الحديث[28].

كما تتسم الخطة الثانية بميلها الشديد إلى التقسيم القطاعي، حيث تهتم بأداء القطاعات بدلاً من التوزيع الاجتماعي والجغرافي للأداء. وبالرغم من اهتمام الخطة بالعدالة الاجتماعية، فإنها مكرسة لتحقيق النمو الاقتصادي في المقام الأول، وذلك لافتراض أن النمو سوف ينتشر في نهاية الأمر من القطاع الاقتصادي القوي إلى القطاعات الأخرى، وأن التنمية سوف تتوزع بالتساوي بين المناطق والطبقات الاجتماعية. وكان هذا الافتراض وراء تجاهل الخطة الأولى للمضاعفات الجغرافية والاجتماعية للأداء القطاعي. فمثلاً، لا توضح الخطة الجديدة كيفية معالجتها لمشكلة رفع مستوى معيشة 60٪ من الإيرانيين الذين يعيشون اليوم تحت خط الفقر. وعلاوة

على ذلك، لم تعـالج قـضيـة التـوزيع العـادل للثروة على نحـو مـرض. ومع أنه من الضروري أن تحظى مسألة الصـالح العام والعدالة الاجتماعية بقدر متزايد من الاهتمام، إلا أن جهود الحكومة يجب أن تتواصل لفترات طويلة قبل أن تُؤتي ثمارها.

كما تفتقر الخطة الثانية إلى توجيهات جغرافية عامة ملائمة للقطاع الصناعي، حيث تفترض أن العجز الذي تعانيه الدولـة في رؤوس الأموال يتطلب تركيز النمو الصناعي في المناطق التي تتوافر فيها بنية تحتية كافية، وهو افتراض خاطئ في أغلب الأحوال، لأنه سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الأنشطة الصناعية في أماكن بعينها. وكذلك لا تتضح كيفيـة تمكن الخطة من تحقيق نمو متـوازن ومتـجانس بين مـختلف قطاعات الاقـتـصـاد. فـالخطة قطاعـيـة في جـوهرها ولا تهـتم - بالقـدر الكافي - بالتـوازن الاجتمـاعي والإقليمي والتـوازن بين القطاعـات. وهكذا، تشير الخطة إلى التخطيط الجغرافي ولكن الوعي الجغرافي غير اضح في بنودها. ومرة أخرى، تشكل مثل هذه الهـفوات وعـواقبهـا السلبيـة مبـرراً كـافيـاً لإنشـاء هيئة مـستقلة للتـخطيط القـومي الاستراتيجي.

الحاجة إلى التنمية الصناعية

إن الهـيمنة النفطية الواسعة على الاقـتصـاد القـومي، ومـا يكتنف ذلك من مـخاطر تقلبات الأسعار، تؤكد حاجة إيران إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية. وجدير بالذكر أن متوسط دخل الفرد بالعملة الأجنبية يصل إلى 260 دولاراً أمريكياً تقريباً في السنة (200 دولار من صادرات النفط و60 دولاراً من الصادرات غير النفطية)، وهو دخل غير كاف في ظل سرعة تزايد السكان وصغر أعـمارهم، مما يعطي مسـألة تنمية القطاع الصناعي أهمـيـة فـائقـة. ويعـتـبر القطاع الصناعي بمثابة الأداة التي يمكن أن توفـر لإيران مـوارد اقتصادية جديدة، إلى جانب زيادة روابطها بالاقتصاد العالمي، وإيجاد فرص جديدة للعمل والإنتاج، ومواصلة تحقيق النمو الاقتصادي. ولكن، ولسوء الحظ، تحذو الخطة الثانية حذو الخطة الأولى بإهمـال القطاع الصناعي. ومن المرجح أن يتسـبب ذلك في عواقب وخيمة للاقتصاد الإيراني.

ويتطلب تشجيع النمو الصناعي إعطاءالأولوية للتخطيط الصناعي. أولاً، يتعين وضع برامج تعليمية لكل من المديرين والعمال المهرة وإعادة تدريبهم، لأن القوى العاملة المدربة تدريباً عالياً تعتبر شرطاً مسبقاً للنمو الصناعي. ففي الاقتصاد العالمي اليوم أصبح التعليم والإبداع والاستغلال السليم للموارد البشرية في أي دولة، من العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية[29]. ثانياً، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للبحوث. ويلاحظ أن المؤسسات البحثية الخاصة تكاد تكون غير موجودة في إيران، بينما تعاني المنشآت المدعومة من الحكومة نقصاً في التمويل وعدم الكفاءة. أما مخصصات البحوث فلا تتعدى 0.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تصل في كوريا الجنوبية – على سبيل المثال – إلى حوالي 4٪. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى مساندة منشآت البحوث في الجامعات والمعاهد، وإلى تقوية الصلات بين المؤسسات الصناعية والمنشآت البحثية[30].

كما يتعين التركيز على الإنتاج. ويجب على المديرين وواضعي السياسة توجيه مزيد من الاهتمام إلى الكفاءة، سواء في استخدام الموارد البشرية أو التكنولوجيا. ومن الضروري تحديث المعرفة التكنولوجية. كما أن مكان العمل – إن كان ديمقراطياً مفتوحاً – يشجع على التعاون وتحسين الإنتاجية، بينما تعيقهما القرارات التي تتخذها الإدارة من منطلق أيديولوجي. ولابد من أن يزداد اعتماد الإدارة الصناعية على آخر نتائج بحوث العمليات وتكنولوجيا المعلومات. وأخيراً، يلزم تنشيط استراتيجيات التسويق، ولا يقتصر الأمر على مجرد وضع استراتيجية واضحة المعالم، بل لابد من السعي إلى إيجاد مناخ سياسي مشجع.

العلاقات الخارجية والنمو الاقتصادي

تقسم الجمهورية الإسلامية الإيرانية دول العالم – من وجهة نظرها – إلى ثلاثة أنواع : الأصدقاء والأعداء والمترددون. وغني عن الذكر أن رؤية العالم بهذا المنظار أدت إلى تهميش دور إيران بالنسبة للعالم الغربي. ومع ذلك، تفرض دنيا الاقتصاد إقامة علاقات ودية مع كافة دول العالم، لتسهيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية

والتكنولوجيا والاستثمارات[31]. ومن هذا المنطلق، تصبح الدول الغربية وجيران إيران في المنطقة على قدر عظيم من الأهمية. وفي الماضي، كانت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - وبصفة خاصة ألمانيا واليابان وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا - أهم شركاء إيران التجاريين. وما زال هذا الوضع سائداً في الوقت الحالي، بسبب اعتماد هذه الدول على الأقطار المنتجة للنفط، وبسبب اعتماد إيران على أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بكل من صادراتها ووارداتها. لكن إيران تحتاج أيضاً إلى إقامة علاقات ودية مع جيرانها لتسهيل تصدير سلعها الصناعية. ومع أن التطورات الأخيرة في آسيا الوسطى - بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - قد أتاحت العديد من الفرص الاقتصادية، فما زالت دول الخليج العربي أهم شركاء إيران التجاريين في المنطقة، وسوف تظل كذلك في المستقبل المنظور.

وتسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تحسين علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع دول المنطقة، فقد أبرمت معاهدات للتعاون الاقتصادي مع بعض دول آسيا الوسطى، إلى جانب إعادة العلاقات الدبلوماسية - أو تقويتها - مع الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية والعراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، علاوة على بذل المساعي لتحسين العلاقات مع المغرب ومصر وتونس. ويساعد التعاون مع الدول العربية على تعزيز الأمن الإقليمي وتقوية منظمة الأوبك. ويلاحظ أن علاقة إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة قد أصبحت مضطربة في الآونة الأخيرة، بسبب مشكلة الجزر الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وقد ساندت الدول العربية الأخرى موقف دولة الإمارات العربية المتحدة، بما فيها مصر والمملكة العربية السعودية والعراق. ويضاف إلى ذلك أن رفض إيران الاعتراف بدولة إسرائيل، وشجبها لعملية السلام بين العرب وإسرائيل، ومساندتها للحركات الإسلامية في المنطقة - حماس وحزب الله بصفة خاصة - كل ذلك قوض الجهود التي تبذلها لتعزيز مكانتها في المنطقة.

كما تواجه خطط إيران لإعادة بناء اقتصادها بعض التحديات من الغرب. إذ تحتاج إيران إلى إعادة بناء علاقاتها مع الدول الغربية، واستعادة مكانتها في المجتمع الدولي، والحصول على المعرفة التكنولوجية والاستثمارات الأجنبية وتقنيات الإنتاج المتقدمة،

من أجل المحافظة على استقرار النمو الاقتصادي. كما أن تحسين العلاقات مع الغرب سوف يغير وضعها في المنطقة إلى الأفضل. فلإيران تاريخ عريق حافل بالتفاعلات مع الأمم والشعوب الأخرى على مدى قرون طويلة، ولذلك فإن إطالة أمد عزلة إيران وتهميشها لن يخدم مصالحها طويلة الأجل. وبالرغم من تحسن العلاقات مع معظم دول الغرب عما كانت عليه في الأيام الأولى للثورة، فلا تزال هذه العلاقات تشوبها الشكوك المتبادلة وعدم الاستقرار. إن إيران في حاجة إلى إعادة صياغة علاقاتها مع الدول الغربية الرئيسية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. وحينئذ فقط، يمكنها أن تسعى إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع العالم الخارجي من شأنها أن تعود عليها بالنفع، وتجربة الخطة الأولى خير شاهد على صحة هذا الرأي.

الانعكاسات على أمن الخليج

تسعى سياسة الاحتواء المزدوج - التي تنتهجها إدارة الرئيس كلنتون - إلى إضعاف إيران من خلال شل اقتصادها. ويفترض أنصار هذه السياسة أن إصابة إيران بالضعف سوف يجعلها أقل ميلاً إلى الجنوح للمغامرة، كما سيجعلها عاجزة عن الاعتداء على جيرانها، وهذا أفضل بالنسبة لاستقرار المنطقة. ولكن أحداث التاريخ تثبت ميل الزعماء الإيرانيين إلى مواجهة الأزمات الاقتصادية بالمغامرات الخارجية، لتحويل أنظار الشعب عن المصاعب المحلية. كما أن إيران الضعيفة غالباً ما شجعت جيرانها الطموحين على الانسياق وراء دوافعهم العدوانية، وتؤيد اضطرابات الثمانينيات صحة هذه النظرية. فمثلاً، لو لم يدرك العراق ضعف إيران واضطراب أحوالها عام 1980 لكان أقل ميلاً لغزوها. ولو لم تقع الحرب العراقية ـ الإيرانية لما أصاب العراق الدمار الاقتصادي، الذي دفع صدام حسين بعد ذلك إلى غزو الكويت عام 1990. وفي مقابل ذلك، كثيراً ما ساهم ازدهار إيران الاقتصادي في استقرار الخليج. فحقيقة الأمر أن تشجيع إيران لتكون قوية وقادرة، كان هو حجر الأساس الذي قامت عليه سياسة إدارتي نيكسون وكارتر في الخليج، حيث كانت قوة إيران هي الأساس الوطيد الذي يرتكز عليه استقرار منطقة الخليج. وجدير بالذكر أن إيران القرن العشرين لم تبادر بأي

عمل عدائي إقليمي ملموس ضد جيرانها، وعندما كانت الحكومة المركزية الإيرانية قوية واقتصادها متيناً اتسمت تصرفات جيرانها أيضاً بقدر أكبر من المسؤولية.

ولذلك، فإن تحقيق أمن الخليج يتطلب وضع اقتصاد إيران على الطريق إلى التنمية القابلة للاستمرار. وعلى العكس، إذا لم ينعم الخليج بالاستقرار قد لا يشهد الاقتصاد الإيراني نمواً كبيراً لمدة طويلة، إذ تعتمد إيران على الخليج في تصدير نفطها الذي يمثل 90٪ من دخلها من العملات الأجنبية. كما أن إقليم خوزستان الإيراني - حيث يُستخرج معظم إنتاج الدولة من النفط - متاخم للخليج ويظل متأثراً بأي زعزعة لاستقرار المنطقة وأي اضطرابات فيها. ويعتبر الخليج الطريق الرئيسي الذي تمر عبره تجارة إيران إلى جيرانها وإلى دول العالم. وجدير بالذكر ان حجم تجارتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة يصل إلى مليار دولار سنوياً، وهو في تزايد. ولإيران مصلحة في أمن الخليج، وإذا أراد جيرانها العرب تحقيق الاستقرار في المنطقة، فعليهم أيضاً تشجيع الازدهار الاقتصادي في إيران. ومن هذا المنظور، قد يترجم ضعف أداء الاقتصاد الإيراني، كما ورد أعلاه، إلى عدم استقرار منطقة الخليج.

ولكي يتم تغيير هذه الاتجاهات المزعزعة للاستقرار إلى الاتجاه المعاكس، يجب أن تقترن الإصلاحات الداخلية بالتعاون الدولي، خاصة من قبل جيران إيران العرب، من أجل بناء الاقتصاد الإيراني. لقد أوجزنا فيما سبق الإصلاحات الاقتصادية ـ السياسية التي يجب إجراؤها في الداخل؛ أما على الصعيد الدولي، فيجب تبديل سياسة الاحتواء المزدوج بسياسة المصالحة. كما يتعين على أهم أعضاء منظمة الأوبك أن يستبدلوا مفهوم اللعبة الصفرية (أي تحقيق المكاسب على حساب خسارة الآخرين) بالتركيز على زيادة التنسيق بينهم، بغية تحقيق المكاسب المتبادلة. وجدير بالذكر أن سباق التسلح في منطقة الخليج يمثل عبئاً هائلاً على جميع اقتصادات دول المنطقة. ومن الممكن أن يؤدي إدماج إيران - في ترتيبات أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية - إلى قطع شوط طويل في كبح سباق التسلح المتعاظم. وأخيراً، يتطلب تشجيع استقرار دول منطقة الخليج ضرورة زيادة التجارة الدولية والإقليمية مع إيران، وكذا زيادة الاستثمارات فيها؛ إذ يتعين الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الليبرالية التي ينادي بها الرئيس هاشمي رفسنجاني باعتبارها فرصة سانحة.

القسم الرابع

إيران وأمن الخليج

الفصل الثالث عشر

المأزق الأمني في الخليج
دول الخليج العربية
والولايات المتحدة الأمريكية وإيران

جمال سند السويدي

حظي موضوع البحث عن السلام والاستقرار الدائمين في الخليج العربي باهتمام الأكاديميين، كما شغل السياسيين لفترة طويلة. وفي حين يُتوقع من الأكاديميين أن يتناولوا القضايا - التي تحدد الخطاب السياسي العام - بصورة شاملة وموضوعية قدر الإمكان، فإن دور السياسيين يميل إلى القبول السياسي بالمقولات، بدلاً من تقييمها تقييماً موضوعياً. ومع الإقرار بهذه الفجوة بين النظرية والممارسة - في وضع القواعد السياسية الواقعية موضع التنفيذ - فإن هذا الفصل يتناول مجموعة من القضايا الأساسية، التي قد تؤثر في مستقبل أمن الخليج، وتمس - بصورة أو بأخرى - دور إيران في استقرار المنطقة.

وفيما يقف العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين، تسعى الدول جاهدة لإدراك طبيعة التحديات المتمثلة في النظام العالمي الجديد، الذي بدأت معالمه في التبلور. ويمكن لزعماء اليوم، المفعمين بالآمال والتطلعات نحو عالم أفضل، أن يغتنموا فرصة البداية الجديدة ليضعوا حجر الأساس لعصر ما بعد الحرب الباردة، الذي

تغيب عنه أجواء التوتر والنزاع التي كانت سائدة في العقود الأخيرة. ومن نواح عديدة، يشكل البحث عن السلام والاستقرار - في منطقة الخليج وما حولها - محكاً لفرص قيام نظام عالمي أكثر استقراراً. وهكذا خلقت السلسلة المتصلة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية مجموعة معقدة من التفاعلات بين الدول، في داخل المنطقة وخارجها، مما وضع عقبات في طريق الاستقرار الدائم. وعادة ما يصعب الفصل بين القضايا المثيرة للجدل ذات الطبيعة المحددة، وبين ما أثارته النزاعات التي عصفت بأمن واستقرار المنطقة في الآونة الأخيرة.

ليس من السهل تحديد إذا ما كانت الأجواء الأمنية في منطقة الخليج - عام 1996 - أكثر أو أقل مدعاة للقلق مما كانت عليه في السنوات السابقة. وعموما فإن سياسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية - داخليا وخارجيا - تشكل مصدر قلق كبير، من حيث تأثيراتها في استقرار منطقة الخليج وأمنها. وبوجه خاص، تشعر دول الخليج العربية بأنها عرضة للتهديد من جانب الحكومة الإيرانية أو النشطاء السياسيين المدعومين من إيران، الساعين إلى زيادة حدة التوتر الداخلي في مجتمعات دول الخليج العربية[1]. وهناك أنشطة وسياسات أخرى تسبب قدراً مماثلاً من الإرباك وتساهم في تعزيز هذا القلق، منها : 1) الاحتلال الإيراني المستمر لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. 2) برامج إيران النشطة، الهادفة إلى تطوير ترسانتها من الأسلحة التقليدية والحصول على أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك طموحها الدائم للحصول على الأسلحة النووية. 3) رعاية إيران للجماعات المتطرفة والعمليات السرية في شتى أنحاء العالم. 4) دور إيران النشط في محاولة زعزعة استقرار أنظمة الحكم في دول الخليج العربية. 5) معارضة إيران العلنية لعملية السلام بين إسرائيل والدول العربية. 6) سعي إيران الحثيث - من منطلق قومي - لزيادة النفوذ الفارسي، ومحاولتها الانفراد بالهيمنة على منطقة الخليج. كل هذه العوامل لعبت دوراً رئيسياً في رسم صورة محددة لإيران في العالم، وفي إبقائها محوراً للاهتمام العالمي[2]. 7) يضاف إلى ذلك الادعاء الدائم لإيران - قولاً وفعلاً - بأنها مركز قيادة العالم الإسلامي، بديلاً عن نظام الخلافة (السنية) للمسلمين، رغم

راديكاليتها الشيعية (مثلما حدث في قضية سلمان رشدي وسليمان خاطر والإسلامبولي وآخرين . . .).

لقد أصبح الحفاظ على أمن منطقة الخليج منفصلاً، بصورة متزايدة، عن النظام الإقليمي في العالم العربي. وتشكل مساهمة القوات العسكرية الغربية في أمن المنطقة عنصراً رئيسياً في الحوار الدائر حول أمن منطقة الخليج، ومصدراً للخلاف الدائم بين إيران وحكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إلى جانب انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الاحتواء المزدوج، كتعبير عن قلقها من العراق وإيران، باعتبارهما التهديدين الرئيسيين لاستمرار تدفق الشحنات النفطية من الخليج، والطرفين الأساسيين اللذين يتسببان في زعزعة استقرار منطقة الخليج على المدى الطويل. وقد خلقت هذه السياسة فراغاً في المنطقة كان لا بد من أن تملأه الدول الكبرى من خارج المنطقة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. والعواقب التي يحتمل أن تترتب على عملية عزل إيران قد تؤثر سلباً في أمن المنطقة واستقرارها، وهو ما يتطلب تفكيراً ملياً من جانب الأطراف المعنية، وخصوصاً دول الخليج العربية المجاورة لها.

وبرغم وجود محاولات عديدة لتسوية المأزق الأمني في الخليج، فقد جرت العادة - في معرض وصفه وتحليله - أن يتم التركيز على القوتين الإقليميتين، العراق وإيران، فضلاً عن العلاقة القائمة بين هاتين الدولتين من جهة وبين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من جهة أخرى. أما الأطراف الستة الأخرى - أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية - فإن أدوارها لا تكاد تذكر، لا سيما الأنماط المعقدة للتفاعل بينها، والأسلوب الذي تحدد في سياقة احتياجاتها الأمنية الوطنية، ومستلزمات الأمن الإقليمي عموماً. وقد أمعن المحللون السياسيون والخبراء الاستراتيجيون في تجاهل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز أمن واستقرار منطقة الخليج، وأرجعوا غياب الأمن في المنطقة إلى عجز دول المجلس عن تحديد العناصر اللازمة لتدعيم أمن المنطقة، وأحياناً إلى عجزها عن تحديد العناصر اللازمة للأمن القومي لكل منها، وهذه مشكلة أصعب.

لدى إجراء أية دراسة موضوعية متمعنة لأمن منطقة الخليج، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الموضوعات التالية: أولاً، انهيار النظام الإقليمي العربي في أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت، وعجز جامعة الدول العربية - وغيرها من المنظمات الإقليمية - عن مواجهة الأزمة التي نشبت عام 1990. ثانياً، سياسة الاحتواء المزدوج التي تنتهجها الولايات المتحدة، والأسس التي تقوم عليها، ومضاعفاتها المحتملة، علاوة على العقوبات الدولية المستمرة ضد العراق، والنزاع القائم بين الولايات المتحدة وإيران. ثالثاً، انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، ويشكل كل من هذين الحدثين منعطفاً هاماً ويترتب عليهما انعكاسان مهمان بالنسبة لأمن الخليج. يتمثل الانعكاس الأول في تعزيز التزام الولايات المتحدة بضمان الأمن في منطقة الخليج، بما يتضمن الزيارات المتكررة للسفن الحربية الأمريكية إلى موانئ الخليج، والتخزين المسبق للمعدات العسكرية الأمريكية في المنطقة، ونشر القوات العسكرية فيها بصورة دورية. فيما يتمثل الانعكاس الثاني في المبيعات العسكرية الروسية التي تتدفق على إيران، ومنها نقل التكنولوجيا والمعدات العسكرية المتطورة.

أما الموضوع الرابع الواجب أخذه بعين الاعتبار فهو السلام العربي-الإسرائيلي، الذي خفف عموماً من حدة التوتر بين الدول العربية وإسرائيل، ولكنه - من جانب آخر - زاد من احتمال نشوب عمليات عسكرية في منطقة الخليج، خصوصاً في ضوء المعارضة الإيرانية الشديدة لعملية السلام، والانتقادات الحادة التي وجهها القادة الإيرانيون للدول العربية التي قطعت شوطا في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. بل إن ما يثير قدراً أكبر من القلق هو السعي الدؤوب من جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وبالتحديد تطويرها برنامجاً نووياً يضع إيران على رأس قائمة الاهتمامات الأمنية التي تشغل بال الحكومة الإسرائيلية. خامساً، تدهور الاقتصاد الإيراني، الذي يعود جزئياً إلى سوء الإدارة المالية وعدم وجود الإداريين الأكفاء وارتفاع معدلات النمو السكاني. فالازدهار الاقتصادي مرهون - على نحو لا مفر منه - بالاستقرار السياسي. ولذا فإن تفاقم الاستياء الداخلي الناجم عن التدهور الاقتصادي المستمر، قد ينعكس على عملية رسم السياسة الخارجية الإيرانية، وقد يتجسد في تبني خيارات أكثر تطرفاً على صعيد السياسة الخارجية.

وسيركز هذا الفصل على الفرضية التي تفيد بأن المجتمع الدولي ينظر عموماً إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنها مصدر تهديد رئيسي للاستقرار في منطقة الخليج. ويناقش هذا الفصل الأفكار الرئيسية التي ذكرناها، مركزاً في البداية على العوامل الداخلية التي تسهم في بلورة السياسة الخارجية الإيرانية. فيما يتناول الجزء الثاني العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران بعد الحرب الباردة. أما الجزءان الثالث والرابع فيتطرقان إلى العلاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويبحثان في الديناميات الأمنية الملازمة لتلك العلاقة المتوترة، بما فيها العوامل الاقتصادية التي تؤثر في أمن الخليج.

إيران واستقرار الخليج

عند دراسة المسائل المتعلقة بالأمن والاستقرار في منطقة الخليج، من وجهات نظر مختلفة، نستخلص العديد من النتائج المفيدة. ومن الصعب أن نبحث مسألة إقامة علاقات ودية - بين الدول المطلة على الخليج - دون إجراء دراسة شاملة لسياسة إيران الداخلية وبرنامجها الاقتصادي، والقوى الاجتماعية المتعددة التي ستحدد شكل مجتمعها في المستقبل[3]. وهناك مصادر متعددة لعدم الاستقرار في منطقة الخليج، ونادراً ما تتبع تأثيراتها الإقليمية نمطاً موحداً. فغالباً ما تنشأ التحديات من مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية، تشمل الاعتبارات الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية، التي تستثير تدخلات الأطراف الفاعلة من خارج المنطقة، وتستجيب لها. وعلى الرغم من أن طبيعة التحالفات وأولوية القضايا قد تغيرت، فإن مفهوم أمن الخليج ظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي والاقتصادي في إيران. فالاتجاه الذي ستسلكه منطقة الخليج - مع قرب انتهاء القرن العشرين - ستحدده، إلى حد كبير، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي لا تزال تعاني من آثار حرب مكلفة مع العراق استمرت طوال ثماني سنوات، ومن مضاعفات ثورة لا تزال عواقبها محتدمة.

لقد أحدث تنامي نفوذ رجال الدين - في أعقاب الثورة - تغيراً كبيراً في الحياة السياسية الإيرانية وطبيعة تفاعلاتها، ولكنهم مع ذلك لم يكونوا كتلة متراصة في يوم

من الأيام، كما أن أساليبهم وأهدافهم لم تكن دوما تتعارض مع أساليب الشاه وأهدافه. وبالتالي، فإن سياسات إيران - حتى في ذروة سطوة رجال الدين في عهد الإمام الخميني - قد التزمت بتعاليم الصحوة الإسلامية المطعمة بالقومية الإيرانية[4]. بيد أن الثورة جعلت الشعب يتعلق بآمال وأماني عجزت الحكومة عن تحقيقها، فأخذ نفوذ رجال الدين يتراجع باطراد[5]. وتفاقمت الأمور نتيجة للفساد الذي تفشى في المؤسسة الحاكمة، وفي الوقت ذاته استنزف رجال الدين المسيسون قيم المجتمع الأخلاقية مما أدى لنفاد صبر الجماهير، ومن ثم يتحمل رجال الدين مسؤولية القسط الأعظم من سوء الإدارة، والضائقة الاقتصادية التي تعاني منها إيران [6]. وهكذا وصل النقاء الثوري إلى نهاية المطاف، واضطرت الحكومة - تحت وطأة الظروف - إلى التخفيف من حدة الحماس الأيديولوجي المفرط.

ومع تراجع أهمية المُثل الثورية، فإن مسألة زعامة إيران الروحية للشيعة، وما صاحبها من جدل حول مدى مشاركة رجال الدين في الحكومة، والشخصية التي يجب أن تترأسها، كل ذلك توارى خلف الحاجة الملحة لتخليص الدولة من مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية (يُذكر أن تطلعات آية الله خامنئي لاعتلاء سدة السلطة الروحية - أي منصب مرجع التقليد - قد قوبلت بالرفض، بسبب عدم كفاية مؤهلاته الدينية). وهناك قناعة شائعة بأن الجمع بين الزعامة الروحية والدنيوية في شخص واحد - وهو ما يرمز إلى الدمج النهائي بين الدين والسياسة - قد أصبح عديم الجدوى، في غياب الزخم الثوري الذي كانت تحركه الشخصية الكاريزمية لآية الله الخميني. وهناك ما يكفي من الأدلة الموثّقة على تنامي مشاعر اللامبالاة والاستخفاف - بين الإيرانيين العاديين - نحو فضائل الطبقة الدينية الحاكمة والمزايا الفلسفية للمُثُل الثورية[7]. وقد أخذ نفوذ رجال الدين يتلاشى تدريجياً نتيجة لحرب مدمرة استمرت ثماني سنوات، ومحاولات الابتعاد عن القوى الاقتصادية العالمية، وتفشي ظاهرة سوء الإدارة الحكومية، وتفاقم الآثار الناجمة عن ذيوع الأفكار والظواهر الدخيلة.

وعلى الرغم من أن السياسة الإيرانية قد تبدو غامضة وغير متجانسة، ومثيرة للمتاعب لدرجة يمكن وصفها باللاعقلانية، إلا أن توالي الأحداث الدرامية عقب

وفاة الخميني - بما في ذلك انهيار الشيوعية السوفيتية، والنصر الخاطف الذي أحرزه التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية، والتدهور التدريجي للاقتصاد الإيراني - كل هذه الأمور أملت حدوث تحول تدريجي في السياسة الخارجية الإيرانية، من مبدأ عدم الانحياز إلى المشاركة الحذرة. وبدأت البراجماتية الاقتصادية تحل محل الرومانسية الثورية، كما ازداد الاتجاه إلى تحاشي التطرف لمصلحة الاعتدال السياسي.

ما زالت الروح القومية المتعصبة تملي سياسة إيران الخارجية، رغم الركود الاقتصادي الذي طال أمده، والسخط الاجتماعي الذي تجيش به الصدور في الداخل. ومن ثم فإن الهدف الأساسي - لسياسة إيران الخارجية - هو استئصال نفوذ القوى الأجنبية التي تعارض الطموحات الإيرانية وتعرقل مساعيها لنشر الثورة (لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية). وفي سياق السعي للهيمنة على المنطقة، فمن المحتمل أن تستمر السياسة الإيرانية في منطقة الخليج على نفس نهجها، أي أن تجمع بين الجنوح لإثبات الذات - وربما الميل إلى المواجهة أحياناً - وبين المبادرات التوفيقية التي تحول دون عزلتها السياسية عن جيرانها.

تدرك طهران جيداً كيف أن بريطانيا وروسيا قد أحبطتا طموحاتها القومية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لذا تشعر بحساسية إزاء التدخلات الخارجية، وتعتبر الروابط الأمنية الثنائية بين دول الخليج العربية والدول الغربية بمثابة محاولة متعمدة لحرمان إيران من المكانة التي تستحقها في المنطقة. ومع ذلك، تقر إيران بأن عليها تطمين جيرانها حول نواياها السياسية والعسكرية، تلافياً لحدوث المزيد من التوتر في منطقة الخليج. وليس من السهل فك طلاسم موقف إيران، خاصة مع تكرر الحوادث والعمليات التي تنشب في منطقة الخليج وكافة أرجاء العالم، ويشار بأصابع الاتهام إلى إيران باعتبارها مسؤولة عنها، وإلى الشخصيات الغامضة التي تمسك بزمام الأمور فيها. ولكن الأسوأ من ذلك كما يشير أحد المراقبين - هو أن "لدى الإيرانيين - وأغلبيتهم شيعة - اعتقاداً تاريخياً راسخاً، بأنهم لن يشعروا مطلقاً بالأمان - بين الأغلبية السنية - إلا إذا لجأوا للخداع والمواربة. وهذا المنحى من التفكير يدفع الغرباء بسهولة إلى اليأس والإحباط، والنظر إلى الإيرانيين دائماً بعين الحذر والشك"[8].

إذا أراد المرء الحكم على ما إذا كانت إيران تقوم بعملية بناء عسكري تتجاوز الحدود المقبولة، لا بد أن يضع نصب عينيه إحساس إيران بالحصار. فعلى الصعيد الداخلي تحكم الزعامة الإيرانية مجتمعاً متعدد الأعراق، حيث لا تزيد نسبة الفرس فيه على 50 ٪ من عدد السكان، بوجود أقليات ذات أعداد كبيرة (مثل الأكراد و الأرمن والأذربيجانيين والبلوش والعرب)، وهي أقليات تشكل تحدياً للتماسك الاجتماعي في المناطق الحدودية ذات الأهمية الجيواستراتيجية، حيث تشكل الاختلافات اللغوية (مثل التركية والعربية) تحدياً للهوية الوطنية. وإذا أضفنا إلى ذلك الاضطرابات والقلاقل الأهلية على طول حدود إيران الشمالية والشرقية، فإن شبح انتقال عدوى التفكك والاضطرابات من الدول المجاورة إلى إيران - وبخاصة من الجمهوريات الفتية التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي سابقاً - يشكل تهديداً خطيرا لاستقرارها. وعلاوة على ذلك يتعين على النظام الحاكم في طهران أن يواجه الهجمات المسلحة ضد منشآته النفطية والعسكرية في خوزستان، التي تشنها منظمة "مجاهدين خلق" المعارضة، من قواعدها في العراق. كما يحتاج النظام إلى إعادة ملء ترسانة أسلحته بعد أن استنفدتها الحرب مع العراق، الذي قد يعمد إلى القيام بغزو آخر لو أهملت إيران دفاعاتها.

لقد تعرضت إيران لهجوم شنته جارتها الغربية، ما لبث أن تحول إلى حرب استنزاف طويلة، ورغم استخدام الأسلحة الكيماوية ضدها، فلم يصدر إلا رد فعل محدود من الغرب وإدانة متأخرة للعراق من جانب الأمم المتحدة. وبالتالي فإن لديها شعوراً قويا - يعززه إحساسها بالظلم التاريخي - بأن العالم يريد النيل منها. فشحنات الأسلحة المرسلة إلى بغداد، واقتطاع الأراضي الإيرانية وإعطاؤها إلى العراق بعد وقف إطلاق النار - بتخطيط من الأمم المتحدة - والمنطق الانتقائي بشأن مسألة حيازة الأسلحة النووية (إذ تواجه إيران، وهي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، ضغوطاً متواصلة، بينما لا نجد فعلياً أية إشارة إلى إسرائيل التي تملك قدرات نووية)، كل ما سبق - من وجهة نظر زعماء إيران - يثبت أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية محرومة من المعاملة العادلة والمنصفة. وجميع هذه العوامل والتصورات،

فضلاً عن التعاظم العسكري الذي يستنزف موارد إيران الوطنية، تهيئ المناخ الداخلي الإيراني لانتهاج سياسة خارجية عدوانية نحو جيرانها العرب، وتزيد من احتمال نشوب نزاع إقليمي آخر في منطقة الخليج.

السياسة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية

أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية ترتيبات دفاعية وأمنية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مقرونة بتبني دول الخليج العربية لبرامج نشطة لشراء المعدات العسكرية الأمريكية. كما أن الوجود العسكري الأمريكي، والتخزين المسبق للمعدات الأمريكية في المنطقة، وتطوير الأسطول الخامس، تشكل في مجملها إجراءات ترمي إلى إظهار الالتزام الأمريكي بأمن الخليج، باحتواء التهديدات الإيرانية والعراقية لأمن المنطقة. ومع ذلك فإن العلاقات الأمريكية-الإيرانية لا تقتصر على مسألة تأمين وصول الشحنات النفطية إلى الغرب، حيث تحظى كل حكومة منهما اليوم بإجماع محلي كبير - يبدو أنه سيدوم طويلاً - على أن الحكومة الأخرى تمثل تهديداً حقيقياً لمصالحها الوطنية. وهناك أسباب عديدة وراء هذه العلاقة المتوترة، فهي تشمل من المنظور الإيراني[9] : دور الولايات المتحدة في ارتقاء الشاه محمد رضا بهلوي عرش إيران عام 1953، ونية الولايات المتحدة العلنية لاستخدام القوة - إذا لزم الأمر - لضمان حصولها على نفط منطقة الخليج، ودور الحكومة الأمريكية في الهزيمة العسكرية التي تعرضت لها إيران على يد القوات العراقية في حرب الخليج الأولى، والعمليات العدائية التي وقعت خلال "عملية النوايا الحميدة" (عملية رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية)[10]. أما من وجهة النظر الأمريكية، فمن الأمور التي زادت العلاقات توتراً : أعمال العنف التي ارتكبت ضد الدبلوماسيين الأمريكيين، واحتجازهم في إيران في أعقاب الثورة الإيرانية، والبيانات العدائية التي أصدرتها الحكومة الإيرانية بعد الثورة، وشككت فيها بشرعية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، ومعارضتها عملية السلام في الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، والمحاولات التي تقوم بها الحكومة الإيرانية لزعزعة استقرار الأنظمة

العربية في الخليج، التي تقيم علاقات ودية واقتصادية مهمة مع الولايات المتحدة، ونوايا إيران العلنية لتعقيد عملية حصول الولايات المتحدة على نفط الخليج، وربما التدخل في هذه العملية أحيانا[11].

وفيما تلعب السيطرة على نفط الخليج دوراً مهماً في النزاع المستمر بين الولايات المتحدة وإيران، فإن هناك عناصر أخرى لذلك النزاع لا ترتبط تحديداً بهذه القضية. ويستند جزء كبير من تاريخ العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية إلى انطباعات تعود إلى عصر الحرب الباردة[12]. إذ إن سماح حكومة رضا بهلوي للولايات المتحدة باستخدام الأجهزة الإلكترونية المقامة على الأراضي الإيرانية، لمراقبة الأنشطة السوفيتية، كان له أهمية بالغة قبل استخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس. وقد اعتبرت الولايات المتحدة الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979 محاولة من جانب السوفييت لزيادة وجودهم في منطقة الخليج، وربما للوصول عسكرياً إلى ميناء يطل على مياه الخليج العربي. ومما قامت به إدارة الرئيس كارتر – ردا على النشاط السوفيتي في أفغانستان – تسريع عملية إنشاء القوة العسكرية الأمريكية المعروفة باسم "قوات الانتشار السريع للمهام المشتركة"، وهي الخطوة التي سبقت تشكيل "القيادة المركزية الأمريكية". وقد أوحت سياسة القطبين – التي لازمت الحرب الباردة – بالعديد من مثل هذه التقديرات، وردود الفعل التنافسية في جميع أنحاء العالم، علماً أن الكثير منها لم يكن له علاقة تذكر بالموارد الطبيعية المهمة مثل نفط الخليج. وإذا وضعنا في الاعتبار الاضمحلال السياسي للاتحاد السوفيتي والإجماع الدولي شبه الكامل على أن الولايات المتحدة – من الناحية العسكرية على الأقل – هي القوة العالمية المهيمنة، فهل نستطيع أن نتصور ما سيكون عليه شكل العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية في السنوات القادمة، مع كل هذا التوتر الذي تتسم به في الوقت الحالي؟

لقد أطلقت إدارة الرئيس كلنتون على الحكومة الإيرانية تعبير الدولة "الخارجة على القانون"، واعتبرت إيران والعراق وليبيا دولاً يحكمها أفراد وأنظمة سياسية لا يمكن التوفيق بينها وبين المفهوم الأمريكي للمُثُل التي يعتنقها المجتمع الدولي[13]. والحقيقة أن هذا الوصف يعود – إلى حد ما – إلى إجماع داخلي في الولايات المتحدة إزاء إيران.

فهو، كتعبير عن السياسة المتبعة، يستجيب لكل المقتضيات السياسية المحلية في الولايات المتحدة، فضلاً عن المطالب السياسية الدولية. ولا تسمح الإدارة "الديمقراطية" الحالية في الولايات المتحدة بأن تصفها المعارضة المحلية أنها تتبنى موقفاً "ضعيفاً" تجاه إيران[14]. ومن المرجح أن أية إدارة تصل إلى السلطة، سوف تتبع سياسة أبعد ما تكون عن تطبيع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي الآونة الأخيرة وسّعت إدارة الرئيس الأمريكي كلنتون العقوبات الاقتصادية التي فرضتها من جانب واحد على إيران، وضغطت على الحكومتين - الروسية والصينية - للحد من نقل الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا النووية إلى إيران، وإن كان نجاح هذه الضغوط محدوداً[15].

أما في إيران فإن النجاح السياسي لأية حكومة إيرانية، سيتطلب دائما الإدانة المتكررة والقوية للولايات المتحدة في المستقبل المنظور، وذلك استجابة لرغبات الرأي العام وانسجاماً مع التصريحات الخطابية الحكومية. وهذه التصريحات بدورها سوف تستثير الرأي العام في الولايات المتحدة، وستدفع السياسات الحكومية إلى معاقبة إيران. وسيكون للتصريحات الإيرانية - المنددة بعملية السلام في الشرق الأوسط - أثرها في هذا الشأن.

كانت إسرائيل - مثلها مثل إيـــران ما قبل الثورة - حليفاً مهماً للولايات المتحدة خلال حقبة الحرب الباردة. ونظراً لتأثير اللوبي اليهـودي ونفوذه القوي داخل الولايات المتحدة، فقد تلقت إسرائيل، ولا تزال، مبالغ مالية ضخمة جداً لتعزيز أمنها ودعم اقتصادها. وبعد انتهاء الحرب الباردة، وبدء عملية السلام في الشرق الأوسط، كان من الممكن أن يحدث تخفيض في المساعدات المالية لإسرائيل، بسبب العجز المالي للولايات المتحدة، وميلها إلى العزلة بشكل متزايد. لكن إصرار إيران على التنديد بعملية السلام في الشرق الأوسط، وتأييدها العلني للجماعات المسلحة في لبنـان - والتي تعارض إجراء أية مفاوضات مع إسرائيل - خلق تصورا في الولايات المتحدة حول وجود تهديد إسلامي راديكالي للغرب، ينطلق من توجهات أيديولوجية متعصبة. وبالفعل ظهر جدل قوي يقترن بهذا التصور، فقد نشرت دوريات مرموقة عددا من المقالات حول الأصولية الإسلامية والإرهاب، بأقلام خبراء وباحثين مرموقين[16]. وأفرز هذا الجدل تصوراً زائفاً حول وجود صراع أيديولوجي مستمر بين

الغرب والإسلام، وشكل أساساً أيديولوجياً صلباً لسياسة الاحتواء المزدوج تجاه إيران والعراق.

إن السياسة الإيرانية تجاه إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك التصريحات المتطرفة التي تعبر عن هذه السياسة، ساعدت جماعات الضغط الموالية لإسرائيل داخل الأوساط السياسية الأمريكية على خلق "حرب باردة إقليمية" بين الولايات المتحدة وإيران. وترمي هذه الحرب الإقليمية الباردة الى حماية التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل باعتبارها حليفاً مهماً للولايات المتحدة، برغم وجود إمكانية في المدى القريب لقيام سلام دائم في الشرق الأوسط. وهذه الحرب الإقليمية الباردة تضمن لإسرائيل أن تظل قضية تطبيع العلاقات الأمريكية-الإيرانية غير واردة، ومحفوفة سياسياً بالمخاطر داخل الولايات المتحدة، مثلما كانت قضية تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق في ذروة فترة الحرب الباردة.

ومن الملاحظ أن الثورة الإيرانية لم تحدد هويتها في البداية بمعارضتها لإقامة علاقات ثنائية مع الولايات المتحدة، كما أن التوجهات السياسية القومية الإيرانية والتوجهات السياسية الإسلامية لم تكن تصر على جعل الولايات المتحدة عدواً. بل إن المواقف السياسية للقادة الأوائل في إيران - عقب قيام الثورة - كانت عموماً لا تتعارض مع إقامة علاقات ثنائية بناءة بين الدولتين.

لكن بعد عدة أشهر من انتصار الحكومة التي تزعمها الإمام الخميني، وعقب سيطرة رجال الدين في إيران على جميع المؤسسات القومية الإيرانية المهمة، وعلى عملية رسم السياسة الخارجية، بدأت هوية الثورة تتغير. فرجال الدين الإيرانيون - الذين أخذ نفوذهم يزداد - شجعوا الطلبة في الاستيلاء على السفارة الأمريكية، وهو ما نجمت عنه "أزمة الرهائن" عام 1979. فقد كان يستحيل سياسياً على حكومة الخميني الثورية الجديدة رفض ما قام به طلبتها في الشوارع أو التخفيف من حدته؛ ليس هذا فحسب، بل أصبح التعبير عن المعارضة النشطة للولايات المتحدة، هو محك الولاء للثورة خلال السنة الأولى من عمرها، فضلاً عن الرفض المستمر للسياسات الحكومية التي أرست قواعدها حكومة رضا بهلوي.

إلا أنه بعد بضع سنوات على قيام الثورة، جرت مشاورات غير رسمية بين إيران والولايات المتحدة وتمخضت عنها بعض الاتفاقيات. ومن الملفت للنظر أن هذه المحادثات الخاصة جرت في عهدي آية الله الخميني ورونالد ريجان، ولم تجر في عهد الإدارتين التاليتين الأكثر اعتدالاً. وتستحق هذه المفارقة التاريخية تحليلاً متعمقاً[17]. إذ إن المشاورات الثنائية قد جرت في عهد إدارتين كانتا تتسمان بالتشدد نسبياً، بينما ترى الإدارتان الحاليتان - اللتان تحكمان البلدين بعد حقبة الحرب الباردة، وهما أكثر اعتدالاً - أن المشاورات الثنائية الخاصة مستحيلة.

ووقعت عمليات عدائية اتسمت بالحدة في أواخر الثمانينيات، وهي فترة جلبت الدمار والخراب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فقد وجدت إيران نفسها مهزومة عسكرياً ومقيدة اقتصادياً ومعزولة دبلوماسياً. وبنظر القيادة الإيرانية كان للولايات المتحدة دوراً واضحاً في جميع هذه الأبعاد الثلاثة. فقد انتهت الحرب الطويلة والمكلفة مع العراق بشروط لم تكن في صالح إيران. وفي النهاية غيّب الموت الزعيم الثوري، وفقدت الثورة قائدها الكاريزمي، وضعف ادعاء إيران بالزعامة الأيديولوجية والسياسية للعالم الإسلامي - مع العلم أن هذه الزعامة لم تكن قط بالقوة التي كان يؤمن بها الإمام الخميني - كما فقد الإجماع الثوري زخمه حتى داخل إيران مع ازدياد التحزب والتشرذم. وظلت أهداف الثورة محكاً للشرعية في الصراع الذي نشب بين الجماعات التي سعت للهيمنة البيروقراطية والسيطرة على الخط السياسي القومي. وحتى لدى انتهاج بعض السياسات البراجماتية (مثل البرامج الاجتماعية ـ الاقتصادية) ولدى الإقدام بهدوء على عكس بعض سياسات الهيمنة التي مارستها حكومة الخميني (مثل تصدير الثورة والهيمنة على العالم الإسلامي)، ظلت التصريحات المعادية للولايات المتحدة دليلاً على أن الثورة ما زالت مصدر الإلهام لتصرفات كبار المسؤولين داخل الحكومة. وبما أن الشرعية السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقتضي معارضة الولايات المتحدة، فقد ترتب على هذا أن تحل إيران محل الاتحاد السوفيتي السابق، كخصم للولايات المتحدة في الحرب الإقليمية الباردة.

كانت أواخر الثمانينيات فترة مشهودة في تاريخ الولايات المتحدة. إذ أذنت بنهاية الحرب الباردة وانتصارها فيها، كما يشهد على ذلك تدمير حائط برلين عام 1989.

ويدأ خبراء الأمن القومي الأمريكيون من ذوي النفوذ بصياغة سياسة تتميز بـ "المجابهة الانتقائية". فمع انتهاء سياسة القطبين، وما كانت تضعه من عوائق في طريق تحقيق المصالح الأمريكية في الخارج[18]، أصبحت سياسة "المجابهة الانتقائية" تستجيب للأوضاع الجديدة. وتشير المجابهة الانتقائية، باعتبارها سياسة للأمن القومي، إلى أن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بحرية أكبر بكثير - في فترة ما بعد الحرب الباردة - للتأثير بدرجة ملموسة في تسوية قضايا تعتبرها مهمة، مثل عملية السلام في الشرق الأوسط أو أمن منطقة الخليج[19]. وبالتالي بدأت القوات المسلحة الأمريكية تضع الأولوية في ميزانيتها استعدادا للمجابهة الانتقائية، ضد حكومات تعتبر معادية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية ومفهومها في نظام الحكم.

وبما أن اللهجة العدائية الإيرانية أصبحت أقوى نسبياً، وموجهة بشكل أكثر حدة ضد الولايات المتحدة وحلفائها في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد باتت إيران مرشحة لكي تكون محط اهتمام السياسة الأمريكية الجديدة. وقد استحقت الجمهورية الإسلامية الإيرانية هذه المعاملة لسببين، فقد عرقلت المصالح الحيوية الأمريكية من ناحية، ونادت بقيام أنظمة سياسية واجتماعية تتعارض مع المفهوم الغربي لحرية الأسواق والحكم الديمقراطي من ناحية أخرى. وقد أتاح الغزو العراقي للكويت أمام القوات المسلحة الأمريكية فرصة لـ "الاستخدام الانتقائي". وكان مجهود التخطيط العسكري المركزي للجنرال شوارتزكوف يركز دائماً على إلحاق الهزيمة العسكرية بإيران، والتزمت عملية نشر القوات الأمريكية (درع الصحراء) بالخطوط الإرشادية لخطة العمليات الأمريكية، الجاهزة لغزو إيران[20].

وقد أدت سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى عزل إيران سياسياً، وتقييد عملية بناء ترسانتها العسكرية، إلى خلق عقدة اضطهاد في الوعي السياسي الإيراني. والجدل الدائر اليوم حول خطط إيران للحصول على الأسلحة النووية يوضح هذ النقطة؛ إذ تدعي طهران أنـــه - بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - يصبح من حقها الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ليس ذلك فحسب، بل إن على الدول النووية المعروفة أن تزود إيران بالتكنولوجيا النووية بشروط تفضيلية. وفي

أعقاب تبرئة ساحة طهران من أي انتهاك للمعاهدة - بناءً على تقرير مفتشي وكالة الطاقة الذرية الدولية - أكدت إيران أن خطتها لإنجاز محطة الطاقة النووية في بوشهر، التي بدأ إنشاؤها في السبعينيات بمساعدة ألمانية، ما هي إلا جزء من خطة لزيادة كمية النفط المتوافرة للتصدير، من أجل الحصول على العملة الصعبة التي تحتاجها بشدة. كما أنها تنوي شراء مفاعلين روسيين يعملان بالماء الخفيف، وكذلك إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية، لتلبية تزايد استهلاك الطاقة بسبب ازدياد عدد سكانها. وتقول إيران إن صادراتها البترولية قد تتوقف بحلول عام 2000، إذا لم تنشئ مصادر بديلة للطاقة[21]. ولذا فإن الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لوقف عملية نقل التكنولوجيا النووية الروسية، وإيقاف التمويل الياباني لبناء سد توليد الطاقة الكهرومائية، تعتبر محاولات لخنق إيران اقتصادياً. ومما يعزز شعور إيران بأنها مستهدفة، استعداد الولايات المتحدة لتوريد مفاعلات الماء الخفيف مجاناً إلى كوريا الشمالية، وهي دولة رفضت بإصرار السماح بعمليات تفتيش دولية لمنشآتها النووية.

إلا أن هناك دلالات تلقي بظلال من الشك حول برنامج إيران النووي. فقد انتقده أعضاء في مجلس الشورى واعتبروه إهدارا للأموال. ويخشى المحللون الإيرانيون من أن يسيء هذا البرنامج إلى سمعة إيران، وأن يأتي تنفيذه على حساب الاستثمارات الأجنبية التي تحتاج إليها إيران بشدة. ويشعر المراقبون الدوليون بالقلق لأن مستوى الإنفاق على المعدات النووية - في إيران - يتجاوز كثيراً ما يلزم للأغراض السلمية[22].
كما أشارت التقارير إلى زيارة وفود إيرانية لكازاخستان لاستطلاع إمكانية الحصول على كمية من اليورانيوم المخصَّب، كافية لصنع 20 قنبلة نووية، مما دفع الولايات المتحدة إلى شراء هذه الكمية سراً، للحيلولة دون نقلها إلى إيران. ويُعتقد أيضاً أن الملحقين العسكريين الروس يساعدون إيران على زيادة طاقة محطة أقامتها الصين، تعمل على الغاز بقوة الطرد المركزي، وتستطيع إنتاج اليورانيوم اللازم لصنع الأسلحة النووية. وقد وردت تقارير مشابهة تتعلق بتلقي إيران أجزاء من صاروخ صيني التصميم، لزيادة دقة صاروخ نودونج وشحنته المتفجرة ومداه، وهو ما قد يشكل انتهاكاً لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ[23].

وبرغم استمرار الغموض المحيط بتفاصيل البرنامج النووي الإيراني، يمكن طرح تخمينات معقولة حول مدى تأثير امتلاك إيران للأسلحة النووية في استقرار منطقة الخليج. وإذا وضعنا في عين الاعتبار أن إيران تحتاج ما بين خمس وعشر سنوات - على الأقل - للحصول على قدرة نووية لها قيمة عسكرية، فهل تستطيع في الوقت الحاضر أن تنتزع من جيرانها الخليجيين تنازلات دبلوماسية أو عسكرية؟ تشير الدلائل إلى أن إيران - في حال امتلاكها قدرة نووية ناشئة (لا تتجاوز بضع قنابل مع أنظمة إطلاقها) - لن تستطيع أن تمارس إلا ضغطاً محدوداً جداً ضد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(24). وهذا التقييم لآثار حصول إيران على قدرة نووية صغيرة، يقوم على افتراض استخدامها استخداما هجوميا. ويكمن الأثر الأكبر في استخدامها كأداة لردع الآخرين، بمعنى أن قيام إيران بالاستيلاء على أراض عربية، في هجوم ناجح بالأسلحة التقليدية، سوف يتبعه التلويح بقوتها النووية لمجرد التخويف، ومنع الآخرين من تحرير أراضيهم. ولكن هذا الأمر - أي استخدام الأسلحة النووية للتخويف، بغية دق إسفين بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة - يحمل في طياته خطر دفع الأخيرة إلى التصدي لإيران بوسائل عسكرية - وغير عسكرية - قد لا تحظى بتأييد المجتمع الدولي في الأحوال العادية. كما أنه قد يغري إسرائيل والعراق بتوجيه ضربة وقائية إلى إيران، خاصة وأن إسرائيل والعراق تحظيان بأهمية واضحة في أية استراتيجية نووية إيرانية محتملة. إذ إن مجرد ردع إسرائيل عن القيام بهجمات مباشرة على الأراضي الإيرانية، قد يعزز دور إيران ومكانتها في العالم الإسلامي. كما يمنح الخيار النووي إيران ضمانة في مواجهة أي تهديدات مستقبلية بالأسلحة الكيماوية، إذا استعاد العراق قوته العسكرية. وبرغم أن امتلاك إيران للأسلحة النووية قد يعطيها - ولو بشكل محدود - ثقة أكبر بالنفس في تعاملها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الفائدة الأكبر هي إحساسها بالأمان تجاه العراق. وفي الوقت ذاته، فإن حيازة الأسلحة النووية قد تجعل سياسة إيران الخارجية أكثر عقلانية، ولو لمجرد إظهار قدرة النظام الإيراني على ممارسة القوة بمسؤولية. في حين تبدو قدرة إيران على انتهاج سياسة خارجية عقلانية ضعيفة، بالنظر إلى طبيعة قيادتها الحالية.

إن هذا التكهن - المفرط في اعتداله - بخصوص نوايا إيران النووية، يجب ألا يطمس الجهود الملموسة التي تبذلها طهران للمحافظة على قدرتها العسكرية التقليدية وتعزيزها، في مجالات يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً لأمن الدول العربية الواقعة على الجانب الآخر من الخليج. لا سيما أن إيران تملك القوة اللازمة لشن غارات جوية بعيدة المدى ضد أهداف محددة على الساحل المقابل للخليج، ويمكن لألغامها وصواريخها بعيدة المدى المضادة للسفن وزوارقها الهجومية السريعة، أن تعيق بشكل خطير حركة السفن من الخليج وإليه. وجدير بالذكر أن إنتاجها للمواد الكيماوية السامة وحيازتها على صواريخ متوسطة المدى تتفوق على صواريخ العراق، وحصولها على عدة غواصات، كل ذلك يدل على اتساع نطاق الإطار العملياتي الإيراني بصورة مقلقة. وبرغم أن إيران تفتقر إلى القدرة على إقامة جسور جوية وبحرية، وإلى الإمكانيات اللوجستية اللازمة لمساندة هجمات متكاملة وواسعة النطاق بعيداً عن حدودها، فإن حجم مجمل قواها البشرية العسكرية العاملة - الذي يصل تقريباً إلى ضعفي ما لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - وازدياد كثافة المناورات العسكرية التي تُجرى بانتظام بين أسلحتها المشتركة، لا يبرران أي تهاون من جانب جيرانها العرب[25]. كما أن الجهود الإيرانية المبذولة لإقامة علاقات صناعية عسكرية مع العالم الخارجي، بهدف تطوير مهاراتها المحلية في إنتاج الأسلحة - كان آخرها إبرام اتفاقية غير متوقعة مع الهند[26] - يمكن اعتبارها مصدراً آخر لإثارة القلق.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية

عقب قيام الثورة الإيرانية نصّبت الحكومة الجديدة في إيران نفسها حكماً لتقييم سياسات دول الخليج العربية. ومارست إيران سياسة نشطة لزعزعة استقرار دول الخليج العربية، لا سيما دولة البحرين[27]. كما شككت إيران مراراً بالشرعية الإسلامية لدول الخليج، مستهدفة على وجه الخصوص الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية. وفي بداية الثورة، مُنيت محاولات إيران "لتصدير" الثورة إلى دول

الخليج العربية بالفشل، ليس ذلك فحسب، بل ساعدت على تحقيق مستوى أعلى من التكامل السياسي بين دول الخليج العربية. ومع ذلك استمـرت السياسة الإيرانية في انتقاد سياسات قادة دول مجلس التعـاون لدول الخليج العربيـة وممارساتهم. وتواصل الحكومة الإيرانية الحاليـة تأكيد زعامتهـا في جميع أنحـاء العالم الإسلامي عموماً، وضمن منطقـة الخليج تحديـداً، فيما يواصل قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة رفض مزاعم إيران بأنها تملك شرعيـة إسلامية تتخطى حدود الدول.

وقد حذر العديد من محللي الدراسات الأمنيـة من تعاظم النفوذ العسكري الإيراني، وأشار الباحثون - بشكل تفصيلي - إلى مشتريات عسكرية إيرانية محددة في السنوات الأخيرة[28]. وتعد المشتريات المثبتة من المعدات العسكرية التقليدية - وجهود إيران للحصول على الأسلحة غير التقليدية - مثيرة للقلق، كما تمثل خيارات سياسية تثير الريبة بالنسبة لدولة تعاني من الأزمات الاقتصادية. وبرغم القيود المالية التي تكبل إيران، إلا أنها تصر على استثمار جزء كبير من مواردها القومية لتعزيز قدراتها العسكرية.

ثمة تفسير منطقي للمشتريات الضخمة من الأسلحة، وهو أن الزعامة الإيرانية الحالية تُعد العدة لتأكيد تفوقها العسكري على كل دول الخليج العربية أو بعضها. وتتصور إيران أن الحصول على الأسلحة غير التقليدية لن يسهل هذه المهمة فحسب، بل سيمكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية من : 1) التأكيد على موقعها كقوة إقليمية متفوقة في منطقة الخليج. 2) اكتساب القدرة اللازمة للضغط على الولايات المتحدة، من أجل مقايضة القدرة النووية بالدعم الاقتصادي، اعتقـاداً منها أنها تستطيع أن تحذو حذو كوريا الشمالية. 3) استخدام قوتها العسكرية للضغط على دول الخليج العربية المجاورة لها، لزيادة حصة إيران النفطية ودفع هذه الدول لاستثمار أموالها في إيران. ونظراً لتزايد القدرات العسكرية الإيرانية، فمن الضروري أن يتزايد اهتمام القوات المسلحة - في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - بالتدريب على الأسلحة الدفاعية التقليدية وغير التقليدية. وإن كان من غير المحتمل أن تبادر إيران حاليا إلى شن هجوم

عسكري على دول مجلس التعاون. فقد كانت المؤسسة العسكرية الإيرانية طرفاً رئيسياً في حرب الخليج الأولى الطويلة والمكلفة التي لم تنته بنتيجة حاسمة، كما أنها راقبت عن كثب حرب الخليج الثانية باهتمام عظيم، وبالتالي من المتوقع أن تنصح قيادتها الوطنية بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء، من شأنه إحداث رد فعل من قبل التحالف القائم بين الدول الغربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. لكن إذا تغيرت الظروف (كأن يتراخى الالتزام الغربي بأمن الخليج) عندئذ قد تنتهز إيران الفرصة، وتحاول زعزعة الاستقرار الداخلي لدول الخليج المجاورة.

تعلم القيادة الإيرانية علم اليقين، أنها إذا أقدمت على شن هجوم تقليدي كبير ضد أهداف في دول الخليج العربية، فإن هذه الدول ستكون قادرة - بمساعدة شركائها الأمنيين - على أن تدمر المؤسسة العسكرية الإيرانية، وربما الدولة الإيرانية، بشكل منهجي وشامل. أما الهجوم بالأسلحة غير التقليدية فسوف يجلب على إيران رداً غير تقليدي من جانب الحلفاء الغربيين لدول الخليج. وهذه الأسباب تشكل رادعاً فعالاً، يمنع القوات الإيرانية من شن هجوم علني ومباشر ضد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المستقبل القريب [29].

وتسعى القيادة الإيرانية إلى إعداد قوتها الذاتية وإبرازها (عسكرياً وديمجرافياً وجغرافياً . . . إلخ) على نحو يمكنها من زيادة نفوذها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبما يعود بفائدة اقتصادية ملموسة على فئات مهمة من الشعب الإيراني، لا تزال على تأييدها للأيديولوجيا الثورية. ولهذا فإن البرنامج الاقتصادي والسياسي - للرئيس رفسنجاني - يلزم الحكومة الإيرانية بتقديم ما هو أكثر من مجرد الأيديولوجيا الثورية لجماهير شعبها، بعد أن تعالت صيحات الشباب الإيراني بضرورة وقف التدهور الاقتصادي. وكما ذكرنا سابقاً، فقد شهد الاقتصاد الإيراني منذ قيام الثورة تدهوراً متواصلاً، إن لم يكن حاداً كما يزعم البعض. ومن الضروري - محلياً - أن تؤدي الخطة الخمسية الثانية في إيران، التي تشمل السنوات 1995 ـ 2000، إلى إنعاش الاقتصاد الوطني. غير أن النظام في إيران - الذي تفرض عليه الولايات المتحدة عقوبات خارجية، ويعاني من أزمات اقتصادية عديدة على المستوى الداخلي - قد يجد صعوبة بالغة في تحقيق النجاح الاقتصادي المطلوب.

تبعاً لما سبق، فمن المنطقي أن نستنتج أن أحد الأهداف المهمة للقيادة الإيرانية، هو تحقيق زيادة كبيرة لصافي الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإيراني، وبالتحديد اجتذاب الاستثمارات من الدول الخليجية المجاورة ذات الازدهار الاقتصادي النسبي. إذ إن تدفق رؤوس الأموال من خزائن دول الخليج العربية، علاوة على زيادة حصة إيران من الإنتاج النفطي داخل منظمة أوبك، يمكن أن يزودا القيادة الإيرانية بالوسائل اللازمة لتطوير الاقتصاد ووقف التدهور في مستوى معيشة الشعب الإيراني. وهذه المجموعة المتناقضة من الأهداف الإيرانية على صعيد السياسة الخارجية - أي الهجوم الإعلامي على الشرعية السياسية لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع التطلع إلى اجتذاب رؤوس الأموال الخليجية - لا يمكن التوفيق بينها إلا إذا نُظر إليها من منظور إيراني على أنها محاولة لاستخدام القوة الوطنية الإيرانية، بما في ذلك القوة العسكرية الإيرانية المتعاظمة، لتهديد دول الخليج العربية[30]. ويمكن القول إن الغرض من وراء سعي إيران لتهديد جيرانها هو اكتساب النفوذ الاقتصادي عبر الوسائل العسكرية، واستخدام هذا النفوذ على نحو يسمح بتنمية الاقتصاد الإيراني.

لا يكون التهديد فعالاً إلا عندما يكون الخلل في التوازن العسكري على أشده، إذ تصبح المهادنة الاقتصادية هي الرد الأكثر احتمالاً. ولدى مقارنة كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمفردها مع إيران نرى فرقاً شاسعاً في التوازن العسكري والديمجرافي. ولهذا السبب تشعر القيادة الإيرانية بالاستياء من الروابط السياسية والأمنية التي تربط بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لكونها لا تزال تستثني إيران صراحة. ومع ذلك فإن أحد مقومات السياسة الخارجية الإيرانية يتمثل في رعاية النشاطات التخريبية، ومساندة القوى المعارضة، ومواصلة تدبير المؤامرات ضد حكومات دول الخليج العربية المستقلة ذات السيادة، وهو ما يدفع الدول المذكورة إلى إقامة هذه العلاقة السياسية والحفاظ عليها. وهذه السياسة الخارجية بحد ذاتها - وبخاصة التصريحات الإيرانية - رسخت علاقة الأمن الجماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ونتيجة لهذا التحالف بين دول الخليج العربية، فإن التوازن العسكري في منطقة الخليج - حتى دون المشاركة المباشرة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين - ليس في مصلحة إيران. كما أن العلاقة الخارجية والأمنية

بين دول مجلس التعاون - سواء بصورة جماعية أو فردية - وبين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، تحدُّ مباشرة من قدرة إيران على استخدام أساليب التهديد في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي يجعل القيادة الإيرانية تنظر إلى هذه العلاقة بحذر وريبة. وهكذا تقلل هذه العلاقة الأمنية المتينة، بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، من احتمال إقدام حكومات هذه الدول على زيادة استثماراتها الاقتصادية داخل إيران بدرجة كبيرة. ومرة أخرى تتراجع قدرة إيران على الترهيب، ولا تحقق السياسة الخارجية الإيرانية أهدافها الاقتصادية المرجوه.

إن بعض نتائج السياسة الخارجية الإيرانية التي اقتضت الثورة انتهاجها، لا سيما الهجمات الإعلامية ضد شرعية قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاءت على حساب الهدف الإيراني المتمثل بتحقيق نفوذ أكبر في منطقة الخليج. فقد ظلت العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون وإيران، بصورة عامة، تعاني من التوترات منذ قيام الثورة، لكنها اتخذت أحياناً منحى صدامياً (مثل النزاع حول الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث). وتعتقد دول الخليج العربية أن المشتريات العسكرية الإيرانية المتزايدة تشكل تهديداً مباشراً بالنسبة لها، والسبب في ذلك - إلى حد ما - أن علاقات هذه الدول بإيران على الصعيد الثنائي ليست على ما يرام. أما أهداف التعاظم العسكري الإيراني فتتجاوز كثيراً القدرة اللازمة للدفاع عن المصالح الإيرانية ضد العراق بوضعه الحالي. ولذلك لا يمكن تفسير شراء الغواصات والصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل إلا كمحاولة من جانب إيران لاكتساب النفوذ السياسي في منطقة الخليج. وإذا عمدت إيران إلى استخدام هذه الأسلحة ضد إحدى الدول العربية المجاورة لها في منطقة الخليج، فعليها أن تدرك أنها ستجلب على نفسها الدمار الذي سيُلحقه بها التحالف العسكري القائم بين دول الخليج العربية وحلفائها الغربيين. والتخويف الإقليمي هو المحصلة الوحيدة للتعاظم العسكري الإيراني، فإذا تمكنت إيران من الحصول على الأدوات اللازمة له وممارسته بنجاح، عندئذ يمكنها أن توفق بين الهدفين المتناقضين في سياستها الخارجية، وهما التنديد الأيديولوجي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والحصول على الاستثمارات المالية منها. لكن مثل هذا

التخويف - المفيد اقتصادياً - قد يكون تحقيقه أصعب مما تظن القيادة الإيرانية. فالتعاظم العسكري الإيراني - في المدى القريب على الأقل - قد ساعد على إقامة علاقة أوثق وأقوى بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الغربية. والخلاصة أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستواجه دائماً متاعب ترتبط بالأطماع والاستراتيجيات العسكرية الإيرانية، سواء كان المنادي بها النظام الحالي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، أو أي نظام قومي آخر. فإيران، بغض النظر عن النظام الحاكم فيها، ستواصل بذل المحاولات للهيمنة على منطقة الخليج.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران
التحدي الاقتصادي

برغم أن دول الخليج العربية تواجه عدداً من التحديات الاقتصادية والديمجرافية يقل كثيراً عما تواجهه إيران، إلا أن كل دولة منها تعاني عجزاً ملموساً في موازنتها وتراجعاً في احتياطياتها المالية، بسبب انخفاض أسعار النفط في منطقة الخليج وما صاحبها من تناقص العائدات، وبسبب العمليات والمشتريات العسكرية الكبيرة، واستمرار تطلع سكانها - الذين يزداد عددهم - إلى ارتفاع دخولهم. غير أن أداء إيران الاقتصادي كان - لأسباب عديدة - الأسوأ بين جميع الاقتصادات المعتمدة على النفط في منطقة الخليج، باستثناء أداء العراق في السنوات الأخيرة. ومن أهم هذه الأسباب اضطرار إيران لعرض إنتاجها النفطي بأسعار منخفضة، لتعويض من يشتري نفطها عن مخاطر التعامل مع منتج يفتقر إلى الاستقرار[31]. وهناك عوامل أخرى تساهم في الأزمة الاقتصادية، منها التركيز على الولاء الأيديولوجي بدلاً من الكفاءة في شغل المناصب الاقتصادية الرفيعة، وتزايد عدد سكان إيران بصورة كبيرة بعد الثورة، وغياب روح الابتكار والإبداع في دولة من أكثر دول العالم تمسكاً بمركزية عملية اتخاذ القرار، وعدم ثقة التجار ورجال الأعمال التقليديين بقدرة الحكومة في المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي. كما تفاقمت الأزمة نتيجة للخيارات السياسية التي تبناها القادة الإيرانيون، مثل إجراء عملية باهظة التكلفة لتحديث القوات

المسلحة الإيرانية وزيادة عددها، ومواصلة تقديم الدعم الاقتصادي لأنشطة الفصائل شبه العسكرية في لبنان وغيره من الدول.

وبكل تأكيد أصبحت إيران بحاجة ماسة للتنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجعل التنمية ممكنة. ولذلك تضمّن البرنامج الانتخابي للرئيس رفسنجاني، والتفويض الشعبي الذي حصل عليه، تحسين الأحوال الاقتصادية في إيران. إلا أنه نظراً للعلاقة الوثيقة بين الأزمة الاقتصادية في إيران وبين أمن منطقة الخليج، فإن هذا الهدف لم يبصر النور قط. ويتبين لنا من دراسة ديناميات التحدي الاقتصادي الذي تواجهه إيران أن هدف إيران الاقتصادي - المتمثل في إقامة علاقات تجارية واستثمارية دولية جديرة بالثقة - سيتضرر كثيراً من جراء أية تهديدات إيرانية لحرية الملاحة في الخليج. فالقطاع النفطي من الاقتصاد الإيراني يعتمد على سلامة طرق الشحن البحرية في الخليج وعلى إبقائها مفتوحة، أكثر من اعتماد أي قطاع نفطي في اقتصاد أي دولة خليجية أخرى. وقد استثمرت إيران مبالغ ضخمة من المال في موانئها النفطية الواقعة على الخليج، وخير مثال على ذلك المرفق النفطي الضخم في جزيرة خرج، الذي جرى ترميمه وتجديده في الآونة الأخيرة. ويقع جزء كبير من موارد النفط والغاز الإيرانية ضمن المنطقة الساحلية المطلة على الخليج، أو قبالة الساحل في عمق مياه الخليج. كما أن الاستثمارات الإيرانية الضخمة في منشآت الطاقة النووية - التي تم إحياؤها مؤخراً - تقع بالقرب من ميناء بوشهر الإيراني الواقع على الخليج. وليس هناك شك أن نجاح التنويع في الاقتصاد الإيراني يتطلب خطاً ملاحياً مأموناً وموثوقاً به، ينطلق من الخليج للقيام بمهام وعمليات التصدير والاستيراد، التي ستشكل جزءاً لا يتجزأ من التنويع الناجح. وفيما يتعلق بضمان سلامة الخليج وأمنه وإبقائه مفتوحاً أمام الملاحة الدولية، فليس هناك دولة لديها ما تخسره - من الناحية الاقتصادية - أكثر من إيران.

وتحتاج إيران - أكثر من أية دولة خليجية أخرى - إلى تنويع اقتصادها وزيادة قدرته على المنافسة والحصول على الاستثمارات الخارجية. فالاحتياطيات النفطية الإيرانية آخذة في التناقص، وإن كانت احتياطياتها من الغاز مازالت مرتفعة. بيد أن سوق النفط

والغاز العالمية شهدت تحولات جوهرية في السنوات الأخيرة، ولم تكن التغييرات عموماً في صالح الدول المنتجة في منطقة الخليج. كما أن احتياطيات الغاز الضخمة في إيران، ليست على الدرجة التي يتمتع بها النفط من التطور والتداول في الأسواق العالمية، على الأقل في الفترة الحالية. ولا يحتمل أن تحقق الصادرات الإيرانية الأخرى، مثل السجاد، تبادلاً اقتصادياً كبيراً بين إيران وشركائها التجاريين. ولا يمكن لإيران تحقيق الازدهار في المستقبل إلا من خلال إقامة سوق ترتكز على صادرات غير نفطية. ولا يمكن تحقيق التطور الصناعي الإيراني - الذي يخدم هذه السوق - إلا بالحصول على التكنولوجيا الغربية ورؤوس الأموال الأجنبية. وبالرغم مما لدى إيران من موارد كبيرة من المواد الخام، وتعدادها السكاني الضخم، وقربها الجغرافي من دول الخليج العربية التي تعتمد على الواردات، فإنها لم تستطع - أو لم ترغب - في تحقيق مشاركة أجنبية ملموسة في اقتصادها، باستثناء البترول والتسليح. وتؤدي أجواء عدم الاستقرار - التي تخيم على إيران منذ قيام الثورة - إلى امتناع المستثمرين الأجانب عن الاستثمار فيها. ثم إن صادراتها - التي تكاد تكون جميعها مشتقات بترولية - متوفرة لدى عدة مصدرين دوليين أكثر استقراراً، وبواقع السعر نفسه تقريباً. وقد أدت حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج إلى تحويل جميع المصدرين - ومن ضمنهم إيران - إلى مجرد موردين يسدون الاحتياجات المتبقية في السوق النفطية.

مع زوال النفوذ الذي كانت تتمتع به أوبك في السنوات الماضية، أصبحت الدول العربية المنتجة للنفط في الخليج، مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، تتنافس مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في سوق النفط الحالية. ولم يقتصر التنافس على المبيعات النفطية فحسب، بل أيضاً على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والشركاء، لإقامة الشركات المشتركة في القطاعات غير النفطية. وقد تكثفت الجهود لتحقيق التنويع الاقتصادي، مع إدراك جميع منتجي النفط في منطقة الخليج - بمن فيهم المنتجون الذين لديهم احتياطيات نفطية مؤكدة وضخمة جداً مثل دولة الإمارات العربية المتحدة - أن العائدات النفطية لن تضمن الازدهار في القرن الحادي والعشرين.

أدت كل هذه العوامل إلى انتهاج دول الخليج العربية برنامج "المبادلات" ، وهو برنامج يُلزم المؤسسات الأجنبية - التي تصدر السلاح إلى عدة دول خليجية عربية، وإلى غيرها من الدول غير العربية وغير الخليجية - بالاستثمار مباشرة كشركاء لهم حصص الأقلية في القطاع غير النفطي، عبر إقامة مشاريع ترتبط بالتصدير داخل الدولة المعنية. وستزيد المبادلات - إن تم التخطيط لها بصورة علمية - من قدرة اقتصادات دول الخليج العربية المشاركة في البرنامج، على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يخلق بدوره صناعات ترتكز على الصادرات في قطاعات غير نفطية، أو يُعجِّل على الأقل بإقامتها، في الوقت الذي تقوم فيه الدولة المشاركة بتحديث ما لديها من معدات عسكرية. ومن النتائج المهمة لبرنامج المبادلات، نشوء مصلحة إضافية لحكومة الشريك الأجنبي - صاحب حصة الأقلية - في أمن الشريك الخليجي العربي، واستقرار منطقة الخليج ككل. لكن تعزيز الروابط بين حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين شركائها الأمنيين في الغرب غير كاف، وبدون مرابطة قوات عسكرية غربية ضخمة على أراضي الدول المشاركة، سيظل الالتزام الغربي بأمن منطقة الخليج أقل وضوحاً بنظر القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة. ولذا ستساهم برامج المبادلات في تعزيز أمن المنطقة، وتحديث القوات العسكرية لدولها، وتنويع مصادر اقتصاداتها الوطنية.

وفي تباين واضح، تقع إيران على الجانب الآخر من الخليج. وقد كشف تقرير أخير حول التضخم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن ارتفاع الأسعار الاستهلاكية بنسبة تزيد على 30 ٪ عام 1995، وهي من أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط[32]. ويبلغ نصيب الفرد حالياً من إجمالي الناتج المحلي في إيران - ثاني أكبر منتج للنفط في العالم - أعلى قليلاً مما تحققه مصر، وأقل قليلاً مما تحققه سوريا[33]. ولا يُتوقع أبداً من السوق المستقبلية للنفط - بل ومن السوق المستقبلية للغاز التي تحتل فيها إيران مكانة بارزة - أن تحدث تغييراً ملموساً في الدور الهامشي للاقتصاد الإيراني. كما أن المشروعات ذات التقنية المتطورة، مثل محطات الطاقة النووية ومنشآت صناعة الصواريخ، لا توفر "التكنولوجيا المناسبة" لتنمية إيران وتطويرها في المدى المتوسط

والطويل. وكما أثبتت التجربة السوفيتية، فإن هذه المشروعات لا يمكن أن تشكل أساساً للتنمية الاقتصادية. ونظراً للواقع الديمجرافي في إيران، يجب التركيز على الصناعات التي تعتمد على وفرة الأيدي العاملة. ولذا فإن حاجة إيران - لاتباع سياسة ترتكز على ازدياد القدرة التنافسية والتنويع الاقتصادي - هي أكثر إلحاحاً بكثير من حاجة دول الخليج العربية. ولكن لا يبدو أن هناك حالياً صيغة ناجحة لإقامة مشروعات مشتركة والمحافظة عليها. وبينما قد تنجح إيران في زيادة دخلها من "العائدات" عبر تنفيذ المزيد من مشروعات التنقيب عن النفط و الغاز، فليس هناك أدلة تذكر على وجود مشروعات مشتركة حالياً خارج هذين القطاعين. كما أنه من غير المتوقع حدوث عمليات استثمار خارجي مباشر أو مشروعات مشتركة. وخلاصة القول إن الاستثمار في إيران ينطوي على مخاطر جمة في نظر العالم الخارجي. فإيران الثورة هي أقل المرشحين حظاً - بين الدول المنتجة للنفط - لاستقطاب الاستثمارات الخارجية والمشروعات المشتركة.

إن الاستقرار السياسي في منطقة الخليج شديد الارتباط بالازدهار الاقتصادي. ورغم أن العلاقة بين البؤس الاقتصادي وظهور التطرف السياسي في الشرق الأوسط ليس من السهل إثباتها أو فهمها - حيث شهدت تركيا والأردن وتونس والمغرب زيادة في التطرف الديني برغم إحراز تقدم اقتصادي[34] - فإن هناك إجماعاً على أن مصير الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والصلة بين المُثل الثورية والواقع، وتأييد الرأي العام للنظام، كل ذلك يتوقف كثيراً على قدرة الحكومة على إعادة الروح إلى الاقتصاد المحتضر. وقد تعلّم العراق أن التخويف العسكري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - من أجل تحقيق أهداف اقتصادية - هو استراتيجية فاشلة، ومع ذلك يبدو أن إيران تتبع هذا التكتيك نفسه. ومن المؤكد أنه ليس من مصلحة دول مجلس التعاون التعجيل بالأزمة الاقتصادية في إيران أو مفاقمتها. بل على العكس، فإن دول مجلس التعاون تستفيد كثيراً من نجاح التوجه البراجماتي الاقتصادي في إيران. فتحقيق هدف الاستقرار في منطقة الخليج رهن بالاستقرار الداخلي في إيران، التي لاتستطيع تحقيق هذا الاستقرار إلا إذا استطاعت تحقيق التوازن الاقتصادي، بما في ذلك ازدياد القدرة

التنافسية وتنويع مصادر اقتصادها. وهناك خطر حدوث ردة فعل شعبية عنيفة، يقودها تجار البازار في إيران (المنتمون إلى الطبقة الوسطى)، والذين يتحملون العبء الأكبر لثورة ذات شعارات طنانة ولكنها تفتقر إلى الواقعية الاقتصادية، وهذا الخطر قد يتسبب بزعزعة الاستقرار الداخلي، لدرجة يمكن أن تدفع قادة إيران إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر تهوراً.

لقد أدت الهرولة وراء النقاء الثوري إلى قطع صلة إيران بالاقتصاد العالمي، وما نجم عن ذلك من حرمان مادي عانى منه شعبها، وأخذ يتفاقم تدريجياً في ظل تنامي الاعتماد العالمي المتبادل. فإيران ما بعد الثورة - التي تفتقر إلى أية رؤية واقعية للتنمية الاقتصادية - تعاني من انعدام الكفاءة والجشع والفساد الذي ابتُليت به إصلاحات اقتصاد السوق في الاتحاد السوفيتي السابق. فالاقتصاد الإيراني يرزح تحت عبء الديون الخارجية المتصاعدة (أكثر من 30 مليار دولار)، والتضخم المستشري (45 ـ 50 ٪ سنوياً)، وانعدام الكفاءة، والتدهور الشديد في قيمة الريال، والهدر على نطاق واسع، بسبب عدم كفاية البنية التحتية وسياسات الدعم الحكومي المفرط. وربما يكون هذا الاقتصاد على شفا الانهيار. فمثلاً، ارتفع متوسط العبء السنوي لفوائد القروض إلى ربع عائدات الصادرات النفطية، نتيجة لعدم وجود ضوابط وقيود على الواردات، والتدهور الشديد في قيمة الريال، وأدى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية إلى حدوث استياء واسع النطاق، واندلاع أعمال الشغب في عدة مدن إيرانية. وتبلغ نسبة الخسارة السنوية في المنتجات الزراعية 30 ٪ بسبب مشاكل تتعلق بالتخزين والنقل والتوزيع[35].

تعاني إيران اليوم مشقة التحول من اقتصاد موجه يرتكز على الهيدروكربونات إلى نظام اقتصادي حر متنوع، وهي عملية قد تتباطأ سرعتها إلى درجة تُنذر بتوقفها، إذا أذعن الرئيس الجديد - الذي سينتخب عام 1997 - لضغط رجال الدين المحافظين، الذين يسعون إلى إفشال الإصلاحات الاقتصادية. ومن المحتمل أن يؤدي رفع الدعم الحكومي عن الأسعار تدريجياً، وما ينجم عنه من تضخم نتيجة ارتفاع الأسعار، إلى إحداث المزيد من الاضطرابات الشعبية، التي من شأنها أن تعرض للخطر الخطوات المتخذة باتجاه إلغاء القيود الاقتصادية وتشجيع نمو القطاع الخاص. ومن الأهمية بمكان

إحراز تقدم في هذه المجالات لاجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية التي تحتاجها البلاد بشدة. ولا بد من الحصول على مساعدة خارجية لتوسيع عمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز، ولتحفيز طرفي القطاع النفطي، المتمثلين في التنقيب والاستخراج من ناحية والتكرير والتسويق من ناحية أخرى. ولكن تشجيع المشاركة الأجنبية، يستلزم تخفيف القيود على المشاريع المشتركة، وتخفيض ضرائب الشركات، وتحرير أنظمة الاحتفاظ بالنقد الأجنبي، وإلغاء قوانين الاستثمار الغامضة والمتناقضة. وقد لا يصادق مجلس الشورى المحافظ على اقتراح رفسنجاني، الخاص بوضع قانون متحرر للاستثمار في مناطق التجارة الحرة (مثل قشم وقيس وشاهبهار)، وهو ما قد يشكل نذير شؤم للمستثمرين الأجانب المرتقبين، الذين تثبط همتهم التفسيرات الدستورية التي تحظر على الأجانب شراء حصص من الصناعات الرئيسية في إيران[36].

هناك عقبة أخرى تقف في طريق استرداد العافية الاقتصادية، وهي العقوبات التجارية الأمريكية التي تزداد تشدداً، وسياسة الاحتواء الرامية إلى عزل إيران سياسياً. ومن شبه المؤكد أن يستغل رجال الدين الراديكاليون هذه الإجراءات، لتحميل الغرب الشرير مسؤولية الانهيار الاقتصادي الذي جلبوه على بلادهم. وقد يعزز الحظر الأمريكي مصداقية واشنطن في سعيها لحمل أوربا واليابان على الانصياع لرغباتها في هذا الشأن، ولكنه - على الصعيد العملي - لا يلحق ضرراً يذكر بالاقتصاد الإيراني، إذ إن منافسي أمريكا التجاريين لا يتوانون عن سد النقص. وليس لدى المتعاملين غير الأمريكيين بالسلع الأمريكية أي استعداد لتحمل تكلفة الحظر. والشيء الوحيد الذي قد يحققه تضييق الخناق الأمريكي على إيران هو تعكير صفو علاقات واشنطن مع بعض الدول، التي تستفيد من تصدير السلع الأمريكية إلى إيران[37]. وهذه العقوبات قد تشيع أجواء التوتر بين الأصدقاء، وتستثير عقلية الحصار بين الإيرانيين، وتؤدي إلى نبذ قيادتهم واعتبارها الشبح الجاثم على صدر المنطقة. بل إن الجهود - التي تستهدف تشجيع السياسات المعتدلة في طهران - قد تتعرض للخطر من جراء هذه العقوبات. ولكي تواجه إيران أسلوب التهويل والترهيب، ربما تصبح أكثر تصلباً في موقفها من القضايا التي قد تكون قابلة للنقاش.

الخلاصــــة

إن السياسة الأمنية للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يجب إعدادها على نحو يضع في الحسبان التناقضات في السياسة الأمنية الإيرانية. وعلى وجه التحديد، فإن المطلوب من دول مجلس التعاون - عند رسم سياستها الأمنية تجاه إيران - أن تركز على التخفيف من حدة اللهجة الثورية للقيادة الإيرانية، وأن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من القضايا الاقتصادية الهامة، كزيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في إيران، وخصخصة المؤسسات الاقتصادية الإيرانية، وتطوير صناعات إيران التصديرية غير النفطية المرتكزة على وفرة العمالة - وبخاصة تلك الصناعات التي تؤكد التوقعات بأنها ستلاقي طلباً في منطقة الخليج العربي- وتخفيض القدرات العسكرية الإيرانية، لا سيما في مجال استخدام قواتها خارج أراضيها وفي مجال الأسلحة غير التقليدية، وتخفيض الوجود العسكري الإيراني في مياه الخليج، وأخيراً التخفيض المرحلي للمعدات العسكرية في منطقة الخليج، لدى العراق وإيران أولاً، ثم تلك التابعة للدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. ولن يكون إعداد مثل هذه السياسة الأمنية أمراً سهلاً.

لقد عانى الشعب الإيراني حرماناً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً منذ قيام الثورة. ويعتقد العديد من المحللين أن القادة الإيرانيين الحاليين يسعون بصورة متزايدة لإيجاد حلول اقتصادية - وليس دينية - للمشاكل والتحديات اليومية التي يواجهونها. كما أن الضرورة التكنولوجية لتحسين الإنتاج الصناعي الإيراني وزيادة الصادرات من المنتجات النفطية وغير النفطية إلى السوق العالمية، تقتضي من الحكومة الإيرانية استيراد المعونة الفنية الغربية. وهذا التوجه البراجماتي للقيادة الإيرانية على صعيد السياسة الاقتصادية - مقروناً بما تفرضه الثورة من كراهية وازدراء للغرب - يتطلب أحياناً من الصحف الإيرانية التنديد بالمجتمع الغربي، وفي الوقت ذاته الترحيب الحار بالشركات المنتمية إلى ذلك المجتمع[38]. وعلى العموم يؤيد قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأثر الإيجابي للبراجماتية الاقتصادية الإيرانية، على أمل أن تؤدي - مع مرور الزمن - إلى إعادة ترتيب الأولويات الإيرانية، على نحو يشجع الاحترام المتبادل وتسوية

النزاعات عن طريق الحلول البناءة . ومن المؤكد أنه ليس من مصلحة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشاركة في جهد عدائي يرمي إلى خنق إيران اقتصادياً، لأن الوضع الاقتصادي اليائس في إيران قد يدفعها إلى مزيد من التطرف دولياً، وهذه محصلة لا تلقى الترحيب من جانب جيران إيران الأقربين. ومع ذلك، فإن عملية التحديث والتسليح العسكري الإيراني - التي تتزامن مع عملية البراجماتية الاقتصادية - تثير قدراً كبيراً من القلق. وليس مقبولاً أن تنتهج دول مجلس التعاون سياسة أمنية تتضمن تقديم مساعدات مالية للاقتصاد الإيراني، فيما يتم تحويل الأموال الإيرانية - باليد الأخرى - إلى عملية تسليح استراتيجي، تهدد وجود الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكما كان الحال أيام الحرب الباردة، يجب على الطرف الذي يسعى للحصول على الاستثمارات الاقتصادية الخارجية أن يزيل أولاً خطر التهديد العسكري المدمر[39]، شريطة أن يتم ذلك على نحو يمكن التحقق منه.

إن التناقضات القائمة بين السياسة الخارجية والأمنية الإيرانية، وما ينجم عنها من انتهاج استراتيجية التخويف والتهديد، ستسبب اختلالاً مستمراً في الأداء الإيراني. بينما سوف تستمر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تماسكها وتحالفها مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية. وستواصل قوات مجلس التعاون والقوات الغربية مجتمعة ردع إيران عسكرياً وتهميش دورها اقتصادياً. وفي نهاية الأمر لن يكون أمام إيران خيار يحمل مستقبلاً اقتصادياً واعداً، إلا سياسة نزع التسلح. فمن شأن تبني هذه السياسة أن يقلل من اعتماد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على القوات الغربية، وأن يخفف من اتجاه دول المجلس لتحديث قواتها المسلحة، وأن يحرر المزيد من رأسمال الاستثمار داخل إيران، وأن يزيد من استعداد المستثمرين - غير الأمريكيين على الأقل - للمشاركة مع أصحاب المشروعات الإيرانيين في مشاريع مشتركة. ويتعين على إيران أن تتبنى برنامجاً للتنمية الاقتصادية ليحل محل برنامج التحديث العسكري، وأن تُدخل شركاءها التجاريين في مجال النفط والغاز - لاسيما ألمانيا واليابان - في برامج تعاونية غير عسكرية. وباعتبار أن اقتصاد الجمهورية الإسلامية الإيرانية سيرتكز مستقبلاً على وفرة العمالة، فيمكنها أن تمنح شركاءها التجاريين

- الذين يرتكز اقتصادهم على وفرة رأس المال، مثل ألمانيا واليابان - مزايا ملموسة على صعيد انخفاض الأجور، عند إقامة المشاريع الصناعية المشتركة، في الصناعات المعتمدة على وفرة العمالة.

ومن غير المحتمل أن يكلل البحث عن أمن الخليج بالنجاح، دون بذل مساع جماعية لتحقيق الانسجام في العلاقات بين جميع دوله. وبينما يشكل تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن الملامح الرئيسية لنظام الأمن الإقليمي الشامل لن تتبلور، إلا إذا تلاشت أجواء التوتر السائدة بين إيران وجيرانها العرب، وحل محلها التقارب التدريجي القائم على المصالح المشتركة. وستصبح القضايا التجارية الإقليمية - بشكل متزايد - محط الاهتمام الرئيسي، مع قيام الكتل التجارية الإقليمية بتحديد شكل النظام العالمي الذي بدأت تتضح معالمه. ويشكل الخليج، بمصادره النفطية الوفيرة وأسواقه الناشئة، أرضاً خصبة للتوسع الاقتصادي. والتنويع الصناعي بعيداً عن قطاع الطاقة - الذي يحظى بأولوية وطنية في جميع دول الخليج - يتيح فرصة مميزة لتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول، والاستثمار داخل المنطقة. كما أن إقامة مصالح تجارية عبر الحدود - بين إيران ودول الخليج العربية - قد تفسح المجال لمزيد من إجراءات بناء الثقة التي لا يمكن بدونها إعداد ترتيبات أمنية يقتنع بها جميع الأطراف.

هناك خلافات كثيرة حول مصدر عدم الاستقرار، والسبيل الأمثل لاتقاء خطره، وهي خلافات تشكل حاجزاً أمام إقامة ترتيبات أمنية فعالة في المنطقة. فطهران ترتاب من أي ترتيب ترعاه الولايات المتحدة، وتخشى من أن تستخدم واشنطن وجودها لتتحدى إيران وتحتويها متى تشاء. كما أن إيران لن تكون راضية عن ترتيب يرفع المملكة العربية السعودية إلى مرتبة الدولة الإقليمية المهيمنة، لأن مثل هذا الوضع يتعارض مع نظرتها إلى نفسها كطرف له الصدارة بين أطراف متكافئة في الخليج. ولهذا السبب تتقبل طهران فكرة أن تتشارك مع دول أخرى - غير دول الخليج العربية - في حلف إقليمي لموازنة النفوذ السعودي. وبعد أن فشلت تجربة المشاركة بين مصر وسوريا وبين الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن إطار دول

إعلان دمشق، قد تبادر طهران إلى تطبيع علاقاتها مع العراق، وتراهن على مستقبلها في تحالف غير متوقع، دافعه العداء المشترك تجاه واشنطن والرياض. ومثل هذه الصفقة - التي تضحي بالقيم الروحية في سبيل المكاسب المادية - من شأنها أن تقلص فرص إقامة نظام أمني شامل، وأن تعمق إحساس إيران بالعزلة. بل إن هذا التحالف المحفوف بالمخاطر قد يؤدي إلى توثيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويعزز الدعوات لزيادة حجم الوجود الأمريكي والغربي في المنطقة.

إن البحث عن تسوية عملية تضع إطاراً مقبولاً لأمن الخليج لن يؤتي ثماره، ما لم تبدأ جميع الأطراف في تصحيح تصوراتها الخاطئة وبناء إجراءات الثقة. وقد يكون لدى إيران بالفعل رغبة في كبح نفوذ الدول الأجنبية في منطقة الخليج واستئصاله في نهاية المطاف. وربما تواصل نشر دعوة الإسلام السياسي في العالم الإسلامي، استناداً إلى الدور القيادي الذي نصَّبت نفسها للقيام به. غير أنه، كما يقول بعض الدارسين، يبدو أن إيران ما بعد الخميني قد تخلت عن هدفها في نشر الدعوة - الذي كان يدعو إلى تغيير أنظمة الحكم في الدول الإسلامية - مستعيضة عنه بسياسة نابعة من الدفاع عن النفس، تسعى للتقليل من النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج إلى الحد الأدنى. وتجد إيران نفسها مجبرة على إعادة ترتيب أولوياتها بعد أن تعرضت لأحداث داخلية وعالمية تفاعلت فيما بينها، وعلى رأسها التحول الاقتصادي في الداخل، وحرب الخليج الثانية عام 1991 ، وانهيار الاتحاد السوفيتي. فالنصر الخاطف الذي أحرزه التحالف ضد الجيش العراقي، واختفاء موسكو كقطب أساسي موازن في النظام العالمي، كانا حدثين متزامنين تقريباً، وكان لهما تأثير واضح في قدرة إيران على التقليل من فعالية القوى التي تعمل على عزلها سياسياً. ومن منطلق سوء الفهم المتبادل، فقد تستنتج طهران بسهولة أن واشنطن عازمة على استبعادها من الترتيبات الأمنية في المنطقة، وزرع الشقاق بين الفئات العلمانية والدينية في البلاد، وأنها تنوي التصدي لأية خطوة تخطوها إيران لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى، وأن الولايات المتحدة تريد خنق اقتصادها من خلال تنسيق العقوبات الدولية ضدها، ومن خلال تصوير إيران كدولة إرهابية متعصبة، مصممة على إفشال عملية السلام في الشرق الأوسط.

ومن الممكن أن تزيد إيران – عن غير قصد – من حدة التوتر عبر تحديد مواقفها من قضايا أساسية، مثل أمن الخليج والسلام العربي-الإسرائيلي، انطلاقاً من افتراض خاطئ بأن السياسة الأمريكية في الخليج قد يصيبها الشلل، بسبب الدعوات التي أطلقت في أمريكا لخفض الإنفاق الخارجي من أجل مواجهة المشاكل المحلية المتزايدة (مثل الدَّيْن القومي الهائل والبطالة المزمنة وتراجع القدرة التنافسية الاقتصادية . . . إلخ). وأياً تكن ميول الزعامة الإيرانية وتصوراتها على صعيد السياسة الخارجية، فإن طهران – في أعقاب الخطة الاقتصادية الخمسية الأولى المخيبة للآمال – تدرك جيداً أنه لا يمكن إعادة توطيد الموقع السياسي المهزوز للنظام الحاكم، بالحديث الأجوف عن التهديدات الخارجية التي لا تتوقف. ولن يصبح مستقبل البلاد أكثر إشراقاً إلا بانتهاج سياسة مستوحاة من التفكير البراجماتي، وموجهة نحو التنمية الاقتصادية العقلانية في الداخل والحوار البناء في الخارج.

وكما لاحظ أحد المراقبين السياسيين فإن "مستقبل إيران الاقتصادي و السياسي مرتبط – ارتباطاً لا مفر منه – بالتواصل مع الخليج، وبالتالي مع الدول العربية السبع المطلة عليه"[40]. وينبغي على تلك الدول أن تعمل على تطوير علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتلبية الحاجة لبناء جسور الثقة المتبادلة.

واستناداً إلى المناقشات التي وردت في هذا الفصل، فإن عملية التطمين والتخفيف من حدة التوتر يجب أن تنبع من إدراك عدد من العوامل الراسخة. أولاً، يتوقف أمن منطقة الخليج أساساً على مثلث العلاقات بين إيران والعراق والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتعرض هذه المجموعة لتحديات مستمرة، مثل عودة العراق وانضمامه في النهاية إلى المجتمع الدولي، بعد أن تُعطي الأمم المتحدة الضوء الأخضر، وهو ما سيخلق مجدداً ضغوطاً سياسية واقتصادية.

ثانياً، أن احتمال قيام الدول الغربية بفك ارتباطها بالمنطقة لايزال أمراً مستبعداً، إلا أنه ينبغي على دول الخليج أن تسعى للتوصل إلى حلول إقليمية، تستمد استمراريتها من التزام زعماء تلك الدول بالعمل والتعاون مع بعضهم البعض بانسجام وجدية،

وبذل الجهود في سبيل هذه الغاية. ونظراً للاختلافات الديمجرافية والإقليمية بين إيران ودول الخليج العربية المجاورة لها، تفضل إيران بطبيعة الحال اتباع نهج ثنائي في هذه العملية. وعلى العكس من ذلك، فإن لدى الدول المتجاورة في الجنوب أسباباً وجيهة للعمل ضمن إطار متعدد الأطراف، من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية. غير أنه من الأهمية بمكان أن تشعر طهران بالاطمئنان تجاه الروابط القائمة بين الدول الغربية وبين مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فالمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة – تحديداً – ليست دعوة مفتوحة لواشنطن لكي تمارس الهيمنة الإقليمية، بل لتقديم خدمات مدروسة إلى الدول الأعضاء في المجلس، لتعزيز قدرتها على الدفاع الذاتي عن نفسها.

ثالثاً، لقد وصلت الثورة الإيرانية إلى نهاية المطاف، وهو ما يجبر حكومة طهران على النظر بجدية في سيل المشاكل الاقتصادية التي ترهق كاهل الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد بدأت الرومانسية الثورية تتراجع مفسحة المجال للروح القومية، التي تلطف من غلوائها ضرورات التطبيع الدبلوماسي في الخارج، والبراجماتية الاقتصادية في الداخل. فإيران – على سبيل المثال – ليست مصرة على معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط، لكنها تخشى أن تفرض عليها هذه التسوية تنازلات سياسية يمكن أن تهدد بقاء النظام الحالي. وبالمثل فإن مواجهة تزايد الاعتماد العالمي المتبادل، جعلت الاعتبارات التجارية تحل محل الأهداف الأيديولوجية في صياغة السياسة الاقتصادية لإيران. وهذه الاتجاهات أصبحت موضع ترحيب لأنها تتيح فرصاً جديدة للتعاون في منطقة الخليج.

المشاركون

جمال سند السويدي مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ويقوم بتدريس عدة مواد منها منهجية البحث العلمي والثقافة السياسية، والنظم السياسية المقارنة والعلاقات الدولية، في جامعة الإمارات العربية المتحدة، وقد سبق له أن درّس بعض هذه المواد في جامعة ويسكونسن بالولايات المتحدة. كتب دراسات ومقالات بحثية حول العديد من المواضيع، منها مفهوم التصورات الديمقراطية في المجتمعات العربية والغربية، والمرأة والتنمية، وموقف الرأي العام في دولة الإمارات من أزمة الخليج الثانية. وقد نُشر له حديثاً في دورية *Security Dialogue* بحث بعنوان "أمن الخليج والتحدي الإيراني"، كما صدر مؤخراً عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية هذا الكتاب باللغة الإنجليزية "Iran and the Gulf, a Search for Stability" وقد شارك بتأليف أحد فصوله، إلى جانب إعداده للكتاب بأكمله.

هوشانغ أمير أحمدي يحمل هوشانغ أمير أحمدي درجة الدكتوراة في التخطيط الاقتصادي الإقليمي والتنمية الدولية من جامعة كورنيل، وهو أستاذ بقسم التخطيط العمراني وتطوير السياسات بجامعة روتجرز بولاية نيوجيرسي؛ حيث يشغل رئيس ومدير برنامج الدراسات العليا ومدير برنامج الجامعة لدراسات الشرق الاوسط. كما يعمل كمستشار في الشؤون الاقتصادية الإيرانية وشؤون النفط والسياسة الإقليمية، لعدد كبير من المنظمات الدولية، منها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومؤسسة أغا خان، والبنك الدولي. وقد ألف د. هوشانغ كتاب "الثورة والتحول الاقتصادي: التجربة

الإيرانية" ، وحرر وساهم في تحرير كتب عديدة منها "الولايات المتحدة والشرق الأوسط : البحث عن آفاق جديدة" ، "إيران ما بعد الثورة ، والعلاقات الأمريكية الايرانية : مجالات التوتر والمصالح المشتركة" .

بهمان بختياري حصل بهمان بختياري على درجة الدكتوراة من جامعة فيرجينيا ، ويعمل حالياً كأستاذ مشارك للعلوم السياسية بجامعة مين . ويساهم د. بختياري بصفة مستمرة في العديد من الدوريات منها مجلة "الكنيسة والدولة" ، ومجلة "دراسات جنوب آسيا والشرق الأوسط" و "الاستراتيجية المقارنة" ، وهو مؤلف كتاب "السياسة البرلمانية في إيران الثورية" .

جيمس بيل يعمل جيمس بيل كأستاذ للعلوم السياسية ، ومدير مركز ريفز للدراسات الدولية التابع لكلية ويليام وميري . حصل على درجة الدكتوراة من جامعة برينستون ، وألف وشارك في تأليف ستة كتب منها : "الصقر والأسد : مأساة العلاقات الأمريكية - الإيرانية" الحائز على عدة جوائز . كما شارك في تأليف كتاب "السياسة في الشرق الأوسط" الذي صدرت منه أربع طبعات . وقد أجرى البروفيسور بيل عدة بحوث في جميع دول الخليج الثماني وفي عشرين دولة شرق أوسطية . وفي ديسمبر 1990 أدلى بشهادته حول أزمة الخليج الثانية أمام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس النواب الأمريكي .

أنتوني كوردزمان يعمل أنتوني كوردزمان كأستاذ لدراسات الأمن القومي بجامعة جورج تاون ، وكمحلل عسكري لشبكة أخبار إي . بي . سي ، ومساعد في شؤون الأمن القومي للسناتور جون ماكين ، عضو لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي . وقد تقلد كوردزمان مناصب قيادية في وزارة الخارجية الأمريكية ، ومكتب وزير الدفاع ، وحلف شمال الأطلسي ، علاوة على مناصب عديدة في منطقة الشرق الأوسط ومن بينها إيران . وقد ألف البروفيسور كوردزمان العديد من الكتب ، كما كتب العديد من المقالات عن القوات المسلحة في الشرق الأوسط ، منها : "إيران

والعراق : الخطر القادم من شمال الخليج " ، و " مابعد العاصفة : التوازن العسكري المتغير في الشرق الأوسط " .

أنور قرقاش حصل أنور قرقاش على درجة الدكتوراة من كينجز كولج بجامعة كامبردج عام 1990 ، وعمل كأستاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة . وقد درّس د. أنور قرقاش عدة مساقات متعلقة بموضوع السياسة الخليجية والسياسات المقارنة ، ويشارك بصفة منتظمة في المؤتمرات التي تهتم بأمن الخليج . هذا وقد حصل الدكتور أنور قرقاش على درجتي البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية من جامعة جورج واشنطن .

ناثانيال هاول يشغل هاول منصب مدير برنامج شبة الجزيرة العربية والخليج بجامعة فيرجينيا ، وهوعضو بارز بـ " مركز دراسة القدرة العقلية والتفاعل البشري " ، وهو مركز متعدد المناهج متخصص في دراسة علم النفس السياسي للمجموعات الكبيرة . وقد أمضى هاول 26 عاماً في هيئة الخدمة الخارجية الأمريكية ، تقلد خلالها مناصب دبلوماسية عديدة في القاهرة وباريس وبروكسل وبيروت وأبوظبي والجزائر ، ثم عُين سفيراً في دولة الكويت عام 1987 ، وهو المنصب الذي شغله حتى فبراير 1991 . وبعد تقاعده عن العمل في وزارة الخارجية عام 1992 ، عاد ليدرس بجامعة فيرجينيا . وقد حصل هاول على عدة أوسمة ونياشين منها قلادة الكويت مع وشاح الدرجة الأولى ، وألقى محاضرات عديدة في الولايات المتحدة وفرنسا وبلغاريا وقبرص وإيطاليا والنمسا . وله مساهمات عديدة ومقالات علمية منشورة في عدد من المجلات ، وساهم في المجلدات الصادرة عن الشرق الأوسط ، إلى جانب مشاركته في تأليف كتابين آخرين .

كينيث كاتزمان حصل كاتزمان على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة نيويورك ، وعمل كمحلل استخباراتي في شؤون الخليج بوكالة الاستخبارات الأمريكية (سي . آي . إيه .) ، وفي القطاع الخاص . ويقوم حالياً بتحليل عملية صنع

سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، لصالح "هيئة أبحاث الكونجرس" بالعاصمة الأمريكية واشنطن. وقد ألف د. كاتزمان كتاب "الحرس الثوري الايراني: نشأته وتكوينه ودوره"، الذي نشره مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مترجماً للغة العربية. وللدكتور كاتزمان العديد من المقالات التي أصدرها أثناء عملة في الهيئة، علاوة على إصدارات سرية عديدة للجهات التي سبق له العمل فيها.

جفري كمب يشغل جفري كمب منصب مدير مشروع ضبط التسلح بمنطقة الشرق الأوسط، التابع لمؤسسة كارينجي. وقد حصل على درجة الدكتوارة في العلوم السياسية من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ودرجتي البكالوريوس والماجستير من جامعة أكسفورد. وعمل د. كمب في البيت الأبيض في أول حكومة للرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان، وكان مساعداً خاصاً للرئيس لشؤون الأمن القومي، ومديراً أول لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي. وقد ألف كتاب "ضبط سباق التسلح في الشرق الأوسط"، وشارك في تحرير كتاب "ضبط التسلح ونشر الأسلحة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا"، وفي تأليف كتاب "الهند وأمريكا بعد الحرب الباردة"، وجدير بالذكر أنه مؤلف كتاب "أعداء إلى الأبد!: السياسة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية".

صالح المانع حصل صالح المانع على درجة الدكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا عام 1981، قام بعدها بالتدريس، وعين كوكيل لإحدى كليات جامعة الملك سعود بالرياض في المملكة العربية السعوية، وظل بها إلى جانب عمله كمستشار لوزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودية، كما عمل أستاذاً زائراً بكلية الدراسات الدولية المتقدمة بالعاصمة الأمريكية واشنطن، ومستشاراً لمعهد أبحاث نزع السلاح التابع للأمم المتحدة بجنيف، في مشروع ضبط التسلح بالشرق الأوسط.

محسن ميلاني حصل محسن ميلاني على درجة الدكتوراة من جامعة جنوب كاليفورنيا عام 1981، ويعمل حالياً كأستاذ مشارك للعلوم السياسية بقسم الحكم

والشؤون الدولية بجامعة جنوب فلوريدا. وتدور أبحاث د. ميلاني حول الحركات الثورية المقارنة، والثورة الإسلامية الإيرانية، ومنطقة الخليج. وعين عام 1990 كزميل باحث بمركز دراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد. وتدرس جامعات عديدة كتابه "أسباب اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية".

روي متحدة يعمل روي متحدة كأستاذ للتاريخ الإسلامي بقسم التاريخ بجامعة هارفارد، وشغل في الفترة من 1987 ـ 1990 منصب مدير مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لنفس الجامعة. وشارك في وضع عدة برامج أكاديمية، من بينها برنامج "شاو لسفر الأساتذة" بجمعية زملاء هارفارد، وحصل على جوائز عديدة من بينها منحة جوجنهايم. وألف د. متحدة كتابين، الأول بعنوان: "الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول"، والثاني: "عباءة النبي: الدين والسياسة في إيران".

مهدي نور بخش يعمل نور بخش كمدير لمعهد الأبحاث والدراسات الإسلامية في هيوستن ـ تكساس، وهو متخصص في إعداد الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية، والسياسة المقارنة، والاقتصاد السياسي العالمي، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط. كما أن له عدة مقالات، وشارك في تحرير كتابين هما "المساهمات المشتركة للإسلام وإيران" و "الإسلام والقومية ومسألة الهوية".

الهوامش

الفصل الأول
الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة

1. Mehdi Bazargan, *Mudafi'at dar Dadgah Gheir Salih-i Tajdid-e Nazar-e Nizami* (Bellville, IL: Liberation Movement of Iran, 1977), pp. 214-305.
2. Hamid Algar (trans.), *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini* (Berkeley, CA: Mizan Press, 1981), p. 242.
3. Ibid., p. 230.
4. Fada'yan-e Islam, *Hukumat-e Islami, Barnameh-e Enqelabi-e Fada'yan-e Islam* (Tehran: Fada'yan-e Islam, 1980).
5. For Mulla Ahmad Naraqi, consult Seyyed Hossein Nasr, Hamid Dabashi, and Seyyed Vali Reza Nasr, eds., *Expectations of the Millennium: Shi'ism in History* (Albany, NY: State University of New York Press, 1989), 287-300; and Vanessa Martin, "Religion and State in Khomeini's Kashf-e Asrar," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, LVI, 1 (London: University of London (SOAS), 1993), pp. 34-45.
6. I personally posed this question to Ibrahim Yazdi, Iran's Foreign Minister in the Provisional Government of Mehdi Bazargan, in an interview in 1986.
7. Speech by Ayatollah Khomeini in Behesht-e Zahra in February 1979 (12 Bahman 57).
8. Ayatollah Khomeini's declaration for the establishment of the Provisional Government in February 1979 (17 Bahman 1957).
9. For Ayatollah Beheshti's role in the Majlis Khobregan [Assembly of Experts] consult *Surat-e Mashruh-e Mozakerat-e Majlis-e Barresi-e Naha'i-e Qanun-e Asasi-e Iran*, 3 vol. (Tehran, 1985). See also Said Saffari, "The Legitimation of the Clergy's Right to Rule in the Constitution of 1979," *British Journal of Middle Eastern Studies*, 20, no. 1 (Spring 1993).
10. Ibid., p. 73.
11. See, for example, Sharough Akhavi, who argues that "In it [*Kashr-e Asrar*] Khumayni undertook a mild defense of the monarchcical system". Sharough Akhavi, *Religion and Politics in Contemporary Iran* (Albany, NY: State University of New York Press, 1980), p. 163. See also Michael M.J. Fisher, *Iran: From Religious Dispute to Revolution* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980), p. 152.
12. This view is shared by Shaul B. Bakhash in his *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984), p. 23.
13. Ayatollah Khomeini, *Kashf-e Asrar*, pp. 186-87.
14. Ibid., pp. 187-88.

15. Ibid., p. 189.
16. Ibid.
17. Algar, *Islam and Revolution*, p. 31.
18. Ibid., p. 38.
19. Ibid., p. 40.
20. Ibid., p. 41.
21. Ibid., p. 59.
22. Ibid., p. 62.
23. Hamid Algar (trans.), *The Constitution of the Islamic Republic of Iran* (Berkeley, CA: Mizan Press, 1980), p. 29.
24. Ibid., pp. 67-68.
25. For these frictions consult Mehdi Bazargan, *Masa'il va Mushgelat-e Avvalin Sal-e Enqelab as Zaban-e Muhanddis Mehdi-e Bazargan*, 2nd ed. (Tehran: Nehzat-e Azadi-e Iran, 1981).
26. *Ettela'te*, "Yadwareh Ustad Shahid Murtada Mutahhari," 1984. (12 Orbidehesht-e 1362), p. 9.
27. *Jumhuri-e Islami*, 1987 (17 Azar 1366).
28. Ibid. (21 Azar 1366).
29. Ibid. (12 Dey 1366).
30. *Keyhan International*, 1987 (14 Dey 1366).
31. *Ettela'te*, 1987 (11 Dey 1366).
32. *Keyhan International*, 1987 (16 Dey 1366).
33. Ibid. (25 Dey 1366).
34. *Resalat*, 1987 (28 Dey 1366).
35. *Keyhan International*, 1987 (3 Bahman 1366).
36. Ibid. (1 Bahman 1366).
37. Ibid. (2 Bahman 1366).
38. *Resalat*, 1989 (19 Tir 1368).
39. *Keyhan International*, 1987 (28 Dey 1366).
40. Muhammad Javad Larijani, *Hukumat va Marz-e Mashru'iyyat, Majmu'th Maqalat-e Awwalin Seminar-e Tahavvul-e Mafahim*, p. 33.
41. Ibid., pp. 329-41.
42. Ayatollah Mesbah Yazdi, *Jame'eh va Tarikh az Didgah-e Qur'an* (Tehran: Sazman-e Tabliqat-e Islami, 1989), p. 372.
43. Ayatollah Mesbah Yazdi, *Hukumat-e Islami va Velayat-e Faqih* (Tehran: Sazman-e Tabliqat-e Islami, 1990), pp. 158-59.
44. A similar line of argument has been followed in the public speeches and writings of individuals like Azari Qumi, Ali Meshkini, Jannati, and others from the Guardian Council. For a more detailed discussion of the theory of *Valayat-e Faqih* in the same line, consult Ja'far Subhani, *Mabani-e Hukumat-e Islami*, 2 vols. (Qum: Entesharat-e Towhid, 1983).
45. For this orientation, consult Hamid Paydar, "Paradox-e Islam va Democracy," *Kiyan*, 19 (June 1994); and Bizhan Hekmat, "Mardom Salari va Din Salari," *Kiyan*, 21 (September-October 1994).
46. Ayatollah Muhammad Hussein Na'ini, *Tanbih al-Ummah va Tanzih al-Millah*, 8th ed. (Tehran: Sherkat-e Enteshar, 1982), p. 61.
47. Ayatollah Mahmud Taliqani, *The Friday Prayer Speech in Behesht-e Zahra*, 1979. For other arguments of Taliqani in this regard, consult Mahmud Taliqani, *Tabyin Resalat Baray-e Qiam beh Qest* (Tehran: Sherkat-e Enteshar, 1981).

48. Ezzatullah Radmenesh, *Enqelab va Ebtedal va Shuwra Rukni az Arkan-e Nezam-e Towhidi* (Tehran: Mu'asseseh Khadamat-e Farhangi-e Rasa, 1980), p. 103.

49. Reza Ustadi, *Shuwra dar Qur'an va Hadith* (Tehran: Entesharat-e Buniad Farhangi-e Imam Reza, 1981). For further argument about Shuwra, consult Reza Feiz, *Hakemiyyat-e Kudha va Hukumat-e Mardum* (paper presented at the Center for the Study of Management, Tehran, 1979); Su'ar Ja'far, *Sanad Hay-e Shuwra dar Qur'an va Hadith* (Tehran: Sazman-e Pazhuhesh, 1981); Muhammad Maleki, *Shuwra dar Islam* (Tehran: Entesharat-e Zanan-e Musalman, 1980); Ayatollah Mahmud Taliqani, *Shuwra az Didgah-e Taliqani* (Tehran: Mu'asseseh Khadamat-e Farhangi-e Rasa, 1981).

50. Islamic Republic Party (IRP), *Shi'ite va Shuwra* (Tehran: IRP, 1981), pp. 24-27.

51. Abdul Ali Bazargan, *Shuwra va Bey'at: Hakemiyyat-e Khuda va Hukumat-e Mardum* (Tehran: Sherkat-e Enteshar, 1982), p. 5.

52. Mehdi Bazargan, "Din va Azadi," *Bazyabiy-e Arzeshha* (Tehran: Liberation Movement of Iran, 1983), p. 74.

53. Ibid., p. 5.

54. Ibid., pp. 11-13.

55. Ezatullah Radmanesh, *Enqelab va Ebtedal*, p. 102.

56. Ayatollah Murtada Mutahhari, *Piramun-e Jomhuri-e Islami* (Qum: Entesharat-e Sadra, 1979), pp. 153-54.

57. Salehi Najaf Abadi, *Velayat-e Faqih, Hukumat-e Salehan* (Tehran: Mu'asseseh Khadamat-e Farhangi-e Rasa, 1984), p. 51.

58. Ibid., p. 130.

59. Ayatollah Hussein Muntazeri, *Mabani-e Fiqhi-e Hukumat-e Islami* (Qum: Nashr-e Tafakkur, 1984), 321.

60. Ibid., p. 202.

61. Ayatollah Muhammad Hussein Muntazeri, *Fi Velah al-Faqih va Fiqh al-Dowlah al-Islamiyyah* (Qum: Al-Markaz al-Alami liddերasat al-Islamiyyah, 1987), p. 538.

62. Mehdi Bazargan, "Din va Azadi," p. 85.

63. Liberation Movement of Iran (LMI), *Azadi va Entekhabat, Peik-e Nehzat*, no. 21 (Tehran: LMI, 1983), p. 19.

64. Ibid., p. 22.

65. For the views of the LMI on war and its emphasis on people's participation in the process of this policy issue consult Liberation Movement of Iran, *Hushdar: Piramun-e Tadavum-e Jang-e Khanemansuz* (Tehran: LMI, 1988); *Tahlili Piramun-e Jang va Sulh* (Tehran: LMI, 1984); *Tuwzihati Piramun-e Muzakereh, Atash Bas va Sulh* (Tehran: LMI, 1985); and *Jang-e bi Payan* (Tehran: LMI, 1985).

66. Mehdi Bazargan, "Din va Azadi", p. 74.

67. Ibid., p. 75. For Barzagan's positions on these issues, consult Mehdi Bazargan, *Enqelab-e Iran dar Du Harekat* (Tehran: LMI, 1984); and Mehdi Bazargan, *Masa'il va Mushgelat-e Avvalin Sal-e Enqelab* (Tehran: LMI, 1981).

68. Ibid., pp. 76-77. For LMI and Bazargan arguments in defense of freedom, consult LMI, *Azadi az Du Didgah* (Tehran: LMI, 1983), and LMI, *Sargozasht-e Seminar-e Ta'min-e Azadi-e Entekhabat, Peik-e Nehzat*, no. 23 (Tehran: LMI, 1983).

69. Abdul Ali Bazargan, *Muqadameh iy dar Zamineh Azadi dar Qur'an* (Tehran: Entesharat-e Qalam, 1984); and *Azadi dar Nahjulbalaqa* (unpublished manuscript).

70. Liberation Movement of Iran, *Tafsil va Tahlil-e Velayat-e Mutlaqeh-e Faqih* (Tehran: LMI, 1988), pp. 136-37.

71. Abdul Karim Soroush, *Qabz va Bast-e Theorik-e Sari'at* (Tehran: Mu'asseseh Farhangi-e Serat, 1991). Soroush's argument is in line with that of Thomas S. Kuhn in Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago: University of Chicago Press, 1970).
72. Abdul Karim Soroush, "Hukumat-e Democratic-e Dini," *Kiyan* 11 (Tehran: 1993), p. 15.
73. Ibid., p. 13.
74. Ibid.
75. Mehdi Bazargan, "Din va Azadi", p. 64.
76. Ayatollah Muhammad Hossein Na'ini, *Tanbih al-Ummah va Tanzih al Millah*, p. 2.
77. Soroush, "Hukumat-e Democratic-e Dini," p. 14.
78. Ayatollah Murtada Mutahhari, *Piramun-e Jumhuri-e Islami*, 118-19.
79. Soroush, "Hukumat-e Democratic-e Dini," p. 14.
80. For the critical views of Bazargan and Mutahhari on this topic, consult *Bahthi dar Mowred-e Marja'iyyat va Ruhaniyyat* (Tehran: Sherkat-e Enteshar, 1964).
81. Abdul Karim Soroush, "Mudara va Mudiriyyat-e Mu'menan: Sukhani dar Nesbat-e Din va Democracy," *Kiyan* 21 (Tehran; September-October 1994), p. 8.
82. Ibid., p. 9.
83. Ibid., p. 11.
84. Ibid., p. 14.
85. Algar, *The Constitution of the Islamic Republic of Iran*, p. 31.
86. Liberation Movement of Iran, *Azadi-e Entekhabat, Peyk-e Nehzat*, no. 21, p. 18.
87. Ettela'te, *Yadvareh Ustad Shahid Murtada Mutahhari*, p. 8.
88. Ayatollah Khomeini, *Velayat-e Faqih* (Tehran: Entesharat-e Nas, 1981), p. 41.
89. Ibid., p. 43. For further discussion of this issue, consult Akbar Ganji, "Mashruiyyat, Velayat va Vekalat," *Kiyan* 13 (Tehran: 1993).
90. For al-Farabi's views on government consult, for example, Ralph Lerner and Muhsin Mahdi, *Medieval Political Philosophy* (New York: Cornell Unversity Press, 1978).
91. Interview with Muhammad Kazim Anvar Luhi by Radio Seday-e Iran, 9 December 1994.
92. Interview by author with Dr. Ibrahim Yazdi, December 1994.
93. Mehdi Bazargan, "Azadi dar Iran Darakht-e bi Risheh Boud," *Adineh*, pp. 84-85 (1993-Mehr va Aban 1372).

الفصل الثاني
المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية
المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)

1. Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).
2. Shaul B. Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984), pp. 82-83.

3. Hamid Algar (trans.), *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini* (Berkeley, CA: Mizan Press, 1981); Hamid Enayat, "Iran: Khumayni's Concept of the Guardianship of the Jurisconsult," in *Islam in the Political Process*, James P. Piscatori, ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), pp. 160-80.
4. Mohsen M. Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1994), p. 262.
5. *Surat-e Mashru'e Mozakerat-e Majlis Barese'i Qanun-e Asasi* [Proceedings of the Assembly of Experts] vols. 1 and 2, (Islamic Consultative Assembly Press, 1993), pp. 1115-116.
6. Ibid. vol. 1, p. 300.
7. A. Hashemi Rafsanjani, *Enqlelab ya Be'sat-e Jadid* [Revolution or a New Mission] (Tehran: Yaser Publications, n.d.), p 18.
8. FBIS-South Asia, 4 October 1988.
9. *Economist*, 30 November 1985.
10. *Keyhan International*, 3 November 1988.
11. *Tehran Times*, 24 January 1989.
12. *Keyhan International*, 23 February 1989.
13. *New York Times*, 9 March 1989.
14. *Manchester Guardian*, 11 June 1989.
15. *Keyhan*, 12 June 1989.
16. *Iran Times*, 23 June 1989.
17. *Ettela'ate*, 16 June 1989.
18. Mohsen M. Milani, "Iranian Active Neutrality during the Kuwaiti Crisis," *New Political Science*, no. 21 (Spring 1992) and no. 22 (Summer 1992), pp. 41-60.
19. *Resalat*, 6 December 1994.
20 *Iran Times*, 13 September 1993.
21. From 1979 to 1989, the Islamic Republic had one president impeached (Bani-Sadr), one assassinated (Raja'i), and one that served from 1981-1989 (Ali Khamene'i).
22. *Keyhan International*, 17 August 1985. What Khamene'i 's defenders had in mind was whether the revolutionary fervor had made it politically unwise to create a strong presidency when the central message of the revolution was to overthrow the Shah's dictatorship.
23. FBIS-South Asia, 3 September 1985.
24. *Ettela'ate*, 4 September 1985.
25. *Keyhan International*, 29 September 1985.
26. *Iran Times*, 27 April 1989.
27. Mohsen M. Milani, "The Evolution of the Iranian Presidency: From Bani-Sadr to Rafsanjani," *British Journal of Middle Eastern Studies* 20, no. 1 (1993): p. 94.
28. Ibid., p. 95.
29. *Keyhan International*, 4 August 1989.
30. Ibid.
31. *Karnameh Majlis Shuray-e Islami* [Annual Reports of the Majlis] Third Majlis, 2nd year, (Islamic Consultative Assembly Press1990), p. 239.
32. Other models of presidential management are called competitive, or formalistic. In the competitive model, the president purposely seeks to promote conflict and competition among his advisers, thus forcing problems to be brought to the president's attention for resolution and decision. In a formalistic model, the president seeks to establish clear lines of authority and to minimize the need for presidential involvement in the politicking among cabinet heads. A chief of staff is often used as

a buffer between the president and the cabinet heads. See Alexander George, "Presidential Management Styles and Models," in *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence*, Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf, eds. (New York: St. Martin's Press, 1988), pp. 107-126.

33. *U.S.-Iran Review* 2, no. 5 (June-July) 1994.
34. David Barber, *The Presidential Character*, 3rd ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1985), p. 32.
35. *Ettela'ate*, 27 May 1984.
36. The Council of Guardians' role in analogous to that of the Supreme Court in the United States. In theory, the latter has the power to review congressional legislation and see to it that they are in conformity with the constitution, and to declare them void if they are held not to be.
37. S.J. Madani, *Huquq-e Asasi dar Jumhuri Islami Iran* [Constitutional Laws of the Islamic Republic of Iran], vol. 3, "The Majlis" (Tehran: Suroush Publications, 1986), pp. 66-71.
38. *Resalat*, 12 March 1992.
39. Ibid., 16 March 1992.
40. All data are from *Resalat*, 20 May 1992; 26 May 1992; and *Iran Times*, 29 May 1992.
41. *Resalat*, 6 April 1992.
42. *Salam*, 4 June 1992.
43. *Iran Times*, 24 July 1992.
44. *Salam*, 2 September 1992; 3 September 1992.
45. *Salam*, 16 February 1994.

الفصل الثالث

الفكر السياسي الشيعي ومصير الثورة الإيرانية

1. The author's article, "Wilayah al-Faqih," in the forthcoming *Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World*, offers a survey of some of this literature.
2. See the highly important review by Professor Hossein Modarressi of A.A. Sachedina, *The Just Ruler or the Guardian Jurist: An Attempt to Link Two Different Shi'ite Concepts*, 1988, published in the *Journal of the American Oriental Society*, no. 3 (July-September) 1991, pp. 549-62.
3. Al Ghazali, *al-Mankhul* (Beirut: Dar al Fikr, 1980), p. 483; al Khatib al-Baghdadi, *Kitab al-faqih wa 'l-mutaffaqih*, II (Beirut: Yutalbu min Dar al-Kurub al-Ilmiyah, 1980), p. 179; al-Sha'rani, *al-Tabaqat al-sughra* (Cairo: Maktabat al-Qahirah, 1970), p. 122. All these citations are taken from the brilliant essay by Devin J. Stewart, "Islamic Juridical Hierarchies and the Office of Marji' al-Taqlid" (unpublished paper preseted at a conference on Shi'ism in Philadelphia, PA, September 1993). This study by Stewart has influenced much of the thinking in the present chapter.
4. Hamid Algar (trans.), *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini* (Berkeley, CA: Mizan Press, 1981), p. 62.
5. Husain-Ali Montazeri, *Kitab al-Khums* (Qum: n.d.), pp. 369-91.
6. FBIS, 11 February 1989.
7. FBIS, 2 February 1989.
8. Text of the letter in *Iran Times*, 31 March 1989.
9. The rebuttal is entitled: *Tafsil va-Tahlil-e Velayat-e Motlaqeh-ye Faqih*, and, although it is anonymous, it is generally considered to be by Mehdi Bazargan.

10. The author has described the career of Khamene'i and his opponents from a somewhat different perspective in Roy P. Mottahedeh, "The Islamic Movement: The Case for Democratic Inclusion," *Contention*, vol. 4, no. 3 (Spring, 1995), pp. 107-27.
11. On the funeral of Golpaygani, see *Iran Times*, 17 December 1993.
12. Ibid. The wording in the report in *Iran Times* has "*muhraz*", but an actual copy of the statement has '*muta'ayyan*'.
13. The politics of the clerics in this period are discussed with characteristic thoroughness and depth of insight by Shaul B. Bakhash in his essay: "Iran: The Crisis of Legitimacy," in *Middle East Lectures: I* Martin Kramer, ed. (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1995) Professor Bakhash makes clear the social and, above all, economic agenda that Iranians have sought to support by their various stands on *marja'iyah* and "the guardianship of the jurist."
14. *Iran Times*, 2 December 1994.
15. *Iran Times*, 9 December 1994; 16 December 1994.
16. Husain-Ali Montazeri, *Dirasat fi Wilayah al-Fiqh*, vol. I (Qum: 1408 A.H), pp. 495-96.
17. For Jannati on the need for "papacy," see *Iran Times*, 9 December 1994.
18. Stewart, "Islamic Juridical Hierarchies," discusses the changes in the office of *mujtahid* in the nineteenth century.
19. Eskandar Monshi, *The History of Shah 'Abbas the Great*, trans. Roger Savoy, 2 vols. (Boulder, CO: Westview Press, 1978), p. 205. Sayyid Husayn ibn Hasan al-Karaki is called simply 'the *mujtahid*'; citation from Stewart, "Islamic Juridical Hierarchies."

الفصل الرابع
سياسة إيران في الخليج
من المثالية والمواجهة إلى البراجماتية والاعتدال

I would like to express my gratitude to the Emirates Center for Strategic Studies and Research for their hospitality during my stay in Abu Dhabi.

1. See, for example, Judith Miller, "The Challenge of Radical Islam," *Foreign Affairs* 72, no. 2 (Spring 1993): pp. 43-56. For a different view, see Leon Hadar, "What Green Peril?" *Foreign Affairs* 72, no. 2 (Spring 1993), pp. 27-43.
2. Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations," *Foreign Affairs* 72, no. 3 (Summer 1993), pp. 22-49.
3. For a critical assessment of Iran's foreign policy, see Anthony H. Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf* (Boulder, CO: Westview Press, 1994); James A. Phillips, "The Saddomization of Iran," *Policy Review* no. 69 (Summer 1994), pp. 6-13; and Daniel Pipes and Patrick Clawson, "Ambitious Iran, Troubled Neighbors," *Foreign Affairs* 72, no. 1 (Winter 1993), pp. 124-41. For a more favorable analysis, see R.K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Both North and South," *Middle East Journal* 46, no. 3, (Summer 1992), 392-411; James A. Bill, *The New Iran: Relations with its Neighbors and the United States* (Washington, D.C.: Asia Society Contemporary Affairs Dept., 1991); Shireen T. Hunter, *Iran and the World: Continuity in a Revolutionary Decade* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1990); Bahman Bakhtiari, "Revolutionary Iran's Persian Gulf Policy: The Quest for Hegemony," in Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar, eds., *Iran and the Arab World* (New York: St. Martin's Press, 1992), pp. 69-93; K.L. Afrasiabi, *After Khomeini:*

New Directions in Iran's Foreign Policy (Boulder, CO: Westview Press, 1994); Nikola B. Schahgaldian, *Iran and the Postwar Security in the Persian Gulf* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1994); and Mohsen M. Milani, "Iran's Post-Cold War Policy in the Persian Gulf," *International Affairs* XLIX, no. 2 (Spring 1994), pp. 328-54.

4. For an informed discussion of these issues, see Lynn Hunt, *Politics, Culture, and Class in the French Revolution* (Berkeley, CA: University of California Press, 1984).

5. Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (London: Peter Smith Publishers Inc., 1953).

6. Hamid Algar (trans.), *Constitution of the Islamic Republic of Iran* (Berkeley, CA: Mizan Press, 1980), pp. 3-14. Specifically, see Article 10.

7. V.S. Naipaul, *Among the Believers: An Islamic Journey* (New York: Random House, 1981), p. 1682.

8. *Mardom*, 15 and 19 Khordad 1358 (7 August 1979). For more details, see Mohsen M. Milani, "Harvest of Shame: The Policy of the Tudeh Party and the Bazargan Government," *Middle Eastern Studies* 29, no. 2 (April 1993), pp. 307-20.

9. For details, see Mohsen M. Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic*, 2nd ed., (Boulder, CO: Westview Press, 1994), pp. 141-70.

10. See Nikki R. Keddie and Mark Gasiorowski, eds., *Neither East Nor West: Iran, the Soviet Union, and the United States* (New Haven, CT: Yale University Press, 1980).

11. On the start of the war, see R.K. Ramazani, "Who Started the Iran-Iraq War?: A Commentary," *Virginia Journal of International Law* 33, no. 1 (Spring 1993), pp. 69-89. For the Iraqi version of the war, see Phebe Marr, "The Iran-Iraq War: The View from Iraq," in *The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Law, and Diplomacy* (Westport, CT: Greenwood Press, 1990), pp. 59-67; for the Iranian version, see Farhang Rejaee, ed., *The Iraq-Iran War* (Gainesville, FL: University of Florida Press, 1993); and, for a general discussion of the war, see Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran and Iraq at War* (Boulder, CO: Westview Press, 1988); and Gary Sick, "Trial by Error: Reflections on the Iraq-Iran War," *Middle East Journal* 43, no. 2 (1989), pp. 230-47.

12. Piscatori offers a perceptive discussion of the dilemma the Islamic leaders face when they have to choose between what is good for Islam and what serves the national interest of the countries they rule. James P. Piscatori, *Islam in the World of Nation-States* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).

13. For details of how the fundamentalists consolidated their power, see Mohsen M. Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution*, pp. 16-167, 172-89. For a more general discussion, see Shaul B. Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984); and David Menashiri, *Iran: A Decade of War and Revolution* (New York: Holmes & Meier Publishers Inc., 1990).

14. Workman has a very interesting discussion of the benefits of the war for the Ba'ath Party in Iraq and for the Islamic fundamentalists in Iran. Thom Workman, *The Social Origins of the Iran-Iraq War* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994).

15. For the role of the GCC, see Gerd Nonneman, *Iraq, the Gulf States, and the War: A Changing Relationship, 1980-1986 and Beyond* (London: Atlantic Highland, 1986), pp. 31-134. For a more general discussion of the GCC, see J. Sandwick, ed., *The Gulf Cooperation Council: Moderation and Stability in an Interdependent World* (Boulder, CO: Westview Press, 1987).

16. R.K. Ramazani, *Revolutionary Iran: Challenge & Response in the Middle East* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1986), p. 76. This is a figure for the first five years of the war. James Aiken, U.S. Ambassador to Saudi Arabia, believes that Kuwait and Saudi Arabia contributed about $60 billion to Iraq. See *Frontline* (Transcript), 16 February 1993, p. 5.

17. For example, Iran was accused of plotting to assassinate government officials in Bahrain. See Fred Lawson, *Bahrain: The Modernization of Autocracy* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), p. 125.

18. House Joint Resolution 216, 100th Congress, *Overview of the Situation in the Persian Gulf: Hearings Before the Committee on Foreign Affairs* (Washington, D.C.: GPO, 1987), p. 302. Also see: *War in the Persian Gulf: The U.S. Takes Sides*, Staff Report to the Committee on Foreign Relations, United States Senate, Washington, DC, November 1987.

19. For the UN role in the war, see Cameron Hume, *The United Nations, Iran, and Iraq: How Peacemaking Changed* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994).

20. Kerman Mofid, *The Economic Consequences of the Gulf War* (New York: State University of New York Prss, 1990), p. 147. He claims that the cost of the Iraq-Iran War was about $1,097 billion.

21. Hooshang Amirahmadi, *Revolution and Economic Transition: The Iranian Experience* (New York: State University of New York Press, 1990), p. 292. For a more critical assessment of the Iranian economy, see Jahangir Amuzegar, "The Iranian Economy before and after the Revolution," *Middle East Journal* 46, no. 3 (Summer 1992), pp. 413-25.

22. The constitutional changes in the *Velayat-e Faqih* are discussed by the author in Mohsen M. Milani, "The Transformation of the *Velayat-e Faqih* Institution: From Khomeini to Khamenei," *The Muslim World* LXXXII, no. 3 (July 1992) and no. 4 (October 1992), pp. 175-90.

23. On the constitutional changes related to the presidency, see Mohsen M. Milani, "The Evolution of the Iranian Presidency: From Bani Sadr to Rafsanjani," *British Journal of Middle Eastern Studies* 20, no. 1 (1993), pp. 83-97.

24. See Sohrab Shahabi, "A Review of Iran's Five-Year Development Plan," *The Iranian Journal of International Affairs* 4, no. 4 (1992), pp. 421-29.

25. Ali Akbar Hashemi Rafsanjani, *Amir Kabir* (Tehran: Farahani Press, 1982). Rafsanjani's other writings before the Islamic Revolution in 1979 include an unpublished novel, a series of articles about the Qur'an which was recently published as a book, the translation of a book about Palestine written by a former Jordanian ambassador to Iran, and a co-authored book with Hojatolislam Muhammad Javad Bahonar, who was killed in the early days of the revolution. The latter book is about the socio-economic and political conditions of the major world powers before the rise of Islam in the seventh century.

26. Correspondence by author with President Rafsanjani, Tehran, August 1991. For a brief account of his life and activities, see Mohsen M. Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution*, pp. 225-27.

27. Richard Barnet, "Reflections: The Disorder of Peace," *New Yorker*, 20 January 1992, p. 74.

28. An example of this thinking can be found in Mohammad Masjed Jame, *Iran Va Khaleeje-e Fars* [Iran and the Persian Gulf] (Tehran: Zendegi Press, 1989).

29. On the role of the United States in the region, see Zbigniew Brezezinski, *Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the 21st Century* (New York: Maxwell Macmillan International, 1993). For a more specific discussion, see Michael A. Palmer, *Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf* (New York: The Free Press, 1992). For a critical assessment, see Amin Saikal, "U.S. Strategy in the Persian Gulf: A Recipe for Insecurity," *World Policy Journal* 9, no. 3 (1992), pp. 515-33.

30. On the GCC formation and its role, see R.K. Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis* (Charlottesville, VA: University Press of Virginia, 1988). Also see, Joseph A. Kechichian, "The Gulf Cooperation Council: Containing the Iranian Revolution," *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* 8, no. 1 (Fall 1992) and no. 2 (Winter 1992), pp. 146-65.

31. *Washington Post*, 18 August 1989.

32. Paul Stevens, *Oil and Politics: The Post-War Gulf* (London: Royal Institute of International Affairs, 1992).

33. Elaine Sciolino, *The Outlaw State: Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis* (New York: John Wiley and Sons, 1991), p. 188.

34. For details, see Mohsen M. Milani, "Iran's Active Neutrality During the Kuwaiti Crisis," *New Political Science* vol., no. 21 (Spring 1992) and no. 22 (Summer 1992), pp. 41-60.

35. President Saddam Hussein's letter to President Rafsanjani, 3 August 1990, translated by the Islamic Republic of Iran, p. 3.

36. Some of the issues related to the Iraqi civil war are discussed in Kanan Makiya, *Cruelty and Silence: War, Tyranny, and Uprising in the Arab World* (New York: Norton Press, 1993).

37. See Mohiaddin S. Mesbahi, *Russia and the Third World* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994).

38. Asadollah Alam, *The Shah and I: The Confidential Diary of Iran's Royal Court 1969-1977* (London: I.B. Tauris, 1991) translated into the Persian language *Gofteguhaye- Man Ba Shah* [My Conversations with the Shah], vol. 1, by Abdolreza Hoshang Mahdavi (Tehran: Tarhe Nou, 1993), p. 65.

39. Anthony Lake, "Confronting Backlash States," *Foreign Affairs* 73, no. 2 (March-April 1994), pp. 45-55. For a rebuttal of the policy, see F. Gregory Gause, "The Illogic of Dual Containment," *Foreign Affairs* 73, no. 2 (March-April 1994), pp. 56-66.

40. For details, see Yahya Sadowski, *Scuds or Butter? The Political Economy of Arms Control in the Middle East* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993); James Adams, *Engines of War: Merchants of Death and the New Arms Race* (New York: Atlantic Monthly Press, 1990); and Simon Henderson, *Instant Empire: Saddam Hussein's Ambition for Iraq* (San Francisco, CA: Mercury House, 1991).

41. The data was collected from various issues of Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *SIPRI Yearbook 1992: World Armaments and Disarmament*; International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance* and *National Trade Data Banks Market Report*. For more details, see Mohsen M. Milani, "Iran's Post-Cold War Policy in the Persian Gulf," 328-54.

42. Sadowski, *Scuds or Butter*, pp. 51-54.

43. On the Memorandum, see R.K. Ramazani, "Sheikh of Sharjah's Announcement of the Abu Musa Agreement," *The Persian Gulf: Iran's Role* (Charlottesville, VA: University Press of Virginia, 1972), Appendix C. Also see, Pirouz Mojtahedzadeh, "Iran's Maritime Boundaries and the Persian Gulf: The Case of Abu Musa Islands," in *The Boundaries of Modern Iran*, ed. Keith McLachlan (New York: St. Martin's Press, 1994), pp. 101-27.

44. On the historical background on the three islands, see Pirouz Mojtahedzadeh, "Tarikh Va Joghrafeya-ye Seyasi-ye Jazayer-e Tunb Va Abu Musa," [The Political and Geographic History of the Tunb and Abu Musa Islands], *Rahavard* no. 31 (Summer 1992), pp. 130-45, and no. 32 (Winter 1992), pp. 66-78.

45. On the UAE, see Rosemarie Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates* (New York: St. Martin's Press, 1978).

46. Hooshang Moghtader, "The Settlement of the Bahrain Question: A Study in Anglo-Iranian-United Nations Diplomacy," *Pakistan Horizon* 6, no. 2 (1973).

47. Ramazani, *The Persian Gulf: Iran's Role*, p. 59.

الفصل الخامس
الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج
مستطيل التوتر

1. This taxonomy has been developed as a result of nine different research trips to the Gulf states in the 1980s and 1990s. Egyptian scholar and long resident in Qatar, Yusif al-Karadawi, has referred to populist Islam as "genuine" Islam and establishment Islam as "bridled," "crippled," "twisted," and "stunted" Islam. Interview by author, University of Qatar, 10 October 1983. I first discussed the dialectic between populist and establishment Islam in James A. Bill, "Resurgent Islam in the Persian Gulf," *Foreign Affairs* 63 no. 1 (Spring 1984), pp. 109-27.

2. For an excellent discussion of the theory of civil society as applied to the Middle East, see, A. Richard Norton, *Civil Society in the Middle East*, 2 vols. (Leiden, The Netherlands, E.J. Brill, 1994, 1995).

3. Abdel R. Omran and Farzaneh Roudi, "The Middle East Population Puzzle," *Population Bulletin* 48 (July 1993), p. 4.

4. *Economist*, "A Survey of Islam," 6 August 1994, p. 12.

5. Ibid.

6. In this paper, the important concept of "hegemon" is defined in terms of relative national power. The bases of power are demographic, geographic, economic, educational, military, and political. Although Saudi Arabia may possess more economic resources due to its rich oil reserves and Iraq may possibly have a military edge, Iran remains a serious competitor for influence. Its huge population base, geographic situation with long borders both along the Gulf and along Central Asia, and its institutionalized political system are among the reasons for identifying Iran as the hegemon of the Gulf. For a narrower definition of the concept of "hegemon," see Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984). Emphasizing economic considerations, Keohane defines a hegemonic power as one that has "control over raw materials, control over sources of capital, control over markets, and competitive advantages in the production of highly valued goods." (see p. 32).

7. Ibid.

8. Bahrain's Minister of Information, Tariq Mo'ayyad, argues effectively that the very looseness of the organization of the GCC countries has been a major reason for its continuing survival. In his judgement, the GCC was never intended to be a political unit or union. Interview by author, Manama, Bahrain, 19 August 1982.

9. John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf* (Washington, DC: The Middle East Institute, 1975), p. 25. This book, now somewhat dated, remains an indispensable source on Gulf history, society, and politics.

10. Ibid.

11. Joseph J. Malone, *The Arab Lands of Western Asia* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1973), p. 228.

12. U.S. Department of Commerce, International Trade Administration, *U.S. Foreign Trade Highlights, 1993* (Washington, DC: Office of Trade and Economic Analysis, 1994), pp. 29, 73.

13. *Washington Post*, 28 October 1994, p. 1. Each brigade is equipped with 108 Bradley Fighting Vehicles and 58 M1-A1 Abrams tanks.

14. See Congressional Quarterly, *The Middle East*, 7th ed., (Washington, DC: Congressional Quarterly, 1991), p. 87.

15. This surprising number was provided as the result of research by William F. Hickman, a former Naval Captain and student. An information official at Cinqlantfleet at the Norfolk Naval Station indicated that the number $150 million was "in the ball park."

16. The writer estimates that in 2025, the combined population of Iran and Iraq will near 210 million people, while the other six Gulf states will have a combined headcount of approximately 40 million. This estimate is based upon a number of demographic sources, including especially Omran and Roudi, "The Middle East Population Puzzle," referred to in note 3 above.

17. For a revealing account of this incident, see David Evans, "Vincennes: A Case Study," *Proceedings of the U.S. Naval Institute* (USNI) (Annapolis, MD: Naval Institute Press, August 1993), pp. 49-56.

18. Although Cuba and Nicaragua are not regional hegemons, they have consistently pursued foreign policies antithetical to U.S. interests. China, because of its size and economic potential, presents a special problem for the United States. When these independent units have shown a willingness to modify their policy more in accord with American demands, e.g., North Vietnam and Syria, the United States has shown a willingness to release some of its pressure. On basic issues, the Islamic Republic of Iran has shown little willingness to accede to American wishes.

19. In September 1994, seven Western oil companies signed an $8 billion agreement with Azerbaijan to drill for oil in the Caspian Sea. The American companies involved include Amoco, Pennzoil, Unocal, and McDermott International. See *Washington Post*, 20 September 1994, p. C1.

20. The effectiveness of the Mujahedin's propaganda is seen in the fact that the *New York Times* all but endorsed the Mujahedin in a 25 September 1994 editorial. The U.S. Department of State, however, more knowledgeable about Middle East realities and embarrassed by the growing trend in the American press to present a radical cult as a force for democracy, has prepared a report documenting the violent history of the Mojahedin and listing its acts of terrorism. For a balanced history of the Mujahedin, see Ervand Abrahamian, *The Iranian Mojahedin* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989).
21. *Los Angeles Times*, 2 January 1993.
22. These comments by Khamene'i and Rafsanjani were made during major speeches delivered on 27 October 1994 and 4 November 1994, respectively. Texts of the speeches are in the possession of the author.

الفصل السادس
انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي
المنظور الخارجي

1. The material on Iran draws upon a recent book by the author: *Forever Enemies: American Policy and the Islamic Republic of Iran* (Washington, DC: The Carnegie Endowment for International Peace, 1994).
2. Islamic Republic of Iran Permanent Mission to the United Nations, "Defence Minister: Iran Will Not Be Dragged into Mid East Arms Race," (release no. 075, 15 April 1993).
3. For more on Iran's military programs, see Shahram Chubin, *Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions, and Impact* (Washington, DC: The Carnegie Endowment for International Peace, 1994).
4. Mark Hibbs, "Iran May Withdraw from NPT over Western Trade Barriers," *Nucleonics Week*, 35, no. 38, 22 September 1994, p.1.
5. "Iran May Turn Down Third 'Kilo' Delivery," *Jane's Defence Weekly* 22, no. 14, 8 October 1994.
6. Youssef Ibrahim, "Arabs Raise a Nervous Cry over Iranian Militancy, " *New York Times*, 21 December 1992, p. A1, A10; and *Al-Sharq Al-Awsat*, 19 November, 1992, p.1, in FBIS-NES, 23 November 1992, p. 52.
7. "Algeria Breaks Diplomatic Ties with Iran," *Reuters*, 27 March 1993; an abbreviated version of the Reuters report appeared in "Algeria Breaks Ties with Iran," *New York Times*, 28 March 1993, p. 14.
8. "U.S. Sees Iranian Role in Buenos Aires Blast," *New York Times*, 9 May 1992, p. 3. The U.S. statement explained that "information has been gathered that indicates Iranian involvement in the attack, but there is no conclusive evidence at this time."
9. According to Peoples Mujahedin press releases, Ghorbani was kidnapped in June 1992, tortured and murdered with direction from Tehran. See also, "Turkey Asserts Islamic Ring That Killed Three Has Iran Links," *New York Times*, 5 February 1993, p. A6; and, "Widow of Iranian Dissident Blames Tehran in His Death," *New York Times*, 10 February 1993, p. A14.
10. Voice of the Islamic Republic of Iran, 27 October 1994, in FBIS-NES, 27 October 1994, p. 42-44.
11. For an interesting review of Russian arms sales by a young Russian scholar, see Andrei Volpin, "Russian Arms Sales Policy Toward the Middle East," Research Memorandum no. 2B (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 1993).
12. "Comfort Blanket for the Gulf," *Economist*, 5 December 1992, p. 39-40.

13. "Buying Security from the West," *Jane's Defence Weekly*, 28 March 1992, p. 534.
14. Michael Gordon, "Kuwait is Allowing U.S. to Station a Squadron of Warplanes," *New York Times*, 28 October 1994, p. A3.

الفصل السابع
إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة الاحتمالات والتحديات في العقد القادم

1. *Tehran Times*, 30 December 1993.
2. Shahram Chubin and Charles Tripp, "Domestic Politics and Territorial Disputes in the Persian Gulf and the Arabian Peninsula," *Survival* (Winter 1993), p. 8.
3. Mahmood Sariolghalam, "Conceptual Sources of Post-Revolutionary Iranian Behavior toward the Arab World," in *Iran and the Arab World*, Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar, eds., (New York: St. Martin's Press, 1992), p. 21.
4. J.B. Kelly, *Arabia, the Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and Their Oil Policy* (New York: Basic Books Inc., 1980), p. 313.
5. Graham E. Fuller, *The Center of the Universe: The Geopolitics of Iran* (Boulder, CO: Westview Press, 1991), p. 68.
6. Assodollah Alam, *The Shah and I: The Confidential Diary of Iran's Royal Court, 1969-1977* (London: I.B. Tauris, 1991), pp. 205, 252.
7. Chubin and Tripp, "Domestic Politics and Territorial Disputes," pp. 8-9.
8. *Tehran Times*, 6 May 1993.
9. Saeed Badeeb, *Saudi-Iranian Relations 1932-1982* (London: Centre for Arab and Iranian Studies, 1993), p. 57.
10. *Tehran Times*, 7 April 1994.
11. Anoushiravan Ehteshami, "Wheels within Wheels: Iran's Foreign Policy towards the Arab World," in *Reconstruction and Regional Diplomacy in the Persian Gulf*, Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar, eds., (London: Routledge, 1992), p. 164.
12. Shahram Chubin, "Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions and Impact," (Washington, DC: The Carnegie Endowment for International Peace, 1993), p. 60.
13. W.W. Maggs, "Armenia and Azerbaijan: Looking toward the Middle East," *Current History* (January 1993), p. 7.
14. Ibid., pp. 8-9.
15. Abdulaziz Bashir and Stephen Wright, "Saudi Arabia: Foreign Policy after the Gulf War," *Middle East Policy*, no. 1 (1992), p. 110.
16. M.E. Ahrari, "Iran, the GCC, and the Security Dimension in the Persian Gulf," in *Reconstruction and Regional Diplomacy in the Persian Gulf*, Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar, eds., (London: Routledge, 1992), p. 198.
17. See discussion by Charles Tripp of the Declaration in Charles Tripp, "The Gulf States and Iraq," *Survival* (Fall 1992), pp. 44-47.
18. *Al-Khaleej*, 22 January 1993.

19. *Al-Hayat*, 6 July 1993.

20. Bashir and Wright, "Saudi Arabia," p. 110.

21. "Iran: New Force of Stability," *The Middle East* (March 1991), p. 8.

22. "Whose Gulf is it Anyway?" *The Middle East* (July 1991), p. 6.

23. *Al-Khaleej*, 25 April 1993.

24. *Al-Hayat*, 2 April 1993.

25. *Al-Sharq Al-Awsat*, 18 May 1993.

26. Fuller, *The Center of the Universe*, p. 101.

27. Ibid., p. 70.

28. *Tehran Times*, 13 January 1994.

29. R.K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Both North and South," *Middle East Journal* 46, no. 3 (Summer 1992), p. 402.

30. *Keyhan International*, 30 June 1994.

31. Ibid., 4 February 1993.

32. *Al-Hayat*, 31 March 1993.

33. For an example of such opinion see Daniel Pipes and Patrick Clawson, "Ambitious Iran, Troubled Neighbors," *Foreign Affairs* 72, no. 1 (January-February 1993), pp. 126-27.

34. "Now What's the Problem?" *The Middle East* (June 1991), p. 12.

35. R. K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Contending Orientations," *Middle East Journal* 43, no. 2 (Spring 1989), p. 206.

36. For a discussion of the Iranian position on the second Gulf War see the Fundamentalism Project Report by Said Amir Arjomand, "A Victory for the Pragmatists: The Islamic Fundamentalist Reaction in Iran," in *Islamic Fundamentalism and the Gulf Crisis*, James Piscatori, ed., (Chicago: Fundamentalism Project, 1991), pp. 52-66.

37. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Both North and South," p. 395.

38. "Iran: Rafsanjani's Shock Therapy," *Middle East Economic Digest (MEED)*, 30 April 1993.

39. *Keyhan International*, 26 May 1994.

40. Dilip Hiro, "The Revolution Stumbles," *The Middle East* (July 1993), pp. 13-14.

41. *The Guardian Weekly*, 9 May 1993.

42. Shahram Chubin, "Iran and Regional Security in the Persian Gulf," *Survival* (Fall 1993), p. 69.

43. Jerrold D. Green, "Iran's Foreign Policy: Between Enmity and Conciliation," *Current History* (January 1993), p. 12.

44. "Dubai (Non-Oil) Foreign Trade with Iran during the Years 1989-1993 and the First Half of 1994," Dubai Chamber of Commerce and Industry, Research and Studies Department, (Dubai: 1994).

45. Hassan Al-Alkeem, *The Foreign Policy of the United Arab Emirates* (London: Saqi Books, 1989), p. 145.

46. Ibid., p. 148.

47. *Keyhan International*, 17 September 1992.

48. Ibid., 7 April 1994.

49. See the discussion of the Memorandum in Husain M. Albaharna, *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and Their International Problems*, 2nd ed., (Beirut: Khayats, 1975), p. 345.

50. Ibid., p. 341.

51. *Keyhan International*, 17 September 1992.

52. *Tehran Times*, 31 March 1994.

53. *Nashrat Al-Ittihad*, 26 August 1992.
54. *Al-Watan*, 25 August 1992.
55. Various interviews by author with residents of Abu Musa in Sharjah, UAE, November-December 1994.
56. *Al-Hayat*, 19 September 1992.
57. *Nashrat Al-Ittihad*, 21 April 1992.
58. Ibid., 13 September 1992.
59. "Statement by H.E. Mr. Rashid Abdullah Al-Nuaimi, Minister of Foreign Affairs, in the General Debate of the Forty-Seventh Session of the General Assembly of the United Nations," Wednesday, 30 September 1992.
60. *Keyhan International*, 1 October 1992.
61. Ibid., 8 October 1992.
62. *Nashrat Al-Ittihad*, 25 September 1992.
63. *Al-Safir*, 16 September 1992.
64. *Al-Siyasah*, 16 September 1992.
65. *Tehran Times*, 30 June 1994.
66. *Al-Watan*, 16 September 1992.
67. *Tehran Times*, 3 June 1993.
68. *Al-Anba*, 6 September 1992. Iranian Foreign Minister Velayati, attending the non-aligned conference in Jakarta, insisted that there were problems with the UAE.
69. *Al-Hayat*, 22 November 1994.
70. Ibid., 19 September 1994.
71. *Al-Sharq Al-Awsat*, 2 October 1994.
72. Interview by author with residents of Abu Musa in Sharjah, UAE, November-December 1994.
73. Ibid.
74. Ahrari, "Iran, the GCC, and the Security Dimension," p. 209.
75. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Contending Orientations," p. 211.
76. See *Keyhan International*, 27 May 1993; 7 October 1993.
77. Shaul B. Bakhash, "Prisoners of the Ayatollah," *The New York Review of Books*, 11 August 1994, p. 45.

الفصل الثامن
البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية - الإيرانية

1. See, for example, Fred Halliday, "Iranian Foreign Policy since 1979: Internationalism and Nationalism in the Islamic Revolution," in *Shi'ism and Social Protest*, Juan Cole and Nikki R. Keddie, eds., (New Haven, CT: Yale University Press, 1986), pp. 88-107. For further analysis of Saudi-Iranian Relations, see James P. Piscatori, "Islamic Values and National Interest: The Foreign Policy of Saudi Arabia," and R.K. Ramazani, "Khumayni's Islam in Foreign Policy," both of which can be found in *Islam in Foreign Policy*, Adeed Dawisha, ed., (Cambridge: Cambridge University Press, 1985). See also R.K. Ramazani, *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986); R.K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Contending

Orientations." *Middle East Journal* 43, no. 2 (Spring 1989), pp. 202-217; and R.K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Both North and South," *Middle East Journal* 46, no. 3 (Summer 1992), pp. 393-412. For a study of the role of religion in this relationship, see Jacob Goldberg, "Saudi Arabia and the Iranian Revolution: The Religious Dimension," in *The Iranian Revolution and the Muslim World*, David Menashiri, ed., (Boulder, CO: Westview Press, 1990), pp. 155-70. For the role of nationalism, see Hooshang Amirahmadi, "Iranian-Saudi Arabian Relations since the Revolution," in *Iran and the Arab World*, Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar, eds., (New York: St. Martin's Press, 1993), pp. 139-60. For a historical review of the relations during the Shah period, see Saeed Badeeb, *Saudi-Iranian Relations 1932-1982* (London: Centre for Arab and Iranian Studies, 1993).

2. Nasser Al-Braik, "Al-Ibadhiyyah in the Islamic Political Thought and its Role in State Building," *Al-Ijtihad* (Beirut: Fall 1991), p. 129 (in Arabic).

3. See Said Amir Arjomand, "History and Revolution in the Shi'ite Tradition in Contemporary Iran," *International Political Science Review* 10, no. 2 (1989), pp. 111-119; and Nikki R. Keddie, "The Roots of the Ulama Power in Modern Iran," in *Scholars, Saints and Sufis: Muslim Religious Institutions in the Middle East since 1500*, Nikki Keddie, ed., (Berkeley, CA: University of California Press), pp. 211-230.

4. Arjomand, "History and Revolution," p. 113

5. This estimate by the author is based on calculations of the number of Saudi graduates from Saudi universities and students studying abroad in the last ten years. See Saudi Arabia Ministry of Finance, *Annual Yearbook 1985* and *Annual Yearbook 1990* (Riyadh: General Directorate of Statistics).

6. For the role of ulama in education in post-revolutionary Iran, see Shahrazad Mojahed, "Iranian Women in Higher Education" (paper presented at the 6th annual meeting of the American Council for the Study of Islamic Societies, Villanova, PA, 19-20 May 1989). For the role of ulama in Iranian foreign policy and diplomacy, see Halliday, "Iranian Foreign Policy since 1979," pp. 105, 107.

7. See Abdullah Al-Ahsan, *OIC: The Organization of the Islamic Conference* (Herndon, VA: The International Institute of Islamic Thought, 1988), p. 80.

8. Over one-half of the Iranian Muslims follow the Jaafari school (Al-Madhhab Al-Jaafari), which is associated with the name of the Versed Imam, Jaafar Al-Sadiq (d. AD 765/148 AH). This school comprises the Shi'ite Twelvers' jurisprudence.

9. Ayatollah Khomeini, *Al-Hukomah Al-Islamiah* [The Islamic Government], Arabic edition, Hassan Hanafi, ed., (n.p.: September, 1979), p. 52.

10. Khomeini referred in his book to the Prophet's Hadith 88 times, cited Caliph Ali in 57 instances and the Imams in 42 instances, and referred to Fatimah and to "Fadk" (a symbolic land-tenure dispute between Ali and Al-Abbas) three times. See Khomeini, *Al-Hukomah Al-Islamiah*, Hassan Hanafi, ed.

11. See, for example, the following sources (all in Arabic): Ibrahim Al-Jabhan, *Tabdid Al-Dhalam wa Tanbih Al-Niam* [Clearing of Darkness and Raising the Conscious of the Passive] (Riyadh: Maktabat Al-Harmain, 1979); Ihsan Ilahi Zahir, *Al-Shiah wa Ahl Albeit* [Shi'ism and the House of the Prophet] (Lahore, Pakistan: Idarat Tarjuman Al-Sunnah, 1980); Ihsan Ilahi Zahir, *Al-Shiah Wal-Quran* [Shi'ism and Quran] (Lahore, Pakistan: Idarat Turjaman Al-Sunnah, 1981); Muhib Al-Din Al-Khatib, *Al-Khutut Al-Ariedhah* [Bold Lines] 2nd printing, (n.p.: 1981); and Mohammed Malullah, *Mawaqif Al-Shiah Min Ahl Al-Sunnah* [The Stand of Shia from the Sunnah] (n.p.: n.d.).

12. See Chibli Mallet, "Religious Militancy in Contemporary Iraq: Mohammed Baqir al-Sadr and the Sunni-Shi'a Paradigm," *Third World Quarterly* 10, no. 2 (1988), p. 702.

13. Muhib Al-Din Al-Khatib, *Al-Khutut Al-Ariedhah*, p.9.

14. See Ihsan Ilahi Zahir, *Al-Radd Al-Kafi Ala Magalat Ali Abdul Wahid Wafi Fi Kitabih Bein Al-Sheiah Wal-Sunnah* [The full response to Wafi's book, *Bein Al-Shiah Wal Sunnah*], (Lahore, Pakistan: Idarat Turjaman Al-Sunnah, 1986).

15. See Chibli Mallet "Religious Militancy in Contemporary Iraq," p. 717.

16. See, Musa Al-Mawsawi, *Al-Shiah Wal-Tashieh: Al-Siraa Bein Al-Shiah Wal-Tashieua* [Shi'a and Rectification: The Conflict between Shi'a and Political Shi'ism] (Los Angeles, CA: The High Islamic Council, 1988).

17. Henry Kissinger, *The Necessity for Choice* (New York: Harber and Brothers, 1961), p. 170.

18. Quoted by R.K. Ramazani in, *Revolutionary Iran*, p. 94.

19. See *Crescent International*, 16 January 1988, pp. 1, 11.

20. FBIS, 31 May 1994.

21. Saudi Arabian Ministry of Interior, Directorate-General of Passports, *Pilgrims Statistics* (Riyadh: Directorate-General of Passports, 1987), Tables 7, 9.

22. Ihsan Hijazi, "Pro-Iranian Terror Group Targeting Saudi Envoys," *New York Times*, 8 January 1989, p. 15.

23. See Shahram Chubin, *Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions, and Impact* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1994); and Ian Alexander, "Troubled Oil," *National Review*, 9 August 1993, p. 45-47.

24. See interview of Ahmad Baqir Al-Hakim with the Saudi Arabian daily, *Al-Sharq Al-Awsat*, 28 February 1992; and *New York Times*, 25 February 1992.

25. See Saeed Badeeb, *Saudi Iranian Relations*, for a review of the relationship during the Shah period.

26. *Middle East International* no. 449, 30 April 1993, p. 9-10.

27. FBIS, 28 September 1993.

28. Ibid., 5 October 1993.

29. Ibid., 15 October 1993.

30. Ibid., 26 May 1993.

31. The public opinion in Iran may have also been negatively affected by the incident on 4 September 1993, in which the United States and Saudi Arabia inspected the Yin He, the Chinese vessel bound for Iran, at the Saudi port of Dammam with suspicion that it was carrying banned chemicals.

32. FBIS, 16 March 1994.

33. *Middle East International* no. 464, 3 December 1993, p. 9.

34. FBIS, 2 May 1994.

35. Ibid., 1 April 1994.

36. See the full text of Khameni's sermon in FBIS, 14 March 1994.

37. FBIS, 20 May 1994.

38. See FBIS 11 April 1994, for excerpts of the article in *Keyhan International*.

39. FBIS-AFP, 7 October 1993.

40. See Joseph A. Kechichian, "The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia," *International Journal of Middle East Studies* 18, no. 1 (February 1988), pp. 53-71.

الفصل التاسع
السياسة الإيرانية في شمال غرب آسيا
الفرص والتحديات والانعكاسات

1. This usage follows Professor R.K. Ramazani, who used the term "Northwest Asia" in 1992 to comprehend both the territories of Central Asia and the Transcaucasia region west of the Caspian Sea. See R.K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Both North and South," *The Middle East Journal* 46, no. 3 (Summer 1992), p. 404. Professor Ramazani's article is a seminal contribution to a holistic analysis of contemporary Iranian policy.

2. While the peoples of Central Asia and Transcaucasia were, of course, under the domination of the Tsarist Empire before the Soviet era, it was only after the consolidation of Soviet power that effective cultural isolation of indigenous populations was imposed. Thus, at the beginning of the 20th century, some 40,000 Muslim clerics served almost 8,000 mosques and madrassahs in the Emirate of Bukhara alone.

3. Developments originating in the dissolution of the Ottoman Empire following the First World War, for example, continue to find expression in contemporary international politics, influencing crises from the brutal conflict in Bosnia to the Iraqi "justification" for its aggression against Kuwait.

4. See, for example, Graham E. Fuller, "Central Asia: The Quest for Identity," *Current History* 93, no. 582 (April 1994), pp. 145-54, for a discussion of the challenges of nation-building and "establishing a track record as independent states".

5. Richard K. Herrmann, "The Role of Iran in Soviet Perceptions and Policy, 1946-1988," in *Neither East Nor West: Iran, the Soviet Union, and the United States*, Nikki R. Keddie and Mark J. Gasiorowski, eds., (New Haven, CT: Yale University Press, 1990), p. 81, suggests that Soviet refusal to permit Iranian consulates in Central Asia was a factor that cooled relations between Tehran and Moscow.

6. See, for example, Firuz Kazemzadeh, "Iranian Relations with Russia and the Soviet Union, to 1921," in *The Cambridge History of Iran*, vol. 7 (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), pp. 314-49, for a brief review of the relationship.

7. Quoted in Gary Sick, "U.S. Interests in Iran and U.S. Iran Policy," in *U.S.-Iran Relations: Areas of Tension and Mutual Interest*, Hooshang Amirahmadi and Eric Hooglund, eds., (Washington, DC: The Middle East Institute, 1994), p. 14.

8. Islamic Republic News Agency (IRNA), 6 September 1991.

9. See, for example, Daniel Pipes and Patrick Clawson, "Ambitious Iran, Troubled Neighbors," *Foreign Affairs* 72, no. 1 (January-February 1993), p. 126. "Looking at the world through the combined filters of fundamentalist Islam and a resurgent Persian nationalism, they [Iranians] aspire to a sphere of influence that includes Iraq, the Transcaucus, Central Asia, Afghanistan, and the Persian Gulf."

10. The author wishes to acknowledge the contribution of Mr. Scott W. Harrop of the University of Virginia to the research for this portion of the paper. His unpublished study, "Iran's Objectives in Northwest Asia: With a Focus on Tajikistan," presented at the 35th annual convention of the International Studies Association, Washington, D.C., 29 March 1994, has been a useful source of factual material for this survey.

11. Foreign Broadcast Information Service / SOV (FBIS/SOV), 21 October 1994, p. 50.

12. Professor R.K. Ramazani identifies two contending trends or orientations within the governing elite of Iran: "revolutionary idealists" who "want to establish an Islamic world order *now*" and "revolutionary realists" who "are willing to come to terms with the realities of the existing international system". The latter accord greater importance to "Iranianness" and, concomitantly, the interests of the Iranian state. See R.K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Contending Orientations," *Middle East Journal* 43, no. 2 (Spring 1989), p. 211.

13. Deputy Foreign Minister Mahmoud Va'ezi, IRNA, 19 May 1992, cited by Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," p. 3.

14. See, for example, Voice of the Islamic Republic, 25 January 1990.

15. Ibid., 8 December 1991.

16. Iranian efforts have apparently concentrated on bringing about an end to fighting without addressing the underlying issues. Evidence of Iranian views about a resolution of the Nagorno-Karabakh dispute specifically is sketchy, but Tehran's insistence on avoiding territorial adjustments would appear to incline it toward the Azerbaijani position that the Armenian enclave, ceded to Baku as part of Stalin's strategy for maintaining Soviet dominance, should remain part of the Azerbaijani Republic. Voice of the Islamic Republic radio, 17 May 1992, characterized "any change in geographic borders in the region as aggression" immediately following the breakdown of the Tehran cease-fire agreement.

17. Personal chronology, 8 May 1992.

18. Ibid., May 19, 1992.

19. Interfax, 7 June 1992.

20. Following the intervention of Russian and Uzbek forces to support the neo-communist regime, for example, IRNA on 19 November 1992, cited "informed sources" as characterizing the conflict as a "war between Islam and blasphemy ..." Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," p. 19.

21. In April, 1992, the Iranian Ambassador in Dushanbe highlighted his country's close kinship with Tajiks, pointing out that "We have blood ties; we share a common culture, language, religion, and history; we share historical figures, customs, and traditions; and we have similar feelings". Quoted in Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," p. 16.

22. For a discussion of the twists and turns of the struggle in Tajikistan, see Shahrbanou Tadjbakhsh, "Tajikistan: From Freedom to War," *Current History* 93, no. 582 (April 1994), pp. 173-7.

23. Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," pp. 19-20.

24. Tadjbakhsh, "Tajikistan: From Freedom to War," 176, argues that "Iran does not want to risk the commercial potential of maintaining good relations with Central Asia for the sake of backing a Persian-speaking minority deeply engulfed in war."

25. *Ettela'at*, 8 September 1993, in Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," p. 21.

26. A further advantage of Iranian restraint is acceptability as a potential mediator in area disputes. Beginning in 1994, Iran emerged as a "peacemaker" in efforts to defuse the Tajik conflict. Deputy Foreign Minister Abbas Maleki announced on January 14, that Iran was undertaking a mediatory initiative that has subsequently involved meetings with various parties to the civil war. Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," p. 21. Iran has reportedly also engaged in efforts, encouraged by the United Nations, to mobilize its influence and that of the governments of Pakistan, Afghanistan, and Uzbekistan in the effort to restore peace in Tajikistan. See Tadjbakhsh, "Tajikistan: From Freedom to War," p. 174.

27. Turkey, the other major neighbor of the new republics, suffered similar disabilities in framing its response to developments in Northwest Asia. Philip Robins, "Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy toward Azerbaijan and the Central Asian States," *Middle East Journal* 47, no. 4 (Fall 1993), pp. 593-610, provides an excellent analysis of the evolution of Turkish policy, including useful insights on difficulties encountered by outside powers in coming to grips with the unfamiliar and unprecedented constellation of new entities.

28. FBIS/NES, 17 August 1994, p. 53.

29. Rail traffic from Turkmenistan to Bandar Abbas must currently travel by a round-about route; Iran is reportedly considering a new, more direct route from Mashad to Bafq, but this major project remains on the drawing boards. In addition to links with Turkmenistan, Iran plans a 150 kilometer route through its territory to link Baku with the Azerbaijani Republic's Nakhichvan enclave. This highway would also benefit Turkey's access to the main part of Azerbaijan and the Caspian Sea, although obviously Iran would retain control of its use.

30. Iran is also reportedly improving its existing rail network to facilitate connections from the railhead at Mashad to Iranian ports on the Gulf.

31. *Turkmenskaya Iskra*, 8 August 1994, from FBIS/NES, 17 August 1994, p. 54.

32. Ibid., p. 54. Turkey has been lobbying hard with Turkmenistan for a route that debouches on Turkey's Mediterranean coast and, in 1992, initialed an agreement for construction with Ashgabat. Selection of this route over alternatives has the advantage of permitting Turkmenistan to please both Tehran and Ankara. Robins, "Between Sentiment and Self-Interest," p. 605.

33. Observers in the region speculate that the pipeline may be delayed by financial difficulties in Iran and Turkmenistan. See *Reuters* (Tashkent), 12 August 1994.

34. The Islamic Republic Shipping Company, for example, has announced that it is initiating shipments from Central Asia through Bandar Abbas with 500,000 tons of cotton from Turkmenistan destined for Italy and China. *Reuters*, 21 August 1994.

35. Reuters (Kazakhstan), 13 September 1994. According to the Deputy Minister for Foreign Economic Relations, "The rail link through Iran is of great importance to us for diversifying our trade relations."

Although Central Asian officials deny that their interest in diversification is spurred by difficulties in their relationships with the Russian Republic, it is worth noting that Kazakh oil exports have been limited by Moscow, which has also apparently cut exports of raw materials and fuel to Kazakhstan. Tashkent is also improving rail connections with China.

36. Established in the early 1980s, the ECO initially grouped Iran, Turkey, and Pakistan.

37. Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," p. 5.

38. CASCO was established with a mandate including ecological, fishing, and shipping issues.

39. Analyzing the Turkish experience in the region, Robins, "Between Sentiment and Self-Interest," p. 595, concludes that "[G]iven the complete absence of interaction between the modern state of Turkey and these former Soviet republics until their independence, Turkish and Western expectations appear to have been born of ignorance."

40. Significantly, Iran made extensive efforts in the period immediately after the Soviet collapse to improve its understanding of the peoples and societies within the new republics. One such endeavor was an international conference, hosted by the Institute for Political and International Studies (IPIS) in Tehran in March, 1992. See Mohiaddin S. Mesbahi, ed., *Central Asia and the Caucasus after the Soviet Union: Domestic and International Dynamics* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994).

41. During 1992, Iran established a Persian-language cultural organization with Tajikistan and Afghanistan, but the initiative has had little result, in part at least because of the strife in both countries. Iranian cultural programs in Tajikistan during the period in 1992 when democratic/Islamist elements were included in the government appear to have been unusually supportive. See *Reuters* (Tehran), 19 February 1992.

42. Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," p. 13.

43. See Richard K. Herrmann, "Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions," *Middle East Journal* 48, no. 3 (Summer 1994), p. 456, for a brief summary of Russian press commentary about the Islamic "threat" in Central Asia.

44. See, for example, the comment by Ayatollah Ebrahim Amini-Najafbadi on Tehran television, 11 May 1992, quoted in Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," p. 12, or remarks by former Minister of Islamic Guidance and Culture, Mohammad Khatami, on the occasion of the signing of two cultural memoranda with Kyrgyzstan: "In our belief, cultural ties are the basis for any kind of relations between states. Iran inspired movements in Muslim states following the victory of the Islamic revolution (1979), drawing their attention and emerging as a focal point for the struggles against the common foes of Islam". Middle East News Network, 17 May 1992.

45. FBIS/NES, 12, August 1994. The paper went on to accuse the Uzbek regime of "advising other regional countries to sever their ties with the Islamic Republic," and working to eradicate "Islamic Thinking" in the region. The *Tehran Times* no longer reflects the thinking of the Foreign Ministry as a consequence of personnel changes.

46. IRNA, 1 February 1993. Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," p. 28, observes that "Iran has essentially ignored the fact that all the Central Asian republics have positive relations with Israel, and several have employed significant contingents of Israeli agricultural specialists."

47. Voice of the Islamic Republic, 22 June 1993, characterized the series of agreements as "highly positive".

48. Martha Brill Olcott, "Central Asia's Islamic Awakening," *Current History* 93, no. 582 (April 1994), p. 151.

49. Conversations with mosque officials in Baku, Azerbaijan S.S.R., April 1983.

50. Olcott, "Central Asia's Islamic Awakening," p. 152. While Iran has made important investments in Northwest Asia to underwrite its influence there, it is constrained in the competition by its financial difficulties and, in the case of scholarships, by the strains of accommodating the domestic demand for higher education.

51. The foreign policy choices of any state may be understood as the outcome of the complex interaction of several critical factors: the geopolitical situation it faces (what are the perceived threats and opportunities?); its internal dynamics, including competing visions of its identity (how does it define

itself? What does it regard as the desired future?); and its assessment of its needs and capabilities (what are its strengths and vulnerabilities? Which desired goals are achievable and in what time-frame? How can inconsistencies between maximal objectives and realistic achievements be rationalized within the foreign policy elite?...for public opinion?... to allies and adversaries?). It is seldom given to outside observers to "know" the specific calculations that determine foreign policy, and the task is complicated in cases of "revisionist" regimes, like Iran's, where considerations of ideology contend with "reasons of state" in official rhetoric and in practice. The informed observer, consequently, has little choice but to work backward from the state's behavior to reasoned assessments of its policy judgments, motivations, and objectives. It is beyond the scope of this paper to evaluate domestic conditions within Iran, but it may be presumed that judgments of political stability, economic necessity, and socio-cultural consensus figure prominently in the foreign policy mix.

52. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Contending Orientations," p. 211.

53. The Iranian strike on the Ashraf base of the Iranian "Mujahideen" in late 1994 illustrates Tehran's continuing vigilance regarding potential threats to its interests along its border with Iraq. See *Reuters* (Baghdad), 7 November 1994.

54. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Both North and South," p. 404, also points out the Iranian interest in preserving workable relations with the Russian Federation and other "Slavic" successor states "to ensure that the members of the Commonwealth of Independent States (CIS) honor its predecessors' commitments to sell Iran arms and provide military training, buy Iran's natural gas, and continue to help with some 19 economic reconstruction projects."

55. Iran has in recent years hosted up to 4 million refugees from Iraq and Afghanistan. Beginning in early 1994, the flow into the country resumed as a consequence of fighting in Afghanistan, Baghdad's offensive operations against the inhabitants of southern Iran, and the Armenian military successes in the Azerbaijani Republic. Harrop, "Iran's Objectives in Northwest Asia," p. 4.

56. Mark N. Katz, "Nationalism and the Legacy of Empire," *Current History* 93, no. 585 (October 1994), p. 330.

57. Martin Klatt, "Russians in the 'Near Abroad'," *RFE/RL Research Report* 3, no. 32, (19 August 1994), p. 42.

58. It is still too soon to predict how Russia's misadventure in Chechnya will impact on Russia's political behavior. To be sure, Chechnya's status as a part of the Russian state places it in a category different from the independent states of Northwest Asia. Nevertheless, the problematic military performance, Islamic character of the Chechens, and a number of other factors have the potential to influence the way in which many Russians regard developments in the periphery of the former Soviet state.

59. One particularly crucial aspect of the process of self-definition underway in Russia today is the debate over appropriate boundaries. Identity is, in the final analysis, quintessentially a function of boundaries, psychological as much as geographic. Some elements within Russia have argued or implied that Russia's natural frontiers coincide with those of the CIS (i.e., the former Soviet Union). In late 1994, for example, the Commander of Russian Border Troops argued that Russia can best protect itself by "guarding the CIS outer borders." Noting that Russian troops are already performing this function in Armenia, Georgia, Tajikistan, and Kyrgyzstan "at these states' request," Colonel General Nikolaev implied Russia is actively seeking similar "requests" from Azerbaijan, Uzbekistan, and Turkmenistan. *Rossiiskaya Gazeta*, in *RFE/RL Daily Report* no. 217, 15 November 1994.

60. Personal conversations with Russian officials and intellectuals, April and October 1994.

61. Turkey, the other major Muslim state on the periphery of Northwest Asia, faces similar dilemmas vis-à-vis a Russian Federation as sensitive to Pan-Turkism as it is to Islamic solidarity. Robins, "Between Sentiment and Self-Interest," p. 596, argues that similar concerns have conditioned Turkish policies: "Short of the disaggregation of Russia, it is likely that in the future Turkey once more will have to deal with a strong state that has major interests to the south. Turkey, therefore, is wary of antagonizing Russia even at a time of weakness, an important factor informing its policy toward Central Asia."

62. This analysis was originally previewed in abbreviated form in an unpublished paper presented in September 1994. See W. Nathaniel Howell, "Arabian Peninsula and Gulf Security after Desert Storm," unpublished paper presented at the conference, "The Middle East and New World Order," University of Virginia, Charlottesville, Virginia, 9-10 September 1994, p. 25-26.

63. Even should Iran's efforts in Northwest Asia inadvertently excite a vigorous Russian counter-offensive to monopolize resources and influence there, the resulting confrontation would create a dangerous and fluid situation that would absorb Iranian energy and attention, once again providing Tehran with incentives to keep the Gulf stable.

64. Tehran IRIB Television First Program Network (in Persian), 23 August 1994, cited in FBIS/NES, 26 August 1994, p. 94-166.

الفصل العاشر

التهديد السياسي والعسكري الإيراني

1. For further discussion of the dual containment policy, see Kenneth Katzman, *Iran: U.S. Containment Policy* (Washington, D.C.: U.S. Library of Congress, Congressional Research Service, CRS Report 94-652-F, 11 August 1994); and two articles in *Foreign Affairs* 73, no. 2 (March-April 1992) by Anthony Lake, "Confronting the Backlash States," and F. Gregory Gause, "The Illogic of Dual Containment."

2. Nabila Megalli, "Admiral Seeks Gulf Stability," *Washington Times*, 8 September 1994, p. 11.

3. For a further discussion of the Revolutionary Guard's relationship to the overall military structure, see Kenneth Katzman, *Warriors of Islam: Iran's Revolutionary Guard* (Boulder, CO: Westview Press, 1993).

4. U.S. officials report that President Clinton, during his September 1994 summit with Russian President Boris Yeltsin, made some progress in persuading Russia to end arms sales to Iran. See Robert Greenberger, "Clinton Gains on Iran Arms with Yeltsin," *Wall Street Journal*, 28 September 1994, p. A20.

5. For details on Iraq's military inventory, see International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 1993-1994*. (London: Brassey's, for IISS, 1995).

6. Woolsey's comments are excerpted in *Peacewatch* no. 33, September 26, 1994, by the Washington Institute for Near East Policy.

7. Philip Finnegan, Robert Holzer, and Neil Munro, "Iran Pursues Chinese Mine to Bolster Gulf Clout," *Defense News*, 17-23 January 1994, p. 1-29; Fouad Ashraf, "Iran Mines, Not Submarines, Pose Threat in the Gulf," *Reuters*, 13 October 1993.

8. Ashraf, "Iran Mines, Not Submarines."

9. "Submarines: Iran Sparks Off a Boat Race," *Middle East Economic Digest (MEED)*, 29 April 1994, p. 15.

10. "U.S. Commander Says Iran Keeping the Peace," *Reuters*, 7 September 1994.

11. "China Delivers Five FACs to Iran," *Jane's Defence Weekly*, 1 October 1994, p. 6.

12. Ibid.

13. "Clinton to Press Yeltsin on Iran Arms Sales," *Reuters*, 27 September 1994.

14. Michael Eisenstadt, "Déjà Vu All Over Again: An Assessment of Iran's Military Buildup," in *Iran's Strategic Intentions and Capabilities*, Patrick Clawson, ed., (Washington, DC: National Defense University, Institute of National Strategic Studies, McNair Paper 29, April 1994), p. 128.

15. "Iranian Air Force Sukhoi, MiG Pilots Graduate," *Reuters*, 11 August 1994. The report, which quoted the Tehran newspaper *Jomhuri Elsami*, did not say how many pilots graduated.

16. *Jane's Defence Weekly*, 20 July 1991, p. 89; 1 February 1992, pp. 158-159; *Flight International*, 15-21 July 1992, p.13; 18-24 August 1993, p. 12; *New York Times*, 8 August 1992, p. A3.

17. Anoushiravan Ehteshami, "The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran," *Jane's Intelligence Review*, February 1993, p. 76-80.

18. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). SIPRI Yearbook, 1991, *World Armaments and Disarmaments* (London and New York: Oxford University Press, 1991), p. 287.
19. Comments by DCI Woolsey, 23 September 1994, in *Peacewatch* no. 33, Washington Institute for Near East Policy.
20. "Armed Forces, IRGC Participate in Exercise," Voice of the Islamic Republic of Iran First Program Network, 26 January 1994.
21. Douglas Jehl, "Iran is Reported Acquiring Missiles," *New York Times*, 8 April 1993, p. 9A; Knut Royce, "Iran Buying 150 'Terror' Missiles," *Long Island Newsday*, 14 April 1992, p.6.
22. Comments by DCI Woolsey, 23 September 1994, in *Peacewatch* no. 33, Washington Institute for Near East Policy.
23. Joseph Bermudez, *Proliferation for Profit: North Korea in the Middle East* (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, July 1994), p. 21.
24. "Guard Corps Commander on Struggle in Mideast," *Resalat* (Tehran), 25 September 1994, p. 1-2.
25. "IRGC Defence Industries Manufacture First Helicopter," Islamic Republic News Agency (IRNA) (in English), 15 January 1994.
26. James Bruce, "Iran Claims to Have Built Its Own MBT," *Jane's Defence Weekly*, 23 April 1994, p.5.
27. The contract came amid a claim by Iran that it has converted 45 percent of its military industries to civilian uses. "Iran Gives Dam Project to Revolutionary Guards," *Reuters*, 26 September 1994; "Iranian Conversion Claims Mystify," *Jane's Defence Weekly*, 10 September 1994, p. 11.
28. "Syria and Iran Hold Military Cooperation Talks," *Reuters*, 14 November 1993; "IRGC Commander Receives Delegation," IRNA, 26 June 1992; "Pakistani Ground Forces Commander Arrives 2 November," Voice of the Islamic Republic of Iran, 2 November 1991.
29. "IRNA Carries New Minister's Biographies," Islamic Republic News Agency, in FBIS, 20 September 1988.
30. "Bakhtaran Mopping Up Operations Successful," *Paris Daily News*, 29 August 1984.
31. "History and Present Status of IRGC," *Iran Press Digest* (Tehran), 7 August 1984.
32. "China Delivers FACs to Iran," *Jane's Defence Weekly*, 13 October 1994, p.6.
33. "The JDW Interview," *Jane's Defence Weekly*, 16 November 1991, p. 980.
34. See Katzman, *Warriors of Islam*.
35. "Opposition Leader on Reform, Ties with Iran," *Keyhan International* (Tehran), 6 October 1992, p.16.
36. "Iran Admits Smuggling Explosives," Riyadh Domestic Service, 17 May 1989.
37. "Pro-Iranian to Head Algerian Islamist Group-Paper," Reuters, 18 April 1994.
38. U.S. Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, *Patterns of Global Terrorism: 1993*, released April 1994, p.4.
39. "Iran Hostage Takers Now Hold Key Posts," *Newsday*, 8 September 1994, p. A11.

الفصل الحادي عشر
قدرات إيران العسكرية .. هل هي مصدر تهديد ؟

1. The military manpower, force strength, and equipment estimates in this section are made by the author using a wide range of sources, including computerized databases, interviews, and press clipping services. Some are impossible to reference in ways of use to the reader. The force strength statistics are generally adapted from informal estimates by U.S., Israeli, and British experts and from the figures in various editions of the International Institute for Strategic Studies, *Military Balance* (London: IISS) and the Jaffee Center for Strategic Studies *The Military Balance in the Middle East* (JCSS: Tel Aviv). Material has also been drawn from computer printouts from NEXIS, the United States Naval Institute database, and from the DMS/FI Market Intelligence Reports database. Other sources include the *Military Technology* "World Defense Almanac for 1993-1994," published in early 1994; Foreign Affairs Division, "Middle East Arms Control and Related Issues," Washington, Congressional Research Service, 91-384F, 1 May 1991; *Middle East Economic Digest*, "MEED Special Report: Defense," vol. 35, 13 December 1991; Peter Lewis Young, "American Perceptions of Iran," *Asian Defense*, February 1993, p. 25-28; Anoushiravan Ehteshami, "The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran," *Jane's Intelligence Review* February 1993, pp. 76-79; Gordon Jacobs and Tim McCarthy, "China Missile Sales -- Few Changes for the Future," *Jane's Intelligence Review*, December 1992, pp. 559-63; Alan George, "Tehran Asserts its Independence," *The Middle East*, April 1993, pp. 36-37; Claude van England, "Iran on Military Renewal," *Christian Science Monitor*, 4 March 1993, p. 7; Shireen T. Hunter, "Iran: Renewed Threat in the Persian Gulf?" *The World and I*, April 1993, pp. 80-87; James Wyllie, "Iran -- Quest for Security and Influence," *Jane's Intelligence Review*, July 1993, pp. 311-12; and material in Patrick Clawson, *Iran's Challenge to the West: How*, (Washington, D.C.: The Washington Institute Policy Papers, no. 33, 1993).

   Weapons data are taken from many sources, including computerized material available in NEXIS, and various editions of *Jane's Fighting Ships* (Jane's Publishing), *Jane's Naval Weapons Systems* (Jane's Publishing), *Jane's Armor and Artillery* (Jane's Publishing), *Jane's Infantry Weapons* (Jane's Publishing), *Jane's Military Vehicles and Logistics* (Jane's Publishing), *Jane's Land-Based Air Defence* (Jane's Publishing), *Jane's All the World's Aircraft* (Jane's Publishing), *Jane's C^3I Systems* (Jane's Publishing), *Jane's Air-Launched Weapons Systems* (Jane's Publishing), *Jane's Defense Appointments and Procurement Handbook (Middle East Edition)* (Jane's Publishing), *Tanks of the World* (Bernard and Grafe), *Weyer's Warships* (Bernard and Grafe), and *Warplanes of the* (Bernard and Grafe).

   Other military background, effectiveness, strength, organizational, and history data are taken from Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability* (Boulder, CO: Westview Press, 1984); *The Gulf and the West* (Boulder, CO: Westview Press, 1988); *Weapons of Mass Destruction in the Middle East* (London: Brassey's/RUSI, 1991); *After the Storm* (Boulder, CO: Westview Press, 1992); and *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf* (Boulder, CO: Westview Press, 1994); Anthony H. Cordesman and Abraham Wagner, *The Lessons of Modern War*, vol. II (Boulder, CO: Westview Press, 1989); Anoushiravan Ehteshami, "Iran's National Strategy," *International Defense Review* 4 /1994, pp. 29-37; Department of Defense, *Conduct of the Persian Gulf War: Final Report* (Department of Defense, April 1992), pp. 10-12; the relevant country or war sections of Herbert K. Tillema, *International Conflict since 1945* (Boulder, CO: Westview Press, 1991); Department of Defense and Department of State, *Congressional Presentation for Security Assistance Programs, Fiscal Year 1993* (Washington, D.C.: Department of State, 1992); various annual editions of John Laffin's *The World in Conflict* or *War Annual*, (London: Brassey's); and John Keegan, *World Armies*, (London: Macmillan, 1983).

2. *Reuters*, 26 December 1994; *Los Angeles Times*, 13 December 1994, p. C1, C5; *Wall Street Journal*, 7 December 1994, p. A10; *Washington Times*, 1 December 1994, p. A21; *New York Times*, 2 February 1994, p. A2; *Economist*, 12 February 1994, p. 40.

3. *Philadelphia Inquirer*, 8 January 1994, p. C8.

4. This analysis is based on the *Wall Street Journal*, 7 December 1994; Xinhua News Agency, 28 December 1994; *Los Angeles Times*, 2 December 1994, p. A1, A3; 12 December 1994, p. C1, C5; *The Middle East*, December 1994, pp. 28-29; *Washington Times*, 1 February 1994, p. A11; *New York Times*, 15 January 1994, p. A3, 2 February 1994, p. A2; *Economist*, 12 February 1994, pp. 40-41; *Washington Post*, 8 February 1994, p. A16, 30 June 1994, p. A22; *Christian Science Monitor*, 28 June 1994, p A1.

5. *Los Angeles Times*, 7 December 1994, p. A1, A3, electronic edition, 4 January 1995; *The Middle East*, December 1994, pp. 28-29; *New York Times*, 20 November 1994, p. A18.

6. Petroleum Economist, Petroleum Finance Company, and Congressional Quarterly, *The Middle East* 7th ed. (Washington, D.C.: Congressional Quarterly, 1990), p. 195.

7. CIA, *World Fact Book, 1994* (Washington, D.C.: Government Printing Office (GPO), 1994), p. 190; *New York Times*, 18 January 1994, p. D7.

8. *Oil and Gas Journal*, 23 September 1991, p. 62.

9. Some estimates put Iran's 1991 oil revenues at about $15 billion and its domestic spending needs at $15 billion. Economist Intelligence Unit, *Country Report on Iran, 1993*; *New York Times*, 11 February 1992, p. A11; *Defense News*, 2 March 1992, p. 3 and 29; *Washington Post*, 10 September 1991, p. A21, 2 February 1992, p. A1; *Wall Street Journal*, 16 September 1991, p. A1; *Washington Times* 29 April 1989, p. A9; *Jane's Defense Weekly*, 17 June 1989, p. 1254-55; *Los Angeles Times*, 13 January 1992, p. A9.

10. *Wall Street Journal*, 7 June 1993, p. A10, 28 June 1994, p. A1; *Christian Science Monitor* 12 August 1993, p. 9; *Philadelphia Inquirer*, 3 February 1994, p. A18; *New York Times*, 5 July 1994, p. A1; *Los Angeles Times*, 7 February 1994, p. A1; *The Middle East*, April 1993, pp. 36-47; Xinhua News Agency, 28 December 1994.

11. Estimates based on the data in the Iran sections of various editions of the CIA *World Factbook*; work by Jim Placek and the IISS, *The Military Balance, 1993-1994* (London: IISS, 1994) and *The Military Balance, 1994-1995* (London: IISS, 1995); and Anthony H. Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf* (Boulder, CO: Westview, 1994).

12. This, however, only amounts to about 1,362 cubic meters per person, less than half the total for a citizen of the United States. *Los Angeles Times*, 28 January 1992, p. C1.

13. IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, and *The Military Balance, 1994-1995*, pp. 127-29; and CIA, *World Factbook, 1994* (Washington, D.C.: GPO, 1994), pp. 189-91.

14. Author's guestimate. Iran claimed in February 1992, that it was spending only 1.3% of its GNP on defense. *Washington Times*, 20 February 1992, p. A9.

15. U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1991-1992* (Washington, D.C.: GPO, 1994), p. 67.

16. Iran claimed in February 1992 that it was spending only 1.3% of its GNP on defense. *Washington Times*, 20 February 1992, p. A9.

17. British sources quoted in *Jane's Defense Weekly*, 1 February 1992, p. 158. *The Egyptian Gazette* projected expenditures of $5 billion per year in 1992, 1993, and 1994 in its 29 January 1992 issue. The Jaffee Center estimated expenditures of $8.5 billion in 1989 and $8.6 billion in 1990. Andrew Duncan of the IISS estimated expenditures of $10 billion annually in 1992, 1993, 1994 in *Defense News*, 27 January 1992. The CIA estimates are taken from the relevant editions of the CIA *World Factbook*. It is extremely difficult to relate any Iranian statistics to dollar figures because Iran uses multiple exchange rates, and often reports inaccurate statistics. See Patrick Clawson, *Iran's Challenge to the West*, p. 58.

18. IISS, *The Military Balance*, 1990-1991, 1991-1992, 1993-1994, 1994-1995 editions. The IISS also quotes Iranian official government statistics.

19. Defense expenditure data taken from IISS, *The Military Balance, 1993-1994*.

20. *New York Times*, 2 November 1992, p. A4, 18 June 1994, p. D7, 18 January 1995, p. D7; *Reuters*, Manama, 17 January 1995.

21. CIA, *World Factbook 1994*, p. 189; *Los Angeles Times*, 2 December 1994, p. A1, A3; *The Middle East*, December 1994, pp. 28-29; *Wall Street Journal*, 7 December 1994.

22. *Los Angeles Times*, 2 December 1994, p. A1, A3.

23. Based on U.S. Department of Commerce estimates, data in relevant editions of the CIA *World Factbook* (especially the 1994 edition, p. 190), and the trend data shown in the ACDA *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1991-1992*, p. 109.

24. For typical reporting, see Xinhua News Agency, 1228187, 28 December 1994; *Los Angeles Times*, 2 December 1994, p. A1, A3; *The Middle East, December 1994*, pp. 28-29; *Wall Street Journal*, 7 December 1994.

25. Robert Gates, "Statement of the Director of Central Intelligence Before the U.S. House of Representatives Armed Services Committee Defense Policy Panel," 27 March 1992.

26. Richard F. Grimmett, *Conventional Arms Transfers to the Third World, 1985-1992*, (Washington, D.C.: Congressional Research Service, CRS-93-656F, 19 July 1993), pp. 56, 57, 58, 67, 68, 69, 70.

27. ACDA, *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1989* (Washington, D.C.: GPO, 1990), 117.

28. Richard F. Grimmett, *Iran: Conventional Arms Acquisitions*, (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 94-138F, 22 February 1994), p. 2; and *Conventional Arms Transfers to the Third World, 1985-1992* (CRS-93-656F, 19 July 1993) pp. 56, 57.

29. See *Washington Times*, 8 June 1994, p. A8, for typical reporting on Iranian smuggling efforts. For a broader discussion, see "Insight", *Washington Times*, 4 April 1994, pp. 12-15.

30. For more reliable reports on arms sales to Iran during this period, see *Defense News*, 1 February 1992, p. 159, 2 March 1993, p. 93, 4 October 1993, p. 26, 17 January 1994, pp. 1, 29; *Flight International* 15 July 1993, p. 13, 24 November 1993, p. 59; *Jane's Defense Weekly*, 6 October 1990, pp. 619, 27 April 1991, p. 684, 20 July 1991, p. 89, 27 July 1991, p. 138, 1 February 1992, pp. 158-59, 17 October 1992, p. 19, 24 August 1993, p. 12; *Jane's Intelligence Review* July 1992, pp. 313-14; *Military Technology*, November 1993, p. 18; *New York Times*, 8 April 1992, p. A9, 8 August 1992, p. A3; *Washington Post*, 13 June 1993, pp. H1, H5, H6.

31. *Inside the Navy*, 10 January 1994, p. 1; *Navy News and Undersea Technology*, 11 April 1994, p. 4; *The Estimate*, 5 May 1994, p. 4; *Defense News*, 17 January 1994, p. 1.

32. Grimmett, *Iran: Conventional Arms Acquisitions*, (CRS 94-138F, 22 February 1994), p. 7; *Defense News*

33. Grimmett, *Iran: Conventional Arms Acquisitions*, (CRS 94-138F, 22 February 1994), p. 7.

34. *Jane's Defense Weekly*, 8 October 1994, p. 2; *Washington Post*, 10 June 1993, p. A27; *New York Times*, 10 June 1993, p. A5.

35. The data on Iran's recent purchases are based on discussions with various U.S., British, and Israeli experts. Also see Robert Gates, "Statement of the Director of Central Intelligence Before the U.S. House of Representatives Armed Services Committee Defense Policy Panel," 27 March 1992; Statement of Robert Gates on McNeil-Leher News Hour, 6 January 1993; *Defense News*, 17 February 1992, pp. 1, 52, 17 January 1994, p. 29, 28 March 1994, p. 38; Posture Statement of Rear Admiral Edward D. Sheafer, Director of Naval Intelligence, 3 May 1993; Ashraf Fouad, "Iran Mines, Not Submarines Pose Threat in Gulf," *Armed Forces Journal International*, November 1993; *Washington Times*, 4 June 1992, p. G3; *New York Times*, 8 August 1992, p. 2; *Sunday Times (London)*, 31 May 1992, pp. 22-23; Joseph S. Bermudez, "Proliferation for Profit: North Korea in the Middle East," (Washington, D.C.: The Washington Institute, July 1994), pp. 8-9.

36. Reports differ sharply. One indicated that the Soviet Republic was selling T-72s for as little as $50,000 each while another indicated that it was selling Iran a T-72 production plant for $9 billion. On the other hand, Marshal Yevgeny Shaposhnikov, the senior military officer in the CIS, stated that it had curbed all sales to Iran on 1 February 1992. *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, p. A19, 16 June 1992; *Keyhan*, 18 April 1990; *Los Angeles Times*, 7 January 1992, p. A7; Clawson, *Iran's Challenge to the West*, pp. 50-58; *Le Monde*, 25 July 1992; *New York Times*, 8 August 1992; *Financial Times*, 30 January 1992, 22 March 1992, and 30 April 1992; *Washington*

Times, 22 April 1992, 14 October, 1992, p. A8, 11 May 1993, p. A7; *MEED*, 8 February 1991; *Sunday Telegraph*, 31 May 1992.

37. Northrop helped Iran set up Iran Aircraft Industries in 1970, but this operation virtually ceased in 1979. See *Jane's Defense Weekly*, 4 February 1989, pp. 163, 167, 11 February 1989, p. 219, 19 November 1988, pp. 1252-53, 30 June 1989, pp. 1299-1301, 11 February 1992, p. 159; *London Financial Times*, 8 February 1993, p. 4; *Time*, 7 December 1992, p. 26; *Washington Post*, 6 December 1992, p. A33; *St. Louis Post-Dispatch*, 25 November 1992, p. 6; *New York Times*, 8 August 1992, p. A3; *The Middle East*, December 1992, pp. 39-40; *Defense and Foreign Affairs*, October-November 1992.

38. *Washington Post*, 10 November 1992, p. A1, A30, 23 May 1992, p. A26, 10 June 1993, p. A27; *New York Times*, 18 November 1992, p. A5; *Defense News*, 8 March 1993, p. 4; *Business Week*, 14 June 1993, p. 31; *Los Angeles Times*, 10 June 1993, p. A3; *Washington Times*, 10 June 1993, p. A1; *Philadelphia Inquirer*, 21 November 1993, p. A2.

39. Iran has long been making light arms and ammunition. The Shah set up the Import Substitute Industrialization (ISI) program in 1970 with the goal of making Iran self-sufficient in arms.

40. *Jane's Defense Weekly*, 30 June 1989, pp. 1299-1301.

41. *Jane's Defense Weekly*, 7 January 1995, p. 4.

42. BBC Summary of World Broadcasts, 3 January 1995, ME/219/MED.

43. See *Middle East Defense News*, 1 March 1993, and *JINSA Security Affairs*, June-July 1993, p. 7; Anoushiravan Ehteshami, "Iran Boosts Domestic Arms Industry," *International Defense Review*, 4/1994, pp. 72-3.

44. CIA, *World Factbook, 1994*, pp. 189-91.

45. *Washington Post*, 8 May 1992, p. A17; CIA, *World Factbook, 1992*, pp. 160-63.

46. IISS, *The Military Balance, 1994-1995*. While Iran occasionally shows women in military roles for propaganda purposes, it does not employ them in any meaningful military roles.

47. Based on CIA estimates in CIA, *World Factbook, 1994*, pp. 189-91. Sources disagree sharply on the exact percentages involved.

48. *Ibid.*

49. IISS, *The Military Balance, 1994-1995*. Some estimates show totals for the Gendarmerie alone. This is incorrect. They have been merged with the national policy and some elements of the internal security forces.

50. IISS, *The Military Balance, 1993-1994*.

51. In addition to the general sources on Iranian force strength referenced at the beginning of this section, this analysis draws on the *Washington Times*, 2 May 1989, p. A9, 23 June 1989, p. A9, 1 March 1992, p. B3, 22 March 1989, p. A8, 17 January 1992, p. A1, 20 February 1992, p. 9; *Armed Forces Journal*, March 1992, pp. 26-27; *Defense Electronics*, March 1992, p. 16; *Inside the Air Force*, 28 February 1992, p. 1; *Jane's Defense Weekly*, 19 November 1988, pp. 1252-53, 3 June 1988, p. 1057, 11 February 1989, p. 219, 30 June 1990, pp. 1299-1302, 11 February 1992, pp. 158-9; Andrew Rathmell, "Iran's Rearmament: How Great a Threat?" *Jane's Intelligence Review*, July 1994, pp. 317-22; *Armed Forces (UK)*, May 1989, pp. 206-209; *Washington Post*, 23 June 1989, p. A1, 18 August 1989, p. A25, 20 August 1989, p. A1, 3 September 1989, p. A25, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, p. A1,5 February 1992, p. A19; *New York Times*, 3 September 1989, p. A4; *The Estimate*, 13-26 October 1989, p. 1; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Philadelphia Inquirer*, 6 February 1992, p. A6; *Los Angeles Times*, 7 January 1992, p. A1; *Baltimore Sun*, 25 January 1992, p. 4A; *Defense News*, 27 January 1992, p. 45, 17 February 1992, p. 1; *Chicago Tribune* 19 January 1992, p. 1.

52. The author visited this display in August after a substantial amount of the equipment had been moved to Jordan and to other areas. Even then, there were immense stocks of heavy weapons, almost all of which had been abandoned without any combat damage. It should be noted, however, that Iraq made claims about capturing tanks that seem to have included all light tanks and BMP-1s.

53. The identification of unit size and title is a major problem for all Middle Eastern armies. Most do not have standard tables of organization and equipment, and unit titles may have little to do with the actual total manpower and equipment mix.

54. Anoushravan Ehteshami, "The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran, *Jane's Intelligence Review*, February 1993, pp. 76-79.

55. *Jane's Defense Weekly*, 7 January 1995, p. 4.

56. Based on estimates by Israeli and U.S. civilian experts, and the IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, pp. 115-17, and *The Military Balance, 1994-1995*, pp. 127-29.

57. These counts are very uncertain and mix interview and IISS data.

58. In addition to the general sources on Iranian force strength referenced at the beginning of this section, this analysis draws on the *Washington Times*, 2 May 1989, pp. A9, 23 June 1989, p. A9, 1 March 1992, p. B3, 22 March 1989, p. A8, 17 January 1992, p. A1, 20 February 1992, p. 9; *Armed Forces Journal*, March 1993, pp. 26-27; *Defense Electronics*, March 1992, p. 16; *Inside the Air Force*, 28 February 1992, p. 1; *Jane's Defense Weekly*, 19 November 1988, pp. 1252-53, 3 June 1988, p. 1057, 11 February 1989, pp. 219, 30 June 1990, pp. 1299-1302, 11 February 1992, pp. 158-59; Rathmell, *Iran's Rearmament*, pp. 317-22; *Armed Forces (UK)*, May, 1989, pp. 206-209; *Washington Post*, 23 June 1989, p. A1, 18 August 1989, p. A25, 20 August 1989, p. A1, 3 September 1989, p. A25, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, p. A1, 5 February 1992, p. A19; *New York Times*, 3 September 1989, p. A4; *The Estimate*, 13-26 October 1989, p. 1; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Philadelphia Inquirer*, 6 February 1992, p. A6; *Los Angeles Times*, 7 January 1992, p. A1; *Baltimore Sun*, 25 January 1992, p. 4A; *Defense News*, 27 January 1992 p. 45, 17 February 1992, p. 1; *Chicago Tribune*, 19 January 1992, p. 1.

59. Division, brigade, regiment, and battalion are Western terms applied to Iranian and Iraqi formations. Actual unit strengths and organization often have nothing to do with the titles applied in Western reporting.

60. Rathmell, "Iran's Reamament, " pp. 317-322; *Defense and Foreign Affairs*, 1 (1994), pp. 4-7.

61. Adapted from interviews with U.S., British, and Israeli experts, Iranian exiles, Anthony H. Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; John W.R. Taylor and Kenneth Munson, "Gallery of Middle East Air Power," *Air Force*, (October 1994), pp.59-70; IISS, *The Military Balance 1993-1994*, pp. 115-17; and *The Military Balance*, 1994-1995, pp. 127-29; USNI Database, Military Technology, *World Defense Almanac: The Balance of Military Power*, 17, no. 1 (1993), ISSN 0722-3226, pp. 139-42; Anoushiravan Ehteshami, "Iran's National Strategy," *International Defense Review*, 4/1994, pp. 29-37; and working data from the Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS) and the *Washington Times*, 16 January 1992, p. G4; *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, pp. A1, A25, 5 February 1992, p. A19; *Financial Times*, 6 February 1992, p. 4; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Defense News*, 17 February 1992, p. 1.

62. *Defense and Foreign Affairs*, 1 (1994), pp. 4-7.

63. Ibid.

64. See James P. Wootten, "Terrorism: U.S. Policy Options," (Washington D.C.: Congressional Research Service, IB92074, 6 October 1994), pp. 6-7; Kenneth Katzman, "Iran: Current Developments and U.S. Policy" (Washington, D.C.: Congressional Research Service, IB93033, 9 September 1994), pp. 5-7; *Christian Science Monitor*, 22 March 1994, p. 6, 28 June, 1994, p. A1; *Time*, 21 March 1994, pp. 50-54; *Washington Times*, 19 December 1993, p. A3, 19 February 1994, p. A8, 9 March 1994, 22 June 1994, p. A14, 24 June 1994, p. A1, 27 June 1994, p. A22; *Washington Post*, 1 January 1994, p. A15, 4 February 1994, p. A14.

65. In addition to the general sources on Iranian force strength referenced in this section, this analysis draws on *Washington Times*, 1 March 1992, p. B3, 22 March 1989, p. A8, 17 January 1992, p. A1, 20 February 1992, p. 9; *Armed Forces Journal*, March 1992, pp. 26-27; *Defense Electronics*, March 1992, p. 16; *Inside the Air Force*, 28 February 1992, p. 1; Rathmell, "Iran's Rearmament," pp. 317-322; *Jane's Defense Weekly*, 11 February 1992, pp. 158-59; *Armed Forces (UK)*, May 1989, pp. 206-209; *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, p. A1, 5 February

1992, p. A19; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Philadelphia Inquirer*, 6 February 1992, p. A6; *Los Angeles Times*, 7 January 1992, p. A1; *Baltimore Sun*, 25 January 1992, p. 4A; *Defense News*, 27 January 1992, p. 45, 17 February 1992, p. 1; *Chicago Tribune*, 19 January 1992, p. 1.

66. Based on interviews with British, Israeli, and U.S. experts, and Anthony H. Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; IISS, *The Military Balance 1993-1994*, pp. 115-17, and *The Military Balance 1994-1995*, pp. 127-29; USNI Database, Military Technology, *World Defense Almanac*, pp. 139-42; Ehteshami, "Iran's National Strategy," pp. 29-37; and working data from the JCSS. U.S. and Israeli experts do not confirm reports that Iran has ordered and taken delivery on 12 TU-22M Backfire bombers. There are some indications that it may have discussed such orders with the USSR.

67. Anoushiravan Ehteshami, "The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran," *Jane's Intelligence Review*, February 1993, pp. 76-79.

68. *Philadelphia Inquirer*, 5 February 1994, p. A18.

69. Based on interviews with British, Israeli, and U.S. experts. *Washington Times*, 16 January 1992, p. G4; *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, pp. A1, A25, 5 February 1992, p. A19; *Financial Times*, 6 February 1992, p. 4; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Defense News*, 17 February 1992, p. 1; *Flight International*, 17-23 February 1992.

70. See *London Financial Times*, 8 February 1993, p. 4. Northrop helped Iran set up Iran Aircraft Industries in 1970, but this operation virtually ceased operation in 1979.

71. One source indicates that Iran is modifying its F-7M fighters to use Western avionics at old Iranian Aircraft Industries facility, but such modification efforts have had little value in other countries.

72. *Defense News*, 28 March 1994, p. 38.

73. *Washington Times*, 16 January 1992, p. G4; *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992 pp. A1, A25, 5 February 1992, p. A19; *Financial Times*, 6 February 1992, p. 4; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Defense News*, 17 February 1992, p. 1; *Jane's Defense Weekly*, 1 February 1992, p. 159.

74. Dick Pawloski, *Changes in Threat Air Combat Doctrine and Force Structure*, 24th ed. (Fort Worth, TX: General Dynamics DWIC-91, Fort Worth Division, February 1992), I-85 to I-117.

75. Rostislav Belyakov and Nikolai Buntin, "The MiG 29M Light Multirole Fighter," *Military Technology*, August 1994, pp. 41-44; Pawloski, *Changes in Threat Air Combat*, I-85 to I-117.

76. Pawloski, *Changes in Threat Air Combat*, I-85 to I-117.

77. *Aviation Week and Space Technology*, 10 April 1989, pp. 19-20; *New York Times*, 5 April 1989, 7 September 1989; *Washington Times*, 16 January 1989; *FBIS/NES*, 10 April 1989.

78. The Su-24 has a wing area of 575 square feet, an empty weight of 41,845 pounds, carries 3,385 gallons or 22,000 pounds of external fuel, has a combat thrust-to-weight ration of 1.02, a combat wing loading of 96 pounds per square foot, and a maximum load factor of 7.5 G. *Jane's Soviet Intelligence Review*, July 1990, pp. 298-300; *Jane's Defense Weekly*, 25 June 1985, pp. 1226-227; and Pawloski, *Changes in Threat Air Combat*, I-65, and I-110 to I-117.

79. Based on interviews with British, Israeli, and U.S. experts, and Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, 115-17, and *The Military Balance, 1994-1995*, 127-29; USNI Database, Military Technology, *World Defense Almanac: The Balance of Military Power*, 139-42; and working data from the JCSS.

80. Source: USAF briefing, September 1981. One B-727 and 2 B-767ERs are unaccounted for.

81. In addition to general sources on Iranian force strength referenced at the beginning of this section, this analysis draws on *Washington Times*, 2 May 1989, p. A9, 23 June 1989, p. A9, 1 March 1992, p. B3, 22 March 1989, p. A8, 17 January 1992, p. A1, 20 February 1992, p. 9; *Armed Forces Journal*, March 1992, pp. 26-27; *Defense Electronics*, March 1992, p. 16; Rathmell, "Iran's Rearmament, pp. 317-22; *Inside the Air Force*, 28 February 1992, p. 1; *Jane's Defense Weekly*, 19 November 1988, pp. 1252-253, 3 June 1988, p. 1057, 11 February 1989, p. 219, 30 June 1990, pp. 1299-1302, 11 February 1992, pp. 158-59; *Armed Forces (UK)*, May 1989, pp. 206-209; *Washington Post*, 23

June 1989, p. A1, 18 August 1989, p. A25, 20 August 1989, p. A1, 3 September 1989, p. A25, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, p. A1, 5 February 1992, p. A19; *New York Times*, 3 September 1989, p. A4; *The Estimate*, 13-26 October; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Philadelphia Inquirer*, 6 February 1992, p. A6; *Los Angeles Times*, 7 January 1992, p. A1; *Baltimore Sun*, 25 January 1992, p. 4A; *Defense News*, 27 January 1992, p. 45, 17 February 1992, p. 1; *Chicago Tribune*, 19 January 1992, p. 1.

82. Based on interviews with British, Israeli, and U.S. experts, and Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, pp. 115-17, and *The Military Balance, 1994-1995*, pp. 127-29; USNI Database; Ehteshami, "Iran's National Strategy," pp. 29-37; Military Technology, *World Defense Almanac: The Balance of Military Power*, pp. 139-42; working data from the JCSS; Rathmell, "Iran's Rearmament," pp. 317-22.

83. Based on interviews with British, Israeli, and U.S. experts. Reports of MiG-31s doe not seem to be correct. Adapted from the IISS, Annapolis, and JCSS databases, and the *Washington Times*, 16 January 1992, p. G4; *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, pp. A1, A25, 5 February 1992, p. A19; *Financial Times*, 6 February 1992, p. 4; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Defense News*, 17 February 1992, p. 1.

84. Adapted from the IISS, Annapolis, and JCSS databases, and the *Washington Times*, 16 January 1992, p. G4; *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, pp. A1, A25, 5 February 1992, p. A19; *Financial Times*, 6 February 1992, p. 4; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Defense News*, 17 February 1992, p. 1.

85. *Defense and Foreign Affairs*, 1 (1994), pp. 4-7.

86. *Defense News*, 12 July 1993, p. 1; *New York Times*, 27 December 1993, p. A17.

87. *Flight International*, 24 August 1993, p. 12.

88. Based on interviews with British, Israeli, and U.S. experts. *Washington Times*, 16 January 1992, p. G4; *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, pp. A1, A25, 5 February 1992, p. A19; *Financial Times*, 6 February 1992, p. 4; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Defense News*, 17 February 1992, p. 1.

89. In addition to the general sources on Iranian force strength referenced at the beginning of Chapter 3, this analysis draws on Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; Rathmell, "Iran's Rearmament," pp. 317-22; U.S. Naval Institute (USNI), *The Naval Institute Guide to the Combat Fleets of the World, 1993: Their Ships, Aircraft, and Armaments*, (Annapolis, MD: Naval Institute, 1993); John Hordan, "The Iranian Navy," *Jane's Intelligence Review*, May 1992, pp. 213-16; Ehteshami, "Iran's National Strategy," pp. 29-37; *Washington Times*, 2 May 1989, p. A9, 23 June 1989, p. A9, 1 March 1992, p. B3, 22 March 1989, p. A8, 17 January 1992, p. A1, 20 February 1992, p. A9; *Armed Forces Journal*, March 1992, pp. 26-27; *Defense Electronics*, March 1992, p. 16; *Inside the Air Force*, 28 February 1992, p. 1; *Jane's Defense Weekly*, 19 November 1988, pp. 1252-253, 3 June 1988, p. 1057, 11 February 1989, p. 219, 30 June 1990, pp. 1299-1302, 11 February 1992, pp. 158-59; *Armed Forces (UK)*, May 1989, pp. 206-209; *Washington Post*, 23 June 1989, p. A1, 18 August 1989, p. A25, 20 August 1989, p. A1, 3 September 1989, p. A25, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, p. A1, 5 February 1992, p. A19; *New York Times*, 3 September 1989, p. A4; *The Estimate*, 13-26 October 1989; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Philadelphia Inquirer*, 6 February 1992, p. A6; *Los Angeles Times*, 7 January 1992, p. A1; *Baltimore Sun*, 25 January 1992, p. 4A; *Defense News*, 27 January 1992, p. 45, 17 February 1992, p. 1; *Chicago Tribune*, 19 January 1992, p. 1.

90. *FBIS-NES* 89-144, 28 July 1989, p. 51; *FBIS-NES* 89-191, 4 October 1989, p. 66; *FBIS-NES* 89-206, 26 October 1989, p. 66; *FBIS-NES* 89-214, 7 November 1989, p. 73; *International Defense Review*, June 1990, pp. 51-52.

91. *Defense and Foreign Affairs* 1 (1994), pp. 4-7; *Navy News and Undersea Technology*, 11 April 1994, p. 4; *Defense News*, 17 January 1994, p. 1.

92. This analysis draws heavily on USNI, *The Naval Institute Guide to the Combat Fleets of the World, 1993: Their Ships, Aircraft, and Armaments*; Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; Ehteshami, "Iran's National Strategy," pp. 29-37; *Jane's Fighting Ships, 1992-1993*;

IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, pp. 115-17, and *The Military Balance, 1994-1995*, pp. 127-29; USNI Database; Military Technology, *World Defense Almanac: The Balance of Military Power*, 139-42; *Washington Times*, 16 January 1992, p. G4; *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, pp. A1, A25, 5 February 1992, p. A19; *Financial Times*, 6 February 1992, p. 4; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Defense News*, 17 February 1992, p. 1; and working data from the JCSS.

93. Adapted from the IISS, Annapolis, and JCSS databases, and the *Washington Times*, 16 January 1992, p. G4; *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1, 2 February 1992, pp. A1, A25, 5 February 1992, p. A19; *Financial Times*, 6 February 1992, p. 4; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Defense News*, 17 February 1992, p. 1.

94. *Jane's Defense Weekly*, 1 October 1994, p. 6; *Sea Power*, November 1994, p. 21.

95. *Inside the Navy*, 8 January 1994, p. 1; *Defense and Foreign Affairs*, 1 (1994), pp. 4-7; *Navy News and Undersea Technology*, 11 April 1994, p. 4; *Defense News*, 17 January 1994, p. 1.

96. Teal Group Corporation, *World Missiles Briefing*

97. Ehteshami, "The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran, pp. 76-79; Gordon Jacobs and Tim McCarthy, "China Missile Sales – Few Changes for the Future," *Jane's Intelligence Review*, December 1992, pp. 559-63.

98. Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, pp. 115-17, and *The Military Balance , 1994-1995*, pp. 127-29; USNI Database; Military Technology, *World Defense Almanac: The Balance of Military Power*, 139-42; and working data from the JCSS.

99. The submarines are based on World War II designs. They can lay mines have a five-man crew, have a maximum range of 1,200 miles, and have a speed of 6 knots. Iran claims to have made one of the submarines. The first underwent trials in 1987; the second was delivered in 1988. These ships are difficult to use in mine-laying and often require frogmen to place the mines. It is not surprising if Iran abandoned them as lacking effectiveness once the Iran-Iraq War was over. *Jane's Fighting Ships, 1992-1993* (London, Jane's Publishing); USNI database.

100. *Washington Times*, 16 January 1992, p. G4; *Washington Post*, 1 February 1992, p. A1; 2 February 1992, pp. A1, A25, 5 February 1992, p. A19, 26 September 1992, p. A15, 2 October 1992, p. A40, 30 October 1992, p. A1, 5 November 1992, p. A3; *Financial Times*, 6 February 1992, p. 4; *Christian Science Monitor*, 6 February 1992, p. 19; *Defense News*, 17 February 1992, p. 1, 1 March 1993, p. 1; *Time*, 7 December 1992, p. 26; *The Wall Street Journal*, 16 November 1992, p. A4; *Jane's Defense Weekly*, 3 October 1992, p. 12, 21 November 1992, p. 9, 27 February 1992, p. 9; *London Times*, 5 October 1992, p. 9.

101. *Washington Post*, 4 August 1993, p. A12; *Washington Times*, 12, June 1993, p. A2.

102. Only two torpedo tubes can fire wire-guided torpedoes. *Defense News*, 17 January 1994, pp. 1, 29.

103. *Defense News*, 6 December 1993, p. 1.

104. *Jane's Defense Weekly*, 8 October 1994, p. 4; *The Estimate*, 5 May 1994, p. 4; *International Defense Review*, December 1994, p. 9; *Washington Times*, 17 January 1995, p. A11.

105. See David Miller, "Submarines in the Gulf," *Military Technology*, June 1993, pp. 42-45.

106. *Jane's Defense Weekly*, 6 June 1987, p. 1113; Palowski, *Changes in Threat Air Combat Doctrine and Force Structure*, II-275.

107. *Jane's Intelligence Review*, November 1992, pp. 512-13; *Time*, 25 April 1994, p. 39.

108. *Naval Forces*, 15, no. 3 (1994), p. 62; Teal Group Corporation, *World Missiles Briefing*; *Defence and Foreign Affairs* 1 (1994). pp. 4-7; *Defense News*, 17 January 1994, pp. 1, 29; *Inside the Navy*, 8 January 1994, p. 1, 10 January 1994, p. 1; *Navy News and Undersea Technology*, 1 April 1994, p. 4, 11 April 1994, p. 4; *Washington Times*, 9 March 1989, p. A1, 11 May 1993, p. A7; *Los Angeles Times*, 14 February 1989, p. 5.

109. There have been unconfirmed reports that Iran is seeking to modify the Silkworm to extend its range and use it to deliver weapons of mass destruction.

110.In addition to the sources listed at the start of this section, these assessments are based on various interviews, prior editions of the IISS, *The Military Balance*; the JCSS, *The Jaffee Center Middle East Military Balance*, and *Jane's Defense Weekly*, 11 July 1987, p. 15.

111.Counts of these vessels differ sharply. Some estimates of the number of operational PBI types exceed 60. There are some reports that Iran is building its own version of the Boghammer.

112.*Defense News*, 17 January 1994, pp. 1, 29.

113.Based on various interviews. Strength data are taken from IISS, *The Military Balance, 1993-1994*, pp. 115-17, and *The Military Balance, 1994-1995*, pp. 127-29; USNI Database; Military Technology, *World Defense Almanac: The Balance of Military Power*, pp. 139-42; and working data from the JCSS.

114.The details of this involvement are uncertain, and a great deal of the literature involved adds charges that cannot be confirmed. For a good press summary of the evidence, see *Time*, 21 March 1994, pp. 50-54. Also see *Washington Post*, 22 August 1994, p. A17, 28 October 1994, p. A17, 27 November 1994, p. A30; *Los Angeles Times*, 3 November 1994, pp. A1, A12.

115.*New York Times*, 7 November 1994, p. A6; *Washington Times*, 1 November 1994, p. A13; State Department Report, 31 October 1994; *Wall Street Journal*, 14 October 1994, p. 1.

116.For typical recent reporting on such events see *Reuters*, 31 December 1994, BC cycle.

117.*Wall Street Journal*, 7 December 1994, p. 10; *Los Angeles Times*, 13 December 1994, pp. C1, C5; *New York Times*, 28 November 1994, p. A5.

118.*New York Times*, 11 December 1994.

119.*Wall Street Journal*, 7 December 1994, p. 10.

120.*Philadelphia Inquirer*, 11 January 1995, p. A6.

121.*Reuters*, 29 December 1994, BC cycle; *New York Times*, 5 July 1994, p. A1, 2 September 1994, p. A6; *Washington Post*, 22 August 1994, p. A17, 27 August 1994, p. A15; *Washington Times*, 24 August 1994, p. A11.

122.The author has questioned the amount of direct involvement by the Iranian leadership in such incidents and actions in the past. Extensive interviews indicate, however, that many U.S. experts now feel there is no apparent split between the Iranian leadership in supporting many of these actions and that they do receive the direction and support of the Iranian leadership. For recent press reporting, see Wooten, "Terrorism: U. S. Policy Options," pp. 6-7; Katzman, "Iran: Current Developments in U.S. Policy," pp. 5-7; *Christian Science Monitor*, 22 March 1994, p.6; 28 June 1994, p. A1; *Time*, 21 March 1994, pp. 50-54; *Washington Times*, 19 December 1993, p. A3, 19 February 1994, p. A8, 9 March 1994, 22 June 1994, p. A14, 24 June 1994, p. A1, 27 June 1994, p. A22; *Washington Post*, 1 January 1994, p. A15, 4 February 1994, p. A14; *New York Times*, 24 December 1994, p. A5. For fuller details, see the author's *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf.*

123.For additional details, see Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; and Roger C. Herdman, *Technologies Underlying Weapons of Mass Destruction* (Washington, D.C.: GPO, Office of Technology Assessment, U.S. Congress, OTA-BP-ISC-115, December 1993), pp. 197-255.

124.W. Seth Carus and Joseph S. Bermudez, "Iran's Growing Missile Forces," *Jane's Defense Weekly*, 23 July 1988, pp. 126-31.

125.Iran publicly displayed the Oghab at a military show in Libreville in 1989. It is 230 mm in diameter, 4,820 mm long, and weighs 320 kilograms with a 70 kilogram warhead. Iran also displayed another rocket called the Nazeat, which is 355 mm in diameter, 5,900 mm long, weighs 950 kilograms, and has a 180 kilogram warhead. *Jane's Defense Weekly*, 11 February 1989, p. 219; Lora Lumpe, Lisbeth Gronlund, and David C. Wright, "Third World Missiles Fall Short," *The Bulletin of the Atomic Scientists* (March 1992), pp. 30-36.

126.*Jane's Defense Weekly*, 20 June 1987, p. 1289; Lumpe, Gronlund, and Wright, "Third World Missiles Fall Short," pp. 30-36.

127.Some estimates indicate a range of up to 200 kilometers. For background on the system, see *Financial Times*, 8 June 1988, p. 20, and *The Middle East*, April 1988, pp. 1, 18.

128.*Christian Science Monitor*, 27 December 1993, p. 4; *Washington Times*, 25 February 1994, p. A15, 16 June 1994, p. A13. The reader should be aware that all such performance data are nominal, and that various sources report significant differences in given performance characteristics.

129.CRS Report for Congress, *Missile Proliferation: Survey of Emerging Missile Forces* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, Report 88-642F, 9 February 1989) pp. 52-53.

130.Edward L. Korb, *The World's Missile Systems*, 7th ed. (General Dynamics, Pomona Division, April 1982), pp. 223-26.

131.The following details of the Iranian missile program are taken from Carus and Bermudez, "Iran's Growing Missile Forces," pp. 126-31; Ehteshami, "The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran," pp. 76-79; Jacobs and McCarthy, "China Missile Sales," pp. 559-63; *Jane's Intelligence Review* 4, no. 5 (1994), pp. 218-22; *Jane's Intelligence Review*, 4, no. 4 (1994), pp. 149.

132.U.S. State Department press release, "Joint U.S.-P.R.C. Statement on Missile Proliferation," Washington, D.C., 4 October 1994; Robert Shuey and Shirley, *Chinese Nuclear and Missile Proliferation* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, IB92056, 4 October 1994).

133.Robert A. Nagler, *Ballistic Missile Proliferation: An Emerging Threat* (Arlington, VA: Systems Planning Corporation, 1992).

134.*Defense and Foreign Affairs*, no. 1 (1994), pp. 4-7; *Baltimore Sun*, 9 March 1989; *New York Times*, 12 March 1992, A12, 18 March 1992, A12; *Washington Post*, 2 February 1992, p. A1; Lumbe, Gronlund, and Wright, "Third World Missiles Fall Short," pp. 30-36; "North Korea Corners ME Missile Market," *Mednews* 5, no. 16 (18 May 1992), pp. 1-5; *Newsweek*, 22 June 1992, pp. 42-44; Jacobs and McCarthy, "China Missile Sales," pp. 559-63; *Jerusalem Post*, 6 November 1993, p. 24.

135.Iran allowed a North Korean freighter, the Dae Hung Ho, to dock at Bandar Abbas and transshipped to missiles by air. Syria is reported to have allowed Iran to deliver arms to the Hizbollah and Party of God in Lebanon in return. *Defense News*, 16 October 1989, p. 60, 17 January 1994, p. A1; *Washington Times*, 18 June 1990, p. A1, 10 March 1992, p. A3; Lumpe, Gronlund, and Wright, "Third World Missiles Fall Short," pp. 30-36; *Mednews* 5, no. 16 (18 May 1992), pp. 1-5; *Newsweek*, 22 June 1992, pp. 42-44; *Washington Times*, 24 May 1991, p. 5, 23 October 1993, p. A6, 24 February 1994, p. A15, 16 June 1994, p. A13; Jacobs and McCarthy, "China Missile Sales," pp. 559-63; *Wall Street Journal*, 19 July 1993, p. A6; *New York Times*, 8 April 1993, p. A9; *Jane's Defense Weekly*, 24 July 1993, p. 7, 15 January 1994, p. 4, 7 May 1994, p. 1; *Aviation Week*, 5 July 1993, p. 17; *Agence France Press*, 4 January 1995; *Christian Science Monitor*, 27 December 1993, p. 4.

136.See "Iran's Ballistic Missile Program," *Middle East Defence News*, *Mednews* no. 6 (21 December 1992); Jacobs and McCarthy, "China Missile Sales," pp. 559-63; James Wyllie, "Iran: Quest for Security and Influence," *Jane's Intelligence Review*, July 1993, pp. 311-12; and material in Clawson, *Iran's Challenge to the West*; and Ehteshmi, "The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran," pp. 76-80.

137.*Jane's Defense Weekly*, 19 March 1994, p. 1, 15 January 1994, p. 4; *Washington Times*, 25 February 1994, p. A15.

138.*Jane's Defense Weekly*, 30 January 1993, pp. 20-21; *Defense Electronics and Computing*, IDR Press, September 1992, pp. 115-20; *International Defense Review*, May 1992, pp. 413-15; *Jane's Remotely Piloted Vehicles, 1991-1992*; Keith Munson, *World Unmanned Aircraft* (London: Jane's, 1988); *Air Force Magazine*, March 1992, pp. 94-99, May 1992, p. 155; Alan George, "Iran: Cut-Price Cruise Missiles," March 1993, pp. 15-16.

139.The technical content of this discussion is adapted in part from the author's discussion of the technical aspects of such weapons in *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East*, and *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; working material on biological weapons prepared for the United Nations, and from the Office of Technology Assessment, *Proliferation of Weapons of Mass Destruction: Assessing the Risks* (Washington, D.C.: United States Congress OTA-ISC-559, (GPO), August 1993); Kenneth R. Timmerman, *Weapons of Mass Destruction: The Cases of Iran, Syria, and Libya* (Los Angeles: Simon Wiesenthal Center, August 1992); Robert A. Nagler, *Ballistic Missile Proliferation: An Emerging Threat* (Arlington, VA: Systems Planning Corporation, 1992);

and translations of unclassified documents on proliferation by the Russian Foreign Intelligence Bureau provided to the author by the staff of the government Operations Committee of the U.S. Senate.

140.For additional details, see Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; Herdman, *Technologies Underlying Weapons of Mass Destruction*, pp. 15-70.

141.General references for this section include "Chemical and Biological Warfare," Hearing Before the Committee on Foreign Relations (U.S. Senate, 91st Congress, 30 April 1989); Department of Political and Security Council Affairs, *Chemical and Bacteriological (Biological) Weapons and the Effects of Their Possible Use* (Report of the Secretary General, United Nations, New York, 1989); unpublished testimony of W. Seth Carus before the Committee on Governmental Affairs (U.S. Senate, 9 February 1989); W. Seth Carus, "Chemical Weapons in the Middle East," *Policy Focus* no 9 (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, December 1988); unpublished testimony of David Goldberg, of the Foreign Science and Technology Center, U.S. Army Intelligence Agency, before the Committee on Governmental Affairs (U.S. Senate, 9 February 1989); unpublished testimony of Barry J. Erlick, Senior Biological Warfare Analyst of the U.S. Army, before the Committee on Governmental Affairs (U.S. Senate, 9 February 1989); unpublished testimony of Robert Mullen Cook-Deegan of Physicians for Human Rights, before the Committee on Governmental Affairs (U.S. Senate, 9 February 1989); Elisa D. Harris, "Chemical Weapons Proliferation in the Developing World, *RUSI and Brassey's Defense Yearbook, 1989* (London: RUSI/Brassey's, 1988), pp. 67-88; and "Winds of Death: Iraq's Use of Poison Gas against its Kurdish Population" (Report of a medical mission to Turkish Kurdistan by Physicians for Human Rights, February 1989).

142.IRNA (English version) 19 October 1988, as reported in *FBIS-Near East and South Asia*, 19 October 1988, pp. 55-66.

143.Unpublished statement of the Honorable William H. Webster, Director of the Central Intelligence Agency, before the Committee on Governmental Affairs, Hearing on Global Spread of Chemical and Biological Weapons (U.S. Senate, 9 February 1989).

144.Ibid.

145.*Journal of Commerce*, 6 January 1993, p. 5A; *Washington Post*, 6 January 1992, p. A22, 3 September 1993, p. A33; *Washington Times*, 14 August 1993, p. A2; *New York Times*, 9 August 1993, p. A6; *Defense News*, 27 September 1993, p. 23.

146.Based on discussions with various experts the sources listed earlier, and working papers by Leonard Spector; *Observer*, 12 June 1988; *U.S. News and World Report*, 12 February 1990; *FBIS-NES*, 23 March 1990, p. 57; *Defense and Foreign Affairs*, 20 November 1989, p. 2; *New York Times*, 1 July 1989, 9 May 1989, 27 June 1989; *Financial Times*, 6 February 1992, p. 3; *Washington Times*, 8 January 1995, p. A9.

147.For additional details, see Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; Herdman, *Technologies Underlying Weapons of Mass Destruction*, pp. 71-118.

148.Such reports begin in the SIPRI Yearbooks in 1982, and occur sporadically through the 1988 edition.

149.*New York Times*, 13 August 1989, p. 11.

150.The technical content of this discussion is adapted in part from the author's discussion of the technical aspects of such weapons in *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East*, and *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*; working material on biological weapons prepared for the United Nations, and from the U.S. Office of Technology Assessment, *Proliferation of Weapons of Mass Destruction: Assessing the Risks* (Washington, D.C. United States Congress, OTA-ISC-559 (GPO), August 1993); Timmerman, *Weapons of Mass Destruction*; Nagler, *Ballistic Missile Proliferation*; and translations of unclassified documents on proliferation by the Russian Foreign Intelligence Bureau provided to the author by the staff of the Government Operations Committee of the U.S. Senate.

151.U.S. Office of Technology Assessment, *Proliferation of Weapons of Mass Destruction* (Washington, D.C.: GPO August 1993), especially p. 53.

152.For additional details, see Cordesman, *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf*, and Herdman, *Technologies Underlying Weapons of Mass Destruction*, pp. 119-196.

153.The agreement made under the Shah was to have given Iran about 250-300 metric tons of Uranium enriched to 3%. During 1980-1990, Iran refused to accept the material or to pay for it. When Iran did ask for the material in 1991, France used the fact that Iran's option to obtain enriched material for its investment had expired to deny Iran shipment of the material guaranteed under the original terms of the Iranian investment. *Washington Times*, 15 November 1991, p. F4; David Albright and Mark Hibbs, "Spotlight Shifts to Iran," *Bulletin of the Atomic Scientists* (March 1992), pp. 9-12.

154.*Washington Post*, 12 April 1987, p. D1; James Bruce, "Iraq and Iran: Running the Nuclear Technology Race," *Jane's Defense Weekly*, 5 December 1988, p. 1307; working papers by Leonard Spector; JPRS-TND, 6 October 19889, p. 19.

155.*El Independent*, Madrid, 5 February 1990, 6 February 1990; *FBIS-Middle East*, 1 December 1988.

156.*Ibid.*

157.Working papers by Leonard Spector; *Observer*, 12 June 1988; *U.S. News and World Report*, 12 February 1990; *FBIS-NES*, 23 March 1990, p. 57; *FBIS-EAS*, 9 December 1989, 11 December 1989; *Defense and Foreign Affairs*, 20 November 1989, p. 2; *New York Times*, 8 May 1989, 27 June, 1989.

158.*Nucleonics Week*, 2 May 1991; Shuey and Kan, *Chinese Missile and Nuclear Proliferation*, pp. 6-7.

159.Shuey and Kan, *Chinese Nuclear and Missile Proliferation*; *Washington Times*, 16 October 1991, 6 November 1991, p. F4, 1 November 1991, p. 7; *Los Angeles Times*, 31 October 1991, p. B4, 17 March 1992, p. 1; Albright and Hibbs, "Spotlight Shifts to Iran," pp. 9-12; *Washington Post*, 31 October 1991, p. 1, 12 January 1992, p. C7, 2 February 1992, p. A1, 12 September 1992, p. A13, 26 June 1991, 30 October 1991; "Iran's Nuclear Weapons Program," *Mednews*, 5, nos. 17 & 18, (June 8, 1992), pp. 1-7; *New York Times*, 11 September 1992, p. A6, 27 May 1993; *Nucleonics Week*, 2 May 1991, 24 September 1992, 1 October 1992; *Los Angeles Times*, 18 January 1993, p. A1, 17 March 1992, p. A1.

160.Shuey and Kan, *Chinese Missile and Nuclear Proliferation*, pp. 6-7.

161.*Washington Post*, 17 November 1992, p. A1; *Wall Street Journal*, 11 May 1993, p. 14; *Shuey and Kan*, Chinese Missile and Nuclear Proliferation, pp. 6-7; *Nucleonics Week*, 24 September 1992, 1 October 1992; *New York Times*, 27 May 1993; *The Middle East* (July-August, 1994), pp. 9-10.

162.*Khaleej Times*, 11 January 1995, p. 1; *New York Times*, 5 January 1995, p. A10.

163.*Washington Times*, 15 November 1991, p. F4; *Washington Post*, 7 February 1992, p. A18, 15 February 1992, p. A29, AP PM Cycle, 6 February 1992; "Iran's Nuclear Weapons Program," *Mednews*, 5, nos. 17 & 18 (8 June 1992), pp. 1-7.

164.Shuey and Kan, *Chinese Missile and Nuclear Proliferation*, pp. 6-7.

165.

Clawson, *Iran's Challenge to the West*, pp. 60-61; *Financial Times*, 6 February 1992; *Washington Post*, 15 February 1992, pp. A29-A30, 17 November 1992, p. A30; *Los Angeles Times*, 17 March 1992, p. 1, Associated Press, AM Cycle, 12 February 1992; *Agence France Presse*, 12 February 1992; *Christian Science Monitor*, 18 February 1993, p. 7; *Wall Street Journal*, 11 May 1993, p. A14.

166.The major uncertainty in such matters is whether Iran has a significant centrifuge effort in a secret or underground location. A few experts feel there is some risk that Iran might also have a secret reactor to produce plutonium, but this seems unlikely. *Washington Post*, 20 November 1993, p. A13.

167.Congressional Research Service (CRS) Issue Briefs 92076, 92056, and 93033; *Washington Times*, 19 December 1994, p. A18.

168.*Khaleej Times*, 9 January 1995, p. 6; *New York Times*, 5 January 1995, p. A10, 8 January 1995, p. A8, 10 January 1995, p. A3; *Washington Times*, 6 January 1995, p. A15; *Washington Post*, 7 January 1995, p. A17.

169.For more background, see the author's *Weapons of Mass Destruction in the Middle East*, and *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf.* For recent reporting, see *U.S. News and World Report*, 14 November 1994 pp. 87-88, and *New York Times*, 27 December 1994, p. A17.

170.*Los Angeles Times*, 17 March 1992, p. 1.

171.*New York Times*, 30 November 1992, pp. A1, A6.

172.*Khaleej Times*, 10 January 1995, p. 31; *Washington Times*, 19 January 1995, p. A18.

173.Although the possibility is a real one. *Financial Times*, 30 January 1992, p. 4; *Agence France Presse*, 26 January 1992; *Sunday Times*, 26 January 1992; *Der Spiegel*, 20 July 1992, p. 117; Clawson, *Iran's Challenge to the West*, pp. 63-65; and *U.S. News and World Report*, 14 November 1994, p. 88.

الفصل الثاني عشر
تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية

1. The Iranian solar calendar year, which starts on March 21, has been converted to the Gregorian calendar by adding 621 to the solar year. Thus, the Iranian year 1969, which corresponds to the period 21 March 1990 through 20 March 1991, is equated with 1990, and so on for other solar years. Another factor to consider is the exchange rate between the Iranian rial and the U.S. dollar. In 1994, the rate was some IRS 2,650 to the dollar. The rate, however, fluctuates and sometimes very wildly.
2. For a comprehensive examination of the Iranian economy at the beginning of the First Plan period, see Hooshang Amirahmadi, *Revolution and Economic Transition: The Iranian Experience* (Albany, New York: State University of New York Press, 1990); Hooshang Amirahmadi, "Economic Destruction and Imbalances in Post-Revolutionary Iran," and "Iranian Economic Reconstruction Plan and Prospects for Its Success," both in *Reconstruction and Regional Diplomacy in the Persian Gulf*, Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar, eds., (London: Routledge, 1992); and Jahangir Amuzegar, *Iran's Economy under the Islamic Republic* (New York: I.B. Tauris, 1993).
3. "Gozaresh-e Rais-e Sazman-e Barnameh [va Boudgeh] az Etlaf-e Manabe'a Mali" [The Report of the Director of Plan [and Budget] Organization about the wasteful use of Financial Resources), *Hamshahri* daily, 1 Mordad,1373 (1994), p. 4.
4. Ibid.
5. See the statements by Morteza Nabavi, Tehran's Representative to the Parliament, in *Keyhan International* daily, 11 Mordad 1373 (1994), p. 7.
6. For example, see Sa'id Lailaz, "Saderat-e Ghair-e Nafti dar Negahi Digar," [Non-Oil Exports in a Different Perspective] *Ettela'at-e Siasi va Eqtesadi*, nos. 53-54, Bahman and Esfand 1370 (1991), pp. 80-82.
7. See Alinaqi Mashayekhi, "Barnameh-e Avval-e Touse'ah: Dastavardha va Kastiha" [The First Development Plan: Achievements and Shortcomings], *Hamshahri* daily, 30 Shahrivar 1372 (1993), p. 10.
8. See "Ta'mmoli dar Bare-he Seminar-e Jam'iyat va Touse'ah" [A Retrospective View of the Seminar on Population and Development], *Ettela'at* daily, 6 Mordad 1372 (1993), p. 2.
9. See *Gozaresh-e Eqtesadi-ye Sal-e 1371* [The Economic Report of the Year 1992], [Tehran: Plan and Budget Organization, 1373 (1994)].
10. On the government's population policy in the years preceding the First Plan, see Hooshang Amirahmadi and Fereydoun Nikpour, "Roshd-e Jam'iyat va Touse'ah-e Eqtesadi va Ejtema'i" [Population Growth and Economic and Social Development], *Ettela'at-e Siasi va Eqtesadi*, no. 40, Day 1369 (1990), pp. 47-57.
11. Hooshang Amirahmadi, *Revolution and Economic Transition.*

12. See Mohammad Hosain Adeli, Former Director of the Central Bank, "Gozaresh-e Seey-o Chaharomin Ejlas-e Salaneh-e Bank-e Markazi-ye Jomhouri-ye Eslami-ye Iran" [The Report of the 34th Annual Meeting of the Central Bank of the Islamic Republic of Iran], *Keyhan International* daily, 23 Mordad 1373 (1994), p. 2.

13. See Alinaqi Mashayekhi, "Barnameh-e Avval-e Touse'ah".

14. Mohammad Mehdi Rezaii, "Tahavoulat-e Arz az Didgah-e Kalan-e Eqtesadi" [Changes in Foreign Exchange from a Macroeconomic Perspective], *Rouznameh-e Ettela'at, Vizeh-e Kharej az Keshvar*, 6 Mordad 1373 (1994), p. 7.

15. This figure for inflation is based on the author's research in Iran. Various sources give different figures for inflation. For example, in its June 1994 issue (p. 3), *Iran Business Monitor* (quoting an official of the Central Bank), puts the average annual inflation rate for the First Plan period (1989-1993) at 40 percent to 60 percent; and *The Economist Intelligence Unit*, 1994-1995 (p. 21), reports the average annual inflation rate for 1993-1994 period at 30 percent to 70 percent, depending on specific economic sectors.

16. *Gozaresh-e Eqtesadi-ye Sal-e 1370* [The Economic Report of the Year 1991] [Tehran: Plan and Budget Organization, 1372 (1993)], p. 81.

17. Various sources have reported different figures for the Iranians living below the poverty line. In two sources, in addition to the author's, where the subject has received some careful treatment, the figure 60 percent has been confirmed. These sources are: Hooshang Amirahmadi, *Revolution and Economic Transition*; Hosain Azimi, "Boudgeh va Touse'ah-e Eqtesadi dar Iran [Budget and Economic Development in Iran], *Ettela'at-e Siasi va Eqtesadi*, no. 5, Bahman 1366 (1987), p. 32; and an interview with Gholamhosain Naadi, a deputy of the Parliament, in *Resalat* daily, 14 Esfand 1366 (1987). For more recent statistics on the subject, see *Iran Times*, vol. 24, no. 48 (10 February 1995), pp. 5, 12.

18. The First Plan Bill did not outline a time schedule for the government to receive foreign loans.

19. *Gozaresh-e Eqtesadi-ye Sal-e 1371*.

20. See *Iran Business Monitor*, January 1994, p. 5.

21. Ahmad Mir Motahari, "Barnameh-e Avval: Pendarha, Entezarat, Vaqeiytha" [The First Plan: Beliefs, Expectations, Realities], *Ettela'at-e Siasi va Eqtesadi*, nos. 83-84, p. 89.

22. See the article "German Oil imports from Iran Drop," *Rouznameh Ettla'at, Vizeh-e Kharej az Keshvar*, 26 Aban 1373 (1994).

23. See *Payvast-e Layhe-ye Barnameh-e Dovvum-e Touse'ah Eqtesadi, Ejtema'i va Farhangi-ye Jomhouri-ye Eslami-ye Iran 1373-1377* [Appendage to the Bill of the Second Economic, Social, and Cultural Development Plan of the Islamic Republic of Iran] [Tehran: Plan and Budget Organization, 1372 (1993)].

24. Ibid., p. 4.

25. See the article "Afsaneh-e Kamboud-e Sarmayeh dar Iran" [The Legend of Capital Shortage in Iran] *Hamshahri* daily, 1-2 Mordad 1373 (1994), p. 1.

26. See the article "Khososiat-e Ejtema'i-Eqtesadi-ye Khanavar" [Social-Economic Characteristics of Households], *Rouznameh Ettla'at, Vizeh-e Kharej az Keshvar*, 11 Aban 1373 (1994), p. 3.

27. Interview with Mr. M. Shahriari, member of the Parliament's Integration Committee, in *Keyhan International* daily, 11 Mordad 1373 (1994), p. 11.

28. See Hooshang Amirahmadi, *Revolution and Economic Transition*, pp. 283-88.

29. See Hooshang Amirahmadi and Chris Wallace, "Information Technology, the Organization of Production, and Regional Development," *Environment and Planning A*, vol. 26, (1994).

30. See Hooshang Amirahmadi and Grant Saff, "Science Parks: A Critical Assessment," *Journal of Planning Literature* 8, no. 2 (1993), pp. 107-123.

31. See Hooshang Amirahmadi and Weiping Wu, "Foreign Direct Investment in Developing Countries," *The Journal of Developing Areas* 28 (January 1994), pp. 167-90.

الفصل الثالث عشر
المأزق الأمني في الخليج
دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران

1. Stephen C. Pelletiere, *The Iran-Iraq War: Chaos in a Vacuum* (New York: Praeger, 1992) provides a detailed account of Iranian political activism and adventurism within several Arab Gulf states, including specifically Bahrain, the Kingdom of Saudi Arabia, and Kuwait in the years immediately after the 1979 Iranian revolution, and continuing throughout the 1980s. It should be noted that the 1996 civil unrest in Bahrain was linked to Shi'ite activists supported by Iran.
2. As James Piscatori explains, "Rarely has there been a day in the past decade when Iran has escaped the attention of the world's foreign offices, press, and academic experts on the Middle East and Islam. Turbulent shifts of power within the revolutionary regime; the headstrong anathematizing of the great powers; the presence of Revolutionary Guards in Lebanon, and, in general, the export of the revolution; seemingly interminable war with Iraq; secret arms deals with Israel and the U.S.; shadowy relations with Middle Eastern groups that hold Westerners hostage, and unambiguous threats of death against a British novelist -- these have been the issues which have kept Iran at the centre of international attention and concern." Anoushiravan Ehteshami and Manshour Varasteh, eds., *Iran and the International Community* (London: Routledge, 1991), p. ix.
3. See, for instance, Mahmood Sariolghalam, "Conceptual Sources of Post-Revolutionary Iranian Behavior toward the Arab World," in *Iran and the Arab World*, Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar, eds., (London: The Macmillan Press, 1993), pp. 19-41; and Shireen T. Hunter, *Iran after Khomeini* (New York: Praeger, 1992), pp. 101ff.
4. For further details on the role of nationalism in Iranian culture, see Mehrdad Mashayekhi, "The Politics of Nationalism and Political Culture," in *Iran: Political Culture in the Islamic Republic*, Samih K. Farsoun and Mehrdad Mashayekhi, eds., (London: Routledge, 1992), pp. 82-115.
5. See Mohammad Borghei, "Iran's Religious Establishment: The Dialectics of Politicization," in Farsoun and Mashayekhi, *Iran: Political Culture*, pp. 57-81.
6. Edward G. Shirley, "The Iran Policy Trap," *Foreign Policy* 96 (Fall 1994), pp. 80-87; Edward G. Shirley, "Is Iran's Present Algeria's Future?" *Foreign Affairs* 74 (May-June 1995), p. 39.
7. Kambiz Foroohar and Tahsin Akti, "Khamenei Didn't Make It," *The Middle East* (February 1995), pp. 12-13; Colin Barraclough, "The Marja' and the Man on the Street," *Middle East Insight* 11 (March-April 1995), p. 20; Geraldine Brooks, "Teen-Age Infidels Hanging Out," *The New York Times Magazine*, 30 April 1995; Lara Marlowe, "Revolutionary Disintegration," *Time*, 26 June 1995, pp. 50-51.
8. Shirley, "The Iran Policy Trap," p. 82.
9. The Iranian perspective was ably articulated by Bahman Fouzoni at the first annual conference of the ECSSR held in Abu Dhabi, UAE, 8-12 January 1995. Fouzoni noted: "The end of the Cold War has laid bare the imperialist intentions of the great powers: their primary foreign policy motivation for militarily supporting the status quo regimes and promoting stability is, as always, economic imperialism."
10. The occasional hostilities between the U.S. Navy and Iranian forces that occurred during the re-flagging of Kuwaiti oil tankers as U.S. vessels during the latter stage of the Iran-Iraq War, and most importantly the shooting down of an Iranian civil aircraft by the Gulf-based U.S. Navy Warship *Vincennes* in mid-1986.
11. Lecture by Ambassador Richard Murphy, "U.S. policy towards the Gulf Region," delivered at the Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), Abu Dhabi, UAE, on 4 November 1995. Ambassador Murphy acknowledged the ideological component of the hostile relationship between

Washington and Tehran. Murphy argued, however, that Washington's chief complaints with Tehran were objective not ideological, and specifically addressed three "problem areas": 1) Iran is seeking a capability to produce nuclear weapons; 2) As part of its policy in support of international terrorism, Iran works to undermine moderate Arab governments; and 3) Iran is working to destroy the Arab-Israeli peace process. It is doubtful that every analyst would agree that these "problem areas" are objective complaints.

12. For a brief history of U.S.-Iran relations, see Thomas Ricks, "Power Politics and Political Culture: U.S.-Iran Relations," in Farsoun and Mashayekhi, *Iran: Political Culture*, pp. 234-61.

13. Anthony Lake, "Debate: Confronting Backlash States," *Foreign Affairs* 73, no.2 (March-April 1994), p. 54.

14. This characterization of the Iranian government (and others) as incorrigible plays well to the domestic audience within the United States. President Clinton chose to announce the institution of a new and more stringent trade embargo against Iran during remarks at a dinner for the World Jewish Congress at the Waldorf-Astoria Hotel in New York City, 30 April 1995.

15. The United States has received international cooperation on the issue of arms technology transfers to Iran, specifically cooperation from Russia. The United States has received substantially less cooperation in the enforcement of a non-weapons related embargo. Germany, Japan, and France all pursue the policy of constructive engagement with Iran. The issue of how to deal with the Islamic Republic of Iran is extensively discussed in a number of policy-oriented institutions. For example, it was addressed recently at the Washington Institute for Near East Policy. Significantly, perhaps, the discussion was sponsored by the American Jewish Committee and entitled "Business as Usual? Western Policy Options towards Iran." With the exception of the United States and Israel, there are virtually no other members of the international community that accept the argument that isolation and containment will moderate Iranian international behavior. A principle spokesman at the discussion was Patrick Clawson, an analyst well-known for his hard-line stance concerning Iran. Clawson stated that the best option was to treat Iran as George Kennan proposed the West treat the then Soviet Union, i.e., protect against any external aggression while awaiting the inevitable downfall of a bankrupt system that cannot meet its peoples' needs.

16. Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs* 72, no. 3 (Summer 1993) has been widely discussed. The May-June 1995 issue of *Foreign Affairs* featured an entire section on "The Islamic Cauldron." Anthony Parsons, "Prospects for Peace and Stability in the Middle East," *Conflict Studies* 262 (London: Research Institute for the Study of Conflict and Terrorism, 1993). Bernard Lewis, "Muslim Rage," *Atlantic Monthly* (June, 1992) was very alarmist in nature.

17. See, for instance, Robert G. Darius, John W. Amos, and Ralf H. Magnus, eds., *Gulf Security into the 1980s* (Stanford: Hoover Institution Press, 1984); Shireen T. Hunter, *Iran and the World: Continuity in a Revolutionary Decade* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1990), pp. 46 ff.; and Pelletiere, *The Iran-Iraq War*, p. 111.

18. See, for example, Zbigniew Brzezinski, "Selective Global Commitment," *Foreign Affairs* 70 (Fall 1991).

19. See *A National Security Strategy of Engagement and Enlargement* (Washington, DC: The White House, January 1994). The national security policy of selective engagement is one of the theoretical underpinnings of the Clinton administration's national security strategy. Engagement is a common thread in most, if not all, national security policy literature of the U.S. government. This term is used to caution against isolationism. Selective engagement suggests that the post-Cold War U.S. national security policy should tend to those locations and crises in the world where vital interests are at stake with focused attention, and ignore those locations and crises in the world where U.S. interests are not vital, or less so. The debate ensues concerning the criteria for inclusion, although the principle is accepted by prominent defense and security policy analysts of both major political parties.

20. U.S. Central Command (CENTCOM) had not fully prepared an operations plan for the assumption of hostilities with Iraq, although CENTCOM had begun the practice known as "crisis planning". The "deliberate planning" model adapted and modified for Operation DESERT SHIELD / DESERT STORM was CENTCOM Operations Plan 1008, a document which outlined necessary military actions for a sustained engagement between U.S. and Soviet forces on Iranian soil.

21. "Iran Oil Exports Could Stop by 2000, Says Officials," *Reuters*, 3 July 1995, 19:19 GMT: William Dawkins, "Japan under Pressure on Iranian Dam," *Financial Times* (London), 19 October 1994.

22. Business Monitor International, *Iran 1995-1997*, June 1995, p. 24; Sohrab Shahabi and Farideh Farhi, "Security Considerations and Iranian Foreign Policy," *Iranian Journal of International Affairs* 7 (Spring 1995), p. 95; Stephen J. Hedges and Peter Cary, "The Other Problem in the Persian Gulf," *U.S. News and World Report*, 14 November 1995, p. 87.

23. Bill Gertz, "U.S. Defuses Efforts by Iran to Get Nukes," *Washington Times*, 24 November 1994; Elaine Sciolino, "CIA Report Says Chinese Sent Iran Arms Components," *New York Times*, 22 June 1995; Hedges and Cary, "The Other Problem," p. 88.

24. See Shahram Chubin's incisively argued article, "Does Iran Want Nuclear Weapons?" *Survival* 37 (Spring 1995), pp. 86-104.

25. International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 1993-1994* (London: Brassey's, 1993), pp. 111-32; *Military Technology: World Defense Almanac 1994-1995*, pp. 207-212, 222, 227-30, 234. Many in the series of military exercises are held in and around the Gulf states, including the Strait of Hormuz, underlining the importance of maritime warfare. See Yossef Bodansky, "Iran's Persian Gulf Strategy Emerges through its Recent Military Exercises," *Defense and Foreign Affairs Strategic Policy*, 31 January 1994, pp. 4-5.

26. India is slated to assist Iran in maintaining its Russian-made submarines, in upgrading its T-72 main battle tanks, and in furnishing spare parts for MiG aircraft. "Iran Cultivates Ties with India in Military Business Ventures," *Washington Times*, 21 June 1995.

27. Pelletiere, *The Iran-Iraq War*.

28. See two important works by Anthony H. Cordesman: *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1993) and *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf* (Boulder, CO: Westview Press, 1994). Also see M.H. Ahrari in *The Persian Gulf After the Cold War*, M.H. Ahrari and James H. Noye, eds. (Westport, CT: Praeger Publishers, 1993), p. 93. For a detailed account of Iran's chemical weapons capability, to include associated delivery system present and future, and organizational alignment of these systems to Pasdaran within the Iranian defense structure, see Shahram Chubin, *Iran's National Security Policy* (Washington, DC: The Carnegie Endowment for International Peace, 1994).

29. There is a very wide range of opinion on the topic of Iranian pragmatism, i.e. whether the modern-day Iranian government is capable of responding to a rational concept of deterrence. The dual containment policy of the United States seems to regard Iran as incapable of assessments of this sort. One analysts recently suggested that Iranian military resurgence could well result in the practice of military adventurism in the Gulf to "keep the (Iranian) populace politically mobilized and unfocused on socioeconomic decay, while validating the revolutionary government." See Philip L. Ritcheson, "Iranian Military Resurgence: Scope, Motivations, and Implications for Regional Security," *Armed Forces and Society* 21, no. 4 (Summer 1995), pp. 573-92. The arguments of Gary Sick may be more persuasive. Sick believes that the current Iranian leadership is quite capable of understanding the folly of provoking a high-scale conflict with the United States and GCC partners. See Gary Sick, "Iran: The Adolescent Revolution," *Journal of International Affairs* 49, no. 1 (Summer 1995), pp. 145-66, particularly p. 165.

30. A member of the international community does not normally attract foreign investment from another member through hegemonic behavior, particularly when the hegemony specifically includes military threat. However, foreign investment, or at least foreign transfers of capital, have often been exacted as an informal tax or tribute from hegemonic powers. For an interesting account which establishes that many influential Iranians accept the concept of Iranian hegemony in the Gulf as a historical imperative, see Pirouz Mojtahed-Zadeh, *The Changing World Order and Geopolitical Regions of Caspian-Central Asia and the Persian Gulf* (London: Urosevic Foundation Monographs, 1992).

31. Iran is the ultimate Gulf residual oil producer and deals extensively on the spot market.

32. Data provided by The Economist Intelligence Unit, *Country Report*, Fourth Quarter, 1995.

33. Ibid.

34. Correlating Islamic fundamentalism with economics speak of a "materialist bias" in Western analysis. See, "It's Not the Economy, Stupid," *Washington Post*, 2 July 1995.

35. Business Monitor International, pp. 52-53, 63; *APS Diplomat: News Service* 24-31 October 1994, p. 2.

36. Business Monitor International, p. 70; Chris Kutschera, "Iran's Peeling Veneer," *The Middle East* (September 1994), p. 21.

37. E.g., the 500,000 barrels of oil previously destined for U.S. clients have been quickly absorbed by other customers, while the French oil firm Total SA clinched the contract originally awarded to the U.S. company Conoco for the extraction of Iranian oil and residual gas, see Youssef M. Ibrahim, "Iran Shrugs Off Sanctions," *International Herald Tribune*, 22 June 1995, p. 15; "Total Takes the Bait," *Middle East Monitor* 5 (August 1995), p. 9; John Lancaster, "Despite Trade Ban, U.S. Goods Still Find Their Way to Iran," *Washington Post*, 26 June 1995.

38. Much has been written about the role of the U.S. Clinton administration in canceling the $1 billion agreement reached by the Conoco Company and the Iranian Government with respect to the development of oil reserves within Iran. Little has been written which discusses the inconsistency of the government of Iran by, on the one hand entering into agreements with a U.S. firm, and on the other, by engaging in continuous and official foreign policy rhetoric which condemns the Western, particularly the U.S. role in the production and delivery of oil in other Gulf states.

39. The Nunn-Lugar Amendment to the U.S. Defense Authorization Act of 1993 specifically "conditions" the provision of U.S. economic assistance to Russia and other former Soviet Union states to the dismantlement of nuclear systems, a process that is proceeding apace.

40. John Calabrese, *Revolutionary Horizons: Regional Foreign Policy in Post-Khomeini Iran* (New York: St. Martin's Press, 1994), p. 73.

المراجـــع

Abadi, Salehi Najaf. *Velayat-e Faqih. Hukumat-e Salehan*. Tehran: Mu'asseseh Khadamat-e Farhangi-e Rasa, 1984.

Abrahamian, Ervand. *The Iranian Mojahedin*. New Haven, CT: Yale University Press, 1989.

Adams, James. *Engines of War: Merchants of Death and the New Arms Race*. New York: Atlantic Monthly Press, 1990.

Adeli, Mohammad Hosain. "Gozaresh-e Seey-o Chaharomin Ejlas-e Salaneh-e Bank-e Markazi-ye Jomhouri-ye Eslami-ye Iran" [The Report of the 34th Annual Meeting of the Central Bank of the Islamic Republic of Iran]. *Keyhan* daily, 23 Mordad 1373 [1994]. (In Persian).

Afrasiabi, K. L. *After Khomeini: New Directions in Iran's Foreign Policy*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Ahrari, M. E. "Iran, the GCC, and the Security Dimension in the Persian Gulf." In *Reconstruction and Regional Diplomacy in the Persian Gulf*, ed. Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar. London: Routledge, 1992.

— and James H. Noye (eds.) *The Persian Gulf after the Cold War*. Westport, CT: Praeger, 1993.

Al-Ahsan, Abdullah. OIC: *The Organization of the Islamic Conference*. Herndon, VA: International Institute of Islamic Thought, 1988.

Aiken, James. Interview on *Frontline*. (Transcript). 16 February 1993.

Akhavi, Sharough. *Religion and Politics in Contemporary Iran*. Albany, NY: State University of New York Press, 1980.

Alam, Assodollah. The Shah and I: *The Confidential Diary of Iran's Royal Court, 1969-1977*. London: I.B.Tauris, 1991. Translated by Abdolreza Hoshang Mahdavi into Persian, *Gofteguhaye-Man Ba Shah* [My conversations with the Shah], vol. 1. Tehran: Tarhe Nou, 1993.

Albaharna, Husain M. *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and Their International Problems* (2nd ed.) Beirut: Khayats, 1975.

Albright, David and Mark Hibbs. "Spotlight Shifts to Iran." *Bulletin of the Atomic Scientists*, March 1992.

Alexander, Ian. "Troubled Oil." *National Review*, 9 August 1993.

Algar, Hamid (trans.) *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini*. Berkeley, CA: Mizan Press, 1981.

— (trans.) *The Constitution of the Islamic Republic of Iran*. Berkeley, CA: Mizan Press, 1980.

Amirahmadi, Hooshang. *Revolution and Economic Transition: The Iranian Experience*. Albany, NY: State University of New York Press, 1990.

— "Iranian-Saudi Arabian Relations since the Revolution." In *Iran and the Arab World,* ed. Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar. New York: St. Martin's Press, 1993.

— "Economic Destruction and Imbalances in Post-Revolutionary Iran." In *Reconstruction and Regional Diplomacy in the Persian Gulf,* ed. Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar. London: Routledge, 1992.

— "Iranian Economic Reconstruction Plan and Prospects for Its Success." In *Reconstruction and Regional Diplomacy in the Persian Gulf,* ed. Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar. London: Routledge, 1992.

Amirahmadi, Hooshang and Fereydoun Nikpour. "Roshd-e Jam'iyat va Touse'ah-e Eqtesadi va Ejtema'i" [Population growth and economic and social development]. *Ettela'at-e Siasi va Eqtesadi* 5, no. 40, Day 1369 [1990]. (In Persian).

Amirahmadi, Hooshang and Grant Staff. "'Science Parks': A Critical Assessment." *Journal of Planning Literature* 8, no. 2 (1993).

Amirahmadi, Hooshang and Chris Wallace. "Information Technology, the Organization of Production, and Regional Development." *Environment and Planning* A 26 (1994).

Amirahmadi, Hooshang and Weiping Wu. "Foreign Direct Investment in Developing Countries." *Journal of Developing Areas* 28 (January 1994).

Amuzegar, Jahangir. *Iran's Economy under the Islamic Republic.* New York: I.B.Tauris, 1993.

— "The Iranian Economy before and after the Revolution." *Middle East Journal* 46, no. 3 (summer 1992).

Anthony, John Duke. *Arab States of the Lower Gulf.* Washington, DC: The Middle East Institute, 1975.

Arjomand, Said Amir. "History and Revolution in the Shi'ite Tradition in Contemporary Iran." *International Political Science Review* 10, no. 2 (1989).

— "A Victory for the Pragmatists: The Islamic Fundamentalist Reaction in Iran." In *Islamic Fundamentalism and the Gulf Crisis,* ed. James P. Piscatori. Chicago: Fundamentalism Project, 1991.

Ashraf, Fouad. "Iran Mines, Not Submarines Pose Threat in the Gulf." Reuters, 13 October 1993.

— "Iran Mines, Not Submarines Pose Threat in the Gulf." *Armed Forces Journal International,* November 1993.

Azimi, Hosain. "Boudgeh va Touse'ah-e Eqtesadi dar Iran [Budget and Economic Development in Iran], *Ettela'at-e Siasi va Eqtesadi* no. 5, Bahman 1366 [1987]. (In Persian).

Badeeb, Saeed. *Saudi-Iranian Relations, 1932-1982.* London: Centre for Arab and Iranian Studies, 1993.

Bakhash, Shaul B. "Iran: The Crisis of Legitimacy." In *Middle East Lectures: I,* ed. Martin Kramer. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1995.

— "Prisoners of the Ayatollah." *New York Review of Books,* 11 August 1994.

— *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution.* New York: Basic Books, 1984.

Baktiari, Bahman. "Revolutionary Iran's Persian Gulf Policy: The Quest for Hegemony." In *Iran and the Arab World,* ed. Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar. New York: St. Martin's Press, 1992.

Barber, David. *The Presidential Character,* 3rd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1985.

Barnet, Richard. "Reflections: The Disorder of Peace." *New Yorker,* 20 January 1992.

Barraclough, Colin. "The Marja' and the Man on the Street." *Middle East Insight* 11 (March-April 1995).

Bashir, Abdulaziz and Stephen Wright. "Saudi Arabia: Foreign Policy after the Gulf War." *Middle East Policy* no. 1 (1992).

Bazargan, Abdul Ali. *Muqadameh iy dar Zamineh Azadi dar Qur'an*. Tehran: Entesharat-e Qalam, 1984. (In Persian).

— *Shuwra va Bey'at: Hakemiyyat-e Khuda va Hukumat-e Mardum*. Tehran: Entesharat-e Enteshar, 1982. (In Persian).

— *Azadi dar Nahjulbalaqa*. Unpublished book. (In Persian).

Bazargan, Mehdi. *Enqelab-e Iran dar Du Harekat*. Tehran: Liberation Movement of Iran (LMI), 1984. (In Persian).

Bazargan, Mehdi. "Azadi dar Iran Darakht-e bi Risheh Boud." *Adineh*. 1993-Mehr va Aban 1372. (In Persian).

— "Din va Azadi." *Bazyabiy-e Arzeshha*. Tehran: LMI, 1983. (In Persian).

— *Masa'il va Mushgelat-e Avvalin Sal-e Enqelab as Zaban-e Muhanddis Mehdi-e Bazargan*. 2nd ed. Tehran: Nehzat-e Azadi-e Iran, 1981. (In Persian).

— *Masa'il va Mushgelat-e Avvalin Sal-e Enqelab*. Tehran: LMI, 1981. (In Persian).

— *Muda 'at dar Dadgah Gheir Salih-i Tajdid-e Nazar-e Nizami*. Bellville, IL: LMI, 1977. (In Persian).

Belyakov, Rostislav and Nikolai Buntin. "The MiG 29 M Light Multirole Fighter." *Military Technology*, August 1994.

Bermudez, Joseph S. *Proliferation for Profit: North Korea in the Middle East*. Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, July 1994.

Bernard & Grafe. *Tanks of the World*. London: Bernard & Grafe. Various editions.

— *Warplanes of the World*. London: Bernard & Grafe. Various editions.

— *Weyer's Warships*. London: Bernard & Grafe. Various editions.

Bill, James A. *The New Iran: Relations with its Neighbors and the United States*. Washington, DC: Asia Society Contemporary Affairs Dept., 1991.

— "Resurgent Islam in the Persian Gulf." *Foreign Affairs* 63, no. 1 (January-February 1984).

Bodansky, Yosseff. "Iran's Persian Gulf Strategy Emerges through its Recent Military Exercises." *Defense and Foreign Affairs Strategic Policy*, 31 January 1994.

Borghei, Mohammad. "Iran's Religious Establishment: The Dialectics of Politicization." In *Iran: Political Culture in the Islamic Republic*, ed. Samih K. Farsoun and Mehrdad Mashayekhi. London: Routledge, 1992.

Al-Braik, Nasser. "Al-Ibadhiyyah in Islamic Political Thought and its Role in State Building." *Al-Ijtihad*. Beirut. (Fall 1991). (In Arabic).

Brzezinski, Zbigniew. *Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the 21st Century*. New York: Maxwell Macmillan International, 1993.

— "Selective Global Commitment." *Foreign Affairs* 70 (1991).

Brinton, Crane. *The Anatomy of Revolution*. London: Peter Smith Publishers, 1953.

Brooks, Geraldine. "Teen-Age Infidels Hanging Out." *New York Times Magazine*, 30 April 1995.

Bruce, James. "Iran Claims to Have Built Its Own MBT." *Jane's Defence Weekly*, 23 April 1994.

— Bruce, James. "Iraq and Iran: Running the Nuclear Technology Race." *Jane's Defence Weekly*, 5 December 1988.

Business Monitor International. *Iran 1995-1997*, June 1995.

Calabrese, John. *Revolutionary Horizons: Regional Foreign Policy in Post-Khomeini Iran.* New York: St. Martin's Press, 1994.

Carus, W. Seth. "Chemical Weapons in the Middle East." *Policy Focus* no. 9. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, December 1988.

Carus, W. Seth and Joseph S. Bermudez. "Iran's Growing Missile Forces." *Jane's Defense Weekly,* 23 July 1988.

Central Intelligence Agency (CIA). *World Factbook.* Washington, DC: Government Printing Office (GPO), 1994.

Chubin, Shahram. "Does Iran Want Nuclear Weapons?" *Survival* 37 (spring 1995).

— *Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions, and Impact.* Washington, DC: The Carnegie Endowment for International Peace, 1994.

— "Iran and Regional Security in the Persian Gulf." *Survival* (fall 1993).

Chubin, Shahram and Charles Tripp. *Iran and Iraq at War.* Boulder, CO: Westview Press, 1988.

— "Domestic Politics and Territorial Disputes in the Persian Gulf and the Arabian Peninsula." *Survival* (winter 1993).

Clawson, Patrick. *Iran's Challenge to the West: How, When, and Why.* Washington, DC: Washington Institute Policy Papers, no. 33, 1993.

Congressional Quarterly. *The Middle East,* 7th ed. Washington, DC: Congressional Quarterly, 1991.

Congressional Research Service (CRS). Foreign Affairs Division. "Middle East Arms Control and Related Issues." Washington, DC: Congressional Research Service. CRS Report 91-384F, 1 May 1991.

— Report for Congress. *Missile Proliferation: Survey of Emerging Missile Forces.* Washington, DC: Congressional Research Service. CRS Report 88-642F, 9 February 1989.

Cordesman, Anthony H. *Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf.* Boulder, CO: Westview Press, 1994.

— *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East.* Boulder, CO: Westview Press, 1993.

— *The Gulf and the Search for Strategic Stability.* Boulder, CO: Westview Press, 1984.

— *The Gulf and the West.* Boulder, CO: Westview Press, 1988.

— *Weapons of Mass Destruction in the Middle East.* London: Brassey's RUSI, 1991.

Cordesman, Anthony H. and Abraham R. Wagner. *The Lessons of Modern War: Volume Two: The Iran-Iraq Conflict.* Boulder, CO: Westview Press, 1990.

DMS/FI. Market Intelligence Reports. Computerized military database.

Darius, Robert G., John W. Amos, and Ralf H. Magnus (eds.). *Gulf Security into the 1980s.* Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1984.

Dawkins, William. "Japan under Pressure on Iranian Dam." *Financial Times* (London), 19 October 1994.

Dubai Chamber of Commerce and Industry. Research Studies Department. "Dubai (Non-Oil) Foreign Trade with Iran during the Years 1989-1993 and the First Half of 1994." Dubai: Dubai Chamber of Commerce and Industry, 1994.

Economist. "A Survey of Islam." 6 August 1994.

— "Comfort Blanket for the Gulf." 5 December 1992.

Economist Intelligence Unit (EIU). *Country Report.* Fourth Quarter, 1995.

— *Country Report on Iran,* 1993. London: Economist Publications, 1994.

Ehteshami, Anoushiravan. "The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran. *Jane's Intelligence Review*, February 1993.

— "Wheels within Wheels: Iran's Foreign Policy towards the Arab World." In *Reconstruction and Regional Diplomacy in the Persian Gulf*, ed. Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar. London: Routledge, 1992.

— "Iran's National Strategy." *International Defense Review*. April 1994.

— "Iran Boosts Domestic Arms Industry." *International Defense Review*. April 1994.

Ehteshami, Anoushiravan and Manshour Varasteh (eds.). Iran and the International Community. London: Routledge, 1991.

Eisenstadt, Michael. "Déjà Vu All Over Again: An Assessment of Iran's Military Buildup." In *Iran's Strategic Intentions and Capabilities*, ed. Patrick Clawson. Washington, DC: Institute of National Strategic Studies, National Defense University. McNair Paper no. 29. April 1994.

Enayat, Hamid. "Iran: Khumayni's Concept of the Guardianship of the Jurisconsult." In *Islam in the Political Process*, ed. James P. Piscatori. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

Ettela'at daily. "Ta'mmoli dar Bare-h Seminar-e Jam'iyat va Touse'ah" [A Retrospective View of the Seminar on Population and Development]. 6 Mordad 1372 [1993]. (In Persian).

Evans, David. "Vincennes: A Case Study." *Proceedings of the U.S. Naval Institute* (USNI). Annapolis, MD: Naval Institute Press, August 1993.

Fada'yan-e Islam. *Hukumat-e Islami, Barnameh-e Enqelabi-e Fada'yan-e Islam*. Tehran: Fada'yan-e Islam, 1980. (In Persian).

Feiz, Reza. *Hakemiyyat-e Kukha va Hukumat-e Mardum*. Paper presented at the Center for the Study of Management. Tehran, 1979. (In Persian).

Finnegan, Philip, Robert Holzer, and Neil Munro. "Iran Pursues Chinese Mine to Bolster Gulf Clout." *Defense News*, 17-23 January 1994.

Fischer, Michael M. J. *Iran: From Religious Dispute to Revolution*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980.

Foroohar, Kambiz and Tahsin Akti. "Khamenei Didn't Make It." *The Middle East* (February 1995).

Fuller, Graham E. *The Center of the Universe: The Geopolitics of Iran*. Boulder, CO: Westview Press, 1991.

Ganji, Akbar. "Mashruiyyat, Velayat va Vekalat." *Kiyan* 13 (Tehran, 1993).

— "Central Asia: The Quest for Identity." *Current History* 93, no. 582 (April 1994).

Gates, Robert. Statement on McNeil-Leher News Hour. 6 January 1993.

Gause, F. Gregory. "The Illogic of Dual Containment. *Foreign Affairs* 73, no. 2 (March- April 1994).

George, Alan. "Tehran Asserts its Independence." *The Middle East*. April 1993.

— "Iran: Cut-Price Cruise Missiles." March 1993.

George, Alexander. "Presidential Management Styles and Models." In *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence*, ed. Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf. New York: St. Martin's Press, 1988.

Gertz, Bill. "U.S. Defuses Efforts by Iran to Get Nukes." *Washington Times*, 24 November 1994.

Al-Ghazali, Abu Hamed. *Al-Mankhul*. Beirut: Dar al-Fikr, 1980.

Goldberg, Jacob. "Saudi Arabia and the Iranian Revolution: The Religious Dimension." In *The Iranian Revolution and the Muslim World*, ed. David Menashiri. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

Gordon, Michael. "Kuwait is Allowing U.S. to Station a Squadron of Warplanes." *New York Times*, 28 October 1994.

Green, Jerrold D. "Iran's Foreign Policy: Between Enmity and Conciliation." *Current History* (January 1993).

Greenberger, Robert. "Clinton Gains on Iran Arms with Yeltsin." *Wall Street Journal*, 28 September 1994.

Grimmett, Richard F. *Conventional Arms Transfers to the Third World: 1985-1992*. Washington, DC: Congressional Research Service, CRS Report 93-656F, 19 July 1993.

— *Conventional Arms Acquisitions*. Washington, DC: Congressional Research Service, CRS Report 94-138F, 22 February 1994.

Hader, Leon. "What Green Peril?" *Foreign Affairs* 72, no. 2 (March-April 1993).

Halliday, Fred. "Iranian Foreign Policy since 1979: Internationalism and Nationalism in the Islamic Revolution." In *Shi'ism and Social Protest*, ed. Juan Cole and Nikki R. Keddie. New Haven, CT: Yale University Press, 1986.

Hamshahri daily. "Gozaresh-e Rais-e Sazman-e Barnameh [va Boudgeh] az Etlaf-e Manabe'a Mali" [The Report of the Director of Plan [and Budget] Organization about the Wasteful Use of Financial Resources]. 1 Mordad, 1373 [1994]. (In Persian).

— "Khososiat-e Kamboud-e Sarmayeh dar Iran" [The Legend of Capital Shortage in Iran]. 1-2 Mordad [1994]. (In Persian).

— "Afsaneh-e Kamboud-e Sarmayeh dar Iran." [The Legend of Capital Shortage in Iran]. 1-2 Mordad 1373 [1994]. (In Persian).

Harris, Elisa D. "Chemical Weapons Proliferation in the Developing World." *RUSI* and Brassey's Defense Yearbook, 1989. London: RUSI/Brassey's, 1988.

Harrop, Scott W. "Iran's Objectives in Northwest Asia: With a Focus on Tajikistan." Unpublished paper presented at the 35th annual convention of the International Studies Association. Washington, DC, 29 March 1994.

Hedges, Stephen J. and Peter Cary. "The Other Problem in the Persian Gulf." *U.S. News and World Report*, 14 November 1995.

Hekmat, Bizhan. "Mardom Salari va Din Salari." *Kiyan* 21 (September-October 1994).

Henderson, Simon. *Instant Empire: Saddam Hussein's Ambition for Iraq*. San Francisco, CA: Mercury House, 1991.

Herdman, Roger C. *Technologies Underlying Weapons of Mass Destruction*. Washington, DC: GPO, Office of Technology Assessment, U.S. Congress, OTA-BP-ISC-115, December 1993.

Herrmann, Richard K. "The Role of Iran in Soviet Perceptions and Policy, 1946-1988" In *Neither East Nor West: Iran, the Soviet Union, and the United States*, ed. Nikki R. Keddie and Mark J. Gasiorowski. New Haven, CT: Yale University Press, 1990.

— "Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions." *Middle East Journal* 48, no. 3 (summer 1994).

Hibbs, Mark. "Iran May Withdraw from NPT over Western Trade Barriers." *Nucleonics Week* 35, no. 38 (22 September 1994).

Hijazi, Ihsan. "Pro-Iranian Terror Group Targeting Saudi Envoys." *New York Times*, 8 January 1989.

Hiro, Dilip. "The Revolution Stumbles." *The Middle East*, July 1993.

Hordan, John. "The Iranian Navy." *Jane's Intelligence Review*, May 1992.

Howell, W. Nathaniel. "Arabian Peninsula and Gulf Security after Desert Storm." Unpublished paper presented at the conference *The Middle East and the New World Order*. University of Virginia, Charlottesville, VA, 9-10 September 1994.

Hume, Cameron. *The United Nations, Iran, and Iraq: How Peacemaking Changed.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994.

Hunt, Lynn. *Politics, Culture, and Class in the French Revolution.* Berkeley, CA: University of California Press, 1984.

Hunter, Shireen T. *Iran and the World: Continuity in a Revolutionary Decade.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 1990.

— *Iran after Khomeini.* New York: Praeger, 1992.

— "Iran: Renewed Threat in the Persian Gulf?" *The World & I*, April 1993.

Huntington, Samuel P. "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs* 72, no. 3 (May-June 1993).

Ibrahim, Youssef. "Arabs Raise a Nervous Cry over Iranian Militancy." *New York Times*, 21 December 1992.

— "Iran Shrugs Off Sanctions." *International Herald Tribune*, 22 June 1995.

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance.* London: Brassey's for IISS. Various Editions.

— *Military Technology: World Defense Almanac 1994-1995.* London: Brassey's for IISS.

— *National Trade Data Banks Market Report.* London: IISS. Various editions.

Iran Plan and Budget Organization. *Gozaresh-e Eqtesadi-ye Sal-e 1371* [The Economic Report of the Year 1992]. Tehran: Plan and Budget Organization, 1373 [1994]. (In Persian).

— *Gozaresh-e Eqtesadi-ye Sal-e 1370* [The Economic Report of the Year 1991]. Tehran: Plan and Budget Organization, 1372 [1993]. (In Persian).

— *Payvast-e Layhe-ye Barnameh-e Dovvum-e Touse'ah Eqtesadi, Ejtema'i va Farhangi-ye Jomhouri-ye Eslami-ye Iran 1373-1377* [Appendage to the Bill of the Second Economic, Social, and Cultural Development Plan of the Islamic Republic of Iran]. Tehran: Plan and Budget Organization, 1372 [1993]. (In Persian).

Iran Press Digest (Tehran). "History and Present Status of IRGC." 7 August 1984.

Islamic Republic News Agency (IRNA). "IRGC Defence Industries Manufacture First Helicopter." 15 January 1994. (In English).

— "IRGC Commander Receives Delegation." 26 June 1992.

Islamic Republic of Iran Permanent Mission to the United Nations. "Defence Minister: Iran Will Not Be Dragged into Mid East Arms Race." Release no. 075, 15 April 1993.

Islamic Republic Party (IRP). *Shi'ite va Shuwra.* Tehran: IRP, 1981. (In Persian).

Al Jabhan, Ibrahim. *Tabdid Al-Dhalam wa Tanbih Al-Niam* [Clearing of Darkness and Raising the Conscious of the Passive] Riyadh: Maktabat Al-Harmain, 1979. (In Arabic).

Jacobs, Gordon and Tim McCarthy. "China Missile Sales-Few Changes for the Future." *Jane's Intelligence Review*, December 1992.

Ja'far, Su'ar. *Sanad Hay-e Shuwra dar Qur'an va Hadith.* Tehran: Sazman-e Pazhuhesh, 1981. (In Persian).

Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS). *The Military Balance in the Middle East.* Tel Aviv: JCSS. Various editions.

Jame, Mohammad Masjed. *Iran Va Khaleeje-e Fars* [Iran and the Persian Gulf]. Tehran: Zendegi Press, 1989. (In Persian).

Jane's. *All the World's Aircraft*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Armour and Artillery*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Aviation Annual*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Battle eld Surveillance Systems*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *C3I Systems*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Combat Support Equipment*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Defence Appointments & Procurement Handbook (Middle East Edition)* London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Defence Review*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Defence Weekly*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Fighting Ships*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Infantry Weapons*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Intelligence Review*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Land-Based Air Defence*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Military Annual*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Military Communications*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Military Vehicles and Logistics*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Naval Annual*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Naval Review*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Naval Weapons* Systems. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Radar and Electronic Warfare Systems*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Remotely Piloted Vehicles*. London: Jane's Publishing. Various editions.

— *Soviet Intelligence Review*. London: Jane's Publishing. Various editions.

Jane's Defence Weekly. "Iran May Turn Down Third 'Kilo' Delivery," 22, no. 14, 8 October 1994.

— "Buying Security from the West," 28 March 1992.

— "China Delivers Five FACs to Iran," 1 October 1994.

— "Iranian Conversion Claims Mystify," 10 September 1994.

— "China Delivers FACs to Iran," 13 October 1994.

— "The JDW Interview," 16 November 1991.

Jehl, Douglas. "Iran is Reported Acquiring Missiles," *New York Times*, 8 April 1993.

Katz, Mark N. "Nationalism and the Legacy of Empire," *Current History* 93, no. 585 (October 1994).

Katzman, Kenneth. *Warriors of Islam: Iran's Revolutionary Guards*. Boulder, CO: Westview Press, 1993.

— *Iran: U.S. Containment Policy*. Washington, DC: Congressional Research Service. CRS Report 94-652-F, 11 August 1994.

— "Iran: Current Developments and U.S. Policy." Washington, DC: Congressional Research Service, CRS Issue Brief IB 93033, 9 September 1994.

Kazemzadeh, Firuz. "Iranian Relations with Russia and the Soviet Union to 1921." In *The Cambridge History of Islam*, vol. 7. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Kechichian, Joseph A. "The Gulf Cooperation Council: Containing the Iranian Revolution." *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* 8, no. 1 (fall 1992), no. 2 (winter 1992).

— "The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia." *International Journal of Middle East Studies* 18, no. 1 (February 1988).

Keddie, Nikki R. "The Roots of the Ulama Power in Modern Iran." In *Scholars, Saints, and Sufis: Muslim Religious Institutions in the Middle East since 1500*, ed. Nikki R. Keddie. Berkeley, CA: University of California Press, 1972.

Keddie, Nikki R. and Mark J. Gasiorowski (eds.). *Neither East Nor West: Iran, the Soviet Union, and the United States*. New Haven, CT: Yale University Press, 1980.

Keegan, John. *World Armies*, 2nd ed. London: Macmillan, 1983.

Kelly, J. B. *Arabia, the Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and Their Oil Policy*. New York: Basic Books, 1980.

Kemp, Geoffrey. *Forever Enemies: American Policy and the Islamic Republic of Iran*. Washington, DC: The Carnegie Endowment for International Peace, 1994.

Keohane, Robert O. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Keyhan International. (Tehran). "Opposition Leader on Reform, Ties with Iran," 6 October 1992.

Keyhan daily. Statements made by Morteza Nabavi, Tehran's Representative to the Parliament. 11 Mordad 1373 [1994]. (In Persian).

— Interview with Mr. M. Shahriari, member of the Parliament's Integration Committee. 11 Mordad 1373 [1994]. (In Persian).

Al-Khatib, Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmad ibn Ali. *Kitab al faqih wa 'l-mutaffaqih*. Vol. 2.

Al-Khatib, Muhib Al-Din. *Al Khtut Al-Ariedhah* [Bold Lines] 2nd printing. n.p.: 1981. (In Arabic).

Khomeini, Ayatollah. *Valayat-e Faqih*. Tehran: Entesharat-e Nas, 1981. (In Persian).

— *Kashf-e Asrar*.

— Speech in Behesht-e Zahra. February 1979 (12 Bahman 57).

— Declaration for the Establishment of the Provisional Government. February 1979 (17 Bahman '1957).

— Al Hukomah Al-Islamiah [The Islamic Government] Arabic edn. Ed. Hassan Hanafi. n.p.: September 1979.

— Sermon. FBIS, 14 March 1994.

Kissinger, Henry. *The Necessity for Choice*. New York: Harber and Brothers, 1961.

Klatt, Martin. "Russians in the 'Near Abroad'." *RFE/RL Research Report* 3, no. 32 (19 August 1994).

Korb, Edward L. *The World's Missile Systems*, 7th ed. General Dynamics, Pomona Division. April 1992.

Kuhn, Thomas S. *The Structure of Scientific Revolutions*. Chicago: University of Chicago Press, 1970.

Kutschera, Chris. "Iran's Peeling Veneer." *The Middle East*. September 1994.

Lafflin, John L. *The War Annual*. London: Brassey's. Various editions.

Lailaz, Sa'id. "Saderat-e Ghair-e Nafti dar Neghi Digar" [Non-Oil Exports in a Different Perspective], *Ettela'at-e Siasi va Eqtesadi*, nos. 53-54. Bahman and Esfand 1370 [1991]. (In Persian).

Lake, Anthony. "Confronting Backlash States." *Foreign Affairs* 73, no. 2 (March-April 1994).

Lancaster, John. "Despite Trade Ban, U.S. Goods Still Find Their Way to Iran." *Washington Post*, 26 June 1995.

Larijani, Muhammad Javad. *Hukumat va Marz-e Mashru'iyyat, Majmu'ih Maqalat-e Awwalin Seminar-e Tahavvul-e Mafahim*.

Lawson, Fred. Bahrain: The Modernization of Autocracy. Boulder, CO: Westview Press, 1989.

Lerner, Ralph and Muhsin Mahdi. *Medieval Political Philosophy.* New York: Cornell University Press, 1978.

Lewis, Bernard. "Muslim Rage." *Atlantic Monthly* (June 1992).

Liberation Movement of Iran (LMI). *Hushdar: Piramun-e Tadavum-e Jang-e Khanemansuz.* Tehran: LMI, 1988. (In Persian).

— *Tafsil va Tahli-e Velayat-e Mutlaqeh-e Faqih.* Tehran: LMI, 1988. (In Persian).

— *Jang-e bi Payan.* Tehran: LMI, 1985. (In Persian).

— *Tuwzihati Piramun-e Muzakereh, Atash Bas va Sulh.* Tehran: LMI, 1985. (In Persian).

— *Tahlili Piramun-e Jang va Sulh.* Tehran: LMI, 1984. (In Persian).

— *Azadi va Entekhabat, Peik-e Nehzat.* No. 21. Tehran: LMI, 1983. (In Persian).

— *Azadi az Du Didgah.* Tehran: LMI, 1983. (In Persian).

— *Sargozasht-e Seminar-e Ta'min-e Azadi-e Entekhabat, Peik-e Nehzat.* No. 23. Tehran: LMI, 1983. (In Persian).

Lumpe, Lora, Lisbeth Gronlund, and David C. Wright. "Third World Missiles Fall Short." *Bulletin of the Atomic Scientists*, March 1992.

Madani, S. J. *Hugug-e Asasi dar Jumhuri Eslami Iran* [Constitutional Laws of the Islamic Republic of Iran], vol. 3, "The Majles." Tehran, Suroush Publications, 1985. (In Persian).

Maggs, W. W. "Armenia and Azerbaijan: Looking toward the Middle East." *Current History* (January 1993).

Makiya, Kanan. *Cruelty and Silence: War, Tyranny, and Uprising in the Arab World.* New York: Norton Press, 1993.

Mallet, Chibli. "Religious Militancy in Contemporary Iraq: Mohammed Baqir al-Sadr and the Sunni-Shi'a Paradigm." *Third World Quarterly* 10, no. 2 (1988).

Malone, Joseph. *The Arab Lands of Western Asia.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1973.

Malullah, Mohamed. *Mawaqif Al-shiah Min Ahl Al-Sunnah* [The Stand of Shiah from Sunnah]. n.p.: n.d. (In Arabic).

Marlowe, Lara. "Revolutionary Disintegration." *Time*, 26 June 1995.

Marr, Phebe. "The Iran-Iraq War: The View From Iraq." In *The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Law, and Diplomacy.* Westport, CT: Greenwood Press, 1990.

Martin, Vanessa. "Religion and State in Khoemeini's *Kashr-e Asrar." Bulletin of the School of Oriental and African Studies* LVI, no. 1. London: University of London (SOAS), 1993.

Maleki, Muhammad. *Shuwra dar Islam.* Tehran: Entesharat-e Zanan-e Musalman, 1980. (In Persian).

Mashayekhi, Alinaqi. "Barnameh-e Avval-e Touse'ah: Dastavardha va Kastiha." [The First Development Plan: Achievements and Shortcomings], *Hamshahri daily*, 30 Shahrivar 1372 [1993]. (In Persian).

Mashayekhi, Mehrdad. "The Politics of Nationalism and Political Culture." In *Iran: Political Culture in the Islamic Republic*, ed. Samih K. Farsoun and Mehrdad Mashayekhi. London: Routledge, 1992.

Al Mawsawi, Musa. *Al Shiah Wal-Tashieh: Al Siraa Bein Al-Shiah Wal-Tashieua* [Shi'a and Recti˜cation: The Conflict between Shi'is and Political Shi'ism]. Los Angeles, CA: The High Islamic Council, 1988. (In Arabic).

Megalli, Nabila. "Admiral Seeks Gulf Stability." *Washington Times*, 8 September 1994.

Menashiri, David. *A Decade of War and Revolution.* New York: Holmes & Meier Publishers, 1990.

Mesbahi, Mohiaddin S. *Russia and the Third World.* Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994.

— (ed.). *Central Asia and the Caucasus after the Soviet Union: Domestic and International Dynamics.* Gainesville, FL: University Press of Florida, 1994.

Middle East, The. "Whose Gulf is it Anyway?" July 1991.

— "Now What's the Problem?" June 1991.

— "Iran: New Force of Stability." March 1991.

Middle East Defense News (Mednews). "North Korea Corners ME Missile Market." *Mednews* 5, no. 16 (18 May 1992).

— "Iran's Nuclear Weapons Program." *Mednews* 5, nos. 17 and 18 (8 June 1992).

— "Iran's Ballistic Missile Program." *Mednews* 6, no. 6 (21 December 1992).

Middle East Economic Digest (MEED). "MEED Special Report: Defense." *MEED* 35, 13 December 1991.

— "Iran: Rafsanjani's Shock Therapy." 30 April 1993.

— "Submarines: Iran Sparks Off a Boat Race." 29 April 1994.

Middle East International, no. 464, 3 December 1993.

— no. 449, 30 April 1993.

Middle East Monitor. "Total Takes the Bait." 5 (August 1995).

Milani, Mohsen M. *The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic* (2nd ed.) Boulder, CO: Westview Press, 1994.

— "Iran's Post-Cold War Policy in the Persian Gulf." *International Affairs* XLIX, no. 2 (spring 1994).

— "The Evolution of the Iranian Presidency: From Bani Sadr to Rafsanjani." *British Journal of Middle Eastern Studies* 20, no. 1 (1993).

— "Harvest of Shame: The Policy of the Tudeh Party and the Bazargan Government." *Middle East Studies* 29, no. 2 (April 1993).

— "The Transformation of the *Velayat-e Faqih* Institution: From Khomeini to Khamenei." *The Muslim World* LXXXII, no. 3 (July 1992), no. 4 (October 1992).

— "Iran's Active Neutrality during the Kuwaiti Crisis: Reasons and Ramifications." *New Political Science* no. 21 (spring 1992), no. 22 (summer 1992).

Military Technology. *World Defense Almanac.* Special issue of the magazine *Military Technology.* Various editions.

— *World Defense Almanac: The Balance of Military Power* 17, no. 1 (1993).

Miller, David. "Submarines in the Gulf." *Military Technology*, June 1993.

Miller, Judith. "The Challenge of Radical Islam." *Foreign Affairs* 72, no. 2 (March-April 1993).

Modarressi, Hossein. "The Just Ruler or the Guardian Jurist: An Attempt to Link Two Different Shi'ite Concepts." *Journal of the American Oriental Society* III, no. 3 (July-September 1991).

Mofid, Kerman. *The Economic Consequences of the Gulf War.* New York: Routledge, 1990.

Moghtader, Hooshang. "The Settlement of the Bahrain Question: A Study in Anglo-Iranian- United Nations Diplomacy." *Pakistan Horizon* 6, no. 2 (1973).

Mojahed, Shahrazad. "Iranian Women in Higher Education." Paper presented at the 6th annual meeting of the American Council for the Study of Islamic Societies, Villanova, PA, 19-20 May 1989.

Mojtahedzadeh, Pirouz. "Tarikh Va Joghrafeya-ye Seyasi-ye Jazayer-e Tunb Va Abu Musa" [The Political and Geographic History of the Tunb and Abu Musa Islands]. *Rahavard*, no. 31 (summer 1992) and no. 32 (winter 1992).

— "The Political Geography and History of the Island of Abu Musa." *Iranian Journal of International Affairs* 4 (1992).

— *The Changing World Order and Geopolitical Regions of Caspian-Central Asia and the Persian Gulf.* London: Urosevic Foundation Monographs, 1992.

— "Iran's Maritime Boundaries and the Persian Gulf: The Case of Abu Musa Island." In *The Boundaries of Modern Iran*, ed. Keith McLachlan. New York: St. Martin's Press, 1994.

Monshi, Eskandar. *The History of Shah 'Abbas the Great.* Trans. Roger Savoy. 2 vols. Boulder, CO: Westview Press, 1978.

Montazari, Husain-Ali. *Kitab al-Khums*. Qom: n.d. (In Persian).

— Dirasat fi Wilayah al-Fiqh. Qom: 1408 A.H., 1988/9.

Motahari, Ahmad Mir, "Barnameh-e Avval: Pendarha, Entezarat, Vaqeiytha" [The First Plan: Beliefs, Expectations, Realities], *Ettela'at-e Siasi va Eqtesadi*, nos. 83-84 (In Persian).

Mottahedeh, Roy P. "Wilayah al-Faqih." *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World.* New York: Oxford University Press, 1995.

— "The Islamic Movement: The Case for Democratic Inclusion." *Contention* 4, no. 3 (spring 1995).

Munson, Keith. *World Unmanned Aircraft.* London: Jane's Publishing, 1988.

Muntazeri, Ayatollah Muhammad Hossein. *Mabani-e Fiqhi-e Hukamat-e Islami.* Qom: Nashr-e Tafakkur, 1984. (In Persian).

— *Fi Velah al-Faqih va Fiqh al-Dowlah al-Islamiyyah.* Qom: Al Markaz al-Alami lidderasat al-Islamiyyah, 1987. (In Persian).

Mutahhari, Ayatollah Murtada. *Piramun-e Jomhuri-e Islami.* Qom: Entesharat-e Sadra, 1979. (In Persian).

Nagler, Robert A. *Ballistic Missile Proliferation: An Emerging Threat.* Arlington, VA: Systems Planning Corporation, 1992.

Na'ini, Ayatollah Muhammad Hussein. *Tanbih al-Ummah va Tanzih al-Millah.* 8th ed. Tehran: Sherkat-e Enteshar, 1982. (In Persian).

Naipaul, V. S. *Among Believers: An Islamic Journey.* New York: Random House, 1981.

Nasr, Seyyed Hossein, Hamid Dabashi, and Seyyed Vali Reza Nasr (eds.) *Expectations of the Millennium: Shi'ism in History.* Albany, NY: State University of New York Press, 1989.

Newsday. "Iran Hostage Takers Now Hold Key Posts." 8 September 1994.

New York Times. "Widow of Iranian Dissident Blames Tehran in His Death." 10 February 1993.

— "Turkey Asserts Islamic Ring that Killed Three Has Iran Links." 5 February 1993.

— "U.S. Sees Iranian Role in Buenos Aires Blast." 9 May 1992.

— Interview of Ahmad Baqir Al-Hakim. 25 February 1992.

Nonneman, Gerd. *Iraq, the Gulf States, and the War: A Changing Relationship, 1980-1986 and Beyond.* London: Atlantic Highland, 1986.

Norton, Richard A. *Civil Society in the Middle East.* 2 vols. Leiden, The Netherlands: E.J. Brill, 1994, 1995).

Olcott, Martha Brill. "Central Asia's Islamic Awakening." *Current History* 93, no. 582 (April 1994).

Omran, Abdel R. and Farzaneh Roudi. "The Middle East Population Puzzle." *Population Bulletin* 48 (July 1993).

Palmer, Michel A. *Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf.* New York: The Free Press, 1992.

Paris Daily News. "Bakhtaran Mopping Up Operations Successful." 29 August 1984.

Parsons, Anthony. "Prospects for Peace and Stability in the Middle East." *Conflict Studies* 262 (London: Research Institute for the Study of Conflict and Terrorism, 1993).

Paydar, Hamid. "Paradox-e Islam va Democracy." *Kiyan* 19 (June 1994).

Pawloski, Dick. *Changes in Threat Air Combat Doctrine and Force Structure.* 24th ed. Fort Worth, TX: General Dynamics, DWIC-01, Fort Worth Division, February 1992.

Pelletiere, Stephen C. *The Iran-Iraq War: Chaos in a Vacuum.* New York: Praeger, 1992.

Phillips, James A. "The Saddomization of Iran." *Policy Review* 2, no. 69 (summer 1994).

Physicians for Human Rights. "Winds of Death: Iraq's Use of Poison Gas against its Kurdish Population. February 1989.

Pipes, Daniel and Patrick Clawson. "Ambitious Iran, Troubled Neighbors." *Foreign Affairs* 72, no. 1 (January-February 1993).

Piscatori, James P. *Islam in the World of Nations.* Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

— "Islamic Values and National Interest: The Foreign Policy of Saudi Arabia." In *Islam and Foreign Policy*, ed. Adeed Dawisha. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Radmenesh, Ezzatullah. *Enqilab va Ebtedal va Shuwra Rukni as Arkan-e Nezam-e Towhidi.* Tehran: Mu'asseseh Khadamat-e Farhangi-e Rasa, 1980. (In Persian).

Rafsanjani, Hashemi A. *Enqelab ya Be'sat-e Jadid* [Revolution or a New Mission] Tehran: Yaser Publications, n.d. (In Persian).

Rafsanjani, Ali Akbar Hashemi. *Amir Kabir.* Tehran: Farahani Press, 1982. (In Persian).

Rajaee, Farhang, (ed.) *The Iraq-Iran War.* Gainesville, FL: University Press of Florida, 1993.

Ramazani, R. K. *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis.* Charlottesville, VA: University Press of Virginia, 1988.

— *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986.

— *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East.* 2nd ed. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1988.

— *The Persian Gulf: Iran's Role.* Charlottesville, VA: University Press of Virginia, 1972.

— "Who Started the Iran-Iraq War?: A Commentary." *Virginia Journal of International Law* 33, no. 1 (spring 1993).

— "Iran's Foreign Policy: Both North and South." *Middle East Journal* 46, no. 3 (summer 1992).

— "Iran's Foreign Policy: Contending Orientations." *Middle East Journal 43*, no. 2. (spring 1989).

— "Khumayni's Islam in Foreign Policy." In *Islam in Foreign Policy*, ed. Adeed Dawisha. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Rathmell, Andrew. "Iran's Rearmament: How Great a Threat?" *Jane's Intelligence Review.* July 1994.

Resalat. (Tehran). "Guard Corps Commander on Struggle in Mideast." 25 September 1994.

Resalat daily. Interview with Gholamhosian Naadi, deputy of the Parliament. 14 Esfand 1366 [1987]. (In Persian).

Reuters. "Algeria Breaks Diplomatic Ties with Iran." 27 March 1993.

— "U.S. Commander Says Iran Keeping the Peace." 7 September 1994.

— "Clinton to Press Yeltsin on Iran Arms Sales." 27 September 1994.

— "Iranian Air Force Sukhoi, MiG Pilots Graduate." 11 August 1994.

— "Iran Gives Dam Project to Revolutionary Guards." 14 November 1993.

— "Pro-Iranian to Head Algerian Islamist Group-Paper." 18 April 1994.

Rezaii, Mohammad Mehdi. "Tahavoulat-e Arz az Didgah-e Kalan-e Eqtesadi" [Changes in Foreign Exchange from a Macroeconomic Perspective], *Rouznameh-e Ettela'at, Vizeh-e Kharej az Keshvar*, 6 Mordad 1373 [1994]. (In Persian).

Ricks, Thomas. "Power Politics and Political Culture: U.S.-Iran Relations." In *Iran: Political Culture in the Islamic Republic*, ed. Samih K. Farsoun and Mehrdad Mashayekhi. London: Routledge, 1992.

Ritcheson, Philip L. "Iranian Military Resurgence: Scope, Motivations, and Implications for Regional Security." *Armed Forces and Society* 21, no. 4 (summer 1995).

Riyadh Domestic Service. "Iran Admits Smuggling Explosives." 17 May 1989.

Robins, Philip. "Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy toward Azerbaijan and the Central Asian States." *Middle East Journal* 47, no. 4 (fall 1993).

Royce, Knut. "Iran Buying 150 'Terror' Missiles." *Long Island Newsday*, 14 April 1992.

Sadowski, Yahya. *Scuds or Butter? The Political Economy of Arms Control in the Middle East*. Washington, DC: Brookings Institution, 1993.

Saffari, Said. "The Legitimation of the Clergy's Right to Rule in the Constitution of 1979." *British Journal of Middle Eastern Studies* 20, no. 1 (spring 1993).

Saikal, Amin. "U.S. Strategy in the Persian Gulf: A Recipe for Insecurity." *World Policy Journal* 9, no. 3 (1992).

Sandwick, John A. (ed.). *The Gulf Cooperation Council, Moderation and Stability in an Interdependent World*. Boulder, CO: Westview Press, 1987.

Sariolghalam, Mahmood. "Conceptual Sources of Post-Revolutionary Iranian Behavior toward the Arab World." In *Iran and the Arab World*, ed. Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar. New York: St. Martin's Press, 1992, London: Macmillan Press, 1993.

Saudi Arabia Ministry of Finance. *Annual Yearbook*. Riyadh: General Directorate of Statistics, 1985, 1990, 1991.

Saudi Arabia Ministry of Interior. Directorate-General of Passports. *Pilgrims Statistics*. Riyadh: Directorate-General of Passports, 1987.

Schahgaldian, Nikola B. *Iran and the Post War Security in the Persian Gulf*. Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1994.

Sciolino, Elaine. *The Outlaw State: Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis*. New York: John Wiley and Sons, 1991.

— "CIA Report Says Chinese Sent Iran Arms Components." *New York Times*, 22 June 1995.

Shahabi, Sohrab. "A Review of Iran's Five-Year Development Plan." *Iranian Journal of International Affairs* 4, no. 4 (1992).

Shahabi, Sohrab and Farideh Farhi. "Security Considerations and Iranian Foreign Policy." *Iranian Journal of International Affairs* 7 (spring 1995).

Al-Sha'rani, Abd al-Wahhab ibn Ahmad. *Al-Tabaqat al-Sughra*. Cairo: Maktabat al-Qahirah, 1970.

Al-Sharq Al-Awsat, 19 November 1992. In FBIS-NES, 23 November 1992.

— Interview of Ahmad Baqir Al-Hakim. 28 February 1992.

Shirley, Edward G. "Is Iran's Present Algeria's Future?" *Foreign Affairs* 74, no. 3 (May-June 1995).

— "The Iran Policy Trap." *Foreign Policy* (fall 1994).

Shuey, Robert, and Shirley Kan. *Chinese Nuclear and Missile Proliferation.* Washington, DC: Congressional Research Service, CRS Issue Brief IB 92056, 4 October 1994.

Sick, Gary. "U.S. Interests in Iran and U.S. Iran Policy." In *U.S.-Iran Relations: Areas of Tension and Mutual Interest*, ed. Hooshang Amirahmadi and Eric Hooglund. Washington, DC: Middle East Institute, 1994.

— "Iran: The Adolescent Revolution." *Journal of International Affairs* 49, no. 1 (summer 1995).

— "Trial by Error: Reflections on the Iraq-Iran War." *Middle East Journal* 43 (spring 1989).

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China.* Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

Soroush, Abdul Karim. *Qabz va Bast-e Theorik-e Sari'at.* Tehran: Mu'asseseh Farhangi-e Serat, 1991. (In Persian).

Soroush, Abdul Karim. "Mudara va Mudiriyyat-e Mu'menan: Sukhani dar Nesbat-e Din va Democracy." *Kiyan* 21. (Tehran, September-October 1994).

Soroush, Abdul Karim. "Hukumat-e Democratic-e Dini." *Kiyan* 11 (Tehran, 1993).

Stevens, Paul. *Oil and Politics: The Post-War Gulf.* London: Royal Institute of International Affairs, 1992.

Stewart, Devin J. "Islamic Juridical Hierarchies and the Office of *Marji' al-Taqlid.*" Unpublished paper presented at a conference on Shi'ism. Philadelphia, PA, September 1993.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *SIPRI Yearbook: World Armaments and Disarmaments.* London and New York: Oxford University Press, London: Taylor & Francis. Various editions.

Subhani, Ja'far. *Mabani-e Hukumat-e Islami.* 2 vols. Qom: Entesharat-e Towhid, 1983. (In Persian).

Tadjbakhsh, Shahrbanou. "Tajikistan: From Freedom to War." *Current History* 93, no. 582 (April 1994).

Taliqani, Ayatollah Mahmud. *Tabyin Resalat Baray-e Qiam beh Qest.* Tehran: Sherkat-e Enteshar, 1981. (In Persian).

— *Shuwra az Didgah-e Taliqani.* Tehran: Mu'asseseh Khadamat-e Farhangi-e Rasa, 1981. (In Persian).

Taylor, John W.R. and Kenneth Munson. "Gallery of Middle East Air Power." *Air Force*, October 1994.

Teal Group Corporation. *World Missiles Briefing.*

Tillema, Herbert K. *International Armed Conflict since 1945: A Bibliographic Handbook of Wars and Military Interventions.* Boulder, CO: Westview Press, 1991.

Timmerman, Kenneth R. *Weapons of Mass Destruction: The Cases of Iran, Syria, and Libya.* Los Angeles: Simon Wiesenthal Center, August 1992.

Tripp, Charles. "The Gulf States and Iraq." *Survival* (fall 1992).

U.S.-Iran Review 2, no. 5 (June-July 1994).

United Nations. *Chemical and Bacteriological (Biological) Weapons and the Effects of Their Possible Use.* Report of the Secretary General of the United Nations. New York: United Nations, 1989

United Nations General Assembly. "Statement by H.E. Mr. Rashid Abdullah Al-Nuaimi, Minister of Foreign Affairs in the General Debate of the Forty-Seventh Session of the General Assembly of the United Nations." New York: United Nations, 30 December 1992.

United States Arms Control and Disarmament Agency (ACDA). *World Military Expenditures and Arms Transfers: 1991-1992*. Washington, DC: GPO, 1994.

— *World Military Expenditures and Arms Transfers: 1989*. Washington, DC: GPO, 1990.

United States Congress. Office of Technology Assessment. *Proliferation of Weapons of Mass Destruction: Assessing the Risks*. Washington, DC: United States Congress OTA-ISC-559, GPO, August 1993.

United States Department of Commerce. International Trade Administration. *U.S. Foreign Trade Highlights, 1993*. Washington, DC: U.S. Office of Trade and Economic Analysis, 1994.

United States Department of Defense. *Conduct of the Persian Gulf War: Final Report to Congress*. Washington, DC: Department of Defense. April 1992.

United States Department of Defense and Department of State. *Congressional Presentation for Security Assistance Programs: Fiscal Year 1993*. Washington, DC: Department of State, 1992.

United States Department of State. Press Release. "Joint U.S.-P.R.C. Statement on Missile Proliferation." Washington, DC: Department of State, 4 October 1994.

— State Department Report. Washington, DC: Department of State, 31 October 1994.

— Office of the Coordinator for Counterterrorism. *Patterns of Global Terrorism: 1993*. Washington, DC, released April 1994.

United States House of Representatives. "Statement of Robert Gates, the Director of Central Intelligence Before the U.S. House of Representatives Armed Services Committee Defense Policy Panel." 27 March 1992.

— House Joint Resolution 216,100th Congress. *Overview of the Situation in the Persian Gulf: Hearings Before the Committee on Foreign Affairs*. Washington, DC: GPO, 1987.

United States Naval Institute (USNI). *Military Database*. Computerized military database.

— *The Naval Institute Guide to the Combat Fleets of the World, 1993: Their Ships, Aircraft, and Armaments*. Annapolis, MD: USNI, 1993.

United States Senate. "Chemical and Biological Warfare." Hearing Before the Committee on Foreign Relations, US Senate, 91st Congress, 30 April 1989.

— Staff Report to the Committee on Foreign Relations. *War in the Persian Gulf: The U.S. Takes Sides*. Washington, DC: GPO, November 1987.

— Unpublished testimony of W. Seth Carus before the Committee on Governmental Affairs. Washington, DC: US Senate, 9 February 1989.

— Unpublished testimony of David Goldberg of the Foreign Science and Technology Center, US Army Intelligence Agency, before the Committee on Governmental Affairs. Washington, DC: US Senate, 9 February 1989.

— Unpublished testimony of Barry J. Erlick, Senior Biological Warfare Analyst of the U.S. Army, before the Committee on Governmental Affairs. Washington, DC: US Senate, 9 February 1989.

— Unpublished testimony of Robert Mullen Cood-Deegan, of Physicians for Human Rights, before the Committee on Governmental Affairs. Washington, DC: US Senate, 9 February 1989.

— Unpublished testimony of the Honorable William H. Webster, Director (frmr.) of the Central Intelligence Agency, before the Committee on Governmental Affairs. Hearing on Global Spread of Chemical and Biological Weapons. Washington, DC: US Senate, 9 February 1989.

Ustadi, Reza. *Shuwra dar Qur'an va Hadith*. Tehran: Entesharat-e Buniad Farhangi-e Imam Reza, 1981. (In Persian).

van England, Claude. "Iran on Military Renewal." *Christian Science Monitor*, 4 March 1993.

Voice of the Islamic Republic of Iran. 27 October 1994. In FBIS-NES, 27 October 1994.

Voice of the Islamic Republic of Iran First Program Network. "IRGC Armed Forces Participate in Exercise." 26 January 1994.

— "Pakistani Ground Forces Commander Arrives 2 November." 2 November 1991.

Volpin, Andre. *Russian Arms Sales Policy toward the Middle East.* Research Memorandum no. 2B. Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 1993.

Washington Institute for Near East Policy, *Peacewatch* no. 33, 26 September 1994.

Wooten, James P. "Terrorism: U.S. Policy Options." Washington, DC: Congressional Research Service, CRS Issue Brief IB 92074, 6 October 1994.

Workman, Thom. *The Social Origins of the Iran-Iraq War.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994.

Wylie, James. "Iran – Quest for Security and Influence." *Jane's Intelligence Review.* July 1993.

Yazdi, Ayatollah Mesbah. *Hukumat-e Islami va Velayat-e Faqih.* Tehran: Sazman-e Tabliqat-e Islami, 1990. (In Persian).

— *Jame'eh va Tarikh as Didgah-e Qur'an.* Tehran: Sazman-e Tabliqat-e Islami, 1989. (In Persian).

Young, Peter Lewis. "American Perceptions of Iran." *Asian Defense.* February 1993.

Zahir, Ihsan Ilahi. *Al Radd AlKafi AlMagalat Ali Abdul Wahid Wafi Fi Kitabih Bein Al- Sheiah Wal-Sunnah* [The full response to Wafi's book, *Bein Al-Shiah Wal Sunnah*]. Lahore, Pakistan: Idarat Turjaman Al-Sunnah, 1986.

— *Al-Shiah Wal-Quran* [Shi'ism and Quran]. Lahore, Pakistan: Idarat Turjaman Al-Sunnah, 1981. (In Arabic).

— *Al-Shiah wa Ahl Albeit* [Shi'ism and the House of the Prophet]. Lahore, Pakistan: Idarat Tarjuman Al-Sunnah, 1980. (In Arabic).

Zahlan, Rosemarie. *The Origins of the United Arab Emirates.* New York: St. Martin's Press, 1978.

تحيط الشكوك بفترة الانتقال من حقبة الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد، الذي لم تتضح معالمه حتى الآن . وقد لا يكون هناك مكان آخر، تفرض فيه الشكوك نفسها بوضوح، كما هو الحال في إيران. حيث يتداخل خليط من العوامل المحيّرة في توجيه السياسة الإيرانية، وتحديد وضعها الاقتصادي الداخلي، وتعاملها مع العالم الخارجي. وعلى وجه الخصوص، كان لضعف علاقات إيران مع دول الخليج العربية دور في زيادة المخاوف حول استقرار المنطقة، وطرح تساؤل حول ماهية الإجراءات - الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - التي يحتمل أن تساهم في استمرار السلام والرفاه في الخليج .

ولإعطاء هذا التساؤل حقه، يعرض هذا الكتاب آراء كبار الأساتذة المتخصصين في شؤون إيران والخليج، بقصد التوصل إلى تقييم شامل ومتزن للقضايا الرئيسية التي تواجه المنطقة في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تتضمن المقدمة خلفية تحليلية، ثم يبدأ الكتاب بدراسة تفاصيل النظام الإيراني، باستعراض نشأته قبل الثورة الإسلامية وبعدها، ودور الأيديولوجيا في كل ذلك.

وبعد مناقشة العوامل الدينامية الداخلية والخارجية الفاعلة في إيران، ينتقل النقاش إلى السياسة الخارجية الإيرانية مع دول الخليج العربية، في محاولة لتسليط الضوء على المحددات الرئيسية التي تؤثر في سياسة طهران، بما في ذلك المحددات التي تفرضها الاعتبارات المحلية، وتلك التي تظهر رداً على المؤتمرات الإقليمية أو العالمية. وهذا يشمل دراسة الروابط الناشئة بين جمهورية إيران الإسلامية ودول آسيا الوسطى التي استقلت حديثا، بالإضافة إلى تقديم تحليل تجريبي يدرس العلاقة بين الثورة الإيرانية والتغيرات السياسية في العالم العربي.

وتعتبر الطموحات العسكرية الإيرانية أكثر المسائل إثارة للجدل عند الحديث عن إيران. وإذا استبعدنا عدم العمق والنظرة الذاتية التي تطغى على معظم الآراء التي تتناول هذا الموضوع، فإن فصول الكتاب تتناول بالتفصيل البرامج والقدرات العسكرية الإيرانية، مع التركيز في أحد الفصول على المشاكل الملحة التي تعيق تطور الاقتصاد الإيراني. كل ذلك يقدم دراسة تحليلية موضوعية للتحديات التي تواجه القيادة السياسية عند صياغة أولويات السياسة الوطنية.

وتبعا لدور إيران المحوري في شؤون الخليج، ونظرا لتقلب سياساتها وغموض هيكل الحكم فيها، فإن هذا الكتاب يقدم مساهمة قيمة، جاءت في الوقت الملائم، للبحث في إمكانية تحقيق هدف الاستقرار والأمن في منطقة الخليج .

